

الله

٣٥٨

# أنوار المسالك

شرح

## عمدة السالك وعدة الناسك

لطيب الأثر علم الفضل الشهير الاستاذ الكبير المرحوم

الشيخ محمد الزهري الغسراوي . رحمه الله

وهو شرح تلي

متن عمدة السالك ، وعدة الناسك

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري الشافعي

المولود بالقاهرة سنة ٧٠٢ هـ - والمتوفى سنة ٧٦٩ هـ

( تنبيه )

تمت للفائدة وضع متن العمدة المذكور بأعلا الصحيفة  
مضبوطا بالشكل الكامل ليعم نفعه الخاص والعام

طبع بمطبعة

مُصْطَفَى البَابِي الحَسَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمُصَنَّر

وحقوق الطبع محفوظة لهم

وإشرطه - محمد أمين عمران

محرم - ١٣٤٨ هـ

محمد  
رسول الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

قَالَ رُحِمَهُ اللَّهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منح من أراد به السعادة الفقه عنه حتى صار من أرباب اليقين ، وجلا مرة قلوبهم فشاهدوا سر قدرته في العوالم كلها فتم لهم التفقه في الدين ، والصلاة والسلام على مركز الدائرة العرفانية ، ومهبط الأسرار والتجليات الالهية ، سيدنا محمد سيد الثقلين ، وخاتم المرسلين إلى يوم الدين ، وعلى آله الذين طهروا من أرجاس النفوس ، وأصحابه الذين هم لتيجان الفضل رءوس .

( أما بعد ) فيقول راجي غفران المساوي المفتقر لرحمة ربه محمد الزهري الغمراوي قد عرض على حضرة الشيخ مصطفى الباني الحلبي الكنتي الشهير أن أضع شرحا لطيفا على متن العمدة للإمام الكامل والملاذ الفاضل العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري المولود بالقاهرة سنة اثنتين وسبعمائة والمتوفى بها سنة تسع وستين وسبعمائة رحمه الله وأثابه رضاه يتم مفاده ويفصح عن غامض عباراته حتى يبين مراده بعبارات واضحة ، ومقالات سلسلة للأذهان فاتحة ، يجمع زبدة الفقه من غير اعتساف ، ويتم به زهر روض هذا الكتاب الاقطفاف ، منها مما خالف فيه اعتماد المتأخرين ومبينا في مسائله فتوى المرجحين فأجبت هذا الطلب ، لعلني أن هذا الكتاب من أحسن الكتب ، وصاحبه من عليه ذوى الفضل الكبير وله في كتب طبقات المذهب البناء العطر والقدر الشهير وقلت لعلني أن يعود علي من بركات أنفاسه ما يجعلني عند الله مقبولا وأن يحقق لي من فضله منهل عذبا ومدخلا مأمولا ، وسميته :

( أنوار المسالك شرح عمدة السالك ، وعدة الناسك )

والله أسأل أن يوفقنا للصواب ويوجهه خالصا لوجهه أنه كريم تواب ، قال رحمه الله ( بسم الله الرحمن الرحيم ) الكلام على البسمة شهر وأهم شيء يلزم التكامل فيه في الكتب الفقهية بيان ما تطلب فيه

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَحَبِيْبِهِ أَجْمَعِينَ ، هَذَا مُخْتَصَرُهُ  
عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ ، اِقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ

البسملة وهي انها تجب في الفاتحة في الصلاة وتسن في الأمور ذات الشأن وتحرم على المحرم لذاته  
كشرب الخمر وتكرهه على المكروه لذاته ، قال رحمه الله ( الحمد لله رب العالمين ) بدأ رحمه الله بالبسملة ثم نثي  
بالجملة ابتداءً بصنع الكتاب العزيز وعملاً بحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن  
الرحيم فهو أقطع » ومعناه أنه يطلب الابتداء بها في الأمور ذات الشأن كبس الثياب وركوب الدواب  
والأكل والشرب وأنه ان لم يبدأ بها فيها تكون ناقصة في المعنى مثل الآدمي المقطوع اليد وحديث « كل  
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » رواه أبو داود وأشار إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء  
حقيقي وإضافي ، والرب معناه المالك ، والعالمين جمع عالم وهو اسم لما سوى الله فعنى الجملة التناء والمدح  
ثابت لله مالك الخلق جميعهم ، قال ( وصلى الله على سيدنا محمد ) الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم فعنى  
صلى الله أطلب منك يا الله رحمة مشسولة بالتعظيم على سيدنا طاهر الخالق محمد فهي جملة خبرية لفظاً  
طلبية معنى ، قال ( وعلى آله وصحبه أجمعين ) لما أمر الله بالصلاة عليه بقوله : يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه .  
قبل له كيف نضلي عليك قال قوله : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ في التشهد . فمعناها أننا  
أسررت بالصلاة على كذا أيضاً ، وهم كاتل الشافعي أقله المؤمنون من بن هاشم وبنی الطالب وصحبه اسم  
جمع لصاحب وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنائه ولما كان بعض الرافضة يقع في بعض الصحابة أكد  
بلفظ أجمعين لرد عليهم ، قال ( هذا مختصر ) ذا اسم إشارة يشار به للاحسوس فاستعمله المصنف على سبيل  
المجاز لما رتبته في ذهنه والمختصر اسم منقول من الاختصار وهو الإيجاز ثم وصف هذا المختصر فقال  
( على مذهب الامام الشافعي ) أى ان هذا المختصر جار على مذهب الامام الشافعي أى على مقتضى الأحكام  
التي ذهب اليها والمذهب في الأصل اسم للسكان الذي يذهب فيه ثم نقل إلى الأحكام على سبيل المجاز  
والامام من يؤتم به والشافعي نسبة إلى شافع وهو جد الامام الشافعي الرابع إذ هو « محمد بن ادريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف » وعبد مناف  
هو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم ولد الامام الشافعي بغزة سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين بمصر .  
قال ( رحمة الله عليه ورضوانه ) جملة خبرية لفظاً نشائية معنى والرحمة من الله الاحسان والرضوان القرب والمحبة  
فهو أخص من مطلق الرحمة ( اقتصرته فيه ) أى في المختصر فهي صفة له أيضاً ( على ) ذكر ( الصحيح  
من المذهب ) اعلم أن المذهب يحتوى على الصحيح الذي لا يتجاوز الفتوى بغيره وعلى مقابله وهو الضعيف  
وعلى المشهور ومقابله وهو الغريب وعلى الأظهر ومقابله وعلى الراجح ومقابله وعلى النص ومقابله  
وهو المخترج وعلى القديم ومقابله وهو الجديد فالمصنف لم يذكر في كتابه إلا الصحيح ولم يتعرض لغيره  
كالنجاح ، ومن فوائد ذكر المجتهد للقولين ابطال ما زاد العمل بكل منهما وبيان المدرك وأن من رجح  
أحدهما من مجتهدى المذهب لا يعدّ خارجاً عنه ثم الراجح منهما مانصّ على رجحانه والافسا علم تأخره  
والإفا فرع عليه وحده والإفا قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والإفا أفرد في محل أو  
جواب والإفا وافق مذهب مجتهد لثقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه إذا علمت  
ذلك علمت ما يحتاج إليه الترجيح من تتبع كلام الامام والاحاطة به والاطلاع على المذاهب الأخر فلذا لم  
يدع هذه المرتبة إلا أفراد قليلة ولذا قال المصنف

عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَالنُّوَوِيِّ أَوْ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ أَذْكَرُ فِيهِ خِلَافًا ، وَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ تَصْحِيحُهُمَا مُقَدِّمًا  
لِتَصْحِيحِ النَّوَوِيِّ ، فَيَكُونُ مُقَابِلَهُ تَصْحِيحَ الرَّافِعِيِّ ، وَسَمَّيْتُهُ :

( عُمْدَةُ السَّالِكِ ، وَعُدَّةُ النَّاسِكِ )

وَاللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

## كتاب الطهارة

الْمِيَاهُ أَقْسَامٌ طَهُورٌ وَطَاهِرٌ وَنَجِسٌ ، فَالطَّهُّورُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ الطُّهْرُ لِعَيْرِهِ ، وَالطَّاهِرُ هُوَ  
الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ

( عند الرافعي والنووي ) يعني الصحيح عندهما إذ هما شيخان المذهب وعلى اعتمادهما المعول إلا نادرا  
وقد نالا من الشهرة ما يغني عن بسط القول في الثناء عليهما ، قال ( أو أحدهما ) بالجر معطوف على مجموع  
المعطوف والمعطوف عليه يعني يذكر الصحيح عندهما إذا كان لهما في المسألة تصحيح فان لم يكن في  
المسألة إلا تصحيح لأحدهما ذكر تصحيحه فقط ( وقد أذكر فيه ) أي المختصر ( خلافا ) في بعض  
الصور يعني لا يذكر في المختصر خلافا إلا في بعض الصور ( وذلك إذا اختلف تصحيحهما ) أي  
النووي والرافعي ( مقدما لتصحيح النووي ) لأنه المتأخر فتصحيحه استدراك لتصحيح الرافعي فلذا  
قال جازما به لأنه العمدة في المذهب فيكون المفتى به ما صححه ( فيكون مقابله تصحيح الرافعي )  
فلا يعول عليه ويكون ضعيفا ﴿ وسميته ﴾ أي هذا المختصر ( عمدة السالك وعدة الناسك ) العمدة ما  
يعتمد عليه والسالك هو السائر إلى الله بطلب مرضاته والعدة اسم للآلة التي يعتمد عليها صاحبها والناسك  
العابد فمن أراد السير إلى الله والعبادة له لا بد له من تصحيح عباداته ومعاملاته وهذا الكتاب له هو  
العمدة والعدة ( والله أسأل ) أي من الله لامن غيره أطلب ( أن ينفع به ) أي النفع لجميع المسلمين  
( وهو حسبي ) أي يكفيني ما أحتاجه وهو كالتعليل لسؤاله ( ونعم الوكيل ) نعم كلمة مدح والوكيل  
الموكول إليه أمور خلقه فكأنه يقول أنثني المدح لمن وكلت إليه أمور خلقه وهي جلة إنشائية معطوفة  
على الجلة الخبرية وقد قيل بجواز ذلك .

## ( كتاب الطهارة )

الكتاب لغة مصدر ومعناه الجمع واصطلاحا اسم لجملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا  
والطهارة لغة النظافة وشرعا رفع حدث أو إزالة نجس أو مافى معناهما ، وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة  
لخبر مفتاح الصلاة الطهور مع تقديمه ﷺ في الصلاة في حديث شعائر الاسلام بعد الشهادتين ، ولما كان  
الماء آلة للطهارة بدأ المصنف بتقسيمه فقال ( المياه أقسام ) أي ثلاثة ( طهور وطاهر ونجس ) ومن زاد  
المكروه استعماله فقد قصر الطهور على بعض أقسامه ثم عرف المصنف الأقسام فقال ( فالطهور هو  
الطاهر في نفسه ) أي الذي لو أصاب غيره لا ينجسه ( المطهر غيره ) فالماء المستعمل في فرض الطهارة  
كلمة الأولى في الوضوء والغسل أو في إزالة النجاسة ولو معفو عنها لا يسمى طهورا لأنه لا يطهر غيره  
وكذا الماء المتغير أحد أوصافه بطاهر ( والطاهر هو الطاهر في نفسه ) بأن لم يتغير أحد أوصافه بالنجاسة  
ولم تلاقه نجاسة وهو قليل ( ولا يطهر غيره ) بأن استعمل في فرض طهارة أو إزالة نجاسة

وَالنَّجَسُ غَيْرُهُمَا ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ حَدَثٍ ، وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ ، إِلَّا بِالمَاءِ المُلْتَقِ وَهُوَ الطَّهْرُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الخَلْقَةِ ، وَيُكْرَهُ بِالمَسِّ فِي البِلَادِ الحَارَّةِ ، فِي الأَوَانِي المُنْطَبِعَةِ ، وَهِيَ مَا يُطْرَقُ بِالمَطَارِقِ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ ، وَإِذَا تَغَيَّرَ المَاءُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا بَحِثْ يُسَلِّبُ عَنْهُ اسْمُ المَاءِ بِمُخَالَطَةِ شَيْءٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ الصَّوْنَ عَنْهُ كَدَقِيقٍ وَزَعْفَرَانٍ أَوْ اسْتِعْمَلِ دُونَ القُلْتَيْنِ فِي فَرَضِ طَهَارَةِ الحَدَثِ وَوَلَوْ لَصِيََّ أَوْ النِّجَسِ وَوَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ تَجْزِ الطَّهَارَةُ بِهِ ،

(والنجس غيرهما) وهو ما طرأت عليه نجاسة وهو قليل أو تغير أحد أوصافه بها (فلا يجوز) أى لا يحل ولا يصح أيضا (رفع حدث) أى أصغر أو أكبر (ولا إزالة نجس) من سائر الأنجاس ولو معقوا عنها (إلا بالماء) فلا يصح بغيره كخلل واللبن (المطلق) أى لم يقيد بقيد لازم كماء الورد أو بوصف كماء دافق أى منى فكل ذلك وإن أطلق عليه ماء لا يجوز الطهيرة فالماء المطلق ما يسمى في العرف ماء بلا قيد لازم وإن قيد في بعض الأحيان كماء البحر وماء النهر فلا يخرج عن الإطلاق بذلك (وهو الطهور) وأما غيره فلا بد من تقييده بأن يقال ماء صابون وماء ورد (على أى صفة كان من أصل الخلق) أى من أصل الوجود ككونه حارا أو ملحا أو أبيض أو أسود وأما إن طرأ له شئ من ذلك بأن تغير بشئ من الطهارات فلا يقال له طهور (ويكره بالمس) أى الذى سخسه الشمس لكن (في البلاد الحارة) فلا يكره المس في الباردة والمعدلة كخمر (في الأواني المنطبعة) بأن تكون معدنية (وهو ما يطرق بالمطارق) أى يدق (إلا الذهب والفضة) هو استثناء من الأواني المنطبعة فلا يكره الشمس فيهما كما لا يكره في الخرف وضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الأجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى ولا يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد (وتزول بالتبريد) ولو برد بنفسه زانت الكراهة أيضا (وإذا تغير الماء تغيرا كثيرا) حسيا كان التغير بأن شوهه تغير أحد أوصافه من طعم أو لون أو ريح أو تقديريا بأن سقط في الماء ما يوافق أحد صفاته كماء مستعمل فيقدر مخالفا وسطا بأن يقدر مثل الساقط من الرمان وينظر هل يغير الطعم أم لا فإن لم يغير قدر مثله من العصير ويقال هل يغير اللون فإن لم يغير قدر مثله من اللادن فإن غير الريح ضرر ويشترط أن يكون التغير كثيرا (بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شئ طاهر) فإن لم يكن التغير كثيرا بأن سقط في الماء شئ من قليل صابون أو لم يكن التغير بمخالط وهو الذى لا يمكن فصله عن الماء بأن كان مجاور كدهن وعود فإن ذلك لا يضر في الطهورية ويشترط في المخالط أيضا أن يكون بحيث (يمكن الصون عنه) فإن لم يمكن الصون عنه كطحلب ومن ذلك المتغير بما في مقره وعمره فلا يسلب الطهورية وذلك (كدقيق وزعفران) فإن ذلك طاهر مخالط يغير كثيرا ويمكن صون الماء عنه فيسلب الطهورية وهو طاهر في نفسه ، ثم أشار إلى قسم آخر من الطاهر غير الطهور فقال (أو استعمل) أى الماء حاله كونه قليلا (دون القلتين في فرض طهارة الحدث) فإنه يكون طاهرا غير مطهر وأما المستعمل في القل كالمضمضة والأغسال المستوية فهو طاهر مطهر (ولو لصي) يعنى أن ماء وضوء الصبي وغسله ليس بمطهر لأن المراد بالفرض ما لا بد منه وإن لم يعص بتركه (أو النجس) معطوف على فرض طهارة يعنى أن الماء المستعمل قسما ما استعمل في فرض طهارة وما استعمل في إزالة نجاسة (ولو لم يتغير) فالماء المستعمل في إزالة النجاسة إن تغير بها كان نجسا وإن لم يتغير كان طاهرا غير مطهر فهو على كل غير مطهر وإذا كان كذلك (لم تجز الطهارة به) ، ثم شرع في أخذ محترزات القيود السابقة فقال

فَإِنْ تَغَيَّرَ بِالزَّعْفَرَانِ وَنَحْوِهِ بَسِيرًا أَوْ بِمُجَاوِرِهِ كَعُودٍ وَدُهْنٍ مُطَيَّبِينَ أَوْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ الصَّوْنَ  
عَنْهُ كَطَحْلِبٍ وَوَرَقِ شَجَرٍ تَنَاقَرَ فِيهِ وَبُتْرَابٍ وَطُولِ مُكْتٍ ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي النَّفْلِ كَمَضْمُضَةٍ  
وَتَجْدِيدِ وَضُوءٍ وَغَسْلِ مَسْنُونٍ ، أَوْ جُمَعَ الْمُسْتَعْمَلُ فَبَاعَ قَلْتَيْنِ جازتِ الطَّهَارَةُ بِهِ ، وَلَوْ أَدْخَلَ  
مُتَوَضِّئِي يَدِهِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مَرَّةً أَوْ جُنِبَ بَعْدَ النَّبِيِّ فِي دُونَ الْقَلْتَيْنِ فَأَعْتَرَفَ وَنَوَى الْإِعْتِرَافَ  
لَمْ يَضُرَّهُ وَإِلَّا صَارَ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا ، وَلَوْ أَنْفَسَ جُنْبَانٍ فَأَكْثَرُ دَفْعَةً ، أَوْ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ فِي  
قَلْتَيْنِ أَرْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُمْ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا ، وَالْقَلْتَانِ خَسْمَانِيَّةٌ رَطْلٌ بَعْدَادِيَّةٌ تَقْرِيْبًا ، وَمِسَاحَتُهُمَا  
ذِرَاعٌ وَرُبُعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعمقًا ، فَالْقَلْتَانِ لَا تَنْجِسُ بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ بَلْ بِالتَّغْيِيرِ بِهَا وَلَوْ  
بَسِيرًا ، ثُمَّ إِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ أَوْ بِنَحْوِ مِسْكِ

( فان تغير بالزعفران ونحوه بسيرا ) محترز قوله كثيرا (أو بمجاوره) محترز قوله بمخالط (كعود ودهن مطيبين) فان التغير بهما تغير بالمجاور فلا يضر وإن كان كثيرا ما لم يخرج إلى اسم آخر كأن اختلط دهن بالماء حتى صار يسمى مرقة لأماء (أو بما لا يمكن الصون عنه) محترز يمكن الصون عنه (كطحلب) هو شئ أخضر يعالو الماء من طول المكث (وروق شجر تناثر فيه) أى سقط في الماء بخلاف العنبر فإنه يضر لا يمكن صون الماء عنه عادة (و) كذلك لا يضر التغير (ب) سبب (تراب) وكذلك ملخ الماء وإن طرحا فيه (و) (بر) ككت) فلا يضر التغير به (أو استعمال في النفل) محترز قوله في فرض (كضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون) تمثيل للنفل (أو جمع المستعمل فبلغ قلتين جازت الطهارة به) محترز قوله دون قلتين (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة) أشار بذلك إلى ما يدفع استعمال الماء الذي دون القلتين عند الوضوء أو الغسل بأن الذي يدفع الاستعمال نية الاعتراف أى إخراج الماء من الأناء فعنى الاعتراف أن ينوى أن إدخال يده في الأناء لالرفع الحدث فيه بل لإخراج الماء خارجه ويختلف محلها في الوضوء والغسل فأفاد أنه ينوى بعد غسل وجهه مرة إن عم الماء وجهه وإلا نوى بعد تعميم وجهه (أو جنب بعد النية) أى نية رفع الحدث (في دون القلتين) وأما في القلتين فلا يحتاج إلى نية (فاعترف ونوى الاعتراف لم يضره) ودفعت نية الاعتراف استعمال الماء (وإلصار الباقي مستعملا) لأنه بوضع يده فيه ارتفع حدثها في الماء فصار مستعملا (ولو أنفمس جنبان فأكثر دفعة) أشار إلى قيد ملحوظ وهو أن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال مادامت الحاجة باقية فلو أنفمس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه وصار الماء مستعملا بالنسبة إلى غيره لإلإيه ولو أنفمس فيه جنبان ثم نوى ما ارتفعت جنباتهما أو مرتبا فالأول فقوله (أو واحد بعد واحد في قلتين ارتفعت جنباتهما (ولا يصير) الماء (مستعملا) ظاهر \* ولما ذكر المصنف القلتين عرفهما فقال (والقلتان خسمانية رطل بعدادية تقربا) ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (ومساحتها) أى مقدار القلتين بالساحة (ذراع ورابع طولاً) ذراع ورابع (عرضاً) ذراع ورابع (عمقاً) والمراد بالذراع ذراع الأدمى (فالقلتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة) لعله راعى في لفظ القلتان المعنى الاصطلاحي وهو الماء والالكان الواجب عريية لا تنجسان وقد علمت أن كثرة الماء تدفع عنه النجاسة إن لم يتغير (بل بالتغير بها ولو بسيرا) ولا فرق بين التغير الحسى أو التقديرى (ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر) ولو مستعملا ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد (أو بنحو مسك) مما يستر الرائحة

أَوْ يَجْلِي أَوْ يَثْرَابٌ فَلَا ، وَدُوْنَهُمَا يَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ  
 نَجَسٌ لَا يَرَاهُ الْبَصَرُ أَوْ مِئْتَةٌ لِأَدَمٍ لَهَا سَائِلٌ كَدُثَابٍ وَنَحْوِهِ فَلَا يَصْرُ وَسَوَاءُ الْجَارِي وَالرَّاكِدِ  
 فَإِنْ كُوِّرَ الْقَلِيلُ النَّجَسُ فَبَلَغَ قُلْتَيْنِ وَلَا تَغْيِيرَ طَهْرٍ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّغْيِيرِ بِالتَّطَهْرِ أَوْ بِالنَّجَسِ  
 إِمَّا اللَّوْنُ أَوْ الطَّعْمُ أَوْ الرَّيْحُ ، وَيُنْدَبُ تَغْيِيبُ الْإِنَاءِ ، فَلَوْ وَقَعَ فِي أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ نَجَسٌ تَوَضَّأَ مِنْ  
 أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظُهُورِ عِلَامَةِ سَوَاءِ قَدَرٍ عَلَى طَاهِرٍ بَيِّنٍ أَمْ لَا ، فَإِنْ تَحَيَّرَ أَرَأَيْتُمَا ، وَبِتَيْمِمٍ  
 بِلا إِعَادَةٍ ، وَالْأَعْمَى بِجْتِهَادٍ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلَدَ بَصِيرًا ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ طَهُورُهُ بِمَاءٍ وَرَدَ تَوَضَّأَ بِكُلِّ  
 وَاحِدٍ مَرَّةً أَوْ بِوَلِّ أَرَأَيْتُمَا وَتَيْمِمٍ .

﴿ فَضَّلْنَا ﴾ نَحْلُ الطَّهَارَةِ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ

(أو يجلي) مما يستر الطعم (أو يثراب) مما يستر اللون (فلا) يطهر (ودونهما) أي القلتين (ينجس)  
 بمجرد ملاقاة النجاسة) ولو جارياً ومثل ما دون القلتين في النجس بمجرد الملاقاة ساوياً المأعات ولو  
 كثرت (وإن لم يتغير) هذا إذا طرأت النجاسة على الماء وأما إذا كان الماء وارداً وأزال عين النجاسة  
 ولم يرد ورنه جاء الغسالة فانه يكون طاهراً غير مطهر . ثم أشار إلى استثناء بعض مسائل لا ينجس فيها  
 القليل بالملاقاة فقال (إلا أن يقع فيه) أي في الماء القليل (نجس لا يراه البصر) المعتدل كما إذا وقع  
 الدباب على نجس رطب وعلق به شيء لا يتركه البصر ثم وقع في الماء (أو مئته لادم لها سائل) عند  
 شق عضو منها (كدثاب ونحوه) مثل الخنافس والسحالي ولفظ نحو زائد للتوضيح (فلا يضر)  
 في جميع ما ذكر في طهورية الماء (وسواء الجارى والراكد) وإنما يحكم بالنجاسة في الجارى على كل  
 جرية فلا تنجس التي قبلها وحيطان بيوت الأخلية من الراكد ويعتبر كل حوض على حدته إلا أن  
 تحرك كل واحدة بحركة الأخرى فتعتبر الجميع كأنها حوض واحد (فان كوثر القليل النجس فبلغ قلتين  
 ولا تغير طهر) أي صار طهوراً (والمراد بالتغير بالطاهر أو بالنجس إما اللون أو الطعم أو الريح)  
 فتغير أحد الأوصاف كاف في سلب الطهورية أو الطهارة (ويندب تغطية الإناء) حفظاً من وقوع الآفات  
 فيه (فلو وقع في أحد الإناءين نجس توضأ من أحدهما باجتهاد وظهور علامة) الواو بمعنى أولاً لأن الاجتهاد  
 قد لا يظهر معه علامة (سواء قدر على طاهر بيقين أم لا) لأن التطهر من شروط الصلاة ويمكن التوصل  
 إليه بالاجتهاد فيجوز عند القدرة ويجب عند عدمها (فان تحير أراقهما وتيمم بلا إعادة) لما صلاه  
 لأنه تيمم لفقد الماء (والأعمى بجتهاد) كالبصير (فان تحير) (قلد بصيراً) في اجتهاده بخلاف  
 البصير فليس له في التحير إلا الارقة (ولو اشتبه طهور بماء ورد توضأ بكل واحد مرة) ولا يجتهد إذ  
 شرط الاجتهاد أن يكون لكل واحد أصل في التطهير (أو ببول) أي اشتبه الطهور ببول (أراقهما)  
 لأنه لا يمكن أن يتوضأ بكل ولا يمكن أن يتيمم مع وجود الماء الطهور (وتيمم) بعد الارقة .

﴿ فَضَّلْنَا ﴾ نَحْلُ الطَّهَارَةِ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ ﴿ لَمَّا كَانَ لِابْتِدَاءِ الطَّهَارَةِ مِنْ طَرَفٍ تَعْرُضُ لِمَا يَجْلِي  
 اسْتِعْمَالَهُ مِنَ الظُّرُوفِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الطَّهَارَةِ فَأَقَادَ أَنْ كُلِّ طَاهِرٍ مِنَ الظُّرُوفِ يَجْلِي اسْتِعْمَالَهُ بِخِلَافِ  
 النَّجَسِ فَانَّهُ لَا يَجْلِي اسْتِعْمَالَهُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لَمَّا يَلْزَمُهُ مِنَ التَّلْوِثِ بِالنَّجَاسَةِ بِخِلَافِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْجَامِدِ  
 أَوْ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ (إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) اسْتِثْنَاءُ مِنَ الطَّاهِرِ

وَالْمَطْلَىٰ بِأَحَدِهِمَا بَحِثُ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالنَّارِ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّهَارَةِ  
وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِمَا اسْتِعْمَالِ حَتَّى الْمِيلَ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْمُضَيَّبِ  
بِالذَّهَبِ حَرَامٌ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ كَالْفِضَّةِ وَبِالْفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لِلزَّيْنَةِ فَهِيَ حَرَامٌ أَوْ صَغِيرَةً  
لِلْحَاجَةِ حَلٌّ أَوْ صَغِيرَةً لِلزَّيْنَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ كُرْهٌ وَلَمْ يَحْرُمْ ، وَمَعْنَى التَّضْيِيبِ أَنْ يَنْكَسِرَ  
مَوْضِعٌ مِنْهُ فَيُجْعَلَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِضَّةٌ تُسَمَّكُ بِهَا ، وَتُكْرَهُ أَوْ فِي الْكُفَّارِ وَثِيَابِهِمْ ، وَيُبَاحُ  
إِنَاءَهُ مِنْ كُلِّ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كَيَاقُوتٍ وَزَمْزُودٍ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ وَيُنْدَبُ السُّوَاكُ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِصَلَاةٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ وَيَتَأَكَّدُ  
اسْتِحْبَابُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَوُضُوءٍ وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ وَأَسْتِيقَاطٍ مِنَ النَّوْمِ وَدُخُولِ بَيْتِهِ وَتَغْيِيرِ  
الْقَمَرِ مِنْ أَكْلِ كُلِّ كَرِيهِ الرِّيحِ وَتَرْكِ أَكْلِ ، وَبُحْزَنِ بِكُلِّ خَسَنِ إِلَّا أَصْبَعَهُ الْخَشِينَةَ ،  
وَالْأَفْضَلُ بِأَرَاكِ

( والمطلى بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار ) قيسد لعدم جواز المطلى فان الاناء إذا طلى فان كان  
الطلاء كثيفا يحصل منه شيء لو عرض على النار التحق باناء الذهب والفضة وإن لم يحصل حل ( فيحرم  
استعماله ) أى المطلى المذكور (على الرجال والنساء ) فلا فرق في حرمة إناء التقدين بين الرجال والنساء  
( فى الأكل والشرب وغير ذلك ) من وجوه الاستعمالات ( وكذا اقتناؤه بلا استعمال ) لأن الاتخاذ  
يجر إلى الاستعمال ( حتى الميل ) أى المرود ( من الفضة ) ومثله الخلال والابرة والقمقم ( والمضيب بالذهب  
حرام ) التضييب اصلاح الاناء فتحرم ضبة الذهب سواء الصغيرة والكبيرة ( وقيل كالفضة ) أى يفصل  
فى ضبة الذهب التفصيل فى ضبة الفضة وهو ما ذكره بقوله ( وبالفضة إن كانت كبيرة للزينة فهى حرام )  
فيحرم استعمال الاناء التى هى فيه ( أو صغيرة للحاجة حل ) من غير كراهة ( أو صغيرة للزينة أو كبيرة  
للحاجة كره ولم يحرم ) الاستعمال ( ومعنى التضييب ) لغه ( أن ينكسر موضع منه ) أى المضيب  
( فيجعل موضع الكسرة ضبة ) أى موضع الكسر ( بها ) أى بتلك الفضة إن جعلت الضمير  
المستتر فى تمسكه تقديره أنت كان لفظها غير زائد بل محتاج إليه ومرجع الكبر والصغر العرف  
( وتكره أوفى الكفار ) أى استعمالها لأنهم لا يتقون النجاسة وكذا من لا يبالي من المسلمين مثل  
مدمنى الخمر ( وثيابهم ) حرصا على يقين الطهارة ( ويباح الاناء من كل جوهر نفيس ) لانتفاء ظهور  
الخيلاء والسرف فيه وذلك ( كياقوت وزمرد ) وغيرهما من أنواع الجواهر .

﴿ فَضْلٌ يَنْدَبُ السُّوَاكُ ﴾ أى استعماله ( فى كل وقت ) أى زمن طويل أو قصير ( إلا لصائم بعد  
الزوال فيكره ) له استعماله كراهة تنزيهية ( ويتأكد استحبابه لكل صلاة ) فرضا أو نفلا ( وقراءة )  
لقرآن أو حديث أو درس ( ووضوء ) ولو مجددا ( وصفرة أسنان ) أو خضرتها من أثر طعام  
( واستيقاظ ) أى إفاقة ( من النوم ) وإن لم يتغير القم ليلا أو نهارا ( ودخول بيته ) أى منزله ( وتغير  
القم من أكل كل كريبه الریح ) من نوم واصل وشرب دخان فيتأكد السواك عند جميع ذلك ( أو  
ترك أكل ) فالمدار على تغير القم من الأكل أو تركه ( ويجزئ ) الاستيالك ( بكل خشن ) أى طاهر  
يزيل وسخ الأسنان ( إلا أصبعه الخشنة ) لأن جزء الانسان لا يسمى سواك كاله ( والافضل بأراك )



وَبِأَسِ نَدَى ، وَأَنْ يَسْتَاكَ عَرَضًا ، وَيَبْدَأُ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَعَهَّدُ كَرَّاسِيَّ أَضْرَاسِهِ ، وَيَنْوِي  
 بِهِ الشُّنَّةَ ، وَيُسْنُ قَلَمُ ظَفَرٍ ، وَقَصُّ شَارِبٍ ، وَتَنْفُ إِطْبِ وَأَنْفٍ لِمَنْ أَعْتَادَهُ ، وَحَلَقُ عَانَةٍ ،  
 وَلَا كَنْحَالَ وَتَرَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ ، وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ شَقَّ  
 تَنْفُ الْإِطْبِ حَلَقَهُ ، وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ وَهُوَ حَلَقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرَكَ بَعْضِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِحَلَقِ كَلِّهِ  
 وَيَجِبُ الْخِتَانُ ، وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالرَّأْسِ إِلَّا لِمَنْ أَلْفَرَخِ الْجِهَادِ ، وَيُسْنُ بِصَفْرَةٍ أَوْ  
 حُمْرَةٍ ، وَخَضْبُ يَدَيْ مَرْوَجَةٍ وَرِجْلَيْهَا تَعْمِيمًا بِحِمْءٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ إِلَّا الْحَاجَةَ ، وَيُكْرَهُ  
 تَنْفُ الشَّيْبِ .

### بَابُ الْوُضُوءِ

أى أفضل أنواع السواك الأراك وهو شجر طويل يستاك بقضبانته (وببأس ندى) أى الأفضل من أنواع  
 الأراك اليابس الذى ندى ربل بالماء أو بغيره لثمة وظيفته من جلاء الأسنان من غير ضرر لا الأخضر  
 الطرى (وأن يستاك) فى اللسان (عرضاً) لا طولاً ثلاثاً ليجرح اللثة وفى اللسان طولاً (ويبدأ بجانبه الأيمن)  
 من فمها إلى فمها وينى بالجانب الأيسر إلى نصفه (ويتعهد كراسى أضراسه) بلطف (وينوى به  
 السنة) حتى يحصل له الثواب عالم يكن فى ضمن عبادة كالوضوء والاحرام فإنه يحصل له الثواب من غير نية  
 \* (ويسن قلم ظفر) أى قصه (وقص شارب) إن طال وغايته بدو حرة الشفة ويكره استئصاله وحلقه (وتنف  
 إبط) فإن عجز عن التنف حلقه (وأنف) أى شعر أنف (لمن اعتاده) إن طال وكره بعضهم تنف شعر  
 الأنف وأكد قصه (وحلق عانة) وهى الشعر حول الفرج لكن السنة فى حق الرجل حلقها وفى المرأة  
 تنفها ، وتجب إزالتها عند أمر الزوج بها (والاكتحال) أى يسن الاكتحال أى وضع الكحل فى  
 العين (وترا ثلاثاً) هو بدل من ترا (فى كل عين) أى يسن الثلاث فى كل عين ، وإن كان مجموع  
 الأمرين ليس ترا (وغسل البراجم) أى يسن إزالة ما على برآجه أن وصل الماء فى الوضوء والغسل من  
 غير إزالة والواجب غسل البراجم (وهى عقد ظهور الأصابع) أى شقوق ظهور أصابع اليدين (فان  
 شق تنف الإبط حاقه ويكره القرع وهو حلق بعض الرأس وترك بعضه) بل إما حلقه جميعاً أو تركه كله  
 (ولابأس بحلقه كله) ولا يكون الحلق مندوباً إلا فى النسك أو فى المولود عند سابعه (ويجب الختان) على  
 كل من الذكر والأنثى ، وهو قطع الجلدة التى على حشفة الذكر ، وقطع بظر الأنثى (ويحرم خضب  
 شعر الرجل والمرأة بسواد) بعد ظهور الشيب (الالغرض الجهاد) فيجوز بل يطلب (ويسن) خضب  
 الشيب (بصفرة أو حمرة) وإن لم يم الشيب (وخضب يدي مَرْوَجَةٍ) وأما غيرها فلا يسن لها بل يكره  
 أو يحرم أن تحققت الفتنة (ورجلها تعميماً) لا نظريفاً (بحمء) وأما غيرها مما يحصل به التزين كالظريف  
 فلا يقال أنه يسن بل لا بأس به (ويحرم) الخضب بالحناء (على الرجال) لأن فيه تشبهاً بالنساء (إلا  
 لحاجة) كداواة (ويكره تنف الشيب) للرجال والنساء كما يحرم خضب الشيب بالسواد عليهما

### (بَابُ الْوُضُوءِ)

هو بضم الواو اسم للفعل ، وهو المراد هنا وبالفتح اسم لما يتوضأ به ، وهو اسم مصدر ، والمصدر

التوضؤ

﴿ فَرُوضُهُ ﴾ سِتَّةٌ : النِّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَمَسْحُ الْقَلِيلِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَالتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .  
 ﴿ وَسُنَنُهُ ﴾ مَا عَدَا ذَلِكَ فَيَنْوِي الْمُتَوَضَّئُ رَفْعَ الْحَدَثِ ، أَوْ الطَّهَّارَةَ لِلصَّلَاةِ ، أَوْ لِأَمْرٍ لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالطَّهَّارَةِ كَمَسِّ الْمُصْحَفِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا الْمُسْتَحَاضَةَ ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ وَمُتَمِّمًا فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ ، وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ بِالْقَلْبِ ، وَأَنْ تَقْتَرِنَ بِغَسْلِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِ الْوَضُوءِ ، وَيَجِبُ اسْتِضْحَابُهَا إِلَى غَسْلِ أَوَّلِ الْوَجْهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ لَا يُنَابُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ مَضْمُضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ ، وَغَسْلِ كَفٍّ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى

﴿ فروضه ﴾ أي أركانه ( سنة النية ) لأنه عبادة فعلية محضة ( عند غسل الوجه ) فلو تقدمت على ذلك أو تأخرت لم تصح ( وغسل الوجه ، وغسل اليدين الى المرفقين ) أي معهما ( ومسح القليل من ) شعر ( الرأس ) أو بشرتها ( وغسل الرجلين الى الكعبين ) أي معهما ( والترتيب على ما ذكرناه ) أي جار على حسب ما ذكره من البداءة بالنية مع الوجه الى الرجلين ﴿ وسننه ما عدا ذلك ﴾ المذكور فشكل ما يذكر زائدا عن ذلك يعلم أنه سنة وهو كثير فلذلك عبر عنه بهذا الجميل ، ثم شرع في تفصيل كيفية النية ، فقال ( فينوي المتوضئ رفع الحدث ) أي رفع حكمه وهو حرمة الصلاة مثلا لأن الحدث لا يرفع ( أو الطهارة للصلاة ) أو للظواهر أو الطهارة عن الحدث فإن اقتصر على لفظ الطهارة لم يصح بخلاف الوضوء فإنه لو نواه من غير لفظ فرض أو أداء فإنه يصح ( أو لأمر لا يستباح الا بالطهارة ) معطوف على قوله للصلاة من عطف العام على الخاص يعني أنه كما يصح أن يقول في نيته نويت الطهارة للصلاة يصح أن يقول نويت الطهارة لأمر لا يستباح الا بالطهارة بهذا العموم أو ينوي فردا من ذلك كأن يقول نويت استباحة سجدة التلاوة ونحو ذلك ( كمس المصحف أو غيره ) كخطبة جمعة ( الا المستحاضة ومن به سلس البول ومتيمما ) فلا يكفي كل واحد منهم هذه النيات لان حدثهم لا يرتفع ( فينوي ) كل واحد منهم ( استباحة فرض الصلاة ) لان هذا هو الذي أباحه له الشارع فلا ينوي غيره ( وشروطه ) أي ما ذكر من النيات ( والشرطية منصفة على كونها بالقلب ( وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه ) فلا تكفي نية الوضوء عند اليدين أول الوضوء ولا بعد الوجه واذا غسل جزء من الوجه ولم تقترن به النية وجب إعادة غسله فشرطية اقترانها بأول جزء ليعكون واقعا عن الواجب والا فالشرط اقترانها بأي جزء من الوجه ( ويندب أن يتلفظ بها ) أي النية ليساعد اللسان القلب ( وأن تكون من أول الوضوء ) فيلحظ النية من أول غسل اليدين ليحصل له ثوابها فإن خلت عن النية لم يشب عليها ، والاولى أن ينوي سائر الوضوء عند غسل اليدين ، ثم ينوي عند غسل الوجه نية من النيات المتقدمة ( ويجب استصحابها الى غسل أول الوجه ) يعني اذا نوى رفع الحدث عند غسل اليدين يجب عليه لتكفي هذه النية عن النية الواجبة أن يستصحابها حتى يغسل شيئا من وجهه والا فلا تكفي عن النية الواجبة ( فان اقتصر على النية عند غسل الوجه كفي لكن لا يثاب على ما قبله من مضمضة واستنشاق وغسل كف ) فخلوها عن النية ( ويندب أن يسمى الله تعالى ) في أوله بأن يقول باسم الله أو يكلمها ، ويسن التعمد قبلها ، وأن يزيد بعدها الحمد لله الذي جعل الماء طهورا الخ

وَأَنْ يَغْسِلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَرَكَ الدَّسِيمَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَى بِهَا فِي أُنْثَائِهِ فَإِنْ شَكَ فِي نَجَاسَةٍ  
 يَدِهِ كَرِهَ غَسْمَهَا فِي دُونَ الْقَلْتَيْنِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَاكُ وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ  
 غُرَفَاتٍ فَيَتَمَضَّمُ مِنْ عَرَفَةٍ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَى ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ  
 يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائمًا فَيُفْرِقُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ  
 ثَلَاثًا ، وَتَعُو مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ إِلَى الذَّقَنِ طَوْلًا ، وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا ،  
 فِئْتَهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ ، وَهُوَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ كُلَّيَا أَوْ بَعْضَهَا ، وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ  
 الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَالبَشْرَةَ تَحْتَهَا خَفِيَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيفَةً كَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ  
 وَالْعُنُقِ وَالْعَذَارِ وَالْهُدْبِ وَشَعْرِ الخَدِّ إِلَّا الْأَعْيَةَ وَالْعَارِضِينَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا  
 وَبَاطِنِهَا وَالبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الخِفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الكَثَافَةِ لَكِنْ يُنْدَبُ التَّحْلِيلُ حِينَئِذٍ  
 وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ

(وَأَنْ يَغْسِلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا) فَإِنْ تَبَقْنَ طَهْرَهُمَا يَكْرَهُ لَهُ غَسْمُهُمَا وَإِنْ تَبَقْنَ نَجَاسَتَهُمَا حَرَّمَ غَسْمُهُمَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ  
 (فَإِنْ تَرَكَ الدَّسِيمَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَى بِهَا فِي أُنْثَائِهِ) أَى الْوُضُوءَ فَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَأَخْرَجَهُ (فَإِنْ شَكَ  
 فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كَرِهَ غَسْمَهَا فِي دُونَ الْقَلْتَيْنِ) لِأَنَّهَا يَتَضَمَّنُ بِالنَّجَاسَةِ (قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا) وَلَا تَزُولُ الْكِرَاهَةُ  
 بِغَسْلِهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ الشَّارِحَ غَيَا الْكِرَاهَةَ بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا (ثُمَّ يَسْتَاكُ) جَعَلَ الْاسْتِيَاكُ بَعْدَ غَسْلِ  
 الْيَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ سَائِنِ الْوُضُوءِ السَّاحِلَةِ (وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا) أَى كُلِّ مَنِيهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
 (بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ) جَمْعُ غُرْفَةٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، وَفِي الْجَمْعِ بِالضَّمِّ وَيَجُوزُ اتِّبَاعُ الرَّاءِ (فَيَتَمَضَّمُ مِنْ غُرْفَةٍ ، ثُمَّ  
 يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ) وَهَذِهِ أَفْضَلُ  
 الْكَيْفِيَّاتِ وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْهَا ثَلَاثًا أَوْ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا  
 ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مَرَّةً ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائمًا فَيُفْرِقُ) لِأَنَّ سَبْقَهُ مَاءَ الْمَضْمُتَةِ  
 فَيُفْطِرُ (ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ) أَى الْوَجْهَ (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ) أَى الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا  
 أَنْ يَنْبَتَ فِيهَا شَعْرُهُ (إِلَى الذَّقَنِ) أَى مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ (طَوْلًا) أَى هَذَا حُدُودَهُ طَوْلًا (وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ  
 عَرْضًا) هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ (فِئْتَهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ) لِأَنَّهُ نَازِلٌ عَنِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي الْعَادَةِ لَا مَوْضِعَ الصَّلَعِ  
 (وَهُوَ) أَى مَوْضِعُ الْغَمَمِ (مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا) وَهَذَا الشَّعْرُ هُوَ الْغَمَمُ  
 وَالْجِلْدُ الَّذِي تَحْتَهُ هُوَ مَوْضِعُهُ فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا عَلَيْهِ (وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا)  
 غَسْلُ (البَشْرَةَ تَحْتَهَا خَفِيَةً كَانَتْ) تِلْكَ الشُّعُورِ (أَوْ كَشِيفَةً) وَالْخَفِيفَةُ مَا يَرَى مَا تَحْتَهَا عِنْدَ النَّظَرِ مَعَ  
 الْقُرْبِ وَالْكَشِيفَةُ ضِدُّهَا ثُمَّ مِثْلُ لَشُعُورِ الْوَجْهِ فَقَالَ (كَالْحَاجِبِ) الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ (وَالشَّارِبِ)  
 الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الشِّقَّةِ الْعُلْيَا (وَالْعُنُقِ) الشَّعْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَى الشِّقَّةِ السُّفْلَى (وَالْعَذَارِ) هُوَ الشَّعْرُ الْمَخَاضِي  
 لِلْأُذُنَيْنِ (وَالْهُدْبِ) بَضْمُ الْهَاءِ وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ (وَشَعْرِ الخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ)  
 مَسْتَثَى مِنْ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا (فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَالبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الخِفَةِ فَظَاهِرِهَا  
 فَقَطْ عِنْدَ الكَثَافَةِ) وَالْفَاءُ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَهَذَا هُوَ مَحْطُ الْاسْتِثْنَاءِ (لَكِنْ يُنْدَبُ التَّحْلِيلُ حِينَئِذٍ) أَى عِنْدَ  
 الكَثَافَةِ (وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ) هُوَ الْمَسْتَرَسِلُ الْخَارِجُ عَنْ حُدُودِهَا وَيَكُونُ نَازِلًا

عَنِ الذَّقْنِ ، وَيَجِبُ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، وَسَاوَرٍ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ كَالَهُ وَسُنَّ أَنْ يُخَلَّلَ اللَّحْيَةُ مِنْ أَسْفَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ قُطِعَتْ مِنَ السَّاعِدِ وَجَبَ غَسْلُ الْبَاقِي أَوْ مِنْ مِفْصَلِ الرِّفْقِ لَزِمَهُ غَسْلُ رَأْسِ الْعَضُدِ أَوْ مِنَ الْعَضُدِ نُدْبَ غَسْلِ بَاقِيهِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ قَبْدًا بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ فَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ أَقْرَعَ أَوْ مَا نَبَتَ شَعْرُهُ أَوْ كَانَ طَوِيلًا أَوْ مَضْفُورًا لَمْ يَنْدُبِ الرَّدُّ فَأَوْ وَضَعَ يَدَهُ بِلَا مَدِّ يَحِثُّ بَلَّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَهُوَ بَعْضُ شَعْرَةٍ لَمْ تَخْرُجْ بِالْمَدِّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَوْ قَطْرَةٍ لَمْ يَسِلْ ، أَوْ غَسَلَهُ كَفِّي ، فَإِنْ شَقَّ نَزَعِ عِمَامَتِهِ كَدَّلَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ مَا يَجِبُ ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صِبَاخِيَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، فَيُدْخِلُ خِنْصَرِيَهُ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَفْيَيْهِ ثَلَاثًا ،

(عن الذقن) فيجب غسل ظاهره دون باطنه الملاقى للصدر والداخل في خلال الشعر (ويجب غسل جزء من الرأس وساوئ ما يحيط بالوجه) وساوئ معطوف على الرأس أي يجب في غسل الوجه أن يغسل معه شيئاً من الرأس وما يحيط بالوجه من العنق من جانبيه (ليتحقق كاله) إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (وسن أن يخلل اللحية) الكشافة التي لا يجب الاغسل ظاهرها (من أسفلها بماء جديد) بأن يأخذ غرفة من ماء ويدخل أصابعه من أسفل اللحية في خلال الشعر (ثم يغسل يديه مع مرفقيه) إذ اليد المفروض غسلها بعد الوجه من رؤس الأصابع مع المرفقين (ثلاثاً) لأنهما من الأعضاء المسنون تثليث الغسل فيها (فان قطعت من الساعد) الذي هو قصبه اليد (وجب غسل الباقي) إذ المسور لا يسقط بالمسور (أو) قطعت (من مفصل المرفق لزمه غسل رأس العضد) لأن المرفق الواجب غسله بمجموع عظام ثلاث في رأس العضد اثنان ورأس الساعد ما إذا سل عظم الساعد بقي العظامان (أو من العضد ندب غسل باقيه) أي العضد محافظة على التحجيل (ثم يمسح رأسه) بعد غسل يديه (ف) يبدأ (بمقدم رأسه) اتياناً بالأفضل وإلا فالفرض يحصل بأي كيفية من مسح بعض رأسه (فيذهب بيديه إلى قفاه) بعد بدئه بمقدم رأسه (ثم يردُّهما إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثاً) اتياناً بالتثليث المندوب ويحسن له الرد والذهاب مرة إن كان له شعر ينقلب (فان كان أقرع أو ما نبت شعره أو كان طويلاً أو مضفوراً لم يندب الرد) لاستعمال الماء ثم بين المسح الواجب ، فقال (فلو وضع يده بلا مد بحيث بل ما ينطلق عليه الاسم وهو بعض شعرة لم تخرج بالمد عن حد الرأس) فلو خرجت عن حده لم يكن المسح عليهما (أو قطر ولم يسل أو غسله) أي ما يسمى رأساً (كفي) كل ما ذكر (فان شق نزع عمامته) أي المتوضئ (كل) بالمسح (عليها) أي العمامة والمشقة ليست قيذاً لكن بشرط أن يكون المسح عليها (بعد مسح ما يجب) مسحه (ثم يمسح أذنيه) بعد مسح رأسه الذي يلي الوجه (ظاهراً وباطناً) الأحسن نصبهما على التمييز وباطن الأذن ما يلي الرأس وظاهرها (بماء جديد) لا يبلل مسح الرأس (ثلاثاً ثم) يمسح (صباخيه) أي خرق أذنيه (ثلاثاً فيدخل خنصره بماء جديد فيهما) أي الصباخين وظاهر المصنف أن مسح الصباخين سنة مستقلة عن مسح الأذنين وهي طريقته وكلام غيره يجعل مسح الصباخين داخلياً في مسح الأذنين (ثم يغسل رجليه مع كفيه ثلاثاً) أي ثلاث مرات ليكون آتياً بسنة التثليث

حَضْرًا أَمْ مَسْحٌ مُقِيمٌ فَقَطْ ، وَلَوْ أَحْدَثَ حَضْرًا وَمَسَحَ سَفَرًا أَمْ مَدَّةَ مُسَافِرٍ سَوَاءً مَضَى عَلَيْهِ  
 وَقْتُ الصَّلَاةِ بِكَمَالِهِ فِي الْحَضْرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَمْسَحْ فِي مَدَّةِ الشَّكِّ ، فَإِنْ  
 شَكَّ ذَلِكَ أَحْدَثَ وَقْتُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بِنَيْ أَمْرِهِ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ ، وَلَوْ أَجْتَنَبَ فِي الْمُدَّةِ وَجَبَ التَّرَعُّ  
 لِلْغُسْلِ ، وَشَرَطُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى وَضوءٍ كَامِلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا سَائِرًا لِجَمِيعِ مَحَلِّ الْفَرَضِ ، مَا نَعَا  
 لِنُفُوذِ الْمَاءِ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا إِنْ تَرَدَّدَ مُسَافِرٌ لِحَاجَاتِهِ سَوَاءً كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ خَرَقٍ  
 مَطْبِقَةٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ مَشْفُوقًا شَدَّ بِشَرَجٍ ، وَلَوْ لَبَسَ خَفًّا فِي رِجْلٍ لِيَمْسَحَهُ ، وَيَقْبَلُ  
 الْأُخْرَى أَوْ ظَهَرَ مِنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ ، وَإِنْ قَلَّ مِنْ خَرَقٍ فِي الْخُفِّ لَمْ يَجُزْ ، وَالْجَرْمُوقُ هُوَ خُفٌّ فَوْقَ  
 خُفٍّ ، فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى قَوِيًّا وَالْأَسْفَلَ مُخْرَقًا فَلَهُ مَسْحُ الْأَعْلَى ، وَإِنْ كَانَا قَوِيَيْنِ ، أَوْ الْقَوِيُّ  
 الْأَسْفَلَ لَمْ يَكْفِ مَسْحُ الْأَعْلَى ، فَإِنْ وَصَلَ الْبَدَلُ مِنْهُ إِلَى الْأَسْفَلِ كَفَى

حضرًا أم مسح مقيم فقط ؛ لأنه البعير فيرجع إليه عند الشك ( ولو أحدث حضرا ومسح سفرا أم  
 مدّة مسافر ) ان دام سفر لأن العبارة بالمسح لا بأحدث ( سواء مضى عليه وقت الصلاة بكامله في الحضر  
 أم لا فان شك في انقضاء المدّة ) كان نسي وقت ابتداء مسحه ( لم يمسح في مدّة الشك لأن المسح رخصة )  
 فاذا شك فيها رجع الى الأسفل ( فان شك هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى أمره على أنه الظهر )  
 لأنه بذلك يترك المسح في الوقت المستكوث فيه وظاهر كلامه أن الشك إنما يؤخر في منع المسح لأنه  
 يقتضى الحكم بانقضاء المدّة فلوزال الشك وتحقق بقاء المدّة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني  
 على الشك في أنه مسح في الحضر أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم أن ابتداءه وقع في السفر  
 فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني لأنه صلاها مع الشك ويجوز له أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعلمه ببقاء المدّة  
 ( ولو أجنب وجب النزاع للغسل ) ومثل الجنابة الحيض والنفاس ( وشروطه أن يلبسه على وضوء كامل ) أى  
 بعد تمامه فلو غسل رجلا ثم لبس خفها ثم غسل الثانية ولمس خفها لم يصح ( وأن يكون طاهرا ) فلا  
 يصح المسح على الخف النجس ولا المتنجس الا اذا كان متنجسا بما يعنى عنه ولم يصبه ماء المسح و ( سائر  
 لجميع محل الفرض ) فيضر رؤية الرجل من سائر الجوانب الامن الأعلى و ( مانعا لنفوذ الماء ) اذا صب  
 عليه فلا يصل الى الرجل من غير محل الخرز فان وصل اليها منه لا يضر ( يمكن متابعة المشى عليهما لتردد  
 مسافر لحاجاته ) عند الخط والترحال وغيرهما مما جرت العادة به ثلاثة أيام ان كان مسافرا ويوما وليلة  
 لغيره فلا يكفي رقيق يتخرق بالمشى عن قرب ولا ثقيل ولا ضيق ولا مفرط سعة ( سواء كان ) الخف ( من  
 جلد أو لبند ) أى صوف ملبد ( أو خرقي مطبقة ) مجعول بعضها على بعض ( أو ) من ( خشب أو غير  
 ذلك ) فلا يشترط خصوص الخف المعتاد ( أو مشقوقا شدا بشرج ) يعنى لو كان الخف مفتوحا وجعل له عرى  
 كالمعتاد الآن جاز المسح عليه ( ولو لبس خفا في رجل ) واحدة ( ليمسحه ويقبل الأخرى ) أما من لبس  
 له إا رجل واحدة فله المسح بعد لبسها على طهارة ( أو ظهر من الرجل شئ وان قل من خرقي في الخف لم  
 يجز ) المسح في هاتين الصورتين ( والجرموق هو خف فوق خف ) هذا تعريفه وحكم المسح المذكور  
 بقوله ( فان كان الأعلى قويا والأسفل مخرقا فله مسح الأعلى ) لأنه هو الخف وما تحته كاللغافة ( وان  
 كانا قويين أو القوي الأسفل لم يكف مسح الأعلى ) في الصورتين ( فان وصل البتل منه إلى الأسفل  
 كفى ) بشرط هو أن لا يقصد الأعلى فقط

سَوَاءٌ قَصَدَ مَسْحَهُمَا أَوْ الْأَسْفَلَ فَقَطُّ أَوْ الْأَعْلَى فَقَطُّ ، وَبُسْنُ مَسْحِ أَعْلَى الْخَفِّ  
وَأَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ خُطُوطًا بِلاَ اسْتِيعَابٍ وَلَا تَكَرُّارٍ فَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ عَقْبِهِ وَيَمْنَاهُ عِنْدَ  
أَصَابِعِهِ وَيُغِيرُ الْيَمْنَى إِلَى السَّاقِ ، وَالْيُسْرَى إِلَى الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ أَقْلٍ جُزْءٍ مِنْ  
ظَاهِرِ أَعْلَاهُ مُحَاذِيًا لِحُلِّ الْفَرَضِ كَفَى ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْفَلِ أَوْ الْعَقْبِ أَوْ الْحَرْفِ أَوْ  
الْبَاطِنِ مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ فَلَا وَمَتَّى ظَهَرَتْ الرَّجُلُ بِنَزْعٍ أَوْ بِحَرْقٍ وَهُوَ بَوْضُوهُ الْمَسْحُ كَفَاهُ غَسْلُ  
الْقَدَمَيْنِ فَقَطُّ .

### بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنْ قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ أَوْ نُقْبَةٍ تَحْتَ الشَّرَّةِ مَعَ انْسِدَادِ الْخَارِجِ  
الْمَعْتَادِ عَيْنًا أَوْ رِيحًا مَعْتَادًا أَوْ نَادِرًا كَدُودِيَّةٍ وَحَصَاةٍ إِلَّا اللَّيْلِيَّ فَإِنَّهُ يُوجِبُ النَّسْلَ ، وَلَا يَنْقُضُ  
الْوَضُوءَ \* وَصُورَةٌ ذَلِكَ أَنْ يَنَامَ مُمَكَّنًا مَقْعَدَهُ فَيَحْتَلِمُ أَوْ يَنْظُرُ بِشَهْوَةٍ فَيَنْزِلُ وَإِلَّا فَلَوْ جَامَعَ  
أَوْ نَامَ مُضْطَجِعًا فَأَنْزَلَ انْتَقَضَ بِاللَّيْسِ أَوْ بِالنُّومِ

(سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق) بأن لم يقصد واحدا بعينه (لان قصد الأعلى فقط) فانه لا يكفي (ويستن مسح أعلى الخلف) وهو ما فوق ظهر الرجل (وأسفله) مالاقي القدم (وعقبه) مالاقي المؤخر (خطوطا) هو سنة مستقلة (بلا استيعاب) لأنه خلاف الأولى (ولا تكرار) لأنه مكروه (فيضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عند أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع) وهذه أسهل الكيفيات هذا ان أراد الكمال (فان اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه) أى شرط الجزء الذى يكفي فى المسح أن يكون من أعلاه الظاهر حال كون ذلك الجزء (محاذيا محل الفرض كفى) جواب ان (وان اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف) محترز شرط الأعلى (أو الباطن مما يلي البشرة) محترز الظاهر (فلا) يكفي المسح على ذلك (ومتى ظهرت الرجل بنزع أو بحرق) مما يفسد اللبس (وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط) ولا ينتقض وضوءه .

### (بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ)

هو لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا امر خص وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى (وهي أربعة) والنقض بها تعبدى فلا يقاس عليها غيرها (أحدها الخارج من قبل أو دبر) ريح أو غيره (أو ثقبه تحت السرة مع انسداد الخرج المعتاد) وهو القبل والدبر فاذا عرض لهما انسداد وخرج الخارج من منفتح تحت السرة نقض وأما لو خافى وهما منسدان فينقض الخارج من أى محل يعتاد الخروج منه ولا نقض بدم حجامه أو فسادة (عينا أو ريحا معتادا أو نادرا كدود وحصاة) فينقض الوضوء اذا خرج مما ذكر (إلا اللئى) اذا خرج من القبل (فانه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء) لأنه أوجب أعظم الامرين فلا يوجب دونهما (وصورة ذلك) أى عدم نقض اللئى (أن ينام ممكنا مقعده فيحتلم أو ينظر بشهوة فينزله) فهذان تمحض فيهما نزول اللئى عن نوم أو ملامسة فيقال ان الطهر الأصغر باق والطهر العام زال (والا فلا جامع أو نام مضطجعا فانزل انتقض باللبس) بالنسبة للأول (أو النوم) بالنسبة للثانى

﴿ الثَّانِي ﴾ زَوَالَ عَقْلِهِ إِلَّا النَّوْمَ قَاعِدًا مُمَكِّنًا مَقْعَدَهُ مِنَ الْأَرْضِ سِوَاهِ الرَّأْكِبِ وَالْمُسْتَبِدِّ ، وَلَوْ لَشَيْءٌ لَوْ أُزِيلَ اسْقَطَ وَغَيْرُهُمَا ، فَلَوْ نَامَ مُمَكِّنًا فَزَالَتْ أَلْيَتَاهُ قَبْلَ أَنْ يَبَاهَهُ أَنْ يَقْضَى أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ شَكَّ أَوْ سَقَطَتْ يَدُهُ عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ نَائِمٌ مُمَكِّنٌ مَقْعَدَهُ أَوْ نَعَسَ وَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَهُوَ يَسْمَعُ وَلَا يَفْهَمُ ، أَوْ شَكَّ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ ، أَوْ هَلْ نَامَ مُمَكِّنًا أَوْ غَيْرَ مُمَكِّنٍ فَلَا يُنْقَضُ

﴿ الثَّلَاثُ ﴾ التَّقَاهُ شَيْءٌ وَإِنْ قَلَّ مِنْ بَشَرَتِي رَجُلٍ وَأَمْرَأَةً أَجْتَنِبِيْنِ وَلَوْ بَعِيْرَ شَهْوَةٍ وَقَضَى حَتَّى اللِّسَانَ وَالْأَشْلَ وَالزَّائِدَ إِلَّا سِنًّا وَظُفْرًا وَشَعْرًا وَعَضْوًا مَقْطُوعًا وَيَنْقُضُ هَرَمٌ وَمَيِّتٌ لِاحْرَمٍ وَطِفْلٌ لَا يُسْتَهَى فِي الْعَادَةِ ، فَلَوْ شَكَّ هَلْ لَمَسَ امْرَأَةً أَمْ رَجُلًا أَوْ شَعْرًا أَمْ بَشْرَةً أَوْ أُخْنِيَّةً أَمْ مُحْرَمًا أَمْ يُنْقَضُ ﴿ الرَّابِعُ ﴾ مَسُّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ بِبَاطِنِ الْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ خَاصَّةً ، وَلَوْ سَهَوَا أَوْ بَلَآ شَهْوَةً قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ وَطِفْلٍ وَحَلَّ جَبِّ ، وَإِنْ تَسْتَسَى جِلْدًا أَوْ أَشْرًا

(الثاني) من الاربعة (زوال عقله) أي تمييزه بأي سبب من جنون أو نوم (الا النوم قاعدة إمكان مقعده من الارض) أي مستقره لأنه حينئذ خروج شيء من دبره (سواء الراكب والمستبد ولو لشيء لو أزيل اسقط) فلا ينتقض ونشوءه (غيرهما) من هو ثابت على الارض (فإن نام ممكنا فزالت أليتاها قبل انباهه) أي تقطعه (انتقض) لأنه مضى عليه زمن وهو نائم غير ممكن (أو بعده) أي زالت أليتاها بعد انباهه (أو معه أو شك) هل زالتا بعده أو معه (أو سقطت يده على الارض وهو نائم ممكنا مقعده أو نعس) بفتح العين (وهو غير ممكن) (و) حد النعاس (هو) الذي (يسمع ولا يفهم) معنى الكلام (أو شك هل نام أو نعس أو هل نام ممكنا أو غير ممكنا فلا ينتقض) النوم في هذه الصور لأنه متوضئ يقين فلا ينتقض بالشك (الثالث) من النواقض (التقاء شيء وإن قل من بشرتي رجل وامرأة) وقد بلغ كل منهما حدا يشتهي فلراد بالرجل الذكر وبالمرأة الانثى وبالتقاء النعاس ويشترط في التقاض أن يكونا (أجنبيين) أي ليس بينهما محرمة نزع الرجلان والمرأتان والخنثيان فلا نقض باس أحدهما الآخر بل الخنثى لا نقض باس واحد (ولو) كان (بغير شهوة وقصد) فيحصل التقاض (حتى اللسان) بالجر عطفًا على بشرة فيحصل التقاض باس اللسان (والاشل) أي العضو الذي بطل عمله (والزائد) كالأصبع الزائدة (الاسنا وظفرا وشعرا وعضوا مقطوعا) فليس باس أحدها نقض (وينقض هرم) أي لسه وهو كبير السن (وميت) أي ينتقض وضوء الحى بلمسه لا وضوؤه هو (لا محرّم) فلا ينتقض وضوء رجل وامرأة بينهما محرمة بأن حرم نكاحهما على التأييد بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وطفل لا يشتهي في العادة) فاعتبر بلوغ الشهوة عادة وعرفا (فلو شك هل لمس امرأة أم رجلا أو شعرا أم بشرة أو أجنبية أم محرما لم ينتقض) لأن الوضوء اليقيني لا ينتقض بالاحتمال (الرابع) من النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف والأصابع خاصة) فلا نقض باس الفرج بغير ما ذكر من سائر البدن وينقض بذلك (ولو سهوا أو بلا شهوة قبلًا أو دبرًا ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى مِنْ نَفْسِهِ أَوْ) من (غيره ولو من ميت وطفل) فينقض المس في جميع ما ذكر بخلاف المس في بعض ذلك كما يعلم ذلك من التأمل في ضابط الموضوعين وينقض المس (و) لو كان المسوس (محل) (جب) أي قطع للدكر (وإن اكتسى جلدا) فينقض مس الجلد المذكور لأن محله مثله (أو أشل) أي ينتقض

وَلَوْ مَقْطُوعًا وَيَدٍ شَلَاءً لَأَفْرَجَ بِهَيْمَةَ وَلَا بِرُؤْسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَحَرْفِ الْكُفِّ وَلَا يَنْقُضُ فِيهِ وَفُصْدٌ وَرُعَافٌ وَفَهْمَةٌ مُصَلٌّ وَأَكْلُ لَحْمِ جَزُورٍ وَعَبْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ تَيَقَّنَ حَدَثًا وَشَكَ فِي ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُحَدِّثٌ ، وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا وَشَكَ فِي ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ ، وَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا وَشَكَ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ قَبْلَهُمَا أَوْ عَرَفَهُ وَكَانَ طَهْرًا وَكَانَ عَادَتُهُ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ أَوْ كَانَ حَدَثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَرْمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَسَجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالطَّوَافِ وَحُلُّ الْمُصْحَفِ وَلَوْ بِعِلَاقَتِهِ أَوْ فِي صَنْدُوقِهِ وَمَسَّهُ سِوَا الْمَكْتُوبِ بَيْنَ الْأَسْطُرِّ وَالْحَوَاشِي وَجِلْدِهِ وَعِلَاقَتِهِ وَخَرِيطَتِهِ وَصَنْدُوقِهِ وَهُوَ فِيهِمَا وَكَذَا يَحْرُمُ مَسُّ وَحَلُّ مَا كَتَبَ لِلدِّرَاسَةِ وَلَوْ آيَةً كَاللُّوْحِ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ حَمْلُ مُصْحَفٍ فِي أُمَّتَةٍ ، وَحَلُّ حَمْلِ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَخَاتَمٍ وَثَوْبٍ كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ ، وَكُتِبَ فِيهِ وَحَدِيثٌ وَتَفْسِيرٌ فِيهَا قُرْآنٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْقُرْآنِ أَكْثَرَ

مس الفرج المشلول (و) كذا (لو) كان الفرج (مقطوعا) منه شيء (و) لومس (بيدشلاه) لخبر من مس فرجه فليتوضأ (لافرج بهيمه) محترز فرج آدمي (ولا برؤس الاصابع وما بينها) (بحرف الكف) محترز بباطن الكف الخ (ولا ينقض فيء) لما انحصر النقض في الاسباب الاربعه خرج ما عداها ولو فيه مشابهة لها والقيء ما خرج من المعدة (وفصد ورعاف) هو الدم الخارج من الانف (وقهقهه مصل) خلافا لابن حنيفة رضى الله عنه (وأكل لحم جزور) وان ورد به حديث لانه منسوخ (وغير ذلك) كالباوغ بالسق ولمس الأمرد الجليل (ومن تيقن حدثا وشك في ارتفاعه) بأن شك في وجود طهارة (فهو محدث) لان اليقين لا يرفع بالشك (ومن تيقن طهرا وشك في ارتفاعه فهو متطهر) لانه عكس المتقدم ومثل الشك الظن (وان تيقنهما) أى الطهر والحديث كأن وجد منه بعد الفجر (وشك في السابق منهما) حتى يكون الذى بعده رفعه (فان لم يعرف ما كان قبلهما) بأن لم يعرف حاله قبل الفجر (أو عرفه وكان طهرا وكان عاداته تجديد الوضوء لزمه الوضوء) في الصورتين في حال ما اذا جهل أمره قبل الفجر لانه في هذه الحالة متردد في الحدث والطهر على السواء ولا يمكن أن يقدم على الصلاة وهو متردد وفي حال ما اذا علم أن أمره الطهر قبل الفجر وقد حدث منه بعد طهر وحدث لسكن عاداته تجديد الطهر فتعين عاداته وقوع الطهر على الطهر ووقوع الحدث بعده فلذلك لزمه الوضوء (فان لم يكن عاداته تجديد الوضوء أو كان) ما قبله (حدثا فهو الآن متطهر) في الصورتين معا لانه اذا كان قبل الفجر متطهرا فعادة أن يقع الحدث بعد الطهر ثم يعقبه الطهر واذا كان محدثا فعادة أن يقع الطهر أخيرا (ومن أحدث حرم عليه الصلاة) ومنها صلاة الجنائزة (وسجود التلاوة والشكر) اذ هما في معنى الصلاة (والطواف) ولو نقل (وحل المصحف) الا ان خاف عليه غرقا أو كافرا (ولو بعلاقته) هي بكسر العين (أو في صندوقه ومسه) أى لمسه (سواء المكتوب وبين الاسطر والحواشي) لانه من مسمى المصحف (وجلده وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو فيهما) لانه كالجزء منها (وكذا يحرم مس وحل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره) شبه ذلك بالمصحف أما المكتوب للتبرك كالتمام والنقد فيحل جهلها ومسها من غير طهارة (ويحل حل مصحف في أمتة) تبعها لاقصودا (وحل حل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن القرآن) لانها لا تشبه المصحف (و) حل حل ومس (كتب فقه وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر) فلو تساوا أو كان القرآن أكثر حرم



وَيُمْكِنُ الصَّبِيَّ الْمُحَدِّثُ مِنْ حَمَلِهِ وَمَسَّهُ ، وَلَوْ كَتَبَ مُحَدِّثٌ أَوْ جُنِبَ قُرْآنًا وَلَمْ يَمَسَّهُ وَلَمْ يَحْمِلْهُ جَازًا ، وَلَوْ خَافَ عَلَى الْمُصْحَفِ مِنْ حَرِّ قِيٍّ أَوْ غَرَقٍ أَوْ يَدِ كَافِرٍ أَوْ نَجَاسَةٍ وَجَبَ أَخْذُهُ مَعَ الْحَدِّثِ وَالْجَنَابَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مُسْتَوْدَعًا لَهُ لَكِنْ يَتَيَمَّمُ إِنْ قَدَرَ وَيَحْرُمُ تَوَسُّدُهُ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ .

### بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

يُنْدَبُ لِمُرِيدِ الْخَلَاءِ أَنْ يَنْتَعِلَ إِلَّا لِعَدْرِ ، وَبَسْتَرِ رَأْسِهِ ، وَيَنْحَى مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكُلُّ اسْمٍ مُعْظَمٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالْحَاتِمِ ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ ، وَيُهَيِّئُ أَحْجَارَ الْأَسْتَنْجَاءِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الدُّخُولِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ، وَيُقَدِّمُ دَاخِلًا يَسَارَهُ ، وَخَارِجًا يَمِينَهُ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذِكْرُ الدُّخُولِ لِلْخَلَاءِ وَالْخُرُوجِ ، وَتَقْدِيمِ الْيُسْرَى وَالْيَمْنَى ، وَتَنْجِيَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ بِالْبَيْنَانِ بَلَى يَشْرَعُ بِالصَّحْرَاءِ أَيْضًا ، وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ وَيُرْجِيهِ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَيَعْتَمِدَ فِي الْجُلُوسِ عَلَى يَسَارِهِ ، وَلَا يُطِيلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ

ويحل قلب وزنه يعود (ويؤمن الصبي) أي المميز (من حملة ومسسه) إذا كان للدراسة وأما غير المميز فلا يمكن منه (ولو كتب محدث قرآنًا لم يمس ولم يحمله يار) يشارك عن المس والجلج الحرمين (ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو يد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدوث والجنابة) لأن حملة مع ذلك أخف من حرقه وما بعده ويحملة بالحدث (إن لم يجد مستودعا له) مساما (لكن يتيمم) وجوبا (إن قدر) تخفيفا لحدته (ويحرم توسده) أي المصحف وكذا كل ما فيه إحلال بتعظيمه (و) يحرم توسد (غيره من كتب العلم) إلا إن خاف من سرقة فيجوز .

### ( بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ )

من بول وغيره (يندب لمريد الخلاء) وهو المعد لقضاء الحاجة (أن ينتعل) أي يلبس النعل ومثله كل ما يقي الرجل من القنطرة (إلا لعدر) كجراحة برجله (ويستر رأسه) ولو بكفه لأنه ورد من فعله صلى الله عليه وسلم لبس النعال ، وستر الرأس (وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم) كأسماء الأنبياء والملائكة فيندب له ابتداء ذلك عنه تعظما لما فيه تلك الأسماء (فإن دخل بالحاتم) الذي عليه اسم من تلك الأسماء (ضم كفه عليه) يستره آكراماً له (ويهيئ أحجار الاستنجاء) قبل الشروع (ويقول عند الدخول) للخلاء (بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء والباء جمع خبيث ذكور الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة إناث الشياطين (وعند الخروج غفرانك) أي أسألك غفرانك (الحد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، ويقدم داخلاً يساره وخارجاً يمينه ، ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج وتقديم اليسرى واليمنى وتنجية ذكر الله تعالى ورسوله بالبينان) متعلق بختص (بل يشرع بالصحراء) أي الأرض الخالية (أيضا) كما يشرع بالبينان لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين تصير مأوى بنية قضاء الحاجة فيشرع فيها ما يشرع في غيرها (ولا يرفع ثوبه) عند قضاء الحاجة (حتى يدنو من الأرض) محافظة على الستر (و) يندب له أن (يرجيه قبل انتصابه) أي قيامه (و) يندب له أن (يعتمد في الجلوس على يساره) ناصبا يمينه لأنه أسهل لخروج (ولا يطيل ولا يتكلم) لأن الاطالة

فَإِذَا انْقَطَعَ الْبَوْلُ مَسَحَ بِيَسَارِهِ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ وَيَسْتَرْ بِلُطْفٍ ثَلَاثًا ، وَلَا يَقُولُ قَائِمًا  
بِالْعَذْرِ ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ خَافَ تَرَشُّشًا ، وَلَا يَنْتَقِلُ فِي الْمَرَاحِيضِ وَيَبْعُدُ فِي  
الصَّحْرَاءِ وَيَسْتَتِرُ ، وَلَا يَقُولُ فِي جُحْرٍ وَمَوْضِعٍ صَلَبٍ وَمَهَبِّ رِيحٍ وَمَوْرِدٍ وَمُتَحَدِّثٍ لِلنَّاسِ  
وَطَرِيقٍ وَتَحْتِ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ وَعِنْدَ قَبْرِ وَفِي الْمَاءِ الرَّأَكِدِ وَقَلِيلٍ جَارٍ ، وَلَا مُسْتَقْبِلِ الشَّمْسِ  
وَالْقَمَرِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَمُسْتَدْبِرِهِ ، وَيَحْرُمُ الْبَوْلُ عَلَى مَطْعُومٍ وَعَظْمٍ وَمُعْظَمٍ وَقَبْرِ وَفِي مَسْجِدٍ ،  
وَلَوْ فِي إِيَّاهُ ، وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ فِي الصَّحْرَاءِ بِلَا حَائِلٍ وَيُبَاحُ فِي  
الْبُنْيَانِ إِذَا قَرَّبَ مِنَ السَّاتِرِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، وَيَكْفِي مَرْتَفِعٌ مُتَلَيِّ ذِرَاعٍ مِنْ جِدَارٍ وَوَهْدَةٍ  
وَدَابَّةٍ وَذَيْلِهِ الْمُرْخِي قِبَالَ الْقِبْلَةِ ، وَالْإِعْتِمَارُ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْبُنْيَانِ بِالسُّتْرَةِ فَحَيْثُ قَرَّبَ مِنْهَا عَلَى  
ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَهِيَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ جَازَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا إِلَّا فِي الْمَرَاحِيضِ فَيَجُوزُ مَعَ كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ بَعْدَ  
جِدَارِهَا أَوْ قَصْرٍ ، وَيَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ مُلَوَّتَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ

تضر بالكبد والكلام يؤذى الملائكة (فإذا انقطع البول مسح بيساره من دبره) أى مبتدئا من ذلك  
(إلى رأس ذكره وينثر) أى يستبرئ من البول (بلطف ثلاثا) قيل بوجوبه وقيل بنده والمدار على  
غلبة ظنه بانقطاع الخارج (ولا يبول قائما) لأنه مكروه (بلاعذر) أمامع العذر فلا يكره (ولا يستنجي  
بالماء في موضعه ان خاف ترششا) بل ينتقل لما يأمن فيه من ذلك وهذا في غير المعتدولئك قال (ولا  
ينتقل في المراحيض) للأمن فيها من الرشاش وكذلك المستنجي بالاحجار (و) يندب أن (يبعد في  
الصحراء ويستتر) بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في حجر) وكالبول  
الغائط (وموضع صلب ومهب ريح) لئلا يصيبه بعض الخارج (ومورد) هو طريق الماء (ومتحدث  
للناس) لموضع الظل (وطريق) لأن ذلك يضر بالناس (وتحت شجرة مثمرة) خوفا من التلويث  
بالنجاسة (وعند قبر) لأن الميت يتأذى (وفي الماء الراكد) قال النووي وينبغي أن يحرم البول في  
الماء القليل جاريا أو راكدا وفي الكثير الأولى اجتنابه (ولامستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس و) لا  
(مستدبره) أى ما ذكر من الشمس إلى آخره (ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم) كالمس للهواسم  
نبي أو ملك (وقبر) فيحرم البول عليه ويكره عنده (وفي مسجد ولو في اناء) صيانة للمسجد عن  
النجاسة (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل) في غير معدة أما المعتد  
ولو في الصحراء فلا يحرم ولا يكره فيه ذلك (ويباحان في البنيان اذا قرب من الساتر نحو ثلاثة أذرع)  
قيده البنيان لاداعي إليه فالمدار على القرب من الساتر (ويكفي مرتفع ثلثي ذراع) فيشترط في الساتر  
القرب منه وأن يكون مرتقا ثلثي ذراع فأكثر والساتر يكون (من جدار ووهدة) أى حفرة (ودابة  
وذيله المرخي قبالة القبلة) أى جهتها (والاعتبار) في التحريم (في الصحراء والبنيان بالسترة) فالمدار  
عليها (فحيث قرب منها) وهى (على ثلاثة أذرع) هذا بيان للقرب (وهى ثلثا ذراع فيهما) أى في  
الصحراء والبناء (والافلا) يجوز (الافى المراحيض) أى بيوت الاخلية المعتدة (فيجوز) الاستقبال  
والاستدبار (مع كراهة وان بسد جدارها أو قصر) لعل الواو في وان زائدة بدليل قوله ويباحان في  
البنيان الخ (ويجب الاستنجاء من كل عين ملوثة خارجة من السيلين) نجسة فلا تصح الصلاة من غير

لَارِيحٍ وَدُودَةٍ وَحَصَاةٍ وَبَعْرَةٍ بِلَارُطُوبَةٍ ، وَتَكَفِي الْأَحْجَارُ وَلَوْ فِي نَادِرٍ كَدَمٍ ، وَتَعْقِيبُهَا بِالمَاءِ  
أَفْضَلُ ، وَيُعْنَى عَنِ الْحَجَرِ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ لِلنَّجَاسَةِ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ وَمَطْعُومٍ كَجَلْدِ المَذَكَّى  
قَبْلَ الدَّبَاغِ ، فَلَوْ اسْتَعْمَلَ مَائِمًا غَيْرَ المَاءِ أَوْ نَجَسًا أَوْ طَرَأَتْ نَجَاسَةٌ أُجْنَبِيَّةٌ ، أَوْ انْتَقَلَ مَا خَرَجَ  
مِنْهُ عَنِ مَوْضِعِهِ أَوْ جَفَّ أَوْ انْتَشَرَ حَالَ خُرُوجِهِ وَجَاوَزَ الأَلِيَّةَ أَوْ الحِشْفَةَ تَعَيَّنَ المَاءُ ، فَإِنْ لَمْ  
يُجَاوِزْهَا كَفَى الحَجَرُ ، وَيَجِبُ إِزَالَةُ العَيْنِ وَاسْتِيفَاءُ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ إِمَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ بِحَجَرٍ  
لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ وَإِنْ أَتَى بِدُونِهَا ، فَإِنْ لَمْ تُنْقِ الثَّلَاثَةُ وَجَبَ الإِنْقَاءُ ، وَنُدِبَ إِيْتَارُ ، وَيُنْدَبُ  
أَنْ يَبْدَأَ بِالأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ الصَّفْحَةِ العَيْنِي وَيَمْرَهُ إِلَى مَوْضِعِ أِبْتِدَائِهِ ثُمَّ يَعْكُسُ بِالثَّانِي ثُمَّ الثَّالِثَ  
عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالمَسْرَبَةِ ، وَيَجِبُ وَضْعُهُ أَوَّلًا بِمَوْضِعِ طَاهِرٍ ثُمَّ بِمِرَّةٍ ، وَيُكْرَهُ الأَسْتِنْجَاءُ بِسَيْمِهِ  
فَلْيَأْخُذِ الحَجَرَ بِسَيْمِهِ وَالدَّكْرَ بِشِمَالِهِ وَيُحَرِّكُهَا ، وَالأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الإِسْتِنْجَاءِ عَلَى الوُضُوءِ ، فَإِنْ  
أَخْرَجَهُ سَاعًا أَوْ عَنِ التَّيْمَمِ فَلَا .

### بَابُ الغُسْلِ

اسْتِنْجَاءُ الرَّاحِ وَدُودَةٍ وَحَصَاةٍ وَبَعْرَةٍ بِلَارُطُوبَةٍ) لأنه لا تلوث فيها (وتكفي الأحجار) في الاستنجاء  
(ولو في نادر كدم) لأن العبرة بالخروج لا بالظنح (وتعقيبها بالماء أفضل) من الاقتصار على الأحجار  
(ويُعنى عن الحجر كل جامد طاهر قالع للنجاسة غير محترم ومطعموم) فهذه قيود خمسة لصحة الاستنجاء  
بالحجر وذلك (كجلد المذكي قبل الدباغ) ولا يقال انه مطعموم لانه ملحق بالثياب (فلو استعمل مائما غير  
الماء) هو محترم جامد (أو نجسا) محترم طاهر (أو طرأت نجاسة أجنبية) هذا وما بعده اشارة إلى  
شروط الخارج وهي أن لا يطرأ عليه أجنبي من جنسه أو غيره وأن لا ينقل وأن لا يجف أن لا يجاوز صفحة  
وحشفة فأشار لذلك بقوله (أو انتقل ماخرج منه عن موضعه أو جف أو انتشر حال خروجه وجاوز الألية  
أو الحشفة تعين الماء) لاختلال شرط الحجر (فان لم يجاوزها كفي الحجر \* ويجب ازالة العين) النجسة  
(واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر) واحد (له ثلاثة أحرف وإن أتى بدونها) أي  
الأحجار (فان لم تنق الثلاثة وجب الانقاء ونذب إيتار) إذا نقي المحل بشفع (ويندب أن يبدأ بالأول  
من مقدم الصفحة العيني ويمره) قليلا قليلا إلى أن يصل (إلى موضع ابتدائه ثم يعكس) الحجر (الثاني ثم يمر  
الثالث على الصفحتين والمسربة) هي بفتح الميم وضم الراء مجرى الغائط والواجب أن يمر المحل بكل مسحة  
(ويجب وضعه) أي الحجر (أولا بموضع طاهر ثم يمره) أي الحجر ولا يضعه على نفس النجاسة (ويكره  
الاستنجاء بيمينه) فقد نهى عنه في الحديث فان احتاج إلى الاستعانة بيمينه (فليأخذ الحجر بيمينه والذكر  
بشماله ويمرهما) أي شماله ليكون مستنجياها (والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء) ليأمن انتقاض  
ظهوره (فان أخره عنه صح) لأنه لا يشترط في الوضوء إزالة النجاسة (أو عن التيمم فلا) يصح لانه  
يستباح به الصلاة ولا استباحة مع النجاسة .

### ( بَابُ الغُسْلِ )

أى في بيان ما يوجب وفي كيفية

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ إِبْلَاجِ الْحَشْفَةِ فِي أَيِّ فَرْجٍ كَانَ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ذَكَرًا  
 أَوْ أُنْثَىٰ وَلَوْ بِهِيمَةً ، أَوْ صَغِيرًا فِي صَغِيرَةٍ ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجِ مَنِيِّهَا ، وَمِنْ أَيِّ ذَكَرٍ  
 دَخَلَ فِي قُبُلِهَا أَوْ دُبْرِهَا ، وَلَوْ أَشَلَّ ، أَوْ مِنْ صَيٍّ أَوْ بِهِيمَةٍ ، وَمِنْ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَخُرُوجِ  
 الْوَلَدِ جَافًا ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِتَغْيِيبِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ ، وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ أَوْ فِرَاشٍ يَنَامُ فِيهِ مَعَ  
 مَنْ يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ نُدْبَ لَهْمَا الْغُسْلُ ، وَلَا يَجِبُ ، وَلَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَنِمَّ  
 فِيهِ غَيْرُهُ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، وَيَجِبُ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمِلُ حَدُوثَ الْمَنِيِّ بَعْدَهَا ، لَكِنْ يَنْدُبُ  
 إِعَادَةُ مَا أُمَكِّنُ كَوْنُهَا بَعْدَهُ ، وَلَوْ جُمِعَتْ فِي قُبُلِهَا فَأَعْتَسَلَتْ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مِنْهَا لَزِمَهَا غُسْلُ  
 آخَرٍ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةٍ لَا صَغِيرَةٍ ، الثَّانِي أَنْ تَكُونَ قَضَتْ شَهْوَتَهَا لَا  
 نَائِمَةً وَمُكْرَهَةً ، وَيُعْرَفُ الْمَنِيُّ بِتَدْفُقِهِ ، أَوْ تَلْدُذِهِ ، أَوْ رِيحِ طَلْعِهِ ، أَوْ عَجِينِهِ ، إِذَا كَانَ رَطْبًا ، أَوْ  
 يَبَاضٍ بَيَضٍ إِذَا كَانَ جَافًا فَتَنِي وَجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا كَانَ مَنِيًّا مُوجِبًا لِلْغُسْلِ وَمَتَى فَقَدَتْ كُلَّهَا لَمْ  
 يَكُنْ مَنِيًّا ،

( يجب على الرجل من خروج المني ) أى منى نفسه وإن قل ولو بغير شهوة وكان على لون الدم (ومن  
 إبلاج) أى ادخال (الحشفة) وهى رأس الذكر (فى أى فرج كان قبلا أو دبرا ذكرا أو أنثى) صاحب  
 الفرج المولج فيه (ولو بهيمة) ولا شئ على البهيمه (او صغيرا فى صغيرة) فيجبان معا (ويجب)  
 الغسل (على المرأة من خروج منها) أى نزوله إلى موضع يجب غسله (ومن أى ذكر) ولو ذكر بهيمه  
 (دخل فى قبلها أو دبورها) ولو حشفته فقط (ولو أشل أو من صي أو) من (بهيمه) فتجنب بذلك فكل من  
 خروج المنى ومن إبلاج الحشفة يع الرجل والمرأة ، ثم أشار إلى ما تختص به المرأة بقوله (ومن الحيض  
 و النفاس وخروج الولد جافا) بلا بلل فى الاصح وأما مع البلل فيجب الغسل قطعا (وإنما يتعلق) الغسل  
 ويجب فيما مر (بتغيب جميع الحشفة) لا بالذكر جيعه فلو قدم ذلك عند قوله ومن أى ذكر لكان  
 أولى (ولو رأى منيا فى ثوب أو فراش ينام فيه مع من) أى شخص (يمكن كونه) أى ذلك المنى المرئى  
 (منه) أى الشخص كما مر أنه مثلا (ندب لهما) هو ومن ينام معه (الغسل ولا يجب) على واحد منهما  
 (ولا يقتدى أحدهما بالآخر) لاعتقاده كل بطلان صلاة الآخر (فان لم ينام فيه غيره لزمه الغسل) لانه تعين  
 أن هذا المنى منه (ويجب اعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المنى بعدها) كأن رأى آخر النهار منيا فى ثوبه  
 ولم ينام نهارا فصلاة هذا النهار لا يحتمل حدوث المنى بعدها وأما ما قبل هذا النهار من الأيام التى حدثت  
 بعد لبس الثوب فحتملة فيجب اعادة صلاة هذا النهار بعد الغسل (لكن يندب اعادة ما أمكن كونها  
 بعده) كهذه الأيام (ولو جومت فى قبلها فاغتسلت ثم خرج منيه منها لزمها غسل آخر) غير غسل  
 الجماع لكن ( بشرطين أحدهما أن تكون ذات شهوة لا صغيرة ، الثاني أن تكون قضت شهوتها  
 لانائمه ومكرهه) فهذه اذا خرج منها المنى بعد الغسل يجب اعادته لاختلاط منها بئى الجماع فاذا خرج  
 منها منى يجب الغسل لخروج بعض منها لا لخروج منيه (ويعرف المنى بتدقق أو تلذذ أو ريح طلع أو  
 عجين اذا كان رطبا أو يياض بيض إذا كان جافا فتى وجد واحد منها) أى المذكورات (كان منيا  
 موجبا للغسل ومتى فقدت كلها لم يكن منيا) بل يكون نجسا يغسل منه الثوب وما يصاب من البدن

وَلَا يُشْتَرَطُ الْبَيَاضُ وَالشَّحَانَةُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ ، وَلَا الصُّفْرَةُ وَالرَّقَّةُ فِي مَنِيِّ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غُسْلُ فِي مَذْيٍ ، وَهُوَ مَاءٌ أبيضٌ رقيقٌ لزجٌ يخرجُ بلا شهوةٍ عند الملاءمةِ ، وَلَا فِي وَدْيٍ ، وَهُوَ مَاءٌ أبيضٌ كدِرٌ نَحِينٌ يخرجُ عقبَ البولِ ، فَإِنْ شَكَّ هَلِ الْخَارِجُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ تَخَيَّرَ إِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَأَغْتَسَلَ فَقَطْ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَذْيًا وَغَسَلَ مَا أَصَابَ بَدَنَهُ وَثَوْبَهُ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ وَلَا يَغْتَسِلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ وَكَذَلِكَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ ، وَيُبَاحُ إِذَا كَرِهَ لَا يَقْصِدُ الْقُرْآنَ ، فَإِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ عَصَى أَوْ الذِّكْرَ أَوْ لَأَشْيَءَ جَازَ ، وَلَهُ الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيُكْرَهُ إِغْيَرُ حَاجَةٍ .

﴿فصل﴾ يَبْدَأُ الْمُغْتَسِلُ بِالتَّسْمِيَةِ ، ثُمَّ بِإِزَالَةِ قَدَرٍ ، ثُمَّ وَضُوءٌ كَوَضُوءِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا نَاقِيًا رَفَعَ الْجَنَابَةَ ، أَوْ الْحَيْضَ ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَيُخَلِّلُ شَعْرَهُ ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثَلَاثًا ، وَيَتَعَمَّدُ مَسَاحِيَهُ رِيدًا لِمَا جَاءَهُ ، وَفِي الْحَيْضِ تَتَّبِعُ أَثَرُ الْمَاءِ فُرْجَةَ مِسْكِ

(ولا يشترط البياض والشحانة في مني الرجل ولا الصفرة والرقة في مني المرأة) فالمدار على العلامات التي ذكرت (ولا غسل في مذى وهو ماء أبيض رقيق لزج) أي يعلق باليد (يخرج بلا شهوة عند الملاءمة ولا في ودْي وهو ماء أبيض كدِر نَحِينٌ يخرج عقب البول) حيث استمسكت الطبيعة (فإن شك هل الخارج هو (مني أو مذى) حيث لم توجد فيه صفة من الصفات السابقة (تخير إن شاء جعله منيا واغتسل فقط) بنية الجنابة ولا يجب عليه غسل ما أصابه (وإن شاء جعله مذيا وغسل ما أصاب بدنه وثوبه منه وتوضأ) وجوبا للصلاة (ولا يغتسل) أي لا يجب عليه الغسل (والأفضل أن يفعل جميع ذلك) الوضوء والغسل وغسل ما أصابه (ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث) أي الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله (وكذا) يحرم زيادة على ذلك (اللبث في المسجد) أي المكث فيه (وقراءة القرآن ولو) كانت (بعض آية) ولو حرفا (ويباح أذكاره) وكذا غيرها من الأحكام والقصاص (لا يقصد القرآن) بل يقصد ذكر أو غيره وكذا يجوز للجنب النظر في المصحف وإجراء القرآن في سره والتمس به من غير أن يسمع نفسه ولا يمنع الصبي الجنب والكافر من قراءته (فإن قصد القرآن عصى أو الذكر أو لاشئ) بأن أطلق (جازوله المرور في المسجد) من غير تردد ومكث (ويكره) المرور للجنب (لغير حاجة)

﴿فصل﴾ في كيفية الغسل \* (يبدأ المغتسل بالتسمية) مقرونة بنية سنن الغسل (ثم بإزالة قدر) طاهر كني أو نجس كذى (ثم وضوء كوضوء الصلاة) وإن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كان نام ممكنا فأجنب وينوي بهذا الوضوء سنة الغسل إن تجردت الجنابة عن الحدث الأصغر والآنوي رفع الحدث (ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثا ناويا رفع الجنابة) إن كان جنبا (أو الحيض) إن كانت حائضا وكذلك النساء (أو استباحة الصلاة) وهذه تصلح للجميع ومثلها فرض الغسل أو أدائه (ويخلل شعره) ندبا (ثم) يفيض الماء (على شقه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا) وهذا الترتيب أقرب لوصول الماء وأبعد عن الاسراف (ويتعهد معاطفه) أي الملتوى من جسده كالابط (ويدلك جسده) بأن يمر يده على جسده بقدر ما اتصل (و) ندب (في الحيض) أن تتبع أثر الدم فرصة مسك) أي

فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ وَالْوَاجِبُ مِنْهُ شَيْئَانِ  
النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ غُسْلِ مَفْرُوضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشْرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَا تَحْتَقُلْفَةُ غَيْرِ الْمَحْتُونِ وَمَا  
يُظْهِرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا قَعَدْتَ لِحَاجَتِهَا ، وَلَوْ أَحْدَثَ فِي أَنْثَاهُ تَمَمَهُ ، وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ نَقْضُهُ  
إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَفْسِلُهَا ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَكْفِي لَهَا غَسْلَةً فِي الْأَصْحَحِّ  
وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ فَأَغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا ، وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً  
وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ حَصَلًا أَوْ نِيَّةٍ أَحَدِهِمَا حَصَلَ دُونَ الْآخَرِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْكَسُوفَيْنِ ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَمِنْ غُسْلِ الْمِيَّتِ  
وَالْمَجْنُونِ ، وَالْمَغْمَى إِذَا أَفَاقَا ، وَالْإِحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ ، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَلِلطَّوَافِ  
وَالسَّعْيِ وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَثَلَاثَةَ لِرَمِيِّ الْجَمَارِ أَيَّامَ النَّشْرِيقِ .

### بَابُ التَّيْمُمِ

وَشُرُوطُ التَّيْمُمِ ثَلَاثَةٌ ﴿ أَحَدُهَا ﴾ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ

قطعة منه بأن تجعلها على قطنه وتدخلها بعد الغسل فرجها (فإن لم تجده) أى المسك (فطيبا غيره فإن  
لم تجده فطيبا فإن لم تجده كفى الماء) والمحرمه والمحده لا تستعمل الطيب (والواجب منه) أى مما ذكر  
(شيطان النية عند أول غسل مفروض) فلو غسل شيئا من غير نية أعاده (وتعميم شعره وبشره  
بالماء حتى ماتحت قلفه غير المحتون وما يظهر من فرج الثيب إذا قعدت لحاجتها ولو) شرع في الغسل  
ثم (أحدث في أنثائه) حدثا أصغر (تممه ولو تلبد شعره وجب نقضه ان لم يصل الماء إلى باطنه) إلا بالنقض  
فإن وصل بلا نقض فلا وجوب (ومن عليه نجاسة) وجب عليه أن (يفسها) ان لم تزل أو صافها بغسلة (ثم  
يفتسل ويكفي لهما غسلة في الأصح) بأن كانت حكمية أو زالت أو صافها بغسلة (ولو كان عليها غسل  
جنابة وغسل حيض فأغسلت لأحدهما كفى عنهما) وإن لم ينور رفع الآخر (ومن اغتسل مرة واحدة  
بنية جنابة وجعة حصالا أو نية أحدهما حصل) المنوى ولا يندرج النقل في الفرض لأنه مقصود (دون  
الآخر) الذى لم ينو .

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي بَيَانِ جَمَلَةٍ مِنَ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ❖ (يسن غسل الجمعة) لمن يريد حضورها ويدخل وقته من  
الفجر (و) غسل (العیدین) الفطر والأصحى ويدخل وقته بنصف الليل (و) غسل (الكسوفين والاستسقاء)  
أى طلب انزال المطر (ومن غسل الميت) فن غسله نذب له الغسل (والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا و)  
لارادة (للإحرام ولدخول مكة المشرفة وللوقوف بعرفة وللطواف والسعى) التابع للطواف فليس له غسل  
مستقل (ولدخول مدينة رسول الله ﷺ وبالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) أى الوقوف به (و) نذب أغسال (ثلاثة  
لرمي الجار أيام التشريق)

### ( بَابُ التَّيْمُمِ )

هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب الطهور للوجه واليدين بشروط مخصوصة (وشروط التيمم ثلاثة أحدها  
أن يقع بعد دخول الوقت إن كان لفرض أو لنفل مؤقت) كالضحى وأما النقل المطلق فليس له وقت

بَلْ يَجِبُ أَخْذُ التُّرَابِ فِي الْوَقْتِ فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ وَلَوْ تَيَمَّمَ  
لِفَائِتَةٍ نَحْوَةً فَلَمْ يُصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتْ الظُّهُورُ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى ﴿الثَّانِي﴾ أَنْ  
يَكُونَ بِتُّرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارُهُ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمْلِ لَارْمَلٍ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُّرَابٍ  
مُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ وَلَا بِحِصٍّ وَسَحَابَةٍ حَرْفٍ وَمُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعِضْوِ أَوْ مَا تَنَاثَرَ  
عَنْهُ ﴿الثَّالِثُ﴾ الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ عَنِ الْأَحْدَاثِ  
كُلِّهَا وَيَسْتَبِيحُ بِهِ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَبِيحَانِ بِالغُسْلِ ، فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرَمَ عَلَيْهِمَا مَا  
يَحْرُمُ بِالْحَدِيثِ ، وَلِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ ﴿أَحَدُهَا﴾ فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَمَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ  
تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجَبَ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ ، أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ  
الصَّلَاةَ ، وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ بَلْ يُنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءً وَلَوْ بِالثَّمَنِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ  
حَوَالَيْهِ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ، وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حِدِّ الْعَوْتِ وَهُوَ بِحَيْثُ لَوْ اسْتَعَاثَ بِرَفَقَتِهِ  
مَعَ اسْتِعْمَالِهِمْ بِأَقْوَامِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَعَاوِهِمْ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَةَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ صَعِدَ جَبَلًا صَغِيرًا  
قَرِيبًا ، وَرَبَّيْبٌ أَنْ يَسَعُ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

فيجوز له التيمم عند ارادة فعله ( بل يجب أخذ التراب ) أى نقله ( في الوقت ) فكما يشترط للتيمم الوقت  
كذلك يشترط لنقل التراب ( فلو تيمم شاكًا في الوقت لم يصح وإن صادفه ) لفقد الشرط الذى هو دخول  
الوقت ظنا أو يقينا ( ولو تيمم لفائتة نحوه فلم يصلها حتى حضرت الظهر فله أن يصلها به أو فائتة أخرى )  
فالشرط دخول الوقت بالنسبة للصلاة المرادة فإذا لم تفعل فقد صح التيمم وله صلاة أخرى مكانها ( الثاني )  
من شروط التيمم ( أن يكون بتراب طاهر خالص ) خرج النجس كتراب المقبرة المنبوشة ( مطلق ) أى  
طهور ( له غبار ولو بغبار رمل ) أى ولو كان التيمم بغبار رمل لصح ( لارمل متحمض ولا بتراب مختلط  
بدقيق ونحوه ) لأنه ليس بخالص ( ولا بحص ) أى نجس ( وسحابة حريف ) لا ( مستعمل وهو ما على العضو أو  
ماتناثر عنه ) فلا يجوز التيمم بشئ من ذلك ( الثالث ) العجز عن استعمال الماء فيه فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ  
والعجز إما حسي أو شرعي ( ويكون عن الأحداث كلها ) الأصغر والأوسط والأكبر ( ويستبيح به  
الجنب والحائض ما يستبيحان بالغسل ) كالصلاة وقراءة القرآن مما يباح بالغسل ( فإن أحدثا ) أى  
الحائض والجنب ( بعده ) أى التيمم ( حرم عليهما ما يحرم بالحدث ) أى الأصغر كالصلاة والطواف ولا يحرم عليهما  
ما يحرم بالجنابة والحيض كقراءة القرآن والمسك في المسجد ( وللعجز أسباب أحدها فقد الماء فإن تيقن  
عدمه تيمم بلا طلب ) إذ لفائدة في الطلب مع تيقن العدم ( وإن توهم وجوده وجب طلبه ) بعد دخول  
وقت الصلاة ( من رحله ) أى مسكنه ( ورفقته حتى يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا ما يسع الصلاة )  
فإذا خاف خروج بعض الصلاة تيمم وصلى ( ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل ينادى من معه ماء ولو  
بالثمن ثم ) بعد الطلب ( ينظر حواليه ) أى في جهاته الأربع وحواليه جمع في صورة المثني ( إن كان في  
أرض مستوية ) بحيث يبلغ نظره حد العوت ( وإلا تردد إلى حد العوت وهو ) مصور ( بحيث لو استعاث برفقته  
مع اشتغالهم بأقوامهم وأفعالهم لأعاووه ) وشرط هذا التردد ( إن لم يخف ضرر نفس أو مال ) له أو لغيره  
( أو صعد جبلا صغيرا قريبا ) ونظر إلى حد العوت ( ويجب أن يقع الطلب بعد دخول الوقت فإن طلب

فَلَمْ يَجِدْهُ وَتَيَّمَّ وَمَكَتَ مَوْضِعَهُ وَأَرَادَ قَرَضًا آخَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ مَا يُؤْهِمُ مَاءً ، وَكَانَ تَيَقَّنَ  
 الْعَدَمَ بِالطَّلَبِ الْأَوَّلِ تَيَّمَّ بِلَا طَلَبٍ وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ أَوْ وَجَدَ مَا يُؤْهِمُهُ كَسَحَابٍ وَرَكْبٍ وَجَبَ  
 الطَّلَبُ الْآنَ إِلَّا مِنْ رَحْلِهِ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ وَجُودَ الْمَاءِ عَلَى مَسَافَةٍ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا الْمَسَافِرُ لِلِإِحْتِطَابِ  
 وَالِإِحْتِشَاشِ وَهِيَ فَوْقَ حَدِّ الْغَوْتِ أَوْ عَلِيمٍ أَنَّهُ يَصِلُهُ بِحَفْرِ قَرِيبٍ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرَرًا  
 وَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَهُ التَّيَّمُّ وَلَسْكَنَ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَوْ صَبَرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لَوَجَدَهُ فَانْتَظَرَهُ  
 أَفْضَلُ ، وَإِنْ ظَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا أَفْضَلَ التَّيَّمُّ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَلَوْ وَهَبَهُ إِنْسَانٌ مَاءً أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ  
 أَوْ أَعَارَهُ دَلْوًا لَزِمَهُ الْقَبُولُ ، وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ تَمَنَّهُمَا فَلَا ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ الدَّلْوَ يَبَاعَانِ  
 بِشَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ تَمَنُّهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ وَجَدَ تَمَنُّهُ فَاضِلًا عَنْ دَيْنٍ  
 وَلَوْ مُوَجَّلًا وَمَوْثِقَةً سَفَرَهُ ذَهَابًا وَرُجُوعًا ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ وَهُوَ مُسْتَعْفِنٌ عَنْهُ لَمْ يَأْخُذْهُ غَضَبًا  
 إِلَّا لِعَطَشٍ ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ لَا يَكْفِي طَهَارَتَهُ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَّمَّ لِلْبَاقِي ، فَالْحَدِيثُ يُطَهِّرُ  
 وَجْهَهُ ثُمَّ يَدْفِيهِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْجَنْبُ يُبْدَأُ بِمَا شَاءَ وَيُنْدَبُ تَقْدِيمُ أَعْلَى بَدَنِهِ **السَّبَبُ الثَّانِي** ﴿  
 خَوْفُ عَطَشٍ نَفْسِهِ وَرَفَقَتِهِ وَحَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَحْرُمُ الْوَضُوءُ حِينَئِذٍ

قلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد قرضا آخر ( فرضا آخر فان لم يحدث ما يؤهم ماء ) كنزول قافلة  
 ( وكان تيقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب ) ثان لانه مع تيقن العدم عبث ( وان لم ييقنه أو وجد ما يؤهمه  
 كسحاب وركب وجب الطلب الآن ) على حسب ماسر ( لإلأمن رحله ) فلا يطلب منه ( وان تيقن وجود  
 الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب ) أي أخذ الحطب ( والاحتشاش ) أي رعى البهائم ( وهي  
 فوق حد الغوت ) ويسمى حد القرب وما بعده حد البعد قال الراهي حد القرب قريب من فرسخ  
 ( أو علم أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضررا ) لنفس أو عضو أو مال أو انقطاع عن  
 رفقة ويشترط الأمن على الوقت ( وان كان فوق ذلك ) وهو حد البعد ( فله التيمم ولكن إن تيقن  
 أنه لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل ) لتسكون الصلاة بالوضوء ( وان ظن غير ذلك فالأفضل  
 التيمم أول الوقت ) بلاخلاف براءة للذمة ( ولو وهب انسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول )  
 لقلة المنة ( وان وهب أو أقرضه تمنهما فلا ) لعظم المنة ( وان وجد الماء أو الدلو يباعان بمن مثله وهو تمنه  
 في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه ان وجد تمنه فاضلا عن دين ولو مؤجلا وموثقة سفره ذهابا ورجوعا )  
 لان الدين والمؤنة ليس لهما بدل بخلاف الماء ويقدم ستره الصلاة على شراء الماء ويتيمم ( فان امتنع ) مالك الماء  
 ( من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصبا إلا لعطش ) لنفسه أو آدمي محترم تلزمه مؤنته ( ولو وجد بعض ماء  
 لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم للباقي ) فان كانت الطهارة عن الحدث الأصغر ( فالحدث يطهر وجهه ثم يديه  
 على الترتيب والجنب يبدأ بما شاء ) لأنه لا ترتيب عليه ( ويندب ) له ( تقديم أعلى بدنه **السبب الثاني** )  
 من أسباب العجز ( خوف عطش نفسه ورفقته وحيوان محترم معه ) وغير المحترم هو الحربي والمرئذ والزانى  
 المحصن والخنزير والسكاب العقور والفواسق ( ولو في المستقبل ويحرم الوضوء حينئذ ) صوتا للروح أو  
 غيرها عن التلف وهو كبيرة لأن في بذله إنقاذا من الهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه إليه



فَيَتَزَوَّدُ لِرُفُوقَتِهِ وَيَتِيمِمُ بِإِلَاعَادَةِ ﴿الثَّالِثُ﴾ مَرَضٍ يَخَافُ مَعَهُ تَلَفَ النَّفْسِ أَوْ عَضْوٍ أَوْ فَوَاتِ مَنْفَعَةِ عَضْوٍ أَوْ حَدُوثِ مَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ زِيَادَةِ مَرَضٍ أَوْ تَأْخِيرِ الْبُرءِ أَوْ شِدَّةِ أَلْمٍ أَوْ شَيْئًا فَاحِشًا فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ ، وَيَعْتَمِدُ فِيهِ مَعْرِفَتَهُ أَوْ طَبِيبًا يَقْبَلُ فِيهِ خَبْرَهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ جُرْحٍ وَلَا سَاتَرَ عَلَيْهِ غَسَلَ الصَّحِيحَ بِأَفْضَى الْمُمْكِنِ فَلَا يَتْرُكُ إِلَّا مَا لَوْ غَسَلَهُ تَعَدَّى إِلَى الْجُرْحِ وَيَتِيمِمُ لِلجُرْحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي وَقْتِ جَوَازِ غَسْلِ الْعَلِيلِ ، فَالْجُنُبُ يَتِيمِمُ مَتَى شَاءَ ، وَالْمُحَدِّثُ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ عَضْوٍ حَتَّى يَكْمُلَ غَسْلًا وَتِيمِمًا مُقَدِّمًا مَا شَاءَ فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ فَيَتِيمِمَانِ ، وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْجُرْحِ بِالْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ عَلَى عَضْوِ التَّيْمِمِ وَجَبَ مَسْحُهُ بِالترَابِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَ لِعِصَابَةٍ أَوْ لُصُوقٍ أَوْ جَبِيرَةٍ وَجَبَ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ وَلَا يَسْتُرُ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ضَرَرًا وَجَبَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كُلِّهَا بِالْمَاءِ مَعَ غَسْلِ الصَّحِيحِ وَالتَّيْمِمِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي خَيْرِ عَشْرِ التَّيْمِمِ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهَا بِترَابٍ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ فَرَضًا آخَرَ لَمْ يُعَدِ الْجُنُبُ غَسْلًا وَكَذَا الْمُحَدِّثُ

(فيتزود) الماء (الرفقة و يتيمم بلا إعادة) للصلاة وغيرها (الثالث) من أسباب العجز (مرض يخاف معه) من استعمال الماء ( تلف النفس أو عضو أو نوات منفعته أو حدوث مرض مخوف أو زيادة مرض أو تأخير البرء ) كما لو كان به جرح ولو استعمل الماء تأخر شفائه ( أو شدة ألم أو شئنا ) أي أثرًا مستكرها ( فاحشًا ) أي شديداً ( في عضو ظاهر ) كما لو كان الماء يؤثر في مثل وجهه سواداً أو يده أو جلدة تزبد فإنه ينتقل إلى التيمم ( ويعتمد فيه ) أي في الخوف ( معرفته ) إن كان عالماً بالطب ولو بالتجربة ( أو طبيياً يقبل فيه خبره ) بأن يكون عدل رواية فلا يشترط فيه ذكورة ولا حرية ( فإن خاف من جرح ولا ساتر عليه غسل الصحيح بأقصى الممكن فلا يترك إلا ما لو غسله تعدى إلى الجرح ) فلا يجب غسل هذا الجزء ( وتيمم للجرح ) أي لأجله ( في الوجه واليدين ) كالمعتاد في التيمم وإنما قيد بذلك رداً على الوجه الذي يوجب امساس العضو المجرح بالتراب ( في وقت جواز غسل العليل ) مراعاة للترتيب في الوضوء فإن كان الجرح في يده مثلاً فلا يتيمم حتى يغسل وجهه ويأتي جواز غسل اليدين وهكذا ( فالجنب يتيمم متى شاء ) لأنه لا ترتيب في بدنه ( والمحدث ) حدثاً أصغر ( لا ينتقل عن عضو حتى يكمل غسلًا وتيمماً مقدماً ماشاء ) والأولى أن يتيمم ثم يغسل الصحيح ( فإن جرح عضواً فتيمةً ولا يجوز مسح الجرح بالماء وإن لم يضره ) بل يتلطف بغسل الصحيح فإن تعذر غسل الصحيح إلا بالسيلان إلى العليل مس الصحيح بالماء ولا يغسله ( فإن كان الجرح على عضو ) من أعضاء التيمم وهو الوجه واليدين ( ووجب مسحه بالتراب ) بدلا عن الغسل لأنه غير مستور ( فإن احتاج لعصابة أو لصوصق أو جبيرة ووجب وضعها على طهر ) كالحف ( و ) ووجب أن ( لا يستر إلا ما لا بد منه ) للاستمسك ( فإن خاف من نزاعها ضرراً ووجب المسح عليها كلها بالماء ) ولو كان عليها دم لأنه يعني عن ماء الطهارة ( مع غسل الصحيح والتيمم كما تقدم ) ووجب مسحها بالماء لما أخذته من الصحيح للاستمسك ( فإن كانت ) الجراحة ( في غير عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب ) بخلاف ما إذا كانت في أعضاء التيمم ولا ساتر فإنه يجب مسحها بالتراب ( فإن أراد أن يصلي فرضاً آخر لم يعد الجنب غسلًا ) لبقاء طهره ( وكذا المحدث ) حدثاً

وَقِيلَ يَغْسِلُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وُضِعَ بِلَا جُرْحٍ وَجَبَ النَّزْعُ ، فَإِنْ خَافَ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَتَمُّ  
وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُعِيدُ إِنْ وُضِعَ عَلَى طَهْرٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمَمِ وَلَا مِنْ تَيْمَمٍ لِمَرَضٍ أَوْ  
جُرْحٍ بِلَا سَاتِرٍ ، إِلَّا مَنْ بَجَرَحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ يَخَافُ مِنْ عَنَلِهِ فَيُعِيدُ ، وَلَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ  
مَرَضًا مِمَّا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَسْحِينِ الْمَاءِ وَتَدْفِئَةِ عَضْوِ تَيْمَمٍ وَأَعَادَ ، وَمَنْ فَقَدَ مَاءَ وَتُرَابًا  
وَجَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَحَدَّهُ ، وَيُعِيدُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ حَيْثُ يُسْقِطُ التَّيْمَمَ الْإِعَادَةَ فَلَا  
يُعِيدُ إِذَا وَجَدَ تُرَابًا فِي الْحَضْرِ ( وَوَأَجَابَتْهُ سَبْعَةٌ ) النِّيةُ فَيَنْوِي اسْتِيبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ ، أَوْ  
اسْتِيبَاحَةَ مُنْتَقِرٍ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ وَلَا فَرَضِ التَّيْمَمِ ، فَإِنْ تَيْمَمَ لِفَرَضٍ  
وَجَبَّ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لَا تَعْيِينُهُ مِنْ طَهْرٍ أَوْ عَصْرِ بَلْ لَوْ نَوَى فَرَضَ الطَّهْرِ اسْتِيبَاحَ بِهِ الْعَصْرَ ،  
وَلَوْ نَوَى فَرَضًا وَقَفَلًا أَيْحَا أَوْ قَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ  
النَّفْلُ مُنْفَرِدًا وَكَذَا النَّفْلُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّفْلِ وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى  
مَسْحِ شَيْءٍ مِنْ أَوْجِهٍ ( الثَّانِي وَالثَّلَاثُ ) قَصْدُ التُّرَابِ وَنَقْلُهُ

أصغر لا يعيد غسلًا ولا مسحًا لأن الفرض انه لم يحدث (وقيل يغسل ما بعد عليه) فاذا سكن الجرح  
في يديه وتيمم ثم أراد أن يصلي فرضًا آخر فالصحيح أنه لا يعيد غير التيمم والقول الثاني يعيد التيمم ثم  
يعيد مسح رأسه ورجليه (ولن وضع) الساتر (بلا طهر) وخالف الواجب (وجب النزاع فان خاف) من  
نزعه محذور تيمم (فعل ما تقدم) من غسل الصحيح الخ (وهو أتم ويعيد الصلاة ولا يعيدان وضع على طهر  
ولم يكن في أعضاء التيمم) حتى كانت الجيرة في أعضاء التيمم أعاد سواء وضعها على طهر أم لا ومتى وضعها  
على غير طهر أتم وأعاد مطلقا (ولا) يعيد (من تيمم لمرض أو جرح بلا ساتر) سواء كان مقبلا أم  
مسافرا (إلا من بجرحه دم كثير يخاف من غسله فيعيد) لأنه من الاعذار النادرة (ولو خاف من  
شدة البرد مرضا مما تقدم) كبطء براء (ولم يقدر على تسخين الماء) لعدم ما يسخن به (وتدقئة  
عضو) لعل الواو بمعنى أو فان البرد يدفع اما بالتسخين أو بتدقئة العضو بعد الاستعمال (تيمم وأعاد)  
لندور ذلك (ومن فقد ماء وترابا) ويقال له فاقد الطهورين (وجب أن يصلي الفرض وحده) من  
غير نفل (ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الاعادة) تقييد للاعادة بالتراب (فلا يعيد)  
الصلاة (إذا وجد ترابا في الحضر) المراد بالحضر ما يغلب فيه وجود الماء (وواجباته) أي أركانه (سبعة)  
النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة) أمر (مفتقر إلى الطهارة) كالطواف (ولا يكفي نية  
رفع الحدت) لأن التيمم لا يرفع الحدت (ولا فرض التيمم فان تيمم لفرض وجب نية الفرضية) بأن  
ينوي استباحة فرض الصلاة مثلا (لا تعييده) أي الفرض (من طهر أو عصر بل لو نوى فرض  
الطهر استباح به العصر) كما أنه عند الاطلاق يستباح أي فرض (ولو نوى فرضا ونفلا أيبحا  
أو نفلا أو جنازة أو الصلاة لم يستبح الفرض أو فرضا فله النفل منفردا وكذا النفل قبله وبعده في  
الوقت وبعده) فعند نية فرض الصلاة يستباح به فرض الصلاة وما أعاده من الجنازة وفرض الطواف  
والنفل (ويجب قرنهما) أي نية التيمم (بالنقل) للتراب (و) يجب (استدامتها) أي النية (إلى مسح  
شيء من الوجه) لأن النقل وإن كان ركنا فهو مقصود لغيره (الثاني والثالث قصد التراب ونقله) لما صرح

فَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِهِ تُرَابٌ فَسَحَّ بِهِ أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَسَحَّ بِهِ لَمْ يَكُنْ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ حَتَّى يَمُمَهُ جَارٌ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَظْهَرِ ﴿الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ﴾ مَسَحَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ مَعَ مَرْفَقَيْهِ ﴿السَّادِسُ﴾ التَّرْتِيبُ ﴿السَّابِعُ﴾ كَوْنُهُ بِضْرَبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَ بِضَرْبَةٍ كَفَى كَحَرْفَةٍ وَنَحْوَهَا، وَلَا يَجِبُ إِصَالُهُ بَاطِنَ شَعْرٍ خَفِيفٍ ﴿وَسُنَنَهُ﴾ التَّسْمِيَةُ وَتَقْدِيمُ يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ، وَفِي الْيَدِ يَضَعُ أَصَابِعَ الْيُسْرَى سِوَى الْإِبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى الْإِبْهَامِ وَيُمِرُّهَا إِلَى الْكُوعِ ثُمَّ يَضُمُّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ وَيُمِرُّهَا إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ وَيُمِرُّهَا وَإِبْهَامَهُ مَرْفُوعَةً، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ بِبَطْنِ الْإِبْهَامِ الْيُسْرَى ظَهْرَ الْإِبْهَامِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمَسُحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَذَلِكَ ثُمَّ يُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ وَيَمَسُحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْآخَرَى وَيُخَفِّفُ الْعَبَارَ وَيَفْرُقُ أَصَابِعَهُ عِنْدَ الضَّرْبِ عَلَى التُّرَابِ فِيهِمَا وَيَجِبُ نَزْعُ الْخَتَمِ فِي الثَّانِيَةِ، وَنَوَ أُحْدَثَ بَيْنَ السَّمَلِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ بَطْلٌ وَرَجَبٌ أَخَذَ ثَانٍ وَيَبْطُلُ التَّمِيمُ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ، وَبِتَوْهَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى مَاءٍ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ كَرُوبَةٍ سَرَابٍ أَوْ رَكْبٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ نِيهَا وَكَانَتْ مِمَّا تُشَاهِدُ كَتِيمَتَهُمْ حَاضِرٍ

القرآن بوجوب قصد التراب بقوله - فتمموا صعيدا - جعلوه من الأركان ولما كان القصد منه النقل جعلوه أيضا من الأركان وفردوا على ذلك ما ذكره المصنف بقوله (فلو كان على وجهه تراب فسح به أو ألقته الريح عليه فسح به لم يكف) لأنه في الأول لم يقصد التراب وفي الثاني لم يقبل (ولو أمر غيره حتى يممه جاز وإن كان قادرا على الأظهر) إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (الرابع والخامس مسح وجهه ويديه مع مرفقيه) فيجب استيعاب هذين العضوين بالمسح (السادس الترتيب) ولو كان عن حدث أكبر (السابع كونه) أي التيمم (بضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين وقيل إن أمكن بضربة كفي كحرفة ونحوها) وهو ما رجحه الرافي (ولا يجب إيصاله) أي التراب (باطن شعر خفيف) نبت عليهما (وسننه التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد) أي وسننه في مسح اليد فهذه الكيفية الآتية من السنن وقيل ليست من السنن (يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمرّها إلى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه) أي أصابع يده اليسرى (إلى حرف الذراع) من اليد اليمنى (ويمرّها إلى المرفق ثم يدبر بطن كفه إلى بطن الذراع) من اليد اليمنى (ويمرّها وإبهامه مرفوعة فإذا بلغ الكوع مسح بطن إبهام اليسرى ظهر إبهام اليمنى ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف العبارة ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما) أي الضربتين (ويجب نزع الخاتم في الثانية) ليصل التراب إلى موضعه ولا يكتفي بتحريكه (ولو أحدث بين السمل ومسح الوجه بطل) هذا النقل لوجوب قرن النية به واستصحابها إلى الوجه والحدث ينافي ذلك (ويجب أخذ ثان) لبطان الأول بالحدث (ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وبتوهم قدرته على ماء يجب استعماله) وبالأولى الظن واليقين (كرؤية سراب أو ركب) يتوهم معهما وجود ماء (قبل الصلاة) مطلقا (أو فيها وكانت مما تعاد كتيمم حاضر) أي من هو في محل الغالب فيه وجود الماء

لِفَقْدِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ تُعَدَّ كَتِيمَتُهُ مُسَافِرًا فَلَا وَيُتِمُّهَا وَيُجْزئُهُ لَكِنْ يَنْدَبُ قَطْعَهَا لَيْسَتْ أَنْفَاقًا بِوُضوءٍ  
وَأِنْ رَأَتْ فِي نَفْلِ وَتَوَى عَدَا أُمَّةً وَإِلَّا فَكَعْتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ بِتِيمَتِهِ أَكْثَرُ مِنْ فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ  
مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَذْذُورَةٍ ، وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَائِزِ .

### بَابُ الْحَيْضِ

أَقْلُ سِنِّ نَحِيضٍ فِيهِ الْمَرَأَةُ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَ  
لَا يَسْعُ طَهْرًا وَحَيْضًا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا حَدًّا لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ إِلَى الْمَوْتِ ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ  
يَوْمٌ وَوَلِيْلَةٌ ، وَغَالِبُهُ سِتُّ أَوْ سَمْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ  
خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا حَدًّا لِأَكْثَرِهِ ، فَتَي رَأَتْ دَمًا فِي سِنِّ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا  
تَرَكَ الْحَائِضُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِذَوْنِ أَقْلِهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقْلِهِ  
أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَهِيَ أَحْكَامُ طَوِيلَةٌ  
مَذْكَورَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ

صفته أنه (لقد الماء) فإذا توهم وجود الماء وهو في الصلاة بطل تيممه وفسدت صلاته هذا ظاهر المصنف  
ولكن المقول أنه متى دخل في الصلاة لا يقطعها إلا إذا تبين الماء وكانت مما لا تسقط بالتيمم (فإن لم تعد  
كتيمم مسافر سفرًا) طويلا قد علمت أن المدار على أن الحمل مما يغلب فيه عدم الماء فإذا كان كذلك  
(فلا) يقطعها (ويتمها وتجزئته ولكن يندب قطعها ليستأنفها بوضوء وان رأه في نفل) وقد (نوى عددا  
أتمه) لأنه صار كالفرض (والإفركعتين) فقط (ولا يجوز بتيمم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة  
وما شاء من النوافل والجنائز)

### (بَابُ الْحَيْضِ)

أى والنفاس والاستحاضة ، والحيض لغة السيلان ، وشرعاً دم جيلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات  
مخصوصة ، والنفاس لغة الولادة وشرعاً دم يخرج عقب الولادة ، والاستحاضة هو الدم الخارج في غير أيام الحيض  
(أقل سنّ نحيض فيه المرأة استكمال تسع سنين تقريباً فلورأته قبل تسع سنين لزمن لا يسع طهراً وحيضاً)  
بأن كان أقل من ستة عشر يوماً (فهو) أى المرئى (حيض والا) بأن رأته اتسع سنين ناقصة ستة عشر  
يوماً فأكثر (فلا) يكون المرئى حيضاً (ولاحد لآخره فيمكن) أن لا تحيض (إلى الموت وأقل الحيض  
يوم وليلة) فلورأت أقل من ذلك بأن لو وضعت قطنه لاتتلوث فهو دم فساد (وغالبه ست أو سبع وأكثره  
خمس عشرة يوماً وأقل الطهر بين الحيضتين خمس عشرة يوماً) وأما الطهر بين حيض ونفاس فيجوز أن  
يكون أقل (ولاحد لأكثره) وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (فتي رأت دمًا في سن الحيض ولو  
حاملًا وجب ترك ما تترك الحائض) من صلاة وطواف وسائر ما يحرم عليها فعله (فإن انقطع لسون أقله) وهو  
يوم وليلة (تبين أنه غير حيض فتقضى الصلاة فإن انقطع لأقله أو أكثره أو ما بينهما) وهو غالبه (فهو  
حيض وإن جاوز أكثره) بأن عبر خمس عشرة يوماً (فهى مستحاضة وهى أحكام طويلا مذكورة في  
كتب الفقه المطولة

وَالضُّفْرَةُ وَالْكُذْرَةُ حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْ وَقْتًا دَمًا وَوَقْتًا نَقَاءً وَوَقْتًا دَمًا وَهَكَذَا وَمَنْ يُجَاوِزُ  
 الْحِمْسَةَ عَشْرًا وَمَنْ يَنْقُصُ مَجْمُوعَ الدَّمَاءِ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَالدَّمَاءُ وَالنَّقَاءُ لِلتَّحَلُّلِ كُلِّهَا حَيْضٌ ، وَأَقْلُ  
 الدِّمَاسِ لِحُظَّةٍ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا ، فَإِنْ جَاوَزَهُ فَسُتَحَاضَةٌ \* وَيَحْرُمُ  
 بِالْحَيْضِ وَالدِّمَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَكَذَا الصَّوْمُ ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ عُبُورُ  
 الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ وَالْوُطْءَ وَالِاسْتِمْتَاعَ فِيمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَالطَّلَاقُ وَالطَّهَارَةُ بِنَيْتِ  
 رَفْعِ الْحَدَثِ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ أَرْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَالطَّهَارَةِ ، وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ ، وَيَبْقَى  
 الْبَاقِي حَتَّى تَغْتَسِلَ ، وَلَوْ أَدْعَتِ الْحَيْضَ وَلَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا حَلَّ لَهُ وَطُوبَاهَا ، وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ  
 فَرْجَهَا وَشِدَّهُ وَتَعْصِبُهُ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ وَلَا تُؤَخِّرُهُ بَعْدَ الطَّهَارَةِ إِلَّا لِلِاسْتِغْنَالِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ كَسْتِرِ  
 عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَخْرَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَتِ الطَّهَارَةَ ، وَيَجِبُ غَسْلُ الْفَرْجِ  
 وَتَعْصِيبُهُ وَالْوُضُوءَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِيهَا تَقَدَّمَ .

### بَابُ النِّجَاسَاتِ

(والصفرة والكذرة) وهو على غير لون الدم (حيض) وإن رأت وقتا دما ووقتا نقاء ووقتا دما وهكذا  
 ولم يجاوز الخمسة عشر ولم ينقص مجموع الدماء عن يوم وليلة فالدماء والنقاء المتخلل كلها حيض) فيسحب  
 حكم الدم على النقاء ويجعل الجميع حيضا (وأقل النفاس لحظة) فلا يتقدر بزمن (وغالبه أربعون يوما  
 وأكثره ستون يوما فإن جاوزه) أي الأكثر (فستحاضة) وقد أعرض عن ذكر أحكامها (ويحرم بالحيض  
 والنفاس ما يحرم بالجناية وكذا الصوم ويجب قضاؤه دون الصلاة) تخفيفا عليها (ويحرم عبور المسجد  
 إن خافت تلويثه) أي أصابته بالدم فإن لم تخف فيجوز لها العبور كالجنب (والاستمتاع) أي التلذذ  
 (فيما بين السرة والركبة) ولو غير وطء (والطلاق) فيحرم طلاقها وهي حائض (والطهارة) فيحرم  
 عليها أن تغتسل (بنية رفع الحدث فإن انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور  
 المسجد) لانتفاء علة التحريم فيرتفع تحريمها بالانقطاع من غير غسل (ويبقى الباقي) على تحريمه من  
 الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن والاستمتاع ويستمر (حتى تغتسل ولو ادعت الحيض  
 ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها) لأن الأصل الحل فيستصحب حتى يأتي يقين المنع (وتغسل المستحاضة  
 فرجها وشده) بعد حشوه بقطن (وتعصبه) هو تفسير للشد إن احتاجت في منع خروج ذلك ولم تتأذ  
 به ولم تكن صائمة (ثم تتوضأ) أو تميم فورا (ولا تؤخره) أي فرض الصلاة (بعد الطهارة إلا للاشتغال  
 بأسباب الصلاة كستر عورة وأذان وانتظار جماعة) لأن التأخير لذلك لا تعذبه مقصرة فاعتقر (فإن أخرجت  
 لغير ذلك) وما في معناه (استأنفت الطهارة) لنقضها بالتأخير (ويجب غسل الفرج وتعصبه والوضوء  
 لكل فريضة) وإن لم تزل العصابة عن محلها ولم يظهر دم (ومن به سلس البول كالمستحاضة فيما تقدم)  
 من وجوب غسل النجاسة والحشو والعصب والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة قليلا للحدث ومثل  
 سلس البول سلس النبي لكن يزداد له الغسل لكل فريضة .

### (بَابُ النِّجَاسَاتِ)

هي لغة ما يستقدر وشرعا كل مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وقد بينها بعد أفرادها فقال

وَالنَّجَاسَةُ هِيَ الْبَوْلُ وَالْعَائِظُ وَالْدَّمُ وَالْقَيْحُ وَالْقَيْحُ وَالنَّبِيدُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ  
وَالكَلْبُ وَالخَنْزِيرُ وَفَرَعُ أَحَدِهِمَا وَالْوَدِيُّ وَالْمَذِيُّ وَمَالَا يُؤْكَلُ كُلُّ لَحْمَةٍ إِذَا ذُبِحَ وَالْمَيْتَةُ إِلَّا السَّمَكُ  
وَالجِرَادُ وَالآدَمِيُّ، وَلَبَنٌ مَالَا يُؤْكَلُ كُلُّ لَحْمَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ، وَسَعْرُ الْمَيْتَةِ، وَسَعْرُ غَيْرِهَا كَوَلِّ إِذَا  
أَنْفَصَلَ فِي حَيَاتِهِ إِلَّا الْآدَمِيَّ، وَمَنِيَّ الكَلْبِ، وَالخَنْزِيرِ، وَالْأَنْفَحَةُ طَاهِرَةٌ إِنْ أُخِذَتْ مِنْ  
سَخْلَةٍ مُدَّ كَأَنَّهُ لَمْ تَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ وَمَا يَسِيلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَعْدَةِ بِأَنْ كَانَ لَا  
يَنْقَطِعُ إِذَا طَالَ نَوْمُهُ نَجِسٌ وَإِنْ كَانَ مِنَ اللَّهْوَاتِ بِأَنْ كَانَ يَنْقَطِعُ فَطَاهِرٌ وَالْعَضْوُ الْمُنْفَصَلُ مِنَ  
الْحَيِّ حُكْمُهُ حُكْمُ مَيْتَةٍ ذَلِكَ لِأَنَّ الْهَيْوَانَ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا كَالْحِمَارِ  
فَنَجِسٌ وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْمَةُ وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَبَيْضُ الْمَأْكُولِ وَغَيْرُهُ وَلَبَنُهُ وَسَعْرُهُ وَصُوفُهُ  
وَوَبْرُهُ وَرَيْشُهُ إِذَا أَنْفَصَلَ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذِكَاثِهِ وَعَرَقُ الْهَيْوَانِ الطَّاهِرِ طَاهِرٌ حَتَّى الْفَأْرَةَ  
وَرَيْقَهُ وَدَمَهُ وَلَبَنُ الْآدَمِيِّ وَمَنِيهِ غَيْرُ نَجِسٍ وَكَذَا مَنِيَّ غَيْرِهِ غَيْرِ الكَلْبِ وَالخَنْزِيرِ وَقَيْلُ  
نَجِسٌ وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا

(والنجاسة هي البول والغائط) وهو ماخرج من دبر الآدمي وقد أطلته الطبيعة بخلاف ماخرج ولم تحله  
(والدم والقَيْح) وهو دم استحال لفساد (والقَيْح) وان لم يتغير (والخمر) هي ماء العنب الذي أرغى وأزبد  
وصار فيه شدة (والنَّبِيدُ وكل مسكر مائع والكب والخنزير وفرع أحدهما) أي المتولد من أحدهما ولو  
مع حيوان طاهر (والودى والمذى ومالا يؤكل لحمه إذا ذبح) كالحمار مثلا (والميتة) هي كل ما زالت حياته  
بغير ذكاة شرعية ثم استثنى من الميتة فقال (إلا السمك والجراد والآدمي) فان ميتتهم طاهرة (ولبن  
مالا يؤكل لحمه) فانه نجس كلبن الحمار (غير الآدمي) فان لبنه طاهر (وشعر الميتة وشعر غير المأْكُولِ إِذَا  
انفصل في حياته إِلَّا الْآدَمِيَّ) أما إذا لم ينفصل فهو طاهر (ومني الكلب والخنزير) نجس تبعاً لأصلهما (والأنفحة)  
وهي اللبن الذي يؤخذ من كرش الشاة الصغيرة التي لم تأكل غير اللبن ويوضع في الألبان فيصيرها جينا  
(طاهرة من سخلية مذكاة لم تأكل غير اللبن) وإذا فقد شرط من ذلك تكون نجسة (وما يسيل من فم  
النائم إن كان من المعدة) ويعرف بأن كان مصفراً متناً أو (بأن كان لا ينقطع إذا طال نومه نجس وان  
كان من اللهوات) وهي سقف الأسنان ويعرف (بأن كان ينقطع فطاهر والعضو المنفصل من الحي  
حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان إن كانت طاهرة كالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ وَالْحِمَارِ فَنَجِسٌ وَالْعَلَقَةُ) وهي دم  
غليظ استحال عن المنى وهي مبتدأ وسياق الأخبار عنها وعمما عطف عليها بأنها طاهرة (والمضمة) وهي  
قطعة لحم صغيرة استحالت عن العلقة (ورطوبة فرج المرأة) وكذا رطوبة فرج كل حيوان طاهر لكن  
ان أنت تلك الرطوبة من محل لا يجب غسله كأن أنت من الرحم فهي نجسة (وبيض المأْكُولِ) كالدجاج  
(و) بيض غيره كالحداة وهو مع كونه طاهراً يجوز أكله (وشعره) أي الحيوان المأْكُولِ (وصوفه  
ووبره وريشه إذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته) وأما إذا انفصل بعد موته فهو نجس (وعرق الحيوان  
الطاهر طاهر) خبر عما تقدم كله (حتى الفأرة) غاية في الحيوان (وريقه) أي الحيوان (ودمعه ولبن  
الآدمي وغيره نجس) خبر عما ذكر (وكذا مني غيره) أي الآدمي (غير الكلب والخنزير وقيل  
غير الآدمي غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحاله في الباطن (ولا يطهر شيء من النجاسات إلا

الخمَر إذا تَحَلَّلَ وَالْجِلْدُ إِذَا دُبِغَ وَنَجَسًا بِصِيرٍ حَيَوَانًا ، فَإِذَا تَحَلَّلَتِ الْخَمْرُ بِغَيْرِ الْقَاءِ شَيْءٍ فِيهَا  
 إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِنَفْلِهَا مِنَ الشَّمْسِ إِلَى الظِّلِّ وَعَكْسِهِ أَوْ بِفَتْحِ رَأْسِهَا طَهَّرَتْ مَعَ أَجْزَاءِ الدَّنِّ  
 الْمَلَأَقِيَةِ لَهَا وَمَا قَوْفَهَا يَمَّا أَصَابَتْهُ عِنْدَ الْعَلْيَانِ ، وَإِنْ أُلْقِيَ فِيهَا شَيْءٌ فَلَا ، وَالْدَّبِغُ هُوَ تَرْعُ الْفَضَلَاتِ  
 بِكُلِّ حَرِيْفٍ وَلَوْ نَجَسًا ، وَلَا يَكْفِي مِلْحٌ وَتُرَابٌ وَشَمْسٌ ، وَلَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ فِي أَثْنَانِهِ لِسَكْنَتِهِ  
 بَعْدَ الدَّبِغِ كَثُوبٍ مُتَنَجِّسٍ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ ، وَلَا يَطْهَرُ بِهِ جِلْدٌ كَتَبَ وَخَزِيرٍ وَلَوْ كَانَ  
 عَلَى الْجِلْدِ شَعْرَةٌ لَمْ يَطْهَرِ الشَّعْرُ بِالدَّبِغِ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ ، وَمَا تَنَجَّسَ بِمَلَأَقَةِ شَيْءٍ مِنَ السُّكْبِ  
 وَالْخَزِيرِ لَمْ يَطْهَرْ إِلَّا بِغَسْلِهِ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ يَسْتَوْعِبُ الْمَحْلَ ، وَيَجِبُ مَرْجُهُ بِمَاءٍ  
 طَهُورٍ ، وَيُنْدَبُ جَعْلُهُ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَقُومُ غَيْرُ التُّرَابِ مَقَامَهُ كَصَابُونٍ وَأَشْنَانٍ وَلَوْ رَأَى  
 هَرَّةً تَأْكُلُ نَجَاسَةً ، ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَاءٍ دُونَ قَلْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ عَنْهُ نَجَسَتُهُ ، وَإِنْ غَابَتْ  
 زَمَانًا يُمَكِّنُ فِيهِ وَلَوْغَهَا فِي قَلْتَيْنِ ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ التَّلِيلِ لَمْ تَنَجَّسْهُ كَمَا تَنَجَّسَتْ النُّجَاسَةُ نَجَسًا وَيُعْفَى  
 عَنْ يَسِيرِهِ ، فَإِنْ مَسَّحَ كَثِيرَهُ عَنْ تَنْوُرٍ بِحَرَقَةٍ بَالِيسَةٍ فَرَأَى طَهُورًا أَوْ رَطْبَةً فَلَا فَإِنْ حَبَرَ عَلَيْهِ

(الخمرة) وكذا كل مسكر مائع (إذا تحلل) أي صار خلا (و) الا (الجلد إذا دبغ) و) الا (نجسا بصير حيوانا)  
 كاللود المتولد من النجاسة ( واذن تحللت الخمر بغير القاء شئ فيها ما بنفسها أو بنفليها من الشمس إلى الظل  
 وعكسه أو بفتح رأسها طهرت مع أجزاء الدن الملاقية لها و) طهر ( ما فوقها مما أصابته عند العليان  
 أي عند فورانها إذا غلت ( وان ألقى فيها شئ) كحصة (فلا) تطهر (والدبغ هو ترع الفضلات بك  
 حرّيف ولو نجسا) كذرق طير (ولا يكفي ملح وتراب وشمس ولا يجب استعمال ماء في أثنائه) أي الدبغ  
 (سكنه) أي المدبوغ (بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب غسله بماء طهور) حتى يصير طاهرا (ولا يطهر به) أي  
 الدبغ (جلد كلب وخزير) لأن الحياة لم نفدهما الطهارة فلم يفدهما الدبغ بعد الموت (ولو كان على الجلد  
 لم يطهر الشعر بالدبغ) لأنه لا يؤثر في الشعر فيبقى نجسا (ويعفى عن قليله) أي الشعر الذي هو على الجلد  
 (وما تنجس بملاقة شئ من السكب والخزير لم يطهر إلا بغسله سبعا إحداهن بتراب طاهر) أي طهور  
 ولا يكفي ذرّ التراب على المحل من غير أن يقعه بالماء ويمزجه ولا التراب المستعمل أو النجس ولو  
 من التراب ما يكدر الماء و) يستوعب المحل ويجب مزجه بماء طهور ويندب جعله في غير الأخيرة  
 وفي الأولى أولى حتى لا يحتاج إلى تعريب ما يصيبه من الرشاش لأنه إذا أصابه من الغسالة شئ  
 تراب وجب أن يتراب وأن يغسله بقدر ما بقي من الغسلات (ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان)  
 وقيل يكفي (ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه) أي  
 الرائي (نجسته وان غابت زمنا يمكن فيه ولوغها في) ماء (قلتين ثم شربت من التليل لم تنجس) أي  
 زوال نجاسة فيها فلا تنجس بالشك وان كان فيها نجسا لو جملها مصل لا يصح صلاته (ودخان النجاسة)  
 كالبعير وكذا دخان الحطب المتنجس (نجس ويعفى عن يسيره) وأما البجار وهو المتنجس من غير  
 واسطة نار فطاهر (فان مسح كثيره) أي الدخان (عن تنور) هو نوع من الأفران (بحرقه يابس  
 فزال طهرا) بخرقة (رطبة) كما يفعل في الأفران بمصر (فلا) يطهر (فان حبر عليه) أي حبره  
 مسحه بخرقة مبالوة

فطاهره وأسفل الرغيف نجس، ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء، ولا يشترط سيلانه، وبول الصبية وكذا الخنثى يغسل كالكبيرة، وماسوى ذلك من النجاسات إن لم يكن له عين كفى جرى الماء عليه وإن كان له عين وجب إزالة طعمه وإن عسر ولون وريح إن سهلا، فإن عسر إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاؤه وإن اجتمعما ضرا، ويشترط ورود الماء على المحل لا العصر، ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة ويكفي في أرض نجست بدائب الكثرة بالماء، ولا يشترط نضوبه ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس أو نار أو ريح لم تطهر حتى تغسل، وكل مائع غير الماء كحل ولبن إذا تنجس لا يمكن تطهيره، فإن كان جامدا كالسمن الجامد، ألقى النجاسة وما حوّلها والباقي طاهره، وما غسل به النجاسة إن تعسر وزاد وزنه فنجس وإلا فلا فإن بلغ قلتين فطهره وإلا فحكمه حكم المحل بعد النجاسة وإن كان قد حكم بطهارته فطاهره وإلا فنجس.

(فطاهر) أى ظاهره (وأسفل الرغيف نجس) ويعنى عن أكله ولو فى مائع ووجهه ولو فى الصلاة (ويكفى فى بول الصبي الذى لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء) عليه وإزالة عينه وأوصافه (ولا يشترط سيلانه) أى الماء وهذا هو النجاسة الخفيفة (وبول الصبية وكذا الخنثى يغسل كالكبيرة) وكذا الصبي الذى أكل غير اللبن (وماسوى ذلك من النجاسات) أى ما عدا بول الصبي ومصاب السكب والخنزير (إن لم يكن له عين كفى جرى الماء عليه) ولو مرة واحدة (وإن كان له عين وجب) فى الغسل (إزالة طعم وإن عسر) لأنه دليل على بقاء عين النجاسة (ولون وريح إن سهلا فإن عسر إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاؤه) أى المذكور منهما (وإن اجتمعما) أى اللون والريح (ضرا) لدلائلها على بقاء العين فيشترط زوالها ولو مع العسر (ويشترط ورود الماء على المحل) إذا كان قليلا فإن ورد الثوب المتنجس على الماء لقليل نجسه (لا) يشترط (العصر) لأن الغسالة إذا زالت العين ولم يغير ولم يزد وزنها طاهرة (ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة) لحصول الإبتار المندوب (ويكفى فى أرض نجست بدائب) كالخمر (المسكثرة بالماء) بأن يعمها (ولا يشترط نضوبه) أى جفافه (ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس أو نار أو ريح لم تطهر حتى تغسل) ويعمرها الماء ويسيل (وكل مائع غير الماء كحل ولبن إذا تنجس لا يمكن تطهيره) سواء مافيه دهنية كالزيت أم لا كالحل على المعتمد (فإن كان جامدا كالسمن الجامد ألقى النجاسة وما حوّلها) والجامد هو الذى إذا أخذ منه قطعة لا يتراد منه ما يملأ محلها عن قرب مثل العجين اليابس والسمن الجامد (وما) أى وماء الغسالة الذى (غسل به النجاسة إن تغير) أحد أوصافه بالنجاسة التى يراد إزالتها (أوزاد وزنه) بعد اعتبار ما يبرس به المغسول منه أو لم يفصل عن المغسول مع عدم طهره بأن بقى فيه شئ من أوصاف النجاسة (فهو فى جميع تلك الأحوال نجس وإلا) بأن لم يغير ولم يزد وزنه وانفصل وقد طهر المحل (فلا) يتنجس ثم يفصل فيه ويقال (فإن بلغ ماء الغسالة قلتين فطهره) لأنه غير مستعمل (وإلا) بأن لم يبلغ قلتين (فحكمه حكم المحل بعد الغسل به) وإن كان قد حكم بطهارته فطاهره (غير مطهر لاستعماله) (والافنجس) يعنى إن لم يحكم بطهارة المحل فإى الغسالة نجس ولا محل لهذا التردد فى كلام المصنف بعد كون المقسم أنه لم ينجس ولكنه قصد التوضيح المكرر.



## كتاب الصلاة

إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ مَرَضٍ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَيَقْضَى الْمُرْتَدُّ ، وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ لِعَشْرٍ ، وَمَنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ أَوْ الزِّنَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ جَمًّا أَجْمَعَ عَلَى وَجُوبِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ وَكَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ وَقَتِلَ بِكُفْرِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا حَتَّى خَرَجَ وَقَتَبَهَا وَضَاقَ وَقْتُ ضَرُورَتِهَا لَمْ يَكْفُرْ ، بَلْ يُضْرَبُ عُنُقُهُ وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي التَّأْخِيرِ إِلَّا نَأْمًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مَنْ أَخَّرَ لِأَجْلِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ .

### بَابُ الْمَوَاقِيتِ

#### ( كتاب الصلاة )

هي لغة الدعاء وشرعا أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير محتتمة بالتسليم، والمفروض منها في كل يوم وليلة خمس ( إنما تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ) وتجب وجوبا موسما بدخول الوقت ويضيق إذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة بفروضها ثم شرع يأخذ محترز هذه القيود على سبيل اللطف غير المرتب فذكر محترز عاقل بقوله ( فلا قضاء على من زال عقله بجنون أو مرض ) كغنى عليه ومثله السكران غير المتعدى وذكر محترز مسلم بقوله ( ولا قضاء على ) ( كافر أصلي ) ويقضى المرتد ) لأن المراد بالمسلم ولو فيما مضى فيقضى ما فات من الردة حتى زمن الجنون فيها بخلاف زمن الحيض والنفسا وذكر محترز بالغ بقوله ( ويؤمر الصبي المميز بها لسبع ) والامر له وليه من أب وأم ويجب عليهم الأمر وجوب كفاية، والمميز هو الذي يقضى حوائجه بنفسه من أكل وشرب واستنجاء ( ويضرب عليها لعشر ) ولم يتعرض لمحتز طاهر وهو الخائض والنفساء فلا تجب عليهما ( ومن نشأ بين المسلمين ) وقد بلغته الدعوة ( ويجحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنا أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه ) كأكل أموال الناس بالباطل ( وكان معلوما من الدين بالضرورة ) أي كان اشتهاره في الدين مثل الأمر الضروري فمن أنكرد ذلك ( كفر وقتل بكفره ) ان لم يرجع ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ( ومن ترك الصلاة تهاونا ) أي تساهلا ولم ينكر وجوبها بل ( مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها ) أي ما يناسب لها من الأوقات ( وضاق وقت ضرورتها ) إن كان لها وقت ضرورة بأن كانت تجتمع مع ما بعدها فالصبح يقتلها إذا أخرها حتى طلعت الشمس والظهر لا يقتلها إلا إذا غابت الشمس لأن وقت العصر وقت ضرورة لها تجتمع معها فيه وكذا المغرب لا يقتل إلا إذا طلع الفجر فمن أخر الصلاة هذا التأخير ( لم يكفر بل يضرب عنقه ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يعذر أحد في التأخير ) للصلاة عن وقتها ( إلا نائما أو ناسيا ) فمن غلبه النوم أو نام قبل دخول الوقت أو نسي أنه لم يصل ( أو من أخر لأجل الجمع في السفر ) عذر .

#### ( باب المواقيت )

الْمَكْتُوبَاتُ حَمْسٌ: (الظُّهُرُ) وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ  
 مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ الزُّوَالِ (وَالْعَصْرِ) وَأَوَّلُهُ آخِرُ الظُّهُرِ ، وَآخِرُهُ الغُرُوبُ ، لَكِنْ إِذَا صَارَ ظِلُّ  
 كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ خَرَجَ وَقْتُ الإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الجَوَازُ (وَالغُرُوبُ) وَأَوَّلُهُ تَكَامُلُ الغُرُوبِ ثُمَّ  
 يَمْتَدُّ بِقَدْرِ وُضُوءٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَحَمْسِ رَكَعَاتٍ مُتَوَسَّطَاتٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ الدَّخُولَ فِيهَا  
 عَنْ هَذَا القَدْرِ عَصَى وَهِيَ قَضَاءٌ ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فَلَهُ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى غَيْبِ الشَّفَقِ الأَحْمَرِ ،

هي جمع ميفات وهو زمان العبادة (المكتوبات) جمع مكتوبة وهي المفروضة (خمس الظهر وأول  
 وقتها إذا زالت الشمس) أي مالت عن وسط السماء ويعرف ذلك بمحدوث الظل إن لم يكن وبروقه إن  
 كان ، وذلك ان الشمس إذا اشرفت جعلت للأشباح ظلا تمتد جهة المغرب وكلما ارتفعت أخذ هذا الظل  
 في النقصان حتى يأتي وقت الاستواء فيقف الظل عن النقصان وفي بعض الأماكن لا يبقى للأشباح ظل  
 فاذا زالت عن الاستواء إلى جهة المغرب تحول الظل إن كان أو وجد إلى جهة المشرق وعند الزوال يدخل  
 وقت الظهر (وآخره مصبر ظل كل شيء مثله) أي مثل هذا الشيء (سوى ظل الزوال) يعني ينتهي وقت  
 الظهر إذا صار ظل الشيء مقدار طوله زيادة عن ظله وقت الزوال إن كان له ظل فالإضافة في ظل الزوال  
 لأدنى ملابسة ولها ستة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة من أول الوقت  
 إلى أن يبقى منه ما يسعها ووقت حرمة وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ووقت عذر وقت العصر لمن  
 يجمع ووقت ضرورة وهو آخر وقت العصر إذا زالت الموانع والباقي قدر تكبيره الاحرام فتجب صاحبة  
 الوقت وما قبلها (والعصر وأوله آخر الظهر) أي عقب آخر الظهر فلا يشتركان في الوقت (وآخره الغروب) أي  
 تمام الغروب ولها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وتدخل أول الوقت  
 وينقضي وقت الفضيلة بمقدار ما يستعد للصلاة ويفعلها ويبقى وقت الاختيار والجواز (لكن إذا صار ظل  
 كل شيء مثله خرج وقت الاختيار وبقي الجواز) بلا كراهة إلى الاصفرار فيدخل وقت الجواز بكراهة  
 ووقت تحريم وهو إذا بقي من الوقت ما لا يسعها ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمعها تقديما (والمغرب وأوله  
 تكامل الغروب) وليس لها على القول الجديد الذي مشى عليه المصنف إلا وقت واحد أشار له بقوله (ثم  
 يمتد بقدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة) صلاة (خمس ركعات متوسطات) ليس فيهن طول بل بحسب  
 الوسط المعتدل لغالب الناس أول فعل نفسه (فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصي وهي قضاء) على هذا  
 القول والصحيح أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر ولا تكون قضاء إلا إذا خرج هذا الوقت والأول  
 قول الشافعي الجديد ، والثاني قوله القديم ، واعتمده لحديث مسلم فيه ، ولها على هذا القول سبعة  
 أوقات وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة وهو وقتها على القول الجديد فتتحد الثلاثة  
 فيه ، ثم يدخل وقت جواز بكراهة فيكره تأخير المغرب عن هذا الوقت ، ووقت حرمة ، وهو تأخيرها  
 إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة ، وهو وقت العشاء لمن يجمع تأخيرها (وان  
 دخل فيه) أي في المغرب ، وذكر الضمير باعتبار أنها فعل ولا بد أن يكون في الوقت ما يسعها (فله)  
 حينئذ (استدامتها) أي المغرب والاستدامة بمعنى المدد والاطالة (إلى غيبوبة الشفق الأحمر) وليس ذلك  
 خاصا بالمغرب على هذا القول بل كل صلاة شرع فيها ، وفي الوقت ما يسع فرائضها فله الاتيان بسننها والمد  
 فيها ولو خرج الوقت ولم يدرك منها ركعة في الوقت وان كانت حينئذ تسمى قضاء ليس فيه عقوبة وإن  
 شرع فيها وليس في الوقت ما يسع فرائضها فعليه أن يقتصر على الواجبات

(وَالْعِشَاءُ) وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، وَآخِرُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ (وَالصُّبْحُ) وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ . لَكِنْ إِذَا أَسْتَرَّ خَرَجَ وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَيَحْضُلُ بِأَنْ يَسْتَعْلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ كَطَهَارَةٍ وَسِتْرٍ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّيَ وَيُسْتَنْخِي الظُّهْرَ فَيَسُنُّ الْإِبْرَادُ بِهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بِبَيْلِدِ حَارٍّ لَنْ يَمْضِيَ إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَظْلُهُ فَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظِلُّهُ ، فَإِنْ فُقِدَ شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ نَذِبَ التَّعْجِيلُ وَلَوْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا قَضَاءٌ أَوْ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا آدَاءٌ لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بَعْضُهَا خَارِجَ الْوَقْتِ ، وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَأَخْبَرَهُ نَفَقَةٌ عَنْ مُسَاهَدَةٍ وَجَبَ قَبُولُهُ

(وَالْعِشَاءُ وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ) وَإِنْ سَنَّ تَأخِيرَهَا أَنْزَلَ الْأَسْفَرَ وَنَحَوَهُ خَرِجًا عَنِ اللَّيْلِ (وَأَخْرَجَهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ) وَهِيَ سَبْعَةُ أَوْقَاتٍ وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقْتُ جَوَازِ بِلَا كِرَاهَةٍ وَقْتُ اخْتِيَارٍ مِنْ أَوَّلِهِ وَأَشَارَ الْمَصْنَفُ إِلَى انْقِصَاءِ وَقْتِ الْأَخْتِيَارِ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) بِلَا كِرَاهَةٍ إِلَى الْفَجْرِ الْكَاذِبِ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْجَوَازِ بِكِرَاهَةٍ بِالْفَجْرِ الْكَاذِبِ وَقْتُ حَرْمَةٍ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا سَعَاءَ وَوَقْتُ عَذْرِ وَقْتُ الْمَغْرَبِ لَنْ يَجْمَعُ تَقْدِيمًا وَوَقْتُ ضَرُورَةٍ آخِرَ الْوَقْتِ (وَالصُّبْحُ وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ) وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ مَعْتَرِضًا فِي نَوَاحِي السَّمَاءِ تَخْرُجُ الْكَاذِبُ وَهُوَ قَبْلُ الصَّادِقِ يَخْرُجُ مُسْتَيْلًا ثُمَّ تَعْقِبُهُ ظِلْمَةٌ وَهِيَ أَوْقَاتٌ أَرْبَعَةٌ وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ (وَأَخْرَجَهُ) أَيَّ وَقْتُ الصُّبْحِ (إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَهُوَ وَقْتُ جَوَازٍ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَأَشَارَ لَهَا الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَهُوَ وَقْتُ حَرْمَةٍ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ) الصَّلَاةَ كُلَّهَا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ (أَوَّلُ الْوَقْتِ) وَيَحْضُلُ بِأَنْ يَسْتَعْلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ كَطَهَارَةٍ وَسِتْرٍ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّيَ) وَإِذَا مَضَى قَدْرَ ذَلِكَ وَلَمْ يَصِلْ فَاتَ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَالْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ كَغَيْرِهِمَا (وَيَسْتَنْخِي الظُّهْرَ) فَلَا يَفُوتُ وَقْتُ فَضِيلَتِهِ بِذَلِكَ (فَيَسُنُّ الْإِبْرَادُ بِهَا) أَيَّ تَأخِيرَهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لَكِنْ بِشُرُوطِ ذِكْرِهَا فِي قَوْلِهِ (فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بَيْلِدِ حَارٍّ لَنْ يَمْضِيَ إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَظْلُهُ) فَإِذَا وَجَدْتَ هَذِهِ الشَّرُوطَ (فَيُؤَخَّرُ) الشَّخْصَ (حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظِلُّهُ) فَانْ فَدَّ شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ نَذِبَ التَّعْجِيلِ (وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ ظِلَّ سَنَ الْإِبْرَادِ أَنْ تَنْكَسِرَ حُدَّةُ الشَّمْسِ وَلَا يَبْلُغُ بِهِ نِصْفَ الْوَقْتِ) (وَلَوْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا قَضَاءٌ أَوْ رَكْعَةٌ) بِأَنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ وَشَرَعَ فِي الْقِيَامِ (فَأَكْثَرُ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا آدَاءٌ) تَبَعًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ إِذْ بَاقِيَ الرُّكْعَاتُ كَالتَّكْرِيرِ لِلرُّكْعَةِ (لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بَعْضُهَا خَارِجَ الْوَقْتِ) وَإِنْ كَانَتْ تَسْمَى آدَاءً فَتَى شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا يَسَعُ جَمِيعَ فَرَائِضِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأخِيرُ لِذَلِكَ وَإِنْ أَوْقَعَ رَكْعَةً فَأَكْثَرُ فِي الْوَقْتِ وَسَمِيَتْ آدَاءً وَإِنْ شَرَعَ فِيهَا وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ يَسَعُهَا وَطَوَّلَ فِيهَا وَمَدَّحَتِي لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ سَمِيَتْ قَضَاءً لَكِنْ لَا يَمُومُ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ) بِسَبَبِ غَيْمٍ أَوْ حَبْسٍ جَازٍ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي سَتَأْتِي أَنْ لَمْ يَحْضُلْ لَهُ عِلْمٌ وَمِثْلُ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ مَا إِذَا عِلْمٌ بِهَرَجَلٍ آخَرَ وَأَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَأَخْبَرَهُ نَفَقَةٌ عَنْ مُسَاهَدَةٍ وَجَبَ قَبُولُهُ) وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الْجَاهِدَ فَرْتَبَةَ الْعِلْمِ بِالنَّفْسِ وَمِثْلَهَا إِخْبَارُ الثَّقَةِ عَنْ عِلْمِ وَأَذَانِ الْمُؤَدِّنِ الْعَارِفِ فِي الْأَصْحُو إِذَا حَصَلَتْ

أَوْ عَنِ اجْتِهَادٍ فَلَا فَلِلْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ لَا الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ اعْتِدَادُ  
 مُؤَدِّنِ ثِقَةٍ عَارِفٍ وَوَدِيكَ مُجْرِبٍ، فَإِنْ فَقَدَ الْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرُ مُخْبِرًا اجْتِهَادَ بَوْرِدٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ  
 أُمِنْتَهُمَا الْيَقِينُ بِالصَّبْرِ، فَإِنْ تَخَيَّرَا صَبْرًا حَتَّى يُظَنَّا، فَإِنْ صَلَّيْنَا بِلا اجْتِهَادٍ أَعَادَا، وَإِنْ أَصَابَا  
 وَإِنْ مَضَى مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الصَّلَاةَ، فَحِنْ أَوْ حَاضَتْ وَجَبَ الْقَضَاءُ، وَمَتَى قَامَتْ  
 الْمَكْتُوبَةُ بِعَذْرِ نُدْبِ الْفُورِ فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ قَامَتْ بِغَيْرِ عُدْرِ وَجَبَ الْفُورُ، وَالصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ،  
 وَيَحْرُمُ تَرَخِيهِ لِرَمَضَانَ الْقَابِلِ، وَيُنْدَبُ تَرْتِيبُ الْفَوَائِتِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلَّا أَنْ يَحْتَشَى  
 فَوَاتَ الْحَاضِرَةَ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا، وَإِنْ شَرَعَ فِي فَائِتَةٍ ظَانًّا سَعَةَ الْوَقْتِ فَبَانَ ضَيْقُهُ وَجَبَ قَطْعُهَا  
 وَفِعْلُ الْحَاضِرَةِ وَمَنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَوَجَدَ جَمَاعَةَ الْحَاضِرَةِ فَأَمَّةً نُدِبَ تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ مُفْرَدًا، ثُمَّ  
 الْحَاضِرَةَ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَأَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ وَلَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ الْخَمْسُ، وَيَنْوِي بِكُلِّ  
 وَاحِدَةٍ الْفَائِتَةَ .

تمنع الاجتهاد وتقليد المجتهد ولذا قال (أو عن اجتهاد) أي أخبره ثقة عن اجتهاد (فلا) يصح تقليده  
 لأن تقليد المجتهد لا يسوغ لمن يقدر على الاجتهاد فضلا عن من حصل عنده علم أو ما هو بمنزلة فان عجز عن  
 الاجتهاد ساع له تقليد المجتهد ومثل العاجز الأعمى وقد أشار لذلك بقوله (فلا أعمى أو البصير العاجز عن  
 الاجتهاد تقليده) أي المجتهد (لا القادر عليه) أي الاجتهاد ثم ذكر شيئا من أدلة الاجتهاد بقوله (ويجوز  
 اعتماد مؤذن ثقة عارف) أي في يوم غيم (وديك مجرب) فان ذلك من أدلة الاجتهاد فينظر هل أذن  
 المؤذن أو صاح الديك في وقته المعتاد أو قبل وقته حتى يغلب على ظنه دخول الوقت (فان فقد الأعمى  
 أو البصير مخبرا اجتهاد بورد ونحوه) ولا يجوز لهما تقليد المجتهد ويجتهدان (وان أمكنهما اليقين بالصبر)  
 أو النظر في الشمس فيجوز لهما الاجتهاد (فان تخيرا صبرا حتى يظنا) دخول الوقت (فان صليا بلا  
 اجتهاد) عند القدرة عليه ولا تقليد مجتهد عند الحيرة ولا صبر حتى يظنا (أعادا وان أصابا) الوقت (وان  
 مضى من أول الوقت ما يمكنه) (فيه الصلاة) بأخف تمكن ويعتبر قدر زمن إن كان لا يمكن تقديمها  
 كالتييم فالمدار على أنه في الوقت خلا من الموانع زما يمكنه فيه تأدية الصلاة بأخف تمكن فلم يؤد (ف) طرأ مانع  
 بأن (جن أو حاضت) واستغرق ذلك المانع بقية الوقت (وجب القضاء) لهذه الصلاة (ومتى قاتت  
 المكتوبة بعذر) بأن نام عنها أو نسيها (ندب الفور في القضاء وان قاتت بغير عذر وجب الفور) في  
 القضاء فيعصى بتأخير القضاء زيادة عن العصيان بتفويتها فن عليه فوائت كثيرة ضيعها بغير عذر يجب  
 أن يصرف جيع زمنه في قضائها إلا زمن نوم أو اشتغال في جلب رزق ضروري (والصوم كالصلاة) في  
 التفصيل المار إلا أن الصوم له حالة يفارق فيها الصلاة أشار لها بقوله (ويحرم تراخيه لرمضان القابل)  
 وان فات بعذر فان أخره لرمضان وجب مع القضاء الفدية وأتم بالتأخير (ويندب ترتيب الفوائت وتقديمها  
 على الحاضرة إلا أن يحشى فوات الحاضرة) بخروج وقتها فيقدمها لثلا تصير فائتة (وان شرع في فائتة ظانا  
 سعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة) صاحبة الوقت (ومن عليه فائتة فوجد جماعة الحاضرة  
 فأتمه ندب تقديم الفائتة مفردا) تجيلا لبراءة الذمة (ثم) بشرع في (الحاضرة ومن نسي صلاة فأكثر  
 من الخمس ولم يعرف عينها) أي ظهر أم غيرها (لزمه) أن يصلي (الخمس) لأنها لزمته ولم يبرأ منها  
 ييقن (وينوي بكل واحدة الفائتة) حتى تبرأ ذمته ييقن، والله أعلم .

## بابُ الأذانِ والإقامةِ

هُمَا سُنَّتَانِ فِي الْمَكْتُوباتِ حَتَّى لِمُنْفَرِدٍ وَجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ ، وَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، وَقِيلَ عَكْسُهُ ، فَإِنَّ أَذْنَ الْمُنْفَرِدِ فِي مَسْجِدٍ صَلَّيْتَ فِيهِ جَمَاعَةٌ لَمْ يَرْفَعْ صَوْتَهُ وَإِلَّا رَفَعَ وَكَذَا الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ لَا يَرْفَعُونَ صَوْتَهُمْ ، وَيُسْنُ الْجَمَاعَةُ النَّسَاءُ الْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ ، وَلَا يُؤذَنُ لِلْفَائِتَةِ فِي الْجَدِيدِ ، وَيُؤذَنُ لَهَا فِي الْقَدِيمِ الْأَظْهَرُ فَإِنَّ فَائِتَهُ صَلَّاتٌ لَمْ يُؤذَنُ لَهَا بَعْدَ الْأُولَى ، وَفِي الْأُولَى الْخِلَافُ ، وَيَقِيمُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَالْفَاطُ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَعْرُوفَةٌ وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُمَا فَإِنْ سَكَتَ أَوْ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَائِهِ طَوِيلًا بَطَلَ أَذَانُهُ فَيَسْتَأْنِفُهُ وَإِنْ قَصُرَ فَلَا وَأَقْلَ مَا يَجِبُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ إِنْ أذَنَ وَأَقَامَ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ أذَنَ وَأَقَامَ لِمَجَاعَةٍ وَجَبَتْ إِسْمَاعُ وَاحِدٍ جَمِيعُهُمَا ، وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤذَنَ لَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيُنْدَبُ انْظَاهَارُهُ ، وَالْقِيَامُ ، وَاسْتِجَابَةُ الْقِبْلَةِ .

## ( بابُ الأذانِ والإقامةِ )

وهما من سنن الكفاية وأقل ما تحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن يتشتر في جميعها حتى إذا كانت كبيرة أذن في كل جانب واحد فان أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب فان تركه السكك حاربهم الامام لأنه من شعار الدين و (هما سنتان في المكتوبات حتى لمنفرد وجاعة ثانية) تقام بعد الأولى إنما لا يرفع بالأذان صوته في مسجد أقيمت فيه جاعة والسنة لا تتأدى إلا (بحيث يظهر الشعار) على حسب ما يلبق بالبلدة من صغر وكبر (والأذان أفضل من الإقامة) والإمامة أفضل من الإقامة (وقيل عكسه) أي أن الإمامة أفضل من الإقامة (فان أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جاعة لم يرفع صوته) بالأذان لثلاث يشتهوا (والا) بأن لم يصل في المسجد أو صلى فيه ولم تصل فيه جاعة ولو صلى منفرد (رفع وكذا الجماعة الثانية) إذ صلاوا في مسجد صلى فيه جاعة أولى (لا يرفعون صوتهم ويسن جماعة النساء الإقامة دون الأذان) إذ شرط المؤذن المذكورة فمثل جاعتهن المنفردة والخنى فلو أذنت الأثني أو الخنى من غير رفع صوت لم يكره وكان ذكرا وأما مع رفع الصوت فيكره ان لم تخف فتنه ويحرم ان خيفت (ولا يؤذن للفائتة في الجديد ويؤذن لها في القديم) وهو (الظاهر) لاتبان السنة به (فان فاتته صلوات) ووالها (لم يؤذن لما بعد الأولى وفي الأولى الخلاف) المبني على أن الأذان حق للوقت أو الصلاة والمعتمد أنه حق للصلاة ولكن لم يؤذن لغير الأولى لانه لما والها فكأنها صلاة واحدة (والفاظ الأذان والإقامة معروفة ويجب) أي لحصول السنة (ترتيبها) وكذا موالاتها (فان سكت) في أثنائها سكوها طويلا يقطع الموالات (أو تكلم) كذلك (في أثنائها) أي الأذان ومثله الإقامة (طويلا بطل أذانه فيستأنفه) والأولى ثنية الضمير مراعاة للفرع عليه الذي هو ترتيبها (وان قصر) الفصل (فلا) يضر (وأقل ما يجب) في حصول السنة (أن يسمع نفسه إن أذن وأقام لنفسه فان أذن وأقام لجماعة وجب اسماع واحد جمعها) أي الأذان والإقامة فيشترط لحصول أصل السنة اسماع واحد بالفعل لا بالقوة والكمال السنة رفع صوته طاقته (ولا يصح الأذان قبل الوقت الا الصبح فانه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل) فقد علم ما يشترطه وذكر ما يندب فقال (ويندب) للأذان والإقامة (الظاهرة والقيام واستقبال القبلة)

وَاللِّفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأُولَى يَمِينًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عُنُقَهُ ، وَلَا يُحَوِّلُ صَدْرَهُ وَقَدَمَيْهِ  
 وَيُكْرَهُ لِلْحَدِيثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ أَغْلَظُ ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ  
 وَبِقُرْبِ الْمَسْجِدِ ، وَيَجْعَلُ أَصْبُعَيْهِ فِي صِمَاحِيهِ ، وَيُرْتَلُّ الْأَذَانُ ، وَيُدْرَجُ الْإِقَامَةُ ، وَيُشْتَرَطُ  
 كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا مُمَيَّرًا ذَكَرًا إِنْ أَذَّنَ لِلرِّجَالِ ، وَنَدِبَ كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا صَبِيحًا حَسَنَ  
 الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤَذِّنِي النَّبِيِّ ﷺ وَيُكْرَهُ لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ، وَيُنَدَّبُ لِسَامِعِهِ  
 وَلَوْ جُنْبًا وَحَاضًا أَوْ فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ، وَفِي الْحَيْعَتَيْنِ لَا حَوَّلَ  
 وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَفِي الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ صَدَقَتْ وَبَرَّرَتْ ، وَفِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةَ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا  
 مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا فَإِنْ كَانَ مُجَامِعًا أَوْ عَلَى الْخَلَاءِ أَوْ مُصَلِّيًا  
 أَجَابَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَيُنَدَّبُ لِلْمُؤَذِّنِ وَسَامِعِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ  
 رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَالذَّرْحَةَ الرَّفِيعَةَ ،  
 وَأَبْنَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ .

والالفتات في الحيعتين في الأولى يمينًا وفي الثانية شمالًا فيلوي عنقه) فهما (ولا يحوّل صدره) عن القبلة  
 (وقدميه) عن مكانهما (ويكره) الاذان (للحدث وكرهه الجنب أشد في الاقامة) الكراهة (أغلظ)  
 منها في الاذان لقربها من الصلاة (و) يندب (أن يؤذن على موضع عال وبقرب المسجد) أن يجعل  
 أصبعيه في صمّاحيه (و) أن (يرتل الاذان) بأن يتأني فيه ويفرد كل كلمة من كلماته بصوت الا تكبير  
 فيجمع بين كل تكبيرين بصوت (و) أن (يدرج الاقامة) بأن يسرع فيها ويجمع بين كل كلمتين  
 منها في صوت الاالكمة الاخيرة فيفرد بها بصوت (ويشترط كون المؤذن مسلمًا عاقلًا) و(مميزًا) و(ذكرًا)  
 ان أذن لرجال) وكذا الاقامة يشترط فيها ذلك فلأذن أو أقام لساء فلا يشترط أن يكون ذكرًا لكن بشرط  
 أن لا يسمع المرأة أحد من الاجانب وبقدر ما يسمعن ويكون ذكر الله كما تقدم (وندى كونه حرا عدلا  
 صبتا) أى على الصوت و(حسن الصوت من أقارب مؤذني النبي ﷺ ويكره) الاذان (للاعمى الا أن  
 يكون معه بصير) يجزئه بدخول الوقت (ويندب لسامعه) أى المؤذن ومثله المقيم (ولو جنبًا وحائضًا  
 أو) مشتغلا (في قراءة أن يقول مثل قوله عقب كل كلمة) من كلماتها (و) يقول (في الحيعتين لاحول  
 ولا قوة الا بالله) و) اذا قال المؤذن في صلاة الفجر (انصلاة خير من النوم) قال السامع (صدقته وبررت)  
 بكسر الراء أى صرت ذا برّ وخير (و) يقول السامع للاقامة (في كتي الاقامة) أى عند قوله قد قامت  
 الصلاة يجيبه بقوله (أقامها الله وأدامها ما دامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها) أى من  
 أهلها الصالحين فهو من اضافة اضافة الصفة للموصوف وحذفت النون للاضافة (فان كان) السامع (مجامعا  
 أو) داخلا (على) بيت (الخلاء أو مصليا) وكل هؤلاء لا يلبق بهم الكلام (أجاب) كل منهم (بعده  
 فراغه ويندب للمؤذن) والمقيم (وسامعه بعد فراغه) ذكر (الصلاة على النبي ﷺ ثم يقول) كل منهم  
 بعد الصلاة والسلام (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا) ﷺ (الوسيلة  
 والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعه مقاما محمودا الذى وعدته) الذى بدل مما قبله، والوسيلة منزلة في الجنة، والمقام  
 الحمدود شفاعته في فصل القضاء .

## باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك بحركته وما يسهما، وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة، فلو قبض طرف حبل أو ربطه معه، وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته، ولو تنجس بعض بساط فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سريره فوائمه على نجس وتحرك بحركته صحت صلاته، والنجاسة غير الدم إن لم يدركها طرفه يعني عنها، وإن أدركها لم يعف عنها إلا عن دم براغيث وقل وغيرهما مما لا نفس له سائلة فيعفى عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق، وأما الدم والقيح، فإن كان من أجنبي عفى عن يسيره، وإن كان من المصلى عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من بئر أو عصرا أو من دمل أو قرح، أو فصد، أو سحابة، أو غيرها، وأما ماء القروح، والنفطات إن كان له رائحة كريهة فهو نجس والأفلام، ولو صلى بنجاسة جهلها، أو نسيها، ثم رآها بعد فراغه أعادها أو فيها بطلت، ولو أصابه طين السوارع، فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر، وإن تحمها عفى عن قليله، فلو هو ما كان الأثر له ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار وموضع من البدن والثوب

### ( باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة )

وهو شرط من شروطها وذكر بقية الشروط في أبواب متفرقة ( وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك ) الملبوس (بحركته) أي المصلى (وما) أي المكان الذي (يسهما) أي البدن والملبوس (و) طهارة (موضع الصلاة) أي موضع الوقوف (شرط لصحة الصلاة) أي طهارة جميع ما ذكر مشروطة لصحة الصلاة ثم فرغ على ما ذكر بقوله (فلو قبض طرف حبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته) لأنه حامل لمصل بنجس (فلو تنجس بعض بساط فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة (أو على سريره فوائمه على نجس) وهو (يتحرك بحركته صحت صلاته) وبالأولى إذا لم يتحرك بحركته (والنجاسة غير الدم إن لم يدركها طرف) بأن خفيت على الناظر (يعنى عنها) وإن أدركها لم يعف عنها) وإن قلت (إلا عن دم براغيث) عن دم (قل وغيرهما) أي دم غيرها (مما لا نفس له سائلة فيعفى عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق) فدم البراغيث يعفى عن كثيره في الثوب والملبوس وأما في الثوب المفروش أو المحمول فلا يعفى إلا عن قليله (وأما الدم والقيح فإن كان من أجنبي عفى عن يسيره وإن كان من المصلى عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من بئر) بفتح الباء وسكون الشاء خراج صغير (عصرها أو من دمل أو قرح أو فصد أو سحابة أو) من (غيرها وأماماء القروح) أي الجروح (والنفطات) أي البقايا (إن كان له رائحة كريهة فهو نجس) واسكنه يعني عنه (والأفلام) فهو طاهر (ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها بعد فراغه) من الصلاة (أعادها أو) وهو (فيها بطلت) الصلاة إن كانت النجاسة مما لا يعفى عنها (ولو أصابه طين السوارع فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر وإن تحمها) أي النجاسة (عفى عن قليله) أي الطين (عرفا وهو) أي القليل (ما يعضد الاحتراز منه ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار وموضعه من البدن والثوب) فيعفى في زمن الشتاء ما يعفى عنه

وَلَا يُعْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ بِيَدِهِ ، أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ صَلَّى وَأَعَادَ  
 وَيَنْحَنِي لِسُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا ، وَيَحْرُمُ وَضْعُ الْجِهَةِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ نَوْبِهِ صَلَّى  
 عُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا حَرِيرًا صَلَّى فِيهِ ، وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي نَوْبٍ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلَّهُ  
 وَلَا يَجْتَهَدُ فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ ، وَإِنْ أَشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِمُتَنَجِّسٍ اجْتَهَدَ وَإِنْ أَمَكَنَ  
 طَاهِرٌ بِيَتَيْنِ أَوْ غَسَلَ أَحَدَهُمَا ، فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى عُرْيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ غَسْلُ نَوْبِهِ ، فَإِنْ  
 أَمَكَنَ وَجَبَ ، وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجِسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرِدًا ، وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ  
 فِي كُلِّ نَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصِحَّ ، وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ بِلَا اجْتِهَادٍ أَوْ فِي أَرْضٍ  
 صَغِيرَةٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَجَبَ غَسْلُ الْكُلِّ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ بَيْتَانِ اجْتَهَدَ ، وَلَا تَصِحُّ فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمٌ  
 نَبَشَهَا وَاخْتِلَاطُهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتَى ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشَهَا كُرِهَتْ وَصَحَّ ، وَتُكْرَهُ فِي حَمَامٍ وَسَلْخَةٍ  
 وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَمَرْبَلَةٍ وَمَجْرَزَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَمَوْضِعِ مَكْسٍ وَخَمْرِ وَظَهْرِ الْكَعْبَةِ وَإِلَى قَبْرِ مُتَوَجِّهًا  
 إِلَيْهِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ لَا مَرَّاحٍ غَنَمٍ ، وَتَحْرُمُ فِي نَوْبٍ وَأَرْضٍ مَقْصُوبَيْنِ وَتَصِحُّ بِالْأَنْوَابِ .

في الصيف وفي أسفل الثوب ما لا يعنى عنه في أعلاه (ولا يعنى عن كثيره ومن عجز عن إزالة نجاسة بيده  
 أو حبس في موضع نجس صلى وأعاد) تلك الصلاة التي صلاحها (وينحني لسجوده بحيث لو زاد أصابها)  
 ولا يمس النجاسة (ويحرم وضع الجبهة عليها) قليلا للنجاسة (ولو عجز عن تطهير نوبه صلى عريانا بلا إعادة)  
 لأن فقد السترة ليس بنادر وهو فاقد السترة الشرعية (ولو لم يجد الاحريرا صلى فيه) ولا حرمة عليه في  
 لبسه (وان خفيت النجاسة في ثوب) بأن تنجس بعضه واشتبه (وجب غسله كله ولا يجتهد) إذ شرط  
 الاجتهاد التعدد (فان أخبره ثقة بموضعها اعتمده) وعمل بما أخبره من غسل الموضع الذي عينه (وان  
 اشتبه طاهر) من الثياب (بمتنجس اجتهد) لتعدد الثوب (وان أمكن طاهر بيقين أو غسل أحدهما)  
 فيجوز له الاجتهاد مع تيسر اليقين بالغسل أو وجود طاهر غيرهما (فان تحير صلى عريانا وأعاد ان لم يمكنه  
 غسل نوبه فان أمكن وجب) غسله ولا يصلح عاريا (واذا غسل ما ظنه نجسا صلى فيهما معا أو في كل  
 منفردا) لأنهما طاهران على حسن اجتهاده (ولو صلى بلا اجتهاد في كل ثوب مرة لم تصح) لاحتمال  
 وجود النجاسة مع كل (ولو خفيت النجاسة في فلاة صلى حيث شاء) لانساعها والانساع والضيق بالعرف  
 فانه أن يصلح في المتسع إلى أن يبقى موضع قدر النجاسة (أو في أرض صغيرة) عرفا (أو في بيت) ضيق  
 عرفا (وجب غسل الكل) لان الاصل بقاء النجاسة (ولو اشتبه بيتان) ضيقان (اجتهد ولا تصح) الصلاة  
 في مقبرة علم نبشها واختلاطها بصديد الموتى (من غير حائل) فان لم يعلم نبشها كرهت وصح (فعالها  
 للتمسك عن الصلاة في المقابر) (وتكره في حمام) أي في محل الغسل منه (ومسالخه) أي المكان الذي  
 تلتقي فيه الثياب (وقارعة الطريق) وسطه (و) في (مربلة ومجزرة) أي محل لقاء الزبل (و) في (كنيسة)  
 وهي معبد النصرى وكذلك في البيعة التي هي معبد اليهود (و) في (موضع مكس) هو محل أخذ  
 أموال الناس بالباطل (وخر) أي موضع شربه (و) على (ظهر الكعبة) ولا تصح اذا صلى على ظهرها  
 وليس ثم شاخص ثلثا ذراع فأكثر (والى قبر متوجهها إليه) بأن يستقبله قال في المجموع ولو قيل يحرم لم  
 يكن بعيدا (و) في (اعطان الابل) وهو مأواها (لا) في (مراح غنم) بضم الميم مأواها ليلا (وتحرم)  
 الصلاة (في ثوب وأرض مقصوبين وتصح) مع الحرمة (بلا ثواب) عليها لكنها تسقط الفرض عنه .



## بابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

هُوَ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى فِي الْخَلَوَاتِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، وَهُوَ شَرْطُ إِصْحَةِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ حَرَفًا ، فَكَرُوَيْبَةَ النَّجَاسَةِ ، وَعَوْرَةَ الرَّجُلِ وَالْأَمَةَ مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَعَوْرَةَ الْحُرَّةِ كُلَّ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ، وَشَرْطُ السَّاتِرِ أَنْ يَمْنَعَ لَوْنَ الْبَشَرَةِ فَلَا يَكْفِي زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ ، وَيَكْفِي التَّطْيِينَ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الثَّوْبِ وَيَجِبُ عِنْدَ فَقْدِهِ وَأَنْ يَشْمَلَ الْمَسْتُورَ لُبْسًا ، فَلَوْ صَلَّى فِي خِيْمَةٍ ضَيْقَةً عَرِيَانًا لَمْ تَصَحَّ ، وَيَشْتَرِطُ السَّتْرُ مِنَ الْأَعْلَى وَالْحَوَائِبِ لِأَسْفَلِ فَلَوْ صَلَّى مُرْتَفَعًا بِحَيْثُ تُرَى عَوْرَتُهُ مِنْ أَسْفَلٍ ، أَوْ كَانَ فِي سِتْرَتِهِ حَرَقٌ فَسِتْرُهُ بِيَدِهِ جَازًا ، وَيُنْدَبُ لِامْرَأَةِ حِجَابُهَا وَقَيْصُ وَمِلْحَمَةٌ غَلِيظَةٌ وَتُجَافِيهَا ، وَإِلِجْلُ أَحْسَنُ نِيَابِهِ وَيَتَمَمُّ وَيَتَعَمَّمُ فَإِنْ اقْتَصَرَ فَمَوْبَانٍ قَيْصُ مَعَهُ رِذَاءٌ أَوْ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازًا ، لَكِنْ يَنْدَبُ لَهُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ وَلَوْ حَبَلًا فَإِنْ فَقَدَ ثَوْبًا وَأَمَكَّنَ سِتْرَهُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ وَجَبَ وَاسْتُرَ السُّوءَ تَيْنِ حَتَّى فَإِنْ أَمَكَّنَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ تَعَيَّنَ الْقَبْلُ ، فَإِنْ فَقَدَهَا

### ( باب ستر العورة )

قد تقدم أن المصنف فرق شروط الصلاة في أبوابها فلما أراد أن يبين أن من شروط الصلاة ستر العورة استطرذ ذكر الأحكام التي تتعلق بستر العورة في الصلاة وغيرها فقال (هو واجب بالاجماع حتى في الخلوات) ولكن العورة التي يجب سترها في الخلوة السوءتان من الرجل وما بين الركبة والسرة من غيره (الالحاجة) فيجوز التعرّي في الخلوة للكفيس والاستحمام وغير ذلك من الحوائج ولو غير ضرورية (وهو) أي ستر العورة على التفصيل الآتي (شروط اصحة الصلاة فان رأى في ثوبه بعد الصلاة حرقاً) تبد منه العورة (فكرؤية النجاسة) وقد تقدم أنه يعيد الصلاة في الوقت وبعده (وعورة الرجل والأمة) ولو مبعضة (ما بين السرة والركبة - وعورة الحرة كل بدنها إلا الوجه والكفين) ظهرها وباطنها إلى الكوعين (وشروط الساتر أن يمنع لون البشرة) بجرمه (فلا يكفي) الصبغ ولا يكفي (زجاج وماء صاف) ويكفي التطيين ولو مع وجود الثوب) ومثله الماء الكدر (ويجب) أي التطيين ونحوه (عند فقده) أي الثوب (و) شرط الثوب أيضاً (أن يشمل المستور لبساً) بأن يحيط بعورته على وجه اللباس (فلو صلى في خيمة ضيقة عريانيا لم تصح) لأنها لا تعادل لباساً (ويشترط الستر من الأعلى والحوائب) فلورأى عورته من كنه أو من أعلى ثوبه بطلت صلاته (لا الأسفل فلو صلى مرتفعاً بحيث ترى عورته من أسفل أو كان في سترته حرق فستره بيده جاز) ولا تبطل الصلاة وعند السجود هل يراعى الستر فلا يرضع يده في الأرض أو يضعها ويفتقر عدم الستر اعتماد الأخير الرملي وقال ابن حجر نخبير (ويندب لامرأة حجاب) ثوب تغطي به المرأة رأسها (وقيص) ما تلبسه في بدنها (وملحمة) بكسر الميم وفتح الحاء ملاءة (غليظة) لاريفية (وتجافيا) أي لاتصقها ببدنها (و) يندب (لرجل أحسن نيابه ويتعمم) أي يلبس القميص (ويتعمم فان اقتصر فثوبان قيص معه رداء أو أزار أو سراويل فان اقتصر على ستر العورة جاز) وكان تاركاً للأكمل (لكن يندب له وضع شيء على عاتقه ولو جلا فان فقده ثوبا) يستر عورته (وأمكنه) ستر بعض العورة (وجب) لأن المسبور لا يسقط بالمعسور (ويستر) حينئذ (السوءتين) القبل والدبر (حتما فان أمكن أحدهما فقط تعين القبل) لأنه أحسن (فان فقدها)

بِالْكَلْبِيَّةِ صَلَّى عُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ ، فَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ بِقَرْبِهِ سَتَرَ وَبَنَى إِنْ لَمْ  
يَعْدِلْ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ بَعِيدَةً سَتَرَ وَاسْتَأْنَفَ وَتَنَدَّبَ الْجَمَاعَةَ لِلْعُرَاةِ ، وَيَقِفُ إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ ، وَإِنْ  
أَعْيَرَ تَوْبًا لَزِمَهُ الْقَبُولُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَصَلَّى عُرْيَانًا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ وَهَبَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَبُولُ ،  
وَسَبَقَ فِي التَّيْمِيمِ مَسَائِلُ فَيَعُودُ مِثْلَهَا هَاهُنَا ﴿

### بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

وَهُوَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ السَّفَرِ فَلِلْمَسَافِرِ التَّنْفُلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا  
وَإِنْ قَصَرَ سَفَرُهُ ، فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا وَأَمَكَّنَ اسْتِقْبَالَهُ وَإِتْمَامَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي مَحَلٍّ أَوْ  
سَفِينَةٍ لَزِمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ لَزِمَهُ الْاسْتِقْبَالَ عِنْدَ التَّحَرُّمِ فَقَطُ إِنْ سَهَلَ بِأَنْ كَانَتْ وَاقِفَةً  
وَأَمَكَّنَ انْحِرَافَهُ أَوْ انْحَرَفَ بِهَا أَوْ سَاثِرَةً سَهْلَةً وَرَمَاهَا بِيَدِهِ ، وَإِنْ شَقَّ بِأَنْ كَانَتْ عَسِيرَةً أَوْ  
مَقْطُورَةً فَلَا ، وَيُؤْمَى إِلَى مَقْصِدِهِ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَيَجِبُ كَوْنُهُ أَحْفَظَ وَلَا يَجِبُ غَايَةٌ وَسُعْيٌ ،  
وَلَا وَضْعُ الْجِهَةِ عَلَى الدَّابَّةِ ، فَلَوْ تَكَلَّفَهُ جَازًا ، وَالْمَاشِي يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ

أى السترة (بالكلية صلى عريانا بلا إعادة فان وجد السترة في الصلاة وهي بقربه) لايحتاج في أخذها  
إلى أفعال تبطل الصلاة (ستر وبنى) على ما صلاه بلاسترة (ان لم يعدل) في حال أخذها (عن القبلة)  
فان عدل في حال أخذها عن القبلة بأن انحرف (أو) كانت (بعيدة) لايصلها إلا بأفعال تبطل الصلاة  
(ستر واستأنف) الصلاة (وتندب الجماعة للعرأة) ولو بصراء (ويقف إمامهم وسطهم) فان لم يتمكنهم  
الوقوف الا صفوفًا وقفوا وعضوا أبطارهم وجوبا (وان أعير توبا لزمه القبول فان لم يقبل وصلى عريانا  
لم تصح صلاته) لأنه قادر على السترة (وان وهبه لم يلزمه القبول) للنة (وسبق في) باب (التيميم مسائل)  
مثل ما اذا وجد الماء يباع بثمان مثله أو أزيد (فيعود مثلها ههنا)

### ( بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ )

والقبلة هي الكعبة (وهو) أى الاستقبال (شرط لصحة الصلاة) سواء كانت فرضا أو نفلا (الا  
في شدة الخوف) من قتال أو هجوم سيل أو نار أو أخذ سارق متاعا فصح الصلاة بلا استقبال سواء كانت  
فرضا أو نفلا ولا إعادة (و) الا في (نقل السفر فللمسافر التنفل) ولو نفلا ذا سبب حال كون المسافر  
(راكبا وماشيا وان قصر سفره) فهي لاختصاص بالسفر الطويل كاقصر (فان كان راكبا وأمكن استقباله  
واتمام الركوع والسجود) كمسافر (في محمل أو سفينة لزمه) الاستقبال في جميع صلاته واتمام ركوعه  
وسجوده (وان لم يمكنه) ما ذكر جميعه بأن لم يمكنه شئ منه أو أمكنه بعضه (لزمه الاستقبال عند التحريم  
ان سهل بأن كانت واقفة) إلى غير جهة القبلة (وأمكن انحرافه) إلى القبلة (أو) أمكن (تحريفها أو  
ساثرة سهلة وزماتها بيده) فيلزمه في هذه الأحوال الاستقبال عند التحريم (وان شق بأن كانت عسرة  
أو مقطورة فلا) يلزمه الاستقبال (ويؤمى إلى مقصده بروكوعه وسجوده ويجب كونه) أى السجود  
(أخفض) من الركوع (ولا يجب غاية وسعه) أى طاقته (ولاوضع للجهة على الدابة فلو تكلفه جاز) هذا  
حكم الراكب \* ثم بين حكم الماشي فقال (والماشي يركع ويسجد على الأرض) ان سهل عليه فلو مشى في

وَيَمْشِي فِي الْبَاقِي ، وَيُشْتَرَطُ الْأَسْتِقْبَالُ فِي الْأَحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَيُشْتَرَطُ دَوَامُ سَفَرِهِ وَلِزُومُ جِهَةٍ مَقْصِدِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ بَلَغَ فِي أَتْنَاهَا مَنْزِلَهُ أَوْ مَقْصِدَهُ أَوْ بَلَدًا وَنَوَى الْإِقَامَةَ بِهِ وَجِبَ إِتْمَانُهَا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَأَسْتِقْبَالٍ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ دَابَّةٍ وَاقْفَةٍ ، وَمَنْ حَضَرَ الْكَعْبَةَ لَزِمَهُ اسْتِقْبَالُ عَيْنِهَا ، فَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْحِجْرَ أَوْ خَرَجَ بَعْضُ بَدَنِهِ عَنْهَا لَمْ تَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَمْتَدَّ صَفَّ بَيْتِهِ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَوْ قَرُبُوا خَرَجَ بَعْضُهُمْ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْكَفْلِ ، وَمَنْ صَلَّى دَاخِلَ الْكَعْبَةِ وَأَسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا الْمَرْدُودَ أَوْ الْمَفْتُوحَ وَعَتَبَتَهُ ثَلَاثًا ذِرَاعٍ تَقْرِبًا صَحَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ حَائِلٌ خَلْقِيٌّ أَوْ طَارِيٌّ فَلَهُ الْاجْتِهَادُ ، وَإِنْ وَضَعَ مِحْرَابَهُ عَلَى الْعِيَانِ صَلَّى إِلَيْهِ أَبَدًا ، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَأَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِهَا مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ عَنْ مُشَاهِدَةٍ وَجِبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا يَجِبُ اعْتِمَادُ مِحْرَابِ بَيْلِدٍ أَوْ قَرْيَةٍ يَكْثُرُ طَارِقُهَا ، وَكُلُّ مَكَانٍ صَلَّى إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوِيًّا مُتَعَيِّنًا ، وَلَا يَجْتَهَدُ فِيهِ لَا بِنِسَابٍ وَلَا بِنِسَابٍ وَيَجْتَهَدُ مِيمًا

ماء أو رجل كفاه الإيماء بهما (ويعشى في الباقي) وهو القيام والشهد والجلوس بين السجدين والاعتدال وإن استظهر بعضهم عدم المشي بين السجدين (ويشترط الاستقبال في تكبيرة الأحرام وفي الركوع والسجود) وفي السلام فيحشى في أربع ويستقبل في أربع (ويشترط دوام سفره) أي اداية السير في السفر فلو نزل في أثناء صلاته لزمه إتمامها للقبة ولو شرع فيها للقبة وهو نازل ثم أراد السير فليتها قبل أن يسير فلو سار في أثناءها بطلت (و) يشترط (لزوم جهة مقصده) في حال عدم استقباله (فإن بلغ في أثناءها منزله أو مقصده أو بلدا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض) لا تقطع سفره فيلزمه ما يلزم المقيم وهو لا يصح منه إلا الصلاة على الأرض (أو) على (دابة واقفة) مستقبلا (ومن حضر الكعبة) بأن صلى عندها (لزمه استقبال عينها) بصدده (فلو استقبال الحجر) هو بكسر الحاء وسكون الجيم (أو خرج بعض بدنه عنها) بإخراج بعض صدره عن محاذاتها (لم تصح) صلاته لفوات الشرط (إلا أن يمتد صفا بعيد في آخر المسجد الحرام ولو قربوا خرج بعضهم) عن محاذاتها (فإنه يصح للكل) لأنه كلما بعد الشخص عنها اتسع نطاق جهتها فلو بلغ الصفا الذي هو بعيد عنها ما بين المشرق والمغرب لم يلزمه إلا استقبال الجهة التي هي فيها (ومن صلى داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو) بابها (المفتوح وعتبته ثلثا ذراع) بذراع الأدمي (تقر بياصح) فعليه فالمدار على أن يستقبل شيئا من أجزائها يبلغ ثلثي ذراع (والا) بأن لم يستقبل ما ذكر (فلا) تصح صلاته (وان كان بمكة) وكذا غيرها من باب أولى (و بينه وبين الكعبة حائل خلقي) كجبل (أو) حائل (طاري) فله الاجتهاد ان لم يخبره ثقة عن علم والاقدم غيره وحيث كان له الاجتهاد وهو قادر على المعاينة فن باب أولى اذا لم يمكنه المعاينة بأن كان بعيدا عن مكة (وان وضع محرابه على العيان) بكسر العين وهو المشاهدة (صلى إليه أبدا) ولا يعيد المعاينة ولا الاجتهاد (ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها) حال كونه (مقبول الرواية) وهو بالغ عاقل عدل لامقبول الشهادة فقبل المرأة والرقيق (عن مشاهدة) لاعن اجتهاد (وجب) عليه (قبوله) وكذا يجب اعتماد محراب ببلد أو قرية يكثر طارقتها) فهو بمنزلة الاخبار عن علم في منع الاجتهاد لكن سيأتي أنه يجوز في المحارِب الاجتهاد يسرة ويمتة لاجهة (وكل مكان صلى إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وموقفه متعين) فهو بمنزلة المعاينة فلذلك قال (ولا يجتهد فيه لا بقبول ولا بقبول ولا يجتهد بهما) أي

فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَحَارِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ مُشَاهَدَةِ اجْتِهَادِ الدَّلَائِلِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا  
أَوْ كَانَ أَعْمَى قَلَدًا وَإِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِالْاجْتِهَادِ آعَادَ ، وَيُنْدَبُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ  
يَدَيْهِ سِتْرَةٌ ثَلَاثًا ذِرَاعٍ ، أَوْ يَبْسُطُ مُصَلِّيً ، فَإِنْ تَحَجَّرَ خَطَّ خَطًّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، فَيَحْرُمُ الْمُرُورُ  
حِينَئِذٍ ، وَيُنْدَبُ دَفْعُ الْمَارِّ بِالْأَسْهَلِ وَيَزِيدُ قَدْرَ الْحَاجَةِ كَالصَّائِلِ ، فَإِنْ مَاتَ فَهَدَّرَهُ ، فَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ سِتْرَةٌ أَوْ تَبَاعَدَ عَنْهَا كُرَّةَ الْمُرُورِ ، وَلَيْسَ لَهُ الدَّفْعُ وَلَوْ وَجَدَ فِي صَفِّ فُرْجَةٍ ، فَلَهُ الْمُرُورُ  
لَيْسَتْ رَهَا .

### بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يُنْدَبُ أَنْ يَقُومَ لَهَا بَعْدَ فَرَاعِ الْإِقَامَةِ ، وَيُنْدَبُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ وَتَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَرِثَامِ  
أَكْدُ ، وَإِتْمَامُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ وَجِهَةٌ يَمِينِ الْإِمَامِ أَفْضَلُ ، ثُمَّ يَنْوِي بِقَلْبِهِ ،

التيامن واليأسر (في غيره من المحارب) التي في البلدان والقرى (وان لم يجد من يخبره عن مشاهدة) ومعاينة وكذلك فقد المحارب (اجتهد بالدلائل) الموصلة إلى معرفتها وأقواها القطب فن عرفه جعله في العراق خلف أذنه اليميني وفي مصر خلف أذنه اليسرى وفي اليمن قبالة مما يلي جانبه الأيسر وفي الشام واره مما يلي جانبه الأيسر أيضا (فان لم يعرفها) أي الدلائل (أو كان أعمى قلد) بصيرا بها ثقة (وان تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد) منه أو ممن قلده (أعاد) تلك الصلاة التي أخطأ فيها (ويندب للمصلي أن يكون بين يديه سترة) تستره عن امرأته ويسن أن يميلها إلى جهة يمينه أو يساره ولا يجعلها قبالة وجهه ولا تحصل السنة إلا بسترة طولها (ثلاثا ذراع) فأكثر لكن يقدم الجدار والسارية ثم بعدها العسا المغروزة ثم بعدها المصلي وأشار إلى ذلك بقوله (أو يبسط مصلى) مثل سجادة طولها من عقبه إلى آخرها ثلاثة أذرع فأقل فأوقيه للترتيب (فان عجز) ومثل العجز العسر (خط خطأ) بالطول ويحصل أصل السنة بالخط عرضا (على ثلاثة أذرع) تقييد لسترة أي لا تؤدى السنة بالسترة إلا إذا كان بينه وبينها ثلاثة أذرع فأقل (فيحرم المرور حينئذ) أي حين إذ كانت السترة بهذه الشروط يحرم على كل أحد أن يمر بين المصلي وبين سترته (ويندب) للمصلي وغيره (دفع المارر بالأسهل) ويزيد قدر الحاجة كالصائيل (فان مات) المارر بالدفع (فهو) هدر) لاقصاص فيه ولادية (فان لم يكن سترة أو تباعد عنها) أوقصر بأن وقف في قارعة الطريق أو بشارع (كره) له (المرور وليس له الدفع) لتقصيره (ولو وجد في صف فرجة) تسع من يصلي فيها (فله المرور) بين يدي المصلي ولو مع وجود سترة (ليسترها) بوقوفه فيها .

### ( بَابُ صِفَةِ ) أَي كَيْفِيَّةِ ( الصَّلَاةِ )

المشتملة على واجب وينقسم. لداخل في ماهيتها ويسمى ركنا. وخارج ويسمى شرطا وقد سبق. وعلى مندوب وينقسم لما يجبر بالسجود ويسمى بعضا ولما لا يجبر ويسمى هيئة (يندب أن يقوم لها) أي الصلاة (بعد فراغ الإقامة) لافي أثنائها (ويندب الصف الأول) أي الحضور فيه (و) تندب (تسوية الصفوف) لكل مصل (وللامام أكد) من غيره (و) يندب للأمامين (اتمام الصف الأول فالأول) فلا يشرعون في صف ثان حتى يتم الأول وهكذا (وجهة يمين الامام) للأمام (أفضل) من جهة يساره (ثم) شرع في بيان الأركان وبدأ بالتيه فقال (ينوي بقلبه) المصلي وتختلف النية بحسب المنوى

فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً وَجِبَ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَكَوْنُهَا فَرَضًا وَتَعْيِينُهَا ظُهُرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ جُمُعَةً ، وَيَجِبُ قَرْنُ ذَلِكَ بِالتَّكْبِيرِ فَيُخَصِّرُهُ فِي ذَهْنِهِ حَتْمًا وَيَتَلَفَّظُ بِهِ نَدْبًا وَيَقْصِدُهُ مُقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَيَسْتَضَحِبُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ ، وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِعَدَدِ الرَّكْعَاتِ ، وَلَا الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا الْأَدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ بَلْ يَنْدَبُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُؤَقَّتَةً وَجِبَ التَّعْيِينُ كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَإِحْرَامِ وَسُنَّةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً أَجْزَأُهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِّيَّةِ أَوْ فِي شَرْطِهَا فَيَسْكُ فَإِنْ ذَكَرَهَا قَبْلَ فِعْلِ رُكْنٍ وَقَصَرَ الْفَصْلُ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ أَوْ بَعْدَ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ أَوْ فِعْلِيٍّ بَطَلَتْ وَلَوْ قَطَعَ النِّيَّةَ ، أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَطَعَهَا ، أَوْ نَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَطْعَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ عَلَّقَ الْخُرُوجَ بِمَا يُوجَدُ فِي الصَّلَاةِ يَقِينًا ، أَوْ تَوْهَمًا كَدُخُولِ زَيْدٍ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ وَلَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ عَالِمًا لَمْ تَنْعَقِدْ ، أَوْ جَاهِلًا انْعَقَدَتْ نَفْلًا وَتَلَفَّظَ التَّكْبِيرُ مَتَعَيْنٌ بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهُ ، أَوْ سَكَتَ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ ، أَوْ زَادَ بَيْنَهُمَا وَأَوَّا ، أَوْ بَيْنَ الْمَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفًا لَمْ تَنْعَقِدْ فَإِنْ عَجَزَ طَرَسَ

(فان كانت) الصلاة (فريضة وجب) في نيتها ثلاثة أشياء (نية فعل الصلاة) المعبر عنها بأصلي (وكونها) أي الصلاة (فرضا) في الأصح (وتعيينها ظهرا أو عصرا أو جمعة) ويكتفي في الصبح صلاة الفداة وصلاة الفجر (ويجب قرن ذلك) المنوي (بالتكبير) أي بجميعة (فيحضره في ذهنه) أي ما ذكر من الأمور الثلاثة وهو تصوير للقرن (حتما) لأن النية بالقلب (ويتلفظ به ندبا) ليساعد اللسان القلب وتأكيد عنده النية (ويقصده) أي يجعل قصد المنوي الذي هو النية (مقارنا لأول التكبير ويستضحبه حتى يفرغ منه) أي التكبير ومعنى استضحابه أن يكرر القصد مرة بعد أخرى أو يستمر على القصد الأول بأن يستدعيه إلى انتهاء التكبير وهذا هو المقارنة الحقيقية والمقارنة العرفية هي اقتران النية بأى جزء من أجزاء التكبير أو الأول فقط (ولا يجب التعرض لعدد الركعات) والاستقبال (ولا) يجب (الإضافة إلى الله تعالى) والأداء أو القضاء بل يندب (كل ذلك) وإن كانت الصلاة (نافلة مؤقتة) أى صاحبة وقت (وجب) فيها شيان أحدهما قصد الفعل والثاني (التعيين) ومثل للمؤقتة بجملة أمثلة فقال (كعيد وكسوف وإحرام وسنة الظهر وغير ذلك) مما له سبب أو وقت فلا بد فيه من القصد والتعيين (وإن كانت نافلة مطلقة) أى ليست صاحبة سبب ولا وقت (أجزأه) في نيتها (نية الصلاة ولو شك بعد التكبير في النية) بأن شك هل نوى أم لا (أو في شرطها) أى النية بأن شك هل نوى الفريضة أم لا (فيمسك) عن الخروج من الصلاة وبفصل ويقال (فإن ذكرها قبل فعل ركن و) قد (قصر الفصل لم تبطل وإن طال أو) تذكر (بعد) فعل (ركن قوليٍّ أو فعلِيٍّ بطلت ولو قطع النية) بأن نوى قطع الصلاة (أو عزم على قطعها أو شك هل قطعها أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية أو علق الخروج بما يوجد في الصلاة يقينا أو توهمًا كدخول زيد بطلت في الحال) في جميع هذه الصور لحصول التردد المتناقض لشروط النية من الجزم (ولو أحرم بالظهر قبل الزوال عالما) أنه قبل الزوال (لم تنعقد أو جاهلا انعقدت نفلًا) مطلقا \* ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (ولفظ التكبير متعين بالعربية) فلو كبر بغير العربية من يحسنها لم تصح صلاته (وهو الله أكبر أو الله الأكبر ولو أسقط حرفا منه أو سكت بين كلمتيه أو زاد بينهما وأوا أو بين الباء) من أكبر (والراء ألقا لم تنعقد) صلاته (فإن عجز) عن النطق بالتكبير (طرس

وَنَحْوَهُ وَجِبَ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَشَفْتَيْهِ طَاقَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْعَرَبِيَّةَ كَبَّرَ بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ إِنْ أَمَكَّنَهُ ، فَإِنْ أَهْمَلَ مَعَ الْقُدْرَةِ وَضَاقَ الْوَقْتُ تَرَجَّمَ ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ ، وَأَقْلَى التَّكْبِيرَ وَالْقِرَاءَةَ وَسَاطِرَ الْأَذْكَارِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ إِذَا كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ بِإِعْرَاضٍ ، وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرَاتِ كُلِّهَا ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُكَبَّرَ قَائِمًا فِي الْفَرْضِ فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ حَرْفٌ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لَمْ تَتَعَدَّ فَرَضًا ، وَتَتَعَدُّ نَفْلًا لِجَاهِلِ التَّحْرِيمِ دُونَ عَالِمِهِ ، وَيُنْدَبُ رَفْعُ يَدَيْهِ حَذْوً مَنْكِبَيْهِ مَفْرَقَةً الْأَصَابِعِ مَعَ التَّكْبِيرِ فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَى بِهِ فِي أَنْثَاءِ التَّكْبِيرِ لَا بَعْدَهُ ، وَتَكُونُ كِفَاهًا إِلَى الْقِبْلَةِ مَكْشُوفَتَيْنِ وَيَحْطُهُمَا بَعْدَ التَّكْبِيرِ إِلَى تَحْتِ صَدْرِهِ وَفَوْقَ سُرْتِهِ وَيَقْبِضُ كَوْعَهُ الْأَيْسَرَ بِكَفِّهِ الْأَيْمَنِ وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ثُمَّ يَقْرَأُ دَعَاءَ الْإِسْتِفْتَاخِ ، وَهُوَ وَجْهٌ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ ، وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِكُلِّ مُصَلٍّ مُفْتَرِضٍ وَمُنْتَفِلٍ وَقَاعِدٍ وَصَيٍّ وَأَمْرَأَةٍ وَمُسَافِرٍ ، لَا فِي جَنَازَةٍ ، وَلَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَأَمَّنَ الْإِمَامَ عَقِيبَهُ أَمَّنَ

ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طاقته ( وهذا كما يأتي في التكبير يأتي في الفاتحة والتشهد ( فان لم يعرف العربية ) في التكبير ( كبر بأي لغة شاء ) من فارسية وغيرها ولا يعدل إلى ذكر غيره ( وعليه أن يتعلمها ) أي العربية ( إن أمكنه ) ولو بالسفر ( فان أهمله ) ( مع القدرة ) عليه ( وضاق الوقت ) عن التعلم ( ترجم ) التكبير ( وأعاد الصلاة ) المترجم تكبيرها ( وأقل التكبير ) أي أقل ما يتحقق به هو ( والقراءة وسائر الأذكار ) المطلوبة كالشهد والتسبيحات ( أن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض ) من لفظ وغيره فلو لم يسمع نفسه وهو بهذه الكيفية لم يؤد الواجب ولا المندوب ( ويجهر الامام بالتكبيرات كلها ) تكبيرة الاحرام وغيرها من تكبيرات الانتقالات ليعلم المأمومون بجهره ( ويشترط أن يكبر قائمًا في الفرض فان وقع منه حرف في غير القيام لم تنعقد ) حينئذ ( فرضا وتنعقد نفلا لجاهل التحريم ) أي تحريم وقوع التكبير في الفرض في غير القيام ( دون عله ) أي التحريم فلا تنعقد له أصلا ( ويندب رفع يديه حذو ) أي مقابل ( منكبيه ) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه واهتمامه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه ( مفرقة الأصابع ) وتكون منشورة لا مقبوضة ويكون ذلك كله ( مع التكبير فان تركه ) أي ما ذكر من رفع يديه الخ ( عمدا أو سهوا آتى به في أثناء التكبير ) وتحصل به السنة و ( لا ) يأتي به ( بعده ) و ( يمن ) أن ( تكون كفاه إلى القبلة ) في حال التكبير و ( مكشوفتين ) والمرأة كالرجل في سن ذلك ( ويحطهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سرتة ) ولا يرسلهما ثم يستأنف رفعهما ( ويقبض كوعه الأيسر بكفه الأيمن و ) سن أن ( ينظر إلى موضع سجوده ) لأن ذلك يهين على الخشوع ( ثم يقرأ دعاء الاستفتاح و ) أفضله ( هو وجهت وجهي إلى آخره ) وتمامه للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وفي رواية وأنا أول المسلمين ولو أتى بذكر غير هذا حصل أصل السنة ( ويندب ذلك ) أي الاستفتاح المذكور ( لكل مصلي مفترض ومتنفل وقاعد وصبي وامرأة ومسافر لاني جنابة ) فلا يؤتى به فيها لبناؤها على التخفيف ( ولو تركه ) أي دعاء الاستفتاح ( عمدا أو سهوا وشرع في التعوذ لم يعد إليه ) بعد شروعه في التعوذ ( ولو أحرم فأمن الامام عقيبته ) أي بعد تحرمه ( أمن ) هو

مَعَهُ ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ وَلَوْ أَحْرَمَ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ قَعُودِهِ اسْتَفْتَحَ ، وَإِنْ قَعَدَ فَسَلَّمَ فَقَامَ فَلَوْ أَدْرَكَ  
 الْإِمَامَ قَائِمًا وَعَلِمَ إِمَّاكَهُ مَعَ التَّعَوُّذِ وَالْفَاتِحَةِ أَتَى بِهِ فَإِنْ سَكَتَ لَمْ يَسْتَفْتَحْ وَلَمْ يَتَعَوَّذْ بَلْ يَتَسَرَّعْ فِي  
 الْفَاتِحَةِ فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّهَا رَكَعَ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَفْتَحَ وَلَا تَعَوَّذَ وَالْأَقْرَأُ بِقَدْرِ مَا  
 اشْتَغَلَ بِهِ ، فَإِنْ رَكَعَ وَلَمْ يَقْرَأْ بِقَدْرِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ قَرَأَ حَيْثُ قُلْنَا يَرُكَعُ فَتَحَاكَفَ بِلَا  
 عُذْرٍ فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَاتَتْهُ الرَّكْعَةُ ، وَيُنْدَبُ بَعْدَهُ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ  
 وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَفِي الْأُولَى آكَدُ سِوَا الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْمُقَرَّبِ وَالْمُنْفَعِلِ حَتَّى  
 الْجَنَازَةَ ، وَيُسْرَى بِهِ فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ سِوَا الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ  
 وَالْمُنْفَرِدِ ، وَالْبَسْمَلَةَ آيَةً مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَتَوَالِيهَا ، فَإِنْ سَكَتَ  
 فِيهَا سَمَدًا وَطَالَ أَوْ قَصُرَ وَقَصَدَ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ أَوْ خَلَّهَا بِذِكْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ مِنْ  
 مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ انْقَطَعَتْ قِرَاءَتُهُ وَسَنَأَتْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَتَامِينِهِ لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ

(معتم استفتح) المأموم بعد تأمينة (ولو أحرم) المأموم (فسلم الإمام قبل قعوده استفتح) المأموم (وان قعد  
 فسلم فقام) المأموم (فإن) يستفتح (ولو أدرك) المأموم (الإمام قائما وعلم إيمانه) أى الاستفتاح لو أتى  
 به (مع التعوذ والفايحة أتى به) ندبا (فإن سكت) فيما ذكر بأن حاف لو أتى به لم يدرك مع الإمام بعض  
 الفاتحة (لم يستفتح ولم يتعوذ بل يتسرع في الفاتحة) لأنها ركن وهو مندوبان (فإن ركع الإمام قبل أن  
 يتمها) أى الفاتحة (ركع معه) وترك باقى الفاتحة (ان لم يكن استفتح ولا تعوذ) بل بمجرد التكبير شرع  
 في الفاتحة ولم يكن بطيئا (والا) بأن استفتح أو تعوذ أو كان بطيئا (قرأ بقدر ما اشتغل به) من الاستفتاح أو  
 التعوذ أو أخذه البطء من الزمن (فإن ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته) لتركه بعض الفاتحة (وان قرأ)  
 شيئا من الفاتحة (حيث قلنا يركع) مع الإمام وهو ما إذا لم يستفتح ولم يتعوذ بل شرع في الفاتحة بمجرد  
 التكبير فنأمره حينئذ بالركوع مع الإمام ولو قبل تمام الفاتحة فإذا تأخر عن الركوع ليم الفاتحة (فتخلف  
 بلا عذر) والتخلف بلا عذر فيه تفصيل (فإن رفع الإمام) رأسه (قبل ركوعه) أى المأموم (فاتته) هذه  
 (الركعة) ولا تبطل صلاته ولكن لا يركع بل يتابع الإمام في هويته للسجود (ويندب بعده) أى الاستفتاح  
 التعوذ وهو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويتعوذ في كل ركعة) لأنه مشروع للقراءة وهى في كل ركعة  
 (وفي الأولى آكد سواء الإمام والمأموم) إلا المسبوق الذى يخاف فوت بعض الفاتحة مع الإمام لو تعوذ فلا  
 يسن له (والمنفرد والمقرب والمتنفل حتى الجنازة) لما فيها من القراءة (ويسر به في السرية والجهرية)  
 كالأستفتاح (ثم) يأتي بالركن الثالث وهو أن (يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الإمام والمأموم والمنفرد  
 والبسملة آية منها) وهى الآية السابعة من الفاتحة (و) آية (من كل سورة غير براءة) وأما هى فتسكروا فى أوها  
 وتستحب فى أثناءها عند الرملى وتحرم فى أوها وتسكروا فى أثناءها عند ابن حجر (ويجب) فى الفاتحة (ترتيبها) بأن  
 يأتي بها على النظم المعروف (وتواليها) بأن يأتي بكلماتها على الولاة من غير سكوت (فإن سكت فيها عمدا  
 وطال أو قصر) السكوت (وقصد) به (قطع القراءة أو خللها) أى أتى فى خلال الفاتحة (بذكر أو قراءة من  
 غيرها) حال كون الذكر والقراءة (مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته) لانه أتى بأجنبي فى  
 أثناءها (ويستأنفها وان كان) ما ذكر من الذكر والقراءة (من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين إمامه) مثال

أَوْ فَتَحَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ أَوْ سُجُودَهُ لِتِلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدَةً أَوْ أَبَدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ لَمْ تَصِحَّ ، وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ ، وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفِرَاقِ فَاتِحَتِهِ ، ثُمَّ يُنْدِبُ لِإِمَامِهِ وَمُنْفَرِدٍ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ ، وَيُنْدِبُ لِصُبحِ وَظُهُرِ طَوَالِ النَّصَلِ ، وَعَصْرِ وَعِشَاءِ وَأَوْسَاطِهِ ، وَمَغْرِبِ قِصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطِهِ مَأْمُومُونَ مُحْضَرُونَ وَإِلَّا خَفَّفَ ، وَلِصُبحِ الْجُمُعَةِ : لَمْ تَنْزِيلٌ ، وَهَلْ أَتَى ، وَلِسُنَّةِ الْمَغْرِبِ ، وَلِسُنَّةِ الصُّبْحِ ، وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ ، وَالِاسْتِخَارَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ ، وَيُنْدِبُ التَّرْتِيلَ وَالتَّدْبِيرَ ، وَتَسْكُرُهُ السُّورَةُ الْمَأْمُومُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَتْ سِرِّيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ لِبُعْدٍ أَوْ صَمَمٍ يُدْبِتُ لَهُ أَيْضًا ، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، وَلَمْ يَفْهَمْ عَلَى الْأَصَحِّ وَيُطَوَّلُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَلَوْ فَاتَ الْمَسْبُوقُ رَكَعَتَانِ فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ نُدْبِتِ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا ، وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ

لِلذَكَرِ ( أَوْ فَتَحَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ ) أَي تَلْقِينَهُ مَارِدَّدَ فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مِثَالُ الْقُرْآنِ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ ( أَوْ سُجُودِهِ لِتِلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا ) أَي الْمَذْكُورَاتِ كَسُؤَالِ الرَّجَّةِ وَالِاسْتِخَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ عِنْدَ سَمَاعِ آيَاتِهِمَا ( أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ ) أَي أَيُّ بِالذِّكْرِ ( نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ) الْقِرَاءَةُ وَالْإِعْيَاءُ كَالنَّسْيَانِ ( وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا ) أَي الْفَاتِحَةَ ( حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدَةً أَوْ أَبَدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ ) كَابْدَالِ ذَالِ الَّذِينَ دَالِ الْأَوْزَابِ ( لَمْ تَصِحَّ ) قِرَاءَتُهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فَيُجِبُ عَادَةَ قِرَاءَةِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ فَقَطْ عَلَى الصَّوَابِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِلَّا بِغَيْرِ الْمَعْنَى وَتَعَمَّدَ ( وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ ) فَيُؤْمِنُ لِقِرَاءَتِهِ ( سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ ) وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفِرَاقِ فَاتِحَتِهِ ( فَتَأْمِينُهُ أَوْلَا تَبِعَ لِإِمَامِهِ وَثَانِيًا لِقِرَاءَتِهِ ) ثُمَّ يُنْدِبُ لِإِمَامِهِ وَمُنْفَرِدٍ ) وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهِ اسْتِمَاعُ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نُدْبِتُ لَهُ السُّورَةُ أَيْضًا ( فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ ) وَيَحْصُلُ أَحَدُ السُّنَنِ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لَكِنِ السُّورَةُ بِتَمَامِهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَطْوَلَ ( وَيُنْدِبُ لِصُبحِ وَظُهُرِ طَوَالِ النَّصَلِ ) وَهُوَ مِنَ الْحَجَرَاتِ وَطَوَالِهِ إِلَى عَمٍّ ( وَعَصْرِ وَعِشَاءِ وَأَوْسَاطِهِ ) وَالْأَوْسَاطُ مِنْ عَمٍّ إِلَى الضُّحَى ( وَمَغْرِبِ قِصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطِهِ مَأْمُومُونَ مُحْضَرُونَ وَالْإِخْلَافُ ) بَأَنَ يَقْرَأُ سُورَةَ مِنَ الْقِصَارِ ( وَ) سَنَ ( لِصُبحِ ) يَوْمَ ( الْجُمُعَةِ لَمْ تَنْزِيلٌ وَهَلْ أَتَى ) بِأَكْلِهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُومُونَ مُحْضَرِينَ ( وَ) سَنَ ( لِسُنَّةِ الْمَغْرِبِ وَلِسُنَّةِ الصُّبْحِ وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ وَالِاسْتِخَارَةَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالِإِخْلَاصُ ) فِي الثَّانِيَةِ ( وَيُنْدِبُ التَّرْتِيلَ ) وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَزَلَ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ ( وَالتَّدْبِيرَ ) أَي التَّأْمَلَ فِي مَعْنَاهُ ( وَتَسْكُرُهُ السُّورَةُ الْمَأْمُومُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَتْ ) الصَّلَاةُ ( سِرِّيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ ) الْمَأْمُومُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ( لِبُعْدٍ ) أَوْ صَمَمٍ نُدْبِتُ السُّورَةَ ( لَهُ أَيْضًا وَكَذَا ) تَنْدِبُ لَهُ السُّورَةُ ( لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَفْهَمْ ) مَعْنَاهَا ( عَلَى الْأَصَحِّ وَيُطَوَّلُ ) الْمَصْلِيُّ نَدْبًا قِرَاءَةَ الرَّكْعَةِ ( الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَلَوْ فَاتَ الْمَسْبُوقُ رَكَعَتَانِ ) مَعَ الْإِمَامِ ( فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ ) مِنَ الْإِمَامِ ( نُدْبِتِ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا ) إِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَى فِيهِمَا مَعَ الْإِمَامِ وَيَسْرِبُهَا وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَهْرِيَّةً ( وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ ) بِالْقِرَاءَةِ



فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَالتَّرَاوُحِ وَالْأَوْلِيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشَاءِ  
 وَيُسْرٌ فِي الْبَاقِي ، فَإِنْ قَضَى فَائِتَةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَيْلًا جَهْرًا ، أَوْ فَائِتَةَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ نَهَارًا أَسْرًا إِلَّا  
 الصُّبْحَ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِقَضَائِهَا مُطْلَقًا ، وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ، وَإِلَّا فَقَرَأَهَا مِنْ مُصْحَفٍ  
 فَإِنْ عَجَزَ لِعَدَمِ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَجِدْ مَعْلَمًا أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ حَرَمَتْ بِالْجَمِيَّةِ ، فَإِنْ أَحْسَنَ غَيْرَهَا  
 لَزِمَهُ سَبْعُ آيَاتٍ لَا يَنْقُصُ حُرُوفًا عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ قَرَأَهَا لَزِمَهُ سَبْعَةُ أَذْكَارٍ  
 بَعْدَ حُرُوفِهَا ، فَإِنْ أَحْسَنَ بَعْضَ الْفَاتِحَةِ قَرَأَهُ وَأَتَى بِدَلَالَةٍ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ ذَكَرَ ، فَإِنْ حَفِظَ الْأَوَّلَ  
 قَرَأَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِالْبَدَلِ أَوْ الْآخِرِ أَتَى بِالْبَدَلِ ثُمَّ قَرَأَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ شَيْئًا وَقَفَ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ  
 وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَالْقِيَامُ رُكْنٌ فِي الْمَفْرُوضَةِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَنْصَبَ فِقَارَ ظَهْرِهِ ، فَإِنْ مَالَ بِحَيْثُ  
 خَرَجَ عَنِ الْقِيَامِ ، أَوْ انْحَنَى وَصَارَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ لَمْ يَجْزِ وَلَوْ تَقَرَّسَ ظَهْرُهُ لِكَبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ  
 حَتَّى مَارَ كَرَامَةً وَقَفَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ انْحِنَاءَهُ لِلرُّكُوعِ إِنْ قَدَرَ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى رِجْلٍ  
 وَاحِدَةٍ وَأَنْ يُلْصِقَ قَدَمَيْهِ وَأَنْ يَقْدَمَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، وَتَطْوِيلُ الْقِيَامِ ، أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ  
 السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ ، وَيَبَاحُ النُّفْلُ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَأَقْلَهُ أَنْ يَنْحَنِيَ

(في الصبح والجمعة والعيدين والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والأوليئين من المغرب والمشاء) هذه  
 الصلوات هي محل الجهر بالقراءة (ويسر في الباقي) هذا كله في الأداء وأشار إلى القضاء بقوله (فان قضى  
 فائتة الليل والنهار ليلًا جهراً أو) قضى (فائتة النهار والليل نهاراً أسراً) الصبح فانه يجهر بقضائها  
 مطلقاً (هذا مستثنى من الاسرار في القضاء إذا قضى نهاراً فاستثنى الصبح فانه يجهر بقضائها أى بالقضاء  
 الذى يكون في وقتها فان العبرة في المقتضية بوقت القضاء لا بالقضى فالصبح لو صلى منها ركعة في وقتها فانه  
 يجهر ثم لو طلعت الشمس في الثانية فانه يسر فهذا هو الداعي لتأويل كلام المصنف (ومن لا يحسن الفاتحة  
 الفاتحة لزمه تعلمها) أى حفظها (والا فقراءتها من مصحف فان عجز لعدم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق  
 الوقت حرمت بالجمية) فلا يترجمها (فان أحسن غيرها) من القرآن (لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها  
 عن حروف الفاتحة) بأن يساوى أو يزيد (فان لم يحسن قرأها لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها فان أحسن  
 بعض الفاتحة قرأه) أى ذلك البعض (وأتى بدله) أى المبحور عنه (من قرآن أو ذكر) ان لم يحسن  
 القرآن (فان حفظ) النصف (الأول) من الفاتحة (قرأه) أولاً (ثم أتى بالبدل أو الآخر) من الفاتحة  
 (أتى بالبدل ثم قرأه) أى محافظه من الفاتحة ثانياً (فان لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة  
 عليه) \*ثم ذكر اركان الرابع بقوله (والقيام ركن في المفروضة) لا النافلة (وشرطه أن ينصب فقار ظهره)  
 ولو مستنداً إلى شئ (فان مال بحيث خرج عن القيام أو انحنى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز) أى لم  
 يكف عن القيام (ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكم وقف كذلك) أى على حالته وهيئته  
 (ثم زاد انحناء للركوع ان قدر) على الزيادة (ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلصق قدميه وأن  
 يقدم احدهما على الأخرى وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع) لأن ذكره القراءة  
 وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود (ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع) وجود (القدرة على القيام)  
 ولكن القيام أفضل والنعوذ أفضل من الاضطجاع \*ثم ذكر خامس الأركان بقوله (ثم يركع وأقله أن ينحني

بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ وَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَعَ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ لَقَدَرَ ، وَتَجِبُ الطَّمَأْنِينَةُ ، وَأَقْلَمًا  
سُكُونٌ بَعْدَ حَرَكَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِوِيَهُ غَيْرَ الرُّكُوعِ ، وَأَكْمَلُ الرُّكُوعِ أَنْ يُكَبِّرَ رَافِعًا  
يَدَيْهِ ، فَيَبْتَدِئُ الرَّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ ، فَإِذَا حَازَى كِفَاهَ مَنْكَبَيْهِ انْحَنَى ، وَبَدَأَ تَكْبِيرَاتِ  
الْإِنْتِقَالَاتِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرِّقَةً الْأَصَابِعَ ، وَيَدَّ ظَهْرَهُ وَعُنُقَهُ وَيَنْصِبُ سَاقِيَهُ  
وَيُجَافِي مِرْفَقَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ ، وَيَنْصُمُ الْمِرْأَةَ ، وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثًا وَهُوَ أَدْنَى الْكَمَالِ  
وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ وَكَذَا الْإِمَامُ إِنْ رَضِيَ لِلْمَأْمُومُونَ وَهُمْ مُحْضَرُونَ خَامِسَةَ وَسَابِعَةَ وَتَاسِعَةَ وَحَادِي  
عَشْرًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي  
وُحْيِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ  
عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَيَطْمئنُ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَ الْإِعْتِدَالِ فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ حَيَّةٍ وَنَحْوَهَا  
لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالِ ارْتِفَاعِهِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ سَوَاءَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ  
وَالْمُنْفَرِدُ ، فَإِذَا أَنْصَبَ قَائِمًا قَالَ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقه لقدر) بلا انحناس ولو بيمين أو باعتماد على شيء  
فان لم يقدر على ذلك انحنى بقدر امكانه (وتجب الطمأنينة) وهي ركن أو هيئة وعلى كل لا بد منها  
(وأقلها سكون بعد حركة و) يجب (أن لا يقصد بهوي غير الركوع) فلا يجب قصده إنما الضار  
صرف الهوى عنه كان بهوي لسجود ثلاثة فلما وصل لحد الركوع صرفه إليه فلا يكفي ولو انحنى فسقط  
قبل أقل الركوع لزمه العود لما سقط منه ولو ركع واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائمًا (وأكمل الركوع  
أن يكبر رافعا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير فاذا حاذى كفاه منكبيه انحنى) إلى الركوع (و) يندب  
أن (يمد تكبيرات الانتقالات) حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه فيبتدئ مثلاً عند قيامه من السجود  
التكبير ويطيله حتى يستغرق جلسة الاستراحة وينصب قائمًا فلو قطعه لم يأت بتكبير ثان بل بذكر آخر  
(و) يندب أن (يضع يديه) وهو راعع (على ركبتيه مفرقة الأصابع ويمد ظهره وعنقه) حتى يصير  
كالصفيحة (وينصب ساقيه ويجافي) أي يباعد (مرفقيه عن جنبيه وتضم المِرْأَةَ) بعضها إلى بعض  
مبالغة في الستر (و) يندب أن (يقول) وهو راعع (سبحان ربي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال) ويحصل  
أصل السنة بواحدة (ويزيد المنفرد وكذا الامام ان رضى للمأمومون وهم محضرون خامسة) أي  
تسبيحة خامسة بعد رابعة وهكذا قوله (وسابعة وتاسعة وحادي عشر) فنهاية الكمال إحدى عشرة  
تسبيحة (ثم) بعد التسبيح (يقول اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسألت خشع لك سمعي وبصري  
وحشي وعظمي وعصبي) وشعري وبشري (وما استقلت به قدمي) هو كناية عن جميع ذاته \* ثم أشار إلى  
الركن السادس بقوله (ثم يرفع رأسه وأقله أن يعود إلى ما كان عليه) من قيام أو قعود أو اضطجاع  
\* ثم أشار إلى الركن السابع بقوله (ويطمئن ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال فلورفع) من اعتداله  
حال كونه (فزعاً من حية ونحوها لم يجزئه) ذلك الرفع للصارف ويلزمه أن يعود إلى الركوع ويرفع منه  
(وأكمله أن يرفع يديه حال ارتفاعه) بأن يكون رفع اليدين مقارناً لرفع رأسه (قائلاً) مع الرفع (سمع  
الله لمن حمده سواء الامام والمأموم والمنفرد فاذا انتصب قائمًا قال ربنا لك الحمد) يحجر الامام بالسميع ويسر

مِلَّ السَّمَوَاتِ ، وَمِلَّ الْأَرْضِ ، وَمِلَّ مَا سِثَّتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، وَزَيْدٌ مَنْ قُلْنَا زَيْدٌ فِي  
الرُّكُوعِ أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالِ الْعَبْدُ وَكُلْنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِي  
لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ ثُمَّ يَسْجُدُ ، وَشُرُوطُ إِجْرَائِهِ أَنْ يُبَاشِرَ مُصَلَّاهُ بِجَبْهَتِهِ  
أَوْ بَعْضِهَا مَكْشُوفًا وَيَطْمئنُّ ، وَأَنْ يَنَالَ مُصَلَّاهُ نَقْلُ رَأْسِهِ ، وَأَنْ تَكُونَ عَجِزَتُهُ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ ،  
وَأَنْ لَا يَسْجُدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ كَكُمِّ وَعِمَامَةٍ وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهَوِيَّتِهِ عَيْرَ السُّجُودِ  
وَأَنْ يَضَعَ جُزْأً مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَبُطُونِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَكَفِيَّتِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَلَوْ تَعَدَّرَ التَّنْكِيسُ  
لَمْ يَجِبْ وَضْعُ وَسَادَةٍ لِيَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَيْهَا ، بَلْ يَخْفِضُ الْقَدْرَ الْمُمَكِّنَ ، وَلَوْ عَصَبَ جَبْهَتَهُ لِحِرَاحَةِ  
عَمَّتِهَا وَشَقَّى إِزَالَتِهَا سَجَدَ عَلَيْهَا بِإِعَادَةٍ ، هَذَا أَقْلُهُ ، وَأَسْمَهُ أَنْ يُكَبِّرَ وَيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ

بما بعده ويسر غيره بالكل (ملء السموات وملء الأرض وملء ما سثت من شيء بعد) أي ثنى عليك  
شأنك أو بهم كان على ذلك (وزيد من قلنا زيد في الركوع) من مفرد وإمام محمورين (أهل الثناء)  
بالنصب على الثناء وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي أنت أهل للمدح (والمجد) أي الرفعة (أحق ما قال  
العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا سئلي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) أعنى مبتدأ  
مضاف لما بعده وجمله وكما لك حالية وجمله لا مانع إلى آخرها خبر المبتدأ . وكان هذا أحق قول لأن  
فيه اعترافاً بألوهيته وحكمته وإضافه الجهد بالفتح المعنى أو الخطو بالسكس الاجتهاد \* ثم أشار إلى الركن  
الثامن بقوله (ثم يسجد وشروط إجرائه أن يباشر مصلاه بجهته أو بعضها مكشوفاً) ولا يجب عليه أن  
يباشر بكل الجبهة إنما وضع بعضها مكروه نزيهاً ولا يصح وضع غير الجبهة من جبين وخذ وغيرهما لاعلى  
الجبهة وهي مستورة فلو سجد على عصابة لم يصح السجود إلا أن يكون المترلرض يشق معه إزالة الحائل  
مشقة شديدة فيصح السجود حينئذ للضرورة \* ثم أشار إلى الركن التاسع بقوله (ويطمئن وأن ينال  
مصلاه نقل رأسه) يعني لا بد أن يكون السجود بتحمل بحيث لو فرض أنه سجد على قطن أو نحوه  
لان ذلك ولا يكتفى بارخاء رأسه ولا يجب التحامل في غير الجبهة من سائر الأعضاء (وأن تكون عجزته  
أعلى من رأسه) فلو تساوا لم يجزه (وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة) فلو  
كان متصلاً به لكان لا يتحرك بحركته صح عليه السجود وإذا سجد على ما يتحرك بحركته عامداً  
بطلت صلاته وإن سجد ساهياً أو غير عالم بالتحريم وجب إعادة السجود (و) يشترط (أن لا يقصد  
بهويه غير السجود) فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب العود إليه ويسجد (و) يشترط أيضاً  
(أن يضع جزءاً من ركبتيه و بطون أصابع رجليه وكفيه على الأرض) ولا يجب السجود على الأنف فإذا  
أخل بشيء من ذلك عامداً علماً بطلت صلاته (ولو تعذر التنكيس) بأن لم يتأت منه (لم يجب وضع  
وسادة ليضع الجبهة عليها) اكبالاً للسجود لأنه لا يحصل به التنكيس وأما لو حصل التنكيس بوضع وسادة  
فيجب ولولم يمكنه السجود إلا مكبو باعلى وجهه من غير تنكيس على ولا إعادة عليه وأما لو كان في  
سفينة ولا يمكنه السجود إلا مع عدم التنكيس فانه يصلى ويعيد وإذا تعذر السجود على الحبل صلت من  
غير وضع وسادة (بل يخفض) المصلى غير القادر (القادر الممكن) ولو عصب جبهته لِحراحة عمته وشق  
إزالتها مشقة لا تحتمل عادة ولولم تبح التيمم (سجد عليها بلا إعادة هذا أقله \* وأكمله أن يكبر ويضع  
ركبتيه) على الأرض

ثُمَّ يَدِيهِ ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ دَفْعَةً ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ مَشْهُورَةَ الْأَصَابِعِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ  
 مَضْمُومَةً مَكْشُوفَةً وَيَفْرُقُ رُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ قَدْرَ شِبْرٍ ، وَيَرْفَعُ الرَّجْلَ بَطْنَهُ عَنْ نَحْوِ نَحْوِيهِ ،  
 وَذِرَاعَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَنَضْمَ الْمِرَاءِ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ، وَيَزِيدُ فِي السُّجُودِ مَنْ قُلْنَا  
 يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ تَسْبِيحًا كَمَا سَبَقَ فِي الرُّكُوعِ ، ثُمَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ،  
 سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ،  
 وَإِنْ دَعَا فَحَسَنٌ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَيَجِبُ الْجُلُوسُ مُطْمَئِنًّا ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعِهِ غَيْرَهُ ، وَأَكْمَلُهُ  
 أَنْ يُكَبِّرَ وَيَجْلِسَ مُفْتَرِشًا يَفْرَشُ يَسْرَاهُ ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ يَمَانَهُ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى  
 نَحْوِيهِ بَعْدَ بَرْفَعِ رُكْبَتَيْهِ مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ ، وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ، وَعَافِنِي  
 وَأَجْبِرْنِي ، وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي ، وَالْإِقْعَاءُ ضَرْبَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَضَعَ أَلْيَتَيْهِ عَلَى عَقْبَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ  
 وَأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ بِالْأَرْضِ وَهُوَ مَنْدُوبٌ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، لَكِنِ الْإِفْتِرَاشُ أَفْضَلُ ، الثَّانِي أَنْ  
 يَضَعَ أَلْيَتَيْهِ وَيَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَيَنْصِبُ سَاقِيَهُ وَهَذَا مَكْرُوهٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَةً أُخْرَى  
 مِثْلَ الْأُولَى ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيُسْنُ أَنْ يَجْلِسَ مُفْتَرِشًا جَلِيسَةً لَطِيفَةً لِلِاسْتِرَاحَةِ عَقِيبَ

(ثم يديه ثم) يضع (جبهته وأنفه دفعة) بلا ترتيب (ويضع يديه حذو) أي مقابل (منكبيه  
 منشورة الأصابع) لا مقبوضة (نحو القبلة مضمومة مكشوفة) ويسن أن (يفرق ركبتيه وقدميه قدر  
 شبر) موجهها أصابع رجليه نحو القبلة (ويرفع الرجل بطنه عن نحيبه) ويرفع (ذراعيه عن جنبه  
 ونضم المراءة) ومثلها الخنثى (ويقول سبحان ربي الأعلى) وبمحمده (ثلاثا ويزيد في السجود من قلنا  
 يزيد في الركوع) وهو المنفرد وإمام محصورين (تسبيحا كما سبق في الركوع) من خمسة إلى إحدى عشرة  
 (ثم) يقول بعد تمام أكثر الشيوخ (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسألت سجد وجهي للذي  
 خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وان دعا) الساجد زيادة على  
 ذلك (حسنا) لأنه محل استجابة (ثم يرفع رأسه) من السجود (ويجب الجلوس) بين السجديتين  
 وهو الركن التاسع (مطمئنا) فلا يصح الجلوس من غير اطمئنان (و) يجب (أن لا يقصد برفعه غيره) أي  
 الجلوس بأن يطلق أو يشرك أو يقصد الرفع فلو رفع فزعا من عقرب مثلا لم يجزئه بل يجب أن يعود إلى السجود  
 من غير طمأنينة ثم يرفع (وأكله أن يكبر) مقارنا لرفع رأسه (ويجلس مفترشا) بأن (يفرش يسراه)  
 أي رجله اليسرى (ويجلس عليها وينصب يمانه ويضع يديه على نحيبه بقرب ركبتيه منشورة) أصابعهما  
 لا مقبوضة (مضمومة) لا مفترقة (الأصابع) ويسن أن (يقول اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني  
 واهدني وارزقني) وتمامه وعافني واعف عني رب هب لي قلبا تقيا تقيا من الشرك بريالا كافرا ولاشقا  
 (والاقعاء) في الصلاة (ضربان أحدهما أن يضع أليتيه على عقبه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو)  
 أي هذا النوع (مندوب بين السجديتين لكن الافتراش) المتقدم (أفضل) الثاني) من نوعي الاقعاء  
 (أن يضع أليتيه ويديه بالأرض وينصب ساقيه) كهيئة جلوس الكلب (وهذا مكروه في كل صلاة)  
 لانهى عنه (ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم يرفع رأسه) منها (مكبرا) مع ابتداء الرفع (ويسن  
 أن يجلس مفترشا جلسة لطيفة للاستراحة) بقدر الجلوس بين السجديتين وتسن تلك الجلسة (عقب

كُلِّ رَكْعَةٍ لَا يَعْقِبُهَا تَشَهُدٌ، ثُمَّ يَمْهَضُ مُعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْهِ، وَيَمُدُّ التَّكْبِيرَ إِلَى أَنْ يَقُومَ، وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ جَلَسَهَا الْمُأْمُومُ، وَلَا تُشْرَعُ لِرَفْعِهِ مِنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى إِلَّا فِي النَّيَّةِ وَالْإِحْرَامِ وَالْإِسْتِفْتَاخِ، فَإِنْ زَادَتْ صَلَاتُهُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ جَلَسَ بَعْدَهُمَا مُفْتَرِشًا، وَتَشَهُدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَهُ دُونَ آلِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مُكَبِّرًا مُعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْهِ، فَإِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَيُصَلِّي مَا بَقِيَ كَالثَّانِيَةِ إِلَّا فِي الْجَهْرِ وَالسُّورَةِ وَيَجْلِسُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِلتَّشَهُدِ مَتَوَرِّكًا، يَفْرَشُ يُسْرَاهُ، وَيَنْصِبُ يَمَنَاهُ وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ وَيَفْضِي بَوْرَكَهُ إِلَى الْأَرْضِ، وَكَيْفَ قَعَدَ هُنَا، وَفِيهَا تَقَدَّمَ جَازًا، وَهَيْئَةُ الْاِفْتِرَاشِ وَالتَّوَرُّكِ سُنَّةٌ، وَيَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَيَتَوَرَّكُ آخِرَ صَلَاةِ نَفْسِهِ وَكَذَا يَفْتَرِشُ هُنَا مَنْ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوًا، وَإِذَا سَجَدَ تَوَرَّكُ وَسَلَّمَ، وَيَضَعُ فِي التَّشَهُدَيْنِ يُسْرَاهُ عَلَى خَفِيهِ عِنْدَ طَرْفِ رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً، وَيَفْضِي يَمَنَاهُ، وَيُرْسِلُ الْمَسْبُوحَةَ، وَيَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى حَرْفِهَا، وَيَرَفَعُ الْمَسْبُوحَةَ مُشِيرًا إِيَّاهَا عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُخْرِجُهَا عِنْدَ رَفْعِهَا ﴿وَأَقُولُ التَّشَهُدِ﴾ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ

كل ركعة لا يعقبها تشهد ثم يمهض معتمدا على يديه أي بطنهما مبسوطتين (و) حال كونه (بعد التكبير إلى أن يقوم) أي يصل إلى القيام (وإن تركها الإمام جلسها المأموم) ولا يصح تخلفه عن الإمام لأنه يسير بل يسرله فعلها (ولا تشرع) جلسة الاستراحة (رفع من سجود التلاوة ثم يصلي الركعة الثانية كأدوى) فيما يطلب فيها (إلا في النية) تكبيرة (الإحرام والاستفتاح) فلا يأتي بهم في الثانية (فإن زادت صلته على ركعتين) كالمغرب وكذا النافلة إن نوى عددا كالأربعة (جلس بعدها مفترشا) بأن يجلس على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعها للأرض (وتشهد) أي قرأ التحيات (وصلى على النبي ﷺ وحده دون آله) لأنه منى على التخفيف فتكره فيه الصلاة على الآل (ثم يقوم مكبرا معتمدا على يديه) بأن يضعهما على الأرض (فإذا قام رفعهما حذو منكبيه) كما فعل عند الركوع والرفع منه (ويصلي ما بقى كالثانية إلا في الجهر والسورة) لكن لو قرأ السورة في كل لا تكبره لأنها ذكر وإن كانت غير مطلوبة (ويجلس في آخر صلته للتشهد متوركا) وقد صوره بقوله (يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها) أي يسراه (من تحته) أي تحت يمينه (ويفضي بوركه إلى الأرض) أي يلمص بوركه بالأرض في القعود الأخير الذي يعقبه السلام وهو التورك وفي غيره الافتراش (وكيف قعد هنا وفيما تقدم) من قعود التشهد الأول وجلسة الاستراحة (جاز) بلا كراهة إلا في الاقضاء (وهيئة الافتراش) في محله (والتورك) في محله (سنة ويفترش المسبوق في آخر صلاة الإمام ويتورك) في آخر صلاة نفسه وكذا يفترش هنا) أي في الجلوس الأخير (من عليه سجود سهو) ولم يرد عنده (وإذا سجد) للسهو (تورك وسلم ويضع) التشهد (في التشهدين يسراه على خفيه) الأيسر (عند طرف ركبته مبسوطا) الأصابع (مضمومة) غير مفارقة (ويفيض يمينه ويرسل المسبحة) التي جانب الإبهام (ويضع إبهامه على حرفها ويرفع المسبحة مشيرا بها عند قوله إلا الله) ويقصد بذلك أن المعبود واحد (ولا يخرجها عند رفعها) فإن حركها كره وقيل نذب (وأقول التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَسْمُهُ التَّحِيَّاتُ  
 الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا  
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَالْفَاظَةُ مُتَعَيِّنَةٌ ،  
 وَيُسْتَرْطُ تَرْتِيبُهَا فَإِنْ لَمْ يُحْسِنُهُ وَجَبَ التَّعْلِيمُ فَإِنْ عَجَزَ تَرَجِمَهُ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَقْلُهُ  
 اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَسْمُهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى  
 آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي  
 الْعَالَمِينَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ ، وَيُنْدَبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَمِنْ أَفْضَلِهِ :  
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَغْلَمُ  
 بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَيُنْدَبُ كَوْنُهُ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ  
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَأَقْلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيُسْتَرْطُ وَقُوعُهُ فِي حَالِ الْقُعُودِ ،

علينا وعلى عباد الله الصالحين ( وهم القائمون بما عليهم من الحقوق ) أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا  
 رسول الله ( أو وأن محمدا عبده ورسوله فلو أخل بكلمة من ذلك لم يصح تشهده ) وأكمله التحيات  
 المباركات الصلوات الطيبات لله ( وحرف العطف مقدر في ذلك ) السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله والفاظة  
 باعتبار أكله ( متعينة ) فلا يصح العدول عنها إلى غيرها ( ويشترط ترتيبها ) أي ألفاظه فان أخل بالترتيب فان  
 غير المعنى لم يحسب ما أتى به بل ان تيمدا بطل وان لم يغير المعنى أجزأه ( فان لم يحسنه ) أي التشهد ( وجب  
 التعلم فان عجز ) عن التعلم ( ترجم ) عنه بأي لغة ( ثم ) بعد فراغه من التشهد ( يصلى على النبي ﷺ  
 وأقله ) أي الواجب في الصلاة ( اللهم صل على محمد . وأكمله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ) والتشبيه راجع إلى الصلاة على آل أي ارحم آلهم ﷺ رحمة مثل رحمتك  
 الأنبياء من إبراهيم وآله ( وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في  
 العالمين إنك حميد مجيد ) أي ماجد كامل ( ويندب بعده الدعاء بما يجوز من أمر الدين  
 والدنيا ) أما التشهد الأول فلا يدعو بعده ( ومن أفضله ) أي الدعاء ( اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت  
 وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ويندب كونه  
 أقل من التشهد والصلاة على النبي ﷺ ) هذا بالنسبة للإمام وأما المنفرد فيطيل ماشاء ما لم يخف الوقوع  
 في سهو ( ثم يسلم ) وهو الركن الأخير لجملة الأركان ثلاثة عشر بعد الطمأنينة تابعة . وهي النية وتكبيرة  
 الاحرام وقراءة الفاتحة والقيام لها في الفرض والركوع والرفع منه والسجود والجلوس بين السجدين  
 والتشهد الأخير والصلاة على النبي بعده والسلام والجلوس لها والترتيب . منها خمسة أقوال . وهي تكبيرة الاحرام  
 وقراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي والسلام . والباقي وهي ثمانية أفعال ( وأقله السلام عليكم ويشترط  
 وقوعه ) أي السلام ( في حال القعود ) وشروط صحته أحد عشر أحدها ما ذكره والثاني أن يكون بالألف  
 واللام والثالث أن يأتي بكاف الخطاب والرابع أن يكون بيمين الجع والخامس أن يسمع نفسه والسادس  
 توالي كلمته والسابع أن لا يقصد له غيره والثامن أن يأتي به وهو مستقبل القبلة والتاسع كونه بالعبودية  
 عند القدرة والعاشر أن لا يزيد فيه زيادة تغير المعنى بخلاف الزيادة التي لا تغير والحادي عشر أن لا ينقص

وَأَكْمَلَهُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ مُلْتَمِتًا عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْمَنُ يَنْوِي بِهِ الْخُرُوجَ  
 مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلِمِي إِنْسٍ وَجَنٍّ ، ثُمَّ أُخْرِجَ عَنْ يَسَارِهِ  
 كَذَلِكَ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْأَيْسَرَ يَنْوِي بِهَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنْهُمْ وَالْمَأْمُومُ يَنْوِي الرَّدَّ  
 عَلَى الْإِمَامِ بِالْأُولَى إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ وَيَتَخَيَّرُ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ \*  
 وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَقُومَ الْمَسْبُوقُ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتِي إِمَامِي ، فَإِنْ قَامَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى جَازَ أَوْ  
 قَبْلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْمَفَارِقَةَ ، وَلَوْ مَكَثَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَأَطَالَ جَازَ إِنْ كَانَ  
 مَوْضِعَ تَشْهُدِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَلِغَيْرِ الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إطَالَةٌ  
 الْجُلُوسِ لِلدُّعَاءِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ مَتَى شَاءَ وَلَوْ اقْتَصَرَ الْإِمَامُ عَلَى تَسْلِيمَةِ سَلَمِ الْمَأْمُومِ ثِنْتَيْنِ \* وَيُنْدَبُ  
 ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُعَاءِ سِرًّا عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَوْلِهِ وَآخِرُهُ ، وَيَلْتَمِثُ الْإِمَامُ  
 لِلذِّكْرِ وَالشُّعْرِ نِيَجْعَلُ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ وَيَسَارَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيُفَارِقُ الْإِمَامَ مُصَلًّا نَتِيبَ فَرَاغِهِ إِنْ  
 لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِسَاءً ، وَيَمُكِّثُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ ، وَمَنْ أَرَادَ نَفْلًا بَعْدَ فَرْضِهِ نَدَبَ الْفَضْلُ  
 بِكَلَامِهِ أَوْ أَنْتِزَالَ وَهُوَ أَفْضَلُ وَفِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ ،

منه ما يغير المعنى (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله ملتفتا عن يمينه حتى يرى خده الأيمن ينوي به الخروج  
 من الصلاة) ولا بد أن تكون تلك النية عند النطق بالسلام لاقبله وإلا بطلت الصلاة (و) ينوي  
 بالسلام أيضا (السلام على من عن يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن ثم) يسلم تسليمة (أخرى عن  
 يساره كذلك) أي ملتفتا (حتى يرى خده الأيسر ينوي بها السلام على من عن يساره منهم) أي من  
 ملائكة ومؤمني انس وجن (والمأموم ينوي الرد على الامام بالأولى إن كان عن يساره وبالثانية إن  
 كان عن يمينه ويتخير ان كان خلفه) أي خلف الامام (ويندب أن لا يقوم المسبوق إلا بعد  
 تسليمي إمامه فان قام المسبوق) المذكور (بعد التسليمة الأولى جاز) ولم يحز الفضيلة (أو) قام (قبلها)  
 أي التسليمة الأولى (بطلت صلته) لأنه خالف الامام (إن لم ينو المفارقة) ويجب عليه العود إلى الامام  
 إن كان ناسيا أو جاهلا (ولو مكث المسبوق بعد سلام امامه وأطال جاز ان كان موضع تشهده) لأنه  
 محسوب من صلته (لكن يكره) له اطالة ذلك (والا) أي ان لم يكن موضع تشهده (بطلت ان تعمد)  
 الجلوس بعد سلام إمامه وان كان ساهيا لم تبطل ويسجد للسهو (ولغير المسبوق) وهو الموافق (بعد  
 سلام الامام إطالة الجلوس للدعاء) والأولى لتكميل التشهد (ثم يسلم متى شاء) لأن سلام الامام انقطعت  
 القدوة (ولو اقتصر الامام على تسليمة سلم المأموم ثنتين) احرازاً لفضيلة الثانية (ويندب ذكر الله تعالى  
 والدعاء) وقد استوعب ما في السنة من الذكر والدعاء عقب الصلوات الامام النووي في الاذكار (سرا)  
 إلا أن يريد الامام التعليم فيرفع (عقب الصلاة ويصلي على النبي ﷺ وأوله وآخره) أي الدعاء (ويلتفت  
 الامام للذكر والدعاء) فلا يفعلهما وهو مستقبل بل يلتفت (فيجعل يمينه اليهم ويساره إلى القبلة) ويفارق  
 الامام مصلاه عقب فراغه) من الذكر والدعاء (ان لم يكن ثمة نساء) أو خنثى فان كان ثمة ذلك فالسنة  
 التأخير حتى ينصرفن (ويمكث المأموم حتى يقوم الامام ومن أراد نفلا بعد فرضه ندب الفصل بكلام أو  
 انتقال وهو أفضل و) فعل النقل (في بيته أفضل) من فعله في المسجد إلا سنة الجمعة القبلية وركعتي الطواف

فَإِنْ كَانَ فِي الصُّبْحِ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْتَتِ فِي اعْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، وَلَا زَادَ : وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ لِحَسَنٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا أُنِيَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَتَعَيْنُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فَيَحْضُلُ بِكُلِّ دُعَاءٍ ، وَبِآيَةٍ فِيهَا دُعَاءُ كَأَخْرِ الْبَقَرَةِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُنْدَبُ رَفْعُ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ بِسَمْعِهِ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُ فِي الشَّئَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَمَتَ ، وَالْمُنْفَرِدُ يُسْرِبُهُ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ قَنَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ .

### بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ

مَتَى نَطَقَ بِلَا عُدْرٍ بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مِنْهُمْ مِنْهُ مِثْلُ قِي مِنَ الْوَقَايَةِ وَلِ مِنَ الْوَلَايَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَالضَّحْكُ وَالْبُكَاءُ وَالْأَبْنُ وَالْتَنَحُّنُ وَالنَّفْحُ وَالْتَأَوُّهُ وَنَحْوُهَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ فَإِنْ كَانَ عُدْرَةً

وركعتي الاحرام ففعلها في المسجد اولى (فان كان) المصلي (في الصبح فالسنة ان يقنت في اعتدال الركعة الثانية فيقول اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت) في معنى مع (وبارك لي فيما اعطيت وقي شر ما قضيت) اى شر الذى قضيته وشره هو عدم الرضا به من حيث كونه متضيا بان تجعلني عبدا لك ارضى بما تقضيه (فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت) فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وآتوب إليك (ولو زاد ولا يعز من عاديث) قبل قوله تباركت ربنا وتعاليت (حسن) لو رودها في بعض الروايات (فان كان) القانت (إماما أنى بلفظ الجمع) فيقول (اللهم اهنا إلى آخره ولا تعين هذه الكلمات) اى قوله اللهم اهنا إلى آخره (فيحصل) القنوت (بكل دعاء) وثناء كاللهم اغفرلى ياغفور (وبآية فيها دعاء) وثناء (كآخه) سورة (البقرة ولكن هذه الكلمات) السابقة (أفضل) لو رودها (ثم يصلى) القانت (على النبي ﷺ) ثم على الآل والأصحاب (ويندب رفع يديه دون مسح وجهه أو صدره ويجهر به الامام فيؤمن مأموم بسمعه للدعاء ويشاركة في الشاء) والصلاة على النبي من الدعاء فيؤمن فيها (وان لم يسمعه) المأموم لبعده أو صم (قنت والمنفرد يسر به وان نزل بالمسلمين نازلة) كقحط ووباء (قنتوا في جميع الصلوات) الخمس ويسمى قنوت النازلة ولا يسجد للسهو لتركة .

### (بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ) أَى يُبْطِلُهَا بَعْدَ انْعِقَادِهَا (وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا . وَمَا يَجِبُ)

من شروط وأركان وان تقدم له الاماع بشروطها وأركانها لكنه هنا ينص على العدد (متى نطق بلا عذر) من نحو نسيان صلاة أو غلبة سعال أو جهل تحريم (بحرفين أو بحرف مفهوم مثل ق من الوقاية ول من الولاية بطلت بصلاته) لوجود الكلام الشرعى المحرم في الصلاة (والضحك والبكاء والأبن والتحنج والنفخ والتأوه ونحوها) كالسعال والعطاس (يبطل الصلاة ان بان حرفان) ولم يعذر (فان كان عذر



بأن سبق إسنائه أو غلبه نحيك أو سُؤال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً تحريمه لقرب عهده بالإسلام  
وَكثُرَ عرفاً أَبْطَلَ ، وَإِنْ قَلَّ فَلَا ، وَلَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ ، وَجَهَلَ كَوْنَهُ مُبْطِلاً ، أَوْ قَالَ مِنْ خَوْفِ  
النَّارِ آهَ بَطَلَتْ ، وَلَوْ تَعَدَّرَتِ الْفَاتِحَةَ إِلَّا بِالتَّنْحِيحِ تَنْحِيحَ لَهَا وَإِنْ بَانَ حَرْفَانِ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ  
الْجَهْرُ بِهَا إِلَّا بِهِ تَرَكَهُ وَأَمَرَ بِهَا ، وَلَا يَنْتَحِجُ لَهُ ، وَلَوْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ فِي السِّتْرِ وَنَحْوِهِ ، وَجَبَّ  
إِنْذَارُهُ بِالنَّطْقِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بغيرِهِ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالدُّكْرِ ، وَتَبْطُلُ بِالدُّعَاءِ خُطَاباً كَرَحِمَ اللهُ  
وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، لَا غَيْبَتَا كَرَحِمَ اللهُ زَيْدًا ، وَلَوْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ سَبَّحَ الرَّجُلُ ، وَصَفَّقَتِ  
الْمَرْأَةُ بِيْطْنِ كَفِّ ، عَلَى ظَهْرِ أُخْرَى ، لَا بَطْنًا لِبَطْنٍ ، وَلَوْ تَكَلَّمَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ : كَيْبَاحِي خُدِ  
السِّكِّابِ ، وَوَصَدَّ إِعْلَامَهُ فَقَطْ ، أَوْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ أَوْ تِلَاوَةً فَقَطْ أَوْ تِلَاوَةً وَإِعْلَامًا فَلَا ، وَتَبْطُلُ  
بِوُضُوعِ عَيْنٍ وَإِنْ قَلَّتْ إِلَى جُوفِهِ عَمْدًا وَكَذَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا بِالتَّحْرِيمِ إِنْ كَثُرَتْ عُرْفًا لَا إِنْ  
قَلَّتْ ، وَتَبْطُلُ بِزِيَادَةِ رُكْنٍ فَعَلِيٌّ كَرُكُوعٍ عَمْدًا لَا سَهْوًا لَا بِقَوْلِيٍّ عَمْدًا كَتَسْكُرَارِ الْفَاتِحَةِ  
أَوْ التَّشْهَدِ أَوْ قِرَاءَتِهِمَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِمَا ، وَتَبْطُلُ بِزِيَادَةِ فِعْلٍ وَلَوْ سَهْوًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ إِنْ  
كَثُرَ مُتَوَالِيًا كَثَلَاثَ

بأن سبق إسنائه أو غلبه نحيك أو سؤال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً تحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثير  
المنكور (عرفاً) بأن بلغ ست كلمات (أبطل) الصلاة (وان قل) عن الست (فلا) يبطل (ولو علم  
التحريم وجهل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه) وهو ثلاثة أحرف (بطلت) لعدم عذره (ولو  
تعذرت) عليه (الفاتحة إلا بتنحج تنحج لأجلها وان بان حرفان) لأنه معذور لتوقف الركن عليه  
(وان تعذر الجهر بها) في موضعه (إلا به) أي بالتنحج (تركه) أي الجهر (وأسرها ولا ينتحج)  
لأن الجهر سنة فلا يرتكب لأجله ما يبطل (ولو رأى أعمى يقع في ستر ونحوه) ومثله صغير يقع في نار  
ونائم تقصده حية (وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره) وتبطل صلته ان نطق بحرفين أو بحرف مفهم  
لأن الصلاة وقتها موسم وحفظ الروح واجب مضيق (ولا تبطل بالدكر) إلا ان اشتمل على خطاب غير  
الله (وتبطل بالدعاء) إن كان (خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا) إن كان الدعاء (غيبه كرحم الله  
زيداً ولو نابته) أي عرض للصلی (شيء في الصلاة) كاذنه لداخل أو تنبيه امامه على سهو (سبح الرجل)  
فيقول سبحان الله بقصد الذكر (وصفقت المرأة بطن كف على ظهر أخرى لابطناً لبطن) وكل ذلك  
على وجه السنية فلو سبحت المرأة وصفق الرجل فانت السنة وصحت الصلاة (ولو تكلم بنظم القرآن كيباحي  
خذ الكتاب وقصد إعلامه فقط) أي لم يصحبه قصد ذكر (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطلت) الصلاة  
(أو) قصد (تلاوة فقط أو تلاوة وإعلاماً فلا) تبطل (وتبطل بوصول عين وان قلت إلى جوفه عمداً  
وكذا) تبطل بوصول عين (سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لان قلت) بخلاف الصوم فلا  
يبطل بالنسيان وان كثرت (وتبطل) الصلاة (بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لسهواً لا بقولي عمداً  
كاستكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلتهما) وان اقتضى ذلك سجود السهو (وتبطل بزيادة  
فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثرت متواليًا) وأما ان كان من جنس الصلاة فيبطل عمده لا  
سهوه وأما ان قل أو أكثر لكن لم يكن متواليًا فلا يبطل عمده ولا سهوه وذلك الذي يبطل (كثلاث

حَطَوَاتٍ ، أَوْ صَرَبَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، لَا إِنْ قَلَّ كَحَطَوَاتَيْنِ أَوْ كَثُرَ وَتَفَرَّقَ ، بِحَيْثُ يَعُدُّ الثَّانِي مُنْقَطِعًا عَنِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ فَحَسَ كَوْنُهُ بَطَلَتْ وَلَا تَضُرُّهُ حَرَكَاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِّ بِأَصَابِعِهِ وَإِدَارَةَ سُبْحَةٍ ، وَلَا سُكُوتٌ طَوِيلٌ وَإِشَارَةٌ مُهِمَّةٌ مِنْ أُخْرَسٍ \* وَتُكْرَهُ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبِثِينَ وَبِحَضْرَةِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ، إِلَّا إِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ، وَيُكْرَهُ تَشْبِيكُ أَصَابِعِهِ ، وَالْإِلْتِقَاتُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَسَعْرِهِ ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ ، وَمَسْحُ الْعُبَارِ عَنْ جَبْهَتِهِ ، وَالتَّثَاؤُبُ ، فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَالْبُصَاقُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَيَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ .

﴿ وَالصَّلَاةُ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْغَاضٌ وَسُنَنٌ ﴾ - ( فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ ) طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ، وَسِتْرُ الْعُورَةِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَاجْتِنَابُ الْمَنَاهِي الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ وَالْفِعْلُ الْكَثِيرُ ، وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ ظَنًّا ، وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَتَى أَخْلَ بِشَرْطٍ مِنْهَا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا أَوْ تَصْبِيهًا نَجَاسَةً رَطْبَةً وَلَمْ يُلْقِ الثَّوْبَ أَوْ يَأْسِئَهُ فَيُلْقِيهَا بِيَدِهِ أَوْ كَمَّهُ

خطوات) جمع خطوة وهي نقل القدم فان نقل الأخرى عدت حركة ثانية (أوضربات) ثلاث (متواليات) بحيث يعد المتأخر منسوبا إلى المتقدم عرفا (لان قل كخطوتين أو أكثر وتفرق بحيث يعد الثاني منقطعا عن الأول فان فحس كونه بطلت) إلا اذا قصد بالفعل التليل اللعب فانه يبطل (ولانضره حركات خفيفة كحك بأصابعه وإدارة سبحة) في يده بأصابعه ولم تحرك كفه (ولا) يضمر (سكوت طويل و) لا (إشارة مفهومة من أخرس) وان انعقد بها يبعه ونكاحه ﴿وتكره﴾ الصلاة (وهو يدافع الأخبثين) وهما البول والغائط (وبحضره طعام أو شراب يتوق إليه) أى يشتناقه المصلى (إلا إن خشي خروج الوقت ويكره) في الصلاة (تشبيك أصابعه والالتفات) بوجهه وأما بصدرة فيبطل (لغير حاجة ورفع بصره إلى السماء والنظر إلى ما يلهيه) من ثوب وغيره (وكف ثوبه وسعره) هو أن يجمعه فلا يسجد معه ومن ذلك أن يشمر أكمامه وهذا للرجل وأما المرأة فلا تؤمر بنقض الضفائر (ووضعه) أى الشعر (تحت عمامته ومسح العبار عن جبهته والتثاؤب) وهو فتح الفم (فان غلبه) التثاؤب (وضع يده على فمه و) تكبره (المبالغة في خفض الرأس في الركوع ووضع يده على خاصرته والبصاق قبل وجهه ويمينه) وهذا كما يكره في الصلاة يكره خارجها (بل) يبصق (عن يساره أوفى ثوبه أو تحت قدمه) اليسرى لکن في غير المسجد أما فيه فيحرم ﴿والصلاة شروط وأركان وأبغاض وسنن﴾ (فشروطها ثمانية طهارة) الأعضاء من (الحدث) الأصغر والأكبر (و) الطهارة من (النجس) في البدن والثوب والمكان (وستر العورة) على حسب ما تقدم (واستقبال القبلة واجتناب المناهي المذكورة) التي تبطل الصلاة (وهي الكلام والأكل) بضم الهمزة بمعنى المأكل (والفعل الكثير) وتقدم ضابط الكثرة (ومعرفة دخول الوقت ولو ظنا والعلم بفرضية الصلاة وبكيفية فتى أخل بشرط منها بطلت الصلاة مثل أن يسبقه الحدث) وهو (فيها ولو سهوا) فانه أخل بطهارة الحدث (أو تصبیه نجاسة رطبة ولم يلق الثوب) حالا (أو يأسئة فيلقها بيده أو كمه) لأنه

أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعُدُ السُّتْرَةَ أَوْ يَتَعَمَّدُ بَعْضُ أَعْمَالِهَا فَرَضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يُمَيِّزْهُمَا  
فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَهَا فَرَضٌ أَوْ بَادِرٌ بِإِلْقَاءِ الثُّوبِ النَّجِسِ وَبِنَفْضِ الْيَابِسَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ  
(وَأَرَادَ كَأَنَّهَا) سَبْعَةَ عَشَرَ: النِّيَّةُ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالْقِيَامُ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالرُّكُوعُ، وَالطَّمَأُنِينَةُ  
وَالْإِعْتِدَالُ، وَالطَّمَأُنِينَةُ، وَالسُّجُودُ، وَالطَّمَأُنِينَةُ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالطَّمَأُنِينَةُ، وَالتَّشَهُدُ  
الْأَخِيرُ، وَجُلُوسُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى، وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا (وَأَبْعَاضُهَا)  
سِتَّةُ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَجُلُوسُهُ، وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ وَآلِهِ فِي الْآخِرِ، وَالْقُنُوتُ وَقِيَامُهُ، وَمَا  
عَدَا ذَلِكَ سُنَنٌ .

### بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ الْعِيدَانِ ،

أُخِلَ بِالتَّطَوُّعِ عَنِ النَّجْسِ (أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعُدُ السُّتْرَةَ) فَانَّهُ حِينَئِذٍ أُخِلَ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ (أَوْ  
يَتَعَمَّدُ بَعْضُ أَعْمَالِهَا فَرَضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يُمَيِّزْهُمَا) فَانَّهُ أُخِلَ بِالْعَمَلِ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ (فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ  
جَمِيعَهَا فَرَضٌ أَوْ بَادِرٌ بِإِلْقَاءِ الثُّوبِ النَّجِسِ وَبِنَفْضِ الْيَابِسَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ) الصَّلَاةُ فِي أَجْمَعٍ لَعَنِمَ  
تَقْصِيرُهُ وَاعْتِقَادُ السُّنَّةِ فَرَضًا لَا يَضُرُّ ﴿وَأَرَادَ كَأَنَّهَا سَبْعَةَ عَشَرَ﴾ بَعْدَ الطَّمَأُنِينَةِ رُكْنًا فِي كُلِّ مَحَلٍّ (النِّيَّةُ  
وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ وَ) قِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ) وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَتُهَا وَهِيَ الْآيَةُ السَّابِعَةُ (وَالرُّكُوعُ  
وَالطَّمَأُنِينَةُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطَّمَأُنِينَةُ وَالسُّجُودُ وَالطَّمَأُنِينَةُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَأُنِينَةُ وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ  
وَجُلُوسُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا) وَبِسْمِ اللَّهِ التَّحَرُّمُ مَعَ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمُ  
وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ مَعَ الْقِيَامِ وَالتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامُ مَعَ الْقَعُودِ فَانَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِنَّ ﴿وَأَبْعَاضُهَا﴾ جَمْعُ بَعْضٍ  
وَهُوَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ مَا يُجْبِرُ تَرْكَهُ بِسُجُودٍ لِسَهْوِهِ (سِتَّةٌ) بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ وَالْأَفْهَى تَبْلُغُ الْعِشْرِينَ (التَّشَهُدُ  
الْأَوَّلُ) فَمَنْ تَرَكَ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ سَنَ لَهُ سُجُودَ السَّهْوِ (وَجُلُوسُهُ) وَيَتَوَصَّرُ سُجُودَ السَّهْوِ لَتَرَكَ الْجُلُوسَ  
وَحَدَهُ بَأَنَّ كَانَ لَا يَحْسُنُ التَّشَهُدَ فَيُؤْمَرُ بِالْجُلُوسِ بِقَدْرِهِ فَإِذَا تَرَكَ سَنَ لَهُ السُّجُودُ لِلْجُلُوسِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى  
النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ) أَى فِي جُلُوسِ التَّشَهُدِ فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ سَنَ لَهُ سُجُودَ السَّهْوِ  
وَكَذَا لَوْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ الْحَنَفِيُّ وَعَلِمَ بِذَلِكَ وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يُؤْمَرُ بِالسُّجُودِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ إِمَامِهِ كَرَاهَةُ  
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْإِمَامَ أَتَى بِهَا سَهْوًا أَوْ قَلْدَ غَيْرِ إِمَامِهِ (وَ) كَذَا مِنْ  
الْأَبْعَاضِ الصَّلَاةِ عَلَى (آلِهِ فِي) التَّشَهُدِ (الْآخِرِ) وَيَتَوَصَّرُ السُّجُودَ لِتَرَكَهَا فِي الْآخِرِ بَأَنَّ يَتَرَكَهَا إِمَامُهُ  
وَيَعْلَمُ بِتَرَكَهَا قَبْلَ سَلَامِهِ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ (وَالْقُنُوتُ) فِي الصَّبْحِ وَفِي وَتَرَ النِّصْفَ الثَّانِيَّ مِنْ رَمَضَانَ  
(وَقِيَامُهُ) وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْقُنُوتِ وَالسَّلَامُ وَكَذَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ وَالْقِيَامُ لَهَا  
(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) مِمَّا يَطْلُبُ (سُنَنٌ) لَا يُجْبِرُ تَرَكَهَا بِالسُّجُودِ .

### ( بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ )

وَيُرَادُ فِي النَّفْلِ (أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ) الْمَكْتُوبَةُ وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَلْبِ فَهِيَ أَفْضَلُ  
كَالْإِيمَانِ بِاللهِ وَمَحَبَّتِهِ (وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ) مِنْ غَيْرِهَا كَالصَّوْمِ (وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ الْعِيدَانِ)  
الْفَطْرِ وَالنَّحْيِ

وَالْكُسُوفَانِ وَالْإِسْتِسْقَاءَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سَوَى ذَلِكَ لَكِنِ الرُّوَاتِبُ مَعَ  
 الْفَرَاغِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِيحِ ، وَالسَّنَةُ أَنْ يُوَاطَبَ عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَاغِ ، وَأَكْمَلُهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ  
 الصُّبْحِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ العَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ  
 بَعْدَ العِشَاءِ ( وَالْمَوْكِدُ ) مِنْ ذَلِكَ عَشْرُ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَبَعْدَهَا ، وَبَعْدَ  
 المَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَيُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ المَغْرِبِ ، وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ ، وَمَا قَبْلَ الفَرِيضَةِ وَقْتُهُ وَقْتُ  
 الفَرِيضَةِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ وَهُوَ بَعْدَهَا أَذَاهُ وَمَا بَعْدَهَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِفِعْلِهَا وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا  
 وَأَقْلُ الوُتْرِ رَكْعَةٌ وَأَكْمَلُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَدْنَى الكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ  
 يَقْرَأُ فِي الْأُولَى : سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَفِي الثَّلَاثَةِ : قُلْ  
 هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . وَالْمَعْوِذَتَيْنِ ، وَلَهُ وَصَلُ الثَّلَاثِ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ وَيَجُوزُ بِتَشْهَدَيْنِ وَبِتَشْهَدَيْنِ  
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَبِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ فَإِنْ زَادَ عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

( والكسوفان ) كسوف الشمس وخسوف القمر ( والاستسقاء أفضل مما لا يشرع له الجماعة وهو  
 ماسوى ذلك ) المذكور ومعنى تشریح الجماعة طلبها على وجه السنة فلا ينافى أنها جائزة في غير ما ذكر  
 ( لكن الرواتب ) مطلقا سواء كانت مؤكدة أو غير مؤكدة ( مع الفرائض أفضل من التراويح ) وان  
 شرعت فيها الجماعة ( والسنة أن يواطب على رواتب الفرائض وأكملها ركعتان قبل الصبح وأربع قبل  
 الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ) فعليه صلى الله عليه وسلم لها  
 ( والمؤكد من ذلك ) الذي استمر على فعله صلى الله عليه وسلم ( عشر ركعات ركعتان قبل الصبح و ) قبل ( الظهر  
 وبعدها وبعده المغرب و ) بعد ( العشاء ويندب ركعتان قبل المغرب ) وإنما أفردهما عن الرواتب  
 للخلاف في استحبابهما وإذا لم يفعلهما قبل المغرب سن له فعلهما بعدها واستحبابهما قبل الشروع في  
 الإقامة فان شرع فيها كره فعلهما ( والجمعة كالظهر ) فيسن قبلها أربع وبعدها أربع ان أغنت  
 عن الظهر وإلا صلى بعدها سنة الظهر القبلية ( وما قبل الفريضة ) من السنن ( وقته وقت الفريضة )  
 فيدخل وقته بدخول وقتها ( وتقدمه عليها أدب ) أى مستحب ( وهو ) أى الراتب قبل الفريضة  
 ( بعدها ) أى فعله بعد الفريضة ( أداء ) لاقضاء ويصح أن يجمع السنة القبلية مع البعدية في احرام ( وما  
 بعدها ) أى الفريضة من الرواتب ( بفعلها ) أى الفريضة ( ويخرج بخروج وقتها ) ومع ذلك لا يفعل  
 قضاء إلا بعد فعلها قضاء ( وأقل الوتر ركعة ) وإن لم يتقدمه سنة العشاء ( وأكمله إحدى عشرة  
 ويسلم من كل ركعتين ) فينوي ركعتين من الوتر ( وأدنى الكمال ثلاث سلامين ) وهو أفضل من  
 الوصل بسلام واحد ( يقرأ في الأولى ) بعد الفاتحة ( سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين وله وصل الثلاث والاحدى عشرة ) وما بينهما من الخمس والسبع  
 والتسع ( بتسليمه ) واحدة و ينوي بالجميع الوتر وأما إذا فصل كل ركعتين فينوي ركعتين من الوتر ( ويجوز )  
 له إذا وصل أن يأتي ( بتشهد وبتشهدين في الأخيرة والتي قبلها و ) الوصل ( بتشهدين أفضل ) من  
 الوصل بتشهد ( فان زاد ) في الوصل ( على تشهدين بطلت صلاته ) وكذا لو تشهد في غير الأخيرتين بأن  
 تشهد في الثامنة والأخيرة

وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقِيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهَجُّدٌ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بَعْدَهُ وَلَوْ أُوتِرَ  
 ثُمَّ أَرَادَ تَهَجُّدًا صَلَّى مَثْنَى مَثْنَى وَلَا يُعِيدُهُ وَلَا يَحْتَجُّحُ إِلَى تَقْضِيهِ بِرَكْعَةٍ قَبْلَ التَّهَجُّدِ ، وَيَنْدَبُ أَنْ  
 لَا يَتَعَمَّدَ بَعْدَهُ صَلَاةً ، وَيَنْدَبُ التَّرَاوِجُ وَهِيَ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عِشْرُونَ رَكْعَةً فِي الْجَمَاعَةِ وَيُسَلِّمُ  
 مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بَعْدَهَا جَمَاعَةً إِلَّا لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ ، وَيَقْنَتُ فِي الْأَخِيرَةِ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ  
 بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ يَزِيدُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى آخِرِهِ ، وَوَقْتُ الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِجُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ  
 وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ( وَيُصَلِّي الضُّحَى ) وَأَقْلَاهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْمَلُهَا ثَمَانٌ وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ وَيُسَلِّمُ  
 مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزُّوَالِ ( وَكُلُّ نَفْلٍ مُؤَقَّتٍ ) كَالْعِيدِ وَالضُّحَى  
 وَالْوُتْرِ وَرَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا قَاتَ نَدَبَ قَضَاؤُهُ أَبَدًا وَإِنْ فُئِلَ لِعَارِضٍ كَالْكُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ  
 وَالتَّحِيَّةِ وَالِاسْتِخَارَةِ لَمْ يَقْضَ ، وَالنَّفْلُ فِي اللَّيْلِ مَتَا كَدَّ وَإِنْ قَلَّ ، وَالنَّفْلُ الْمُطْلَقُ فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ  
 مِنَ الْمُطْلَقِ فِي النَّهَارِ وَأَفْضَلُهُ السُّدُسُ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ إِنْ قَسَمَهُ أُسْدَانًا فَإِنْ قَسَمَهُ نِصْفَيْنِ فَأَفْضَلُهُ الْأَخِيرُ

( والأفضل تقديمه عقيب سنة العشاء إلا أن يكون له تهجد فالأفضل له تأخيره ليوتر بعده ) إن وثق  
 باستيقاظ نفسه ( ولو أوتر ثم أراد تهجدًا ) أو صلاة نفل آخر ( على مثنى مثنى ) أي ركعتين ثم ركعتين  
 ( ولا يعيد ) أي الوتر بعد صلاة العشاء ( ولا يحتج إلى تقصده ) أي الوتر ( ركعتين قبل التهجد )  
 مفردة تشفعه فيخرج عن كونه وترًا فيوتر ثانيا كما فعله بعض السحابة انتهى عن وترين في ليلة ( ويندب  
 أن لا يعتمد بعده صلاة ) فإن فعل جاز من غير كراهة لأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين  
 من قعود ( ويندب التراويح وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة ) ويندب أن تكون ( في  
 الجماعة ويسلم من كل ركعتين ) فلا صلى أر بعالم تصح ( ويوتر بعدها جماعة ) أي يندب لذلك ( إلا لمن  
 يتهجد فيؤخره ) أي الوتر بعد التهجد ( ويقنت ) ندبا في الوتر ( في الركعة الأخيرة ) وذلك لا يكون  
 إلا ( في النصف الأخير ) من رمضان ويقنت ( بقنوت الصبح ثم يزيد ) عليه القنوت المروي عن  
 سيدنا عمر وهو ( اللهم إنا نستعينك إلى آخره ) وتمامه ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل  
 عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي  
 ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق بكسر الخاء  
 أي لاحق و يفتحها أي ألحقه الله بهم ( ووقت ) صلاة ( الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطولوع  
 الفجر ) ويندب أن ( يصلي الضحى وأقلها ركعتان وأكملها ) فضلا ( ثمان وأكثرها اثنتا عشرة ) ويسلم  
 من كل ركعتين ( ندبا ) ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال ) وقيل من الطلوع إلى الاستواء ( وكل  
 نفل مؤقت ) أي له وقت محدود ( كالعيد والضحى والوتر ورواتب الفرائض إذا قات ) بقنوت وقته المحدود  
 ( ندب قضاؤه أبدا ) لا يتقيد بيومه أو ليلته كما قيل ( وإن فعل ) النفل وندب ( الأمر ) كالكسوف  
 والاستسقاء والتحية والاستخارة ) فإن هذه الصلوات لم تشرع في وقت معين بل عند دواعيها فإذا قات  
 هذا النفل ( لم يقض والنفل في الليل متأكد وإن قل ) ركعة ( والنفل المطلق ) الذي لم يتقيد بوقت  
 ولا سبب ( في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله ) أي النفل بالليل نفل ( السادس الرابع والخامس  
 إن قسمه أسدانا فإن قسمه نصفين فأفضله الأخير ) أي النصف الأخير

أَوْ اثْنَاثًا فَالْأَوْسَطُ ( وَيُكْرَهُ ) فَيَأْمُ كُلُّ اللَّيْلِ دَائِمًا ، وَيُنْدَبُ افْتِتَاحُ التَّهْجِدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْوِي التَّهْجِدَ عِنْدَ نَوْمِهِ وَلَا يَعْتَادُ مِنْهُ إِلَّا مَا يُمَكِّنُهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ بِلاَ ضَرَرٍ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ جَمَعَ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِرَكْعَةٍ جَازٍ ، وَلَهُ التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَإِنْ كَثُرَتِ التَّشَهُدَاتُ وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ بِشَرْطِ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ جَازٍ ، أَوْ بِلاَ نِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ ، أَوْ سَهْوًا أْتَمَّ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَيُنْدَبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ تَحِيَّةً كَلَّمَا دَخَلَ ، وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَقَوَّتْ بِالْقُعُودِ ، وَأَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ مَنذُورَةً أَوْ رَاتِبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطُّ أَوْ الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ حَصَلًا ، وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ كَرِهَ افْتِتَاحُ كُلِّ نَفْلِ التَّحِيَّةِ وَالرَّوَاتِبِ وَغَيْرِهِمَا ، وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَيُكْرَهُ تَخْصِصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ ، وَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ فِي رَجَبٍ ، وَصَلَاةِ نِصْفِ شَعْبَانَ بِدُعَاتَانِ مَكْرُوهَتَانِ .

(أو) قسمه (أثلاثاً فالأوسط ويكره قيام كل الليل دائماً ويندب افتتاح التهجد بركتين خفيفتين) ولوركتي سنة الوضوء (وينوي التهجد عند نومه) ليحصل له ثواب الصلاة إن أخذه النوم (ولا يعتاد منه) أي التهجد (إلا ما يمكنه الدوام عليه) أي المواظبة (بلا ضرر) يلحقه (ويسلم من كل ركعتين) ندبا (فإن جمع ركعات بتسليمه أو تطوع بركة جاز) فالنفل المطلق لا يتقيد بعدد (وله) إن جمع ركعات (التشهد في كل ركعتين أو ثلاث أو أربع) أوست (وان كثرت الشهادات وله أن يقتصر على تشهد واحد في الأخيرة ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام (وإذا نوى عدداً فيه الزيادة والنقص بشرط أن يغير النية) بما يريد أن يفعله (قبلهما فلو نوى أربعاً فسلم من ركعتين بنية النقص) قبل السلام (جاز) (أو) سلم (بلا نية عمداً بطلت) صلاته لخالفته لما نوى (أو) سلم (سهواً) ثم تذكر قبل طول الفصل (أتم أربعاً وسجد للسهو) جبراً لما وقع منه من السلام في غير محله (ويندب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحيته) أي المسجد وهذا في غير الحرم المكي أما هو فتحيته الطواف لمن أراه فان لم يره فتحيته الصلاة وتسن التحية (كلما دخل وان كثرت دخوله في ساعة وتفتت) التحية (بالقعود) عمداً مع طول الفصل (ولو نوى ركعتين مطلقاً) لم يقصد بهما تحية ولا غيرها (أو منذورة أو راتبة أو فريضة فقط) أي لم ينو مع ذلك التحية (أو الفرض والتحية حصل) ولا يضر الاشتراك في النية لأن التحية تحصل بغير قصد لها لأن الغرض شغل البقعة بصلاة ولكن لا تؤدى بصلاة جنازة ولا بركة ولا بسجدة تلاوة وشكر (وإذا دخل الإمام في المكتوبة أو شرع المؤذن في الإقامة كره) للداخل والحاضر (افتتاح كل نفل التحية والرواتب وغيرهما) من النوافل للفرائض فلو كان عليه فائتة سن له تقديمها (والنفل في بيته أفضل من) فعله في (المسجد ويكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وصلاة الرغائب) وهي اثنتا عشرة ركعة تفعل في أول جمعة (في) شهر (رجب وصلاة نصف شعبان) وهي مائة ركعة تصلى ليلتها (بدعتان مكروهتان) ولا يغتر بذكرهما في قوت القلوب والاحياء وكذا صلاة ركعتين في نصف شعبان بعد قراءة يس .

## باب سُجُودِ السَّهْوِ

لَهُ سَبَبَانِ: تَرْكُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَارْتِكَابُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنَاً وَاشْتَقَلَ بِمَا بَعْدَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَدَارُكَهُ وَأَتَى بِمَا بَعْدَهُ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَلَوْ تَرَكَ بَعْضاً وَلَوْ عَمداً سَجَدَ، وَلَوْ تَرَكَ غَيْرَهُمَا لَمْ يَسْجُدْ، وَإِنْ ارْتَكَبَ مَنْهِيّاً، فَإِنْ لَمْ يُبْطِلْ عَمْدَهُ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْجُدْ، وَإِنْ أَبْطَلَ سَجَدَ لِلسَّهْوِ إِنْ لَمْ يُبْطِلْ سَهْوُهُ أَنْصَبُ، وَاسْتَنْفَى مِمَّا لَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ مَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ التَّشَهُدَ أَوْ بَعْضَهُمَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَلَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ، وَالْاِعْتِدَالُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنَانِ قَصِيرَانِ، تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِاطْلَائِهِمَا عَمداً، فَإِنْ طَوَّاهُمَا سَهْواً سَجَدَ، وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ حَرُمَ الْعُودُ إِلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ عَمداً بَطَلَتْ، أَوْ سَهْواً أَوْ جَاهِلاً سَجَدَ، وَيَلْزَمُهُ الْقِيَامُ إِذَا ذَكَرَهُ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَهُ لَمْ يَسْجُدْ

## ( باب سجود السهو )

أى فى ذكر أسباب سجوده و (له سببان) كيان تحتهما أفراد كثيرة أحدهما (ترك مأمور به) فى الصلاة ولو عمداً (و) ثانيهما (ارتكاب منهي عنه) أى عن فعله فيها كقوله زيادة ركعة سهواً تم فصل فى ترك المأمور به فقال (فإن ترك ركناً) كالركوع (واشتغل بما بعده) كالسجود (ثم ذكر) المترك (تداركه) أى أتى به فوراً إن لم يكن مأموماً وأما هو فيتداركه بعد سلام امامه بركعة وكذلك من استمر سهوه حتى أتى بمثل ما تركه فإنه يأتي بركعة (وأتى بما بعده وسجد السهو) إن حصلت زيادة وأما لو سها عن السلام ثم تذكره ولو بعد طول الفصل من غير إتيان بمطل فإنه يأتي به ولا يسجد (ولو ترك بعضاً) من بعض الصلاة كالشهاد الأول (ولو) كان الترك (عمداً) لأن السجود كما يجبر نقص السهو يجبر نقص العمد (سجد) لجبر النقص (ولو ترك غيرهما) أى الركن كالسجود والسورة (لم يسجد) فإن سجد بطلت الصلاة (وان ارتكب منهياً) عنه فى الصلاة (فإن لم يبطل عمده الصلاة) كالاتفات (لم يسجد) لعمده ولا سهوه (وإن أبطل) عمده كقليل كلام وزيادة ركعة (سجد لسهوه إن لم يبطل سهوه أيضاً) فإن أبطل سهوه كالحديث والكلام الكثير لم يسجد لأنه ليس فى صلاة (ويستثنى مما لا يبطل عمده) الصلاة أى من عدم سن السجود له مسائل عمدها لا يبطل ويسجد للسهو إذا وقعت منها (ماذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما فى غير موضعه) كأن قرأ الفاتحة فى الركوع أو جلوس تشهد أول أو آخر ومثل ذلك إذا قرأ السورة المندوبة فى غير محلها (فإنه يسجد لسهوه ولا يبطل عمده . والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركنان قصيران تبطل الصلاة باطلتهما عمداً فإن طوَّاهما سهواً سجد) عملاً بالقاعدة وهى ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه يسجد لسهوه (ولو نسى التشهد الأول فذكره بعد انتصابه) وهو امام أو منفرد (حرم العود إليه) أما المأموم إذا تركه والامام يفعله فإن كان سهواً وجب العود والابطلت وإن كان عمداً تخير (فإن عاد) من ذكر (عمداً بطلت) صلاته (أو سهواً) أنه فى الصلاة (أو جاهلاً) بالتحريم (سجد) للسهو (ويلزمه القيام) وقطع التشهد (إذا ذكره) وزال عنه السهو أو علم التحريم (وان عاد) إلى التشهد (قبله) أى الانتصاب إلى محل تجزئ فيه القراءة (لم يسجد) إن لم يكن إلى القيام أقرب لأنه فعل خفيف وإلا بأن كان إلى القيام أقرب فيسجد لأنه فعل فعلاً تبطل

وَلَوْ نَهَضَ عَامِدًا ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَنُوتُ كَالْتَشَهُدِ ،  
 وَوَضْعُ الْجِبْهَةِ بِالْأَرْضِ كَالِانْتِصَابِ ، وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ لَمْ يَجِزْ لِلْمَأْمُومِ الْقَعُودَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ  
 مُفَارَقَتَهُ ، فَلَوْ انْتَصَبَ مَعَ الْإِمَامِ فَعَادَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ حَرَمَتْ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يُفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا  
 فَإِنْ وَافَقَهُ عَمَدًا بَطَلَتْ ، وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ ، وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ إِمَامِهِ ، وَلَوْ شَكَّ  
 هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْنًا أَوْ هَلْ ارْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ أَوْ هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مِنْهَا أَوْ هَلْ  
 سَجَدَ لِلسَّهْوِ أَوْ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَيَسْجُدْ ، لَكِنْ إِنْ زَالَ شَكُّهُ  
 قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا ، وَاحْتَمَلَ أَنَّهُ زَائِدٌ ، وَإِنْ وَجِبَ فِعْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ  
 لَمْ يَسْجُدْ ، مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّلَاثَةِ أَمْ فِي الرَّابِعَةِ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ أَوْ بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ  
 سَجَدَ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجَدَتَانِ ، وَلَوْ سَجَدَ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ أَعَادَهُ فِي آخِرِ  
 صَلَاتِهِ ، وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ ، فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ، أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ  
 سَجَدَ ، وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَابِعْ

الصلاة بعنده هذا اذا كان ساهيا فان كان عامدا فذكره بقوله (ولو نهض عامدا ثم عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب بطلت) لأنه فعل يبطل عمده (والا) بأن لم يصل إلى المحل المذكور (فلا) تبطل لأنه فعل خفيف (والقنوت كالشهد) في التفصيل (وضع الجبهة بالأرض) بالنسبة للقنوت (كالانتصاب) بالنسبة لترك التشهد (ولو نهض الامام) وترك التشهد الأول (لم يجز للمأموم القعود له) لفحش المخالفة (الا أن ينوي مفارقتة) فيكون مستقلا (فلو انتصب) المأموم (مع الامام) وترك التشهد الأول (فعاد الامام إليه) بعد الانتصاب (حرمت موافقته) لأنه اما مخطئ أو صلاته باطلة (بل يفارقه) بالنية (أو ينتظره قائما) لاحتمال سهوه (فان وافقه عمدا بطلت) صلاته (ولو قعد الامام) للتشهد (وقام المأموم سهوا لزمه العود لموافقة امامه) لان فعله لاغ وهو ساه فان لم يعد بطلت وأما إذا كان عامدا فيسن له العود فالتشهد تجب فيه الموافقة تركا مطلقا وفعلًا اذا كان ساهيا والقنوت لا تجب الموافقة فيه لافعلا ولا تركا (ولو شك هل سها أو هل زاد ركنا أو هل ارتكب منها لم يسجد) لان الاصل عدم ذلك (أو) شك (هل ترك بعضا معينًا) كالقنوت مثلا (أو هل سجد للسهو) عند فعل مقتضيه (أو) شك (هل صلى ثلاثا أو أربعا بنى على أنه لم يفعله) لان الاصل عدم الفعل (ويسجد) للسهو هنا اذا استمر شكه (لكن اذا زال شكه قبل السلام يسجد أيضا لما صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا و احتمل أنه زائد وان وجب فعله على كل حال لم يسجد) للسهو (مثاله شك في الثالثة أَمْ فِي الرَّابِعَةِ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ) لانها على كل حال مفعولة (أو) تذكر (بعد قيامه للرابعة سجد) لان ما فعله قبل التذکر كان محتتملا للزيادة (وسجود السهو وان تعددت أسبابه سجدتان) كسجود الصلاة في واجباته ومنذوباته (ولو سجد المسبوق مع امامه أعاده في آخر صلاته) لانه محمل السجود وسجوده مع الامام للتابعة (وان سها خلف الامام لم يسجد) لتحمل الامام للسهو اذا كان متطهرا (فان سها قبل الاقتداء به أو بعد سلام الامام سجد) لان الامام لا يتحملها (ولو سها الامام ولو قبل الاقتداء به وجبت متابعتة في السجود) لان سهوه يلحق المأموم (فان لم يتابعه) في السجود



بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ ، سَجَدَ الْمَأْمُومُ ، وَأَوْ نَسِيَ الْمَسْبُوقُ فَسَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ ذَكَرَ تَدَارُكَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ ، وَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، سِوَا سَهْوٍ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَهُ عَمْدًا مُطْلَقًا أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَصْلُ فَاتَ ، وَإِنْ قَصُرَ وَأَرَادَ السُّجُودَ سَجَدَ وَكَانَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فَيُعِيدُ السَّلَامَ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ سُجُودُ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ وَالسَّامِعِ ، وَيَسْجُدُ الْمُصَلِّي الْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ ، فَإِنْ سَجَدَا لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا ، وَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ مَعَهُ ، فَلَوْ سَجَدَ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ إِمَامِهِ أَوْ سَجَدَ دُونَهُ أَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بَطَلَتْ ، وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً ، مِنْهَا ثِنْتَانِ فِي الْحُجِّ ، وَلَيْسَ مِنْهَا سَجْدَةٌ صَبَلَى هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تَفْعَلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَيُبْطَلُ تَعْمُدُهَا الصَّلَاةُ ، وَإِذَا سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ كَثُرَ لِلسُّجُودِ وَالرَّفْعِ نَدْبًا ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَائِمًا ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا ثُمَّ يَرْكَعَ ، وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ تَجِبُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ،

( بطلت صلاته فان ترك الامام ) سجود السهو بعد فعل مقتضيه ( سجد المأموم ) قبل سلامه سواء كان مسبوقا أو موافقا ( ولو نسي المسبوق فسلم مع الامام ثم تذكر ) ماعليه ( تدارك ) ماعليه ( وسجد ) في آخر صلاته ( السهو ) لان سلامه وقع بقطع القدوة ( وسجود السهو سنة ) فان تركه لا تبطل صلاته ( وحمله قبل السلام سواء سها بزيادة ) كأن زاد ركعة سهوا ( أو نقص ) كأن ترك الشهادتين ( فان سلم قبله ) أي قبل سجود السهو ( عمدا مطلقا ) أي طال الفصل أم لا ( أو ) سلم ( سهوا ) عن السجود ( وطال الفصل ) بين السلام وبين ارادة فعله ( فات ) السجود ( وان قصر ) الفصل ( وأراد السجود ) اثباتا بالسنة ( سجد وكان ) أي وصار ( عائدا إلى الصلاة ) فلو أحدث حينئذ بطلت صلاته لانه بالسجود تبين أنه في الصلاة ( فيعيد السلام ) لان سلامه الاول لغي

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ ( سَجُودِ التَّلَاوَةِ ) وَالشُّكْرِ وَبَيَانِ حَكْمِهِمَا . سَجُودُ التَّلَاوَةِ ( سُنَّةٌ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ) الْقَائِدِ لِسَمَاعِ الْقِرَاءَةِ ( وَالسَّامِعِ ) الَّذِي حَصَلَ لَهُ السَّمْعُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَهَذَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا فِيهَا فَيَبِينُ حَكْمَهُ بِقَوْلِهِ ( وَيَسْجُدُ الْمُصَلِّي الْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ فَان سَجَدَا ) كُلُّ مِنْهُمَا ( لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا ) لِزِيَادَتِهِمَا سَجُودًا لَا يُطَلَبُ وَكَذَا تَبَطَّلَ الصَّلَاةُ بِسَجُودِهِمَا لِقِرَاءَةِ أَنْفُسِهِمَا إِذَا قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فِي غَيْرِ صَبِيحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَمَا فِي صَبِيحِهَا فَلَا تَبَطَّلُ وَلَوْ بِغَيْرِ أَلْمِ تَنْزِيلِ ( وَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ) فَقَطْ أَمَا يَسْجُدُ ( مَعَهُ فَلَوْ سَجَدَ ) الْمَأْمُومُ ( لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ إِمَامِهِ ) مَحْتَرِزٌ قَوْلَهُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ( أَوْ سَجَدَ ) الْمَأْمُومُ ( دُونَهُ ) أَيْ الْإِمَامِ ( أَوْ تَخَلَّفَ ) الْمَأْمُومُ ( عَنْهُ ) أَيْ الْإِمَامِ وَهَذَا مَحْتَرِزٌ قَوْلَهُ مَعَهُ ( بَطَلَتْ ) صَلَاتُهُ لِفَحْشِ الْخِلَافَةِ ( وَهُوَ ) أَيْ سَجُودُ التَّلَاوَةِ ( أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا ثِنْتَانِ فِي الْحُجِّ ) الْأُولَى عِنْدَ قَوْلِهِ - إِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ - وَالثَّانِيَةُ عِنْدَ قَوْلِهِ - لَعَلَّكُمْ تَقْلَعُونَ - ( وَلَيْسَ مِنْهَا ) أَيْ سَجْدَاتُ التَّلَاوَةِ ( سَجْدَةٌ صَبَلَى هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تَفْعَلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ ) شُكْرًا عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ( وَيُبْطَلُ تَعْمُدُهَا الصَّلَاةُ وَإِذَا سَجَدَ ) لِلتَّلَاوَةِ ( فِي الصَّلَاةِ كَبْرًا ) نَاوِيَا سَجُودَ التَّلَاوَةِ ( لِلسُّجُودِ ) وَالرَّفْعِ نَدْبًا وَيَجِبُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَائِمًا إِذَا سَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ وَإِذَا سَجَدَ وَهُوَ جَالِسٌ وَجِبَ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَهُ ( وَيُنْدَبُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا ) بَعْدَ الْإِتِّصَابِ ( ثُمَّ يَرْكَعَ ) هَذَا فِي الصَّلَاةِ ( وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ تَجِبُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ )

وَتُنْدَبُ تَكْبِيرَةَ السُّجُودِ وَالرَّفْعِ لَا التَّمَهُدُ ، وَإِنْ أَمَرَ السُّجُودَ وَقَصَرَ الْفُضْلُ سَجَدَ ، وَإِلَّا لَمْ يَقْضِ ، وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتَهُ سَجْدَةٌ ، وَيُنْدَبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةَ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ ، وَلِمَنْ تَجَدَّدَ لَهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، أَوْ انْدَفَعَتْ عَنْهُ نِقْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَمِنْهُ رُؤْيُ مَبْتَلَى بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى وَيُخْفِيهَا إِلَّا لِلنَّاسِقِ فَيُظْهِرُهَا لِيَرْتَدِعَ إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرَرًا ، وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَتَبْطَلُ بِفِعْلِهَا الصَّلَاةُ ، وَلَوْ خَضَعَ فَتَقَرَّبَ لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرِدَةٍ بِلا سَبَبٍ حَرَمَ ، وَحُكْمُ سُّجُودِ التَّلَاوَةِ حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالسَّتَارَةِ .

### بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فِي حَقِّ الرَّجَالِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَكْتُوبَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدَّاتِ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشُّعَارُ ، وَتُسَنُّ لِلنِّسَاءِ وَالْمَسَافِرِينَ وَالْمَقْضِيَةَ خَلْفَ مِثْلِهَا لَا خَلْفَ مُؤَدَّاةٍ وَمَقْضِيَةَ غَيْرِهَا ، وَهِيَ

مع نية السجود للتلاوة والسلام (وتندب تكبيرة للسجود) غير تكبيرة الاحرام (و) تكبيرة (الرفع لا التشهد) فلا يندب (وان آخر السجود) عن وقت قراءة الآية (وقصر الفصل) بين الفراغ وبين ارادة السجود (سجد والالم يقض) لأنه فات محله (ولو كرر آية في مجلس أو) في (ركعة ولم يسجد للأولى كفته سجدة) فلو سجد للأولى كررها (ويندب لمن قرأ في الصلاة وغيرها آية رحمة أن يسأل الله الرحمة أو آية عذاب أن يتعوذ منه) اماما أو مأموما أو منفردا (ولمن تجدد له نعمة ظاهرة) كحدوث مولود ومال وجاه (أو اندفعت عنه نعمة ظاهرة) كشفاء مريض (ومنه) أي اندفاع النعمة (رؤية مبتلى بمعصية أو مرض أن يسجد شكرا لله تعالى) أي يسن لمن ذكر أن يسجد (ويخفيها) أي هذه السجدة (الالفاسق فيظهرها ليرتدع ان لم يخف ضررا وهي) أي سجدة الشكر في الأركان والشروط (كسجدة التلاوة خارج الصلاة) فينوي وبكبر للاحرام ويسلم هذه هي الأركان والسنن مثل ما تقدم (وتبطل بفعلها الصلاة) كالتلاوة إذا قصد بالقراءة السجود في غير صبح يوم الجمعة (ولو خضع) أي ذل وتمسكن (فتقرب لله بسجدة منفردة بلا سبب حرم) كما لو ركع قاصدا ذلك (وحكم سجود التلاوة) وسجدة الشكر (حكم صلاة النفل في القبلة) فيجب استقبالها في غير السفر (والطهارة) فلو كان متيمما فله فعلها مرارا (والستارة) فيجب ستر العورة فيها على حسب مامر من التفصيل بين المرأة والرجل .

### ( بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ )

وهي الارتباط بين الامام والمأموم (هي فرض كفاية في حق الرجال المقيمين) لا للمسافرين (في المكتوبات الخمس) لاني المندوبات مثل العيدين فليست عليها فرض كفاية بل سنة (المؤديات) وأما المقضية فسيأتي حكمها وتجب الجماعة (بحيث يظهر الشعار) في محل اقامتها فلا يكفي في البلدة الكبيرة اقامتها في محل واحد مثلا (وتسن للنساء والمسافرين وللمقضية) اذا كانت (خلف مثلها) من جنسها كظهر خلف ظهر مقضيتين (لاخلاف مؤداة ومقضية غيرها) كظهر خلف عصر فلا تنس في ذلك الجماعة (وهي

فِي الْجُمُعَةِ فَرَضُ عَيْنٍ وَآ كَدُ الْجَمَاعَاتِ الصُّبْحُ، ثُمَّ الْعِشَاءُ، ثُمَّ الْعَصْرُ وَأَقْلَبُهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ، وَهِيَ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ وَأَكْثَرُهَا جَمَاعَةٌ أَفْضَلُ، فَإِنْ كَانَ بِجِوَارِهِ مَسْجِدٌ قَلِيلُ الْجَمْعِ فَالْبَعِيدُ الْكَثِيرُ الْجَمْعِ أَوْلَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ مُبْتَدِعًا، أَوْ فَاسِقًا، أَوْ لَا يَمْتَقِدُ بَعْضُ الْأَرْكَانِ، أَوْ يَتَمَطَّلُ بِذَهَابِهِ إِلَى الْبَعِيدِ جَمَاعَةُ مَسْجِدِ الْجِوَارِ فَجَسَدُ الْجِوَارِ أَوْلَى، وَالنِّسَاءُ فِي بُيُوتِهِنَّ أَفْضَلُ وَيُكْرَهُ حُضُورُ الْمَسْجِدِ لِمُسْتَهَابَةٍ، أَوْ شَابَةِ لَا غَيْرِهَا عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ، وَتَسْطُّ الْجَمَاعَةُ بِالْعَدْرِ كَمَطَرٍ، أَوْ تَلْجُ بَيْلَ الثَّوْبِ، أَوْ وَحَلٍ، أَوْ رِيحٍ بِاللَّيْلِ، أَوْ حَرٍّ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدَيْنِ، أَوْ حُضُورِ طَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ، أَوْ مُدَافَعَةَ حَدَثٍ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ تَمَرِّضٍ مِنْ يَخَافُ ضِيَاعَهُ، أَوْ كَانَ يَأْنَسُ بِهِ، أَوْ حُضُورِ مَوْتٍ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ أَوْ قُوَّةٍ رُفْقَةٍ تَرَحَّلُ أَوْ أَكَلٍ ذِي رَأْحَةٍ كَرِيمَةٍ أَوْ مَلَازِمَةٍ غَرِيمَةٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ (وَسُرُّوهُ الْجَمَاعَةَ) أَنْ يَنْوِي الْمَأْمُومُ الْإِقْتِدَاءَ فَإِنْ أَهْمَلَهُ أَنْعَقَدَتْ فِرَادَى فَإِنْ تَابَعَ بِإِلَانِيَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ أَنْتَظَرَ

فِي الْجُمُعَةِ فَرَضُ عَيْنٍ) لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ بِغَيْرِ جَمَاعَةٍ فِي رَكْعَةٍ مِنْهَا (وَآ كَدُ الْجَمَاعَاتِ) فِي الصَّلَاةِ (الصَّبْحِ ثُمَّ الْعِشَاءِ ثُمَّ الْعَصْرُ وَأَقْلَبُهَا) أَيُّ أَقْلَبُ مَا تَحْتَقِقُ بِهِ الْجَمَاعَةُ (إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ) فَتَحْصُلُ لَهَا فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ (وَهِيَ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ) مِنْهَا فِي الْبُيُوتِ وَغَيْرِ الرِّجَالِ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ (وَآ كَثَرُهَا جَمَاعَةٌ أَفْضَلُ) مِنْ قَلِيلِ الْجَمَاعَةِ (فَإِنْ كَانَ بِجِوَارِهِ) أَيُّ الْمَضَى (مَسْجِدٌ قَلِيلُ الْجَمْعِ فَالْبَعِيدُ الْكَثِيرُ الْجَمْعِ أَوْلَى) مِنْ الْمَسْجِدِ الْقَلِيلِ الْجَمْعِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ) أَيُّ الْمَسْجِدِ الْكَثِيرِ الْجَمْعِ (مُبْتَدِعًا) بَيِّنَةٌ لَا يَكْفُرُ بِهَا كَمَا تَرَى (أَوْ فَاسِقًا) كَشْرَابِ خمرٍ (أَوْ لَا يَمْتَقِدُ بَعْضُ الْأَرْكَانِ) كَمَا لَكِي لَا يَرَى الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْفَاتِحَةِ (أَوْ يَتَمَطَّلُ بِذَهَابِهِ إِلَى الْبَعِيدِ جَمَاعَةُ مَسْجِدِ الْجِوَارِ فَجَسَدُ الْجِوَارِ أَوْلَى) وَكَذَا قَلِيلُ الْجَمَاعَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِمَّا ذَكَرَ أَوْلَى وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ ذَكَرَ يَحْصُلُ بِهَا فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ (وَالنِّسَاءُ فِي بُيُوتِهِنَّ أَفْضَلُ) مِنْهَا فِي غَيْرِهِنَّ بِأَنْ يُؤْمِنَنَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ (وَيُكْرَهُ حُضُورُ الْمَسْجِدِ لِمُسْتَهَابَةٍ أَوْ شَابَةِ لَا غَيْرِهَا) مِنْ مَجْزُورِ هَرَمَةٍ (عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ وَتَسْطُّ الْجَمَاعَةَ) أَيُّ طَلَبِهَا (بِالْعَدْرِ) وَذَلِكَ (كَمَطَرٍ أَوْ تَلْجِ بَيْلِ الثَّوْبِ أَوْ وَحَلٍ أَوْ رِيحٍ بِاللَّيْلِ أَوْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدَيْنِ) سِوَاهُ كَانَا بَلِيلٍ أَوْ نَهَارٍ (أَوْ حُضُورِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ) أَيُّ تَشْتَاقُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ (أَوْ مُدَافَعَةَ حَدَثٍ أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) وَمِنْهُ أَنْ يَخَافُ مِنْ احْتِرَاقِ طَعَامِهِ الَّذِي عَلَى النَّارِ لَوْ قَصِدَ الْجَمَاعَةَ أَوْ ضِيَاعِ أَجْرَتِهِ عِنْدَ مَنْ أَجْرَهُ (أَوْ) يَخَافُ مِنْ (مَرَضٍ) يَلْحَقُهُ (أَوْ) يَخَافُ قُوَّةَ (مَرِيضٍ مِنْ يَخَافُ ضِيَاعَهُ) لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمَاعَةِ بِأَنْ يَضُرُّ الْمَرِيضَ عِنْدَ ذَهَابِهِ (أَوْ كَانَ) الْمَرِيضُ لَا يَضِيغُ بِأَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَنْ يَخْدُمُهُ لَكِنْ (يَأْنَسُ بِهِ) فَيَتْرِكُ الْجَمَاعَةَ وَلَا يَفُوتُ عَلَيْهِ نِسَهُ (أَوْ) كَانَ الْعَدْرُ (حُضُورِ مَوْتٍ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ) فَيَتْرِكُ الْجَمَاعَةَ لِحُضُورِهِ (أَوْ) كَانَ الْعَدْرُ (قُوَّةٍ رُفْقَةٍ تَرَحَّلُ) أَيُّ تَذَهَبُ وَتَتْرَكُهُ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمَاعَةِ (أَوْ أَكَلِ ذِي رَأْحَةٍ كَرِيمَةٍ) كَمَا كَلَّ بَصْلًا وَثُومًا فِيءٍ (أَوْ مَلَازِمَةٍ غَرِيمَةٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ) أَيُّ عَاجِزٍ عَنِ الدَّفْعِ فَبَأَى عَدْرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَارِ تَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ (وَشُرُوطُ) صِحَّةِ (الْجَمَاعَةِ أَنْ يَنْوِي الْمَأْمُومُ الْإِقْتِدَاءَ) أَوْ الْإِثْمَامُ أَوْ الْجَمَاعَةُ مَعَ التَّحَرُّمِ أَوْ بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الْجَمْعَةِ أَمَا فِيهَا فَلَا بَدَّ مِنْ نِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي تَحَرُّمِهَا (فَإِنْ أَهْمَلَهُ) أَيُّ تَرَكَ هَذَا الشَّرْطَ وَهُوَ نِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ فِي التَّحَرُّمِ (الْإِقْتِدَاءُ) الصَّلَاةَ (فِرَادَى) فَإِنْ تَابَعَ بِإِلَانِيَةٍ (جَسَدًا) (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إِنْ أَنْتَظَرَ أَيُّ التَّحَرُّمِ

أَفْعَالُهُ أَنْتَظَرًا طَوِيلًا ، فَإِنْ قَلَّ أَوْ اتَّفَقَ فَلَا ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَأْمُومٍ حَالَ اقْتِدَائِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ  
وَلَيِّنُوا الْإِمَامَ الْإِمَامَةَ ، فَإِنْ أَهْمَلَهُ أَنْعَدَتْ فُرَادَى وَصَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَفَاتَ الْإِمَامَ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ  
وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ فِي الْجُمُعَةِ ، وَيُنْدَبُ لِقَاصِدِ الْجَمَاعَةِ الْمَشَى بِسَكِينَةٍ ، وَيُحَافِظُ عَلَى إِدْرَاكِ  
فَضِيلَةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَتَحْصُلُ بِأَنْ يَسْتَعْلِلَ بِالتَّحْرِمِ عَقِبَ تَحْرِمِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ دَخَلَ فِي نَفْلِ  
فَأَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشُ فَوَاتِ الْجَمَاعَةِ وَإِلَّا قَطَعَهُ ، وَلَوْ دَخَلَ فِي الْفَرَضِ مُنْفَرِدًا  
فَأَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ نُدِبَ قَلْبُهُ نَفْلًا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَقْتَدِي ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَنَوَى الْإِقْتِدَاءَ فِي أَثْنَاءِ  
الصَّلَاةِ صَحَّ وَكُرِهَ وَزَمَهُ الْمُتَابِعَةُ ، فَإِنْ تَمَّتْ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي أَوْ لَا أَنْتَظَرَ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ سَلَّمَ ، وَلَوْ  
أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ وَأَتَمَّ مُنْفَرِدًا جَازًا ، لَكِنْ يُكْرَهُ بِلَا عَذْرِ ، وَلَوْ  
وَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا أَحْرَمَ مُنْتَصِبًا ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْضُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي  
غَيْرِ الْقِيَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ الْمُجْزِي ، وَاطْمَأَنَّ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْ حَدِّ  
الرُّكُوعِ الْمُجْزِي حَصَلَتْ لَهُ الرَّكْعَةُ ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ رَفَعَ الْإِمَامُ عَنِ الْحَدِّ الْمُجْزِي

(أفعاله) أى الامام (انتظارا طويلا) عرفا لأنه ربط صلاته بصلاة غيره من غير نية (فان قل) الانتظار  
(أو اتفق) فعله مع فعله (فلا) تبطل صلاته (ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته) بخلاف ما إذا  
اقتدى به بعد مفارقتة للامام فلا تبطل (ولينو الامام الامامة) حوذا للفضيلة (فان أهمله) أى المنوى وهو  
نية الجماعة (انعقدت) صلاة الامام (فرادى وصح الاقتداء به وفات الامام ثواب الجماعة) ويصح له نية  
الجماعة أثناء الصلاة (ويشترط) فى حق الامام (نية الامامة فى الجمعة) ولو زائدا على الأربعين (ويندب  
لقاصد الجماعة المشى بسكينة) أى وقار ولو فاتته الركعة مع الامام (و) يندب له أن يحافظ على إدراك  
فضيلة تكبيرة الاحرام) مع الامام (وتحصل) تلك الفضيلة (بأن يستعمل بالتحريم عقب تحريم الامام)  
فتفوت تلك الفضيلة الغائب عند تحريم الامام والمتراخي عنه بغير وسوسة خفيفة (ولو دخل) القاصد  
لصلاة الجماعة (فى نفل فأقيمت الجماعة أتمه إن لم يخش فوات الجماعة) بأن لم يدرك تكبيرة التحريم مع  
الامام قبل سلامه (وإلا) بأن خشى ذلك (قطعه) أى قطع مصلاه من النفل وأدرك الجماعة (ولو دخل  
فى الفرض منفردا فأقيمت الجماعة ندب قلبه) أى الفرض (نفلا) مطلقا (ركعتين ثم يقتدى) بعد  
تسليمه (فان لم يفعل) القلب (ونوى الاقتداء فى أثناء الصلاة) بقلبه (صح وكره) ولا يجوز فضيلة  
الجماعة (وزمته المتابعة فان تمت صلاة المقتدى) الذى نوى الجماعة فى الاثناء (أولا) قبل الامام (انتظره)  
(فى الشهاد) ليسلم معه (أو سلم) بعد نية المفارقة (ولو أحرم مع الامام ثم أخرج نفسه من الجماعة) بنية  
المفارقة (وأتم مفردا جاز لكن يكره) له ذلك (بلا عذر) واما بعدر كسطوبيل الامام ومرض لحقه  
وترك الامام سنة مقصودة كفقوت فلا تتركه له نية المفارقة (ولو وجد الامام راکعا أحرم منتصبا ثم كبر)  
ثانيا (للكوع) ولو كبر تكبيرة واحدة ونوى بها تكبيرة الاحرام وهو منتصب أجزائه وإلا فلا تنعقد  
صلاته (فان وقع بعض تكبيرة الاحرام فى غير القيام لم تنعقد) لافرضا ولا نفلا ثم فرغ على قوله ثم كبر  
ثانيا قوله (فان وصل إلى حد الركوع الجزئى واطمأن قبل رفع الامام عن حد الركوع الجزئى حصلت له  
الركعة) وتحمل عنه الامام قراءة الفاتحة (فان شك هل رفع الامام عن الحد الجزئى) للراکع

قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمُجْزِئِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ الرَّكُوعُ غَيْرَ مُحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا  
 مِنْ بِنَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ أَوْ رُكُوعٍ خَامِسَةٍ لَمْ يُدْرِكْ ، وَمَتَى أَدْرَكَ الْأَعْتِدَالَ فَمَا بَعْدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ  
 مُكَبَّرًا وَبُسْبُوحًا وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ أَدْرَكَهُ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَهِّدًا سَجَدَ ، أَوْ جَلَسَ  
 بِالْإِتْكَابِ وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمَسْبُوقِ قَامَ مُكَبَّرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ فَلَا  
 تَكْبِيرَ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَدْرَكَهُ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَا أَدْرَكَهُ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ  
 وَمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ  
 وَلَيْسَ كُنْ أَيْدَاءَهُ فَعَلِهِ مُتَأَخِّرًا عَنِ أَيْدَائِهِ وَمُتَقَدِّمًا عَلَى فِرَاعِهِ وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا إِلَّا التَّأْمِينَ  
 فَيُقَارِنُهُ فِيهِ ، وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَرِهَ  
 رَفَاتُهُ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى الرُّكْنِ بَانَ رُكْعٌ قَلِيلُهُ كَرِهَ ، وَنُدِبَ الْعَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ،  
 وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَتَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حُرِّمَ وَمَنْ تَبَطَّلَ أَوْ بَرَّكَتَيْنِ عَمْدًا

(قبل وصوله إلى الحد المجزئ أو بعده) أو هل اطمان معه قبل رفعه أم رفع قبل أن يطمئن (أو كان الركوع  
 غير محسوب للإمام كمحدث وكذا من به نجاسة خفيفة أو ركوع خامسة لم يدرك) الركعة في ذلك كله  
 (ومتى أدرك) الإمام في (الاعتدال) أو (فما بعده) من الهوى للسجود (انتقل معه مكبرا) موافقة  
 للإمام (ويُسبِح ويَتَشَهَّد معه في غير موضعه) أي التَّشَهَّد للمأموم (ولو أدركه ساجدا أو متشهِّدا سجد  
 معه) (أو جلس بالتكبير) لأن هذا الهوى ليس محلا للتكبير (ولو سلم الإمام وهو موضع جلوس المسبوق)  
 بأن أدرك مع الإمام ركعتين (قام مكبرا) لادراك ما بقى عليه من الصلاة (فإن لم يكن) الجلوس مع  
 الإمام (موضعه) أي موضع جلوس المأموم كأن أدرك معه ركعة أو ثلاثا (فلا تكبير) يطلب منه حال  
 قيامه (وإن أدرك الإمام قبل أن يسلم) أي قبل تمامه (أدرك فضيلة الجماعة) لادراكه معه النية  
 وتكبيره الاحرام (وما أدركه) المأموم مع الإمام (فهو أول صلواته) فيأتي فيه بالاستفتاح (وما يأتي به  
 بعد سلام الإمام فهو آخر صلواته فيعيد فيه القنوت) ولو قنت مع الإمام (ويجب متابعة الإمام في الأفعال  
 وليكن ابتداء فعله) أي المأموم (متأخرا عن ابتداءه) أي ابتداء فعل الإمام حتى يجوز فضيلة الجماعة  
 (ومتقدما على فراغه) فيجعل ركوعه مثلا متأخرا عن ابتداء الإمام بركوعه وقبل رفعه للاعتدال فإن  
 قارنه في أفعاله فاتته فضيلة الجماعة (ويتابعه في الأقوال أيضا) فلا يقارنه فيها سواء كانت واجبة كقراءة  
 الفاتحة أو مندوبة كالتكبيرات (إلا التأمين) فإنه (يقارنه فيه ولو قارنه في تكبيره الاحرام أو شك  
 هل قارنه) فيها (لم تنعقد) صلواته (أو في غيره) أي التحريم (كره) وصحت القدرة (وفاتته فضيلة  
 الجماعة) لسكن وقع في الأقوال خلاف في المقارنة (وإن سبقه إلى الركن بأن ركع قبله) وهذا هو السابق  
 ببعض الركن (كره) وقيل حرم واعتمده النووي (وندى العود إلى متابعتي) ليدرك فضيلة متابعة  
 الإمام في هذا الركن (وان سبقه بركن) وذلك مصوِّر (بأن ركع ورفع ثم مكث) في الاعتدال (حتى  
 رفع الإمام حرم) وهذا هو السابق بركن (ولم تبطل) صلاة المأموم (أو) سبقه (بركنين عمدا) وذلك  
 لا يكون إلا شروعه في الثالث كأن ركع واعتدل وشرح في الهوى للسجود والإمام قائم في القراءة

بَطَلَتْ أَوْ سَهَوَا فَلَا وَلَا يُعْتَدُّ بِهِدِهِ الرَّكْعَةُ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ بِلَا عُذْرٍ كَرِهَهُ أَوْ بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ  
فَإِنْ رَكَعَ وَأَعْتَدَلَ وَالْمَأْمُومُ بَعْدُ قَائِمٌ لَمْ تَبْطُلْ فَإِنْ هَوَى لِيَسْجُدَ وَهُوَ بَعْدُ قَائِمٌ بَطَلَتْ ، وَإِنْ  
لَمْ يَبْلُغِ السُّجُودَ لِأَنَّهُ كَمَلَ الرُّكْنَيْنِ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ بِعُذْرٍ كَبِطَاءِ قِرَاءَتِهِ لِعَجْزٍ لَا لَوْسُوسَةٍ حَتَّى  
رَكَعَ الْإِمَامُ لَزِمَهُ اِتِّمَامُ الْفَاتِحَةِ ، وَيَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ ، فَإِنْ زَادَ  
وَأَفَقَهُ فِيهَا هُوَ فِيهِ ، ثُمَّ يَتَدَارَكُ مَا فَاتَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَإِذَا أَحَسَّ الْإِمَامُ بِدَاخِلٍ وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ فِي  
التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ نُدِبَ ائْتِنَظَارُهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَنْ لَا يَفْحَشَ الطُّوْلُ وَأَنْ يَقْصِدَ  
الطَّاعَةَ لَا تَمَيُّزَهُ وَإِكْرَامَهُ بِأَنْ يَنْتَظِرَ الشَّرِيفَ دُونَ الْحَقِيرِ وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالتَّشَهُدِ  
وَلَوْ كَانَ لِمَسْجِدٍ إِمَامٌ رَاتِبٌ ، وَلَمْ يَكُنْ مَطْرُوقًا كَرِهَهُ لِعَاقِبَتِهِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَإِنْ  
كَانَ مَطْرُوقًا أَوْ لِإِمَامٍ لَهُ لَمْ يُكْرَهُ ، وَمَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ وَجَدَ جَمَاعَةً تُصَلِّي نُدِبَ  
أَنْ يُعِيدَ مَعَهُمْ بِنِيَّةِ الْفَرِيضَةِ وَتَقَعُ قَلًّا ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ التَّخْفِيفُ ، فَإِنْ عَلِمَ رِضًا مُحْضَرِينَ  
بِالتَّطَوُّيلِ نُدِبَ حِينَئِذٍ ،

(بطلت أو) سبقه بالركنين (سهوا فلا) تبطل (ولا يعتد بهذه الركعة) فيأتي بعد سلام امام بركعة (وإن تخلف  
بركن بلا عذر كرهه أو بركنين بطلت) صلته لا تخروا المتابعة (فان ركع) الامام (واعتدل والمأموم بعد  
قائم لم تبطل) لأنه لم يسبقه بركنين إلا إذا شرع في الثالث (فان هوى) الامام (ليسجد) بأن صار إلى محل  
لا تجزى فيه الفاتحة (وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه كمل الركنين) بانفصاله عن القيام (وان  
تخلف) المأموم (بعذر) وذلك العذر (كبطء قراءته لعجز) خلقى (لألوسوسة) ظاهرة (حتى ركع الامام لزمه  
اتمام الفاتحة ويسعى خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان) طويلا فليس منها الاعتدال والجلوس بين  
السجدين (فان زاد) على الثلاثة (واقفه) أى وافق المأموم الامام (فيما هو فيه) كان استمر في قراءة  
الفاتحة حتى سجد الامام السجود الثاني ورفع منه فيوافقه حينئذ في الجلوس للتشهد أو في القيام للفاتحة  
وفاتته الركعة (ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه) أى سلام إمامه (وإذا أحس الامام بداخل) يريد الاقتداء  
به (وهو راكم أو في التشهد الأخير ندب) له (انتظاره) لله تعالى اعانة على ادراك الركعة أو الجماعة (بشرط  
أن يكون) هذا الشخص (قد دخل المسجد) أى محل الصلاة (وأن لا يفحش الطول) فيتضرر  
الحاضرون (وأن يقصد الطاعة) لله تعالى (لا تميزه واكرامه بأن ينتظر الشريف دون الحقير) أو  
ينتظر بعضهم لصداقة ويحشى على من يفعل ذلك الشرك ومثل الامام المنفرد اذا أحس بمن يقتدى به  
(ويكره) الانتظار (في غير الركوع والتشهد) لأنه لا فائدة فيه (ولو كان لمسجد امام راتب ولم يكن  
مطروقا) أى محلا لطروق الناس بأن يدخله جماعة بعد أخرى مثل مساجد العشائر (كره لغيره) أى  
الراتب (اقامة الجماعة فيه بغير اذنه وان كان مطروقا أو لإمام لم يكره) ما ذكر من اقامة الجماعة أو تعددها  
فيه (ومن صلى منفردا أو) صلى (في جماعة ثم وجد جماعة تصلى ندب أن يعيد معهم) صلته (بنية  
الفریضة) ويشترط أيضا أن تقع الثانية جماعة من أولها الى آخرها وأن تقع في الوقت وأن تعاد مرة  
واحدة (ويندب للإمام التخفيف) بأن يخفف القراءة والأذكار ولا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الأكل  
(فان علم رضا محضرين بالتطويل ندب حينئذ) التطويل فيستوفى الأكل ولو كانوا يؤثرون التطويل

وَيُنْدَبُ تَلْقَيْنُ إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَتْ قِرَاءَتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ ذِكْرًا جَهَرَ بِهِ الْمَأْمُومُ لِيَسْمَعَهُ أَوْ فِعْلًا سَبَّحَ ،  
فَإِنْ تَذَكَّرَهُ الْإِمَامُ سَجَلِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَأْمُومِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ وَإِنْ  
كَثُرُوا ، وَإِنْ تَرَكَ فَرَضًا وَجِبَ فِرَاقَهُ ، أَوْ سُنَّةً لَا تَفْعَلُ إِلَّا بِتَخَلُّفٍ فَاحِشٍ كَتَشَهُدٍ حَرَمَ فِعْلُهَا ،  
فَإِنْ فَعَلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيَفْعَلَهَا فَإِنْ أُمِّكَنْتَ قَرِيبًا كَجَلْسَةِ لِاسْتِرَاحَةٍ فَعَلَهَا ، وَمَتَى  
قَطَعَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ بَحْدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ اسْتِخْلَافٌ مَنْ يُتِمُّهَا بِشَرْطِ صَلَاحِيَّتِهِ لِإِمَامَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ  
فَإِنْ فَعَلُوا رُكْنًا قَبْلَ الْاسْتِخْلَافِ ائْتَمَعَ الْاسْتِخْلَافُ ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ مَأْمُومًا جَازَ اسْتِخْلَافُهُ  
مُطْلَقًا ، وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمَ الْإِمَامِ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَ وَأَشَارَ لِيفَارِقُوهُ ، أَوْ يَنْتَظِرُوهُ ، وَهُوَ  
أَفْضَلُ ، وَإِنْ جَهِلَ نَظْمَ الْإِسَامِ رَاقِبِهِمْ ، فَإِنْ هُمَا بِالْقِيَامِ قَامَ وَإِلَّا قَعَدَ ، وَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ  
غَيْرَ مَأْمُومٍ جَازَ فِي الْأُولَى وَفِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الرَّبَاعِيَةِ لِأَيِّ الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ .

والسكن المسجد مطروق لم يطول (و يندب تلقين امامه ان وقفت قراءته) بأن تردد فيها وسكت ولا يلقه  
مادام مستعددا (وان نسي) الامام (ذكرا) كالسبح (جهر به المأموم لیسمنه) الامام فيأتي به  
(أو فعلا) من أفعال الصلاة واجبا كان أو مندوبا (سبح) المأموم (فان تذكره الامام عمل به) أي  
عما تذكره (وان لم تذكره لم يجز العمل بقول المأمومين ولا غيرهم) ولا يفعلهم أيضا (وان كثروا)  
ليكن ان بلغوا حد التواتر جاز العمل بقولهم وكذلك يفعلهم (وان ترك فرضا) كأن قصد في موضع القيام  
(وجب) على المأموم (فراقه) بأن لا يتابعه في ذلك بل يضي على الصواب (أو) ترك (سنة) لا يفعل  
الا بتخلف فاحش) من المأموم (كتشهاد) أول تركه الامام (حرم فعلها) أي تلك السنة فلا يفعل  
التشهد اذا تركه الامام بل يقوم معه (فان فعلها بطلت صلاته وله فراقه) بأن ينوي بقلبه فراقه (ليفعلها)  
أي تلك السنة (فان أمكنت) تلك السنة (قريبا) أي من غير تخلف فاحش (كجلسة الاستراحة)  
فانه يمكن فعلها اذا تركها الامام من غير تخلف فاحش (فعلها) من غير نية مفارقة ومثل جلسة الاستراحة  
القنوت فاذا تركه الامام نذب للمأموم فعله اذا لحته في السجدة الأولى وجاز اذا لحته في الثانية (ومتى قطع  
الامام صلاته بحدث أو غيره) كطرو نجاسة (فله) أي للامام (استخلاف من يجهل) أي يقيم خليفة  
ليكمل الصلاة للمأمومين منهم أو من غيرهم (بشرط صلاحيته لامامة هذه الصلاة) بأن لا يكون امرأة  
وهم رجال مثلا وأشار لشرط من شروط الاستخلاف بقوله (فان فعلوا ركننا قبل الاستخلاف ائتمنع  
الاستخلاف) فشرطه الفورية بأن لا يفعل المأمومون بعد قطع الامام الصلاة ركننا وهم منفردون فلو  
فعلوا لم يصح الاستخلاف (فان كان الخليفة مأموما) مسوقا أو موافقا (جاز استخلافه مطلقا) أي في  
سائر ركعات الصلاة من أولى وغيرها (ويراعى المسبوق نظم) صلاة (الامام) فيقع عند عموده وبقنت  
عند قنوته فلو استخلفه في الصبح في ثابته وهي أولى له قنت فيها وقعد للتشهد (فاذا فرغ منه) أي من  
نظم صلاة الامام (قام وأشار ليفارقوه) أي ينووا المفارقة ويسلموا لأنفسهم (أو ينتظروه) حتى يكمل  
ماعليه من الركعة ويسلموا معه (دهو) أي الانتظار (أفضل) من المفارقة (وان جهل) المسبوق  
(نظم) صلاة (الامام راقبهم فان هموا بالقيام قام وإلا قعد) ولو أخبره الامام بما عليه جاز اعتماده (وان  
كان الخليفة غير مأوم جاز) استخلافه (في الأولى وفي الثالثة من الرابعة لاني الثانية و) لاني (الرابعة)  
لأنه غير ملتزم لترتيب الامام وهم ملتزموه فيقع الخلاف بينه وبينهم لهذا لما يجددوا نية الاقتداء به والواجب

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ بِالْخَلِيفَةِ بَلْ لَهُمْ أَنْ يُتِمُّوا فِرَادَى ، وَلَوْ قَدَّمَ الْاِمَامُ وَاحِدًا ، وَالْقَوْمُ آخَرَ ، فَتَقَدَّمَهُمْ أَوْلَى .

(فصل) أولى الناس بالإمامة: الأئمة، ثم الأقرأ، ثم الأورع، ثم الأقدم هجرة وولده، ثم الأسن في الإسلام، ثم السبب، ثم الأحسن سيرة، ثم الأحسن ذكرا، ثم الأنظف بدنا ونوبا، ثم الأحسن صوتا، ثم الأحسن صورة، فمضى وجد واحد من هؤلاء قدم وإن اجتمعوا أو بعضهم رتبوا هكذا، فإن استويا وتساحا أقرع، وإمام المسجد، وسأكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأئمة وما بعده، ولهما تقديم من أرادا، والسُلطان والأعلى فالأعلى من القضاة والولاية يقدمون على الساكن وإمام المسجد وغيرهما، ويقدم حاضر وحاضر وعدل وبالغ على مسافر وعبد وفاسق وصبي، وإن كانوا أفقه والبصير والأعمى سواء، ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعي، ولا يجوز الاقتداء بكافر، ولا مجنون، ولا محدث، ولا ذى نجاسة، ولا رجل وخنثى بامرأة، ولا من يحفظ الفأحة بمن يحل بحرف منها

(ولا تجب نية الاقتداء) على المأمومين (بالخليفة) فتكفيهم نيتهم القدوة بالامام الأول عن تجديدها (بل لهم أن يمتوا فرادى) من غير استخلاف في غير الجمعة وفيها إذا حصلوا مع الأول ركعة (ولو قدم الامام واحدا والقوم آخر فقدمهم أولى) من مقدم الامام

(فصل أولى الناس بالإمامة الأئمة) أى الذى له زيادة معرفة بفقهِ باب الصلاة (ثم الأقرأ) أى الأكثر قرآنا بالحفظ (ثم الأورع) والورع هو العفة وحسن السيرة (ثم الأقدم هجرة) إلى النبي ﷺ (وولده) يقدم بعده (ثم الأسن في الإسلام) فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم (ثم السبب) أى من له نسب أشرف من نسب غيره على حسب ما في الكفاءة كما سيأتى (ثم الأحسن سيرة ثم الأحسن ذكرا) حسن السيرة هو حسن الذكر فالظاهر أنهما بمعنى واحد (ثم الأنظف بدنا ونوبا ثم الأحسن صوتا ثم الأحسن صورة فمضى وجد واحد من هؤلاء) فقط (قدم) أى لم يوجد إلا هو (فان اجتمعوا) كلهم أى أصحاب تلك الصفات (أو بعضهم رتبوا هكذا) على حسب ما ذكره (فان استويا) أى شخصان وجد في كل منهما ما في الآخر (وتساحا) أى كل منهما أراد التقدم (أقرع) بينهما (وإمام المسجد وسأكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأئمة وما بعده) من ذوى الصفات (ولهما تقديم من أرادا) ممن يصلح للإمامة وان كان غيره أصح منه بخلاف ذوى الصفات فليس للتقدم تقديم غيره (والسلطان) الأعظم والأعلى فالأعلى من القضاة والولاية يقدمون على الساكن (و) على (امام المسجد وغيرهما) من ذوى الصفات وتقديم القضاة والولاية مشروط بكون ولايتهما عامة وفي محل ولايتهما (ويقدم حاضر وحاضر وعدل وبالغ على مسافر وعبد وفاسق وصبي وان كانوا أفقه) أى أكثر فقها لأنهم جمعوا من الصفات في باب الامامة ما يفوق زيادة الفقه (والبصير والاعمى سواء) لا يفضل أحدهما الآخر (ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعي) كظلم أو تعاطي معيشة مذمومة (ولا يجوز الاقتداء بكافر) ولو مخفيا كزندق (ولا يمجنون ولا محدث ولا ذى نجاسة) ظاهرة وهى التى لو تأملها المقتدى لراها (ولا رجل وخنثى بامرأة) ولا من يحفظ الفأحة بمن يحل بحرف منها (كتحفيف المشدد



أَوْ بِأُخْرَسَ ، أَوْ أَرْتَ ، أَوْ أُلْتَعَ ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ كَانَ مُحْدِثًا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فَإِنْ كَمَلَتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ ، وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَقْلِ ، وَصَبْحُ خَلْفِ ظُهُرٍ ، وَقَامٌ خَلْفَ قَاعِدٍ ، وَأَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِغَيْرِ شَافِعِيٍّ صَحَّ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَخْلَى بِوَجِبٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْإِعْتِمَارُ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ ، وَتُسْكِرُهُ وَرَاءَ فَاسِقٍ وَفَافَاءً وَتَمَنَامٍ وَلَا حِنْ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ الشُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذِّكْرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ وَالذِّكْرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ إِنْ أُمِّكَنْ وَإِلَّا تَقَدَّمَ الْإِمَامُ ، وَإِنْ حَضَرَ رِجَالٌ وَصِيبَانٌ وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ ، وَتَقِفُ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطَهُنَّ ، وَيُسْكِرُهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ

(أوبأخرس) وان كانت صلاته صحيحة (أو) (أرت) وهو من يندم في غير محل الادغام (أو) (رألتع) وهو من يدل حرفا بحرف (فان ظهر بعد الصلاة أن امامه واحد من هؤلاء) التسع (لزمت الاعادة الا اذا كان) الامام (عليه نجاسة خفية أو كان محدثا) حدثا أكبر أو أصغر فلا إعادة عليه وصحت صلاته لكن بشرط أن يكون الامام المحدث (في غير) يوم (الجمعة أو فيها وهو زائد على الاربعين) لأن صلاته غير صحيحة فلا يحسب من أهل الجمعة (فان كملت به الأربعون وجبت الاعادة) لأن الكمال شرط في الأربعين وقد فات بحدث الامام (ويصح فرض خلف نقل) أي يصح لمن يصلي فرضا أن يقتدى بمن يصلي نقلا (ويصح خلف ظهر وقام خلف قاعد و) لمن يصلي (أداء خلف قضاء وبالعكس) في كل ما تقدم من قوله ويصح فرض الخ (ولو اقتدى) شافعي (بغير شافعي) كحفي (صح) وحاز فضيلة الجماعة (إن لم يتيقن أنه) أي الامام قد (أخل بواجب) كأن ترك البسملة من الفاتحة أو لمس امرأة تنقض الوضوء أو لمس فرجه ولم يتوضأ (والا) بأن تيقن ذلك من الامام (فلا) يصح الاقتداء (والاعتبار) في الواجب (باعتماد المأموم) فاذا فعل الامام شيئا يعتقد المأموم أنه يبطل الصلاة والامام أنه لا يبطل فالعبرة باعتماد المأموم (وتسكروه) الصلاة (وراء فاسق) بأن ارتكب كبيرة كشرب خمر أو تعاطى ربا أو أصرت على صغيرة كنظر الى غير محرم ولم تعاب طاعته على معاصيه (وفافاء) من يكرر الفاء (وتتمام) من يكرر التاء (ولا حن) بما لا يغير المعنى

﴿ فَضْلٌ ﴾ فيما يتعلق بموقف الامام والمأموم (السنة أن يقف الذكران فصاعدا خلف الامام) أي وراه لا يمينا ولا شمالا (والذكر الواحد عن يمينه فان جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتأخران) حتى يكونا وراء الامام انما بافعال لا تبطل الصلاة وذلك لا يتأتى الا في القيام أو الركوع (ان أمكن) التأخر (والا) تقدم الامام وان حضر رجال وصبيان ونساء تقدم الرجال (في الصف) ثم الصبيان (بعد الرجال في صف آخر ان كمل الرجال صفهم والأكل صفهم من الصبيان هذا ان حضروا معا فان حضر الصبيان أولا واصطفوا ثم حضر الرجال فلا يؤخرون لأجلهم) ثم النساء وتقف إمامة النساء وسطهن) ولا تقدم عليهن (ويكره أن يرتفع موقف الامام على المأموم وعكسه) وهو أن يقف المأموم مرتفعا على الامام (إلا أن يريد الامام تعليمهم أفعال الصلاة) فيرتفع عليهم لذلك

أَوْ يَكُونُ لِلْمَأْمُومِ مُبَلِّغًا عَنِ الْإِمَامِ فَيُنْدَبُ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَجَبَ أَنْ يُحَازِيَ  
الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى بَعْضُ بَدَنِهِ بِشَرْطِ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً أَحْرَمَ ، ثُمَّ  
يَجْدِبُ لِنَفْسِهِ وَاحِدًا مِنَ الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ ، وَيُنْدَبُ لِذَلِكَ مُسَاعِدَتُهُ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمَأْمُومِ عَلَى  
عَقِبِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمَأْمُومُ وَالْإِمَامُ فِي مَسْجِدٍ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ  
تَبَاعَدَا أَوْ اخْتَلَفَ الْبِنَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ ، وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ  
أُغْلِقَ بَابُ السَّطْحِ ، لَكِنْ يَشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ إِمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ مُبْتَلِغٍ وَالْمَسَاجِدُ  
الْمُتَلَاصِقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ فِي فِضَاءٍ كَصَحْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ وَاسِعٍ  
صَحَّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ صَلَّى  
خَلْفَهُ صُفُوفٌ أُغْتَبِرَتِ الْأُذْرُعُ بَيْنَ كُلِّ صَفٍّ وَالصَّفِّ الَّذِي قَدَّمَ ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ الْأَخِيرِ  
وَالْإِمَامِ أَمِيالًا سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا نَارٌ أَوْ بَحْرٌ يُجْوَجُ إِلَى سِبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٌ مَطْرُوقٌ أَمْ لَا ، وَلَوْ  
وَقَفَ كُلُّ مَنِهْمَا فِي بِنَاءٍ كَبَيْتَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي صَحْنٍ ، وَالْآخَرُ فِي صُفَّةٍ مِنْ دَارٍ أَوْ خَانٍ أَوْ  
مَدْرَسَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفِضَاءِ

(أو يكون المأموم مبلغا عن الإمام) تكبير الاحرام أو غيره (فيندب) ارتفاعهما لذلك (لكن ان  
كانا) اي الامام والمأموم (في غير مسجد وجب ان يحاذي الأسفل الأعلى ببعض بدنه بشرط اعتدال الحلقة)  
وهو أن يكون الأسفل بحيث لو مشى إلى جهة الأعلى أصابت رأسه قدميه وهذه طريقة والمعتمد عدم  
اشتراط هذا الشرط (ومن لم يجد في الصف فرجة) أي سعة (أحرم) منفردا عن الصف (ثم يجذب  
لنفسه واحدا من الصف ليقف معه) صفا خروجا من خلاف من أبطل الصلاة منفردا (ويندب لذلك)  
المجرور (مساعدته) على الخير انما لايجزه الا بعد احرامه (ولو تقدم عقب المأموم على عقب الامام لم  
تصح صلاته) لأن التقدم على الامام في الموقف كالتقدم عليه في الاحرام (ومتى اجتمع المأموم والامام  
في مسجد صح الاقتداء مطلقا وإن تباعدا أو اختلف البناء مثل أن يقف أحدهما في السطح والآخر في  
بئر في المسجد وإن أغلق باب السطح) مالم يسمر (لكن يشترط العلم بانتقالات الامام إما بمشاهدة أو  
سماع مبلغ والمساجد المتلاصقة المتنافذة) التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض (كمسجد واحد) ورجحة  
المسجد لها حكمه (ولو كانا في غير مسجد) هو عام يشتمل البناء والفضاء لكنه قيده بأن أبدل منه  
قوله (في فضاء) لأنه سيدكر حكم البناء ثم ذكر مثاله بقوله (كصحراء أو بيت واسع صح اقتداء المأموم  
بالامام إن لم يزد ما بينهما على ثلاث ذراع تقريبا) فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع (وإلا) بأن زاد ما بينهما  
على ذلك (فلا) تصح القدوة (ولو صلى خلفه) أي الامام (صفوف اعتبرت الأذرع) الثلاثة (بين  
كل صف والصف الذي قدماه وإن بلغ ما بين) الصف (الأخير والامام أميالا سواء حال بينهما) أي بين  
الامام والصف (نار أو بحر يجوج إلى سباحة أو شارع مطروق أم لا) فالدار على عدم بعد المسافة عن  
الثلاثمائة (ولو وقف كل منهما) أي الامام والمأموم (في بناء كبيتين أو أحدهما في صحن والآخر في صفة  
من دار أو خان أو مدرسة فحكمه حكم الفضاء) بأن لا يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ويزاد ما ذكره بقوله

بِشَرْطِ أَنْ لَا يَحَالَ مَا يَمْنَعُ الْإِسْتِطْرَاقَ كَشِبَاكٍ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ  
وَجَبَّ الْإِتِّصَالُ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مَا يَسَعُ وَاقِفًا ، وَإِنْ كَانَ خَلْفُهُ وَجَبَّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ  
وَلَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ فِي فِضَاءٍ مُتَّصِلٍ بِهِ صَحَّ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْمَسْجِدِ  
عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَلَمْ يَحُلْ حَائِلٌ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ قِبَالَه الْبَابُ وَهُوَ مَفْتُوحٌ فَإِذَا صَحَّتْ لِهَذَا صَحَّتْ  
لِمَنْ خَلْفَهُ أَوْ اتَّصَلَ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجُوا عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ أَوْ حَالَ جِدَارُ  
الْمَسْجِدِ أَوْ شِبَاكُهُ أَوْ بَابُهُ الْمَرْدُودُ وَإِنْ لَمْ يَقْفَلْ لَمْ يَصِحَّ .

### بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا

تَحْرِمُ الصَّلَاةُ ، وَلَا تَنْعَقِدُ عِنْدَ طُورِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُمُوحٍ ، وَعِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ حَتَّى  
تَزُولَ ، وَعِنْدَ الْإِصْفَرَارِ حَتَّى تَعْرُبَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَلَا يَحْرُمُ فِيهَا  
مَالَةٌ سَبَبٌ كَجَنَازَةٍ ، وَنَحْيَةٌ مَسْجِدٍ ، وَسُنَّةٌ وَضُوءٌ وَفَائِتَةٌ لَا رُكْعَتَيْ إِحْرَامٍ ، وَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةُ  
فِي حَرَمٍ مَكْتَبَةً مُطْلَقًا ، وَلَا عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

( بشرط أن لا يحول ) بين الإمام والمأموم ( ما يمنع الاستطراق ) أي الوصول إلى الإمام ( كشباك )  
ولو لم يمنع الرؤية وبالأولى ما يمنعها كتاب مردود فالشم ط على هذه الطريقة في البناءين مطلقا عدم البعد وعدم  
ما يمنع الاستطراق والطريق التي تفصل في البناءين ذكرها بقوله ( وقيل إن كان بناء المأموم عن يمينه ) أي  
الإمام ( أو شماله وجب الاتصال ) أي اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ( بحيث لا يبقى ما يسع واقفا  
وان كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع ) والطريقة الأولى هي المعتمدة ( ولو وقف الإمام في  
المسجد والمأموم في فضاء متصل به ) أي المسجد ( صح ان لم يزد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلثمائة  
ذراع ولم يحل حائل ) يمنع الاستطراق ( مثل أن يقف قبالة الباب وهو مفتوح ) فلو لم يكن هناك باب  
أورد لم تصح القدوة ( وإذا صح ) القدوة ( لهذا ) الواقف قبالة الباب وهو مفتوح ( صح لمن خلفه )  
لمن ( اتصل به ) أي بمن خلفه يمينا أو شمالا ( وان خرجوا ) أي من اتصل بمن خلفه ( عن قبالة الباب ) لأن  
الرابطة لهم بالإمام هو في مقابله فاكنتي به ( فان عدل ) الشخص الذي صلى خارج المسجد ( عن قبالة  
الباب أو حال جدار المسجد أو شباكه أو بابه المردود وان لم يقفل لم يصح ) اقتداؤه ولا اقتداء من خلفه  
وهذا الرابطة في حق من خلفه كالإمام فيشترط أن يكون ممن يصح الاقتداء به .

### ( بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا )

وهي خمسة أوقات ( تحرم الصلاة ولا تنعقد عند طواع الشمس حتى ترتفع قدر رمح ) في رأى العين ( وعند  
الاستواء ) للشمس ( حتى تزول ) أي تميل ( وعند الاصفرار حتى تغرب ) الشمس ( وبعد صلاة الصبح  
وبعد صلاة العصر ) أداء ( ولا يحرم فيها ) أي هذه الأوقات ( ماله سبب ) متقدم ( ك ) صلاة ( جنازة  
ونحية مسجد وسنة وضوء وفائتة ) من فرض أو نفل بشرط قضاءه كالرواتب فتصح هذه كلها في هذه  
الأوقات ( لاركعتي احرام ) لأن سببها وهو الاحرام متأخر ( ولا تكرر الصلاة في حرم مكة مطلقا ) في هذه  
الأوقات سواء كان لها سبب أم لا ( ولا ) تكرر أيضا في سائر البقاع ( عند الاستواء يوم الجمعة ) فيصل

## بابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الْفَرَضِ قَاعِدًا وَالرُّادِّ مِنَ الْعَجْزِ أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ مُشَقَّةً ظَاهِرَةً ، أَوْ يَخَافُ مِنْهُ مَرَضًا ، أَوْ زِيَادَتَهُ ، أَوْ دَوْرَانَ الرَّأْسِ فِي سَفِينَةٍ ، وَيَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ ، وَيُنْدَبُ الْإِفْتِرَاشُ ، وَيُسَكَّرُهُ الْإِقْعَاءُ ، وَمَدُّ رِجْلِهِ ، وَأَقْلُّ رُكُوعِهِ مُحَاذَاةُ جِهَتِهِ قُدَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَأَكْمَلُهُ مُحَاذَاةُ مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَسُجُودِ فَعَلَ نَهَابَةَ الْمُسْكِنِ مِنْ تَقْرِيْبِ الْجِهَةِ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَأْمَأً بِهِمَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فَقَطَّ لِدْمَلٍ وَنَحْوَهُ أَتَى بِالْقُعُودِ قَائِمًا ، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ وَبِهِ رَمْدٌ أَوْ غَيْرُهُ ، فَقَالَ لَهُ طَيْبٌ مُعْتَمِدٌ إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمَكَّنَ مَدَاوَاتِكَ جَازَ الْإِسْتِلْقَاءُ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ قِيَامِهِ وَقُعُودِهِ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا بَوَاجِهِ ، وَمُقَدِّمَ بَدَنِهِ ، وَيَزُكُّعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمَكَّنَ ، وَإِلَّا أَوْ مَأْمَأً بِرَأْسِهِ وَالسُّجُودَ أَحْفَضُ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبَطْرَفِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبِقَلْبِهِ ، فَإِنْ خَرَسَ قَرَأَهَا بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَنْتَائِهَا قَعَدَ وَيَجِبُ الْإِسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحَةِ ، إِنْ عَجَزَ فِي أَنْتَائِهَا ، وَإِنْ خَفَّ

النفل المطلق يوم الجمعة عند الاستواء .

## (باب) كيفية (صلاة المريض) وغيره

(للعاجز صلاة الفرض قاعدا) ويسقط عنه فرض القيام (والمراد من العجز) المجوز للصلاة قاعدا (أن يشق عليه القيام مشقة ظاهرة أو يخاف منه) أي القيام (مرضا) يطراً عليه بقول طيب عارف ثقة (أو) يخاف (زيادته) أي المرض بالقيام (أو) يخاف (دوران الرأس) بأن كان في سفينة (ويقعد) العاجز (كيف شاء) من افتراش وغيره (وينسب الافتراش ويكره الإقعاء ومد رجله) للقبلة (وأقل) ركوعه محاذاة جهته قدام (أمام) ركبته وأكمله محاذاتها موضع سجوده) أي أن ينحني حتى تحاذي جهته محل سجود (فإن عجز عن ركوع وسجود فعل نهابة الممكن من ت قريب الجهة من الأرض) ولا يلزمه زيادة السجود عن الركوع في هذه الحالة (فإن عجز أو مأ مأ بهما) أي أشار (ولو عجز عن القعود فقط لدمل) به (ونحوه أتى بالقعود) أي بدله (قائماً) فيقرأ فيه التشهد ويسلم (ولو أمكنه القيام وبه رمد أو غيره ، فقال له طيب معتمد) أي ثقة بأن كان عدل روايه (إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك جاز الاستلقاء) لأن القيام يسبب طول الرمد (ولو عجز عن قيام وقعود) لما يلحقه من المشقة الشديدة أو الضرر المنقوت للخشوع صلى (اضطجع على جنبه الأيمن) ندبا (مستقبلاً بوجهه ومقدم بدنه) وجوبا (ويركع ويسجد إن أمكن) بأن يمكنه القيام للركوع فيقوم ليركع من قيام ثم يسجد أو يمكنه القعود فيقعد ثم يركع ويسجد (وإلا) بأن لم يمكنه ذلك (أو مأ برأسه والسجوداً أخفض) من الإيماء بالركوع فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً وأخصاه للقبلة ويرفع رأسه ليتوجه بوجهه (فإن عجز) عن الإيماء بالركوع والسجود (فبطرفه) أي يشير به (فإن عجز) عن الإيماء بطرفه (فبقبله) أي يوجه به بأن يجري الأركان فيه (فإن خرس) وعجز عن قراءة الفاتحة بلسانه (قرأها بقلبه ولا تسقط الصلاة) عن الشخص (ما دام يعقل فإن عجز في أنتائها) أي الصلاة بأن طراً عليه المرض وهو واقف فيها (قعد) ويجب الاستمرار في الفاتحة) ولو وهو هاو (إن عجز في أنتائها) أي الفاتحة (وإن خف) من المرض

قَامَ ، فَإِنْ كَانَ فِي أُنْتَاءِ الْفَاتِحَةِ وَجِبَ الْأَمْسَاكُ لِيَقْرَأَ قَائِمًا ، فَإِنْ قَرَأَ فِي نُهْوِهِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، وَإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَامَ لِيَتَرَكَعَ مِنْهُ ، أَوْ فِي الرَّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأُنِينَةِ أَرْتَفَعَ رَاكِعًا ، فَإِنْ انْتَصَبَ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهَا اعْتَدَلَ قَائِمًا ، ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ فِي اعْتِدَالِهِ قَبْلَ الطَّمَأُنِينَةِ قَامَ لِيَعْتَدِلَ ، أَوْ بَعْدَهَا سَجَدَ وَلَا يَقُومُ .

### بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

إِذَا سَافَرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ سَفَرًا يَبْلُغُ مَسِيرَتَهُ ذَهَابًا ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْهَاشِمِيِّ ، وَهُوَ يَوْمَانِ بِلِيَالِهِمَا بَسِيرِ الْأَثْقَالِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ ، أَوْ فَائِتَةً فِي السَّفَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ فِي الْحَضَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَوْ عَكْسَهُ أَتَمَّ ، وَفِي الْبَحْرِ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَسَافَةُ كَمَا فِي الْبَرِّ ، فَلَوْ قَطَعَهَا فِي لِحْظَةٍ قَصَرَ ، وَلَوْ قَصَدَ بِلَدًا لَهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَسَلَكَ الْأَبْعَدَ لِعَرَضِ كَأَمْنٍ وَسَهُولَةٍ وَنَزْهَةٍ قَصَرَ ، وَإِنْ قَصَدَ مَجْرَةً الْقَصْرِ أَتَمَّ ، وَلَا بِلَدٍ مِنْ تَنْصِبٍ مُشَاهِمٍ ،

(قَامَ فَإِنْ كَانَ فِي أُنْتَاءِ الْفَاتِحَةِ) بَأَن زَالَ عَنْهُ الْمَرَضُ وَهُوَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ قَاعِدًا (وَجِبَ عَلَيْهِ) (الْأَمْسَاكُ) عَنِ الْقِرَاءَةِ (لِيَقْرَأَ قَائِمًا فَإِنْ قَرَأَ فِي نُهْوِهِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ) وَإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَامَ لِيَتَرَكَعَ مِنْهُ) أَي الْقِيَامُ (أَوْ) خَفَّ (فِي الرَّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأُنِينَةِ أَرْتَفَعَ رَاكِعًا) لِيَطْمَأَنِنَ وَهُوَ قَائِمٌ (فَإِنْ انْتَصَبَ) ثُمَّ رَكَعَ أَوْ لَمْ يَرَكَعْ بَلْ هَوَى لِسُجُودِ (بَطَلَتْ أَوْ) خَفَّ (بَعْدَهَا) أَي الطَّمَأُنِينَةَ (اعْتَدَلَ قَائِمًا) وَيَجُوزُ أَنْ يَعْتَدَلَ رَاكِعًا (ثُمَّ) بَعْدَ الْاعْتِدَالِ (يَسْجُدُ أَوْ) خَفَّ (فِي اعْتِدَالِهِ قَبْلَ الطَّمَأُنِينَةِ قَامَ لِيَعْتَدِلَ) أَي لِيَطْمَأَنِنَ قَائِمًا (أَوْ) خَفَّ (بَعْدَهَا) أَي الطَّمَأُنِينَةَ فِي الْاعْتِدَالِ (سَجَدَ وَلَا يَقُومُ) لِأَنَّ اعْتِدَالَ قَدِّمٍ وَهُوَ عَاجِزٌ فَلَوْ قَامَ بَطَلَتْ نَعَمْ إِنْ سَنَّ لَهُ الْقَنُوتَ وَأَرَادَهُ فَيَقُومُ لِأَجَلِهِ .

### (بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمَسَافِرِ)

مِنَ التَّنْصُرِ وَالْجَلْعِ (إِذَا سَافَرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) مِنْ مَبْلَحِ كَسْفَرِ تِجَارَةٍ أَوْ سَنَةِ كَسْفَرِ زِيَارَةٍ صَالِحٍ أَوْ وَاجِبٍ كَسْفَرِ حُجٍّ وَشَمَلَ السَّفَرَ الطَّوِيلَ وَغَيْرَهُ فَقِيْدَهُ بَأَن يَكُونُ (سَفَرًا) تَبْلُغُ مَسِيرَتَهُ ذَهَابًا ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْهَاشِمِيِّ وَهُوَ يَوْمَانِ بِلِيَالِهِمَا بَسِيرِ الْأَثْقَالِ) وَهُمَا مَرِحَلَتَانِ بَسِيرِ الْأَثْقَالِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا فَإِذَا اسْتَوَى السَّفَرُ هَذِهِ الشَّرُوطُ (فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ) فِي أَوْقَاتِهَا (أَوْ فَائِتَةً فِي السَّفَرِ) الَّذِي يَجُوزُ الْقَصْرَ (فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ) الَّذِي فِيهِ الرِّخْصَةُ (فَإِنْ فَاتَتْهُ فِي الْحَضَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَوْ عَكْسَهُ أَتَمَّ) وَلَا يَقْصُرُ (وَفِي الْبَحْرِ) تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَسَافَةُ كَمَا فِي الْبَرِّ فَلَوْ قَطَعَهَا فِي لِحْظَةٍ قَصَرَ) لِأَنَّ عِلَّةَ الْقَصْرِ هُوَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ وَهُوَ مِظَنَّةُ الْمَشَقَّةِ فَلَا يُقْصَرُ خَلْوًا بَعْضُ الْأَفْرَادِ عَنْهَا فَيَقْصُرُ الصَّلَاةَ مِنْ سَافِرٍ فِي وَابُورٍ وَقَطَعَ هَذِهِ الْمَسَافَةَ فِي زَمَنِ يَسِيرٍ (وَلَوْ قَصَدَ بِلَدًا) لِعَرَضِ صَحِيحِ كِتَابَةِ تِجَارَةٍ (لَهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَسَلَكَ الْأَبْعَدَ لِعَرَضِ) آخَرَ غَيْرِ الْعَرَضِ الَّذِي لَهُ أَصْلُ السَّفَرِ (كَأَمْنٍ وَسَهُولَةٍ وَنَزْهَةٍ قَصَرَ) وَإِنْ كَانَتْ النَّزْهَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الصَّحِيحَةِ لِأَصْلِ السَّفَرِ (وَإِنْ قَصَدَ مَجْرَةً الْقَصْرِ أَتَمَّ وَلَا بَدَّ مِنْ مَقْصِدٍ مُعْلُومٍ) فِيهِ قَطْعُ الْمَسَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَكَانًا مَعْنِيًا كَجَهَةِ كَذَا

فَلَوْ طَلَبَ آتِقًا لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ ، أَوْ سَافَرَ عَبْدَهُ وَأَمْرَأَةً وَجُنْدِيَّ مَعَ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ وَأَمِيرٍ ، وَلَمْ  
يَعْرِفُوا الْمَقْصِدَ لَمْ يَقْصُرُوا ، وَإِنْ عَرَفُوهُ قَصَرُوا بِشَرْطِهِ ، وَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَأَبِي وَنَاشِرَةَ يُتِمُّ ، ثُمَّ  
إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ سُورٌ قَصَرَ بِمُجَرَّدِ مُجَاوَزَتِهِ سِوَاهُ كَانَ خَارِجَهُ عِمَارَةً أَمْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ  
فَبِمُجَاوَزَةِ الْعُمَرَانِ كُلِّهِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ مُجَاوَزَةَ الْمَزَارِعِ وَالْبَسَاتِينِ وَالْمَقَابِرِ ، وَالْمَقِيمُ فِي الصَّحْرَاءِ  
يَقْصُرُ بِمَفَارِقَةِ خِيَامِ قَوْمِهِ ، ثُمَّ إِذَا أَنْتَهَى السَّفَرَ أَتَمَّ ، وَيَنْتَهِي بِوُصُولِهِ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ بِنِيَّةٍ إِقَامَةٍ  
أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ أَوْ بِنَفْسِ الإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا ، فَتَيَّ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ  
غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ أَتَمَّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ إِجْزَاءَهَا ، وَيَنْوِي الأَزْتِحَالَ إِذَا  
أَنْقَضَتْ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا أَتَمَّ وَسِوَاهُ الْجِهَادِ وَغَيْرُهُ وَلَوْ وَصَلَ  
مَقْصِدَهُ ، فَإِنْ نَوَى الإِقَامَةَ الْمُؤَثَّرَةَ أَتَمَّ وَإِلَّا قَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ إِنْ تَوَقَّعَ حَاجَتَهُ  
كُلَّ وَقْتٍ ﴿ وَشُرُوطُ الْقَصْرِ ﴾ وَفُوعُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِي السَّفَرِ وَنِيَّةُ الْقَصْرِ فِي الإِحْرَامِ ، وَأَنْ لَا  
يَهْتَدِيَ بِمُتَمِّ فِي جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ نَوَى الإِقَامَةَ فِي الصَّلَاةِ ،

(فالطلب آتقاً أي هاربا (لا يعرف موضعه) ومثله الهائم الذي لا يدري أين يتوجه كالذي فرّ من الجيش  
(أو سافر عبد وامرأة وجندي مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصروا وإن عرفوه قصروا  
بشرطه) وهو أن يكون السفر ستة عشر فرسخا (والعاصي بسفره) بأن كان نفس السفر معصية كأن  
قصد قطع الطريق أو الأباق من سيده ويقال عاص بالسفر أمّا الذي عصى في سفره كأن ترك الصلاة  
أو أخرها فيقال له عاص في السفر وهذا يستبيح رخص السفر . والعاصي بسفره (كأبي وناشره) من  
زوجها (بتم) ولا يستبيح رخص السفر (ثم إن كان للبلد سور قصر بمجرد مجاوزته) أي السور  
(سواء كان خارجه عمارة أم لا وإن لم يكن له سور) أو له سور لكن ليس في مقصده (فبمجاورة  
العمران كله) وإن تخلله خراب (ولا يشترط مجاوزة المزارع والبساتين والمقابر) وإن حوط عليهم وسكنهم  
بعض الناس في بعض الأيام (والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه) التي تنسب إليه ولو  
تفرقت ومنها مطرح الرماد وملعب الصبيان ومعادن الأبل (ثم إذا انتهى السفر أتم وينتهي بوصوله إلى  
وطنه) وإن لم ينو إقامة ولا نقلة والمراد بالوطن ما اشترط مفارقتها في السفر (أو بنية إقامة أربعة أيام غير  
يومي الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها فتى أقام أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج  
أتم) فعند الإقامة ينتهي السفر بأخر اليوم الرابع وعند النية ينتهي بنفس النية ولو مقارنة لأول مكته  
(اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع إجزاها وينوي الارتحال إذا انقضت فإنه يقصر إلى ثمانية عشر يوما)  
صحاحا (فإن تأخرت) حاجته (عنها أتم) ولا يزيد على الثمانية عشر (وسواء الجهاد وغيره) فلا تنقيد  
الحاجة بأمر دون غيره (ولو وصل مقصده فإن نوى الإقامة المؤثرة) وهي أربعة أيام غير يومي الدخول  
والخروج (أتم) والاقصر إلى أربعة أيام) إن لم تكن له حاجة منتظرة (أو ثمانية عشر) يوما (إن توقع  
حاجته كل وقت وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر ونية القصر في الاحرام) مع نية الصلاة  
(وأن لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة) وإن قل ثم فرع على شرط وجود السفر في الصلاة قوله (فالونوي  
الإقامة في الصلاة) نية تقطع السفر

أَوْ شَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا ، ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيْبًا أَنَّهُ نَوَاهُ ، أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يُتِمُّ أَمْ لَا ، أَوْ هَلْ  
 إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا أْتَمَّ . وَلَوْ جَهِلَ نِيَّةَ إِمَامِهِ فَنَوَى إِنْ قَصَرَ قَصْرَتْ ، وَإِنْ أْتَمَّ أْتَمَّتْ صَحَّ ، فَإِنْ  
 قَصَرَ قَصْرَ ، وَإِنْ أْتَمَّ أْتَمَّ ، وَبِجُوزِ الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ  
 وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأُولَى فَالْتَقْدِيمُ أَفْضَلُ  
 وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فَالتَّأخِيرُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا فَشَرَطُهُ دَوَامَ السَّفَرِ ، وَتَقْدِيمُ الْأُولَى ، وَنِيَّةُ  
 الْجَمْعِ قَبْلَ فَرَاعِ الْأُولَى ، إِمَّا فِي الْأَحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، وَأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ فَرَّقَ يَسِيرًا  
 لَمْ يَضُرَّ ، فَيُغْتَفَرُ لِلتُّسْتَيْمِمْ طَلَبَ خَفِيفٌ ، فَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ فَبَاطِلَةٌ ، وَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي  
 الثَّانِيَةِ ، أَوْ لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الْأُولَى ، أَوْ فَرَّقَ كَثِيرًا وَجَبَ تَأخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَإِنْ أَقَامَ  
 بَعْدَ فَرَاعِهِمَا مَضْنًا عَلَى الصَّحَّةِ ، وَإِذَا جَمَعَ تَأخِيرًا لَمْ يَلْزَمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ  
 الْأُولَى بِقَدْرِ مَا يَسَعُ فِعْلُهَا أَنَّهُ يُؤَخَّرُ لِيَجْمَعَ ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ أْتَمَّ وَكَانَتْ قَضَاءً ، وَيُنْدَبُ التَّرْتِيبُ  
 وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى ، وَبِجُوزِ اللَّقِيمِ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا لَطَرِيْقِ بَيْلِ الثُّوبِ بِشَرَطِ أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةً

(أَوْ شَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيْبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يُتِمُّ أَمْ لَا) وَلَمْ يَجِزْ بِالنِّيَّةِ (أَوْ هَلْ  
 إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا أْتَمَّ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصْرَ رِخْصَةٌ فَلَا يَصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بِقِيْنِ اسْتِكْمَالِهَا لِلشَّرْطِ (وَلَوْ  
 جَهِلَ نِيَّةَ إِمَامِهِ) الَّذِي يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ (فَنَوَى إِنْ قَصَرَ قَصْرَتْ وَإِنْ أْتَمَّ أْتَمَّتْ صَحَّ) مَا نَوَاهُ (فَإِنْ  
 قَصَرَ قَصْرَ وَإِنْ أْتَمَّ أْتَمَّ) هُوَ وَلَا يَضُرُّهُ التَّعْلِيْقُ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ الْقَصْرَ بِقَرِيْبَةِ السَّفَرِ  
 (وَبِجُوزِ الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا) تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا (وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي  
 كُلِّ سَفَرٍ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ فِيهِ) فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ إِلَّا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ (فَإِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأُولَى فَالْتَقْدِيمُ  
 أَفْضَلُ) مِنْ جَمْعِ التَّأخِيرِ (وَإِنْ كَانَ سَائِرًا) فِي الْأُولَى (فَالْتَأخِيرُ أَفْضَلُ) وَإِنْ كَانَ تَرَكَ الْجَمْعَ أَفْضَلُ  
 خُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ فِيهِ إِلَّا لِالْحَاجِّ بِعَرْفَةٍ وَمُرْدَلْفَةٍ (وَإِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا فَشَرَطُهُ دَوَامَ السَّفَرِ وَتَقْدِيمُ الْأُولَى  
 وَنِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ فَرَاعِهِ) مِنَ (الْأُولَى) فَيَمْتَدُّ وَقْتُ النِّيَّةِ لِلْجَمْعِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْأُولَى إِلَى قَبِيْلِ السَّلَامِ مِنْهَا فَإِذَا  
 نَوَى فِي أَى جِزءٍ مِنْ هَذَا الزَّمَنِ صَحَّ لَهُ الْجَمْعُ (إِمَّا فِي الْأَحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا وَأَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا) أَى  
 بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ تَفَرِيْقًا كَثِيرًا عَرَفَا (فَإِنْ فَرَّقَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ فَيُغْتَفَرُ لِلتُّسْتَيْمِمْ طَلَبَ خَفِيفٌ) لِلدَّاءِ (فَإِنْ  
 قَدَّمَ الثَّانِيَةَ فَبَاطِلَةٌ) لِأَنَّهُ أَخْلَى بِالتَّرْتِيبِ فَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعَ أَعَادَهَا بَعْدَ فِعْلِ الْأُولَى وَنِيَّةِ الْجَمْعِ فِيهَا (وَإِنْ أَقَامَ)  
 بِأَنْ انْتَقَعَ سَفَرَهُ (قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الْأُولَى أَوْ فَرَّقَ) بَيْنَهُمَا (كَثِيرًا وَجَبَ  
 تَأخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا) لِفَوْتِ شَرَطِ الْجَمْعِ وَصِحَّةِ الْأُولَى (وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ فَرَاعِهِمَا مَضْنًا عَلَى الصَّحَّةِ وَإِذَا  
 جَمَعَ تَأخِيرًا لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى بِقَدْرِ مَا يَسَعُ فِعْلُهَا أَنَّهُ يُؤَخَّرُ لِيَجْمَعَ) أَدَاءً  
 حَقِيقًا وَذَلِكَ مَقْدَارُ مَا يَسَعُ جَمِيعًا أَوْ أَكْثَرًا (فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أَى جَمْعِ التَّأخِيرِ (أْتَمَّ وَكَانَتْ قَضَاءً)  
 لِاخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا (وَيُنْدَبُ التَّرْتِيبُ) بِأَنْ يَبْدَأَ بِالظُّهْرِ ثُمَّ الْعَصْرِ (و) يَنْدَبُ فِي جَمْعِ التَّأخِيرِ أَيْضًا  
 (الْمُوَالَاةُ) بِأَنْ لَا يَفْصَلَ بَعْدَ يَضُرُّ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ (و) يَنْدَبُ (نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى) بِأَنْ يَقُولَ أَصْلَى  
 فَرِيضَةَ الظُّهْرِ مَجْمُوعَةً مَعَ الْعَصْرِ (وَبِجُوزِ اللَّقِيمِ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا لَطَرِيْقِ بَيْلِ الثُّوبِ بِشَرَطِ أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةً)  
 فَلَوْ قَصِدَ أَنْ يَصِلَى مِنْفَرِدًا فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ

فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ ، وَأَنْ يُوجَدَ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأُولَى ، وَالْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ ، وَشُرْطُ  
مَعَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا ، فَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَهُمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضْتًا عَلَى الصَّحَّةِ  
وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا .

### بَابُ صَلَاةِ الْخُوفِ

إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا ، وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ ، فِرْقَةً فِي  
وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَبُصِلَ بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّوا مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمُّوا مُفْرَدَيْنِ ، وَذَهَبُوا  
إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَ أَوْلَايْكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ فَيَجْزِيُونَ ، وَيَمْكُثُ لَهُمْ بِقَدْرِ  
الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ ، فَإِذَا جَلَسَ لِتَشْهَدِ قَامُوا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ، وَيُطِيلُ هُوَ التَّشْهَدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ  
بِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا ، صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ  
رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرْقٍ ، وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ ، وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ  
يُشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ صَفَّيْنِ فَأَكْثَرُ ، وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالْكُلِّ ،  
فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي

(في مسجد بعيد) عن داره فلو صلى في بيته ولو جماعة أو في مسجد قريب من داره فليس له الجمع بالمطر  
(و) بشرط (أن يوجد المطر عند افتتاح الأولى) عند (الفرع منها وافتتاح الثانية) ويشترط مع ذلك ما  
تقدم في جمع السفر تقديما) من نية الجمع في الأولى وتقديما وعدم الفصل بينهما وأما دوام السفر فيأتي  
مكانه هنا المطر على حسب ما شرط فيه (فان انقطع) المطر (بعدهما) أي الصلاتين (أو في أثناء الثانية  
مضتا على الصحة) وللإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذ بالمطر (ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيرا) لأن  
المطر قد ينقطع .

### (بَابُ) كَيْفِيَّةُ (صَلَاةِ الْخُوفِ)

وَبَيَانُ مَا يَحْتَمَلُ فِيهَا مَا لَا يَحْتَمَلُ فِي غَيْرِهَا (إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا) يَعْنِي مَا ذُوْنَا فِيهِ فَيَشْمَلُ الْوَجَابِ  
كَقِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْمُبَاحِ كَقِتَالِ مَنْ قَصْدُ مَالِ إِنْسَانٍ (وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ  
فِرْقَةً) تَقِفُ (فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) فِي الثَّانِيَةِ (فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّوا مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمُّوا)  
صَلَاتِهِمْ (مُفْرَدَيْنِ وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَ أَوْلَايْكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ) فِي الرُّكْعَةِ  
الثَّانِيَةِ (فَيَجْرَمُونَ وَيَمْكُثُ) فِي وَقُوفِهِمْ (لَهُمْ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ فَإِذَا جَلَسَ لِتَشْهَدِ قَامُوا وَأَتَمُّوا  
لِأَنْفُسِهِمْ) وَتَعْتَرِفُ لَهُمْ هَذِهِ الْمَخَالَفَةُ لِلْخُوفِ (وَيُطِيلُ هُوَ التَّشْهَدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ) لِيَجُوزَ وَاعْتَرَفَ مَعَهُ فَضِيلَةُ السَّلَامِ كَمَا  
حَازَتْ الْفِرْقَةُ الْأُولَى فَضِيلَةَ التَّحْرِمِ (فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَ) صَلَّى (بِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً أَوْ  
رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرْقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ) وَتَفَارِقُ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْ  
الثَّلَاثَةِ الْأُولَى الْإِمَامَ وَتَتَمُّ لِنَفْسِهَا وَهُوَ مُنْتَظَرُ فَرَاغِهَا وَحُجَى الْأُخْرَى وَهَذِهِ صَلَاةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ (وَإِنْ كَانَ  
الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يَشَاهِدُونَ) أَيْ يَرَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ حَائِلٌ (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) بِحَيْثُ يَقَاوِمُ كُلَّ  
صَفٍّ مِنْهُمْ الْعَدُوُّ (صَفَّيْنِ فَأَكْثَرُ وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالْكُلِّ) فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي



بِلبه ، وَأَسْتَمَرَ الصَّفَّ الْآخَرَ فَأَتَمًّا ، فَإِذَا رَفَعُوا رُؤُسَهُمْ سَجَدَ الصَّفَّ الْآخَرَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَرْفَعُ بِالْكَفِّ ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفَّ الَّذِي حَرَسَ أَوَّلًا ، وَحَرَسَ الصَّفَّ الْآخَرَ ، فَإِذَا رَفَعُوا سَجَدَ الصَّفَّ الْآخَرَ ، وَيُنْدَبُ سَحْلُ السَّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَالنَّحْمُ الْقِتَالِ صَوَّارِ جَلًّا وَرُكْبَانًا إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا جَمَاعَةً وَفُرَادَى وَيُؤْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِنْ عَجَزُوا ، وَالسُّجُودُ أَحْفَضُ ، وَإِنْ أَضْطَرُّوا إِلَى الضَّرْبِ الْمُتَتَابِعِ ضَرَبُوا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَجُوزُ الصَّبَاحُ .

### بَابُ مَا يَحْرُمُ لِبَسُهُ

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لِبْسُ الْحَرِيرِ وَسَائِرُ وَجُوهِ اسْتِعْمَالِهِ وَلَوْ بَطَانَةً ، وَيَجُوزُ حَشْوُ جَبَّةٍ وَمُحَدَّةٍ وَفَرَشٍ بِهِ ، وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ اسْتِعْمَالُهُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ أَفْتِرَاشُهُ ، وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْبِاسَةُ لِلصَّبِيِّ مَا لَمْ يَبْلُغْ ، وَالْمَرْكَبُ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزَنَ الْحَرِيرُ حَرْمٌ ، وَإِنْ اسْتَوَى جَازٌ ، وَيَجُوزُ مُطْرَزٌ بِلَا جِازٍ أَوْ بِرَبْعِ أَصَابِعٍ وَمُطْرَفٌ وَجَبِيبٌ مَعْتَادٌ وَلَهُ أَنْ يَبْسُطَ عَلَى فُرَشِ الْحَرِيرِ مِنْ دُونِهَا وَمَنْدِيلًا وَمِنْحُوَةً وَيَجْلِسُ فَوْقَهُ ، وَيَجُوزُ لِبَسُهُ الْحَرُّ وَبَرْدٌ مُهْلِكَيْنِ ، وَسَتْرٌ عَوْرَةً وَمُفَاجَأَةٌ حَرْبٌ إِذَا فَقِدَ سَيْرُهُ وَحِجَّتُهُ .

بِلبه واستمر الصف الآخر فأتمًا فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولًا وحرس الصف الآخر فإذا رفعوا رؤوسهم (سجد الصف الآخر) ويفعلون ذلك وهم في أما كنهم أو يتقدمون ويتأخرون وهذه صلاة عسقلان (ويندب سحل السلاح في صلاة الخوف) خوفًا من هجوم العدو ما لم يكن نجسًا أو يؤذ أحدًا أو يمنع من أركان الصلاة (وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صالوا رجالًا وركبانًا إلى القبلة وغيرها جماعة وفرداى ويؤمنون بالركوع والسجود إن عجزوا) عنهما (و) يكون (السجود أخفض) والأفعال الكثيرة إن تعلقت بمصلحة القتال وكانت ضرورية له فلا تضمر وإلا أبطلت (وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصباح) ولا غيره من الكلام .

### ( بَابُ مَا يَحْرُمُ لِبَسُهُ )

(يحرم على الرجل) المراد به هنا المكلف لأن الصبي يحل لوليه الباسه الحرير (لبس الحرير وسائر وجوه استعماله) كجعله ناموسية أو وسادة يتكى عليها من غير حائل (ولو بطانة) للباس (ويجوز حشو جبة ومحددة وفرش به) أى الحرير للحائل (ويجوز للنساء استعماله) بسائر وجوهه (وقيل يحرم عليهن أفتراشه ويجوز للولي الباسه الصبي ما لم يبلغ) ومثله المجنون (والمركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم وإن استويا جاز ويجوز مطرز به) أى ركب فيه الحرير الخالص بعد نسجه وجعل طرازًا كالرقعة لكن بشرط أن (لا يجاوز أربع أصابع) عرضًا وإن زاد طولًا (ومطرف) وهو ما جهل مثل السجاف لكن بشرط أن يكون على عادة أمثاله (وجبب معتاد) هو المطوق (وله أن يبسط على فرش الحرير مندبلا ومنحوه ويجلس فوقه) لأنه حينئذ لم يخالط الحرير (ويجوز لبسه لحر وبرد مهلكين) بل وعند الحاجة أيضا (وستر عورة) به (و) (مفاجأة حرب) أى وقوعه بفتة (إذا فقد غيره) للضرورة (والحكمة)

وَالْأَعْمَى وَمَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ فَتَنَزَّ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ مُخَيَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ وَيُخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ إِنْ خَفِيَ عُنْدَهُمْ، وَيُنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عُنْدِهِ كَمَرِيضٍ وَعَبْدٍ تَأَخَّرَ الظُّهْرُ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ كَالْمَرَأَةِ فَيُنْدَبُ تَعَجِيلُهُ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ السَّفَرُ مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعَ جُمُعَةٍ، أَوْ تَرْحَلُ رُفْقَتَهُ، وَيَتَصَرَّرُ بِالتَّخَلُّفِ (وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ فِي خُطَّةِ أُبْنِيَةِ مُجْتَمِعَةٍ بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقَلَاءَ مُسْتَوْطِنِينَ حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَطْمَئِنُّ عَنْهُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ وَأَنْ لَا تَسْمِيَهَا، وَلَا تُقَارِنَهَا جُمُعَةً أُخْرَى حَيْثُ لَا يَسْتَقْبَلُ الاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ فَلَوْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ، أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ صَلَّوْا ظَهْرًا، وَإِنْ شَقَّ الاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ كَصَرٍّ وَبَعْدَادَ جَازَتْ زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ

(و) إِلَّا (الْأَعْمَى وَ) إِلَّا (مَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ) إِذَا حَضَرُوا (فَتَنَزَّ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ) وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ فِعْلِهَا وَأَمَّا بَاقِي الْمَعْدُورِينَ كَالْمَرَأَةِ وَالْمَسَافِرِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا إِذَا دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ وَكَانَتْ تَكْفِيهِمْ عَنْ ظَهْرِهِمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَطْعُهَا (وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ) الْجُمُعَةُ لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْدَارِ (مُخَيَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ) إِنْ شَاءَ تَكَلَّفَ وَحَضَرَهَا وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الظُّهْرَ (وَيُخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ إِنْ خَفِيَ عُنْدَهُمْ) وَأَرَادُوا صَلَاتَهَا جَمَاعَةً (وَيُنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عُنْدِهِ كَمَرِيضٍ وَعَبْدٍ تَأَخَّرَ الظُّهْرُ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ) وَيَحْصُلُ الْيَأْسُ بَرَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (و) إِنْ (لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ) أَيْ عُنْدَهُ (كَالْمَرَأَةِ فَيُنْدَبُ تَعَجِيلُهُ) أَيْ الظُّهْرَ (وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ) مِنَ الْكَامِلِينَ (لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ) فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا لَمْ تَنْعَقِدْ (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ (السَّفَرُ) وَلَوْ طَاعَةَ (مَنْ طَافَ الفَجْرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعَ جُمُعَةٍ) وَعَلَى ظَنِّهِ إِدْرَاكَهَا فِيهِ (أَوْ تَرْحَلُ رُفْقَتَهُ وَبِضْرٍ) هُوَ (بِالتَّخَلُّفِ) عَنْهُمْ فَيَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ مَعَهُمْ وَيَتْرَكُ الْجُمُعَةَ ﴿ وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ ﴾ أَحَدُهَا (أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَثَانِي الشَّرُوطِ أَنْ تُقَامَ (جَمَاعَةٌ) فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِيِّ وَثَالِثُهَا كَوْنُهَا (بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ) فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ وَجِبَ الظُّهْرُ وَرَابِعُهَا أَنْ تُقَامَ (فِي خُطَّةِ أُبْنِيَةِ مُجْتَمِعَةٍ) أَيْ وَسَطِهَا وَلَوْ قَرِيبَةً صَغِيرَةً وَلَوْ كَانَتْ الْأُبْنِيَةُ مُتَفَرِّقَةً لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ وَكَذَا فِي الْخِيَامِ وَخَامِسُهَا أَنْ تُقَامَ (بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقَلَاءَ مُسْتَوْطِنِينَ) حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَطْمَئِنُّ عَنْهُ (أَيْ لَا يَنْتَقِلُونَ) (إِلَّا لِلْحَاجَةِ) فَلَا تَصِحُّ بِنِسَاءٍ وَلَا بِأَرْقَاءٍ وَلَا بِصَبِيَّانٍ وَلَا بِمُجَانِنِينَ وَلَا بِغَيْرِ مُسْتَوْطِنِينَ (و) سَادِسُهَا (أَنْ لَا تَسْبِقُهَا وَلَا تُقَارِنُهَا) فِي التَّحْرِمِ (جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَسْتَقْبَلُ الاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ وَالْعَبْرَةُ فِي مَشَقَّةِ الاجْتِمَاعِ بَيْنَ تَلْزِمِهِ الْجُمُعَةَ أَوْ تَصِحُّ مِنْهُ أَوْ يَفْعَلُهَا غَالِبًا كُلًّا (وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فَلَوْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا) بَلَايَةٌ لَهُ (وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ صَلَّوْا ظَهْرًا) بِنَيْتِهِ (وَإِنْ شَقَّ الاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ (كَصَرٍّ وَبَعْدَادَ) فَانْهَمَا لِكِبْرِهِمَا يَسْتَقْبَلُ اجْتِمَاعُ أَهْلِهِمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ (جَازَتْ زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ) فَالْتَعَدُّ مَنُوطٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا يَتَّقَى الْعِشْرَ بِعِشْرٍ مَسَاجِدَ لَا يَجُوزُ أَحَدُ عِشْرَ

وإن لم يشق كمكانة والمدينة فأقيمت جعتان فالجمعة هي الأولى، والثانية باطلة، وإن وقعت معاً أو جهل السبق استؤنفت جمعة (وأركان الخطبة خمسة) الحمد لله، والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بتقوى الله، يجب ذلك في كل من الخطبتين ويتعين لفظ الحمد لله والصلاة، ولا يتعين لفظ الوصية، فيكفي أطيعوا الله، والرابع قراءة آية في إحداها، والخامس الدعاء للمؤمنين في الثانية، وشرطهما الطهارة والستارة ووقوعهما في وقت الظهر قبل الصلاة، والقيام فيهما، والقعود بينهما، ورفع الصوت، بحيث يسمعه أربعون تنعقد بهم الجمعة (وسننهما) منبر أو موضع عال، وأن يسلم إذا دخل، وإذا صعد، ويجلس حتى يؤذن، ويمتد على سيف أو قوس، أو عصا، ويقبل عليهم في جميعهما، والجمعة ركعتان يقرأ في الأولى الجمعة، وفي الثانية المنافقون، ومن أدرك مع الإمام ركوع الثانية وأطمأن فقد أدرك الجمعة، وإن أدركه بعده فاتته الجمعة فينوي الجمعة خلفه

(وإن لم يشق كمكانة والمدينة فأقيمت جعتان فالجمعة) الصحيحة (هي الأولى والثانية باطلة وإن وقعت معاً أو جهل السبق استؤنفت جمعة) فإن يس من الاستئناف كالحاصل الآن وجب الظهر وإن تعددت لحاجة سن الظهر (وأركان الخطبة خمسة) إجمالاً ثمانية تفصيلاً (الحمد لله) أي هذه المادة وإن كانت بلفظ الفعل كأجد لله (والصلاة على رسول الله ﷺ) متعين مادة الصلاة كالجهد ولفظ الجلالة ولا يتعين اسمه ﷺ بل يصح بلفظ الرسول والنبي وغيرهما من أسمائه (والوصية بتقوى الله) ويجب ذلك) أي ما ذكر من الأركان الثلاثة (في كل من الخطبتين) فتكون ستة (ويتعين لفظ الحمد لله (و) لفظ (الصلاة) أي عبادتهما (ولا يتعين لفظ الوصية فيكفي أطيعوا الله) ونحوه ولا يجب ترتيبها بل يسن (و) سابع الأركان (قراءة آية في إحداها) أي الخطبتين (و) ثامنها (الدعاء للمؤمنين في الثانية) ويتعين كونه بأخروي ولو خص به الحاضرون كفي ولا يخص واحداً بعينه ولو السلطان (وشرطهما) أي الخطبتين (الطهارة) عن الحديثين (والستارة) أي ستر العورة في وقت الخطبتين (ووقوعهما في وقت الظهر) و(قبل الصلاة والقيام فيهما) للقادر (والقعود بينهما) إن خطب قائماً (ورفع الصوت بحيث يسمعه أربعون تنعقد بهم الجمعة) وهذا على أن الإمام زائد على الأربعين وأما على الأصح أنه منهم فالشرط سماع تسعة وثلاثين للأركان بالقوة بحيث لو أنصتوا لسمعوا ويشترط أيضاً أن تكون الخطبتان عربيتين والولاء بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة (وسننهما منبر) أي كونهما على منبر (أو موضع عال وأن يسلم) الخطيب على الناس (إذا دخل) المسجد (وإذا صعد) المنبر ووصل إلى الدرجة التي يجلس عليها ويجب عليهم الرد (و) سن أن (يجلس حتى يؤذن) ويفرغ من أذانه (و) سن أن (يعتمد على سيف أو قوس أو عصا) ويجعلها في يده اليسرى ويشغل اليمنى بحرف المنبر (و) سن أن (يقبل عليهم) بوجهه ولا يوليهم ظهره أو جنبه (في جميعهما) أي الخطبتين (والجمعة ركعتان) مستقلتان ليسا بدلا عن ركعتين من الظهر (يقرأ في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقون) جهراً أو سحر اسم ربك والغاشية (ومن أدرك مع الإمام ركوع الثانية واطمأن فقد أدرك الجمعة وإن أدركه بعده فاتته الجمعة فينوي الجمعة خلفه) لاحتمال أنه نسي ركناً فيتدارك ركعة فتم جمعة

فَإِذَا سَلَّمَ أَمَّمَ الظَّهَرَ (وَيُنْدَبُ) لِمُرِيدِهَا أَنْ يَنْسَلِ عِنْدَ الدَّهَابِ ، وَيَجُوزُ مِنَ الفَجْرِ ، فَإِنْ عَجَرَ تِيمَمَ ، وَأَنْ يَنْتَظِفَ بِسِوَاكَ ، وَأَخَذَ ظَفْرَ وَشَعْرٍ ، وَقَطَعَ رَأْتِحَةَ كَرِيهَةٍ وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَأَفْضَلَهَا البَيْضُ وَالإِمَامُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّيْتِ ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا حَضَرَتِ الطَّيِّبُ ، وَفَاحِرُ الثِّيَابِ وَيُبَكِّرُ ، وَأَفْضَلُهُ مِنَ الفَجْرِ ، وَبِغْيِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لِإِعْذَرٍ ، وَيَدْنُو مِنَ الإِمَامِ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَالصَّلَاةِ ، وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطَّى لَمْ يُكْرَهُ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ رَجُلًا وَيَجْلِسَ مَكَانَهُ ، فَإِنْ قَامَ بِاخْتِيَارِهِ جَازَ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُؤْتَرَ غَيْرُهُ بِالصَّفِّ الأوَّلِ ، أَوْ بِالقُرْبِ مِنَ الإِمَامِ وَبِكُلِّ قُرْبَةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَأْخُذُ لَهُ مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ ، لَكِنْ لِعَظِيمِهِ إِزَالَتُهُ وَالجُلُوسُ مَكَانَهُ ، وَيُكْرَهُ الكَلَامُ وَالصَّلَاةُ حَالِ الخُطْبَةِ وَلَا يَحْرُمَانِ ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَّى التَّحِيَّةَ فَقَطَّ وَخَفَّفَهَا ،

المأموم (فاذا سلم) الإمام ولم يدرك معه ركعة (أتم) المأموم (الظاهر ويندب لمريدها أن يغسل عند الذهاب) إليها (ويجوز من الفجر) فينوي سنة غسل الجمعة (فان يحجز) عن الغسل (تيمم) بدلا عنه لأن في غسلها عبادة ونظافة فاذا فاتته النظافة أتى بالعبادة (و) سن له (أن ينتظف بسواك وأخذ ظفر وشعر) يطلب تحية كعانة وإبط (و) (قطع رأتحة كرية) كشوم ويصل (و) سن له أن (يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض والإمام يزيد عليهم في الزينة) لكثرة النظر إليه (ويكره للمرأة إذا حضرت) الجمعة (الطيب وفاخر الثياب) لأن ذلك من دواعي الفتنة بها (و) يندب أن (يبكر) أي يذهب إلى المسجد للجمعة في بكرة النهار وأوله (وأفضله) أي التكبير (من الفجر) لأنه أول اليوم لكن هذا غير الإمام أما هو فيستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة (و) يندب أن (يعشي) مريدا الجمعة إلى المسجد (بسكينة ووقار) لابتدئة سعي وخفة (ولا يركب) في ذهابه (إلا لعذر) كضعف أو بعد دار (و) يندب أن (يدنو) أي يقرب (من الإمام) لسمع الخطبة (ويستقبل بالذكر) في طريقه وقبل الصلاة (والتلاوة) للقرآن (والصلاة) على النبي ﷺ (ولا يتخطى) الداخل (رقاب الناس) فيكره التخطى لغير الإمام إذا كان لغير حاجة فان كان لها لم يكره ولذلك قال المصنف (فاذا وجد فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطى لم يكره) وقيد بعضهم بفرجة قريبة بينه وبينها صف أو صفان فان زاد فالكرهه باقية ويحرم أن يقيم رجلا (جالسا في مكان منه أي المسجد) ويجلس (هو فيه لأنه غاصب) فان قام باختياره جاز (لغيره الجلوس فيه) ويكره أن يؤثر غيره بالصنف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قرينة فلا يقدم غيره على نفسه في الطاعات وأما فيما يرجع إلى النفس مثل الطعام وغيره فأبشار الغير بذلك فضيلة . قال تعالى : وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ . (ويجوز أن يبعث من يأخذه موضعا يبسط شيئا فيه) كسجادة ولا يجوز لغيره استعمال هذا الشيء (لكن لغيره إزالته والجلوس مكانه) بخلاف ما إذا حضره هو وفرش سجادته فليس لغيره إزالتها (ويكره الكلام والصلاة حال الخطبة ولا يجرمان) كراهة الكلام لا تكون إلا بعد البدء في الخطبة وأما الصلاة فالعتمد حرمة انشائها من حين جلوس الإمام للخطبة للقاعد في المسجد (فان دخل) والإمام جالس للخطبة أو يتحدث (صلى التحية فقط ويخففها) يعني ركعتين تتأدى بهما التحية فلو كان في غير مسجد لا يصل

وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا ، وَيُكَثِّرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءَ رَجَاءً سَاعَةَ الْإِجَابَةِ وَهِيَ مَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِلَى فِرَاقِ الصَّلَاةِ .

### بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سِتَّةُ مَوَاطِنَ كَدَّةٍ ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِقَاعِهَا قَدْرَ رُمُحٍ إِلَى الزَّوَالِ ، وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ إِنْ اتَّسَعَ فَإِنْ ضَاقَ فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَصْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ وَيَأْكُلَ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا وَيَغْتَسِلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ ، وَيَجُوزُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِينَتِهِمْ وَمَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ بِغَيْرِ طَيْبٍ وَلَا زِينَةٍ ، وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاةٍ وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ شَيْئًا وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ وَيُنَادِي هَا وَاللَّكْسُوفُ وَالِاسْتِسْقَاءُ الصَّلَاةِ جَامِعَةٌ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ حَسَا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ ، يَرْفَعُ فِيهَا الْيَدَيْنِ ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُنَّ وَيَضَعُ الْيَمِينُ عَلَى الْبُسْرَى ، وَوَقْتُ التَّكْبِيرِ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ ،

( وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا وَيَكْتَفِرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءَ رَجَاءً سَاعَةَ الْإِجَابَةِ )  
لأنه ورد أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه (وهي) أى ساعة الإجابة (ما بين جالوس الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة) . يعنى هي منحصرة في ذلك لا تخرج عنه والا فهي قليلة .

### ( بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ )

الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى وَ ( هِيَ سِتَّةُ مَوَاطِنَ كَدَّةٍ وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ ) الْإِحْتِجَاجُ بِمَنْ يَفْصِلُهَا فِرَادَى ( وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِقَاعِهَا قَدْرَ رُمُحٍ إِلَى الزَّوَالِ وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ ) مِنْ فِعْلِهَا فِي غَيْرِهِ ( إِنْ اتَّسَعَ فَإِنْ ضَاقَ فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ ) ( وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَصْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ ) ( وَأَنْ يَأْكُلَ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا وَيَغْتَسِلَ بَعْدَ الْفَجْرِ ) لِلزَّيْنَةِ ( وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ وَبِجُوزِ ) الْغَسْلِ ( مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ) وَيُنْدَبُ أَنْ يَتَطَيَّبَ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا وَلَا مُحْتَمَةً ) وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ( وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْبُضَ ) لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ ( وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِينَتِهِمْ ) لِيَتَعَوَّدُوا الْخَيْرَ ( وَ) حُضُورُ ( مَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ ) لِكَبْرِ أَوْ دِمَامَةٍ ( لَكِنْ تَحْضُرُ ) ( بَغَيْرِ طَيْبٍ وَلَا زِينَةٍ ) مِنْ ثِيَابٍ وَغَيْرِهَا ( وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاةٍ ) مُطْلَقًا بِزِينَةٍ وَبَغَيْرِهَا ( وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شَاءَ ) لِأَنَّهَا كَبَا ( وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ ) الَّذِي أَتَى مِنْهُ ( وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ ) عَنِ الْحُضُورِ ( إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ) ( وَيَسُنُّ أَنْ يُنَادِيَ هَا وَاللَّكْسُوفُ ) ( وَالِاسْتِسْقَاءُ ) فَيَقَالُ ( الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ) وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ( غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ) ( وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ حَسَا ) غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ ( يَرْفَعُ فِيهَا ) أَيْ تِلْكَ التَّكْبِيرَاتِ ( الْيَدَيْنِ ) وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُنَّ ( بِأَنْ يَقُولَ ) سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ( وَيَضَعُ الْيَمِينُ عَلَى الْبُسْرَى ) بَيْنَهُنَّ ( وَلَوْ تَرَكَ ) التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ ( وَلَكِنْ يَجْزُرُ مِنْ رَفْعِ يَدَيْهِ مَتَسَكِّرًا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ )

وَلَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذَاتِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قَ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ  
سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْعَاشِيَةَ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، وَيَفْتَتِحُ الْأُولَى نَدْبًا  
بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ ، وَلَوْ خَطَبَ قَاعِدًا جَازَ ، وَالتَّكْبِيرُ مُرْسَلٌ وَمُقَيَّدٌ ، فَالْمُرْسَلُ  
وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ ، بَلْ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ ، يُسَنُّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ  
لِيَلْتَمَحَ الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَالْمُقَيَّدُ هُوَ مَا يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ يُسَنُّ فِي  
النَّحْرِ فَقَطُّ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ رَابِعُ الْعِيدِ ، يُكَبِّرُ خَلْفَ  
الْفَرَائِضِ الْمُوَدَّاةِ ، وَالْمَقْضِيَةِ مِنَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَهَا وَالْمَنْدُورَةَ وَالْجَنَازَةَ وَالنَّوَافِلَ ، وَلَوْ قَضَى فَوَائِتَ الْمُدَّةِ  
بَعْدَهَا لَمْ يُكَبِّرْ ، وَصِيغَتُهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَإِنْ زَادَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ  
تَحْسَنٌ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَوْ رَأَى فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ شَيْئًا مِنَ الْأَنْعَامِ فَلْيُكَبِّرْ

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

هِيَ سِتَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ فِي الْجَامِعِ ، وَيَحْضُرُهَا مَنْ لَاهِيَةٌ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ ،

(ولونسيه وشرع في التعوذات) وكذلك تعمد (ويقرأ في الأولى ق وفي الثانية اقتربت وإن شاء قرأ) (سبح  
اسم ربك الاعلى) هل أتاك حديث (الغاشية) جهرا في الجميع (ثم يخطب بعدها) أي الصلاة (خطبتين الجمعة)  
في الأركان لافي الشروط (ويفتتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع) وهذه التكبيرات مقدمات  
للخطبة لامنها (ولو خطب قاعدا جاز) لأنها نفل وهو يجوز قاعدا (والتكبير) المسنون في العيدين  
قسان (مرسل ومقيد فالمرسل وهو ما لا يتقيد بحال) لا بعد الصلاة ولا غيرها (بل) يسن (في المساجد  
والمنازل والطرق) و (يسن في العيدين من غروب الشمس ليلتي العيدين إلى أن يحرم الامام بصلاة العيد)  
ويسن رفع الصوت به إظهارا لشعار العيد (والمقيد هو ما يؤتى به عقب الصلاة) الفرائض وغيرها  
(يسن في النحر فقط من صلاة ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد يكبر خلف  
الفرائض المؤدّاة والمقضية من المدة) المذكورة التي هي من صلاة ظهر النحر (وقبلها) من الأيام  
(والمندورة والجنّازة والنوافل) وهذا الذي ذكره أنها من ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق  
هو في الحاج وأما غيره فالعتمد أنه يكبر من صبح عرفة إلى عصر آخر يوم من التشريق (ولو قضى  
فوائت المدة بعدها لم يكبر) لأن التكبير من شعار الأيام (وصيغته الله أكبر الله أكبر الله أكبر فان  
زاد ما اعتاده الناس فحسن وهو الله أكبر كبيرا إلى آخره) وهي الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا  
لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر  
عنده وأعزّ جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر (ولو رأى في عشر ذي الحجة شيئا من  
الأنعام) كابل وبقر (فليكبر) الله بقوله الله أكبر .

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

(هي ستة مؤكدة) لكسوف الشمس وخسوف القمر (ويندب لها الجماعة في الجامع) مسجد أو  
غيره (ويحضرها من لاهية لها من النساء) كهرمة وأما ذوات الهيئات فيفعانها في بيوتهن

وَهِيَ رَكَعَتَانِ ، وَأَقْلَمَا أَنْ يُحْرَمَ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ فَيَطْمِئَنُّ  
ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ فِيهَا قِيَامَانِ وَقِرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ،  
وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ ، لِتَمَادِي الْكُسُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ النَّقْضُ لِتَجَلِّيهِ ، وَأَكْمَلَهَا أَنْ  
يَقْرَأَ بَعْدَ الْإِنْتِاحِ وَالتَّعَوُّذِ وَالفَاتِحَةِ ، الْبَقْرَةَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، وَأَلْ عِمْرَانَ فِي الثَّانِي ، وَالنِّسَاءَ فِي  
الثَّلَاثِ ، وَالْمَائِدَةَ فِي الرَّابِعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَيُسَبِّحُ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ  
وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ بِقَدْرِ سَبْعِينَ ، وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ خَمْسِينَ وَبَاقِيهَا كَغَيْرِهَا  
مِنَ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَجَلِّي الْجَمِيعِ أَوْ غَابَتِ كَاسِفَةٌ  
أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يُصَلِّ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَتَجَلَّتْ أَوْ غَابَتِ كَاسِفَةٌ أَمَّهَا .

### بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ ، فَإِذَا أُجْدِبَتِ الْأَرْضُ أَوْ انْقَطَعَتِ الْمِيَاهُ أَوْ قَلَّتْ  
وَعَظَّ الْأَمَامُ النَّاسَ ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ

(وهي ركعتان وأقلها) أي أقل صلاتها (أن يحرم) بهما (فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع)  
ثم يرفع (فيطمئن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قيامان وقراءتان وركوعان ثم يصلّي الثانية كذلك) وهذه  
الصنعة أقل الكمال فلا ينافي أن الأقل أن تصلي ركعتين كسنة الظهر (ولا يجوز زيادة قيام وركوع لتمادي  
الكسوف ولا يجوز النقص) عن هذه الكيفية بعد نيتها (لتجلية) أي انجلاء (وأكملها أن يقرأ  
بعد الافتتاح والتعوذ والفاتحة البقرة في القيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة  
في الرابع أو) يقرأ (نحو ذلك) من القرآن مراعيًا هذا المقدار في الركعات (ويسبح في الركوع  
الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين  
وباقيا) أي باقى هذه الصلاة من التشهد وغيره (كغيرها من الصلوات) فلا يطيله (ثم يخطب خطبتين  
كالجمعة) أي كخطبة الجمعة في أركانها وشروطها وإن كانت خطبة الجمعة مقدمة وهذه مؤخّرة (فإن لم  
يصل) صلاة الكسوف (حتى تجلّي الجميع) أي انجلي جميع قرص الشمس وجميع قرص القمر (أو غابت)  
الشمس (كاسفة أو حتى طلعت الشمس) في خسوف القمر (و) الحال أن (القمر خاسف لم يصل) في  
جميع ذلك فلو انجلي بعض القرص أو سترهما سحب أو طلع الفجر والقمر محسوف لم تفت الصلاة (ولو  
أحرم) بصلاة الكسوف (فتجلت) الشمس أي انجلي جميع قرصها (أو غابت كاسفة أمّها) لأنه أحرم  
بها صحيحة .

### ( بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ )

هي لغة طلب السقيا أعمّ من أن تكون من الله أو من عباده وشرعا سقيا العباد من الله تعالى  
عند حاجتهم (هي) أي صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة فإذا أُجْدِبَتِ الْأَرْضُ) أي  
لم يخرج نباتها لعدم الماء (أو انقطعت المياه) فعطش الناس (أو قلت) فلم تكف الحاجة أو ملحت  
(وعظ الإمام الناس وأمرهم بالتوبة) وتناكد التوبة بأمره وإن كانت واجبة في نفسها

وَتَنْفِيذِ وَصِيَّتِهِ وَتَجْهِيزِهِ ، فَإِذَا مَاتَ نَحَاةً تَرَكَ لِوَلِيِّهِ مَوْتَهُ ، وَغَسَلَهُ وَتَكْفِينَهُ ، وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَحَمَلَهُ وَدَفَنَهُ فُرُوضٌ كِفَايَةٌ .

( فَضْلٌ ) ثُمَّ يُغْسَلُ إِذَا كَانَ رَجُلًا فَأَلْوَلَى بِغُسْلِهِ الْآبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ الْأَخُ ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ ، ثُمَّ الرَّجَالُ الْأَقْرَابُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ الْمُحَارِمُ ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقْرَابُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، ثُمَّ الرَّجَالُ الْمُحَارِمُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقْرَبُهُ الْكُفْرَانُ أَحَقُّ ، وَيُنْدَبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِينًا وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ فِي الْغُسْلِ ، وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمُعِينِهِ وَيُبْحَرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَالْأَوَّلِيُّ تَحْتَ سَقْفٍ وَبِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسُّهَا إِلَّا بِخُرْقَةٍ ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يَمْسَهُ إِلَّا بِخُرْقَةٍ وَيُخْرَجُ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ وَيَسْتَنْجِيهِ وَيُوضِئُهُ وَيَنْوِي غُسْلَهُ وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ وَوَلِيَّتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَمَهَّدُ كُلَّ مَرَّةٍ إِمْرَارَ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُفْ زَادَ وَتَرًا ، وَيَجْعَلُ فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ آكُودًا ، وَوَأَجِبُهُ تَعْمِيمَ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ يُنَشِّفُ بِثَوْبٍ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَاهُ غَسْلُ الْمَحَلِّ .

(و) يندب المبادرة الى (تنفيذوصيته و) المبادرة الى (تجهيزه فان مات نجاة ترك لييقن موته) بتغير رائحة ونحوها (وغسله وتكفينه والصلاة عليه وحمله ودفنه وفروض كفاية) أى كل واحد من ذلك فرض كفاية. (فصل \* ثم يغسل) بعد تحقق موته (فاذا كان) الميت (رجلا فالأولى بغسله الأب ثم الجد) أبو الأب (ثم الابن) ثم ابنه (ثم الأخ) الشقيق أو لأب ثم ابنه أى الأخ (ثم العم) الشقيق أو لأب (ثم ابنه على ترتيب العصابات) فى باب الارث فان لم تكن عصبة من النسب قدم المعتقد (ثم الرجال الأقارب) من ذوى الأرحام (ثم الأجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم) فتقدم الزوجة على الأم مثلا (وان كان امرأة غسلها النساء الأقارب) من محارمها فان اجتمع امرأتان كل منهما ذات محرم فأولاهن من هى فى محل العسوبة (ثم النساء) الأجانب ثم الزوج ثم الرجال المحارم وان كان كافرا فأقاربه الكفار أحق) بغسله (ويندب كون الغاسل أمينا) فان رأى خيرا سن ذكره وان رأى غيره كف عن ذكره (و يستر الميت فى الغسل) فيجب ستر عورته (ولا يحضر سوى الغاسل ومعينه) ويدخل الولى معهما (ويبخر من أول غسله الى آخره والأولى كون الغسل تحت سقف) ويستحب أن يغسل فى قيص ويدخل الغاسل يده من كفه (و) الأولى كون الغسل (بماء بارد الحاجة) كبرد شديد ووسخ لا يزول الا بالمسخن (ويحرم نظر عورته ومسها الا بخرقه \* ويندب أن لا ينظر الى غيرها) أى العورة (ولا يمسها) أى الغير (الا بخرقه) وبغيرها يكره (و) يندب أن (يخرج) الغاسل (ما فى بطنه من الفضلات) بأن يتكى على بطنه قليلا ليخرج ما فيه (ويستنجيه ويوضئه) كوضوء الحى ويميل رأسه عند المضضة والاستنشاق (و) يندب أن (ينوى) الغاسل (غسله) ويغسل رأسه ووليته وجسده بماء وسدر ثلثا يتعهد كل مرة إمراة اليد على البطن فان لم ينظف (زاد وترا) ولو حصلت النظافة بالشفع سن الوتر (و) سن أن (يجعل) فى الماء قليل كافور وفى الأخيرة آكد) والقليل ملا يسلب الماء الطهورية (وواجهه تعميم البدن بالماء) ان لم تكن نجاسة عينية فان كانت وجب زواها (ثم) يستحب أن (ينشف بثوب فان خرج منه شىء بعد الغسل كفاه غسل المحل)



﴿ فضل ﴾ ثم يكفن فإن كان رجلاً نُدب له ثلاث لفائف بيض بمسحاة كل واحدة تستر كل البدن لا قميص فيها ولا عمامة ، فإن زاد عليها قميصاً وعمامة جاز ، ويحرم الحرير والمرأة إزاره وخماره وقميص ولفافتان سابعتان ، ويكره لها حرير مزعفر ومعضفر والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط والكافور ، ويجعل فطناً بخنوط على منافذه ومواضع السجود ، ولو طيب جميع بدنه تحسن ، فإن مات محرماً حرم الطيب والخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ، ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً ، إلا أن يقطع بحبله أو من أثر أهل الخير .

﴿ فضل ﴾ ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل ، فإن لم يوجد غيرهن لم يهتد ، ويسقط الفرض بهن ، وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة ، وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالنسب من أقاربه إلا النساء فلا حق لهن ، ويقدم الولي على السلطان ، والأسن على الأفقه وغيره فإن أسووا في السن رتبوا كباقي الصلاة .

الذي امتد به النجاسة .

﴿ فضل ﴾ في بيان الكفن ( ثم يكفن ) فإن كان رجلاً نُدب له ثلاث لفائف بيض بمسحاة كل واحدة تستر كل البدن لا قميص فيها ولا عمامة فإن زاد عليها قميصاً وعمامة جاز ويحرم الحرير (و) على الرجل (و) يندب (للرأة إزار) هو كالمحفة (وخمار) هو ما يغطي الرأس (وقميص) هو ما فتح أعلاه وأدخل في الرأس (ولفافتان سابعتان ويكره لها حرير) لأنه وإن جاز لها لبسه حية ففيه تعال وهو مكروه (و) ثوب (مزعفر) مصبوغ بالزعفران (ومعضفر) مصبوغ بالعصفر (والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة) فيختلف بالكورة والأنوثة لا بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنها والوجهها وكيفية حرة كانت أو أمة وفي الرجل ما يستر سرته وركبته والمعتمد أن أقله ثوب يستر البشرة في جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة وفاء بحق الميت فلا يكتفى طين وحناء (ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط) وهو طيب مركب (والكافور ويجعل) الفاسل (قطناً بخنوط على منافذه) كعينيه وأنفه وأذنيه (و) على (مواضع السجود) وهو الجبهة والأنف وباطن اليدين والركبتين والقدمين (ولو طيب جميع بدنه تحسن فإن مات محرماً حرم) وضع (الطيب والخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بحبله أو) يكون (من أثر أهل الخير) فلا بأس أن يعده للتبرك .

﴿ فضل ﴾ في الصلاة على الميت ( ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل ) ولو صبياً ميمراً ويجب عليهن أمره ( فإن لم يوجد غيرهن لم يهتد ويسقط الفرض بهن وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة ) أي محل الدفن وتستحب في المسجد ( وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالغسل من أقاربه ) وهم الرجال العصباء ( إلا النساء فلا حق لهن ويقدم الولي على السلطان ) وعلى إمام المسجد بالأولى بخلاف جماعة الراتبه (و) يقدم هنا ( الأسن على الأفقه وغيره ) كالأقرا (فإن استووا في السن رتبوا كباقي الصلاة ) فيقدم الأفقه ثم الأقرأ ثم الأورع

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُجْنَبِيٌّ قَدَّمَ الْوَلِيَّ عَلَيْهِ ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَحِيزَةَ الْمَرْأَةِ فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَائِزُ ، فَلْأَفْضَلُ إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ بِصَلَاةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَيَضَعُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ هَكَذَا ، وَيَلْبِيهِ الرَّجُلُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْمَرْأَةُ ثُمَّ الْأَفْضَلُ فَلْأَفْضَلُ ، وَلَا أَعْتَبَارَ بِالرَّقِّ وَالْحُرْبَةِ ، وَلَوْ جَاءَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، قُدِّمَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَسْبَقُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ صَبِيًّا إِلَّا إِلَّا الْمَرْأَةَ فَتَوَخَّرُ لِلذَّكْرِ الْمَتَأَخَّرِ بِحَيْثُ ثُمَّ يَنْوِي ، وَيَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرِيضَةِ دُونَ فَرَضِ الْكِفَايَةِ ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي عَلَى حَاضِرٍ صَحَّ وَيُكَبَّرُ أَرْبَعًا رَافِعًا يَدَيْهِ ، وَيَضَعُ يَمَانَهُ عَلَى يُسْرَاهُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ ، فَإِنْ كَبَّرَ حَسًّا وَلَوْ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلْ ، لَكِنْ لَا يَتَابَعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْخَامِسَةِ بَلْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأُولَى ، وَيُنْدُبُ التَّعَوُّذُ وَالتَّأْمِينُ دُونَ الْإِسْتِفْتَاخِ وَالسُّورَةِ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ ، وَأَبْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا ، وَمُحِبُّوهُ وَأَحِبَّاؤُهُ فِيهَا ،

(ولو أوصى أن يصلى عليه أجنبيّ قدم الوليّ عليه) لأنها حقّه فلا تنفذ وصيته باسقاطها (ويقف الامام عند رأس الرجل) ويجعل رأس الميت لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه (و) يقف عند (حيزة المرأة) وكذا الخشي ويكون رأسهما عن يمين الامام (فان اجتمع جنائز فالأفضل إفراد كل واحد بصلاة ويجوز أن يصلى عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض) مصطفين (هكذا) إلى القبلة (وبليه) أى الامام (الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ولا اعتبار بالرق والحربة) يعنى إذا أتى إلى الامام جمع من الرجال أو النساء يقدم إليه الأفضل فالأفضل بالزهد والورع وباقي الصفات لا بالرق والحربة فانه لارق بعد الموت (ولو جاء واحد بعد واحد قدم إلى الامام الأسبق ولو مفضولا أو صبيا الا المرأة فتوخر للذكر المتأخر بحجته) عنها ولو صبيا (ثم بنوى) وجوبا الصلاة على الميت (ويجب التعرض للفريضة دون فرض الكفاية) فلا يجب التعرض له فيقول أصلى أربع تكبيرات على هذا الميت فرضا (ولو صلى على غائب خلف من يصلى على حاضر صح) وكذا العكس (ويكبر) وجوبا (أربعا) أى أربع تكبيرات (رافعا) على وجه الندب (يديه ويضع) ندبا (يمناه على يسراه بين كل تكبيرتين فان كبر حسا ولو عمدا لم تبطل) صلاته (لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه) وهو الأفضل أو يسلم (و) يجب عليه أى مصلى الجنائز أن (يقرأ الفاتحة بعد الأولى) من التكبيرات والمعتمدان قراءة الفاتحة لاتعين بعد الأولى بل الركن قراءتها بعد أى تكبيرة (ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة) فلا يندبان في الجنائز (ويصلى) وجوبا (على النبي ﷺ بعد) التكبيرة (الثانية ثم يدعو للمؤمنين) والمؤمنات على وجه الاستحباب بعد الصلاة على النبي كما يصلى على آل بعده أيضا ويحمد الله قبلها باى صيغة فيقول مثلا بعد التكبيرة الثانية الحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات (ثم يدعو للميت) بخصوصه وجوبا (بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك) ويؤنثان كانت أنثى فيقول هذه أمّتك (وابن عبدك) على التغليب (خرج من روح الدنيا) بفتح الراء أى نسميها (وسعتها) بفتح السين أى اتساعها (ومحبوبه وأحباؤه فيها) يجوز فيهما الرفع على الحالية والجرّ بالعطف

إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ ، وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَحَدِّكَ لِأَشْرِيكَ لَكَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُغْمَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقِهِ فَتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَهُ ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَابِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِيهِ ، وَلَقَهُ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ مِنْ عَذَابِكَ ، حَتَّى تَبْعَثَهُ أَمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسُنَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرطًا لِأَبُوبِهِ ، وَسَلْفًا وَذُخْرًا ، وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَنَقْلًا بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَنْتِنَا بَعْدَهُ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلِوَالِدَيْهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ﴿ رَوَّاجِبَاتُهَا سَبْعَةٌ ﴾ النِّيَّةُ وَالنِّيَامُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالْفَاتِحَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْنَى الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَهُوَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا الْمَيِّتِ ، وَالتَّسْلِيمَةَ الْأُولَى وَشَرْطُهَا كَقَبْرِهَا ، وَبِزَيْدٍ تَقْدِيمِ الْغُسْلِ ، وَأَنْ لَا يُتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكُفْنِ

(أى ظلمة القبر وما هو لأقبيه) من جزاء أعماله (كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه نزل بك) أى صار صيفك (وأنت خير) كريم (منزول به) الضمير راجع إلى الموصوف المحذوف فإن قدرته مفردا جعلت الضمير مفردا وان قدرته جمعا بان قلت خير كرماء قلت منزل بهم (وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئناك) يقوله الامام والمأموم والمنفرد تبعا للوارد (راغبين إليك شغماء له اللهم إن كان محسنا فرد في احسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف) أى باعد (الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا إلى جنتك يا أرحم الراحمين وحسن أن يقدم عليه) أى على هذا الدعاء (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحييته منا فأخيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ويقول في الصلاة على الطفل) ومن لم يبلغ (مع هذا الثانى اللهم اجعله) أى الطفل (فرطاً لأبويه) أى مهيباً لمصالحهما (وسلفاً) أى سابقاً (وذخراً) أى مدخراً (وعظة واعتباراً) يعتبران به فيحملهما على العمل الصالح (وشفيعاً) يشفع لهما عندك (ونقل به موازينهما وأفريغ الصبر على قلوبهما ويقول بعد) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تنتننا بعده و اغفر لنا وله) وهذا على وجه الاستحباب (ثم يسلم تسليمتين) الأولى ركن والثانية سنة ﴿رواجباتها﴾ أى أى ركان صلاة الجنائزة (سبعة النية والقيام) مع القدرة (وأربع تكبيرات والفاتحة والصلاة على النبي ﷺ وأدنى الدعاء للميت وهو اللهم اغفر لهذا الميت والتسليمه الأولى\* وشرطها) أى صلاة الجنائزة (كقبرها) من باقى الصلوات من طهارة واستقبال وستر (وبزيد) الشرط هنا (تقديم الغسل) للميت فلا تصح الصلاة قبل غسله (وأن لا يتقدم على الجنائزة وتكره قبل الكفن) ولكن تصح

فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسِلَهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ حَتَّى يُتِمَّ الْمَسْبُوقُ صَلَاتَهُ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ مَعَهُ وَحَصَلَتَا وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ، وَلَوْ كَبَّرَ وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ قَطَعَهَا وَتَابَعَ وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً، فَلَمْ يُكَبِّرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ صَلَّى يُنْدَبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِنْ كَانَ يَوْمَ مَوْتِهِ بِالْعَاقِلِ وَالْأَفْلَاحِ. وَيَجُوزُ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ قُرُبَتْ مَسَافَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ، وَلَوْ وَجِدَ بَعْضُ مَنْ يُتَقَنَّ مَوْتَهُ غُسْلًا وَكَفَنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَيَحْرُمُ غُسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ فَتَنَزَعُ عَنْهُ نِيَابُ الْحَرْبِ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ نِيَابِهِ الْمُلْتَطَخَةِ بِالْدَمِ، وَلِلْوَالِي تَرْعَاهَا وَتَكْفِينُهَا (وَالسَّقْطُ) إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ فُحْكَمُهُ حُكْمُ الْكَبِيرِ، وَإِلَّا فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِّلَ

(فان مات في بيت أو تحت هدم وتعذر اخراجه وغسله لم يصل عليه) لفقد الشرط (ومن سبقه الامام ببعض التكبيرات أحرم وقرأ وراعى في الذكر ترتيب نفسه فاذا سلم الامام كبر ما بقي وياتي بذكره ثم يسلم) فان أدرك مع الامام رابعته أتى بالتكبير الثانية وصلى على النبي ﷺ وأتى بما بعدها (ويندب أن لا ترفع الجنازة) عن الأرض (حتى يتم المسبوق صلواته) ولا يضر رفعها قبله ولا تبطل به الصلاة (فلو كبر الامام عقيب تكبيرته الأولى كبر) أى المسبوق (معه وحصلتا) أى التكبيرتان الأولى التي لم يقرأ فيها شيئا والثانية (وسقط عنه القراءة ولو كبر) الامام (وهو) أى المأموم (في الفاتحة قطعها وتابعه) إذا لم يشتغل بغيرها (ولو كبر الامام تكبيرة فلم يكبرها المأموم حتى كبر الامام بعدها) تكبيرة أخرى (بطلت صلواته) لأن التخلف هنا يشبه التخلف بركعة هذا إن لم يكن بعدد كنسيان وأما التخلف بتكبيرتين فيضرب مطلقا (ومن صلى) الجنازة (يندب له أن لا يعيد) صلواته فان أعادها وقعت نفلا (ومن فاتته) الصلاة على الميت (صلى على القبر) إن لم يكن قبر نبي وإلا فلا يجوز (إن كان) من يريد الصلاة على القبر (يوم موته بالغا عاقلا والا) بأن كان يوم الموت صبيا أو مجنونا (فلا) يجوز أن يصلى على القبر (ويجوز) أن يصلى (على الغائب عن البلد وإن قربت مسافته) بأن كان دون مسافة القصر (ولا يجوز على غائب في البلد) وإن اتسعت أرجاؤه ويشترط في المصلى على غائب ما يشترط في المصلى على القبر (ولو وجد بعض من يتقن موته) كيدورجل من يتقن أنه مات (غسل) هذا البعض ولو ظفرا أو شعرا (وكفن وصلى عليه) وجوبا (ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو) أى الشهيد (من مات في معركة الكفار بسبب قتالهم) ولو امرأة ولو أصابه سلاح نفسه إنما يشترط أن لا تنقض المعركة وفيه حياة مستقرة (فتنزح عنه نياح الحرب) ندبا وذلك كدرع وطاسة (ثم الأفضل أن يدفن ببقية نياحه الملطخة بالدم وللوالى ترعها وتكفينه) من ماله (والسقط) وهو من ولد قبل تمام أشهره (إن بكى أو اختلج) أى تحرك والمدار على ظهور علامة الحياة (فحكّمه حكم الكبير) من وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (وإلا) بأن لم تظهر فيه الحياة فغنيه تفصيل (فان بلغ أربعة أشهر غسل) أى وكفن ودفن

وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا وَجَبَ دَفْنُهُ فَقَطَّ ( وَلِيُبَادِرَ بِالذَّفْنِ ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَا يُنْتَظَرُ إِلَّا لَوْلَى  
 إِنْ قُرْبٍ وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمِلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً  
 وَالخَامِسُ يَكُونُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ، وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْعَادَةِ دُونَ الْخَبَبِ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ  
 الْمَيِّتَ ، وَإِنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ ، وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا إِلَى الدَّفْنِ بِقَرْبِهَا بِحَيْثُ  
 يُنْسَبُ إِلَيْهَا ، وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ وَالْبُخُورِ فِي الْمَجْمَرَةِ وَكَذَا عِنْدَ الدَّفْنِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ ثُمَّ يَدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ  
 كُلَّهُ ، وَلَا مَيِّتَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ  
 مِنْ تَرَابٍ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ آكُودٌ سِوَا الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْنُهُ فِي  
 الْبَرِّ ، جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَأُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ ، وَأَقْوَلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ ،

( ولم يصل عليه ) لأن الصلاة أضيقت بابا من غيرها ( وإلا ) بأن لم يبلغ أر بعة أشهر ( وجب دفنه فقط ) إن ظهر  
 فيه خلق آدمي ركذا غيره وتكفيره وإن لم تظهر له شيء بل سن مواريثه ودفنه هكذا يؤخذ  
 عن شراح الرعي على المنهاج ومبارته وأعلم السقط أحوالا حاصلها أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب  
 فيه شيء نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه أمانة الحياة وجب فيه مأسوى  
 انصلاة أما في فمستحة كما سر فإن ظهر فيه أمانة الحياة فكالكبير اه وبها تعلم ما في قول المصنف فقط ( وليبادر  
 بالدفن بعد الصلاة ) إسراعا بالواجب ( ولا ينتظر ) الدفن بأن يؤخر ( إلا لولى إن قرب ) حضوره ( ولم  
 يخش تغير الميت ) حينئذ يؤخر ( والأفضل أن يحمل الجنازة تارة أربعة من قوائمها وتارة خمسة والخامس  
 بين العمودين المقدمين ) وهناك كيفية ثالثة واحد في المقدم واثانان في المؤخرين ( ويندب الاسراع فوق )  
 مشى ( العادة دون الخب ) وهو الاسراع الشديد ( إن لم يضر الميت وإن خيف انفجاره زيد على  
 الاسراع \* ويندب للرجال اتباعها ) ويستمررون ( إلى الدفن ) بخلاف النساء فلا يسن لهم اتباعها  
 ويمشى الرجال ( بقربها بحيث ينسب إليها ) فإن لم ينسب لها بأن بعد عنها لم تحصل سنة تشييع الجنازة  
 ( ويكره اتباعها بنار ) كذا يكره اتباعها ( بالبخور في المجرمة ) أو غيرها ( وكذا ) يكره اتباعها بما  
 ذكر ( عند الدفن )

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي الدَّفْنِ ( ثُمَّ يَدْفَنُ ) الْمَيِّتَ وَجُوبًا ( فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ) مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ( وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتَ  
 عَلَى مَيِّتٍ ) وَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مَعَ الْحَرَمِيَّةِ ( الْأَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ ) وَلَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ ( وَلَا ) يَدْفَنُ ( مَيِّتَانِ )  
 مَعًا ( فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ) أَى الْوَبَاءِ ( وَ ) إِذَا دَفَنَ اثْنَانِ لِهَذَا السَّبَبِ ( يَجْعَلُ  
 بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تَرَابٍ ) بَأَنْ يَجْمَعُ التَّرَابَ حَتَّى يَصِيرَ حَاجِزًا ( وَ ) جَعَلَ ذَلِكَ ( بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ) آكُودٌ  
 لِاسْمِ الْأَجْنَبِيِّينَ ( فَتَى مَاتَ اثْنَانِ حَرَمٌ دَفَنَهُمَا وَلَوْ مَعَ الْحَرَمِيَّةِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِالْكَرَاهَةِ ) ( وَلَوْ مَاتَ  
 فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ جَعَلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَأُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ ) لِيَصِلَ إِلَى الْبَرِّ فَيَدْفَنُهُ مِنْ وَجْدِهِ وَلَوْ  
 أُلْقِيَ وَتَقَلَّ بِحَجْرَيْنِ فَلَا يُؤْمَرُ ( وَأَقْوَلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ ) فَلَا بَدَّ مِنْهَا فَلَوْ مَنَعَ السَّبَاعَ  
 كَالْفَسَاقِ وَلَمْ يَمْنَعِ الرَّائِحَةَ أَوْ مَنَعَ الرَّائِحَةَ وَلَمْ يَمْنَعِ السَّبَاعَ كَالْقَبُورِ الَّتِي يَطْمُونُهَا حَرَمٌ وَكَذَا لَا يَكْفِي وَضْعُهُ  
 عَلَى الْأَرْضِ وَالْبِنَاءُ فَوْقَهُ

وَيُنْدَبُ تَوْسِيْعُهُ وَتَعْمِيْقُهُ قَامَةً وَبَسْطَةً ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رِخْوَةً  
فَيُنْدَبُ الشَّقُّ وَيُكْرَهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رِخْوَةً أَوْ نَدِيَّةً وَيَتَوَلَّاهُ الرَّجَالُ وَتَوَلَّاهُ  
لِأَمْرَأَةٍ ، وَأَوْلَاهُمُ الزَّوْجُ إِنْ صَلَحَ لِلدَّفْنِ ثُمَّ أَوْلَاهُمُ بِالصَّلَاةِ ، لَكِنِ الْأَفْقَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسَنِ  
عَكْسُ الصَّلَاةِ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونُوا وَتَرَا ، وَيُعْطَى بِثَوْبٍ عِنْدَ الدَّفْنِ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ  
الْقَبْرِ ، وَيُسَلَّ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ ، وَيَقُولُ الدَّافِنُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَدْعُو لَهُ  
وَيُوسِدُهُ لَبَنَةً ، وَيُفْضِي بِحَدِّهِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُوضَعُ عَلَى حَدِّهِ الْأَيْمَنِ نَدْبًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَتَّى ،  
وَيُنْصَبَ عَلَيْهِ اللَّبَنُ ، وَيَحْتَوَى مِنْ دَنَا ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ، ثُمَّ يَهَالُ بِالْمَسَاحِي ، وَيَمْكُثُ سَاعَةً بَعْدَ  
الدَّفْنِ يُلْقِنُهُ وَيَدْعُو لَهُ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا إِلَّا فِي بِلَادِ الْحَرْبِ وَتَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ ،  
وَلَا يُزَادُ فِيهِ عَلَى تَرَابِهِ ، وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَا ، وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُ وَبِنَاءُ وَخَلْقُ  
وَمَا وَرَدَ وَكِتَابَةٌ وَمُخَدَّةٌ وَمَضْرَبَةٌ تَحْتَهُ ، وَيُنْدَبُ لِلرَّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ وَلَا بِأَسَ بِمَشِيهِ فِي النَّعْلِ

( ويندب توسيعه وتعقيقه ) أى زيادته فى الوسع وصح النزول إلى أسفل بمقدار يكون (قامة وبسطة)  
أى قدر قامة رجل معتدل يقف باسطا يديه إلى أعلى (و) دفنه فى (اللحد أفضل من الشق) (واللحد  
هو أن يحفر فى أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت . والشق هو أن يحفر فى وسط القبر مثال النهر  
وتبنى حافته ويوضع الميت بينهما (إلا أن تكون الأرض رخوة) لاصلاية فيها (فيندب الشق)  
حينئذ (ويكره) الدفن (فى تابوت) أى صندوق (إلا أن تكون الأرض رخوة أو نديية) فيها  
رطوبة (ويتولاه) أى الدفن (الرجال ولولا امرأة) متى وجدوا (وأولاهم الزوج إن صلح للدفن)  
بأن يكون عاقلا بالغاه معرفة بأحكامه وقدره عليه (ثم) بعد الزوج (أولاهم بالصلاة) عليه وقد تقدم  
أنه الأب ثم الجد الخ (لكن الأفقه) هنا أى فى الدفن (مقدم على الأسن عكس الصلاة) حيث قدم  
فيها الأسن على الأفقه (ويندب أن يكونوا) أى الدافنون (وترا) بقدر الحاجة (ويعطى بثوب عند  
الدفن ويوضع رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى الذى سيصير عند أسفله رجل الميت (ويسل من جهة  
رأسه) أى ينسب أن يخرج الميت من النعش من جهة رأسه (ويقول الدافن بسم الله وعلى ملة  
رسول الله ﷺ ويدعوله ويوسده) أى يجعل تحت رأسه (لبنة ويفضى بحده إلى الأرض) بعد  
كشف الكفن عنه (ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبل القبلة حتما) وجوبا (وينصب عليه اللبن)  
أى يوضع على باب القبر اللبن ونحوه (ويحتوى) أى يهيل (من دنا) أى قرب (ثلاث حثيات ثم يهال)  
عليه التراب (بالمساحى) أى الفؤس (و) يسن أن (يمكث) الدافن (ساعة بعد الدفن يلقيه ويدعو  
له) بالتثنية (ويستغفر له) (و) يسن أن (يرفع القبر شبرا) إلا فى بلاد الحرب) فيخفى (وتسطيحه  
أفضل) من تسنيمه أى جعله كسنام البعير (ولا يزداد فيه) أى القبر (على ترابه ويرش عليه الماء) القراح  
(ويوضع عليه حصا ويكره تجصيص) القبر أى تبيضه بجبس (وبناء) كقبة وبيت (وخالق) نوع  
من الطيب (وما ورد وكتابة) على القبر أو على لوح عند القبر (و) كره أيضا وضع (مخدة) تحت رأسه  
(و) وضع (مضربة) تفرش (نحته) كطراحة (ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشيهِ) أى  
الرجل عند الزيارة (فى النعل) بين القبور ولا كراهة فيه

وَيَدْنُو مِنْهُ كَحَيَاتِهِ ، وَيَقُولُ إِذَا زَارَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ .

﴿ فصل ﴾ يندب تعزية كل أقارب الميت ، إلا الشابة الأجنبية من الموت إلى ثلاثة أيام تقريباً بعد الدفن ، ويكره الجلوس لها ، ولو كان غائباً فقليم بعد مدة عزاه ، ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاءك ، وغفر لميتك ، وفي المسلم بالكافر ، أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاءك ، وفي الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك ، وغفر لميتك ، وفي الكافر بالكافر ، أخلف الله عليك ، ولا نقص عددك ، وينوي به تكثير الجزية ، والبكاء قبل الموت جائز وبعده خلاف الأولى ، ويحرم التدب والنياحة والنظم وشق الثوب ونشر الشعر ، ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا طعاماً لأهل الميت الأقربين يكفيهم يومهم وليلتهم ويلح عليهم ليأكلوا ، وما يفعل أهل الميت من إصلاح طعامهم وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة .

(ويدنو) الزائر (منه) أي الميت (كحياته) فإذا كان لميت في حياته منزلة تقضى بالبعد عنه عمل معه ذلك في الزيارة (ويقول إذا زار سلام عليكم دار) أي بأهل دار (قوم مؤمنين) وإنما إن شاء الله بكم لاحقون ويقرا ويدعو لهم بالمغفرة وتكره الزيارة (للنساء) لكن في غير قبره عليه السلام وقبر من يترك به من الصالحين (فصل) يندب تعزية كل أقارب الميت إلا الشابة الأجنبية من المعزى فهي لا يعزى بها إلا محارمها. والتعزية عبارة عن الأمر بالصبر والتحذير من الجزع المقوت للأجر والدعاء للميت بالرحمة وللصاب بجبر المصيبة وتندب التعزية (من) وقت (الموت إلى ثلاثة أيام تقريباً) وكونها (بعد الدفن) أولى (ويكره الجلوس لها) بأن يجتمع أهل الميت ليأتيهم الناس للتعزية (فلو كان) المعزى أو المصاب (غائباً فقدم بعد مدة) التعزية الثلاثة الأيام (عزاه) ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك (وفي) (المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك (وفي) تعزية (الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك (وفي) تعزية (الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك وينوي) المعزى (به) أي القول المذكور (تكثير الجزية) لأن اخلاف الله عليه بغير الميت فيه دعا باكثر الكافرين فيقصد لازمه وهو نفعنا بجزيتهم (والبكاء) عليه أي المحتضر (قبل الموت جائز وبعده) أي الموت (خلاف الأولى) لأنه شبه الأسف على ما فات (وبحرم التدب) وهو ضرب الحد (وشق الثوب ونشر الشعر) وهو فكه (ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا طعاماً لأهل الميت الأقربين يكفيهم يومهم وليلتهم ويلح عليهم ليأكلوا) واللح الاكثر من طلب الشيء (وما يفعل أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة) بل تحرم إن كان في الورثة قاصر وعمل ذلك من التركة وكذلك الجمع والوحشة والكفارة .

## كتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ تَمَّ مِلْكُهُ عَلَى نِصَابٍ حَوْلًا ، فَلَا تَلْزَمُ الْمَكَاتِبَ ، وَلَا الْكُفْرَ ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ لِمَا مَضَى ، وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَلَا وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِخْرَاجًا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ عَصَى ، وَيَلْزَمُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ إِذَا صَارَا مُكَلَّفَيْنِ إِخْرَاجُ مَا أَهْمَلَهُ الْوَلِيُّ ، وَلَوْ غُصِبَ مَالُهُ أَوْ سُرِقَ أَوْ ضَاعَ أَوْ وَقَعَ فِي الْبَحْرِ أَوْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مُطَّيْلٍ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا مَضَى وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ آجَرَ دَارًا سَنَتَيْنِ بَارِبَيْنِ دِينَارًا وَقَبْضَهَا ، وَبَقِيَتْ فِي مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ السَّنَتَيْنِ ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ زَكَى عَشْرِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي زَكَى الْعَشْرِينَ الَّتِي زَكَّاهَا لِسَنَةِ ، وَزَكَى الْعَشْرِينَ الَّتِي لَمْ يُزَكَّاهَا لِسَنَتَيْنِ ، وَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا فَقَطْ وَعَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِثْلُهُ ، لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا بِيَدِهِ ، وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ، وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْمَوَاشِي وَالنَّبَاتِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعَرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْمَعِينِ وَالرَّكَازِ ،

### ( كتاب الزكاة )

وهي لغة التطهير والبركة والمسخ وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجهه مخصوص ( تجب الزكاة على كل حر مسلم ) ولو صغيرا ( تم ملكه على نصاب حول فلا تلزم المكاتب ) لفقد الحرية ( ولا ) تلزم ( الكافر ) الاصلى لفقد الاسلام ( وأما المرتد فان رجع إلى الاسلام لزمه ) إخراج الزكاة ( لما مضى وإن مات مرتدا فلا ) تلزم فيه زكاة لأنه تبين أن لامال له لأن ماله فيء للمسلمين ( ويلزم الولي إخراجها من مال الصبي والمجنون فان لم يخرج عصى ) وقيم الحاكم يراجعوه ويعمل بقوله وهل العبرة بعقيدة الصبي أو الولي بأن كان أحدهما شافعيًا يرى الوجوب والآخر حنفيًا لا يرى الوجوب وقد يقال العبرة في اللزوم وعدهم بعقيدة الصبي ( ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكافئين إخراج ما أهمله الولي ) من الزكاة في المدة الماضية ( ولو غصب ماله أو سرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له دين على مماطل ) لا يؤدى الحق بسهولة ( فان قدر عليه ) أى على المال بأن صار تحت يده ( بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى ) بين السنين ( وإلا ) بأن لم يقدر عليه ( فلا ) تلزمه الزكاة ( ولو آجر دارا ) له ( سنتين بأربعين دينارا وقبضها ) أى الدنانير ( وبقيت في ملكه إلى آخر السنتين ) لم يتصرف فيها وقد تساوت أجرة السنتين ( فاذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط ) ويعتبر الحول من وقت قبضها لاستقرار ملكه عليها من حينئذ وأما قبل ذلك فملكها لها ضعيف يشبه ملك المكاتب لجواز هلاك العين المؤجرة فتفسخ الاجارة فتعود لملكها ( وإذا حال الحول الثاني ) أى تم ( زكى العشرين التي زكاهما لسنة ) أى يخرج عنها زكاة سنة ( وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين ) أى يخرج عنها زكاة سنتين لتبين أنه استقر ملكه عليها من منذ سنتين ( ولو ملك نصابا فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده والدين لا يمنع الوجوب ) أى وجوب الزكاة فيما بيده ( ولا تجب الزكاة إلا في المواشى ) الابل والبقر والغنم ( وما يقتات من ) النبات والذهب والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز ) الذى هو دفين الجاهلية



وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ، لَكِنْ لَوْ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ جَازًا ، فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمَلِكٍ  
الْفُقْرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَّرَ الْفَرَضَ حَتَّى لَوْ مَلَكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَقَطَّ وَلَمْ يُزَكِّهَا أَحْوَالًا لَزِمَهُ الزَّكَاةُ  
لِلسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطَّ ، وَلَوْ تَلَفَ مَالَهُ كُلَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ،  
وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقِسْطِ الْبَاقِي وَسَقَطَ بِقِسْطِ التَّالِفِ ، وَإِنْ تَلَفَ مَالَهُ  
كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّمَكُّنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالتَّالِفِ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ  
لَحْظَةً ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَعُدْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَيَبْتَدِئُ  
الْمُشْتَرِي وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْمَالِ ، لَكِنْ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ ، فَرَارًا مِنْ  
الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَيَبْصُرُ الْبَيْعُ ، وَلَوْ بَاعَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ  
بَطَلَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَصَحَّ فِي الْبَاقِي .

### بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالغَنَمِ فَتَى مَلَكَ مِنْهَا نِصَابًا حَوْلًا كَامِلًا وَأَسَامَهُ كُلِّ الْحَوْلِ

( وتجب الزكاة في عين المال ) إن تعلقت بالعين وهو ما عدا التجارة ( لكن لو أخرج ) المالك الزكاة  
( من غيره ) أي من غير ما تعلقت به ( جاز ) كأن أخرج شاة عن أربعين عنزًا تساوي قيمة العنز ( فبمجرد  
حولان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض ) ويصبرون شركاء مع المالك فينقص ملكه ( حتى لو  
ملك مائتي درهم فقط ولم يزكها أحوالًا لزمه الزكاة للسنة الأولى فقط ) لنقص ملكه بمقدار ما ملكه الفقراء  
فنقص النصاب ( ولو تلف ماله كله بعد الحول وقبل التمكن من الإخراج سقطت الزكاة ) لوجود التلف  
من غير تقصير ( وإن تلف بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه ) أن يخرج ( بقسط الباقي وسقط بقسط  
التالف ) كأن كان ماله مائتين فتلف مائة بعد الحول لزمه زكاة الباقي وهو واحد ونصف ( وإن تلف ماله كله  
أو بعضه بعد الحول والتمكن لزمه زكاة الباقي والتالف ) فيلزمه في المثال المتقدم اثنان ونصف ( ولو زال  
ملكه في الحول ولو لحظة ) كأن وهب ما يملكه ( ثم عاد إلى ملكه في الحول أو لم يعد أومات في أثناء الحول  
سقطت الزكاة ) في تلك الصور ( ويبتدئ المشتري والوارث الحول من حين ملك المال ) بالشراء والوراثة  
( لكن لو أزال ) الشخص ( ملكه في الحول فرارًا من الزكاة ) وحيلة لدفعها عنه ( فانه يكره ) تزويرها  
( والأصح أنه حرام ) لأن حكمة الشارع في الزكاة نفع المستحق وتطهير الدافع من البخل وقد فات ذلك  
بما فعله فخرم ( و ) مع الحرمة ( يصح البيع ) وكل عقد يزيل الملك ( ولو باع ) الشيء الذي تجب الزكاة  
في عينه ( بعد الحول وقبل الإخراج بطل ) البيع ( في قدر الزكاة ) لملك المستحقين له ( وصح في الباقي )  
وهو ما يخص المالك .

### ( بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي )

( لا تجب الزكاة إلا في الإبل والبقر والغنم ) فلا تجب في الخيل مثلاً ( فتى ملك منها ) أي الإبل وما  
بعدها ( نصاباً ) شرط أول فلو ملك أقل منه لم تجب ( حولاً كاملاً ) شرط ثان ( وأسامه ) شرط ثالث ( كل  
الحول ) شرط رابع

لَزِمَتْهُ الزُّكَاةُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَا شَبَّهَهُ عَامِلَةٌ مِثْلَ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِجِرَائِمَةٍ أَوْ الْحَمَلِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْإِسَامَةِ أَنْ تَرْعَى مِنَ الْكَلَالِ الْمُبَاحِ فَلَوْ عَلَفَهَا زَمَانًا لَا تَعِيشُ دُونَهُ لَوُ تَرَكَتِ الْأَكْلَ سَقَطَتِ الزُّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ فَلَا يُؤْتَرُ ، وَأَوَّلُ نِصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَهِيَ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّانِ ، وَهِيَ مَا هَا سَنَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِنَ الْمَعَزِ ، وَهِيَ مَا هَا سَنَتَانِ وَيُجْزَى أَلَدُ كَرُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ إِنَانًا ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَةِ عَشْرٍ ثَلَاثُ شِيَاهِ ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهِ ، فَإِنْ أُخْرِجَ عَنِ الْعَشْرِينَ فَمَا دُونَهَا بَعِيرًا يَجْزَى عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ قَبْلَ مِنْهُ ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، أَوْ كَانَتْ وَهِيَ مَعِيَّةٌ قَبْلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا أَوْ خُنْثَى وَهُوَ مَا هَا سَنَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَوْ مَلَكَ بِنْتُ مَخَاضٍ كَرِيمَةً لَمْ يُكَلَّفْ إِخْرَاجَهَا لَكِنْ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ فَيَلْزِمُهُ تَحْصِيلُ بِنْتِ مَخَاضٍ أَوْ يَسْمَحُ بِالْكَرِيمَةِ إِنْ شَاءَ ، وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ وَفِي سِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَلِكَ

(لزمته الزكاة) فلا تجب الزكاة في المواشي إلا بهذه الشروط ( إلا أن تكون ما شبهته عاملة مثل أن تكون معدة للجرائة أو الحمل ) عليها أو للنضح أي إخراج الماء من البئر مشلا ( فلا زكاة فيها والمراد بالإسامة أن ترعى من الكلال ) أي الحشيش ( المباح فلو علفها زمانا طويلا لا تعيش ) المعروفة ( دونه ) أي دون العلف في هذا الزمان ( لو تركت الأكل سقطت الزكاة ) لأنها خرجت بذلك عن كونها سائمة كل الحول ( وإن كان ) الزمان الذي علفت فيه ( أقل ) بأن علفت زمانا لو تركت الأكل فيه تعيش بلا ضرر ولم يقصد به قطع السوم ( فلا يؤثر ) ذلك العلف في وجوب الزكاة ( وأول نصاب الإبل خمس فتجب فيها شاة من غنم البلد وهي جذعة من الضأن وهي ماها سنة أو ثنية من المعز وهي ماها سنتان ويجزى الذكر ) من جذع الضأن أو ثني المعز ( ولو كانت الإبل إنانا . وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فان أخرج عن العشرين فما دونها بعيرا يجزى عن خمس وعشرين ) وهي بنت مخاض ( قبل منه ) ووقع جميعه فرضا ( و ) يجب ( في خمس وعشرين ) من الإبل ( بنت مخاض وهي التي لها ستة ودخلت في الثانية فان لم يكن في إبله بنت مخاض أو كانت ) موجودة ( و ) لكن ( هي معية قبل منه ابن لبون ذكرا أو خنثى ) عن بنت المخاض ( وهو ) أي ابن لبون ( ماها سنتان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة ) بان كانت سميئة ( لم يكلف إخراجها ) عن إبله المهازيل ( لكن ليس له العدول إلى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض ) مهزولة ( أو يسمح بالكريمة إن شاء و ) يجب ( في ست و ثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت إبله على ذلك ) تسع بعد الواحدة ثم عشر

وَجَبَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتُ لَبُونٍ ،  
 وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحِقَّتَانِ ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَفِي مِائَتَيْنِ أَرْبَعُ حِقَاقٍ  
 خَمْسِينَ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَرْبَعِينَ ، فَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَأَرْبَعُ حِقَاقٍ  
 لَزِمَهُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا حَصَلَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا ، وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ  
 دُونَ الْآخَرِ دَفَعَهُ ، وَمَنْ لَزِمَهُ سِنَّ وَلَيْسَ عِنْدَهُ صَعِدٌ دَرَجَةً وَاحِدَةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ تُحْزِرُ يَانَ فِي  
 عَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ نَزَلَ دَرَجَةً وَدَفَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ  
 يَنْزِلَ أَوْ يَصْعَدَ دَرَجَتَيْنِ بِجِبْرَانِينَ ، فَإِنْ فَقَدَ أَيْضًا الدَّرَجَةَ الْآخَرَى جَارًا ، وَإِنْ وَجَدَهَا فَلَا ،  
 وَالْإِخْتِيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلزُّكِيِّ ، وَفِي الْعَمِّ وَالذَّرَاهِمِ لِمَنْ أَعْطَاهُ ، وَلَا يَدْخُلُ الْجِبْرَانُ فِي  
 الْعَمِّ وَالْمَقَرِّ \* وَأَوَّلُ نَسَابِ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ وَهُوَ الْمَسْتَقَّةُ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَفِي  
 أَرْبَعِينَ مِسْتَةً وَهِيَ مَا لَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّلَاثَةِ وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ ، وَظَلَى هَذَا أَبَدًا فِي كُلِّ  
 ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِسْتَةً \* وَأَوَّلُ نَسَابِ الْعَمِّ أَرْبَعُونَ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ  
 ضَانٌ أَوْ ثَمِيَّةٌ مَعْرِيَّةٌ ، وَفِي سَائِرِهِ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ،

فلا يتغير الحساب إلا بذلك (وجب في كل أربعين بنت لبون و) يجب (في كل خمسين حقة في مائة  
 وثلاثين حقة و بنتا لبون وفي مائة وأربعين بنت لبون وحققتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقاقي وفي مائتين  
 أربع حقاقي) باعتبار حسابها (خمسينات أو خمس بنات لبون) باعتبار حسابها (أربعينات فان كان في ملكه  
 خمس بنات لبون وأربع حقاقي لزمه الأغبط للفقراء) أي الأخط بأن كان أحدهما أعلى قيمة من الآخر (فان  
 فقدهما حصل ماشاء منهما) ولا يتقيد بالأخط (وإن كان في ملكه أحد الصنفين دون الآخر دفعه) ولا  
 يلزمه تحصيل الصنف الآخر وان كان أنفع (ومن لزمه سن) كبت مخاض (وليس عنده صعد درجة  
 واحدة) بأن يصعد لبنت لبون (وأخذشاتين) من الإبل (تحزير يان في عشر من الإبل) بأن تكون الشاة  
 جذعة (أو عشرين درهما) ويقال لما أخذه جبران والدافع له هنا الساعي (أو نزل درجة) بأن لزمه  
 حقة ولم تكن عنده فنزل إلى بنت لبون (ودفع شاتين أو عشرين درهما) والدافع هنا المزكي (ولو أراد  
 أن ينزل أو يصعد درجتين) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فأراد أن ينزل إلى بنت مخاض أولزمه بنت  
 لبون ولم يجدها فأراد أن يصعد إلى جذعة ويكون ذلك (بجبرانين فان فقد أيضا الدرجة القرني) بأن فقد في  
 بنت المخاض بنت اللبون وفي الجذعة الحقة (جاز وان وجدها فلا والاختيار في الصعود والنزول للمزكي وفي الغم  
 والذراهم لمن أعطاه) ساعيا أو مزكيا (ولا يدخل الجبران) بالرفع أو النزول (في الغم والبقر \* وأول نصاب  
 البقر ثلاثون) بقرة ذكرا أو أنثى (فيجب فيها تبيع وهو ما) مضى (له سنة ودخل في الثانية وفي أربعين مستة  
 وهي ما لها سنتان ودخلت في الثالثة وفي ستين تبيعان وعلى هذا) فقس (أبدا في كل ثلاثين تبيع وفي كل  
 أربعين مستة) فإذا بلغت مائة وعشرين فهي كبلوغ الإبل مائتين فيلزمه هنا ثلاث مسنات أو أربعة أبععة فان  
 كانوا في ملكه جميعا لزمه الأخط للفقراء وان كان في ملكه أحد الصنفين دفعه ولا يلزمه الآخر وإن كان أخطا للفقراء  
 \* (وأول نصاب الغم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضان أو ثنية معز وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان

وَفِي مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي أَرْبَعِيَاثَةِ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ هَكَذَا أَبَدًا فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ  
 وَهَذِهِ الْأَوْقَاصُ الَّتِي بَيْنَ النَّصَبِ عَقْوًا لَا شَيْءَ فِيهَا وَمَا يَنْتَجِجُ مِنَ النَّصَبِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ يُزَكِّي  
 لِحَوْلِ أَصْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَمُضِ عَلَيْهِ حَوْلٌ سِوَاةِ بَقِيَّةِ الْأَمْهَاتِ أَوْ مَاتَتْ كُلُّهَا ، فَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ  
 شَاةً فَوَلَدَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَتِ الْأَمْهَاتِ لَزِمَهُ شَاةٌ لِلنَّتَاجِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَاشِيَتُهُ  
 مَرِضًا أَخَذَ مِنْهَا مَرِيضَةً مُتَوَسِّطَةً أَوْ صِحَّاحًا أَخَذَ مِنْهَا صِحِيحَةً أَوْ بَعْضُهَا صِحَّاحًا وَبَعْضُهَا مَرِضًا أَخَذَ  
 صِحِيحَةً بِالْقِسْطِ ، فَإِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ نِصْفَهَا صِحَّاحًا ، قُلْنَا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا صِحَّاحًا كَمْ تُسَاوِي وَاحِدَةً  
 مِنْهَا ، فَإِذَا قِيلَ أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمٍ مِثْلًا ، قُلْنَا وَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا مَرِضًا كَمْ تُسَاوِي وَاحِدَةً مِنْهَا ، فَإِذَا  
 قِيلَ دَرَاهِمِينَ مِثْلًا ، قُلْنَا لَهُ حَصَلَ لَنَا شَاةٌ صِحِيحَةً بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الصِّحَّاحُ ثَلَاثِينَ ،  
 لَزِمَهُ شَاةٌ تُسَاوِي ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَنِصْفًا ، وَمَتَى قَوْمٌ الْجُمْلَةَ وَأَخْرَجَ صِحِيحَةً تُسَاوِي رُبْعَ عَشْرٍ كَفَى  
 نَعْمٌ لَوْ كَانَ الصِّحَّاحُ فِيهَا دُونَ الْوَاجِبِ أَجْزَاءَهُ صِحِيحَةً وَمَرِيضَةً ، وَإِنْ كَانَتْ إِيَّانَا ، أَوْ ذُكُورًا  
 وَإِيَّانَا لَمْ يُوَاحِدْ فِي فَرْضِهَا إِلَّا أَتَى ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ عِنْدَ فَقْدِ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَفِي  
 ثَلَاثِينَ بَقْرَةً ، وَفِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّهُ يُجْزَى ابْنُ لَبُونٍ

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا أبدا في كل مائة شاة) فلو ملك أربعين  
 ضأنًا أجزاء ماعزة وبالعكس لأن الجنس واحد (وهذه الأوقاص) جمع وقص وهو ما بين الفرضين من  
 الأعداد كما بين أربعين ومائة واحدى وعشرين فهذه الأعداد وأمثالها (التي بين النسب عفو لاشئ فيها  
 وما ينتج من النصاب) كأن كان عنده أربعون شاه فولدت (في أثناء الحول) ما بلغت به مائة واحدى  
 وعشرين فان هذا الزائد (يزكى لحول أصله) بأن يجعل حول أصله حول له (وإن لم يمض عليه حول  
 سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها فلو ملك أربعين شاه فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين) سخلة (وماتت  
 الأمهات لزمه شاة للننتاج) لاللامهات (فان كانت ماشيته مراضا أخذ منها مريضة متوسطة) لو كانت  
 غنمه متوسطة المرض (أو) كانت ماشيته (صحاحا أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحا وبعضها مراضا أخذ  
 منها) (صحيحة بالقسط) أى برعاية القيمة (فاذا ملك أربعين) شاة (نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها صحاحا  
 كم تساوى واحدة منها؟ فاذا قيل أربع دراهم مثلا، قلنا لو كانت كلها مراضا كم تساوى واحدة منها؟  
 فاذا قيل درهمن مثلا، قلنا له حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم) باعتبار القيمة وقوله لو كانت كلها  
 صحاحا وكذا مقابلة حشو لافائدة فيه فالمدار على كون الصحيحة تساوى كذا وكذا المريضة (ولو كانت  
 الصحاح ثلاثين لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفا) باعتبار ثلاثة أرباع الصحيحة وربع المريضة (ومتى  
 قوم الجملة) أى مجموع الصحاح والمرضى (وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر) الجملة (كفى) كأن كان  
 عنده أربعين شاه وصحاحا ومرضا وقيمة جميعها ألف درهم فأخرج صحيحة منها تساوى خمسة وعشرين  
 كفته (نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب) كأن وجب شاتان فى ماشية ليس فيها إلا الصحيحة (أجزاء  
 صحيحة) بالقسط (ومريضة وإن كانت انانا أو ذكورا وانانا لم يؤخذ فى فرضها إلا أنشى إلا ما تقدم فى  
 خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض وفى ثلاثين بقرة وفى خمس من الابل فانه يجزى ابن لبون) عند  
 فقد بنت المخاض

وَتَبِيعُ وَجَدَعُ ضَانٍ أَوْ ثَنِي مَعَزٍ ، وَإِنْ تَمَحَّضَتْ ذُكُورًا أَجْزَأَهُ الذَّكَرُ مُطْلَقًا ، لَكِنْ يُؤْخَذُ فِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ ابْنِ لَبُونٍ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنَّسْبَةِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا دُونَ سِنِّ الْفَرَضِ أَخَذَ مِنْهَا صَغِيرَةً ، وَبِحَيْثُ لَا يُسَوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَفَصِيلُ سِتِّ وَثَلَاثِينَ يَكُونُ خَيْرًا مِنْ فَصِيلِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا وَصِغَارًا لَزِمَهُ كِبِيرَةٌ ، وَهُوَ سِنُّ الْفَرَضِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعِيَةً أَخَذَ الْأَوْسَطَ فِي الْعَيْبِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْوَاعًا كَضَانٍ وَمَعَزٍ أَخَذَ مِنْ أَى نَوْعٍ شَاءَ بِالْقِسْطِ ، فَيُقَالُ لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَانًا كَمْ نَسَاوَى وَاحِدَةً مِنْهَا إِلَى آخِرٍ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تُوْخَذُ الْحَامِلُ وَلَا الْآتِي وَوَلَدَتْ وَلَا الْفَحْلُ وَلَا الْخِيَارُ وَلَا الْمُسَمَّنَةُ لِلْأَكْلِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَالِكُ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ نَفْسَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نَصَابٌ مُشْتَرِكٌ مِنَ الْمَاشِيَةِ أَوْ غَيْرَهَا مِثْلُ أَنْ وَرِثَاهُ ، أَوْ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ بَلَى لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُونَ شَاةً مِثْلًا مُمَيَّزَةً إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَرَكَ فِي الْمَرَاغِ وَالْمَسْرُوحِ وَالرَّعِي وَالشَّرْبِ ، وَمَوْضِعِ الْحَلْبِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي وَفِي غَيْرِهَا مِنَ النَّاطُورِ وَالْحَبْرِي وَالذُّكَّانِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ .

( وتبيع ) ذكر في ثلاثين بقرة ( وجدع ضان أو ثني معز ) في خمس من الإبل ( وإن تمحضت ) ماشيته ( ذكورا أجزاء الذكر مطلقا ) الحمد نوع الماشية أو اختلف ( لكن يؤخذ في ست و ثلاثين ) من الإبل الذكور ( ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين ) عند فقدها الخاض ( بالتقويم والنسبة ) وإن كانت كلها صغارا دون سن الفرض أخذ منها صغيرة ) ويتأق وجوب الزكاة في الصغار إذا ماتت الأمهات قبل الحول بزمن يسير ( ويجتهد ) الساعي عند أخذ الصغار ( بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصيل ست و ثلاثين ) من الإبل إذا كانت كلها صغارا لا بد وأن ( يكون خيرا من فصيل خمس وعشرين ) وإن كانت كبارا وصغارا لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم ) باعتبار القيمة ( وإن كانت معية أخذ الأوسط في العيب ) والمراد بالعيب ما ثبت به الرد في البيع ( وإن كانت أنواعا كضان ومعز أخذ من أى نوع شاء بالقسط ) يعنى باعتبار القيمة ( فيقال لو كانت كلها ضانا كم تساوى واحدة منها إلى آخر ما تقدم ) أى فيها إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراض ( ولا تؤخذ الحامل ولا التي ولدت ) رفقاً لذكرى ( ولا الفحل ) الذى أعد للضراب ( ولا الخيار ) وهذا يعنى ما تقدم وغيره ( ولا المسمنة للأكل إلا أن يرضى المالك ) فى ذلك كله \* ( ولو كان بين نفسين ) أى شخصين ( من أهل الزكاة ) بأن يكونا مسلمين حرين وبينهما شركة فى ( نصاب مشترك من الماشية أو غيرها ) كالنقد وعرض التجارة والشركة تستوجب عدم التميز بشئ ( مثل أن ورثاه أو ) كان النصاب ( غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا متميزة إلا أنهما اشتراكا فى المراح ) بأن يكون مراح واحد لما شيتهما وهو المحل الذى تأوى إليه ليلا ( و ) فى ( المسروح ) هو الموضع الذى تجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرعى ( و ) فى ( المرعى ) أى مكان لسكلاً ( و ) فى ( المشرب ) فى ( موضع الحلب ) هو المكان الذى تحلب فيه الماشية ( و ) فى ( الفحل ) هو الذكر الذى ينزوع على الإناث ( والراعى ) اشتراكا ( فى غيرها ) أى المذكورات ( من الماطور ) هو حافظ الشجر والزرع ( والجريين ) موضع تخفيف الثمر وتخليص الحب ( والذكان ) المحل الذى توضع فيه الأمتعة للبيع ( ومكان الحفظ ) أى مكان تحفظ فيه الأمتعة كالخزن وهذه شروط لو اجتمعت فى شخصين ( زكياً زكاة رجل الواحد ) فيصير

## بابُ زكاةِ النَّبَاتِ

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الزُّرُوعِ إِلَّا فِيمَا يُقْتَاتُ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ وَيُبَيِّسُ وَيُدْخِرُ كَحِنْطَةِ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأَرْزٍ وَعَدْسٍ وَحِصٍّ وَبَاقِلًا وَجَلْبَانٍ وَعَلْسٍ ، وَلَا تَجِبُ فِي الثَّمَارِ إِلَّا فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ ، وَلَا تَجِبُ فِي الْخَضِرَاوَاتِ وَلَا الْأَبَازِيرِ وَمِثْلِ الْكُمُونِ وَالْكُزْبَرَةِ ، فَنَنْعَقِدَ فِي مِلْكِهِ نِصَابُ حَبِّ أَوْ بَدَا صَلَاحُ نِصَابِ رُطْبٍ أَوْ عِنَبٍ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالنِّصَابُ أَنْ يَبْلُغَ جَافًا خَالِصًا مِنَ الْقَشْرِ وَالتَّبَنِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتَّمِائَةٌ رَطْلٍ بَغْدَادِيَّةٍ إِلَّا الْأَرْزَ وَالْعَلْسَ ، وَهُوَ صِنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يَدْخُرُ مَعَ قَشْرِهِ ، فَنِصَابُهُمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ بِقَشْرِهِمَا ، وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ فِي الْحَبِّ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَلَا فِي الشَّمْرَةِ إِلَّا بَعْدَ الْجَفَافِ وَتُضْمُّ ثَمْرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ حَتَّى لَوْ أُطْلِعَ الْبَعْضُ بَعْدَ جَدَادِ الْبَعْضِ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِ أَوْ بَلَدِهِ ، وَالْعَامُ وَاحِدٌ ، وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ ضَمَّهُ إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَيُضْمُّ أَنْوَاعُ الزَّرْعِ بَعْضُهُ إِلَى الْبَعْضِ فِي النَّصَابِ إِنْ اتَّفَقَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ ،

ما لها كمال رجل واحد فقد تستوجب الشركة فقل كما لو كان عند كل واحد عشرون شاة فاذا اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فلا يجب عليهما شيء وقد تفيد تخفيفا كما لو كان عند كل واحد أربعون فلو اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فيجب على كل شاة .

## ( بابُ زكاةِ النبات )

( لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات به ) من جنس ما يستنبته الآدميون ويبيس ويدخر فلا تجب الزكاة فيما لا يقتات من الزروع كحب القطن ولا فيما يؤكل تدابريا كالكرويا والكمون ولا فيما يؤكل تنعما كالبطيخ والكمثرى ولا فيما يؤكل تادما كالزيتون فلقد اختلفوا على الإقتيات اختيارا ويلزم ذلك كونه مما يستنبته الآدميون وكونه يبيس ويدخر وذلك ( كحنطة وشعير وذرة وأرز وعدس وحص وباقلا ) وهو الفول ( وجلبان ) يضم الحجم نوع من النبات ويسمى بالكشمري ( وعلس ) هو نوع من الحنطة ( ولا تجب ) الزكاة ( في الثمار ) أي ثمار الأشجار ( إلا في الرطب والعنب ولا تجب في الخضراوات ) كالبنمية والبطيخ ( ولا ) في ( الأبازير ومثل الكمون والكزبرة فننعقد في ملكه نصاب حب أو بدا ) أي ظهر ( صلاح نصاب رطب أو عنب لزيمته الزكاة إلا ) بأن لم ينعقد أو انعقد في ملك غيره أو لم يبد صلاح الرطب والعنب ( فلا ) تلزمه الزكاة ( والنصاب أن يبلغ ) المزكي حالة كونه ( جافا خالصا من القشر والتبن خمسة أوسق ) جمع وسق وهو ستون صاعا ( وهو ) أي النصاب بالوزن ( ألف وستمائة رطل بغدادية ) والرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وذلك في سائر الأصناف ( إلا الأرز والعلس وهو صنف من الحنطة يدخر مع قشره فنصاهما عشرة أوسق بقشرهما ولا تخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية ) من التبن ( ولا في ) الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب لأن الثمار لا تخرج مرة واحدة بل متسلسلة ( حتى لو أطلع البعض بعد جداد البعض لاختلاف نوعه أو بلده والعام واحد والجنس واحد ضمه إليه في تكميل النصاب ) ويضم أنواع الزرع بعضها إلى البعض في النصاب إن اتفق حصادهما في عام واحد

وَلَا تُضْمُ ثَمْرَةٌ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمْرَةٍ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ ، وَلَا عِنَبٌ لِرُطْبٍ ، وَلَا بَرٌّ لِشَعِيرٍ ،  
 ثُمَّ الْوَاجِبُ الْعَشْرُ إِنْ سُقِيَ بِلَا مَوْنَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ وَنِصْفُ الْعَشْرِ إِنْ سُقِيَ بِمَوْنَةٍ كَسَاقِيَةِ وَنَحْوِهَا  
 وَالْقِسْطُ إِنْ سُقِيَ بِهِمَا ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهِ ، وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سِنِينَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ  
 شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْحَرْصِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ  
 أَنْ يَبْعَثَ حَارِصًا عَدْلًا يَحْرُسُ الثَّمَارَ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا  
 وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا ، وَيُضْمِنُ الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحِسَابِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ  
 فَيَنْتَقِلُ حِينَئِذٍ حَقَّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ إِلَى ذِمَّتِهِ وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ ، فَإِنْ تَلَفَ بَاقِيَةَ سَمَاوِيَّةٍ بَعْدَ  
 ذَلِكَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ .

**بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ**

مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا حَوْلًا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ \* وَنِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا ،

فالمعنى في الأمر على الاطماع في عام وفي الزرع على الحصاد مثل الثمرة تزرع في الخريف والسيب فإذا كان  
 بين حصادي الزرعين سنة فأقل ضما في النصاب بأن كان أحد الزرعين لا يخرج منه خمسة أوقية لكن  
 بالضمام الزرع الثاني تم الخمسة وجبت الزكاة إذا كان بين حصاديهما ما ذكره إلا فلا (ولا تضم ثمرة عام أو زرعه  
 إلى ثمرة عام آخر أو زرعه ولا تسب رطب) في أجهال النصاب لاختلاف بنسبها (ولابد لشعير) كذلك  
 لاختلاف الجنس (ثم الواجب) في زكاة النبات (العشر إن سقى بلا مونة كالطر ونحوه) كالسيل أو كون  
 الزرع مما يشرب بنفسه بلا واسطة (وانصف العشر إن سقى بمونة كساقية ونحوها) كدولاب ووابور (واقسط  
 إن سقى بهما) أي بمونة وبغير مونة ويعتبر القسط بعيش الزرع والتمر ونماهما فلو كان يمكث ستة أشهر  
 وسقى بالمطر ما يمكث به ثلاثة أشهر وبالذولاب ما يمكث به ثلاثة وجب ثلاثة أرباع العشر (ثم) بعد إخراج  
 زكاة النبات أول خروجه (لا شيء فيه) من الزكاة وإن مكث سنين (وإن دام في ملكه سنين ويحرم على  
 المالك أن يأكل شيئا من الثمرة) ومثلها الزرع فيحرم عليه أن يأكل العنب والبلح والفريك والبقول  
 الأخضر (أو يتصرف فيهما ببيع أو غيره) كهبة (قبل الحرص) أي الحزر والنقد والضمين للمالك في ذمته  
 (فإن فعل) شيئا من ذلك (ضمنه) أي ما تلفه (ويندب للإمام أن يبعث حارصا عدلا يحرس الثمار)  
 فالحرص لا يتأتى في الزرع فمثل البقول الأخضر والفريك لا يتأتى فيهما حل إلا إذا كان زرعهما لا تجب فيه  
 الزكاة لنقصه عن خمسة أوسق (ومعناه) أي الحرص (أنه يدور حول النخلة) أو العنبه (فيقول فيهما من  
 الرطب كذا ويأتي منه من الثمر كذا ويضمن) الإمام أو الساعي (المالك نصيب الفقراء بحسابه) أي الحرص  
 (في ذمته) أي يجعل نصيب الفقراء في ذمته لافي العين المحروصة (ويقبل المالك ذلك) التضمين (فينتقل  
 حينئذ حق الفقراء منه) أي الرطب (إلى ذمته وله بعد ذلك) التضمين (التصرف) بأكل وبيع وغيره  
 من سائر التصرفات (فإن تلف) الرطب (بأقفة سماوية بعد ذلك) التضمين (سقطت الزكاة) لأنه لا تصير  
 منه فإن قصر بأن وضعها في غير حرز مثلها ضمن .

**( بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ )**

والتعبير بذلك أولى من النقد لتصوره على المضروب (من ملك من الذهب والفضة) الواو بمعنى أو  
 (نصبا حولاً) أي عاما (لزمته الزكاة) في ذلك المملوك \* (ونصاب الذهب عشرين مثقالا) وهو درهم

وَزَكَاتُهُ نِصْفُ مِثْقَالٍ \* وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ خَالِصَةً ، وَزَكَاتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ، وَتَجِبُ فِيهَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَضْرُوبِ وَالسَّبَائِكُ ، وَالْحَلِي الْمَعْدُنُ لِاسْتِعْمَالِ مُحْرَمٍ ، أَوْ مَكْرُوهٍ ، أَوْ لِلقِنِيَةِ فَإِنْ كَانَ الْحَلِي مَعْدُنًا لِاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إِذَا مَلَكَ عَرْضًا حَوْلًا وَكَانَ قِيمَتُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ نِصَابًا لَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ بِشَرْطَيْنِ أَنْ يَتِمَّلَكَهُ بِمَعَاوِضَةٍ ، وَأَنْ يَنْوِيَ حَالَ التَّمْلِكِ التَّجَارَةَ فَلَوْ مَلَكَهُ بِإِرْثٍ ، أَوْ هِبَةٍ أَوْ بَيْعٍ وَلَمْ يَنْوِ التَّجَارَةَ فَلَا زَكَاةَ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ كَامِلٍ مِنَ النَّقْدَيْنِ بَنَى حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ النَّقْدِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ إِمَّا بِدُونِ نِصَابٍ ، أَوْ بِغَيْرِ نَقْدٍ فَحَوْلُهُ مِنَ الشَّرَاءِ ، وَيَقُومُ مَالُ التَّجَارَةِ آخِرِ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ ، إِنْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ وَلَوْ بِدُونِ النَّصَابِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ نَقْدٍ قَوْمُهُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ فَإِذَا بَلَغَ نِصَابًا زَكَاهُ وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ حَوْلٌ آخَرَ فَيُقَوْمُ ثَانِيًا

ونلأنه أسباع درهم (وزكاته نصف مثقال \* ونصاب الفضة مائتا درهم خالصة) من العش (وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيما دون ذلك) ولو حبة أو بعضها (وتجب الزكاة فيما زاد على النصاب بحسابه) أى الزائد فيجب فيه ربع العشر ولا وقص في النقد أصلا (سواء في ذلك المضروب) نقدا (والسبائك والحلي المعدل لاستعمال محرم) كآنية للأكل (أو مكروهه) كضبة فضة صغيرة للزينة (أو للقنية) لا للاستعمال فتجب الزكاة في ذلك كله (فإن كان الحلي معدنا لاستعمال مباح) كسوار لامرأة (فلا زكاة فيه) بشرط خلوه عن السرف .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

أى عروض التجارة (إذا ملك عرضا) من عروض التجارة وهى الأعيان التى يتجر فيها للربح واستمر ملكه (حوالا) كاملا (وكان قيمته فى آخر الحول نصابا لزمته زكاته وهى ربع العشر) لأن العرض يقوم فى آخر الحول بأحدهما فيزكى على حسبه لكن ذلك مشروط (بشرفين أن يملكه) أى ذلك العرض (بمعاوضة) كسواء (وأن ينوى حال التملك) للعرض (التجارة فلو ملكه بارث أو هبة) فقد فقد فيه شرط العوض (أو) ملكه (بيع ولم ينو التجارة) فقد فقد فيه شرط النية (فلا زكاة) فيه ثم إذا استوفى الشرطين يفصل فى ابتداء حوله ويقال (فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بنى حوله) أى عرض التجارة (على حول النقد) كان وجد معه عشرون دينارا أول المحرم واشترى بها عرض تجارة أول رجب فيقوم عرض التجارة أول المحرم وتخرج زكاته (وإن اشتراه بغير ذلك) أى بغير نصاب كامل وذلك صادق بصورتين (إما بدون نصاب) ولم يكن عنده ما يكمله (أو بغير نقد البلد خوله) بحسب (من الشراء ويقوم مال التجارة آخر الحول) فى الصورتين (بما اشتراه به) أى النقد الذى دفعه فى ثمنه (إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب فإن اشتراه بغير نقد) كأن أخذه فى عوض خلع (قومه بنقد البلد) فإن كان فى البلد نقدان فإن غلب أحدهما قوم به وإن تساويا فإذا بلغ بأحدهما دون الآخر قوم بما بلغ به وإن بلغ بكل تخير (فإذا بلغ نصابا زكاه وإلا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا) تقويمًا



وهكذا ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض  
تجارة لم ينقطع الحول ، ولو باع الصير في النقود بعضها بمقتضى الحول للتجارة انقطع ، ولو باع  
في الحول بنقد وبيع ، وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله ، وأول حول  
الربح من حين نوضه لا من حين ظهوره .

### باب زكاة المعدن والركاز

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة ، أو مملوكة له نصاب ذهب ، أو فضة في دفعة  
أو دفعات لم ينقطع فيها عن العمل بترك أو إهمال ، ففيه في الحال ربع العشر ، ولا تخرج إلا  
بعد التصفية ، فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم ، وإن وجد في أرض الغير فهو  
نصابها . وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية نحو نصاب ذهب ، أو فضة في أرض موات ففيه  
الخمس في الحال ، وإن وجدته في ملك فهو لصاحب الملك ،

آخر (وهكذا) أبداً في الأحوال المستقبلية (ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط) لاف. أوته ولا في  
وسطه ولا في جميع الحول (ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول ولو باع الصير في  
النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع) فلا تجب عليه زكاة التجارة لانقطاع الحول ولا زكاة الصير  
للبائنة الحاصلة بالصرف فلذلك نقل عن ابن سريج بشروا الصيرفة بأن لا زكاة عليهم (ولو باع) عرض  
التجارة (في الحول بنقد وبيع وأمسكه) أي كلاً منهما (إلى آخر الحول زكى الأصل) وهو النقد (بحوله والربح  
بحوله) كأن اشتري عرضاً بمئتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة درهم وأمسكها إلى آخر الحول فيزكى  
المائتين وبعد ستة أشهر يزكى المائة\* (وأول حول الربح من حين نوضه) أي صيرته نقداً يقوم به  
(لأمن حين ظهوره) لأنه غير محقق .

### ( باب زكاة المعدن والركاز )

المعدن هو اسم للسكان الذي تخلق فيه الجواهر من الذهب والفضة ويطلق على الجواهر نفسها  
والركاز اسم لدفين الجاهلية (إذا استخرج من معدن) حاصل (في أرض مباحة) للمستخرج (أو مملوكة له)  
أي للمستخرج (نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات) أي مرات (لم ينقطع) المستخرج (فيها) أي  
المرات (عن العمل) والانتفاع يكون (بترك) للعمل (أو إهمال) له (ففيه) أي النصاب المستخرج  
(في الحال) لا بعد عام لأنه نماء في نفسه فلم يشترط فيه الحول (ربع العشر ولا تخرج) الزكاة من المعدن  
(إلا بعد التصفية) من الأوساخ (فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم) ما يخرج بعد ذلك لما  
خرج قبله في إكمال النصاب (وإن وجد) المعدن (في أرض الغير فهو) أي المستخرج مملوك (لصاحبها)  
أي الأرض (وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية) بشرط أن لا يعلم أن دافعه بلغته الدعوة وإلا كان فيئا  
وهو لا زكاة فيه بل يرد لبيت المال (وهو) أي ما وجدته (نصاب ذهب أو فضة في أرض موات) لا ملك  
عليها لأحد (ففيه) حيثئذ (الخمس في الحال) لا بعد عام (وإن وجدته) أي دفين الجاهلية (في ملك فهو  
لصاحب الملك) إن ادعاه والافلسن فوفقه وهكذا حتى ينتهي للحي فهو له وإن لم يدعه

أَوْ فِي مَسْجِدٍ ، أَوْ فِي شَارِعٍ ، أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ لِقِطَةٌ .

### بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

تَحِبُّ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ فَاضِلًا عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَكِسْوَتُهُمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ، وَعَنْ دَيْنٍ وَمَسْكَنِ وَنَسَدٍ يَحْتَاجُهُ فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ لَكِنْ لَا تَلَزَّمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمُعْسِرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أَبِيهِ ثُمَّ أُمَّهُ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ ، وَلَوْ تَزَوَّجَ مُعْسِرٌ بِمُوسِرَةٍ أَوْ بِأَمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدَ الْأُمَّةِ فِطْرَةَ لَأُمَّتِهِ ، وَلَا تَلَزَّمُ الْحُرَّةُ فِطْرَةَ نَفْسِهَا وَقِيلَ تَلَزَّمَهَا \* وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فَلَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ ،

(أو) وجدته (في مسجد أو في شارع أو كان من دفين الاسلام) بأن كان عليه علامة اسلام كقتس قرآن أو ذكر وكذا ان لم يعلم أهو دفين جاهلية أو اسلام (فهو لقطه) فيعرفه سنة ويملكه .

### (بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)

وأضيفت للفطر لأن من أسباب وجوبها الفطر (تحب على كل حر مسلم اذا وجد ما يؤدّيه في الفطرة) فلا زكاة على رقيق ولو مبعوضا ولا على كافر ولا على معسر \* وأشار لما به الايسار بقوله (فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وكسوتهم ليلة العيد ويومه) فلا بد أن يكون ما يخرجها فاضلا عن ذلك كله هذا الزمان (و) أن يكون فاضلا (عن دين) وهذا ما رجحه المصنف ولكن المرحح عند المتأخرين أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر كزكاة النقد (و) كذا يشترط أن يكون فاضلا عن (مسكن وعبد يحتاجه) فلو لم يكن عنده ما يفضل عن ذلك سقطت عنه الزكاة (فلو فضل بعض ما يؤدّيه لزمه اخراجه) أي البعض كأن لزمه صاع فلم يجز الا نصفه لزمه اخراج النصف (ومن لزمته فطرته) بأن تحققت فيه الشروط التي ذكرت (لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته من زوجة وقريب ومملوك ان كانوا مسلمين ووجد ما يؤدّي عنهم) فالزوجة كما يلزمه نفقتها يلزمه زكاتها وكذا قريبه من ابن صغير أو كبير لا يمكنه الكسب وكذا أب وأم فقراء ومملوك (لكن لا تلزمه فطرة زوجة الأب المعسر ومستولده وان لزمته نفقتها ومن لزمه فطرة ووجد بعضها بدأ بنفسه ثم زوجته ثم ابنه الصغير ثم أبيه ثم أمه ثم ابنه الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن او مجنون (ولو تزوج معسر) امرأة (موسرة أو بأمة لزمته سيد الأمة فطرة لأمته) حيث كان الزوج معسرا فترجع فطرتها على سيدها (ولا تلزم الحرة) التي زوجها معسر وهي موسرة (فطرة نفسها) بل تسقط عنها كما سقطت عن الزوج (وقيل تلزمها) أي تلزم الزكاة الحرة المذكورة \* (وسبب الوجوب ادراك غروب الشمس ليلة الفطر) ولا بد من ادراك جزء من شوال مع الجزء المذكور فالسبب الأول هو رمضان كلا أو بعضا بدليل أنه يجوز اخراجها من أول رمضان (فلو ولد له ولد أو تزوج أو اشترى) عبدا وحصل كل ذلك المذكور (قبل الغروب ومات عقب الغروب لزمته فطرتهم) لادراكهم سبب الوجوب

وإن وجدوا بعد الغروب لم تجب فطرتهم ، ثم الواجب صاع عن كل شخص ، وهو خمسة أرطال وثلاث بغدادية ، وبالصري أربعة ونصف ورُبْع وَسْبُعُ أوقية من الأوقات التي تجب فيها الزكاة من غالب قوت البلد ، ويجزئ الأقط واللبن لمن قوتهم ذلك ، فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجزاءه أو دونه فلا ، ويجوز الإخراج في جميع رمضان ، والأفضل يوم العيد قبل الصلاة ، ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر ، فإن أخرج عنه أثم ولزمه القضاء .

### باب قسم الصدقات

متى حال الحول وقدر على الإخراج بأن وجد الأوصاف وماله حاضر حرم عليه التأخير إلا أن ينتظر فقيراً أحق من الموجودين كقريب وجار وأصلح وأحوج وكل مال وجبت زكاته بحول ونصاب جاز تقديمه إلى كافة على الحول ، بعد ملك النصاب لحول واحد ، وإذا حال الحول والقابض بصفة الاستحقاق ، والدافع بصفة الوجوب والنسب بجارٍ وقع المفضل عن الزكاة ، وإن كان بيت الفقير أو استغنى بغير الزكاة

(وإن وجدوا بعد الغروب لم تجب فطرتهم) لعدم ادراك سبب الوجوب (ثم الواجب صاع عن كل شخص) مما بقى في بلد الوجوب من بر أو ذرة أو شعير أو غير ذلك (وهو خمسة أرطال وثلاث بغدادية وبالصري وسوماته وأربعة أرطالين درهماً (أربعة أرطال) ونصف ربيع) من الرطل (وسبع أوقية من الأوقات التي تجب فيها الزكاة من غالب قوت البلد) أى بلد المؤدى عنه الزكاة (ويجزئ الأقط واللبن لمن قوتهم ذلك) والأقط بفتح الهززة وكسر القاف لين يابس (فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجزاءه) وأعلى الأوقات البر (أو) إن أخرج من (دونه) أى قوت بلده (فلا) يجزئ كأن كانوا يقاتلون البر فأخرج ذرة (ويجوز الإخراج في جميع رمضان) لأنه بمحاولة وجد أحد السببين فيه يدخل الجواز (والأفضل) إخراجها (يوم العيد قبل الصلاة ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر فإن أخرج عنه أثم) لفوات الغرض الشرعى وهو اغناء الفقراء ذلك اليوم (ولزمه القضاء) لأنها حق مالى فلا تفوت بفوات وقتها .

### (باب قسم الصدقات على مستحقيها)

(متى حال الحول) أى مضى (وقدر) المالك (على الإخراج) بأن وجد الأوصاف (الثمانية أو بعضهم) وماله حاضر غير غائب مسافة قصر وبهذه المذكورات تتم القدرة على الإخراج وإذا حصلت القدرة (حرم عليه التأخير) عن صرفها (إلا أن ينتظر فقيراً أحق من الموجودين كقريب وجار وأصلح وأحوج) فلا يحرم التأخير لأجلهم إلا إذا اشتد ضرر الحاضرين (وكل مال وجبت زكاته بحول ونصاب) كالنقد وعروض التجارة والأشجار والنبات (جاز تقديم الزكاة على الحول) أى تمامه ويجوز تقديمها (بعد ملك النصاب لحول واحد) فلا يجوز تقديمها للحولين فأكثر (و) إذا قدمها بفصل ويقال (إذا حال الحول) الذى قدمت على تمامه (والقابض بصفة الاستحقاق) لم يتغير حاله من الفقر إلى الغنى (والدافع) له هو المزكى (بصفة الوجوب) لم يتغير حاله من الغنى إلى الفقر (والمال بحاله) لم ينقص عن نصاب ولم يخرج عن ملكه (وقع المفضل عن الزكاة وإن مات الفقير أو استغنى بغير الزكاة) محترز قوله والقابض بصفة الاستحقاق وأما لو

أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُعْجَلِ وَلَوْ بَيْعَ كَمْ يَقَعُ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَبْرَهُ إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مُعْجَلٌ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدَّهُ بِرِ يَادِيهِ الْمُتَصَلَّةِ كَالسَّمَنِ لَا الْمُتَفَصَّلَةَ كَالْوَلَدِ وَإِنْ تَلَفَ أَحَدًا بَدَلَهُ، ثُمَّ يُخْرَجُ ثَانِيًا إِنْ كَانَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ، ثُمَّ الْمُخْرَجُ كَالْبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ حَتَّى لَوْ عَجَلَ شَاةً عَنِ مِائَةِ وَعِشْرِينَ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ سَخْلَةٌ لَزِمَهُ شَاةٌ أُخْرَى، وَيَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ زَكَاتُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَائِرًا فَتَفَرَّقَتْهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ لِلْفَقِيرِ وَالسَّاعِي أَنْ يَدْعُوَ لِمُعْطِي، فَيَقُولُ: أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أُبْقِيْتِ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهْرًا. وَمِنْ شَرْطِ الْأَجْزَاءِ النَّيَّةُ، فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ إِلَى الْوَكِيلِ أَنْ هَذِهِ زَكَاتُ مَالِي، فَإِذَا نَوَى الْمَالِكُ لَمْ تَحِبَّ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ عَامِلًا مُسَلِّمًا حُرًّا عَدْلًا فَيَقْبِهَا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمَطْلَبِيٍّ، وَيَجِبُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ، لِكُلِّ صِنْفٍ مُمْنٌ الزَّكَاةُ

استغنى بالزكاة بأن أعطى منها ماصار به غير فقير فلا يضرب (أومات الدافع) محترز قوله والدافع بصفة الوجوب (أو نقص ماله عن النصاب بأكثر من المجل) محترز قوله والمال بحاله وأما لو نقص عن النصاب بالمجل كأن كان عنده أر بعون شاة فجعل منها شاة وحال الحول وهي تسعة وثلاثون فلا يضرب وأما إذا زاد النقص عن ذلك وتم الحول وهي بتلك الصفة فلا يقع المجل عن الزكاة بل هي غير واجبة (ولو) كان النقص المذكور (بييع) كأن باع من التسعة والثلاثين واحدة (لم يقع المجل عن الزكاة) في تلك الصور (ويسترده) من الآخذ (إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مُعْجَلٌ) عند الدفع كأن قال زكاتي المجلية أو علم الآخذ ذلك (فان كان) المجل (بأقيارده بزيادته المتصلة) به (كالسمن لا المنفصلة كالولد وان تلف) المجل (أخذ) الدافع (بدله) من مثل أو قيمة والعبارة بقيمته وقت القبض لا وقت التلف (ثم) بعد قبضه (يخرج ثانيا) الزكاة (إِنْ كَانَ) المزمي (بصفة الوجوب) من كونه ماسكا لنصاب (ثم المخرج) المجل (كالباقى على ملكه حتى لو عجل شاة عن مائة وعشرين ثم ولد له سخلية) فتم له بها وبالمجلة مائة وإحدى وعشرون وفيها شأنان أخرج واحدة (لزمه شاة أخرى ويجوز) للمالك (أن يفرق ركانه بنفسه أو بوكيله ويجوز أن يدفعها إلى الامام وهو أفضل إلا أن يكون) الامام (جائرا فتفرقه بنفسه أفضل) لافرق بين المال الباطن كعروض التجارة والنقد والظاهر كالانعام (ويندب للفقير والساعي) الآخذ للزكاة من طرف الامام (أن يدعو للعطى فيقول آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله) أى ما أعطيته (لك طهورا) من الذنوب وداء البخل (ومن شروط الاجزاء النية) للزكاة (فينوى عند الدفع إلى الفقير أو الدفع إلى الوكيل أن هذا) المخرج (زكاة مالى فإذا نوى المالك لم تحب نية الوكيل عند الدفع) إلى الفقير (و) ان كله بالنية وبالدفء جاز فكما تجوز الوكالة في التفريق تجوز في النية (ويندب للامام أن يبعث عاملا) على الزكوات بأن يأخذها ممن وجبت عليه من أربابها ليحضرها إليه ولا بد أن يكون العامل (مسلمًا حُرًّا عَدْلًا فَيَقْبِهَا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَ) لا (مطلبي) لأن العامل يأخذ قسطا من الزكاة وهما تحرم عليهما الزكاة (ويجب صرف الزكاة إلى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة) إن قسم الامام المال واحتجج إلى العامل وإلا سقط سهمه فتقسم على سبعة

وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِيَادِيَةٍ أَوْ فَقَدَتِ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا بِلَدِيهِ نَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ ، وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ  
 بَيْنَ الْأَصْنَافِ لِكُلِّ صِنْفِ الثَّمَنِ إِلَّا الْعَامِلَ فَقَدَرُ أَجْرَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ صِنْفٌ فِي بَلَدِهِ فَرَّقَ نَصِيْبَهُ  
 عَلَى الْبَاقِينَ ، فَيُعْطَى لِكُلِّ صِنْفِ السَّمْعِ أَوْ صِنْفَانِ فَلِكُلِّ صِنْفِ السُّدُسِ وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَسَمَ  
 الْمَالُكَ وَأَحَادُ الصِّنْفِ مُحْصُرُونَ أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ مُطْلَقًا وَأَمَكَنَ الْأَسْتِعَابَ لِكَثْرَةِ الْمَالِ وَجِبَ ،  
 وَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَهُمْ غَيْرُ مُحْصُرِينَ ، فَأَقْلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ إِلَّا  
 الْعَامِلَ فَيَجُوزُ وَاحِدٌ ، وَيُنْدَبُ الصَّرْفُ لِأَقْرَبِ الدِّينِ لَا يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، وَأَنْ يُفَرَّقَ عَلَى قَدَرِ  
 الْحَاجَةِ ، فَيُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ مَثَلًا قَدَرًا نِصْفِ مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ  
 لِكَافِرٍ وَلَا لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، وَلَا لِمَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ كَرُوحَةٍ وَقَرِيبٍ ، وَلَوْ دَفَعَ لِفَقِيرٍ  
 وَشَرَطَ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ لَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ قَالَ جَعَلْتُ مَالِي فِي ذِمَّتِكَ زَكَاةً لِحُدُودِهِ لَمْ يَجِزْ ،  
 وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ بِنَيْتِهِ أَنَّهُ يَفْضِيهِ مِنْهُ أَوْ قَالَ أَقْضَى مَالِي لِأَعْيُنِكَ زَكَاةً ، أَوْ قَالَ الْمُدْيُونُ أُعْطِيَ  
 لِأَقْضِيكَ جَازًا ، وَلَا يَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ ، وَزَكَاةُ الْفَطْرِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ  
 غَيْرِ فَرَقٍ ، فَالْوَجْعُ جَمَاعَةٌ فُطِرْتُمْ وَخَلَطُوا وَفَرَّقُوا أَوْ فَرَّقُوا أَحَدُهُمْ بِأَذْنِ الْبَاقِينَ جَازًا ،

(وان كان ماله بيادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل إلى أقرب بلد إليه) أي المزكي (وجب التسوية بين  
 الأصناف لكل صنف الثمن إلا العامل فقد أجرته فإن فقد صنف في بلده) أي المزكي (فرق نصيبه على  
 الباقين) وكذا لو زاد عن حاجته (فيعطى لكل صنف السبع أو) فقد (صنفان فلكل صنف السدس  
 وهكذا فإن قسم المالك وأحد الصنف محصورون) بالعدد (أو قسم الامام مطلقا) أي وأحد الصنف  
 محصورون (ولا) (أو أمكن الاستيعاب) أي إعطاء الأفراد جميعها (لكثرة المال) في صورتين (وجب) (استيعابهم  
 وإن قسم المالك وهم غير محصورين) أو قسم الامام وليس في المال كثرة (فأقل ما يجوز أن يدفع  
 إلى ثلاثة من كل صنف إلا العامل فيجوز) أن يكون (واحد) بقدر الحاجة وبما قدرناه من قولنا أو  
 قسم الامام الخ ينظم الاستثناء حيث قد علمت أن في تقسيم المالك لا يوجد عامل فلا يصح الاستثناء إلا  
 بملاحظة ذلك المقدر (ويندب الصرف لأقربيه) فيخصهم بالصرف إذا لم يجب التعميم لكن أقاربه  
 (الذين لا يلزمه نفقتهم) وأما من تلزمه نفقتهم فلا يصح الصرف إليهم (وأن يفرق على قدر الحاجة فيعطى  
 من يحتاج إلى مائة مثلا قدر نصف من يحتاج مائتين ولا يجوز أن يدفع لكافر ولابني هاشم وبني  
 المطلب ولا لمن تلزمه نفقته كروحة وقريب) فالزوجة والقريب الواجبة نفقتهم اغنيان بالنفقة فلا تدفع الزكاة  
 لأحد منهما باسم الفقراء أو المساكين ويجوز دفعها لهم باسم الغارم مثلا (ولو دفع لفقير وشرط أن يردده)  
 أي المدفوع (عليه) أي الدافع (من دين له عليه أو قال) المالك (جعلت ما) أي الشيء الذي (لبي) في  
 ذمتك زكاة لحدوده) عنها لنفسك (لم يجز) في صورتين (وان دفع إليه) أي الفقير (بنية أنه يقضيه منه)  
 أي يؤديه له (أو قال أقض مالى لأعنيك زكاة أو قال المديون أعطني لأقضيك جاز ولا يلزم الوفاء به) بالشرط  
 الموعود به (وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه) من التعميم أو الاقتصار على ثلاثة من كل صنف (كزكاة  
 المال من غير فرق فلو جمع جماعة فطرتهم وخلطوها وفرقوها أو فرقها أحدهم بأذن الباقين جاز) وهذه  
 حيلة على التعميم في زكاة الفطر

وَتُنْدَبُ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ كُلِّ وَقْتٍ وَفِي رَمَضَانَ وَأَمَامَ الْحَاجَاتِ وَكُلِّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ شَرِيفٍ آكَدُ  
وَالصَّلَاحَاءِ وَأَقَارِبِهِ وَعَدُوِّهِ مِنْهُمْ ، وَبِأَطْيَبِ مَالِهِ أَفْضَلُ ، وَيَحْرَمُ التَّصَدُّقُ بِمَا يُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِهِ ،  
أَوْ يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ الْحَالِ ، وَتُنْدَبُ بِكُلِّ مَا فَضَّلَ إِنْ صَبَرَ عَلَى الْإِضَاقَةِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُسْأَلَ  
بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ ، وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ بِوَجْهِ اللَّهِ شَيْئًا كُرِهَ رَدُّهُ وَالْمَنُّ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ وَيُبْطَلُ  
تَوَابُهَا .

## كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ مَعَ الْخُلُوعِ عَنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ  
فَلَا يُخَاطَبُ بِهِ كَافِرٌ وَصَبِيٌّ وَجَنُونٌ ، وَمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ بِأَدَاءِ ،  
وَلَا بِقَضَاءِ لَكِنْ يَلْزَمُ مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدُّ طَعَامٍ وَيُخَاطَبُ الْمَرِيضُ وَالسَّافِرُ وَالْمُرْتَدُّ  
وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ بِالْقَضَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ تَكَلَّفَ الْمَرِيضُ وَالسَّافِرُ فَصَامَا صَحَّ دُونَ الْمُرْتَدِّ  
وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ ، فَإِنْ أَسْلَمَ ، أَوْ أَفَاقَ ، أَوْ بَلَغَ مُفْطِرًا فِي أَثْنَاءِ الْأَرَارِ نُدِبَ الْإِمْسَاكُ

(وتندب صدقة التطوع) فيستحب أن يتصدق بما تيسر ولو قليلا (كل وقت وفي رمضان وأمام الحاجات وكل  
وقت ومكان شريف) كعشر ذي الحجة وأيام الأعياد (آكد) من غيرها يعني ان طلبها في هذه الأزمان  
أشد من طلبها في غيرها (وللصلحاء وأقاربه وعدوهم منهم) أي من أقاربه (وبأطيب ماله) في الحل  
(أفضل) من المشبوه ومثله الرديء (ويحرم التصدق بما ينفقه على عياله أو) بما يقضى به دينه الحال  
لأنهما واجبان والصدقة مندوبة (ويندب بكل ما فضل ان صبر على الاضاقة) وخلو يده (ويكره أن  
يسأل بوجه الله غير الجنة) يعني يكره للإنسان أن يتوسل بذات الله فيقول أسألك بوجه الله أن تعطيني  
كذا غير الجنة فإنه لا يكره أن يتوسل بذاته تعالى في الجنة (وإذا سأل سائل بوجه الله شيئا ونحمل الكراهة  
(كره) للسئول (ردّه) خائبا حيث توسل بذات الله (والمن بالصدقة حرام) بأن يذكر الصدقة التي  
أعطائها لفلان (ويبطل ثوابها) حتى يصير كأنه لم يتصدق .

## ( كتاب الصيام )

هولغة مطلق الامساك \* وشرا الامساك عن المفطرات جميع النهار (يجب صوم رمضان على كل مسلم  
بالغ عاقل قادر على الصوم مع الخلو عن حيض ونفاس فلا يخاطب به كافر) أصلي بمعنى أننا لانطالبه  
ولا يصح منه (وصبي) غير مكلف وهو في حقه مندوب (وجنون) لأنه غير مكلف ولا يصح منه (و)  
لا يخاطب به (من أجهدته الصوم لكبير أو مرض لا يرجى برؤه) لا (بأداء ولا بقضاء لكن يلزم من  
أجهدته الصوم) بالكبير أو المرض المار (لكل يوم مد طعام ويخاطب) لعدم انتظار زمن يقضى فيه  
و(المريض) الذي يرجى برؤه (والمسافر والمرتد والحائض والنفساء) يخاطبون (بالقضاء دون الأداء) فلا  
يطلب منهم الصوم حال وجوبه لعذرهم (فان تكلف المريض والمسافر فصاما صح) منهما الصوم (دون  
المرتد) اهدم صحة النية منه (والحائض والنفساء) لمنافاة عذرهما الصوم فلا يصح منهم (فان أسلم)  
الكافر (أو أفق) المجنون (أو بلغ) الصبي (مفطرا) كل منهم (في أثناء النهار ندب الامساك) بقية

وَالْقَضَاءُ وَلَا يَجِبَانِ، وَإِنْ بَلَغَ صَائِمًا لَزِمَهُ الْأَمْسَاكُ وَنُدِبَ الْقَضَاءُ، وَلَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ أَمْسَكَتْ نَدْبًا  
 وَقَضَتْ حَتْمًا، أَوْ قَدِيمَ الْمَسَافِرِ، أَوْ بَرِيَّ الرَّيْضِ وَهَمَّا مَقْطَرَانِ أَمْسَكَتْ نَدْبًا وَقَضِيًّا حَتْمًا، أَوْ صَائِمًا أَمْسَكَتْ  
 حَتْمًا، وَلَوْ قَامَتِ الْبَيْتَةُ بِرُؤْيَا يَوْمَ الشُّكِّ وَجَبَ إِمْسَاكُ بَقِيَّتِهِ وَقَضَاؤُهُ، وَيَوْمَ الصَّبِيِّ بِهِ لَسَبْعٍ،  
 وَيُضْرَبُ إِعْشِرًا، وَيُبِيحُ النَّظْرُ غَلْبَةَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بَحَيْثُ يُخْشَى الْهَلَاكُ وَالرَّضُ وَلَوْ طَرَأَ فِي  
 أَنْتَاءِ الْيَوْمِ إِذَا شَقَّ الصَّوْمُ وَسَفَرُ الْقَصْرِ إِنْ فَارَقَ الْعُمَرَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ،  
 فَإِنْ سَافَرَ بَعْدَهُ فَلَا وَالْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ ضَرَّهُ الصَّوْمُ وَإِلَّا فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ، وَلَوْ خَافَتْ مَرْضَعٌ  
 أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمَا، أَوْ وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا لَكِنْ تَقْدِيرَانِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الْوَالِدِ لِكُلِّ يَوْمٍ  
 مَدًّا، وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ، فَإِنْ غَمَّ وَجَبَ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ  
 يَصُومُونَ، فَإِنْ رُؤِيَ نَهَارًا لَيْلًا لَيْلًا لَشَيْبَانٍ، وَإِنْ رُؤِيَ فِي بَلَدٍ مِنْ بِلَادِهِ فَإِنْ تَكَرَّرَ غَمٌّ  
 الْحُكْمُ وَإِلَّا فَلَا، وَالْبَعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَقَبْلَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَيُقْبَلُ  
 فِي رَمَضَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ عَدْلًا وَاحِدًا ذَكَرَهُ حَرُّ مَكَلَّفٌ،

النهر عن المفطرات (و) ندب (القضاء) لهذا اليوم (ولا يجبان وإن بلغ) الصبي (صائما) بأن نام فاحتل (لزمه  
 الامساك) بقية النهار (رندب) له (القضاء) لهذا اليوم (ولو طهرت الحائض) في أثناء اليوم (أمسكت  
 ندبا) احتراماً لليوم (وقضت) اليوم (حتما) لازما (أو قدم المسافر أو برى الرريض وهما مقطران أمسكا  
 ندبا وقضيا حتما أو صائمان أمسكا حتما) لزوال عذرهما (ولو قامت البينة برؤية) الهلال وشهدت (يوم الشك  
 وجب إمساك بقيته) احتراماً لرمضان (وقضاه) لأنه لم تنبت فيه النية (ويؤمر الصبي به) أى بصوم  
 رمضان (لسبع ويضرب ل) تمام (عشر) إن أطاقه (ويبيح الفطر غلبة الجوع أو العطش بحيث يخشى الهلاك  
 أو المرض) لو لم يفعل (ولو طراً) ما ذكر (في أثناء اليوم إذا شق الصوم) مشقة تبيح التيمم (و)  
 يبيح الفطر أيضاً (سفر القصر إن فارق العمران) وخرج لمحل تقصر فيه الصلاة (قبل الفجر و) الحال  
 أنه (إن نواه) أى الصوم (من الليل) ومن باب أولى إذا لم ينوه (فإن سافر بعده) أى الفجر (فلا)  
 يجوز له الفطر (والفطر للمسافر أفضل إن ضره الصوم \* وإلا) بأن لم يضره الصوم (فالصوم أفضل)  
 لبراءة الذمة (ولو خافت مرضع أو حامل على أنفسهما أو) مع (ولديهما أفطرتا وقضتا) في الصورتين  
 (لكن تقديران) مع القضاء (عند الخوف على الوالد لكل يوم مداً) تخرجانه بخلاف ما إذا خافتا على أنفسهما فقط  
 أو مع الوالد أو فطرتا لانتهاز مال غير حيوان فلا فدية في ذلك (ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال) فيجب  
 في حق من رآه ولو فاسقاً (فإن غم) الهلال أى استتر (وجب استكمال شعبان ثلاثين) يوماً (ثم يصومون)  
 ويكتفي في دخول رمضان شاهد واحد عدل شهادة فلا يقبل فيه عبد ولا امرأة (فإن روى نهاراً فهو لليلة  
 المستقبلية) لا للضائية فلا يتغير حكم هذا النهار (وان روى في بلد دون بلد فإن تقاربا عمّ الحكم) لهما  
 (وإلا) بأن لم يتقاربا (فلا) يعمّ الحكم لهما (والبعد باختلاف المطالع) بحيث لو روى في أحدهما لم ير  
 في الآخر غالباً (كالحجاز والعراق ومصر وقيل) يحصل البعد (بمسافة القصر وقيل في رمضان بالنسبة إلى  
 الصوم) لاغيره كتأجيل الديون وتعاقب الطلاق (عدل واحد ذكر حر مكلف) يأتي بلفظ الشهادة

وَلَا يُقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ، وَلَوْ عَرَفَ رَجُلٌ بِالْحِسَابِ وَالنُّجُومِ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ  
لَمْ يَجِبِ الصَّوْمُ ، لَكِنْ يَجُوزُ لِلْحِسَابِ وَالنُّجُومِ فَقَطْ ، وَإِنْ أَشَدَّهَتْ الشُّهُورُ عَلَى أُسِيرٍ وَنَحْوِهِ  
اجْتِهَادٌ وَجُوبًا وَصَامَ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ الْأَشْكَالُ ، أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ صَحَّ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا  
قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ ﴿ وَشُرْطُ الصَّوْمِ ﴾ النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ ، فَيَنْوِي لِكُلِّ يَوْمٍ ، فَإِنْ  
كَانَ فَرَضًا وَجِبَ تَعْيِينُهُ وَتَبْيِيئُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَكْمَلَهُ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ  
رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُّؤْيَةِ لَيْلَةَ الشُّكِّ مَنْ يَثِقُ بِهِ ، يَمُنُّ لَا يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ  
مِنْ نِسْوَةٍ وَعَبِيدٍ وَصِبْيَانٍ فَنَوَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ مِنْهُ صَحَّ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ أَحَدٍ  
فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ سِوَاهُ جِزْمِ الثَّبَةِ أَوْ تَرَدَّدِ فَقَالَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا  
فَمَفْطِرٌ وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمَفْطِرٌ فَكَانَ  
مِنْ رَمَضَانَ صَحَّ وَيَصِحُّ النُّفْلُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اسْتَعْطَا ،

(ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان ولو عرف رجل بالحساب والنجوم) لاعتماده منازل القمر وتقدير سيره (والنجوم)  
كان يعرف أول الشهر بحول بعض النجوم في بعض المنازل فلو عرف بذلك (أن غدا من رمضان لم  
يجب الصوم) عليه ولا على الناس و (لكن يجوز للحساب والمنجم فقط) لالغيرهما العمل بحسابه (وان  
اشتهت الشهور على أسير) هو الذي وقع في يد الكفار (ونحوه) كمن حبس في محل مظلم (اجتهد) في  
رمضان (وجوبا) بنحو حر وبرد فوفاكه (وصام) على حسب اجتهاده (فان استمر الاشكال) أي لم يظهر  
الحال أنه صام في رمضان أو قبله أو بعده (أو) ظهر الحال أنه (وافق رمضان) في صومه (أو) وافق  
(ما بعده) من شؤال وغيره (صح) صومه في هذه الصور الثلاث (وإن وافق) صومه (ما قبله) أي  
رمضان (لم يصح) صومه عن رمضان ويقع له نقلا إن لم يكن عليه صوم فرض وإلا وقع عنه ﴿ وشروط  
الصوم ﴾ فرضا أو نقلا ( النية والامساك عن المفطرات فينوي لكل يوم فان كان فرضا وجب تعينه  
وتبئته ) أي تبئته (من الليل \* وأكمله) أي التبييت (أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان  
هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان والفرض نية الصوم وكونه عن رمضان والباقي من الكمال (ولو  
أخبره بالرؤية) للهِلال (ليلة الشك) التي هي الثلاثون من شعبان (من يثق به) أي يقع في قلبه صدقه  
ولكن هو (يمن لا يقبله الحاكم) في الشهادة على الهلال كأن كان (من نسوة وعبيد وصبيان) فان هؤلاء  
لا تقبل شهادتهم (ف) حين أخبر منهم بذلك (نوى بناء على ذلك) الخبر (ف) تبين أن يوم الشك المذكور  
(كان منه) أي رمضان (صح) الصوم عن رمضان (وإن نواه من غير إخبار أحد فكان منه لم يصح  
سواء جزم النية) بأن نوى من غير تعليق (أو تردد) بها (فقال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم والا  
فمفطر) لأن الأصل بقاء شعبان ولم يستند إلى ما يفيد الظن (ولو قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان  
غدا من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر فكان من رمضان صح) لأن الأصل بقاء رمضان فاستند إلى ما يفيد  
الظن (ويصح النفل بنية مطلقة) عن التعيين ولا يجب فيها التبييت بل تصح (قبل الزوال) إذ لم يسبقها  
مناف للصوم (وإن أكل أو شرب أو استعط) أي أدخل السعوط كالشوق أنفه مع جذبته إلى الخيشوم



أَوْ أَحَقَنَ ، أَوْ صُبَّ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ دِمَاعَهُ ، أَوْ أَدْخَلَ أُصْبُعًا ، أَوْ غَيْرَهُ فِي دُبُرِهِ ، أَوْ قُبَلَهَا  
 وَرَاءَ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْقَعْدَةِ ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءًا مِنْ طَعْنَةٍ ، أَوْ دَوَاءٍ ، أَوْ تَقِيًّا ، أَوْ جَامِعًا ،  
 أَوْ بَاشَرَ فِيهَا ذُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ ، أَوْ بَالِغًا فِي الْمَضْمَنَةِ ، أَوْ الْاسْتِنْشَاقِ فَنَزَلَ  
 جَوْفَهُ ، أَوْ خَرَجَ رِيْقُهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا جَرَّ الْخَيْطَ فِي فَمِهِ عِنْدَ قَتْلِهِ فَانْقَضَ عَلَيْهِ رِيْقٌ ، ثُمَّ  
 رَدَّهُ وَبَلَغَ رِيْقَهُ ، أَوْ بَلَغَ رِيْقَهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ ، أَوْ كَانَ نَجَسًا كَمَا إِذَا  
 دَمِيَ فَمُهُ فَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رِيْقُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ، أَوْ ابْتَلَعَ نُخَامَةً مِنْ أَقْصَى الْفَمِ ، إِنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِهَا  
 وَجَمْعًا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لِحْظَةً ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ  
 ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ، عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ ، بَطُلٌ صَوْمُهُ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِسْكَاقٌ بَقِيَّةِ النَّهَارِ ، وَضَابِطٌ لِلْمَفْطَرِ  
 وَرُؤُولٍ مِثْلِهِ وَإِنْ قَامَ مِنْ مَنَازِلِهِ مَتْرُوحًا إِلَى جَوْفِهِ ، وَالْجَمَاعُ وَالْإِنْسَانُ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ أَوْ اسْتِئْذَانِ  
 عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ،

(أواحقن) واحقنه دواء يدخل في قبل المرء أو دبره بآله (أو صب) ماء (في أذنه فوصل) إلى (دماغه  
 أو أدخل أصبعًا أو غيره) كعود (في دبره أو) في (قبلها) أي المرأة ودخل ذلك (وراء ما يبدو) أي يظهر  
 (عند القعدة) أي القعود لقضاء الحاجة فأوراك ذلك بعد باطن (أو وصل إلى جوفه شيء من طعنة أو دواء)  
 فالمدار على الوصول إلى الجوف ولو من غير القبل والوبر (أو تقيًا) أي تسبب في خروج القيء بخلاف  
 ما إذا خرج القيء بنفسه (أو جامع أو باشر فيما دون الفرج فأنزله) بسبب المباشرة بخلاف ما إذا أنزل بالاحتلام  
 (أو استمنى فأنزله أو بالغ في المضمضة) في الوضوء (أو) الغسل أو (الاستنشاق فنزل جوفه) بسبب ذلك  
 بخلاف ما إذا سقه ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير مبالغة فلا يفطر (أو خرج ريقه من فمه كما إذا جرَّ  
 الخيط في فمه عند قتله فانفصل عليه ريق ثم رده) إلى فمه ثانيا (وبلع ريقه) الذي اختلط بما على الخيط  
 (أو بلع ريقه متغيرًا كما إذا قتل خيطًا فتغير بصبغه أو كان) الريق (نجسًا كما إذا دمي فله فبصق حتى صفا  
 ريقه ولم يغسله) وبلعه بعد ذلك فإنه يفطر لبقاء نجاسة الريق (أو ابتلع نخامة) آية (من أقصى الفم  
 إن قدر على قطعها ومجها) أي رميها (فتركها حتى نزلت) إلى حد الظاهر وهو مخرج الخاء ثم ابتلعها  
 (أو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ولو لحظة وهو في جميع ذلك) المذكور من المسائل (ذاكر للصوم  
 عالم بالتحريم بطل صومه وعليه قضاء) إن كان الصوم فرضًا (وامسأك بقية النهار) إن كان في رمضان  
 (وضابط المفطر وصول عين) فخرج الريح فلا يفطر بوضوله (وإن قلت) العين ولم تؤكل كعبة رمل أو تراب  
 (من منفذ مفتوح) خرج وصول العين من المسام كنزوله في ماء فوصل من مسامه إلى باطنه فلا يفطر (إلى  
 جوف) ولو لم يحل الغذاء كباطن الثدي والاحليل وأما ما لا يسمى جوفًا كان جرح ساقه فوضع عليه دواء  
 فوصل إلى مخ الساق فلا يفطر لأنه غير جوف (و) كذلك من المفطر (الجماع والانزال) للمني (عن  
 مباشرة) أي القاء بشرة ببشرة وأما إذا كان الانزال عن لمس بمائل كان لمس امرأة بمائل فلا  
 يفطر ومثل اللبس بمائل لمس المحرم والأمرد إذا كان لشقته فثارت شهوته فأنزله فلا يفطر (أو) عن (استئمان)  
 أي طلب لخروج المنى ولو بيد زوجته ولا بد أن يكون الشخص في هذه المفطرات (عالمًا بالتحريم ذاكرا  
 للصوم) ومخارًا فلو فعل شيئًا مما ذكر وهو جاهل بأنه حرام أو ناس للصوم أو مكره فلا يفطر

وَيُزْمَةُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةَ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ  
 مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامَ سِتِّينَ  
 مَسْكِينًا ، فَإِنْ عَجَزَ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُوطُوءَةِ كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا  
 أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ غَلَبَهُ الْتِيءُ أَوْ أَنْزَلَ بِأَحْتِلَامٍ أَوْ عَنْ فِكْرٍ أَوْ نَظَرَ أَوْ نَزَلَ جَوْفَهُ  
 بِمَضْمُضَةٍ وَاسْتِنشَاقٍ بِلَا مُبَالَغَةٍ ، أَوْ جَرَى الرَّيْقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ  
 وَعَجَزَ عَنْ مَجِّهِ أَوْ جَمَعَ رِيْفَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صِرْفًا أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْلَعَهُ أَوْ اقْتَلَعَ  
 نُخَامَةً مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَظَهَا ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ أَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَنَزَعَ فِي الْحَالِ أَوْ  
 نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أُنْعِمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ وَأَفَاقَ لِحْظَةً مِنْهُ لَمْ يَضُرَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَيَصِحُّ صَوْمُهُ ،  
 وَإِذَا أَكَلَ مُتَقَدِّمًا أَنَّهُ لَيْلٌ ، فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ ، أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْأَشْكَالُ وَجَبَّ  
 الْقَضَاءُ ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْأَشْكَالُ فَلَا قَضَاءَ ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ  
 الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لِحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَعْرَقَ نَهَارَهُ بِالْإِعْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ ،

(ويؤثره لافساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب  
 المضرة) بالكسب فلا يكفي عتق رقبة كافرة ولا عتق من اتصف بعيب يخل بالعمل (فان لم يجد) المكفر  
 الرقبة (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً) لكل مسكين مد (فان عجز) عن الخصال  
 المذكورة (ثبتت) الكفارة (في ذمته ولا يجب على الموطوءة كفارة) للجماع لأنها أفطرت بدخول طرف  
 الحشفة فرجها فلم يتحقق الجماع إلا وهي مفطرة (فان فعل جميع ذلك) المذكور من قوله وان شرب أو  
 أكل الخ (ناسياً) للصوم (أوجاهلاً) بتحريم تناوله المفطرات بأن كان قريب عهد بالاسلام (أو مكرهاً)  
 على شيء من ذلك (أو غلبه التيء أو أنزل باحتلام) في النوم (أو عن فسكر) كان فسكر في حسن امرأة  
 فأنزل (أو نظر أو نزل جوفه) ماء (بمضمضة واستنشاق بلا مبالغة أو جرى الريق بما بقي من الطعام في  
 خلال أسنانه بعد تحليله) أي الطعام (وعجز عن) تمييزه و (مجه) فالمدار على عسر تمييز الطعام الخارج  
 من بين الأسنان في حال جريان الريق وجهه فلو وصل للباطن بهذا الشرط لا يفطر وأما التحليل فلا يجب  
 (أو جمع ريفه في فمه وابتلعه صرفاً) خلاصاً من مخالطة أجنبي (أو أخرجه على لسانه ثم رده) أي لسانه  
 (و بلعه أو اقتلع نخامة) أي أخرجها (من باطنه ولفظها) أي طرحها (أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه)  
 أي طرحه (أو كان) في حال طلوع الفجر (بجماعاً فبزغ في الحال أو نام جميع النهار أو أنعم عليه فيه)  
 أي النهار (و) الحال أنه قد (أفاق لحظة منه) أي النهار ولو زماناً يسيراً بخلاف ما إذا يفتق جميع النهار  
 فانه لا يصح صومه (لم يضره) ما فعله (في جميع ذلك) المذكور من قوله فان فعل جميع ذلك ناسياً الخ  
 (ويصح صومه وإذا أكل معتقداً أنه ليل فبان أنه نهار أو أكل ظاناً للغروب واستمر الاشكال) في الثانية  
 أي لم يتبين الواقع (وجب القضاء) لأن الأصل بقاء النهار (وإن ظن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر  
 الاشكال) أي لم يظهر الأمر (فلا قضاء) لأن الأصل بقاء الليل (وان طرأ في أثناء اليوم جنون ولو في  
 لحظة منه أو استغرق نهاره بالإعماء أو طرأ حيض أو نفاس بطل الصوم) في هذه الصور جميعها وكذلك  
 لو ولدت ولداً جافاً بطل صومها بناء على وجوب الغسل عليها بذلك

وَيُنْدَبُ السُّحُورُ وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخْفِ الصَّبْحُ ، وَالْأَفْضَلُ تَجْمِيلُ  
 الْفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبَ ، وَيُفْطَرُ عَلَى ثَمَرَاتٍ وَثَرًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلِمَاءِ أَفْضَلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ  
 صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَيُنْدَبُ كَثْرَةُ الْجُودِ ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ ، وَكَثْرَةُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ،  
 وَالْإِعْتِكَافُ سِوَا الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، وَأَنْ يُفْطَرَ الصُّوَامَ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَتَقْدِيمَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ عَلَى الْفَجْرِ ،  
 وَتَرْكَ الْغَيْبَةِ وَالْكَذِبِ وَالْفُحْشِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْفَسَدِ وَالْحِجَامَةِ ، فَإِنْ شَوْتِمَ فَلْيَقْلُ إِلَى صَائِمٍ ،  
 وَتَحْرِمُ الْقِبْلَةَ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْوَصَالَ بِأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ فِي اللَّيْلِ شَيْئًا ، فَلَوْ شَرِبَ مَاءً وَلَوْ  
 جُرْعَةً عِنْدَ السُّحُورِ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعَامِ وَعِلَاكَ وَسِوَاكَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، لَا كُنْزَلِ  
 وَاسْتِعْمَامَ ، وَيُكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ صُمْتُ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ يُنْدَبُ  
 أَنْ يُنْفِذَهُ مُتَابِعًا عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَا يَحُجُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْقَضَاءَ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَإِنْ  
 آخَرَ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةُ طَعَامٍ ،

(ويندب السحور) وهو الأكل ليلا بعد النسيب (وان قل) انقضاء إقامة البنية (ولو بماء) وينبغي إذا كان  
 شعبان أن لا يتسحر (والأفضل تأخيره) أي السحور (بماء يخف الصبح) فإذا خالف أمرك من السحور  
 (والأفضل تجميل الفطر إذا تحقق الغروب و) أن (يعطر على ثمرات) ويندب أن تكون (وإذا فان  
 لم يجد) الثمر (فالماء أفضل) فهو مقدم على غيره وأرطب مقدم على الثمر (و) ينسب أن (يقول) إذا أظفر  
 (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) ويندب كثرة الجود أي فعل الصدقة (وصلة الرحم) أي مودة  
 الأقارب (وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف) لا (سبا العشر الأواخر وأن يفطر الصوام) أي يهيئ لهم  
 بما يفطرون به (ولو بماء و) ينذب (تقديم غسل الجنابة على الفجر) ليكون على طهر من أول النهار  
 (و) ينسب للصائم من حيث الصوم (ترك الغيبة والكذب) وان كان تركهما واجبا لكن تأكد من  
 حيث الصوم (و) ينذب ترك (الفحش) وهو الكلام الرديء خصوصا المتعلق بأمر النساء (والشهوات)  
 من البصرات والمسموعات والمشومات كشم الرياحين والنظر إليها (و) ينذب ترك (الفصد والحجامة)  
 للصائم (فان شوتيم فليقل إلى صائم) وتحرم القبلة لمن حركت شهوته أي هيبتها حتى خاف الانزال سواء  
 كان شيخا أو شابا وأما من لم تحرك شهوته فالأولى تركها ومثل القبلة المباشرة فان شوتيم الصائم فليقل  
 إلى صائم ليكف نفسه وشاتمته (و) يحرم (الوصال) بين يومين فأكثر وذلك (بأن لا يتناول في الليل  
 شيئا) من المفطرات ولو الجماع (فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم) لأنه انقطع به الوصال  
 (ويكره) للصائم (ذوق الطعام) وغيره (وعلاك) أي مضغ لبان وغيره (و) استعمال (سواك بعد  
 الزوال) إبقاء لرائحة فمه من الصيام (لا كل واستحمام) أي اغتسال (ويكره لكل أحد) صائم أو غيره  
 (صمت يوم) أي سكوتة عن الكلام فيه (إلى الليل) من غير حاجة بل الأولى شغل لسانه بذكر أو  
 قرآن فلا يتعب بالسكوت (ومن لزمه قضاء شيء من رمضان ينذب له أن يقضيه متتابعا) أي متواليا (على  
 الفور) بعد زوال عذره من غير تأخير (ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر) أما إذا  
 كان هناك عذر كأن استدام مرضه إلى أن جاء رمضان آخر فلا يحرم (فان آخر) بلا عذر (لزمه مع  
 القضاء عن كل يوم مدة طعام) يدفعه للفقراء ولو لواحد وهو أي المؤخر المذكور آثم

فَإِنْ أُخِرَ رَمَضَانُ نَبِيْنِ هُدَانٍ ، وَهَكَذَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَتَمَكَّنَ مِنْ فِعْلِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةَ طَعَامٍ .

﴿ فِضْلٌ ﴾ يَنْدَبُ صَوْمُ سِتَّةِ مِنْ شَوَالٍ ، وَتَنْدَبُ مُتَتَابِعَةٌ تَلِي الْعِيدَ ، فَإِنْ فَرَّقَهَا جَازَ وَتَاسُوعَاءَ وَعَاشُورَاءَ ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرِ الثَّلَاثِ عَشَرَ وَتَالِيَيْهِ ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيْسِ ، وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمِ ، وَرَجَبٍ ، وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمُحْرَمُ ، ثُمَّ رَجَبٌ ، ثُمَّ شَعْبَانُ ، وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا لِلْحَاجِّ بِعَرَفَةَ قَطْرُهُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ صَامَ لَمْ يُكْرَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى ، وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ قُوَّتَ حَقًّا وَإِلَّا لَمْ يُكْرَهُ ، وَيَحْرَمُ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمُ الشُّكِّ وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّؤْيَى يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ مَنْ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ مِنْ سَبِيْدٍ ، وَفَسَقَةٍ ، وَنِسْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِيَوْمٍ شَكٍّ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ بَلْ عَنْ نَذْرِ وَقَضَاءَ ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ ، فَإِنْ وَافَقَ عَادَةَ لَهُ ، أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ ،

(فان أخر رمضان فدان) عن كل يوم (وهكذا يتكرر) المد (بتكرار السنين ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذرا (و) الحال أنه (تمكن من فعله) ولم يفعله (أطعم عنه عن كل يوم مد طعام) ولا يصام عنه على هذا القول وجزم النووي بجواز الصيام تبعا للقديم المؤيد بحديث الشيخين من مات وعليه صوم صام عنه وليه .

﴿ فِضْلٌ ﴾ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ \* وَ (يَنْدَبُ صَوْمُ سِتَّةِ) أَيَّامٍ (مِنْ شَوَالٍ وَتَنْدَبُ) تِلْكَ السِّتَّةُ (مُتَتَابِعَةٌ) لَا مُتَفَرِّقَةٌ (تَلِي الْعِيدَ) لِأَفْصَلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ (فَإِنْ فَرَّقَهَا جَازَ) وَكَذَا إِنْ أُخِرَ صَوْمُهَا عَنِ الْعِيدِ (وَ) يَنْدَبُ صَوْمُ (تَاسُوعَاءَ) وَهُوَ الْيَوْمُ التَّاسِعُ مِنَ الْحَرَمِ (وَعَاشُورَاءَ) وَهُوَ الْعَاشِرُ مِنْهُ (وَ) يَنْدَبُ صَوْمُ (أَيَّامِ الْبَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرِ الثَّلَاثِ عَشَرَ وَتَالِيَيْهِ) الرَّابِعُ عَشَرَ وَالْخَامِسُ عَشَرَ (وَ) يَنْدَبُ صَوْمُ (الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيْسِ وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) أَيُّ الثَّمَانِيَةِ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجِّ وَالتَّسْعَةَ لغيره (وَ) يَنْدَبُ صَوْمُ (الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمِ ، وَرَجَبٍ) فَهِيَ مِنْ سِتِّينَ ثَلَاثَةَ سَرْدٍ وَوَاحِدٍ فَرْدٍ (وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ) صَوْمُ (الْحَرَمِ ثُمَّ رَجَبٍ ثُمَّ شَعْبَانَ) وَ) يَنْدَبُ (صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا لِلْحَاجِّ) الْوَاقِفِ (بِعَرَفَةَ) وَكَذَلِكَ الْمَسَافِرُ (فَقَطْرُهُ أَفْضَلُ) مِنَ الصِّيَامِ (فَإِنْ صَامَ) الْحَاجُّ (لَمْ يُكْرَهُ) لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ قُوَّتَ حَقًّا) بَأَنَّ خَافَ مِنْهُ ذَلِكَ أَمَا لَوْ تَحَقَّقَهُ أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُوَكَّدًا فَيَحْرَمُ (وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يَخَفْ مِنْهُ ذَلِكَ (لَمْ يُكْرَهُ) . وَيَحْرَمُ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ (الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ) (وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ) عِيدِ (الْأَضْحَى) وَ) يَحْرَمُ صَوْمُ (يَوْمِ الشُّكِّ) وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّؤْيَى (لِلْهَلَالِ) (يَوْمِ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ مَنْ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ) الشَّهْرِ (مِنْ عِيدِ وَفَسَقَةٍ وَنِسْوَةٍ) وَكَذَلِكَ صِيَامِ (وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يَتَحَدَّثَ بِرُؤْيَيْهِ أَحَدٌ أَوْ تَحَدَّثَ بِرُؤْيَيْهِ مِنْ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ (فَلَيْسَ بِيَوْمِ شَكٍّ) بَلْ إِمَّا مِنْ رَمَضَانَ أَوْ شَعْبَانَ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَوْمُ شَكٍّ (فَلَا يَصِحُّ) صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ بَلْ عَنْ نَذْرِ وَقَضَاءَ وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ فَإِنْ وَافَقَ عَادَةَ لَهُ) كَمَنْ لَهُ عَادَةٌ بِصَوْمِ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الشُّكِّ (أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ) الْأَوَّلِ (صَحَّ) صَوْمُهُ تَطَوُّعًا

وَالْأَحْرَامَ وَلَمْ يَصِحَّ ، وَيَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً وَلَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ ،  
وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ وَصَلَاةٍ فَرَضًا ، أَدَاءً كَانَ ، أَوْ قَضَاءً ، أَوْ نَذْرًا حَرَّمَ قَطْعُهُمَا ، فَإِذَا كَانَ قِتْلًا  
جَازَ قَطْعُهُمَا .

﴿ فَضْلٌ ﴾ الْإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَرَمَضَانَ أَكْثَرُ وَعَشْرَةَ الْأَخِيرِ أَكْثَرُ لِطَلْبِ  
لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ وَفِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ أَرْجَى ، وَفِي أَوْتَارِهِ أَرْجَى  
وَفِي الْحَادِي وَالثَّالِثِ وَالْعَشْرِينَ أَرْجَى وَيُكْتَبُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ  
عَنِّي ، وَأَقْرَبُ الْإِعْتِكَافِ لَيْلَتُهُ ، وَإِنْ قَلَّ بِشَرَطِ النِّيَّةِ وَزِيَادَتُهُ عَلَى أَقَلِّ الطَّمَأْنِينَةِ وَكَوْنُهُ مُسَلِّمًا  
عَاقِلًا صَاحِبًا خَالِيًا مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ ، وَفِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ مُتَرَدِّدًا فِي جَوَانِبِهِ ، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ  
الْمُرُورِ وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِصَوْمِهِ وَفِي الْجَامِعِ وَأَنْ لَا يَنْتَهَى عَنْ يَوْمِهِ وَلَوْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ أَوْ الْأَقْصَى . أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَكُنْ يُجِزِي الشَّيْءَ الْحَرَامَ قَبْلَهَا بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ

( وإلا ) بأن فقد منه ذلك ( حرم ولم يصح ) صومه ( ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان إن لم يوافق  
عادة ) كما تقدم في يوم التشك ( ولم يصله بما قبله ) أي لم يصل النصف الثاني في الصوم بأدول فان  
وافق عادة له أو وصله صح الصوم وانتفت الحرمة ( ومن دخل في صوم أو ) في ( صلاة فرضا أداء كان  
أو قضاء أو نذرا حرم قطعهما ) ولو كان كل منهما غير فوري ( فإذا كان ) أي الصوم والصلاة ( نقلا ) ولو  
مؤكدًا ( جاز قطعهما ) أي لم يحرم وأن كره لعين عندنا مع العذر فلا حرمة ولا كراهة .

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي ( الْإِعْتِكَافِ ) \* هُوَ لَعْنَةُ لَزُومِ الشَّيْءِ \* وَشَرَعًا اللَّبَثُ بِمَسْجِدٍ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ بِنِيَّةٍ وَهُوَ  
( ستة في كل وقت و ) في ( رمضان أكسد و ) في ( عشره الأخير ) من رمضان ( أكسد لطلب ليلة القدر )  
وسبأني أنها في العشر الأواخر أرجى ( ويمكن أن تكون في جميع رمضان ) وإن كان المرجح عند  
الشافعي اختصاصها بالعشر الأواخر لأنه اجتهاد لا ينافي الامكان ( وفي العشر الأخير أرجى وفي أوتاره )  
وهي أحد وعشرون وثلاث وخمس وسبع وعشرون ( أرجى وفي الحادي والثالث والعشرين أرجى )  
من بقية الأوتار وظاهر كلامه أنها تنقل ومذهب الشافعي أنها تنزم ليلة بعينها ( ويكثر في ليلة القدر ) إذا  
رأها أو ظنها من قوله ( اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني وأقل الاعتكاف ليلت ) أي مكث واستمرار  
( وإن قل ) زمنه ( بشرط النية ) لأنه عبادة فافتقر إلى النية ( و ) بشرط ( زيادته ) أي اللبث ( على أقل  
الطمأنينة ) حتى يصدق عليه انه بعد النية مكث والنية لا تتأني إلا في زمن أقله الطمأنينة ( و ) بشرط  
( كونه ) أي المعتكف ( مسلما ) فلا يصح من كافر ( عاقلا ) فلا يصح من مجنون ( صاحبا ) فلا يصح  
من مغمى عليه ( خاليا من الحدث الأكبر ) فلا يصح من حائض ونفساء وجنب ( و ) بشرط كونه ( في  
المسجد ولو مترددا ) فيكفي التردد ( في جوانبه ) أي المسجد عن المكث ( ولا يكفي مجرد المرور ) في  
المسجد وإن طال وقد جرى المصنف على تسمية الركن شرطا فانه سمى النية شرطا ( والأفضل كونه ) أي  
الاعتكاف ( بصوم ) أي معه ( وفي ) المسجد ( الجامع ) الذي تصلى فيه الجمعة ( وأن لا ينقص عن يوم  
ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو ) في المسجد ( الأقصى ) مسجد بيت المقدس ( أو مسجد  
المدينة تعين لكن يجزئ المسجد الحرام عنهما ) فإذا نذر الاعتكاف في مسجد المدينة أو الأقصى يوما  
فاعتكف ذلك اليوم في المسجد الحرام كفي ( بخلاف العكس ) فالو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام

وَيُجْزَى مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ وَلَوْ عَيَّنَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَّعِينَ وَيَفْسُدُ  
الِاعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ وَبِالْإِنْزَالِ عَنِ مُبَاشَرَةٍ ، وَإِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَابِعَةً لَزِمَهُ ، فَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بَدَّ  
مِنْهُ كَأَكْلٍ ، وَإِنْ أَمَكَّنَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَشُرِبَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فِيهِ ، وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ  
وَالْمَرَضِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَبْطُلْ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِزِيَارَةِ مَرِيضٍ ، أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ  
أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِنَارَةِ الْمَسْجِدِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ لِيُؤَدِّنَ ، جَازَ إِنْ  
كَانَ هُوَ الْمُؤَدِّنُ الرَّاتِبُ وَالْإِفْلَا ، وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَهُوَ مَارٌّ وَلَمْ  
يُعْرَجْ جَازَ ، وَإِنْ عَرَجَ لِأَجَلِهِ بَطَلَ ، وَنَحْوُ الْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ دُونَ  
إِذْنِ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ .

## كتاب الحج

الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرَضَانِ ، وَلَا يَجْبَانِ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يُنْذَرَ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمَانِ  
مُسْلِمًا بِالْعَاقِلِ حُرًّا مُسْتَطِيعًا ، وَيَصِحُّ حَجُّ الْعَبْدِ

لا يكتفيه أن يعتكف في أحدهما ( ويجزى مسجد المدينة عن الأقصى بخلاف العكس ولو عين مسجدا  
غير ذلك ) المذكور من الثلاثة ( لم يتعين ) فيجوز له الاعتكاف في غير لأن كل المساجد غير  
الثلاثة مستوية في الفضيلة الذاتية ( ويفسد الاعتكاف بالجماع وبالانزال ) للحنبي ( عن مباشرة ) بشهوة  
سواء كان كل منهما في المسجد أو خارجه ( وإن نذر ) كل ( مدة متتابعة ) كان نذر أن يعتكف أسبوعا  
متواليا ( لزمه ) الاعتكاف مع التابع ( فإن خرج ) في أثناء تلك المدة ( لما لا بد منه ) للإنسان ( كأكل  
وإن أمكن في المسجد ) لأنه يستحى منه فيه ( وشرب إن لم يمكن فيه ) أي المسجد ( وقضاء حاجة  
الإنسان ) من بول وغائط ( والمرض ) الذي يخشى منه تلويث المسجد ( والحيض ) الذي لا تخلو عنه  
المدة كان كانت شهرا ( ونحو ذلك ) كأداء شهادة تعيينت وقضاء عدة ( لم يبطل ) الاعتكاف المنذور  
التابع بالخروج في هذه الصور ( وإن خرج ) المعتكف المذكور ( من المسجد لزيارة مريض أو صلاة  
جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه ) المنذور متابعه ( وإن خرج لمنارة المسجد ) للأذان عليها ( وهي خارجة  
عنه ) أي المسجد ( ليؤذن جاز إن كان هو المؤذن الراتب وال ) بأن لم يكن هو الراتب بل متطوع ( فلا )  
يجوز له الخروج المعتكف المذكور ( وإن خرج لما لا بد منه ) كالأكل ( فسأل عن المريض وهو مارك  
ولم يعرج ) أي لم يتحول عن طريقه ( جاز ) له السؤال ( وإن عرج لأجله ) أي السؤال ( بطل ) اعتكافه  
( ونحو المباشرة بشهوة ويحرم ) الاعتكاف ( على العبد والزوجة دون إذن سيد ) في العبد ( وزوج )  
في المرأة والله أعلم .

## ( كتاب الحج )

أي والعمرة \* وهو لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه والعمرة لغة الزيارة وشرعا قصد  
الكعبة للعبادة المخصوصة ( الحج والعمرة فرضان ) من أركان الاسلام الخمس ( ولا يجبان في العمر الا  
مرة واحدة الا أن ينذرا ) أحدهما فيجب بالنذر ( وإنما يلزمان ) على التراخي ( مسالما بالعاقلا حرا  
مستطيعا ) فلا يجبان الا اذا تحققت تلك الشروط ( ويصح حج العبد ) ولا يكفي عن حجة الاسلام فيلزمه

وغير المستطيع ، ولا يصح من الكافر وغير المميز استقلالاً ، فإن أحرم الصبي المميز بإذن  
 الولي أو أحرم الولي عن المجنون أو الطلي الذي لا يميز جازاً ، ويكلفه الولي ما يقدر عليه  
 فيعسله ويجزده عن المحيط ويلبسه ثياب الإحرام ويحبسه المحظور كالطيب ونحوه ويحضره  
 المشاهد ، ويقبل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام وركعتي الطواف والرمي ، والمستطيع أثنان  
 مستطيع بنفسه ، ومستطيع بغيره . أما الأول فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء يشمن  
 مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها وراحلة تصلح لمنه إن كان من مكة على مسافة  
 القصر ، وإن أطاق المشي ، وكذا دونها إن لم يطقه ، ومحمل إن شق عليه ركوب القتب ،  
 وشريك يعادله ، يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً ، وأن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله  
 وكسوتهم ذهاباً وإياباً ، وعنه مسكن يناسبه ، وخدام يلقى به لمنصب أو محجز وعن دين ولو  
 مؤجلاً ، وأن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه وماله ، من سبع وعشرون ولو كافراً أو زنديقاً

إذا عتق وربيت في الشرط أن يصح ثانياً (و) كذلك يصح حج (غير المستطيع) إذا تكاف المشقة  
 ويكتفيه عن حج الإسلام (ولا يصح من الكافر) لا من (غير المميز استقلالاً) بنفسه لأنه عبادة  
 وشرطها التمييز (فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي) أي كان أو جداً أو قها (أو أسرم الولي عن المجنون  
 أو الطفل الذي لا يميز جازاً) ويجوز أيضاً أن يحرم الولي عن المميز ولا فرق في الولي بين أن يكون محرماً  
 عن نفسه أولاً (ويكلفه الولي ما يقدر عليه) من الأعمال كالطواف (يفسله ويجرده عن المحيط ويلبسه  
 ثياب الاحرام) إن لم يقدر على فعلها بنفسه والا فيأمره بها (ويحبسه المحظور كالطيب ونحوه) من إزالة الشعر  
 وقلم الأظفار (ويحضره المشاهد) مثل عرفة ومنى والمزدلفة (ويقبل عنه ما لا يمكن منه كالاحرام) فإن  
 الصبي غير المميز لا يصح منه الاحرام فيحرم عنه الولي بأن يقول جعلته محرماً (وركعتي الطواف) فيصلهما  
 الولي عن غير المميز (والرعي) للجمار فيرميها الولي عن غير المميز وأما المميز فيفعل هو بنفسه ما ذكر  
 (والمستطيع اثنان) أي نوعان (مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره) أما الأول فهو أن يكون صحيحاً (بأن  
 يمكنه الشبوت على المركوب بلا ضرر شديد (واجداً للزاد) ولاوعيته ولأجرة حراسة (وللماء بئج مثله)  
 وهو القدر الذي يباع به زمانا ومكانا وأن يكون موجوداً (في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها) فلو  
 حلت المواضع عنه كزمن الجذب أو انقطعت المياه أو وجد لكن بزيادة عن ثمن المثل فقدت الاستطاعة  
 (و) شرطها أيضاً أن يكون واجداً (راحلة تصلح لثله) اما بشراء أو اكتراء (إن كان من مكة على  
 مسافة القصر وإن أطاق المشي وكذا) تشترط الراحلة ان كان بينه وبين مكة (دونها) أي مسافة القصر  
 (ان لم يطقه) أي المشي (و) أن يكون واجداً (محملاً) وهو خشب يجعل في جانب البعير للمركوب فيه  
 (إن شق عليه ركوب القتب) وهو ظهر الدابة (و) أن يجد (شريكاً يعادله يشترط ذلك كله ذاهباً  
 وراجعاً) يشترط (أن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله) أي مؤنتهم (وكسوتهم ذهاباً وإياباً وعن مسكن  
 يناسبه) أي يلقى به (و) عن (خدام يلقى به لمنصب أو محجز) عن خدمة نفسه لمرض أو كبر (وعن  
 دين ولو مؤجلاً) فوفاء الدين مقدم على النسك (و) يشترط (أن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه و) على  
 (ماله من سبع وعشرون ولو كافراً) فلأن أمره بالجهاد لأجل الحج لما فيه من الخطر (أو) كان العدو (رصدياً) بفتح

يُرِيدُ مَالًا وَإِنْ قَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَّا فِي الْبَحْرِ لَزِمَهُ إِنْ غَلَبَتْ السَّلَامَةُ وَإِلَّا فَلَا وَالرَّأُةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، وَتَزِيدُ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُحْرَمٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُحْرَمٌ ، فَتَقِي وَجِدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطَ ، وَلَمْ يَدْرِكْ زَمَانًا يُمَكِّنُهُ فِيهِ الْحَجَّ عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يَلْزَمَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ لَزِمَهُ ، وَيُنْدَبُ الْمُبَادَرَةُ بِهِ وَهِيَ التَّأخِيرُ لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَاتَ عَاصِيًا ، وَوَجِبَ قَضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِهِ ، وَأَمَّا الْمُسْتَطِيعُ بغيرِهِ فَهُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِزِمَانِهِ أَوْ كِبَرِهِ وَهِيَ مَالٌ أَوْ مَنْ يُعْطِيهِ وَلَوْ أُجْنَبِيًّا فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِمَالِهِ ، أَوْ يَأْذَنَ لِلطَّيْعِ فِي الْحَجِّ عَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ تَطَوُّعًا أَيْضًا ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا أَنْ يَنْتَفِلَّ ، وَلَا أَنْ يَحْجَّ نَذْرًا وَلَا قَضَاءً فَيَحْجَّ أَوْ لَا الْفَرَضَ ، وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَبَعْدَهُ النَّذْرُ إِنْ كَانَ ، وَبَعْدَهُ النَّفْلُ أَوْ النَّيَابَةُ ، فَإِنْ عَيَّرَ هَذَا التَّرْتِيبَ ، فَتَوَى التَّطَوُّعَ أَوْ النَّذْرَ مَثَلًا ، وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ ، لَعَنَتْ

الصادق من يترقب المارين ( يريد ) أن يأخذ ( مالا وان قل ) فمن لم يأمن ذلك فلا يكون مستطيعا ويسقط عنه وجوب الحج ( وان لم يجد ) من يريد الحج ( طريقا إلا في البحر لزمه ) سلوكة ( إن غلبت السلامة ) في ركوبه ( وإلا ) بأن غلب العطب أو استوى الأمران ( فلا ) يلزمه ويسقط الوجوب ( والمرأة في كل ذلك ) المذكور من شروط الوجوب والاستطاعة وغير ذلك ( كالرجل ) فيجب عليها النسك على التفصيل الذي ذكر في الرجل ( وتزيد ) على الرجل ( بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها ) من الفاحشة ( من زوج أو محرم أو نسوة ثقات وان لم يكن مع احدها من محرم ) ويكفي في الجواز إقرارها امرأة واحدة بل يجوز سفرها وحدها إن أمنت ( فتقي وجدت هذه الشروط ولم يدرك زمانا يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه ) فيزداد على الشروط المتقدمة في الاستطاعة أن يدرك زمانا يسع سيرا معهودا فلو حصلت الاستطاعة بعد ما خرجت قافلة بلده لم يلزمه الحج ( وإن أدرك ذلك ) الزمن الذي يسع السير على العادة ( لزمه ) الحج وشغلت به ذمته \* ( ويندب المبادرة به ) أي الحج عند الاستطاعة ( وله التأخير ) من غير حرمة ( لكن لو مات بعد التمكن ) و ( قبل فعله مات عاصيا ) فشرط جواز التأخير سلامة العاقبة فمن مات تبين عصيانه ( ووجب قضاؤه من تركته ) وتبين فساد أعماله التي تتوقف على العدالة كالشهادة لكن في السنة الأخيرة \* ( وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزمانه ) أي آفة منعه من الركوب والمشى ( أو ) له ( كبر وله مال أو ) لاماله ولكن له ( من يعطيه ) في تأدية النسك عنه ( ولو أجنبيا فيلزمه أن يستأجر بماله ) من يحج عنه ويعتمر ( أو يأذن للطبع في الحج عنه ) ويسمى المستطيع بغيره معضوبا ولا يجزى الحج بغير إذن ( ويجوز أن يحج عنه ) أي المعضوب ( تطوعا أيضا ) بأن سبق له الحج ثم غضب وأراد أن يتطوع بالحج فيستأجر من يحج عنه أو يأذن من يطبعه كحج الفرض ( ولا يجوز لمن عليه فرض الإسلام ) ومثله من عليه قضاء أو نذر ( أن يحج عن غيره ) لافرضا ولانقلا ( ولأن ينتقل ) هو به بأن ينوي بالحج النقل فلو نوى النقل وقع من حجة الإسلام ( ولأن يشج نذرا ) بأن كان نذرا للحج ( ولا قضاء ) بأن نوى الحج وهو رقيق ثم أفسده بجماع فوجب قضاؤه ثم عتق فلا يجوز له أن يقدم شيئا من ذلك على حجة الإسلام ( فيحج أولا الفرض وبعده القضاء إن كان عليه وبعده النذر إن كان وبعده النفل أو النيابة فان ) نوى ( غير هذا الترتيب فتمى التطوع أو النذر مثلا وعليه فرض الإسلام لعنت



نَيْتُهُ وَوَقَعَ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَقَسَ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِفْرَادًا وَتَمَتُّعًا وَقِرَانًا وَإِطْلَاقًا  
وَأَفْضَلُ ذَلِكَ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ ، ثُمَّ الْإِطْلَاقُ ، فَأَلْفَرَادُ أَنْ يَحُجَّ أَوْلًا مِنْ مِيقَاتِ  
بَلَدِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ فَيُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ، وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوْلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ  
الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ مِنْ مَكَّةَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُحْرِمَ التَّمَتُّعُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ  
ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا فَتَادِسَةَ فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، فَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحْرِمًا كَالْمَكِّيِّ ، وَالْقِرَانُ أَنْ  
يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ فَقَطُّ أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوْلًا ، ثُمَّ قَبْلَ  
أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَيَلْزَمُ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ دَمًا ، وَلَا يَجِبُ عَلَى  
الْقِرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ  
مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلَا عَلَى التَّمَتُّعِ إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ  
حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَوْ كَلِمَةً أَوْ وَحْدَةً يُبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ

نيتة ووقع عن حجة الاسلام (وقس عليه) فمن عبر بعدم الجواز أراد به الصحة (وقس عليه) ما إذا نوى من عليه قضاء  
ونذر النذر قبل القضاء فيقع عن القضاء وتلغو نيتة وهكذا النذر مع الفل \* (ويجوز الاحرام بالحج  
افرادا) أي سفردا عن العمرة (وقتها) بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في سنته (وقرانا)  
بأن يحرم بهما معا (وإطلاقا) بأن يقول نويت المسالك (وأفضل ذلك) المذكور من الكفريات (الافراد  
ثم التمتع ثم القران ثم الاطلاق \* فالافراد أن يحج) أي ينوي الاحرام بالحج (أولا) قبل الاحرام بالعمرة  
(من ميقات بلده ثم يخرج إلى الحل فيحرم) منه (بالعمرة) ولا يتعين محل لها مخصوص \* (والتمتع أن يعتمر  
أولا من ميقات بلده في أشهر الحج) التي هي شؤال وذو القعدة وعشر ذى الحجة (ثم يحج من عامه)  
أي العام الذي أحرم فيه بالعمرة فيشترط للتمتع شرطان الاحرام بها في أشهر الحج وكون الاحرام بالحج  
من عامه (من مكة) وهذا شرط للزوم الدم فالو رجع إلى الميقات وأحرم منه سقط عنه الدم لكن يسمى  
تمتعاً \* (ويندب أن يحرم المتمتع إن كان واجدا للهدى بالحج ثامن ذى الحجة وإلا) بأن لم يجد  
الهدى (في يحرم بالحج) سادسه) ليقع الصوم في الحج فيصومه وتالييه ويحرم كل منهما (في مكة من  
باب داره فيأتي المسجد محرمًا كالمكبي) أي الذي داره مكة فانه يحرم من باب داره \* (والقران أن يحرم بهما  
معا) أي بالحج والعمرة (من ميقات بلده و يقتصر) انقارن (على أفعال الحج فقط) فلا يزيد طوفا  
لأجل العمرة \* وللقران صورة أخرى أشارها بقوله (أو يحرم بالعمرة أولا ثم قبل أن يشرع في طوافها  
يدخل عاها الحج في أشهره) ولو كان محرمًا بها قبل أشهره \* (ويلزم المتمتع والقارن دم) يجزئ في  
الأنحية (ولا يجب) الدم (على القارن إلا أن يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن  
كان منه على دون مسافة التصر) فمن كان من أهل ذلك وقرن الحج بالعمرة لا يجب عليه دم (ولا)  
يجب الدم (على المتمتع إلا أن لا يعود لاحرام الحج إلى الميقات) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم بعد  
انتهائها إذا أراد أن يحرم بالحج خرج للميقات فأحرم منه برئت ذمته من الدم (و) يشترط أيضا لوجوب  
الدم على المتمتع (أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) فان كان منهم لا يجب عليه دم (فان فقد)  
كل من القارن والمتمتع (الدم هناك) في أرض الحرم (أو) فقد (ثمنه أو وجدته يباع بأكثر من ثمن مثله)

صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَقَوَّتُ  
 الثَّلَاثَةُ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا  
 كَانَ يُفْرَقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسِكَ  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قِرَانٌ ، ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ ،  
 وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ،  
 فَإِنْ أَحْرَمَ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَتْ عُمْرَةٌ ، وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلَّ وَقْتٍ ، إِلَّا لِلْحَجَّاجِ الْمُقِيمِ  
 لِلرَّمِيِّ بِحَنِي .

﴿ فَضْلٌ ﴾ مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : ذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْحُجْفَةَ لِلشَّامِ وَمِصْرَ  
 وَالْمَغْرِبِ ، وَيَلَسْلَمَ لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ ، وَقَرْنَ لِنَجْدِ الْيَمَنِ ، وَنَجْدِ الْحِجَازِ ، وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ  
 وَخُرَّاسَانَ ، وَالْأَفْضَلَ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ ، وَلَوْ مَرَّ بِمِيقَاتِ حَجَّةٍ مَكَّةَ ، وَمِيقَاتِ عُمْرَتِهِ  
 أَدْنَى الْحِلِّ ، وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ الْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنْ  
 الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ ، فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ،

فهو كالعدوم ومن عدمه (صام ثلاثة أيام في الحج) بعد التلبس بالاحرام به لاقبله (ويندب كونها) أى  
 الثلاثة (قبل يوم عرفه) حيث انسع الوقت وأما إذا ضاق فيجب صومه فالواجب صوم الثلاثة في الحج  
 والمندوب صومها قبل يوم عرفه (و) صام (سبعة إذا رجع إلى أهله) أى وطنه (وتقوت الثلاثة بتأخيرها  
 عن يوم عرفه) فتقتضى (و) لكن (يجب قضاؤها قبل السبعة ويفرق بينها وبين السبعة بما كان  
 يفرق في الأداء وهو مدة السير) من مكة إلى وطنه (وزيادة أربعة أيام \* والاطلاق أن ينوى الدخول  
 في النسك من غير أن يعين حالة الاحرام أنه حج أو عمره أو قران ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء) من  
 ذلك \* (ولا يجوز الاحرام بالحج إلا في أشهره وهى : شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة) والأيام  
 التسعة التى بينها فمن جاء عليه فجر العيد فلا يصح أن ينوى الحج ولا يجوز للطلق عمل شئ قبل أن يعين  
 (فإن أحرم به فى غيرها انعقد عمره \* وينعقد الاحرام بالعمرة كل وقت) لأن كل السنة وقت للعمرة (إلا  
 للحجاج المقيم للرمى بحنى) أيام التشريق فلا يصح إحرامها بها لأنه عاجز عن الاتيان بأعمالها حيث بقى  
 عليه شئ من أعمال الرمي وكذلك المحرم بالحج لا يصح احرامه بالعمرة قبل التحلل

﴿ فَضْلٌ ﴾ مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴿ أَى لِمَنْ يَتَوَجَّهُ مِنْهَا سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ  
 غَرِيبًا وَهُوَ مَكَانٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَ مَرَاكِلٍ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَبْيَارِ عَلِيٍّ (وَالْحُجْفَةَ)  
 مِيقَاتُ (لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ) أَى لِمَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَقَدْ أَبْدَلَتْ الْآنَ بَرَاغِغَ لِأَنَّهَا قَبْلُهَا يَسِيرُ  
 (وَيَلَسْلَمَ) مِيقَاتُ (لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ) أَى لِمَنْ أَتَى مِنْهَا (وَقَرْنَ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِيقَاتُ (لِنَجْدِ الْيَمَنِ  
 وَنَجْدِ الْحِجَازِ) أَى لِمَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَذَاتُ عِرْقٍ) مِيقَاتُ (لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانَ) أَى لِمَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَالْأَفْضَلُ  
 لَهُ الْعَقِيقُ وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرَّ) بِهَا (مِيقَاتُ حَجَّةٍ مَكَّةَ) أَى أَبْنَتِهَا وَلَا يَقُومُ بِقِيَةِ الْحَرَمِ مَقَامَهَا (وَمِيقَاتُ  
 عُمْرَتِهِ) أَى مِنْ فِي مَكَّةَ (أَدْنَى) أَى أَقْرَبُ (الْحِلِّ) مِنْ أَى جِهَةٍ (وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ) أَى الْحِلِّ (الْجِعْرَانَةُ  
 ثُمَّ التَّنْعِيمُ ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ . وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ) كَأَهْلِ عَسْفَانَ وَخَلِيسَ (فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ)

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لِمَيْقَاتٍ فِيهِ أَحْرَمٌ إِذَا حَادَى أَقْرَبَ لِلْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، وَمَنْ دَارُهُ أْبْعَدُ مِنَ الْمَيْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ ، فَلَا فَضْلَ أَنْ لَا يُحْرَمَ إِلَّا مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَقِيلَ مِنْ دَارِهِ ، وَمَنْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ وَهُوَ يُرِيدُ النَّسْكَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ لَزِمَهُ دَمٌ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحْرِمًا قَبْلَ التَّلْبَسِ بِنَسْكَ سَقَطَ الدَّمُ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرَمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ حَائِضًا بِنِيَّةِ غَسْلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاوُهُ تَوْضُؤًا فَقَطَّ ، وَإِنْ فَقَدَهُ بِالْكُلِّيَّةِ تَيَمَّمَ ، وَيَتَنَظَّفُ بِحِلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، وَقَصَّ الشَّارِبِ وَإِزَالََةَ الْوَسْخِ بِأَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ ، ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنِ الْخَيْطِ ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرِدَاءَهُ أْبْيَضَيْنِ تَطْفِينِ ، وَنَعْلَيْنِ غَيْرِ مُحِيطَيْنِ ، وَيُطَيِّبُ بَدَنَهُ ، وَلَا يُطَيِّبُ ثِيَابَهُ ، وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي تَزْعِ الْخَيْطِ ، فَاتِّهَامًا لَا تَنْزَعُهُ ، وَتَخْضِبُ كَفَيْهَا كِلَيْهِمَا بِالْحِنَاءِ ، وَتَطْلُخُ بِهَا وَجْهَهَا ، هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ، يَنْوِي بِهِمَا سَنَةَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِيَشْرَعَ فِي السَّيْرِ ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ أَحْرَمَ حِينَئِذٍ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النَّسْكَ ، فَسَوَى بَقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا ، أَوْ الْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُهَا ، أَوْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْقِرَانَ ، وَيَنْدَبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِذَلِكَ

الذي خوف فيه (ومن سلك طريقًا للميقات في أحرم إذا حاذى) من جهة اليمن أو اليسار (أقرب المواقيت إليه) فيحرم من محل المحاذاة وهذه المواقيت لسلك من مرتبها من أهلها وغيرهم (ومن داره أبعد من الميقات إلى مكة) كأهل المدينة فان دارهم أبعد إلى مكة من ذي الخليفة (فالأفضل) له (أن لا يحرم إلا من الميقات وقيل) الأفضل أن يحرم (من داره ومن جاوز الميقات وهو يريد النسك) حجا أو عمرة جاوزه عمدا أو سهوا أو نسيانا (وأحرم دونه) أى الميقات (لزمه دم) فان لم يحرم ودخل مكة بلا إحرام أمه ولا دم عليه (فان عاد إليه) أى الميقات (محرم قبل التلبس بنسك) فرضا أو سنة كطواف القدوم (سقط الدم) عنه والائمه أيضا .

﴿ فَضْلٌ ﴾ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرَمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ كَانَ مُحْرَمًا (حائضا بنية غسل الاحرام فان قل ماؤه) عن الغسل (توضأ فقط) من غير غسل شئ من بدنه (وان فقدته) أى الماء (بالكلية تيمم) ندبا (ويتنظف بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وإزالة الوسخ بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه) كخطمي وأشنان (ثم يتجرد عن الخيط ويلبس إزارا ورياء أبيضين نظيفين ونعلين غير محيطين ويطيب بدنه ولا يطيب ثيابه . والمرأة في كل ذلك كالرجل) من الاغتسال أو بدله ومن التنظف وإزالة الأوساخ وغير ذلك (إلا في نزع الخيط فانها لا تنزعه وتخصب كفيها كليهما بالحناء وتلطح بها وجهها) توصلنا لستر لونه لأنها مأمورة بكشفه (هذا) ما طلب من الرجل والمرأة (كله قبل الاحرام ثم صلى ركعتين في غير وقت الكراهة) لأن سببهما متأخر (ينوى بهما سنة الاحرام ثم ينهض) أى يسرع القيام (ليشمرع في السير) إلى جهة مكة (فاذا شرع فيه) أى السير (أحرم حينئذ) والاحرام هو نية الدخول في النسك فينوى بقلبه الدخول في الحج لله تعالى (إن كان يريد حجا أو العمرة إن كان يريد حجا أو) في (الحج والعمرة إن كان يريد القران \* ويندب أن يتلفظ بذلك) أى بما نواه

أَيْضًا بِلِسَانِهِ ، ثُمَّ يُبَلِّي رَافِعًا صَوْتَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُهُ ، فَيَقُولُ : لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ ، إِنْ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، ثُمَّ يُصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِصَوْتٍ أَحْفَضَ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِيدُ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَيُكَثِّرُ التَّلْبِيَةَ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا وَجُنُبًا وَحَائِضًا ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِينِ كَصُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَزُفُولٍ وَاجْتِمَاعِ رِفَاقٍ وَعِنْدَ السَّحْرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ، وَلَا يُبَلِّي فِي طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْ سَأَلَ رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا رَأَى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ ، قَالَ لَبَيْكَ إِنْ الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ حَرْمٌ عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : أَحَدَهَا لُبْسُ الْمَخِيْطِ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالخُفِّ وَالقَبَاءِ وَكُلِّ مَخِيْطٍ وَمَا اسْتِدَارَتُهُ كَمَا اسْتِدَارَةُ الْمَخِيْطِ بِنَسْجٍ وَتَلْبِيدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِمَخِيْطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ سَاتِرًا ، فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْمَحْمَلِ ، وَحَمْلُ عَدْلٍ وَزَنْبِيلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُرَّ رِدَاءَهُ ، وَلَا أَنْ يَعْقِدَهُ ، وَلَا أَنْ يُحْمِلَهُ بِجِلْدٍ وَلَا أَنْ يَرْبُطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَرْبُطُهُ بِالطَّرْفِ الْآخَرِ ، وَلَهُ عَقْدُ الْإِزَارِ ، وَشَدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ ،

(أيضا بلسانه ثم يبلّي رافعا صوته) بحيث يسمع نفسه في ابتداء الاحرام ثم يرفع حتى يسمع من بقر به (والمرأة تخفضه) أي صوتها (فيقول) في تلبيته (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) أي إجابة لك بعد إجابة (إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ثلاثا (ثم يصلي ويسلم على النبي ﷺ بصوت أخفض من ذلك ويسأل الله تعالى الجنة ويستعيد به من النار ويكثر التلبية في دوام إحرامه قائما وقاعدا وراكبا وماشيا ومضطجعا وجنبا وحائضا ويتأكد استحبابها عند تغير الأحوال والأزمان والأماكن كصعود وهبوط وركوب وزول واجتماع رفاق وعند السحر وإقبال الليل و) إدبار (النهار وأدبار الصلاة وفي سائر المساجد ولا يبلّي في طوافه) سواء كان واجبا أو مندوبا (و) لا في (سعيه ولا يقطع التلبية بكلام) لأنه إعراض عن العبادة (فإن سلم عليه إنسان) وهو يلبّي (رد عليه وإذا رأى شيئا فأعجبه قال لبيك إن العيش عيش الآخرة) أي إن المعيشة الهنيئة الدائمة، عيشة الآخرة (وإذا أحرم حرم عليه خمسة أشياء \* أحدها لبس المخيط) ك(القميص) بشرط أن يكون لبسه على وجه الاحتاطة فإن ارتدى به أو اتزلم يحرم (و) كذلك يحرم لبس (السراويل) وهي الألبسة (والخف والقباء وكل مخيط وما استدارته) بالبدن (كاستدارة المخيط بنسج وتلبيد ونحو ذلك) مما يعد لبسا كالسرع والطربوش (ويحرم عليه) أي الرجل (أيضا ستر رأسه بمخيط وغيره مما يعد في العادة ساترا فلا يضره الاستظلال بالمحمل) لأنه لا يعد في العادة ساترا لرأسه (و) لا يضر (حمل عدل) بكسر العين كالغرارة فلو حملها على رأسه وسترت بها لا يضر (و) كذلك لا يضر حمل (زنبيل) وهو الفقة الكبيرة (ونحو ذلك) كالانغماس في الماء (وليس له أن يزور رداءه) أي يدخل أزاره في العراثة حيثئذ في معنى المحيط (ولا أن يعقده) أي الرداء بأن يربط طرفه (ولا أن يحمله بجلد) بأن يغرز مخيطا في طرفيه وينفذه من الطرف الآخر (ولا أن يربط خيطا في طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر) لأنه حيثئذ في معنى المحيط (وله عقد الإزار) بأن يربط طرفه بطرفه الآخر (وشد خيط عليه) حتى يستمسك وأن يجعل له مثل حجرة اللباس ويدخل فيها التكة

وَالثَّانِي يُحْرَمُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ الطَّيِّبُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْفَرَّاشِ ، كَالْمَسْكِ وَالْكَافُورِ وَالزَّعْفَرَانِ ،  
 وَشَمُّ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَالنِّيْلُوفِرِ وَكُلِّ مَسْمُومٍ وَطَيِّبٍ ، وَيَحْرُمُ رَشُ مَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الزَّهْرِ ،  
 وَكَذَلِكَ الدَّهْنُ الطَّيِّبُ يُحْرَمُ شَمُّهُ وَدَهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِهِ كَدَهْنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَمَا شَبَّهُ  
 ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَيَّبٍ كَرَبْتٍ وَشِيرَجٍ وَنَحْوِهِ حَرُمَ أَنْ يَدَهْنَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ ، إِلَّا أَنْ  
 يَكُونَ أَصْلَعًا ، وَلَا يُحْرَمُ شَمُّهُ وَدَهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ طَعَامٍ فِيهِ طَيِّبٌ ظَاهِرٌ  
 طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ كَرَأْحَةِ مَاءِ الْوَرْدِ وَلَوْنِ الزَّعْفَرَانِ وَطَعْمِهِ وَطَعْمِ الْعَنْبَرِ فِي الْجَوَارِشِ  
 وَنَحْوِهِ ، وَيَحْرُمُ دَوَاءُ الْعَرَقِ وَالْكُحْلُ الطَّيِّبِينَ ، وَالثَّلَاثُ يُحْرَمُ حَلْقُ شَعْرِهِ وَتَقْفُهُ وَلَوْ بَعْضَ  
 شَعْرَةٍ تَقْصِيرًا مِنْ رَأْسِهِ ، أَوْ إِطْفِئِهِ ، أَوْ عَانَتِهِ ، أَوْ شَارِبِهِ ، وَسَائِرِ جَسَدِهِ ، وَتَقْلِيمُ أَظْفَارِهِ ،  
 وَلَوْ بَعْضَ ظَفَرٍ ، فَإِذَا تَطَيَّبَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ ، أَوْ  
 بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرَجِ بِشَهْوَةٍ ، أَوْ دَهْنَ لَزِمَةَ شَاةٌ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ ذَبْحِهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ  
 ثَلَاثَةَ أَصْعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، وَبَيْنَ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،

والثاني من المحرمات (يحرم بعد الاحرام الطيب في الثوب والبدن) ولو بادخاله في الطعام ومثل الثوب  
 النعل (و) في (الفراش) فيحرم وضع الطيب فيه وقد مثل المصنف الطيب بقوله (كالمسك والكافور  
 والزعفران) وكل ما تعرض منه الطيب (وشم الورد والبنفسج والنيلوفر وكل مسوم و) كل (طيب)  
 يكون قصد الطيب فيه ظاهرا (ويحرم) على المحرم (رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن المطيب)  
 يحرم رشه عليه و (يحرم) عليه أيضا (شمه و) يحرم (دهن جميع بدنه به) لما فيه من الطيب وذلك  
 (كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك) من الادهان التي توضع الروائح فيها (وان كان) الدهن (غير  
 مطيب كزيت وشيرج ونحوه حرم أن يدهن به لحيته ورأسه إلا أن يكون أصلع) فلا يحرم دهن رأسه (ولا  
 يحرم شمه و) لا (دهن جميع بدنه) ماعدا شعر رأسه ولحيته (ويحرم عليه أكل طعام فيه طيب ظاهر) فيه  
 (طعمه أو لونه أو ريحه كرائحة ماء الورد ولون الزعفران وطعمه وطعم العنبر في الجوارش) أي الخلاء  
 (ونحوه) أي الجوارش كالمهلبية من كل ما يوضع فيه الروائح وتظهر فيحرم على المحرم أكله (ويحرم  
 دواء العرق) أي استعمال الدواء الذي فيه طيب يزيل رائحة العرق (و) استعمال (الكحل  
 المطيبين) هو صفة لدواء وكحل على تقدير مضاف وهو استعمال (الثالث) من المحرمات (يحرم حلق  
 شعره) أي ازالته بأي كيفية بشرط كونه عامدا علما بالتحريم مختارا (و) يحرم (تقفه ولو بعض شعرة  
 تقصيرا) أي ولو كان ذلك تقصيرا للشعر لا استئصالا (من رأسه أو ابطه أو) من (عانتة أو) من  
 (شاربه وسائر جسده و) يحرم (تقليم أظفاره ولو بعض ظفر) وذلك إذا كان مقصودا بالازالة فلو قطع  
 أصابع ظفره أو شعره عليه فلا فدية عليه (فاذا تطيب أو لبس أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار أو باشر  
 فيما دون الفرج بشهوة أو دهن) شعر رأسه ولحيته (لزمه شاة) مجزئة في الأنحية (وهو مخير بين ذبحها  
 وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع وبين صوم ثلاثة أيام) فالفدية في هذه المذكورات  
 مجزئة مقترنة وأما لو أزال شعرة أو شعرتين أو ظفرا أو ظفرين ففي الشعرة والظفر مائة وفي الشعرتين  
 والظفر مائة

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا أَنْتَنَفَ شَعْرَهُ حَرُمٌ ذَلِكَ فَلَوْ خَلَّلَ ، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا ، وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ ، أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أَنْتَنَفَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا ، وَلَا ذَلِكَ فَلَأَشَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَرٍّ ، أَوْ كَثْرَةِ قَتْلِ ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ اللَّخِيْطِ لِلْحَرِّ ، أَوْ الْبَرْدِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ وَيَفْدَى ، وَالرَّابِعُ يُحْرَمُ الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ وَالْمُبَاشَرَةَ فِيَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ كَالْمَبْلَةِ وَالْمَعَانِقَةِ وَاللَّسِّ بِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا ، أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يُفْسِدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا ، وَالْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِقِرَّةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ وَاللِّدْرَاهِمَ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يُفَارِقَ الْمَوْطُوءَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَأَشَى عَلَيْهِ ، وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَرْوِّجَ

(فان علم أنه ان سرح لحيته أو خللها انتنف شعر) منها (حرم ذلك فلو خلل أو غسل وجهه فرأى في كفه شعرا وعلم أنه هو الذي نتفه حين غسل وجهه أو خلل لزمه الفدية وان علم أنه كان قد انتنف بنفسه أولم يعلم هذا ولا ذاك فلاشئ عليه) لأن الأصل براءة الذمة (وان احتاج الى حلق الشعر لمرض أو حر أو كثرة قتل أو احتاج الى لبس الخيط للحر أو دفع البرد أو الى تغطية الرأس فله ذلك) وتنفي عنه الحرمة (و) لسكنه (يفدى \* والرابع) من الحرمات (يحرم الجماع في الفرج) قبلا أو دبرا (والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة) ومثلها الاستمناء باليد والمباشرة (كالقبلة والمعانقة واللس بشهوة) واللس بغير شهوة ولو عمدت لاشئ فيه (فان جامع عمدا في العمرة قبل فراغها) وتنتهي بانتها السبي والحلق (أو في الحج قبل التحلل الأول فسد نسكه) حجه أو عمرته (ويجب عليه إتمامه كما كان يتمه لو لم يفسده والقضاء على الفور وإن كان الفاسد تطوعا) لأن نفله يجب بالشروع فيه (و) يجب أيضا (الكفارة وهي بدنة) أي واحد من الابل ذكرا أو أنثى بصفة الأنثوية (فان لم يجد فبقرة) تجزئ في الأنحية (فان لم يجد فسبع شياه) بصفة الأنثوية أيضا (فان لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاما) أي جعلها ثمنا لطعام يجزئ في الفطرة (ويتصدق به) أي الطعام (فان لم يجد صام عن كل مد يوما) وتسمى الفدية في ذلك مرتبة معتلة (ويجب أن يحرم بالقضاء من حيث أحرم بالأداء) أي من مكان إحرامه بالأداء (فان كان أحرم به) أي بالأداء (من دون الميقات أحرم بالقضاء من الميقات ويندب أن يفارق الموطوءة) في القضاء (في المكان الذي وطئها فيه إن قضى وهي معه وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد) حجه لأنه لم يصادف إحراما تاما (وعليه شاة وإن جامع ناسيا فلاشئ عليه ويحرم عليه أن يتزوج أو يزوج) موليته بالولاية الخاصة أو العامة أو الوكالة

فَإِنْ فَعَلَ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ، وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى نِكَاحٍ ، وَالْخَامِسُ يُحْرَمُ أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّيٍّ مَأْكُولٍ ، أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ فَإِنْ مَاتَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْأً لَزِمَهُ الْجِزَاءُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ وَجَبَ مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وَجَبَتِ الْقِيَمَةُ إِلَّا الْحَمَامُ ، وَمَاعِبٌ وَهَدْرٌ فَشَاءَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا ، أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَيَحْرَمُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فِعْلَ التَّجْرُدِ مِنَ الْخَيْطِ وَكَشْفَ الرَّأْسِ فَيَحْتَصُّ وَجُوبَهُ بِالرَّجْلِ ، لَكِنْ يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ كَشْفُ وَجْهِهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السُّتْرَ عَنِ النَّاسِ سَدَّتْ عَلَيْهِ شَيْئًا بَشْرَطَ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمُحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَطْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَنْطَعُ شَعْرًا ، وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَنْ يُقْلَى الْمُحْرَمُ رَأْسُهُ فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قَمَلًا نَدِبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِقَمَلَةٍ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ أَعْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَيَدْخُلُ بِالنَّهَارِ

(فإن فعل فالعقد باطل ويكره له أن يخطب امرأة وأن يشهد) هو (على نكاح) ويجوز له الرجعة وهو حرم (والخامس) من المحرمات (يحرم) على المحرم (أن يصطاد كل صيد بريٍّ مأْكُولٍ) بخلاف غير المأْكُولِ وإن كان بريًّا وحشياً كالحمر ومقر فلا يحرم التعرض له (أو ما تولد من مأْكُولٍ وغير مأْكُولٍ) كتولد بين ضبع وحمار إن نسي بخلاف التولد بين حمار وورس أهليين فلا يحرم التعرض له لأنه ليس فيهما صيد مأْكُولٍ (فإن مات) الصيد (في يده أو أتلفه أو أتلف جزءاً) منه (لزيمه الجزاء) فإن كان مملوكاً لزيمه الجزاء لحق الله والقيمة للمالك (فإن كان له) أى للصيد التالف (مثل من النعم وجب مثله من النعم) وتراعى المماثلة في الصورة لافي القيمة فيفدى الكبير والصغير والمعيب والهزيل بمثله ولا يضر اختلاف محل العيب كأعور العين اليمنى بالعين اليسرى ففي النعامة بدنة وفي بقر الوحش بقرة (يخير بينه وبين طعام بقيمته وبين صوم لكل مديوم) في أى مكان شاء (وإن لم يكن له) أى للصيد (مثل) من النعم (وجبت القيمة إلا) في (الحمام و) هو (ماعب) أى شرب من غير مصّ (وهدر) أى صوت كيمام وقرى (فيجب فيه) (شاة) لحكم الصحابة فيه بذلك (ثم) يخيّر في الصيد الذى وجبت فيه القيمة (إن شاء يخرج بالقيمة طعاماً) أى يشتري بها ما يجزئ في الفطرة (أو يصوم لكل مد يوماً ويحرم ذلك كله) أى ما ذكر من المحرمات المحس (على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد) الاضافة لليمان (من الخيط و) إلا (كشف الرأس فيختص وجوبه بالرجل) فلا يحرم على المرأة تغطية رأسها ولا لبسها الخيط (لكن يلزم المرأة كشف وجهها فإن أرادت الستر عن الناس سدت) أى أرخت (عليه شيئاً بشرط أن لا يمس وجهها فإن مسه من غير اختيارها لم يضر وللحرم حك رأسه وجسده بأطفاره بحيث لا يقطع شعراً وله قتل القمل لكن يكره أن يقلى المحرم رأسه فإن قتل منها قملة ندى أن يتصدق ولو بالقملة) وحقيقة القملة ليست للقمل بل للترفة

﴿ فَصْلٌ ﴾ فَمَا يَسْتَحِبُّ لِدَاخِلِ مَكَّةَ (إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ وَ)

أَنْ يَدْخُلَهَا (بِالنَّهَارِ) وَأَنْ يَدْخُلَ

مِنْ بَابِ الْمَعْلَى مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ مَاشِيًا حَافِيًا إِنْ لَمْ يَخْفَ نَجَاسَةً ، وَلَا يُؤْذِي أَحَدًا بِمُزَاحِمَةٍ وَلِيَمُضِيَ  
نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَئِذٍ وَهُوَ بَرَاهُ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ  
مِنْ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرِّدْمِ فَهَنَّاكَ يَقِفُ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا  
وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ بِمَنْ حَجَّهُ وَأَعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا  
وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَحِينًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ  
وَالدُّنْيَا ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِحِطِّ رَحْلِ ، وَكَرَاءِ مَنْزِلٍ ، وَعَيْرِ  
ذَلِكَ بَلَّ يَقِفُ بَعْضُ الرَّفِيقَةِ عِنْدَ الْمَتَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ بِالنُّوبَةِ ، وَيَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ  
وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُؤْذِي أَحَدًا بِمُزَاحِمَةٍ ، فَيَسْتَقْبِلُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ بِلا صَوْتٍ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ،  
وَيُكْرَرُ التَّقْيِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا وَمِنْ هُنَا يَقَطَعُ التَّلْبِيَةَ ، وَلَا يُكَلِّمُ فِي طَوَافٍ ، وَلَا سَعَى  
حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يَضْطَبِعُ فَيَجْعَلُ وَسَطَ رِدَائِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَطْرَحُ طَرَفَيْهِ عَلَى  
عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَتْرِكُ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ مَكْشُوفًا ، ثُمَّ يَسْرَعُ فِي الطَّوَافِ فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ  
وَيَكُونُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ مِنْ جِهَةِ شِمَالِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْحَجَرِ قَلِيلًا  
إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَيَنْوِي الطَّوَافَ لِلَّهِ تَعَالَى ،

(من باب المعلى من ثنية كداء) بالمد والفتح اسم للعقبة الضيقة بين الجبلين ويسن أن يدخل (ماشيا حافيا ان لم يخف نجاسة) لأن فيه تواضعا فيسن ولو لامرأة (ولا يؤذى أحدا بمزاحمة وليض نحو المسجد الحرام) قبل كل شيء (فا) وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف ويرفع يديه ويقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة) أي توقيرا (وزد من شرفه وعظمه) وكرمه (بمن حججه) أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرًا) وهو الاتساع في الاحسان (اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من النقائص (ومنك السلام حينئذ ربنا بالسلام) أي السلامة من الآفات (ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا) لأنه موطن يستجاب فيه الدعاء (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه قبل أن يشتغل بحط رحل وكراء منزل وغير ذلك) كاستراحة وأكل فيفعل ما ذكر قبله (بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتي المسجد بالنوبة ويقصد) عند ابتداء الطواف (الحجر الأسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بمزاحمة فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقييل والسجود عليه ثلاثا ومن هنا) أي من هذا المكان مع الاستلام وما معه (يقطع التلبية ولا يلبي) المحرم (في طواف ولا سعى حتى يفرغ منهما ثم يضطبع) الذكر (فيجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه الأيمن مكشوفًا) وهذا الاضطباع لا يكون الا في طواف فيه رمل فلا يسن في طواف الوداع (ثم يشرع في الطواف) بجميع أنواعه (فيقف مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله ويتأخر عن الحجر قليلا الى جهة الركن اليماني) بحيث يكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر (فينوي الطواف لله تعالى) ان لم يكن داخلا ضمن نسك بأن كان افلاوطواف وداع أو نذر والافتغنى عنها نية النسك وان كانت تسن مراعاة لمن



ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ  
 إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ ثُمَّ يَمْنَى إِلَى جِهَةِ  
 يَمِينِهِ مَرَّةً عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ فَإِذَا جَاوَزَهُ انْقَلَبَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ  
 عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْنَتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ  
 أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحِجْرِ قَالَ :  
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَالشَّرْكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ ، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ  
 وَالْأَهْلِ وَالْوَالِدِ ، وَيَقُولُ قِبَالَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَمِي فِي ظِلِّكَ ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِي  
 بِكَاسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّلَاثِ وَالْإِيْمَانِي :  
 اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَعَمَلًا مَقْبُولًا ، وَتِجَارَةً لِنِ تَبْرُورًا ، يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ  
 فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيْمَانِي لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ  
 إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا إِلَّا الْإِيْمَانِي وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى  
 الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلْتَ لَهُ طُوفَةَ فَعَلِ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيُسَبِّحُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا الْأِسْرَاعَ ،  
 وَيُسَمِّي الرَّمْلَ ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ هُوَ وَالْإِخْطِاطُ فِي طُوفَاتِ يَسْتَبِيحُ سَعْيًا ،

يقول بوجوبها وان كانت داخلة ضمن نسك (ثم يستلم الحجر بيده ثم يقبله ويسجد عليه ثلاثا كما تقدم  
 ويكبر ثلاثا ويقول : اللهم ايمانًا بك ) أي أفعال ذلك لاجل الايمان بك فهو مقبول لاجله وكذا ما بعده  
 (وتصديقًا بكتابتك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ) بعد هذا الدعاء (يمنى إلى جهة يمينه مارة  
 على جميع الحجر الاسود بجمع بدنه وهو مستقبله) أي البيت بحيث لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر  
 فلا بد في المحاذاة من مروره على جميع الحجر بجمع بدنه (فاذا جاوزه انقلب) أي إذا جاوز الحجر انقلب  
 عن الاستقبال (وجعل البيت عن يساره ويطوف ويقول عند الباب اللهم إن هذا البيت بينتك والحرم  
 حرمك والأمن أمانك وهذا مقام العائذ بك من النار فاذا وصل إلى الركن الذي عند فتحة الحجر) بكسر  
 الحاء موضع حوط عليه بجدار قصير (قال اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء  
 الأخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والوالد ويقول) الطائف (قبالة الميزاب اللهم أظلمني في ظلك يوم  
 لا ظل إلا ظلك وأسقني بكأس نبيك محمد ﷺ مشربا هنيئا لا أظمأ بعده أبدا ، ويقول بين الركن الثالث)  
 وهو المسمى بالشاي (والإيماني اللهم اجعله حجا مبرورا) أي متقبلا (وسعيًا مشكورا) أي مقبولا عندك  
 (وعملا مقبولا وتجارة لن تبور) أي رابحة غير كاسدة (يا عزيز يا غفور فاذا بلغ الركن الإيماني لم يقبله بل  
 يستلمه) بيده (ويقبل يده بعد ذلك ولا يقبل شيئا من البيت إلا الحجر الاسود ولا يستلم شيئا) من البيت  
 (إلا الإيماني وهو الذي قبل الحجر الاسود ، ثم إذا وصل إلى الحجر الاسود فقد كملت له طوفة واحدة) (يفعل  
 ذلك سبعا ويسن في الثلاثة الأولى منها الاسراع) بأن تكون الخطا متقاربة من غير عدو (ويسمى)  
 ذلك الاسراع (الرمل) واستجابته للرجل (وإنما شرع هو والاضطباع في طواف يعقبه سعي) بأن  
 يكون طواف قدوم أو إفاضة ولم يكن سعي بعد القدوم

فَإِنْ رَامَ السَّعْيَ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَعَلَيْهِمَا ، وَإِنْ رَامَهُ عَقِبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَخْرَجْنَاهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ  
 فِي رَمَلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهَلِهِ فِي  
 الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَيَقُولُ فِيهَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَأَعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ  
 رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ آ كَدُ ، وَيُقْبَلُ  
 الْحَجْرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَفِي الْأَوْتَارِ آ كَدُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ تَقْبِيلِهِ لِزُحْمَةِ  
 أَوْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ النَّاسَ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَهُ بَعْضًا وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ  
 بِيَدِهِ ، وَهَذَا دَقِيقَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يَجِدَّارَ الْبَيْتِ شَاذِرًا وَانَا كَالضَّمَّةِ وَالرَّالِقَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَعِنْدَ  
 تَقْبِيلِ الْحَجْرِ يَكُونُ الرَّأْسُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرِوَانِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ قَدَمَيْهِ إِلَى فِرَاعِهِ مِنَ التَّقْبِيلِ  
 وَيَعْتَدِلُ قَائِمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمُرُّ ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَدَمَاهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، وَهُوَ مُتَطَامِنٌ فِي التَّقْبِيلِ ،  
 وَلَوْ قَدَّرَ أَصْبَعٌ وَمَضَى كَاهُو لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطَّوْفَةُ ، فَالِإِحْتِيَاطُ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْبِيلِ أَنْ يَرْجِعَ  
 إِلَى جِهَةِ يَسَارِهِ وَهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ قَدْرًا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْبِيلِ ، وَوَأَجَابَتْ  
 الطَّوَافِ سِتْرُ الْعُورَةِ ، فَهِيَ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَوْ شَعْرَةٌ مِنْ سَعْرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَصِحَّ ،

(فان رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما) أي الاضطباع والرمل (وإن رامه) أي السعي (عقب طواف  
 الافاضة أخرهما إليه و) أن (يقول في رمله اللهم اجعله حجًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا وذنبًا مغفورًا وأن  
 يمشي على مهله في الاربعه الاخيره ويقول فيها رب اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الاعز الاكرم  
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو في الاوتار آكد ويقبل الحجر الاسود  
 في كل طوفة) وكذا يسن وضع الجبهة عليه (وكذا يستلم اليماني وفي الاوتار آكد فان عجز عن تقبيله  
 لزحمة أو خاف أن يؤذي الناس) أو يتأذى هومهم (استلمه بيده وقبلها فان عجز) عن الاستلام أيضا  
 (استلمه بعصا وقبلها فان عجز) عن ذلك كله (أشار إليه بيده) وقبلها أيضا (وهنا) مسأله (دقيقة  
 وهي أن يجدار البيت شاذر وانا كالضمة) هي ما زاد على ما قصد من المكان (والرلاقة) هي المكان الأملس  
 الذي تتحوّل الرجل عند وضعها عليه فقر يش حين بنت البيت تركت من جداره مكانا بارزا وظاهر كلام  
 المصنف أن الشاذروان يعم جهات البيت خلافا لمن خصه بغير جهة الحجر وإذا كان الشاذروان يعم كل  
 جهة (وهو) جزء (من البيت) ويجب على الطائف أن يكون خارجا عن البيت بجميع أجزائه (فعد  
 تقبيل الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان) فهو حينئذ في البيت لاطائف به (فيجب) عليه (أن يثبت  
 قدميه إلى فراغه من التقبيل ويعتدل قائما ثم بعد ذلك يمر) محافظا على أن لا يقطع شيئا من الطوفة  
 ورأسه في البيت (فان انتقلت قدما الى جهة الباب وهو متطامن في التقبيل ولو قدر أصبع ومضى كما هو  
 لم تصح تلك الطوفة) فيلزمه أن يطوف طوفة أخرى (فالاختياط اذا اعتدل من التقبيل أن يرجع الى  
 جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدرا يتحقق به أنه كما كان قبل التقبيل \* وواجبات الطواف ستر  
 العورة) وهي بالنسبة للرجل ما بين السرة والركبة وللرأة جميع بدنها الا الوجه والكفين (فتى ظهر شيء  
 منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم يصح) تلك الطوفة إن تعمد وأما ان حصل ذلك نسيانا  
 واستدركه حالا فلا تبطل وإذا بطلت الطوفة واستدرك المفسد صح بناء ما بعدها على ما قبلها بخلاف الصلاة

وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالنَّجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالثُّوبِ وَمَوْضِعِ الطَّوُافِ ، وَأَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
وَأَنْ يَسْتَكْمِلَ سَبْعَ طَوَافَاتٍ ، وَأَنْ يَبْتَدِئَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ  
بِكُلِّ بَدَنِيٍّ ، فَإِنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدُ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَتَنَّهُ ابْتِدَاءَهُ طَوَافِهِ ، وَأَنْ  
يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَيَمُرَّ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، وَأَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحِجْرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مِنْ  
إِحْدَى فَتَحْتَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى ، وَأَنْ يَكُونَ كُفَّهُ خَارِجًا عَنِ كُلِّ الْبَيْتِ ، فَإِذَا طَافَ لَا  
يَجْعَلُ يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ ، فَيَسْكُونُ مَا خَرَجَ بِكُفِّهِ عَنِ كُلِّ الْبَيْتِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَنٌ  
كَالرَّمْلِ وَالذُّعَاءِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوُافِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ سُنَّةَ الطَّوُافِ خَلْفَ  
الْمَقَامِ وَيُزِيلُ هَيْئَةَ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي  
الثَّانِيَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ  
مِنْ بَابِ الصَّفَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ وَلَهُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا فَيُرْفِقُ  
عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ

(و) ثلثي الواجبات (طهارات الحدت) الأستر والأكبر (و) طهارة (النجس في البدن والثوب رموضح  
الطواف) فيشرط أن يكون البدن طاهرا من كل نجس لا يعنى عنه وكذا الثوب وموضع الطواف وقد  
تمت البلوى بزرق الطير في المظاف فينبغي أن يعنى مما يشق الاحتراز سنه من ذلك بشرط عدم تعمد  
المنسى عليها وعدم الرطوبة (و) ثالث الواجبات (أن يطوف داخل المسجد الحرام) وإن اتسع ولو  
فوق سطحه (و) رابعها (أن يستكمل سبع طوافات) ولو في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها (و)  
خامسها (أن يبتدئ طوافه من الحجر الأسود كما تقدم وأن يمر عليه بكل بدنه) أى بكل شقه الأيسر  
(فإن بدأ من غيره لم يعتد بذلك إلى أن يصل إليه فنه ابتداء طوافه) وينوى عنده إن احتاج طوافه للنية  
على ما تقدم من التفصيل (و) سادس الواجبات (أن يجعل البيت على يساره) فلا يصح أن يجعله عن  
يمينه ولا تلقاء وجهه إلا في ابتداء الطواف أول مرة (و) أن يمر إلى جهة الباب (و) سابعها (أن يطوف خارج الحجر)  
بكسر الحاء (ولا يدخل من إحدى فتحته ويخرج من الأخرى) لأنه حينئذ يكون طائفا في البيت لأن  
الحجر من البيت (و) ثامنها (أن يكون كما خارجا عن كل البيت فإذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان  
فإنه إذا فعل ذلك (يكون ما خرج بكفه عن كل البيت) بل يده في البيت (وما سوى ذلك) المذكور  
من الواجبات (سنن كالرمل والدعاء وغيرهما مما تقدم) غير النية فانها واجبة في الطواف الذي لم يشمله  
النسك على ما تقدم من التفصيل (ثم إذا فرغ من الطواف صلى ركعتين سنة الطواف) ينوى بهما سنته  
(و) خلف المقام أفضل (ويزيل هيئة الاضطباع فيهما) أى عند إرادة فعلهما لاني نفس الصلاة (ويقرأ في  
الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون \* وفي الثانية قل هو الله أحد ثم يدعو خلف المقام) موضع صلته فإن لم  
يصل خلف المقام فالأفضل أن يدعو في الحجر (ثم) بعد الصلاة والدعاء (يرجع فيستلم الحجر الأسود)  
ويقبله ويسجد عليه ويأتي الملتزم ويدعو بما أحب (ثم يخرج من باب الصفا إن أراد أن يسعى الآن)  
عقب هذا الطواف (وله تأخير) أى السعى (بعد طواف الافاضة فيبدأ) من أراد السعى (بالصفا فيرفق  
عليها الرجل قدر قامة حتى يرى البيت من باب المسجد) الذي هو باب الصفا

فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّهُ وَالِدُعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا، فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرَ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدْرَ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيَخِينُذُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعِبَاسِ فَيَخِينُذُ يَتْرُكُ السَّعْيَ الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالِدُعَاءَ فَهَذِهِ مَرَّةٌ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبُوعٍ فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيَعِيدُ الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمُلَ سَبْعًا يَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، وَوَأَجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ، وَحِينَئِذٍ ابْتَدَأَهُ السَّعْيَ، الثَّانِي قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ فَلَوْ تَرَكَ شِبْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ عَقِبَهُ بِحَائِطِ الصَّفَا، فَإِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رُؤْسَ الْأَصَابِعِ بِحَائِطِ الْمَرْوَةِ، ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقِبَهُ بِحَائِطِ الْمَرْوَةِ وَرُؤْسَ أَصَابِعِهِ بِحَائِطِ الصَّفَا وَهَكَذَا أَبَدًا

(فيستقبل القبلة ويهليل ويكبر ويقول) الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا أي أعطانا (لا إله إلا الله) الله أكبر لا إله إلا الله (وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم) بعد الدعاء (يدعو بما أحب ثم يعيد هذا الذكر) وهو التهليل والتكبير (كله والدعاء ثانيا وثالثا ثم ينزل من الصفا فيمشي على هينته) أي بالتأني (حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فحينئذ يسعى سعيا شديدا حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس) على يسار الذهاب إلى المروة (فحينئذ يترك السعي الشديد ويمشي على هينته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويأتي بالذكر الذي قيل على الصفا والدعاء) ثم يذهب إلى المروة (فهذه مرة ثم ينزل فيمشي في موضع مشبه يسعى في موضع سعيه إلى الصفا فهذه مرتان فيعيد الذكر والدعاء ثم يذهب إلى المروة فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى تكمل سبعا يختم بالمروة ﴿وواجبات السعي أربعة﴾ أي شروط صحته (أحدها أن يبدأ بالصفا فلو بدأ بالمروة إلى الصفا لم تحسب هذه المرة وحينئذ) أي حين اذ بلغ الصفا (ابتدأ السعي \* الثاني) من الواجبات (قطع جميع المسافة) المحدودة (فلو ترك شبرا أو أقل منه لم يصح) أي لم يعتد بالسعي (فيجب أن يلمص عقبه بحائط الصفا) بأخر الدرجة الظاهرة اليوم (فإذا انتهى إلى المروة ألقى رؤس الأصابع بحائط المروة) ويكفي الدخول تحت العقد الموجود (ثم إذا ابتدأ الثانية ألقى عقبه بحائط المروة ورؤس أصابعه بحائط الصفا وهكذا أبدا) أي

يُلْصِقُ عَقِبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ ، وَرُؤْسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ، الثَّالِثُ اسْتِكْمَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ  
يَحْسَبُ ذَهَابَهُ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً ، وَفِي الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَوْ شَكَّ  
فِيهِ أَوْ فِي أَعْدَادِ الطَّوَافَاتِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ وَكَمَّلَ ، الرَّابِعُ أَنْ يَسْعَى بِعَدِّ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ الْقُدُومِ  
بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ ، وَسُنْدُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ  
وَيَقُولَ بَيْنَهُمَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا  
آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَلَا  
يُنْدَبُ تَكَرُّارُ السُّعْيِ ، فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدِبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً وَاحِدَةً بِعَدِّ  
صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكِ وَيَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْعَدَمِ  
ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ الثَّامِنِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى مَنَى ، فَمُصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى ،  
وَنَبِيَتْ بِهَا رَيْصَى الصُّبْحِ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ مِثْرَى يُسَمَّى ثَبِيرًا سَارًا إِلَى الْمَوْقِفِ ،  
وَهَذَا الْمَيْتِ بِمَنَى وَالْإِقَامَةَ بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ قَدْ تَرَكَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَأَيُّهُمْ يَأْتُونَ  
الْمَوْقِفَ سِحْرًا بِالسَّمْعِ الْمَوْقِفِ ، وَهَذَا الْإِقْبَادُ بِدَعْوَةِ قَبِيحَةٍ

(يلصق عقبه بما يذهب منه و) يلصق (رؤس أصابعه بما يذهب إليه \* الثالث) من الواجبات (استكمال  
سبع مرات بحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ومن المروة إلى الصفا مرة وهكذا كما تقدم فلو شك فيه أي  
في عدد مرات السبع (أو في أعداد الطوافات أخذ بالأقل وكل) كأن شك في السابع أهو سادس أو سبع  
عمل بأنه سادس \* (الرابع) من الواجبات (أن يسعى بعد طواف الإفاضة أو) يسعى بعد طواف (القدوم  
بشرط أن لا يفصل بينهما) أي القدوم والسعي (الوقوف بعرفة) فلا يضر الفصل بين طواف القدوم  
والسعي إلا بالوقوف فلو طاف القدوم ومضى يوم أو أيام وأراد أن يسعى مستندا للقدوم جاز ولكن ان  
وقف بعرفة لا يجوز له أن يسعى مستندا له لأن وقت طواف الإفاضة دخل بالوقوف فإذا أراد السعي حينئذ طاف  
للإفاضة ثم سعى \* (وسننه ما تقدم) من المنذوبات (و) يسن (أن يكون) في السعي (على طهارة  
وستارة) لا عورة فلو سعى بغير طهارة من الحدث والنجس كالحائض أو بغير ستر صح (و) أن (يقول  
بينهما) أي الصفا والمروة (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتنا في  
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار \* ولو قرأ القرآن فهو أفضل) من الذكر غير الوارد \*  
(ولا يندب تكرار السعي) فهو كالوقوف لا يشرع تكريره بخلاف الطواف (فإذا كان سابع ذى الحجة  
ندب للإمام) أي السلطان أو نائبه (أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين  
أيديهم من المناسك) وتكون الخطبة عند الكعبة يجعل ظهره إليها (و يأمرهم) في الخطبة (بالخروج إلى  
منى من العدم ثم يخرج) أي أول النهار (يوم الثامن) المسمى يوم التروية (بعد صلاة الصبح إلى منى  
فيصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمنى وبيت) أي الإمام ومن معه (بها) أي منى (ويصلي الصبح)  
يوم عرفة (فإذا طلعت الشمس على جبل ميثرى يسمى ثبيراً ساراً إلى الموقوف) ويسن أن يكون على طريق  
ضرب وعند رجوعهم إلى المزدلفة يرجعون من طريق المأزمين (وهذا المبيت بمنى والإقامة بها إلى هذا الوقت  
سنة وقد تركها كثير من الناس فانهم يأتون الموقف سحراً بالسمع الموقد وهذا الإيقاد بدعة قبيحة)

وَيَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَلِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَرَدْتُ ، فَأَجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا ، وَحَجَّتِي مَبْرُورًا ، وَأَرْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ وَالذِّكْرَ وَالذِّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ ، وَلَا يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَالسُّنَّةُ أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا وَهِيَ سُنَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مُلْبَسِينَ خَاضِعِينَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَقِفَ بَارِزًا لِلشَّمْسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِعًا مِنَ الدُّنْيَا وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالِاسْتِغْفَارَ وَالذِّعَاءَ وَالْبُكَاءَ ، فَنَمَّ تُسَكَّبُ الْعَبْرَاتُ ، وَتَقَالُ الْعَبْرَاتُ ، وَيُسَكَّنُ أَكْثَرَ قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَيَلِدُغُ لِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ الْكِبَارِ الْمَفْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي فِي وَسْطِ عَرَفَةَ ، فَكَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ ، فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُدْسَعَةِ ، وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سِوَاهُ وَالْوُقُوفُ

فيه تشبه باليهود ومن البدع ما عتادوه من ذهابهم الى الموقف قبل يوم التاسع أو يومين (و) يسن أن يقول في مسيره \* اللهم اليك توجهت ولوجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحجتي مبرورا وارحمني ولا تخيبني \* ويكثر في مسيره (التلبية والذكر والدعاء والصلاة على النبي ﷺ) فإذا وصلوا الى موضع يسمى نمره قبل دخول عرفه نزلوا هناك (أى فى نمره) ولا يدخلون حينئذ عرفه فإذا زالت الشمس فالسنة أن يخطب الامام خطبتين) بمسجد ابراهيم بين لهم فى الأولى كيفية الوقوف وآدابه والمبيت بالمدلفسة ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يشرع فى الثانية ويأخذ المؤذن فى الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن (ثم يصلى الظهر والعصر جمعا) أى جمع تقديم وهذا لمن كان مسافرا بأن أتى مكة ولم يقيم أربعة أيام سوى يومى الدخول والخروج وأما من كان مقيا وخرج لعرفة فلا يجمع هذا الجمع لأنه للسفر لا للندك (وهى) أى هذه الطريقة من خطبة الامام وصلاة جمع التقديم (سنة قل من يفعلها أيضا ثم يدخلون عرفه بعد أن يغتسلوا للوقوف) وتحصل السنة بالغسل فى أى وقت من اليوم التاسع وبأى مكان ويدخلون عرفه (ملبين خاضعين) أى متواضعين \* (ويندب أن يقف) الشخص (بارزا للشمس) لا يستظل تحت خيمة (مستقبل القبة حاضر القلب فارغا من) علائق (الدنيا ويكثر التلبية والصلاة على النبي ﷺ والاستغفار والدعاء والبكاء فثم) أى فى هذا المكان (تسكب) أى تصب (العبرات) أى الدموع جمع عبرة وهى الدمع (وتقال) بمعنى تلقى وتزال (العثرات) جمع عثرة وهى الزلة والخطيئة (وليكن أ أكثر قوله لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد) يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير (وهو على كل شئ قدير وليدع لأهله وأصحابه ولسائر المسلمين \* ويندب أن يقف عند الصخرات الكبار المفروشة أسفل جبل الرحمة) وهو جبل بوسط عرفات (وأما الصعود إلى جبل الرحمة الذى) هو (فى وسط عرفه فليس فى طلوعه فضيلة زائدة فالوقوف صحيح فى جميع تلك الأرض المتسعة) التى هى أرض عرفه (وذلك الجبل جزء منها هو وغيره سواء والوقوف

عِنْدَ الصَّخْرَاتِ أَفْضَلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا مُنْطَرًا ، وَالْأَفْضَلُ لِلْمَرْأَةِ الْجُلُوسُ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ ، وَوَجِبَاتُ الْوُقُوفِ حُضُورُ جُزْءٍ مِنْ عَرَافَاتٍ عَاقِلًا وَوَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَمَنْ حَضَرَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ ، وَلَوْ مَرًّا فِي لِحْظَةٍ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ أَوْ وَقَفَ مَعْمَى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ فَيَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ عُمْرَةٍ ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلِقُ وَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَدَمٌ لِلْفَوَاتِ مِثْلُ دَمِ التَّمَتُّعِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفْضَلُ إِلَى مَزْدَلِفَةَ ذَا كَرْبِنَ مُلَبِّينَ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ بغيرِ مُرَاحَةٍ وَإِيْدَاءٍ وَضَرْبِ دَوَابٍّ ، فَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ ، وَيُؤَخَّرُونَ الْمَغْرِبَ وَلِيَجْمَعُوهَا بِمَزْدَلِفَةَ مَعَ الْعِشَاءِ فَإِذَا وَصَلُوهَا نَزَلُوا وَصَلُّوا وَبَاتُوا بِهَا وَصَلُّوا الصُّبْحَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَيَأْخُذُونَ مِنْهَا حَصِيَّ الْجِمَارِ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ لِقَطَا لَا تَكْسِرُ ، وَالْأَفْضَلُ بِمَدْرِ الْبَاقِلَا ، وَيَقْفُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ صَغِيرٌ فِي آخِرِ الْمَرْكَبَةِ ، وَيَنْدَبُ صَعُودُهُ إِنْ أَسْكَنَ وَهَمَّكَ بِنَاءُ مَحْدَثٍ يَقُولُ الْعَوَامُّ إِنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ وَلَكِنَّ كَذَلِكَ ، وَيُسَكَّرُونَ التَّلْبِيَةَ وَالذَّعَاءَ وَالذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولُونَ : اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ، فَوَقَفْنَا لَدَيْكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَأَسْتَعِينُ لَنَا وَأَرْجُوْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا ، يَقُولُكَ

عند الصخرات أفضل والأفضل أن يكون راكبا منطرا والأفضل للمرأة الجلوس في حاشية الناس أي في أطرافهم لأنه أستر \* (وجبات الوقوف) ثلاثة الأول (حضور جزء من عرفات) لمن كان متلبسا بنسك ولا بد أن يكون (عاقلا) فهو الواجب الثاني (ووقته من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر) وهو الواجب الثالث (فمن حضر بعرفة في شيء من هذا الوقت وهو عاقل ولو مارا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاتته ذلك أو وقف مغمى عليه) أو سكران (فقد فاتته الحج) وأما المجنون إذا وقف مجنونا فقد انقلب حجه نفلا ولا يفوته وإذا فاتته الحج (فيتحلل بفعل عمرة فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه) التحلل الثاني (ويجب عليه القضاء) في العام القابل (ودم للفوات مثل دم التمتع) في الترتيب والتقدير فعليه شاة يذبحها في حجة القضاء فان عجز صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع (فإذا غربت الشمس) من تاسع عرفة وهم وقوف (أفاضوا إلى مزدلفة) على طريق المآزمين (ذا كربن) الله تعالى (مليين بسكينة ووقار) أي بذل وانكسار (بغير مزاحة وإيذاء) لأحد (وضرب دواب فمن وجد فرجة أسرع) بتحريك دابته (ويؤخرون) صلاة (المغرب وليجمعوها بمزدلفة مع العشاء) جمع تأخير إذا كان مسافرا سفرا طويلا وإلا فلا يجوز الجمع (فإذا وصلوها) أي مزدلفة (نزلوا) بها (وصالوا) المغرب والعشاء (وباتوا بها وصلوا الصبح أول الوقت) وهذا هو الأكل وإلا فالواجب يتأدى بالنزول فيها ولو لحظة في النصف الثاني (ويأخذون منها حصي الجار) لئلا ولا يأخذون إلا (سبع حصيات لقطا لانكسيرا) للأحجار (والأفضل) أن يكون الحصى (بقدر الباقلا) وهي حبة الفول (ويقفون بعد الصلاة) التي هي الصبح (على المشعر الحرام وهو جبل صغير في آخر المزدلفة ويندب صعوده ان أمكن وهناك بناء محدث يقول العوام إنه المشعر الحرام وليس كذلك) وتحصل السنة بالوقوف على هذا البناء (ريكاترون) هناك (التلبية والدعاء والذكر مستقبليين القبلة) ويقولون اللهم كما أوقفنا فيه وأرينا إياه فوقفنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحنا كما وعدتنا بقولك

وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : غَفُورٌ رَحِيمٌ . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي  
 الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، فَإِذَا أَسْفَرَ النَّارَ ، فَإِذَا أَسْفَرَ جِدًّا ، سَارُوا إِلَى مَنَى بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ ، قَبْلَ طُلُوعِ  
 الشَّمْسِ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ وَهُوَ بَقْرُبٍ مَنَى أَسْرَعُوا قَدْرَ رَمِيَةِ حَجْرٍ ، ثُمَّ يَسْلُكُونَ  
 الْوَسْطَى الَّتِي تَرْمِيهِمْ عَلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَكَمَا يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكْبَانٌ يَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِتِلْكَ  
 الْحَصِيَّاتِ السَّبْعِ الْمَلْتَقَطَةِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَمِنْ أَى مَكَانِ التَّقَطِ الْحَصَى جَازَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَغَيْرِهَا ،  
 لَكِنْ يَكْرَهُ أَخْذَهَا مِنَ الْمَرْمَى وَالْحَشَى وَالْمَسْجِدِ ، وَكَلَّمَا يَشْرَعُ فِي الرَّمْيِ يَقَطَعُ التَّلْبِيَةَ وَلَا يَلْبِي  
 بَعْدَ ذَلِكَ ، وَصُورَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَفِيفَ بِبَطْنِ الْوَادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ تَكُونُ عَرَفَةُ عَنْ  
 يَمِينِهِ وَمَكَّةُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْجَمْرَةَ وَيَرْمِي حَصَاةَ حَصَاةٍ يَمِينِهِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ  
 وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ ، وَيَرْمِي رَمِيًّا ، وَلَا يَنْقُدُ نَقْدًا ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الرَّمْيِ ذَبَحَ  
 هَدِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ أَوْ نَحَى ثُمَّ يَخْلُقُ الرَّجُلُ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى  
 ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرِهَا ، وَالْأَفْضَلُ فِي التَّقْصِيرِ قَدْرُ أُمَّةٍ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ  
 فَالْأَفْضَلُ لَهَا التَّقْصِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

وقولك الحق فاذا افضم من عرفات الى قوله غفور رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
 وقنا عذاب النار فاذا اسفر النار فاذا اسفر جدا ساروا الى منى بوقار وسكينة قبل طلوع  
 الشمس فاذا وصلوا الى وادي محسّر وهو بقرب منى أسرعوا قدر رمية حجر هذا للباشي والراكب يحرك  
 دابته ثم يسلكون الطريق الوسطى التي ترميهم أي توصلهم على جرة العقبة فكما يأتونها وهم  
 ركبان يرمون جرة العقبة أي يرمون جرة العقبة كما يأتونها فان كانوا ركبا نارموها كذلك وإن أتوها  
 مشاة رموها كذلك ولا يخفى ما في عبارة المصنف من القلاقة وعدم افادة المراد ويرمون بتلك الحصيات  
 السبع الملتقطة من المزدلفة ومن أي مكان التقط الحصى جاز من المزدلفة و من غيرها ولكن يكره  
 أخذها من المرمى أي المكان الذي يرمى فيه و يكره أخذها أيضا من الحش و من المسجد  
 والحش المكان الذي نخى فيه حاجة الانسان ومع الكراهة يعتد بالرمي بما ذكر وكلما يشرع في الرمي يقطع  
 التلبية أي عند الشروع في الرمي فالكاف بمعنى عند ولا يلبى بعد ذلك لأن الرمي من أسباب  
 التحلل والمعتزم يقطع التلبية بالشروع في الطواف \* (وصورة الرمي) لجرة العقبة (أن يرفق ببطن الوادي  
 بعد ارتفاع الشمس) بقدر رمح (بحيث تكون عرفة عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجرة) وهذا  
 في يوم النحر وأما في باقي الأيام فيستقبل القبلة (ويرمي حصى حصى) فاذا رمى حصتين أو أكثر حسب  
 حصى ويسن أن يكون الرمي (بيمينه ويكبر مع كل حصى ويرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه) ولا ترفع  
 المرأة والحشى (ويرمي رميا) أي شديدا بحيث يسمى رميا (ولا ينقد نقدا) بحيث لا يسمى رميا بأن يكون  
 مثل نقد الدراهم (فاذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه) سواء كان ندبا أو واجب نذر (أو نحى ثم يخلق  
 الرجل جميع رأسه هذاهو الأفضل) أي حلق الجميع (وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه) أي الرأس  
 لا من غيره كاللحية (أو تقصيرها والأفضل في التقصير قدر أمثلة من جميع شعره وأما المرأة فالأفضل لها  
 التقصير على هذا الوجه) ولا تؤمر بالخلق



وَيَكُونُ حَالُ الْحَلْقِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُكَبَّرًا ، وَيَبْدَأُ الْحَالِقُ بِشِقَةِ الْأَيْمَنِ وَيَدْفِنُ شَعْرَهُ ، وَالْحَلْقُ  
رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرِمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَمَنْ لَا شَعْرَ لَهُ أَمَرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ  
يَأْتِي مَكَّةَ فِي يَوْمِهِ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرِمًا إِلَى أَنْ  
يَأْتِيَ بِهِ \* وَصِفَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ كَمْ يُعْذُهُ  
وَالْإِسْعَى لِأَنَّ السَعَى أَيْضًا رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرِمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ  
الرَّمْيَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ ، ثُمَّ الْحَلْقُ ، ثُمَّ الطَّوَافُ فَلَوْ أُنِيَ بِهَا عَلَى  
غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ فَقَدَّمَ وَأَحْرَجَ جَازَ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الثَّلَاثَةِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ نَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَخْرُجُ  
وَقْتُ رَمْيِ جَرَّةِ الْعَقَبَةِ بِخُرُوجِ يَوْمِ النَّحْرِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ مُتَرَاخِيًا وَلَوْ إِلَى سِنِينَ  
\* وَالْحَجُّ تَحْلُلَانِ أَوَّلٌ وَثَانٍ ، فَالْأَوَّلُ يَحْضُلُ بِاَثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيُّهَا كَانَ إِمَّا حَلْقٌ وَرَمْيٌ أَوْ  
حَلْقٌ وَطَوَافٌ أَوْ رَمْيٌ وَطَوَافٌ فَفِي فِعْلِ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ ، وَيَحِلُّ بِهِ سَمِيعُ  
مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَاعِدَا النِّسَاءِ مِنْ وَطْءٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَمُبَاشَرَةٍ ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا  
حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ .

﴿ فَصْل ﴾ فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعَى رَجَعَ إِلَى مَنَى وَبَاتَ بِهَا وَبَلَّغَتْ فِي

(ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبراً ويبدأ الحالق بشقه الأيمن ويدفن شعره والحلق ركن لا يتم الحج  
إلا به ويبقى محرماً إلى أن يأتي به) لأن التحلل موقوف عليه (ومن لا شعر له أمرت موسى على رأسه)  
ندبا (ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الإفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرماً إلى أن يأتي  
به \* وصفته كما تقدم) ووقته موسم إلى ما لا نهاية له (ثم بعد الطواف (يصلى ركعتين) ستة الطواف (ثم  
إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده) بل يكره إعادته (والا) بأن لم يكن سعى بعد القدوم (سعى)  
بعد الإفاضة (لأن السعى أيضاً ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرماً إلى أن يأتي به) ويتأني له التحلل الأول  
وعليه السعى بأن يرمى ويحلق ويبقى عليه طواف الإفاضة والسعى \* (واعلم أن الرمي والحلق وطواف  
الإفاضة) كل منها يسن فعله في هذا اليوم وليكن (الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف فلو أتى بها  
على غير هذا الترتيب فقدّم وأخر جاز \* ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر) إن كان قد وقف  
قبل ذلك (والا فلا يدخل حتى يقف) (ويخرج وقت رمي جرة العقبة) الفاضل بالزوال يوم النحر ويخرج  
الاختيار (بمخرج يوم النحر) وأما وقت الجواز فيمتد إلى آخر أيام التشريق (ويبقى وقت الحلق والطواف  
متراخياً ولولاي سنين وللحج تحللان أول وثان فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان اما حلق  
ورمي أو حلق وطواف أو رمي وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به) أي بالتحلل  
الأول (جميع ما حرم عليه) بالاحرام كالطيب والدهان والستر (ماعدا النساء) أي ما يتعلق بهن (من وطء  
وعقد نكاح ومباشرة) أي بشهوة (فاذا فعل الثالث) من الثلاثة المتقدمة (حل له كل ما حرمه الاحرام)  
أي ما حرم بسببه ولا يبقى للاحرام أثر بالنسبة للمحرمات وإن وجب عليه ما بقي من الرمي لا يام التشريق  
﴿ فصل ﴾ فيما يتعلق بالرمي \* (فاذا فرغ من طواف الإفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها) ويستحب  
كون الرجوع قبل الظهر ليدرك صلاته بها (ويلتقط في) أول

أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حِصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَيَرْمِي الْجُمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ حِصَاةً حِصَاةً كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ يَنْعَرِفُ قَلِيلًا بِحَيْثُ لَا يَنَالُهُ الْحِصَى الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجُمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّالِثَةَ ، وَهِيَ جُمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سِوَاهُ ، فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَبْنِي بِمَنَى ، ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْعَدِّ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حِصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمْرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جُمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا يَجُوزُ رَمَى الْجُمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي مَا بَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ أَوَّلًا ، وَالْأَوْسَطَى ثَانِيًا ، وَالْعَقَبَةَ ثَالِثًا ، وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ كُلُّ يَوْمٍ لِلرَّمِيِّ ، فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدَبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعَلِّمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفْرِ وَيُودِّعُهُمْ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ

(أيام التشريق وهو ثاني العيد إحدى وعشرين حصة من منى ويتجنب) أخذ الحصى من (المواضع الثلاثة المتقدمة) وهي المسجد وبيت الخلاء والمرمى (فإذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة) أى صلاة الظهر (فيرمى الجرة الأولى وهي التي تلى مسجد الخيف) بفتح الخاء واسكان الياء مسجد معروف بمنى (فيصعد إليها) لأنها على محل مرتفع (ويجعلها عن يساره ويستقبل القبلة) ويكون شقه الأيمن جهة الجبل الذي فيه المذبح (ويرميها بسبع حصى حصة حصة كما تقدم) ثم يتقدم عن محل موقفه (ثم ينصرف) عن استقبال القبلة (قليلاً بحيث لا يناله الحصى الذي يرميه الناس وتبقى الجرة خلفه ويستقبل القبلة ويدعو ويذكر) الله تعالى (بخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية) وتسمى الجرة الوسطى والأولى الكبرى (فيفعل كما فعل في الأولى فإذا فرغ منها وقف ودعا قدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها بسبع كما فعل يوم النحر سواء فيستقبلها والقبلة عن يساره) هذا خلاف الأفضل فإن الأفضل في أيام التشريق استقبال القبلة فيها كالأولى والثانية وإن كان الأفضل يوم النحر جعلها عن يساره (فإذا فرغ لا يقف عندها) كالأولين (وبيت) الحاج وجوبا (بمنى) الليلة الثانية من ليالي التشريق (ثم يلتقط من العد وهو ثاني أيام التشريق إحدى وعشرين حصة فيرمي بها الجرات الثلاث كل جرة) منها (بسبع بعد الزوال كما تقدم ولا يجوز) أى لا يصح (رمى الجار في أيام التشريق إلا بعد الزوال) \* ويجب الترتيب) في الرمي في المكان (فيرمى ما) أى الجرة التي (تلى مسجد الخيف أولاً والوسطى ثانياً والعقبة ثالثاً) فلوترك حصة من الأولى سهواً ثم رمى ما بعدها لم يصح الرمي فيلزمه أن يكمل رمى الأولى ثم يعيد ما بعده \* (ويندب الغسل كل يوم للرمي فإذا رمى في ثاني التشريق ندب للإمام أن يخاطب خطبة يعلمهم فيها جواز النفر) وهو أن يكون واقفاً بعد الزوال وبعد الرمي (ويودعهم) بعد الخطبة (ثم يتخير) الشخص

بَيْنَ أَنْ يَتَجَمَّلَ فِي يَوْمَيْنِ . وَيَبِينُ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَإِذَا أَرَادَ التَّجْمِيلَ فَلْيَنْفِرْ بِشَرْطِ أَنْ يَرْتَحِلَ مِنْ  
 مَنَى قَبْلَ الْغُرُوبِ ، فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ بِمَنَى امْتَنَعَ التَّجْمِيلُ وَلِزِمَهُ الْمَبِيتُ وَرَمَى الْغَدِ ، وَإِنْ لَمْ  
 يُرِدِ التَّجْمِيلَ بَاتَ بِمَنَى وَالتَّمَطُّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حِصَاةً يَرْمِيهَا مِنَ الْغَدِ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ  
 يَنْفِرُ ، وَيُنْدُبُ أَنْ يَنْزِلَ الْمُحْصَبَ وَهُوَ عِنْدَ الْجَبَلِ الَّذِي عِنْدَ مَقَابِرِ مَكَّةَ ، وَقَدْ فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ  
 وَإِذَا أَرَادَ الْأَعْتِمَارَ اعْتَمَرَ مِنَ الْحُلِّ كَمَا سَيَأْتِي فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ إِلَى بَلَدِهِ أَتَى  
 مَكَّةَ وَطَافَ لِلْوُدَاعِ ثُمَّ رَكَعَ رَكَعَتَيْهِ وَوَقَفَ فِي الْمَلْتَزِمِ بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْبَابِ وَقَالَ : اللَّهُمَّ  
 إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ ، وَأَبْنُ عَبْدَيْكَ ، سَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، حَتَّى  
 صَبَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ ، وَبَلَّغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ حَتَّى أَعْنَتَنِي عَلَى قِضَاءِ مَنَاسِكَكَ ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيحَتِ  
 عَنِّي فَأَزِدْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا فَبِنِ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَنْأَى عَنِّي بَيْتُكَ دَارِي ، وَيَبْعُدَ عَنِّي مَزَارِي ،  
 هَذَا أَوَانُ انْصِرَافِي إِنْ أُذِنْتَ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبَدِّلِ بَكَ ، وَلَا يَسْتَبَدِّلُ بَكَ ، وَلَا رَاغِبِ بَيْتِكَ ، وَلَا عَن  
 بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي ، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي ، وَأَرْزُقْنِي الْعَمَلَ  
 بِطَاعَتِكَ مَا أَبْقَيْتَنِي ، وَأَجْعَلْ لِي خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي تَلَى  
 النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَمْضِي عَلَى عَادَتِهِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى ، ثُمَّ يُجْعَلُ الرَّحِيلَ ، فَإِنْ وَقَفَ بَعْدَ ذَلِكَ  
 أَوْ تَسَاغَلَ بِشَيْءٍ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالرَّحِيلِ

(بين أن يتجمل في يومين وبين أن يتأخر فإذا أراد التجميل فلينفِر) منها أي منى إلى مكة (بشرط أن يرتحل من منى قبل) (الغروب) (للمس) ولو لم يفصل منها إلا بعد الغروب فإذا وجد هذا الشرط سقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها (فان غربت وهو بمنى امتنع التجميل ولزمه المبيت ورمى الغد وان لم يرد التجميل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفِر) ولا يشترط في هذا النفر شيء \* (ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي) هو (عند مقابر مكة وقد فرغ من حجه) وتمت أعماله (وإذا أراد الاعتمار اعتمر من الحل كما سيأتي ذلك في صفة العمرة فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع) وجوبا (ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب) أي باب الكعبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء (وقال اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك حاتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صبرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عنى فازدد عنى رضا وإلا فن) بتشديد النون من الامتان (الآن) بالرضا (قبل أن تنأى) أي تبعد (عن بيتك دارى وبعده عنى مزارى) أي مكان زيارتي (هكذا أوان انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك) غيرك (ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك) أي كارهاله (اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة) أي الحفظ عن المعاصي (في ديني وأحسن منقابي) أي أحسن انقلابي إلى وطني (وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني واجعل لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير \* ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يمشي) أي يمشي (على عادته) من جعل ظهره للبيت (ولا يرجع القهقري) بأن يجعل وجهه للبيت وظهره لباب الوداع (ثم يجعل الرحيل فان وقف بعد ذلك أو تساغل بشيء لا تعلق له بالرحيل)

لَمْ يَمْتَدَّ بِطَوَافِهِ عَنِ الْوُدَاعِ وَتَلَزَمَهُ إِعَادَتُهُ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّحِيلِ كَشَدَّ رَحْلِي ، وَشَرَاءَ زَادٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصْرَ ، وَلِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ بِلا وُدَاعٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهَا ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِيًا إِنْ لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا بِزُاحِمَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ ، فَهَنَّاكَ يُصَلِّي ، فَهُوَ مُصَلِّي النَّبِيِّ ﷺ وَيُكْثِرُ مِنَ الْأَعْيَارِ وَالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْتِ وَالطَّوَافِ وَشُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَأَنْ يَتَضَاعَ مِنْهُ ، وَيَرْوِرَ لِلْمَوَاضِعِ الشَّرِيفَةِ بِمَكَّةَ ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ طَيْبِ الْكَعْبَةِ وَتُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ ، وَلَا يَسْتَضَعِبُ شَيْئًا مِنَ الْأَكْوِزَةِ وَالْأَبَارِيقِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَيْضًا .

﴿ فِضْلٌ ﴾ صِفَةُ الْعُمْرَةِ أَنْ يُحْرَمَ بِهَا كَمَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا فَمِنْ أَدْنَى الْحِلِّ ، وَإِنْ كَانَ آفَاقِيًّا فَمِنْ الْمَيْقَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيَحْرُمُ بِإِحْرَامِهَا جَمِيعُ مَا حُرِّمَ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْعُمْرَةِ ، وَلَا يُشْرَعُ لَهَا طَوَافُ قُدُومٍ ، ثُمَّ يَسْعَى ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ يُقَصِّرُ وَقَدْ حَلَّ مِنْهَا ، وَأَرْكَانُهَا إِحْرَامُ وَطَوَافُ وَسَعْيٌ وَحَلْقٌ ، وَأَرْكَانُ الْحَجِّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ وَالْوُقُوفُ ، وَوَجِبَاتُهُ كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَرَمْيُ الْحِمَارِ وَالْمَيْتِ بِمِزْدَلِفَةَ وَلِيَالِي مَنَى وَطَوَافُ الْوُدَاعِ

كشراء شيء أو قضاء دين (لم يعتد بطوافه عن الوداع وتلزمه إعادته فان تعلق بالرحيل كشد رحل وشراء زاد ونحوه لم يضر وللحائض أن تنفر بلا وُدَاعٍ) ومثلها النفساء (ولادم عليها \* ويندب أن يدخل البيت) أي الكعبة (حافيا) للتبرك ولكن ذلك مشروط بعدم الإيذاء (بأن لم يؤذ أحدا ونحوها فاذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار المقابل للباب ثلاثة أذرع فهناك يصلي فهو مصلي النبي ﷺ ويكثر من الاعتبار) مدة إقامته (و) من (النظر إلى البيت و) يسن أن يكثر (الطواف) بالبيت (و) من (شرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا وأن يتضلع منه) ويقول عند شربه اللهم إنه بلغني عن نبيك ﷺ أنه قال ماء زمزم لما شرب له وإني أشربه لغفر لي ويذكر ما يريد من الشرب دينا ودنيا (و) يسن أن (يزور المواضع الشريفة بمكة) كمولد النبي ﷺ ومولد علي وخديجة رضي الله عنهما (ويحرم أخذ شيء من طيب الكعبة) ولو للتبرك ومن أخذه لزمه رده (و) كذلك يحرم أخذ شيء من (تراب الحرم وأحجاره) احترامه عن أي ينقل (ولا يستضعب شيئا من الأكوزة والأباريق المعمولة من طين حرم المدينة أيضا) فيحرم نقل شيء من تراب حرمها وأحجاره كمكة .

﴿ فِضْلٌ ﴾ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ وَالْإِحْصَارِ وَزِيَارَةِ قَبْرِهِ ﷺ \* (صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج) في وجوب النية والتجرد وسنة الغسل (فان كان مكيا فمن أدنى الحل) أي من أي مكان من الحل يكون أقرب (وإن كان آفَاقِيًّا فَمِنْ الْمَيْقَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ) الذي جعل للحجاج (ويحرم باحرامها جميع ما حرم باحرام الحج ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشترع لها طواف قدوم ثم يسعى ثم يخلق رأسه أو يقصر وقد حل من) إحرامه (منها \* وأركانها) أربعة (إحرام وطواف وسعى وحلق \* وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف) بعرفة ويزاد الترتيب في المعظم \* (وواجباته كون الاحرام من الميقات ورمي الجمار) الثلاث (والمبيت بمزدلفة و) المبيت (ليالي منى وطواف الوداع) وليس من مناسك الحج بل كل من أراد

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنُّنٌ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنَآ لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا لَزِمَهُ  
 دَمٌ ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ ، وَمَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ عَنْ مَكَّةَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرَ  
 تَحَلَّلَ بِأَنْ يَنْوِيَ التَّحَلُّلَ ، وَيَخَافُ رَأْسَهُ ، وَيُرِيقُ دَمًا مَكَانَهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِلَّا أَخْرَجَ طَعَامًا  
 بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ حَجَزَ صَامَ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَلَا قَضَاءً ، وَيُنْدَبُ إِذَا فَرَعَ مِنْ حَجَّةِ زِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ  
 ﷺ فَيُصَلِّي تَحِيَّةَ مَسْجِدِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ الشَّرِيفَ الْمُسَكَّرَمَ فَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَجَعَلَ فَنَدِيلَ  
 الْقِبْلَةَ الَّتِي عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيُطْرِقُ رَأْسَهُ ، وَيَسْتَحْضِرُ الْهَيْبَةَ وَالْحُشُوعَ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ  
 وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِصَوْتٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ قَدَرِ ذِرَاعٍ ،  
 فَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدَرِ ذِرَاعٍ ، فَيَسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْجِعُ  
 إِلَى مَوْقِعِهِ الْأَوَّلِ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالتَّوَسُّلَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَ الْمِنْبَرِ وَفِي الرُّوَضَةِ ،  
 وَلَا يَجُوزُ الطَّوَافُ بِالْقَبْرِ ، وَيُكْرَهُ الْإِصَاقُ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ بِهِ وَلَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَسْتَلِمُهُ ، وَمَنْ أَقْبَحُ  
 الْبَدْعِ أَكْلُ التَّمْرِ فِي الرُّوَضَةِ ، وَيَزُورُ الْبَقِيعَ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّحِيلَ وَدَعَّ الْمَسْجِدَ بِرُكْعَتَيْنِ ،  
 وَالْقَبْرَ الْكَرِيمَ بِالزِّيَارَةِ وَالدُّعَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

منارفة مكة إلى مسافة القصر لزمه سواء كان مكيا أو غيره (وما عدا ذلك سنن فان ترك ركنًا) من أركان  
 الحج والعمرة (لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا لزمه دم ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ومن  
 أحصره) أي منعه (عدو عن مكة ولم يكن له طريق آخر تحلل بأن ينوي التحلل) أي الخروج من  
 الاحرام (ويحلق رأسه) بعد الذبح وتكون النية مقارنة للذبح وللحلق (ويريق دما مكانه إن وجدته)  
 وأما إن أحصر بالمرض فانه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال في نيتيه نويت كذا وإذا مرضت تحللت  
 بنفس المرض فاذا مرض صار حلالا ولا يتوقف على ذبح وإذا أحصر عن الوقوف ولم يحصر عن مكة  
 دخلها وتحلل بعمل عمرة (وإلا) بأن فقد الدم ولم يجده أو وجدته زائدا عن نمن المثل (أخرج) المثل  
 (طعاما بقيمته) أي يشتري بقيمته بعد التقويم طعاما ويتصدق به على فقراء الحرم (وإن عجز صام لكل  
 مد يوما ولا) يجب عليه (القضاء) إن كان تطوعا وأما إن كان فرضا ففي ذمته إن استقر عليه \* (ويندب  
 إذا فرغ من حجة زيارة قبر النبي ﷺ) لأنها من أكبر القربات (فيصلي تحية مسجده ثم يأتي القبر الشريف  
 المسكرم فيستدير القبلة ويجعل) ال(قنديل) الذي في القبلة الذي عند رأس القبر على رأسه ويطرق رأسه  
 ويستحضر) في قلبه (الهيبة والحشوع) ثم يسلم على النبي ﷺ بصوت متوسط ويدعو بما أحب  
 ثم يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر) لأن رأسه عند كتفه الشريف (ثم يتأخر فسر  
 ذراع فيسلم على عمر رضى الله عنهما) لأن رأسه عند كتف أبي بكر رضى الله عنهما (ثم يرجع إلى موقفه  
 الأول) الذي وقف فيه عند رأس النبي ﷺ (ويكثر الدعاء والتوسل والصلاة عليه ثم يدعو عند المنبر  
 وفي الروضة ولا يجوز الطواف بالقبر ويكره إصاق الظهر والبطن به ولا يقبله ولا يستلمه \* ومن أقبح البدع  
 أكل التمر في الروضة وزور البقيع فاذا أراد الرحيل ودع المسجد بركعتين (و) ودع (القبر الكريم بالزيارة)  
 له (والدعاء) عنده ويصرف متحزنا على فراق القبر الكريم (والله أعلم)

## باب الأضحية

هي سنة مؤكدة يندب لمن أرادها أن لا يحلق شعره ، ولا يقلم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ، ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس ، ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ، ويخرج بحجروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد العيد ، ولا تجوز إلا بإبل أو بقرة أو غنم ، وأقل سنة في الإبل خمس سنين ، ودخل في السادسة ، وفي البقرة والعز سنين ، ودخلت في الثالثة ، وفي الضأن سنة ودخل في الثانية وتجزئ البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، ولا تجزئ شاة إلا عن واحد ، وشاة أفضل من شركة في بدنة ، وأفضلها البدنة ، ثم البقرة ، ثم الضأن ، ثم المعز ، وأفضلها البيضاء ، ثم الصفراء ، ثم البلقاء ، ثم السوداء ، وتشتراط سلامة الأضحية عن العيوب التي تنقص اللحم ، فلا تجزئ العرجاء والعوراء والمریضة ، فإن قلت هذه الأشياء جاز ، ولا تجزئ العجفاء والمجنونة والجرباء والتي قطع بعض أذنها وأبين وإن قل أو قطعة من فخدها ونحوه إن كانت كبيرة ، وتجزئ مشروطة الأذن ومكسورة كل القرن أو بعضه ، والأفضل أن يذبح بنفسه ، فإن لم يحسن فليحضر ، ويجب أن ينوي عند الذبح ،

## ( باب الأضحية )

( هي سنة مؤكدة يندب لمن أرادها أن لا يحلق شعره ولا يقلم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ) فان أزال شيئاً من ذلك كره كراهة تنزيه ( ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ) فان ذبح قبل ذلك لم يجزه ولم يسم أضحية ( ويخرج ) وقتها ( بخروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد ) يوم ( العيد ولا تجوز ) ولا تصح ( إلا بإبل أو بقرة أو غنم ) وأقل سنة في الإبل خمس سنين ودخل في السادسة وفي البقرة والمعز سنين ودخل في الثالثة وفي الضأن سنة ودخل في الثانية ) وتجزئ الجذعة وهي ما أجدعت مقدم أسنانها وان لم تستكمل سنة ( وتجزئ البدنة ) أي الواحدة من الإبل ( عن سبعة ) ممن تسن لهم الأضحية ( و ) كذلك البقرة عن سبعة ولا تجزئ شاة إلا عن واحد وشاة في الأضحية ( أفضل من شركة في بدنة ) وأفضلها أي الأضحية من حيث كثرة اللحم ( البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ) وأفضلها أي الشياه من حيث اللون ( البيضاء ثم الصفراء ثم البلقاء ) أي التي فيها سواد وبياض ( ثم السوداء ) وتشتراط سلامة الأضحية عن العيوب التي تنقص اللحم فلا تجزئ العرجاء أي البين عرجها وأما العرج الخفيف فلا يضرت ( والعوراء والمریضة فان قلت هذه الأشياء جاز ) أن يضحي بمن هي به ( ولا تجزئ العجفاء ) وهي ذاهبة المخ من شدة هزالهما ( والمجنونة والجرباء ) وان لم يكن بينا ( والتي قطع بعض أذنها وأبين ) أي انفصل ( وإن قل أو قطع من فخدها ونحوه ) من كل عضو كبير ( ان كانت القطعة كبيرة وتجزئ مشروطة الأذن ) أي مشقوقتها ( ومكسورة كل القرن أو بعضه والأفضل أن يذبح بنفسه ) ان أحسن ( فان لم يحسن فليحضرها ) أي الضحية من لم يذبح بنفسه ( ويجب ) على المضحي اذا كانت الضحية غير معينة بالنذر ( أن ينوي عند الذبح ) حتى تقع ضحية أما التي عينت بالنذر فتكفي النية فيها قبل الذبح وتكفي نية الموكل عند التوكيل ويصح أن يفوض النية لغيره

وَيُنْدَبُ أَنْ يَأْكُلَ التَّمْلُثَ ، وَيَهْدَى التَّمْلُثَ ، وَيَتَصَدَّقَ بِالتَّمْلُثِ ، وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَالْجُلْدُ يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَنْتَفَعُ بِهِ فِي الْبَيْتِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ اللَّحْمِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الْمَنْدُورَةِ .

﴿ فِصْلٌ ﴾ يُنْدَبُ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيَتَصَدَّقَ بِوِزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَنْ يُؤَدِّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَيَقِيمَ فِي الْبَيْتِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلَامًا ذُبِحَ عَنْهُ شَاتَانِ مُجْزِيَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ وَتَطْبُخُ بِحَلْوٍ ، وَلَا يَكْسِرُ الْعَظْمَ ، وَيُفَرِّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِ حَسَنِ كَمُحَمَّدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ .

### بَابُ الْأَطْعِمَةِ

يُؤْكَلُ بَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَالضَّبُعُ وَالتَّمْلُثُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْفُذُ وَالْوَبْرُ وَالطَّبْيُ وَالضَّبُّ وَالنَّمَامَةُ وَالْحَيْلُ ، وَلَا يُؤْكَلُ السَّنُورُ ، وَلَا الْحَشْرَاتُ الْمُسْتَحْتَبَةُ كَالنَّمْلِ وَالذَّبَابِ وَنَحْوِهَا ، وَلَا مَا يَتَقَوَّى بِنَابِهِ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّبِّ وَالْقَرْدِ وَنَحْوِهَا ، وَمَا

(و يندب أن يأكل التملث ويهدى التملث ويتصدق بالتملث) نياً (ويجب التصديق بشيء) منها نياً (وإن قل والجلد يتصدق به أو ينتفع به في البيت ولا يجوز بيعه ولا بيع شيء من اللحم) والشحم مثله وكذلك الصوف (ولا يجوز له الأكل من الأضحية المندورة) بالتحسين كأن قال هذه الشاة لله على نذر أن أذبحها ومنها المعينة عما في الذمة كأن قال لله على نذر أن أذبح شاة ثم جاء لشاة معينة وجعلها عما في ذمته فكلتا القسمين لا يجوز الأكل منه وكذلك الهدى المندور للحرم .

﴿ فِصْلٌ ﴾ فِي الْعَقِيْقَةِ ۖ وَهِيَ لُغَةُ الشَّعْرِ الَّذِي عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ حِينَ وِلَادَتِهِ وَشَرَعًا مَا يَذْبَحُ عِنْدَ حَلْقِ شَعْرِهِ (يُنْدَبُ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ) وَلَوْ أُنْثَى (وَيَتَصَدَّقُ بِوِزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَأَنْ يُؤَدِّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى) أَنْ (يَقِيمُ فِي) أُذُنِهِ (الْبَيْتِ) ثُمَّ إِنْ كَانَ (الْمَوْلُودُ) غُلَامًا ذُبِحَ عَنْهُ شَاتَانِ مُجْزِيَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ وَتَطْبُخُ بِحَلْوٍ (لِإِرْجُلِهَا) فَتُعْطَى نَيْمَةً لِلْقَابِلَةِ (وَلَا يَكْسِرُ الْعَظْمَ وَيُفَرِّقُ) لِحْمَهَا مَطْبُوحًا (عَلَى الْفُقَرَاءِ وَيُسَمِّيهِ) أَيِ الْمَوْلُودِ (بِاسْمِ حَسَنِ كَمُحَمَّدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ) وَعَبَدَ اللَّهُ وَلِوَمَاتٍ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ اسْتَحَبَّ تَسْمِيَتَهُ وَتَسْمِيَةَ السَّقَطِ وَالْمَخَاطَبِ بِالْعَقِيْقَةِ مِنْ تَلْزَمَهُ نَفَقَتَهُ لَوْ كَانَ فَقِيرًا إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَرَقَّتْ اسْتِحْبَابُهَا .

### ( بَابُ الْأَطْعِمَةِ )

أَي مَائِلٌ مِنْهَا وَمَا يَحْرَمُ وَمَعْرِفَةٌ ذَلِكَ مِنْ آكَدِ الْوَأَجِبَاتِ (يُؤْكَلُ بَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ) وَلَا يَمْنَعُ اسْتِنْسَاقُهَا حَلْفًا (و) يُؤْكَلُ (الضَّبُعُ وَالتَّمْلُثُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْفُذُ وَالْوَبْرُ) دَوْبِيَّةٌ أَصْغَرُ مِنَ الْهَرَالِذِ ذَبِّهَا (وَالطَّبْيُ وَالضَّبُّ وَالنَّمَامَةُ وَالْحَيْلُ) وَلَا يُؤْكَلُ السَّنُورُ وَلَا الْحَشْرَاتُ الْمُسْتَحْتَبَةُ كَالنَّمْلِ (وَيَحْرَمُ قَتْلُ النَّمْلِ الْكَبِيرِ السَّلِيمَانِيِّ بِخِلَافِ الصَّغِيرِ كَالْقَمَلِ) (و) كَذَلِكَ يَحْرَمُ مِثْلُ (الذَّبَابِ وَنَحْوِهَا) مِنَ الْحَشْرَاتِ الْمُسْتَحْتَبَةِ كَالنَّفَسَاءِ وَالْحَشْرَاتِ هِيَ صَغَارُ دَوَابِّ الْأَرْضِ وَمِنْهَا مُسْتَحْتَبٌ وَهُوَ الْحَرَامُ وَمِنْهَا غَيْرُ مُسْتَحْتَبٍ وَهُوَ كَالْجِرَادِ وَالْقَنْفُذِ فَهُوَ حَلَالٌ (وَلَا) يَحْرَمُ أَيْضًا (مَا يَتَقَوَّى) وَيَعْتَدَى (بِنَابِهِ) كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّبِّ وَالذَّبِّ وَالْقَرْدِ وَنَحْوِهَا) كَالْفِيلِ وَالنَّمْسِ وَهِيَ حَيَوَانَاتٌ يَعْرِفُهَا أَهْلُ الصَّيْدِ (و) كَذَلِكَ يَحْرَمُ (مَا

يَضْطَادُ بِالْمِخْلَبِ كَالصَّمْرِ وَالشَّاهِينِ وَالْحِدَادَةِ وَالغُرَابِ إِلَّا غُرَابَ الزَّرْعِ فَيُؤْكَلُ ، وَمَا تَوَلَّاهُ مِنْ  
مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَا كُوِلَ لَا يُؤْكَلُ كَالْبَعْلِ وَالْبَعْفُورِ ، وَيُؤْكَلُ كُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا الضَّفْدَعِ  
وَالْتَّمَسَاحِ وَكُلَّمَا ضَرَّ أَكَلُهُ كَالسَّمِّ وَالزُّجَاجِ وَالتُّرَابِ ، أَوْ كَانَ نَجِسًا ، أَوْ طَاهِرًا مُسْتَقْدَرًا ،  
كَالْبُصَاقِ وَالْمَنِيِّ لَا يَحِلُّ أَكَلُهُ ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ أَكَلَهَا مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، فَإِنْ  
وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَوْ مَيْتَةً وَصَيْدًا وَهُوَ مُحْرِمٌ أَكَلَ الْمَيْتَةَ .

### بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

لَا يَحِلُّ الْحَيَوَانُ إِلَّا بِالذِّكَاةِ إِلَّا السَّمَكَ وَالْجِرَادَ فَيَحِلُّ مَيْتَتُهُمَا ، وَيَحْرُمُ مَا ذَبَحَهُ مَجُوسِيٌّ  
وَمُرْتَدٌّ وَعَابِدُ وَثْنٍ وَنَصْرَانِيٌّ الْعَرَبِ ، وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَالَةٍ حَدٌّ يَقَطَعُ إِلَّا السِّنَّ وَالْعَظْمَ وَالظَّفْرَ  
مِنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ مُتَّصِلًا أَوْ مُفَصَّلًا ، وَمَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ اشْتَرَطَ قَطْعُ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئَتِهِ

يصطاد بالمخالب ( أى بظفره ) كالصقر والشاهين والحدأة والغراب الا غراب الزرع ) وهو أسود صغير وقد  
يكون محمر المقار والرجلين ويسمى الزاغ ولا يأكل الجيف بل لا يتناول غير الزرع ولذا قال ( فيؤكل و )  
يحرم أيضا ( ما تولد من ) حيوان ( ما كول وغير ما كول ) فهو ( لا يؤكل كالبعل ) فانه متولد من الفرس والجار  
( والبعفور ) ذكر الجوهري أن اليعفور ذكر الحجل وعليه فلا يصح التمثيل به لأنه طاهر وإيس متولد اما  
ذكر ( ويؤكل كل صيد البحر إلا الضفدع والتمساح ) والسلفاة فانها تعيش في البر ( وكلما ضرَّ أكله  
كالسَّمِّ والزُّجَاجِ والتراب أو كان نجسًا ) كلبن الأنثى ( أو طاهرا مستقدرا كالبصاق والمني لا يحلُّ أكله )  
خبر كل بجمع ما ذكر من مضرة الأكل أو النجاسة أو الاستقدار من أسباب حرمة الأكل ( فان اضطر  
إلى أكل الميتة ) بأن خاف الهلاك أو زيادة المرض ( أكل منها ما يسد رمقه ) أى يقي روحه من الهلاك  
ولا يشع إلا إن خاف محذورا من عدم الشبع فانه حينئذ يشع ( فان وجد ميتة وطعام الغير أو ميتة  
وصيدا وهو محرم أكل الميتة ) لأنها أخف إذ حرمتها لنجاستها وأما طعام الغير فخرمته لتعلق حق الله  
وحق الآدمي والصيد بعد حرمة فيه الضمان

### ( بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ )

( لا يحل الحيوان ) المأكول ( إلا بالذكاة ) أى الذبح ( إلا السمك والجراد فتحل ميتتهما ) ولو  
وجدت سمكة في جوف سمكة جاز أكلها إلا أن تتغير ( ويحرم ما ذبحه مجوسى ) ولو بالاشتراك مع المسلم  
( ومرتد وعابد وثن ونصرانى العرب ) لأن نصارى العرب لم تدخل الدين المسيحي إلا بعد تبديله فلا يكون  
لهم حرمة أهل الكتاب فلا تحل ذبائحهم ولا التزوج منهم \* ( ويجوز الذبح بكل ماله حد ) يجرح و ( يقطع ) به  
( إلا السن والعظم والظفر من الآدمى وغيره متصلا ) بصاحبه ( أو مفصلا ) عنه \* ( وما قدر على ذبحه ) من  
الحيوان سواء كان إنسيا أو وحشيا ( اشترط قطع حلقومه ) وهو مجرى النفس ( ومرئته ) وهو مجرى  
الطعام والشراب ولا يشترط قطع الودجين وهما عرقان يحيطان بالحلقوم فتى ترك شيئا من الحلقوم أو  
المرىء ومات الحيوان أو وصل إلى حركة مذبوح لم يحل وإذا رفع السكين ثم أعادها فورا لا يضر وأما  
إذا تأتى فيشترط أن يكون الحيوان عند وضعها ثانيا فيه حياة مستقرة وهى التى فيها إبطار وحركة  
اختيارية



وَيُنْدَبُ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَنْ يُحَدِّدَ الشَّفْرَةَ وَيُسْرِعَ إِمْرَارَهَا ، وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْطَعُ الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا ، وَأَنْ يَنْحَرَ الْأَيْلَ قَائِمَةً مُعْقَلَةً ، وَيَذْبَحَ مَاعِدَاهَا مُضْطَجِعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرَ ، وَلَا يَكْسِرُ عُنُقَهَا وَلَا يَسْلُخُهَا حَتَّى تَمُوتَ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الذَّبْحِ ، فَإِنْ رَفَعَهَا قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرِيِّ ، ثُمَّ قَطَعَهُمَا لَمْ تَحِلَّ ، وَأَمَّا الصَّيْدُ فَخَيْبٌ أَصَابَهُ السَّهْمُ أَوْ الْجَارِحَةُ الْمَعْلَمَةُ فَهَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَبْحِهِ حَلَّ إِذَا أَرْسَلَهُ بِصَيْرٍ تَحِلُّ ذَكَاتُهُ ، وَلَمْ يَمُتِ الصَّيْدُ بِثِقَلِ السَّهْمِ بَلَّ بِحَدِّهِ ، وَلَا أَكَلَتِ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ مَاتَ بِثِقَلِ الْجَارِحَةِ حَلَّ ، وَإِنْ أَصَابَهُ السَّهْمُ فَوْقَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ فَهَاتَ أَوْ غَابَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ جُرِحَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَمْ يَحِلَّ ، وَإِذَا نَدَّ بَعِيرٌ وَنَحْوُهُ ، وَتَعَدَّرَ رَدَّهُ ، أَوْ تَرَدَّى فِي بَيْرٍ وَتَمَدَّرَ إِخْرَ الْجَبَةِ فَرَمَانَهُ بِحَدِّ يَدَيْهِ فِي أَيْمٍ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ يَدَيْهِ فَهَاتَ حَلَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( ويندب أن يوجهه ) أى المذبح ( إلى القبلة وأن يحدد ) أى يسق ( الشفرة ) بفتح السين هي السكين العظيمة ( و ) يندب أن ( يسرع إمرارها ) اسرعا زائدا على ما يجب ( و ) يندب أيضا أن ( يسمي الله تعالى ويصلي على النبي ﷺ ) فيقول باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد ( ويقطع الأوداج كلها ) قد عرفت أن الأوداج عرق بجانب الخلقوم وأن الحيوان له ودجان فجمعها باعتبار الحيوانات ( و ) يندب ( أن ينحر الأيل قائمة معقلة ) النحر هو الطعن في أسفل العنق ومثل الأيل كل ما طال عنقه من الحيوان كالأوز والمعقلة المربوعة لإحدى يديها وهذا خاص بالأيل فينحرها حال كونها قائمة على ما فضل لها بعد العقل وذلك ثلاث قوائم ( ويذبح ماعداها ) من الحيوان ( مضجعة على جنبها الأيسر ) ويسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى لتستريح بها ( و ) يندب أن ( لا يكسر عنقها ) لأنه تعذيب ( ولا يسْلُخُهَا حَتَّى تَمُوتَ ) لئلا تتألم ( ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح فان رفعها قبل تمام قطع الخلقوم والمرىء ثم ) بعد الرفع أتم ( قطعهما ) أى الخلقوم والمرىء ( لم تحل ) الذبيحة وهذا إذا رجع وليس فيه حياة مستقرّة بأن رجع إلى الذبح وحركته حركة مذبوح وأما إذا رجع وفيه حياة مستقرّة فتحل الذبيحة ( وأما الصيد ) ومثله البعير الناذ ( حيث أصابه السهم أو ) أصابته ( الجارحة المعلمة فمات ) بذلك ( قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله ) أى السهم ( بصير ) فلو أرسل السهم أعمى فأصاب صيدا لا يحل فلا بد أن يكون بصيرا ( تحل ذكاته ) وأما من لا تحل ذكاته كجوسى ووثى ومرند فلا يحل صيده ( و ) كذا يشترط في الصيد أنه ( لم يمِتِ الصَّيْدُ بِثِقَلِ السَّهْمِ بَلَّ بِحَدِّهِ وَلَا أَكَلَتِ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا ) لا قليلا ولا كثيرا ( فان مات بثقل الجارحة حل وإن أصابه ) أى الصيد ( السهم ) فوقع في ماء أو على جبل ثم تردّى ) أى سقط ( منه فمات أو غاب ) الصيد ( عنه ) أى الرامي ( بعد أن جرح ) بما أرسله ( ثم وجدته ميتا لم يحل ) للشك في سبب موته هل هو الماء أو التردى أو سبب آخر أو السهم ( وإذا ندد ) أى هرب ( بعير ونحوه ) كسنة ( وتعدّر رده أو تردّى في بئر وتعدّر إخراجه فورما بحديدية ) جارحة ( في أى موضع كان من بدنه ) مذبح أو غيره ( فمات ) بذلك الإرسال ( حل والله أعلم ) وكذلك يحل بإرسال الجارحة في النادى لا في المتردّى في البئر ولو تحقق العجز في الحال لا في المآل فهو كالصيد

## بَابُ النَّذْرِ

لَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ مُكْتَفٍ فِي قُرْبَةٍ بِاللَّفْظِ وَهُوَ لِلَّهِ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا فَيَلْزِمُهُ الْإِتْيَانُ بِهِ ، وَمَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى شَيْءٍ ، فَقَالَ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَمَلِي كَذَا ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشَّفَاءِ ، وَمَنْ نَذَرَ عَلَى وَجْهِ اللِّجَاجِ وَالْعَضْبِ ، فَقَالَ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَعَمَلِي كَذَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا كَلَّمَهُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَبَيْنَ كِفَارَةِ الْيَمِينِ ، فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَاكِبًا حَجَّ مَاشِيًا ، أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا حَجَّ رَاكِبًا أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُضَى إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَيَجِبُ أَنْ يَقْصِدَ الْكَعْبَةَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ يَعْتَكِفَ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُضَى إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزِمُهُ ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعْضِهَا لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَمَنْ نَذَرَ صَلَاةَ لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ أَوْ عِتْقًا أَجْزَأَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ .

## ( بَابُ النَّذْرِ )

هو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة لم تلزم بأصل الشرع (لا يصح النذر لإلزام مسلم) فلا ينعقد نذر الكافر (مكلف) فلا يصح نذر الصبي والمجنون والمعنى عليه وأما السفيه فيصح نذره في القرب البدنية لا المالية والعبد يصح نذره باذن سيده وكذا يشترط في الناذر الاختيار (في قرينة) أي طاعة ليست واجبة بأصل الشرع فخرج المباح والمعاصي والواجبات فلا يصح نذرها إلا الواجب الكفائي وكذا يشترط في انعقاد النذر أن يكون (باللفظ) فلا ينعقد بالنية ولا بد أن يكون فيه التزام (وهو لله على كذا أو على كذا) من غير لفظ الجلالة (فيلزمه الاتيان به) أي بما التزمه وهذا يسمى نذر التبرر المنجز وهناك نذر تبرر معلق وهو ما أشار إليه المصنف بقوله (ومن علق النذر على شيء فقال إن شفى الله مريضى فعلى كذا لزمه الوفاء بما التزمه عند الشفاء) فيفعل ما ينطلق عليه اسم القرينة التي التزمها كان قال إن شفى الله مريضى فعلى صدقة لزمه التصدق بما يتمول وفي الصوم يوم وفي الصلاة ركعتان (ومن نذر على وجه اللجاج) أي الخصومة (والغضب فقال إن كلمت زيدا فعلى كذا) أي صدقة مثلا وهذا هو نذر اللجاج وهو ما تعلق به حث على فعل شيء أو منع منه أو تحقيق خبر ولا يشترط فيه اسلام الناذر فيصح من الكافر وإذا تحقق نذر اللجاج (فهو بالخيار إذا كلمه بين الوفاء) بما التزمه (وبين كفارة اليمين) وسيأتي بيانها (فإن نذر الحج راكبا فحج ماشيا أو نذر الحج ماشيا فحج راكبا أجزأه وعليه دم) كعدم التمتع (وإن نذر المضى إلى الكعبة أو مسجد المدينة أو الأقصى لزمه ذلك) وهو ما التزمه من الذهاب (ويجب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة) لأن الأصل في الاتيان اليها ذلك (و) يجب (أن يصلى في مسجد المدينة أو الأقصى أو يعتكف) فهو مخير بين الصلاة والاعتكاف (وإن نذر المضى إلى غيرها من المساجد لم يلزمه) لأنه ليس في قصده قرينة لأن المساجد كلها بعد المساجد الثلاثة مستوية (ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيدين والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفاس ومن نذر صلاة لزمه ركعتان) لأنهما أقل مجزئ (أو) نذر (عتقا أجزاء ما يقع عليه الاسم) فيعتق رقبة أيا كانت مسلمة أو كافرة صغيرة أو كبيرة والله أعلم

## كتاب البيع

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، فَالْإِيجَابُ هُوَ قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ وَكِيلِهِ بِعَتِكَ أَوْ مَلَكَتْكَ ، وَالْقَبُولُ هُوَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَوْ وَكِيلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكَتُ أَوْ قَبِلْتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي مِثْلُ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بِعَتِكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بِعَتِكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بِكَذَا ، أَوْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا ، وَيَنْوِي بِذَلِكَ الْبَيْعَ فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الْبَيْعَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ عُرْفًا ، وَإِشَارَةً الْآخَرِ كَلَفْظِ النَّاطِقِ ، وَشَرْطُ الْمَتَّبَاعَيْنِ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَعَدَمُ الرِّقِّ وَالْحَجْرِ وَالْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَشَرْطُ الْإِسْلَامِ فَيَمَنْ اشْتَرَى لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ مِسْجِدٌ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْحِرَابَةِ فِي شِرَاءِ السَّلَاحِ ، فَإِنْ أذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْبَائِعِ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِدْنِ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ بِبَيْعِهِ أَوْ بِقَوْلِ السَّيِّدِ ، وَلَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَبْدِ وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِنْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ ،

## كتاب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص (والاصحح الا بالايجاب والقبول) وار في المحقرات وذهب جمع إلى جواز التعاطي في المحقرات كالخبز واللحم بخلاف الدواب والعقارات (فالايجاب هو قول البائع أو وكيله بعتك) ذا بكذا (أو مملكتك والقبول هو قول المشتري أو وكيله اشتريت أو تملكيت أو قبلت ويجوز أن يتقدم لفظ المشتري مثل أن يقول اشتريت بكذا فيقول) البائع (بعتك) ويجوز أن يقول بمعنى بكذا فيقول بعتك فهذه) كلها (صرايح) وينعقد أيضا بالسكناية مع النية مثل خذه بكذا أو جعلته لك بكذا وينوي بذلك البيع فيقبل) المشتري (فان لم ينو به البيع فليس بشيء) فهو لغو (ويجب أن لا يطول الفصل بين الايجاب والقبول عرفا) فمن الطول أن يتدخل كلام أجنبي عن العقد ممن يريد أن يتمه ولو قليلا والأجنبي هو الذي لا تعلق له بالعقد بأن لا يكون من مقتضايها ولا من مصالحه ولا من مستحباته ويشترط أن يكون الأول باقيا على أهليته إلى وجود الشق الآخر وأن يكون القبول من صدرمه الخطاب فلو قبل غيره لم ينعقد (وإشارة الأخرس كلفظ الناطق \* وشروط المتبايعين البلوغ والعقل وعدم الرق (و عدم الحجر) سواء كان للفلس فلا يصح بيعه لأعيان ماله أو لفسفه لأن عبارته لاغية (و عدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره على بيع ماله لكن اذا كان الاكراه بحق كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دينه فتوقف فأكراهه القاضى عليه فيصح (ويشترط أيضا الاسلام فيمن اشترى له مصحف) ومثل المصحف كتب الحديث وآثار السلف والمراد بالمصحف ما فيه قرآن (أو) عبد (مسلم لا يعق عليه) فلو اشترى الكافر أباه أو ابنه المسلم صح لعقته عليه بمجرد الشراء (و) يشترط أيضا (عدم الحرابة في شراء السلاح) من سيف ورمح وغيرهما فلو كان الشارى لهما محار بالم يصح البيع (فان أذن السيد لعبده البالغ في التجارة تصرف) العبد (بحسب الاذن) له ولا يتعداه فهو كالوكيل فاذا قيد الاذن بنوع أو بزمان أو بمكان تقيد الأمة كالعبد (ولا يجوز لأحد معاملة عبد إلا أن يعلم أن سيده أذن له ببينة أو بقول السيد ولا يقبل فيه قول العبد) ان سيده أذن له لأنه يدعى حقا والأصل عدمه (والعبد لا يملك شيئا وإن ملكه سيده) لأنه مملوك فأشبهه

وَإِذَا انْعَقَدَ الْبَيْعُ ثَبَتَ لِكُلِّ مِّنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي خِيَارُ الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ يَخْتَارَا الْإِمْتِزَاءَ جَمِيعًا ، أَوْ يَفْسَخَهُ أَحَدُهُمَا ، وَلِكُلِّ مِّنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ أَيْلَمٌ قَمَا دُونَهَا لَمَّا أَوْ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بِمَا يَحْرُمُ فِيهِ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الرِّبَا وَالسَّلَمِ ، ثُمَّ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ ، فَالْبَيْعُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مِلْكُهُ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَالْبَيْعُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مِلْكُهُ وَإِنْ كَانَ لهُمَا فَالْمِلْكُ فِيهِ مَوْقُوفٌ إِنْ تَمَّ الْبَيْعُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لِلْبَائِعِ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ لِلْبَيْعِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا مُنْتَفِعًا بِهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ تَمْلُوكًا لِلْعَاقِدِ ، أَوْ لِمَنْ نَابَ الْعَاقِدُ عَنْهُ مَعْلُومًا ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ نَجِسَةٍ كَالْكَلْبِ ، أَوْ مُتَنَجِّسَةٍ وَ لَمْ يُمَكَّنْ تَطْهِيرُهَا كَالْبَلْبَنِ وَالذَّهْنِ مَثَلًا ، فَإِنْ أُمَكَّنَ كَتُوبٌ مُتَنَجِّسٍ جَازَ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَالْحَشْرَاتِ وَحَبَّةِ حِنْطَةٍ وَأَلَاتِ الْمَلَاهِي الْمُحْرَمَةِ ،

الهيمة (وإذا انعقد البيع) واستوفى الأركان والشروط (ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس) فلكل فسخته لكن بشروط ثلاثة (مالم يتفرقا) فإذا فارق أحدهما صاحبه باختياره انقطع خيار المجلس (أو يختارا الامضاء جميعا) فان اتفقا على لزومه انقطع الخيار وإذا اختار أحدهما لزومه انقطع خياره دون الآخر (أو يفسخه أحدهما) فان فسخته ارتفع البيع ولا خيار فثبت الخيار لهما مشروط بهذه الأمور الثلاثة (ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فما دونها) أي الثلاثة وهذا خيار الشرط فالو شرطاً مدة مجهولة أو أطلقا الشرط أو زادت المدة على الثلاثة فلا يصح الشرط ويجوز شرط الخيار (لها أو لأحدهما) أو لأجنبي (إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفريق قبل القبض كما في الربا والسلم) فإذا بيع ذهب بذهب اشترط في صحة بيعه القبض قبل التفريق ولا يصح فيه شرط الخيار وكذلك إذا أسلم مائة ريال في عشرة أرباب ذرة اشترط قبض رأس السلم في المجلس قبل التفريق ولا يصح شرط الخيار (ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده، وعليه نفقته (وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين) لنا أنه كان ملكاً للمشتري وإن فسح البيع تبين (أنه كان ملكاً للبائع) يعني لم يخرج عن ملكه وحيث حكمنا في المبيع لاحدهما حكمنا في الثمن بالملك للآخر وحيث وقفنا ملكه وقفنا الملك في الثمن .

﴿ فَصْلٌ لِلْبَيْعِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ﴾ أي عينه طاهرة (منتفعا به مقدورا على تسليمه) للمشتري وبكفي قدرة المشتري على تسلمه بأن يكون في يد غاصب وللمشتري قدرة على انتزاعه فيجوز بيعه إليه (مملوكا للعاقد أو لمن ناب) انابة شرعية بأن يكون وكيلاً أو ولياً على المالك فتاب (العاقد عنه) أي المالك فلا يصح بيع الفضولي وإن أجازته المالك (معلوماً) للعاقدين (فلا يصح بيع عين نجسة كالسكب) والسرجين (أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كالبلبن والدهن مثلاً فان أمكن كشوب متنجس جاز ولا يصح بيع مالا ينتفع به كالخشرات) كحبة وعقرب وفأرة (وحبة حنطة) ولا نظر لما يعرض من النفع بها كوضعها في فخ مثلاً لانها منفعة لا تقصد (وألات الملهي المحرمة) كزمار فالنفع في

وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، كَعَبْدِ آبِي وَطَيْرِ طَائِرٍ وَمَقْضُوبٍ ، لَسَكَنِ إِنْ بَاعَ الْمَقْضُوبَ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْتِزَاعِهِ جَازًا ، فَإِنْ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَا يَبِيعُ نِصْفَ مَعِينٍ مِنْ إِيَّاهُ أَوْ سَيِّفٍ أَوْ ثَوْبٍ ، وَكَذَا كُلُّ مَا تَنْقُصُ قِيَمَتَهُ بِالْقَطْعِ وَالْكَسْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ كَثُوبَ نَحِينِ جَازًا ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ دُونَ إِذْنِ الْمُرْتَمِنِ ، وَلَا يَبِيعُ الْفَضُولِيُّ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ وِلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَمْ يُعَيِّنْ كَأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ، وَلَا يَبِيعُ عَيْنَ غَائِبَةٍ عَنِ الْعَيْنِ مِثْلَ بَعْتِكَ الثَّوْبِ الْمَرْوُزِيِّ الَّذِي فِي كُمِّي ، وَالْفَرَسِ الْأَدْهَمِ الَّذِي فِي إِصْطَبْلِي ، فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَنَحَى عَمَّا لَا يَتَغَيَّرُ فِي مَدَّةِ الْغَيْبَةِ غَالِبًا جَازًا ، وَلَوْ بَاعَ عُرْمَةَ حَنْظَلَةٍ وَنَحَوَهَا وَهِيَ مُشَاهِدَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْفَهَا ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعُرْمَةٍ فَضِيَّةً مُشَاهِدَةً وَلَمْ يَعْلَمْ وَزَنَهَا جَازًا ، وَتَسْكِنِي الرَّوْيَةَ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَعْمَى وَلَا شِرَاؤُهُ وَطَرِيقُهُ التَّوَكُّيلُ ، وَيَصِحُّ سَلْمُهُ بِعَوَضٍ فِي ذِمَّتِهِ .

فصل في الربا لا يحرم الربا إلا في المظنومات والذهب والفضة

المبيع لابد أن يكون شرياً ونافع المباح غير شرعي (ولا) يصح (بيع) إلا يقدر على تسليمه كعبد آبي وطيير طائر ومقضوب لسكن إن باع المقضوب من يقدر على انتزاعه جاز فان تبين (بعد العقد) (عجزه فله الخيار) ولا يصح (بيع نصف معين من إياه أو سيف أو ثوب) ينقص بالنقص إذا التزم لأبناقي إلا بالفصل وهو ينقص فصار مكهوراً عنه (وكذا كل ما تنقص قيمته بالقطع والكسر فان لم تنقص) ما بيع منه جزء معين بالفصل (كثوب نحين جاز) بيعه (ولا يجوز بيع المرهون) لاراهن (دون إذن) من (المرتمن) للعجز عن تسليمه إذ فيه تفويت حق المرتمن (ولا) يصح (بيع الفضولي وهو أن يبيع مال غيره بغير ولاية ولا وكالة) ولا يصح (بيع مال معين) هذا اختز الشرط الخامس وهو أن يكون معلوماً فاما إذا كان مجهولاً (كأحد العبدین) فلا يصح (ولا) يصح (بيع عين غائبة عن العين) أي لم تشاهد لهما أو لأحدهما وذلك (مثل بعتك الثوب المروزي) نسبة إلى مرور مدينة عظيمة بخراسان (الذي في كمي والفرس الأدهم الذي في إصطبلي) فعدم الصحة فيه لخفاؤه وعدم رؤيته وهو معين (فان كان المشتري رآها قبل ذلك وهي مما لا يتغير في مدة الغيبة غالباً جاز) البيع وصح اعتماداً على الرؤية السابقة (ولو باع عرمة حنظلة) أي كوما منها ومعلوم أنها لا تختلف حبانها (ونحوها) مما لا تختلف أفرادها (وهي مشاهدة) بظاها لهما (ولم يعلم كيلها) فهي مجهولة المقدار (أو باع شيئاً بعرمة فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز) البيع في المسائلين لان الأجزاء لا تختلف بخلاف عرمة سفر جل ورومان و بطيخ لابد من رؤية كل واحدة والرؤية في كل شئ بحسب ما يليق به ففي شراء الدار يشترط رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران داخلا وخارجا والمستحم والباوعة وفي شراء المصحف والكتب تقلب الاوراق واحدة واحدة (وتسكني الرؤية ولا يصح بيع الاعمي ولا شراؤه ، وطريقه) أي طريق بيعه وشراؤه (التوكيل و يصح سلمه) سواء كان مساماً أو مساماً إليه (بعوض في ذمته) وبوكل من يقبض عنه أو يقبض له وصح سلمه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية

فصل في الربا هولعة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما (لا يحرم الربا إلا في المظنومات والذهب والفضة) ولو غير

وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْمَطْعُومَاتِ الطَّعْمُ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ ، فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ جِنْسِهِ كَبُرَّ بَرٌّ اشْتَرَطَ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ الْمَأْتَلَةَ فِي الْقَدْرِ وَالْتِقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالْحُلُولُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَبُرَّ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالْتِقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَجَارَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، وَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ ، وَجَارَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا ، وَيُتَسَبَّرُ التَّمَانُلُ فِي الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ ، وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْمَوْزُونِ ، فَلَا يَصِحُّ رِطْلُ بَرٍّ بِرِطْلٍ بَرٍّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْمَكِيلِ ، وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ ، وَإِنْ تَفَاوَتَ الْمَوْزُونُ ، وَالْمُرَادُ مَا كَانَ يَوْزَنُ أَوْ يُكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ أَعْتَبِرَ بِبَلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَوْزَنُ وَلَا يُكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقِنَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأْتْرَجِ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، فَلَوْ بَاعَ بَرٌّ بِرٍّ جُزْأًا لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ تَسَاوِيهِمَا كَيْلًا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمَأْتَلَةُ حَالَةَ الْكَمَالِ لِحَالَةِ كَمَالِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصِحُّ رُطْبٌ بِرُطْبٍ

مضروبين (والعلة في تحريم المطعومات الطعم وفي تحريم الذهب والفضة كونهما قيم الأشياء فإذا بيع مطعوم) للآدمي على وجه التقوت كالبر أو على وجه التفكه والتأدم كالتمر أو على وجه الإصلاح كاللح والزعفران (بمطعوم من جنسه كبرير اشترط) لدفع الربا (ثلاثة أمور المائلة في القدر) يقينا حتى لو باع ربويا بجنسه جزافا لم يصح وإن تبين أنهما سواء (والتقابض قبل التفرق) والمدار على حصول القبض في مجلس البيع ولو لما ذونه أو وارثه (والحلول) بأن لا يشترط أجلا في العقد (وإن كان) المطعوم (من غير جنسه كبر بشعير اشترط شرطان الحلول والتقابض قبل التفرق وجاز التفاضل) فيجوز أن يبيع أردبين ذرة بأردب قح إذا تحقق الحلول والتقابض في المجلس. (وإن باع نقدا بجنسه كذهب بذهب اشترط الشروط الثلاثة المتقدمة وإن باع) نقدا (بغير جنسه كذهب بفضة اشترط الشرطان) الحلول والتقابض (وجاز التفاضل) بينهما فيجوز أن يبيع متقالا من ذهب بعشرة من الفضة بأزيد وأقل إذا وجد الحلول والتقابض (وإن باع مطعوما بنقد صح مطلقا) أي من غير اشتراط شرط من الشروط الثلاثة فلا ينافي أنه لا بد من شروط البيع كالرؤية والقدرة على التسليم (ويعتبر التمانل) حيث شرطناه (في المكيل بالمكيل) وإن لم يعتد الكيل به وإن زاد وزنا (وفي الموزون بالموزن) فبقي كان المبيع مكيلا في عهده ﷺ اعتبر فيه الكيل ولو بغير الآلة التي كيل بها في عهده ﷺ وكذا الموزون (فلا يصح رطل برّ برّ إذا كان يتفاوت بالمكيل) أو يجهل (ويجوز أردب بأردب وإن تفاوت الوزن) لأن معياره الكيل (والمراد) بالمكيل والموزون (ما كان يوزن أو يكال في الحجاز في عهد رسول الله ﷺ فإن جهل حاله) أو لم يكن في عهده ﷺ أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء (اعتبر ببلد البيع وإن كان مما لا يوزن ولا يكال في العادة ولا جفاف له كالقنأ والسفرجل والأترج لم يصح بيع بعضه ببعض) لجهل التمانل (فلو باع برّا برّا جزافا لم يصح) للجهل بالمائلة (وإن ظهر من بعد) أي من بعد العقد (تساويهما كيلا) بأن اتفقا في الكيل (وإنما تعتبر المائلة) المشروطة (حالة الكمال) للثمن والثمن (حالة كمال الثمرة الجفاف فلا يصح) بيع (رطب برطب) لجهل التمانل عند الجفاف

أَوْ رُطْبٌ يَتَمَّرُ ، وَكَذَا عِنَبٌ بَعِنَبٍ أَوْ بَرِيْبٍ وَإِنْ تَمَّانَلَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِيءْ مِنْهُ تَمْرٌ وَلَا زَبِيبٌ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ، وَلَا يُبَاعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقٍ وَلَا بَرٌّ وَلَا حَبْرٌ بِحَبْرٍ ، وَلَا خَالِصٌ بِمَشُوبٍ وَلَا مَطْبُوخٌ بِبَرٍّ وَلَا مَطْبُوخٌ إِلَّا أَنْ يَخْفَ الطَّبِخُ كَتَمْيِيزِ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ ، وَلَا يَجُوزُ مَدُّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٌ بِدِرْهَمَيْنِ أَوْ بَعْدَيْنِ ، وَلَا مَدُّ وَدِرْهَمٍ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ ، وَلَا مَدُّ وَتَوْبٌ بِمُدَيْنِ ، وَلَا دِرْهَمٌ وَتَوْبٌ بِدِرْهَمَيْنِ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ .

(فصل) لَا يَصِحُّ بَيْعُ نَتَاجِ النَّتَاجِ كَقَوْلِهِ : إِذَا وَلَدَتْ نَاقَتِي وَوَلَدَ وَلَدُهَا فَقَدْ بَعَثْتُكَ الْوَالِدَ ، وَلَا أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيُوجَلُ الثَّمَنُ بِذَلِكَ ، وَلَا يَبِيعُ الْمَلَامَسَةَ وَالْمُنَابَذَةَ وَالْحَصَاةَ وَلَا يَبِيعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ كَقَوْلِكَ بَعَثْتُكَ هَذَا بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ بِأَلْفَيْنِ مُوَجَّلًا أَوْ بِعِتْكَ تَوْنِي بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي عَبْدَكَ بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَلَا يَبِيعُ وَشَرَطَ مِثْلَ بَعَثْتُكَ بِشَرَطٍ أَنْ تُقْرَضَنِي مِائَةً ، وَيَصِحُّ بَيْعُ وَشَرَطَ فِي مَوْرٍ وَهِيَ شَرَطُ الْأَجَلِ فِي الثَّمَنِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا ، وَأَنْ يَرْهَنَ بِهِ رَهْنًا ،

(أورطب بتمر وكذا عنب بعنب أو) عنب (زبيب وإن تمانلا) حالة العقد لأن هذه الحالة ليست حالة كمال (فإن لم يجز منه تمر ولا زبيب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق) عند اتحاد جنسه (ولا) دقيق (برٍّ ولا حبرٌ بحبرٍ) إن اتحد جنسه فإن اختلف جاز (ولا) يباع (خالص، مشوب) كالبين بلبن وفي أحدهما ماء (ولا) يباع (مطبوخ) كالحمد (برء ولا مطبوخ) للجهل بالماناة في الجمع بسبب تفاوت النعومة في الدقيق وتأثير النار في الحبر (إلا أن يخف الطبخ كتميز العسل) من الشمع (والسمن) من اللبن (ولا يجوز مدعجوة ودرهم بدرهمين) لأنه قد اشتمل البيع على نوعين من الرويات والتمن على نوع منها موجود في المبيع فتقدرت المماناة لمقالة الثمن بجمع المبيع فبطل البيع وهكذا في كل ما يشبهه (أو بمدين ولا مد) من عجوة (ودرهم بمد ودرهم ولا مد وتوب بمدين ولا درهم وتوب بدرهمين) وضابط هذه المسألة أن يتفق المبيع والتمن على نوع ربوي ويزيد كل بنوع آخر ربوي أو بغير ربوي أو يزيد أحدهما كذلك (ولا يصح بيع اللحم بالحيوان) ولو غير جنسه أو غير ما كول ولا فرق بين أن يكون اللحم نمنًا أو مشمنًا .

(فصل) في البيوع المنهية عنها (لا يصح بيع نتاج النتاج كقوله إذا ولدت ناقتي وولدها فقد بعثتك الولد) لأنه باع ما ليس بمأكول ولا مقدور على تسليمه (ولا) يصح (أن يبيع شيئاً ويؤجل الثمن بذلك) أي لزمن ولد الولد للجهل (ولا) يصح (بيع الملامسة) وهي أن يلمس توباً لم يره لكونه في ظلمة أو مطويًا ثم يشتره على أن لا خيار إذا رآه اكتفاء باسمه أو يقول إذا لمسته فقد بعثتك اكتفاء باسمه عن الصيغة (و) لا يصح بيع (المنابذة) بأن يجعل العاقدان البنذ بيعاً اكتفاء بدعوى الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك نومي بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعثتك هذا بكذا على أني إذا نبذته إليك لزم البيع واقطع الخيار (و) لا يصح بيع (الخصاة) وهو أن يقول بعثتك من هذه الأنواب ما تقع عليه الخصاة (ولا) يصح بيع (بيعتين في بيعه كقولك بعثتك هذا بألف نقداً أو بألفين مؤجلاً) لسنه مثلاً نقداً بأهم ما شئت للجهل بالعوض (أو بعثتك تونى بألف على أن تبيعني عبدك بخمسمائة) لا يصح (بيع وشرط مثل بعثتك بشرط أن تقرضني مائة) لأنه جهل انتفاعه بالعقد الثاني من ضمن الثمن وشرطه باطل فبطل الثمن (و) يصح بيع وشرط في صور وهي شرط الأجل في الثمن بشرط أن يكون الأجل معلوماً (و) شرط (أن يرهن به رهناً) غير المبيع أما إذا

أَوْ يَضْمَنَهُ بِهِ زَيْدٌ أَوْ أَنْ يَعْتَقَ الْعَبْدَ الْمَبِيعَ ، أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ وَبَرِيَ مِنَ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ كَمَا يَعْلَمُ بِهِ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ مِمَّا سِوَاهُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً وَيُدْفَعَ دَرَاهِمًا عَلَى أَنَّهَ إِنْ رَضِيَ بِالسَّلْعَةِ فَالذَّهْرَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ وَالْأَفْهَى لِلْبَائِعِ مَجَانًا ، وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سِنِّ التَّمْيِيزِ بِيَبْعَ أَوْ هَبَةً بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ لِلْبَدْوِيِّ الَّذِي قَدِمَ سِلْعَةً ، وَهِيَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ لَا تَبِيعَ الْآنَ حَتَّى أُبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِنَمْنٍ غَالٍ ، وَأَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَعْبَيْنِ ، وَأَنْ يُسَوِّمَ عَلَى سَوِّمٍ أَخِيهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَأَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي أفسَخَ الْبَيْعَ وَأَنَا أُبِيعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ ، وَأَنْ يَنْجُسَ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا ، لِيُغَرِّبَهَا غَيْرَهُ ، وَأَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ بِمَنْ يَتَّخِذُهُ حَمْرًا

شرط رهن المبيع فلا يصح (أو) بشرط أن (يضمنه) أي المشتري (به) أي الثمن (زيد) مثلا (أو) بشرط (أن يعتق العبد المبيع أو شرط ما يقتضيه العقد كالرد بالعيب ونحوه) كالقبض والاقباض فاشتراط هذه الأشياء لا يضر في صحة العقد ولا يفسده إلا شرط لا يقتضيه العقد ولا يتعلق بمصلحته ولكن يتعلق به غرض يورث التنازع بعد العقد وهو غير عتق كشرط أن يقرضه مائة أو أن لا يطأ الجارية (فان باع وشرط البراءة من العيوب صح وبرى من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سواه) من كل عيب ظاهر في الحيوان وغيره ومن العيب الباطن في غير الحيوان ومن العيب الباطن فيه إذا علمه (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وهو مصور (بأن يشتري سلعة ويدفع درهما) مثلا (على أنه إن رضى) المشتري (بالسلعة فالدرهم من الثمن وإلا) بأن لم يرض (فهو) يكون (للبيع مجانا) أي من غير مقابل جزاء عدوله وعدم الصحة لاشتغال العقد على شرط لا يقتضيه وليس من مصلحته (ولو فرق بين الجارية وولدها قبل سن التمييز) والمدار على التمييز ولو قبل سنه (بيدع أو هبة) وأما التفريق بغيرهما فالتعق والوقف والوصية فلا يبطل (بطل العقد) المذكور ولو رضيت به الأم والأب كالأم عند عدمها (وبعد التمييز يصح) التفريق وكذا يجوز التفريق بين المحارم غير الأم والأب (ويحرم أن يبيع حاضر) من يسكن البلدان (بلاد) من يسكن البادية وهي الصحراء وذلك (بأن يقول الحاضر للبدوي الذي قدم بسلعة) مقيدة بأنها تحدث سعة (وهي مما يحتاج إليها في البلد) كالطعام فيقول له الحاضر (لا تبع الآن حتى أبيعها لك قليلا قليلا بئمن غالي) وحرمة ذلك لما فيه من التضيق على الناس وأما لو ابتداء البادي بقوله أتركه عندك لتبيعه أو انتفى عموم الحاجة إليه أو قصد بيعه حالا فأخذه الحاضر لبيعه كذلك فلا يحرم في الجميع (و) يحرم (أن يتلقى الركبان) الحاضرين بمتاع (فيخبرهم بكساد ما معهم) من المتاع القاصدين ببيعه (ليشتري منهم بعين) وهم لا يعرفون السعر فإذا اشتري منهم خيروا فوراً (و) يحرم (أن يسوم على سوم أخيه بأن يزيد في) ثمن (السلعة بعد استقرار الثمن) بأن يقول للبائع افسخ البيع حتى أشتري منك بأكثر (و) يحرم (أن يبيع على بيع أخيه) بأن يقول للمشتري افسخ البيع وأنا أبيعك بأرخص منه (أي من هذا الثمن) (و) يحرم (أن ينجس) من باب نصر (بأن يزيد في السلعة وهو غير راغب فيها ليغرب بها غيره) وإذا اشتراها من غيرها فلا خيار له (و) يحرم (أن يبيع العنب بمن يتخذه حمرا)



فَإِنْ بَاعَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كَثَمًا الْمُحَرَّمَةَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ  
مِثْلَ عَبْدِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ حَرَمٍ وَحَلٍّ صَحَّ فِيمَا يَجُزُّ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَبَطَلَ فِيمَا لَا  
يَجُوزُ ، وَالْمُشْتَرَى الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ مِثْلَ بَيْعَتِكَ عَبْدِي ،  
وَأَجْرَتِكَ دَارِي سَنَةً بِكَذَا أَوْ زَوْجَتِكَ ابْنَتِي ، وَبَيْعَتِكَ عَبْدَهَا بِكَذَا صَحَّ وَوَسَطَ الْعَوْضُ عَلَيْهِمَا  
﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْمَةِ عَيْنًا لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ فَقَدْ عَشَّ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ  
فَإِذَا اطَّلَعَ الْمُشْتَرَى عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرُّدُّ ، وَضَابِطُهُ مَا نَقَصَ الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ  
نُقْصَانًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا  
أَوْ سَارِقًا أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ ، فَلَوْ اطَّلَعَ عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ  
أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عِنْدَ بَيْعِهِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ  
الرُّدُّ ، وَإِنْ حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبِكْرَ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ وَأَمْتَنَعَ الرُّدُّ

بأن يعلم أو يظن ذلك فإن توهمه أو شك فيه فالبيع له مكرره (فإن باع في هذه الصور المحرمة صح البيع  
وإن جمع في عقد واحد ما يجوز وما لا يجوز) (مثل عبده وهدى غيره بغير  
إذن) في عقد واحد (أو حرره وخلّ صح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز) (إعطاء السكك واحد  
منهما حكمه) (والمشترى الخيار إن جهل) (الحال بين الفسخ والاجازة) (وإن جمع في عقدين مختلفي الحكم  
مثل بيعتك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا) فإن حكم البيع والاجارة مختلف (أوزوجتك ابنتي وبيعتك  
عبدها بكذا صح وقسط العوض عليهما) باعتبار قيمتهما ففي البيع والنكاح يوزع المسمى على قيمة  
البيع ومهر المثل .

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي خِيَارِ التَّقْيِينِ (مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْمَةِ عَيْنًا) وَهُوَ يَرِيدُ بَيْعَهَا (لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ) لِلْمُشْتَرَى (فَإِنْ  
لَمْ يُبَيِّنْهُ) فَقَدْ عَشَّ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ فَإِذَا اطَّلَعَ الْمُشْتَرَى عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرُّدُّ سِوَا مَا كَانَ الْعَيْبُ  
قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ ﴿ وَضَابِطُهُ ﴾ أَي الْعَيْبُ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الرُّدَّ (مَانَقَصَ الْعَيْنَ أَوْ  
الْقِيَمَةَ نَقْصَانًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ) نَفْرَجُ مَا لَا يَفُوتُ بِهِ ذَلِكَ كَقَطْعِ أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ وَفَلَقَةِ سِيرَةٍ مِنْ خِذِّ  
أَوْ سَاقٍ (وَالْعَالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ) نَفْرَجَتْ تَبْوِيَةُ الْأُمَّةِ فِي أَوَانِهَا فَلَا خِيَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ (فَيُرَدُّ  
إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا) لِنَقْصِ عَيْنِهِ وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ \* وَالخِصَاءُ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَا كَوَّلَ صَغِيرًا فِي زَمَنِ مَعْتَدِلٍ  
(أَوْ سَارِقًا) صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا (أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ) بَأَنْ يَبْلُغَ سَبْعَ سِنِينَ (فَلَوْ اطَّلَعَ) الْمُشْتَرَى  
(عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ) بَأَنْ مَاتَ أَوْ أَعْتَقَ (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ نَسْبَتَهُ إِلَيْهِ كِنَسْبَةِ  
مَانَقَصَ الْعَيْبِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الرُّبُوبِ الْمُبِيعِ بِجَسَدِهِ أَوْ مَاهُو كَحُلِيِّ ذَهَبٍ يَبِيعُ بوزنه ذَهَابًا فَإِنْ  
مَعِيًّا بَعْدَ تَلَفِهِ فَلَا أَرْضَ لَهُ لِنَقْصِ الثَّمَنِ فَيَصِيرُ الْبَاقِي مِنْهُ مَقَابِلًا بِأَكْثَرِ مِنْهُ وَذَلِكَ رَابِعًا يَفْسَخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرُدُّ  
الثَّمْنَ وَيَغْرَمُ بِدَلِّ التَّالِفِ (أَوْ) اطَّلَعَ عَلَى الْعَيْبِ (بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ بَيْعٌ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ  
الآنَ فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ) الْمُبِيعِ (بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرُّدُّ) عَلَى الْبَائِعِ بِسَبَبِ الْعَيْبِ الْمَتَّقَمِ (وَإِنْ حَدَّثَ عِنْدَ  
الْمُشْتَرَى عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبِكْرَ) أَي يَزِيلُ عِذْرَتَهَا (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ وَأَمْتَنَعَ الرُّدُّ) الْقَهْرِيُّ

فَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي طَلَبُ الْأَرْضِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ لَا يُعْرَفُ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ الْبَطِيخِ وَالْبَيْضِ وَنَحْوِهِمَا لَمْ يَمْنَعْ الرَّدَّ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يُمْكِنُ لِلْمَعْرِفَةِ بِهِ فَلَا رَدَّ ، وَشَرَطُ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى النُّورِ ، وَيُشْهَدُ فِي طَرِيقِهِ أَنَّهُ فَسَخَ ، فَلَوْ عَرَفَ الْعَيْبَ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ أَوْ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوْ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ بِشَرَطِ تَرْكِ الْأَسْتِعْمَالِ وَالْإِنْتِفَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ مُتَمَكِّنًا سَقَطَ الرَّدُّ وَالْأَرْضُ ، وَنَحْوُهَا النَّصْرِيَّةُ ، وَهِيَ أَنْ يَشُدَّ الْبَائِعُ الْأَخْلَافَ الْبَهِيمَةَ وَيَتْرَكَ حَلْبَهَا أَيَّامًا لِيُغَيِّرَ غَيْرَهُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، فَإِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي ، فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقًا فَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَلْبِهَا وَتَلَفَ اللَّبَنُ رَدَّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بَدَلَ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَا كُوَلَا وَيُلْحَقُ بِالنَّصْرِيَّةِ فِي الرَّدِّ تَحْمِيرُ وَجْهِ الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَنَحْوُهُمَا ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يُخْبَرَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ بِالْعَيْبِ الَّذِي حَدَّثَ عِنْدَهُ ، فَيَقُولُ اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةِ مِثْلًا ، لَكِنْ حَدَّثَ عِنْدِي فِيهِ الْعَيْبُ الْفُلَانِيُّ ، وَيَبِينُ الْأَجَلَ أَيْضًا .

(فان رضی البائع بالعیب) الحادث عند المشتري (لم یکن للمشتري طلب الأرض) للعیب القديم بل هو مخیر بین رده وأخذ الثمن و بین رضاه به بلا أرض (فان كان العیب الحادث لا یعرف العیب القديم إلا به ككسر البطیخ) المدود أبعضه أ(والبیض) العیب (ونحوهما) كالجوز واللوز العیب (لم یمنع) العیب الحادث (الرد) قهرا (فان زاد) الحادث (على ما یمكن العرقه به) كأن كسر من البطیخ مقدارا كیبرا یمكن الاستدلال على العیب فی باطنه بأقل منه (فلا رد) قهرا یا والبطیخ والبیض المدود كله أو المفسود داخله لا یصح بیعه ویرجع بجمیع ثمنه لو رود العقد على غیر متقوم \* (وشرط الرد) بالعیب (أن یكون على النور) فان أخر بلا عذر بطل الرد (ویشهد فی طریقته) إلى الخضم أو القاضی (أنه فسخ) عدلین على الفسخ (فأوعرف العیب وهو یصلی أو یأكل أو یقضى حاجته أولیلا فله التأخیر إلى زوال العارض) نعم لو أمكنه السیر لیلا بلا كلفه لم یعذر والتأخیر المذكور لا یجوز إلا (بشرط ترك الاستعمال) للبیع (والانتفاع) به فلا یركب الدابة ولا یستخدم العبد (فان أخر) الرد (متمكنا سقط الرد) القهري (و) سقط (الأرض) عند تعذر الرد \* (ونحوها النصریة وهی أن یشد البائع أخلاف) جمع خلفه وهی حلمة الثدي (البهیمه) من النعم أو غیرها (و یترك حلبها أياما لیغیر غیره بكثرة اللبن فاذا اطلع علیه) أى ما ذكر (المشتري فله الرد مطلقا) حلبها أم لا (فان كان) الرد (بعد حلبها و) اللبن الذى حلبه (تلف) أى اللبن (رد) المشتري معها (صاعا من تمر) وذلك الصاع یكون (بدل اللبن إن كان حیوانا ما كولا) ولو من غیر النعم والمراد بتلف اللبن حلبه لأنه یسرى إليه التلف بمجرد الحلب ولا یكلف المشتري رد اللبن لأنه قد اختلط بما حدث بعد البیع وهو ملكه وتعذر تمیزه فكان كالتالف ولذلك لا یرده على البائع قهرا وإن لم یحمض (و یلحق بالنصریة فی الرد) قهرا (تحمیر وجه الجاریة) لیتخیل للشاری أنها صبیة أو جلیة (وتسويد الشعر ونحوهما) ككس ماء القنابة فكل ذلك تلیس یستوجب الرد قهرا بخلاف ما لو اطح ثوب العبد بالمداد لیوهم كتابته فلیس ذلك من التلیس الموجب للرد (ویلزم البائع أن یخبر فی بیع المرابحة) وهو عقد بالثمن الأول مع زیادة مخصوصة فیلزمه أن یخبر (بالعیب الذى حدث عنده فیقول اشتریته بعشرة مثلا) وبعثه كما اشتریت وریح درهم لسكل عشرة (لكن حدث عندى فیهِ العیب الفلانی) كالعرقه مثلا (و) أن (یبین الأجل) أى كون الثمن الذى وقع علیه عقد الشراء مؤجلا إلى شهر مثلا (أیضا) كما یلزمه الاخبار

﴿فصل﴾ بَيْعُ الثَّمَرَةِ وَحَدَهَا عَلَى الشَّجَرَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ جَازَ مُطْلَقًا ، وَبَدْوُ الصَّلَاحِ هُوَ أَنْ يَطِيبَ أَكْلُهُ فِيمَا لَا يَتَلَوَّنُ أَوْ يَأْخُذَ بِالتَّلَوِينِ فِيمَا يَتَلَوَّنُ ، وَإِنْ بَاعَ الشَّجَرَةَ وَثَمَرَهَا جَازَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ ، وَالزَّرْعُ الْأَخْضَرُ كَالثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَبَعْدَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سُنْبُلِهِ ، وَلَا الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ وَالْبَاقِلِ الْأَخْضَرِ فِي الْقَشْرَيْنِ .

﴿فصل﴾ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ ، فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ أُنْفَسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ وَيَكُونُ إِتْلَافُهُ قَبْضًا لَهُ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ لَمْ يَنْفَسَخْ بَلْ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ فَيَعْرِضَ الْأَجْنَبِيَّ لِلْبَائِعِ الْقِيمَةَ ، أَوْ يُجِيزَ وَيُعْطِيَ الثَّمَنَ وَيَعْرِضَ الْأَجْنَبِيَّ الْقِيمَةَ ، وَإِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ لَكِنْ لِلْبَائِعِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الذَّمِّ أَنْ يَسْتَبَدِلَ عَنْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِثْلًا أَنْ يَبِيعَ بِدَرَاهِمٍ ، فَيَعْتَاضُ عَنْهَا ذَمْبًا أَوْ ثَرَبًا أَوْ تَحْرَاقًا ، وَالْقَبْضُ فِيمَا يُنْقَلُ النُّقْلُ مِثْلُ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَفِيمَا يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ التَّنَاقُلُ مِثْلُ

بالعيب لأن المشتري بالمراجعة يعتمد أمانته فيجبره بذلك محافظته على الصدق لأن الأجل يقابله قسط من الثمن والعيب الحادث تنقص القيمة به عما كان فلا ترك الإخبار بذلك فالباع صحيح ولكن للمشتري الخيار .

﴿فصل﴾ فِي بَيْعِ الثَّمَرِ \* (بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو الصلاح) للثمرة (لم يجز إلا بشرط القطع) من البائع فلا يجوز من غير شرط ولا بشرط الإبقاء (وإن كان بعده) أي بدو الصلاح (جاز مطلقاً) أي بشرط وبغير شرط (وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون) كالعنب والقتاء (أو يأخذ بالتلون فيما يتلون) كبلح ومشمش (وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع) ولو قبل بدو الصلاح (والزرع الأخضر كالثمرة قبل بدو الصلاح) فيجوز فيه ما قبل فيها حينئذ (لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز) أي يصح البيع (مطلقاً) أي بشرط وبغير شرط (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الحب في سنبله) كبر و عدس (ولا) يصح بيع (الجوز واللوز والباقلا) أي الفول (الأخضر في القشرين) سواء بيع على الأرض أم على الشجر لاستتار كل واحد مما ذكر في قشره .

﴿فصل﴾ فِي أَحْكَامِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ \* (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف) بنفسه أو بآفة (أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن وإن أتلفه المشتري استقر عليه الثمن) وإن جهل أنه المبيع (ويكون إتلافه قبضاً له وإن أتلفه أجنبي لم يفسخ بل يخير المشتري بين أن يفسخ) عقد البيع لقوات غرضه بتلف المبيع (فيغرم الأجنبي) المتلف (للبيع القيمة أو يجيز) عقد البيع (ويعطى الثمن) للبائع (ويغرم الأجنبي القيمة وإذا اشترى شيئاً) من عقار أو منقول (لم يجز أن يبيعه حتى يقبضه) ومثل البيع سائر التصرفات وذلك لضعف الملك فلا يجوز أن يؤجره ولا يرهنه ولا يهبه إلا العتق فيجوز قبل القبض ومثل المبيع الثمن فيمنع فيه ما ذكر (لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم فيعتاض عنها ذهباً) وحينئذ لا بد أن يقبض الذهب في المجلس فرار من الربا (أو ثوباً أو نحو ذلك) ولا بشرط حينئذ قبض في المجلس (والقبض فيما ينقل) يكون (النقل مثل القمح والشعير) والحيوان فلا يحصل قبضه إلا بنقله من موضع لموضع (و) القبض (فيما يتناول باليد تناول مثل

الثوب والكتاب وفيما سواهما التخلية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة الزم البائع بالتسليم أولاً ، ثم يلزم المشتري بالتسليم ، وإن كان الثمن معيناً الزمها بما بأن يؤمرا فيسألما إلى عدل ، ثم العدل يعطى لكل واحد حقه .

﴿ فضل ﴾ إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفية بئك بحال ، فقال بل بموَجَلٍ أو بعتك بعشرة ، فقال بل بخمسة أو بعتك بشرط الخيار ، فقال بل بلا خيار ، وما أشبه ذلك ، ولم يكن ثم بينة تحالفا ، فيبدأ البائع فيقول والله ما بعتك بكذا ، ولقد بعتك بكذا ، ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ، ولقد اشتريت بكذا وهي يمين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي فإذا تحالفا ، فإن تراضيا بعد ذلك فلا فسح للعقد ، وإلا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ، فلو ادعى أحدهما شيئاً يقتضى أن البيع وقع فاسداً وكذبه الآخر صدق مدعى الصحة بيمينه ، ولو جاءه بيمين يردده ، فقال البائع ليس هو الذي بعتك صدق البائع ، ولو اختلفا في عيب يمكن حدونه عند المشتري ،

الثوب والكتاب و) القبض (فما سواهما التخلية مثل الدار والأرض فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن . وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع فإن كان الثمن في الذمة) بأن عقد العقد على غير معين (الزم البائع بالتسليم أولاً) لأنه رضى بكون الثمن في ذمة المشتري (ثم يلزم المشتري بالتسليم) للثمن فإذا غاب ماله إلى مسافة القصر كان للبائع الفسخ ولا يكلف الصبر ولا تباع العين ويوفى من ثمنها (وان كان الثمن معيناً) نقداً أو عرضاً (الزما بما بأن يؤمرا فيسألما إلى عدل ثم العدل يعطى لكل واحد) منهما (حقه) ولا يضرهما البداءة بواحد معين .

﴿ فصل ﴾ اختلاف التبايعين \* (إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفية) من كون الثمن حالاً أو مؤجلاً (بأن قال البائع بعتك بـ) ثمن (حاله فقال) المشتري (بل) بعته (بـ) ثمن (مؤجل) فقد اتفقا على الصحة واختلفا في الحول والتأجيل وهو من الكيفيات (أو) قال البائع (بعتك بعشرة فقال) المشتري (بل بخمسة أو) قال البائع (بعتك بشرط الخيار) لى أو مطلقاً (فقال) المشتري (بل بلا خيار وما أشبه ذلك) كالاختلاف في الصحة والتكسير أو في الجنس كالسراهم والدنانير (ولم يكن ثم بينة) لأحدهما أو لكل بينة وتعارضتا بأن لم تؤرخا (تحالفا) أى البائع والمشتري (فيبدأ البائع فيقول والله ما بعتك بكذا ولقد بعتك بكذا ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا وهي يمين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي فإذا تحالفا فإن تراضيا بعد ذلك فلافسح للعقد) ويفعلان ما تراضيا عليه (والايفسخانه) أى كل يفسخه (أو) يفسخه (أحدهما أو الحاكم فلو ادعى أحدهما) أى المتبايعين (شيئاً يقتضى أن البيع وقع فاسداً وكذبه الآخر) كأن ادعى أحدهما أن العقد وقع بشرط الخيار أربعة أيام مثلاً وقال الآخر بل بثلاثة مثلاً (صدق مدعى الصحة) وهو مدعى الثلاثة (بيمينه) سواء كان بائعاً أو مشترياً (ولو جاءه) أى المشتري (بمعيب يردده فقال البائع ليس هو الذى بعتك صدق البائع) بيمينه (ولو اختلفا) أى العاقدان (في عيب يمكن حدونه عند المشتري) كعمى العبد

فَقَالَ الْبَائِعُ حَدَّثَ عِنْدَكَ ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ كَانَ عِنْدَكَ صَدَقَ الْبَائِعُ .

### بَابُ السَّلْمِ

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَتَكْفِي رُؤْيَا الثَّمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ ، وَالثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دِينًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ أَسَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الْعَبْدِ لَمْ يَجْزِ ، الثَّلَاثُ إِذَا أَسْلَمَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ مِثْلَ الْبَرِّيَّةِ أَوْ يَصْلُحُ لَكِنْ لِنَقْلِهِ إِلَيْهِ مَوْثِقًا اشْتَرَطَ بَيَانَ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ ، وَشَرَطُ الْمُسْلِمِ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْلُومًا الْقَدْرَ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرَعًا بِمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ زَنَةَ هَذِهِ الصَّخْرَةَ أَوْ مِلءَ هَذَا الزَّنْبِيلِ ، وَلَا يَعْرِفُ وَزَنَهَا وَلَا مَا يَسَعُ الزَّنْبِيلُ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ يَكُونُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مَأْمُونُ الْإِنْقِطَاعِ ، فَإِنْ كَانَ عَزِيزَ الْوُجُودِ كَجَارِيَةٍ وَبَنِيهَا أَوْ لَا يُؤْمِنُ بِانْقِطَاعِهِ كَشَمْرَةٍ نَخْلَةٍ بَعِيْهَا لَمْ يَجْزِ ، وَإِنْ يُسَكِّنُ ضَبْطَهُ بِالْمَنَاتِ كَالْأَدَقَّةِ وَالْمَائِعَاتِ وَالْحَيَوَانِ

( فقال البائع حدثت عندك ) العيب ( عندك ) وقال المشتري بل كان ( كل العيب ) ( عندك صدق البائع ) بيينه لأن الأصل لزوم البيع .

### ( بَابُ السَّلْمِ ) وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ

( هو بيع موصوف في الذمة ) أى بلفظ السلم وأما بلفظ البيع فهو بيع فيشترط فيه شروطه لاشروط السلم ( ويشترط فيه مع شروط البيع أمور ) سبعة \* ( أحدها قبض الثمن في المجلس ) وهو المعبر عنه برأس مال السلم ( وتكفي رؤية الثمن وإن لم يعرف قدره ) بالعد \* ( والثاني كون المسلم فيه ) وهو الموصوف ( دينًا ) أى في الذمة لاعمينا ( ويجوز ) كونه ( حالًا وموجلًا الى أجل معلوم ) يعلمه كل منهما أو عدلان غيرهما ( فلو قال أسمت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز ) لفقد الشرط وهو كونه دينًا بل هو عين \* ( الثالث اذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم مثل البرية أو يصلح لكن لنقله اليه مؤثقة اشترط بيان موضع التسليم ) لتفاوت الاغراض فيما يراد من الأمكنة وهذا في السلم المؤجل وأما الحال فلا يشترط فيه بيان موضع التسليم ويتعين محل العقد له الا ان عينًا موضعًا فيتعين \* ( وشروط المسلم فيه كونه معلوم القدر كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرَعًا بِمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ ) هذا هو الشرط الرابع وقوله بمقدار معلوم راجع للسكيل وما بعده فلا بد أن يكون السكيل معلومًا لامطلق السكيل وما بعده فلذا قال ( فلو قال ) شخص أسمت إليك عشرة دراهم في ( زنة هذه الصخرة ) جوزًا ( أو ) بمقدار ( ملىء هذا الزنبيل ) برًا ( ولا يعرف وزنها ) أى الصخرة ( ولا يوسع الزنبيل لم يصح ) لفقد العلم بالآلة الوزن أو السكيل \* ( و ) خامسها ( أن يكون ) المسلم فيه ( مقدورًا عليه عند وجوب التسليم ) فلو أسلم في منقطع عند الحاول كالرطب في الشتاء لم يصح \* وأشار إلى السادس بقوله ( مأمون الانقطاع ) أى يقدر على تحصيله بسهولة فشرط المسلم فيه أن لا ينقطع عند التسليم ومع كونه لا ينقطع يكون سهل التحصيل ( فان كان عزيز الوجود كجارية وبنيتها ) أو أختها ( أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نخلة بعينها لم يجز ) سابعها ( أن يمكن ضبطه بالصفات كالأدقة والمائعات ) من السمن والعسل ( والحیوان ) المأكول وغيره

وَاللَّحْمِ وَالْقَطْنِ وَالْحَدِيدِ وَالْأَخْجَارِ وَالْأَخْشَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَيُشْتَرَطُ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ ، فَيَقُولُ مَثَلًا أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ فِي عَبْدٍ تُرْكِيٍّ أَيْضًا رُبَاعِيٍّ السَّنِّ طَوْلُهُ وَسَمْنُهُ كَذَا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْمُخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيَسَةِ وَالْغَالِيَةِ وَالْخِيفِافِ ، وَكَذَا مَا اخْتَلَفَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ كَمَنَارَةٍ وَإِبْرِيْقٍ أَوْ مَا دَخَلَتْهُ نَارٌ قَوِيَّةٌ كَالْخُبْزِ وَالشَّوَاءِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ ذَلِكَ بِالصِّفَةِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا الْإِسْتِدْالَ عَنْهُ ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ مِثْلَ مَا شَرَطَ أَوْ أَجُودَ وَجَبَ قَبُولُهُ .

﴿فَصْلٌ﴾ الْقَرْضُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ مِثْلَ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسَلَفْتُكَ وَيَجُوزُ قَرْضُ كُلِّ مَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ الْأَجْلِ ، وَلَا شَرْطُ جَرِّ مَنَفَعَةٍ ، كَرَدِّ الْأَجُودِ أَوْ صَلَّى أَنْ تَبِيعَنِي عَبْدُكَ بِكَذَا فَإِنَّهُ رَبًّا ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ الْمُقْتَرِضُ أَجُودًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ جَازَ ، وَيَجُوزُ شَرْطُ الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ ،

(واللحم والقطن والحديد والأحجار والأخشاب ونحو ذلك) كالغزل والصفوف (في شرط) في صحة السلم في ذلك (ضبطه بالصفات التي يختلف بها الغرض فيقول مثلا أسلمت إليك في عبد تركي) أوروحي (أيض ربا عي السن) أي سنه أربع سنين أو خمس (طوله) كذا أي ذراعان مثلا (وسمنه كذا) أي غليظ الجسم أو متوسطه (ونحو ذلك) أي كالغرض وكان يذكري الجارية الثيوبه والبكارة وذكر السن يكون على التقريب لا التحديد وإلا فسد العقد لندرته (فلا يجوز) السلم (في الجواهر) لاني (المختلطات) لأن الصفات لا تضبطه والمختلطات (كالهريسة) المركبة من القمح واللحم (والغالية) المركبة من المسك والعنبر والكافور (والخفاف) المركبة من الظهارة والبطانة والحشو فكل ذلك لا تفي الصفات بضبطه (وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله) غلظا ودقة (كنارة) هي مثل الشمعدان (وإبريق أو ما دخلته نار قوية) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط بالصفة وذلك (كالخبز والشواء) إذ لا يمكن ضبط ذلك بالصفة) فنارهما قوية ويتعذر ضبط تأثيرها بخلاف ما يحتاج إلى نار ليست قوية كالغسل والسمن فيجوز السلم فيه (ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاستبدال عنه) بأن يأخذ بدل البر شعيرا مثلا (وإذا أحضره) المسلم إليه (مثل ما شرط) في عقد السلم من الصفات (أو أجود) ما شرط (وجب قبوله) لأنه تمام حقه أو أزيد ولو أحضره أردأ مما وصف جاز قبوله ولم يجب .

﴿فصل﴾ في أحكام القرض \* (القرض) وهو تملك الشيء على أن يرد المقرض مثله (مندوب إليه) حث الشارع على فعله \* ويحصل (بإيجاب) من المقرض (وقبول) من المقرض (مثل أقرضتك) هذا (أو أسلفتك) \* ويجوز قرض كل ما يجوز السلم فيه) معينا أو موصوفا في الذمة وكل ما امتنع فيه السلم مما لا يضبط بالصفات لا يجوز اقراضه إلا الخبز لعموم الحاجة إليه وفي الكفاي يجوز عدا (وما لا فلا ولا يجوز فيه) أي القرض (شرط الأجل) فان شرط فان كان المقرض موسرا وكان للمقرض حظ في الأجل كأن كان الزمن زمن نهب فسد عقد القرض وإلا فسد الشرط وصح العقد (ولا) يجوز (شرط جرّ منفعة) للمقرض (كرد الأجود) كأن يقرضه عشرة دراهم مكسرة ويشترط عليه أن يردّها صحيحة (أو على أن تبيعني عبدك بكذا فانه ربا) فكل قرض جر منفعة للمقرض فهو ربا لأن وضع القرض الارقاق بالمقرض (فان رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ويجوز) القرض (بشرط الرهن والضمان)

وَيَجِبُ رَدُّ الْمَثَلِ وَإِنْ أَحَدَهُ عَنْهُ عَوَضًا جَازًا ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ ثُمَّ لَقِيَهُ بِبَدَلٍ آخَرَ فَطَالِبُهُ لَزِمَهُ الدَّفْعُ  
 إِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَتَحَوُّهُمَا ، وَإِنْ كَانَ لِحْمَلِهِ مَوْثِقَةٌ تَحْوُ حِنْطَةً وَسَعِيرًا فَلَا بَلَّ تَلَزُمُهُ الْقِيَمَةُ .

### بَابُ الرَّهْنِ

لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ بِدَيْنٍ لِأَرْبَعِ كَاشِفِينَ وَالْقَرْضِ أَوْ يُؤَلُّ إِلَى الْأَرْبَعِ كَالْمُتَمَنِّ فِي  
 مُدَّةِ الْخِيَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّيْنُ بَعْدُ مِثْلُ أَنْ يَرْهَنَ عَلَى مَا سَيَقْرَضُهُ لَمْ يَصِحَّ ، وَشَرْطُهُ إِجَابَةُ  
 وَقَبُولُ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّاهِنِ فَسْخُوحُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا لَزِمَ ، فَإِنْ  
 اتَّفَقَا أَنْ يُوَضَعَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ ثَالِثٍ وَضِعَ ، وَإِلَّا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدَلٍ ، وَشَرْطُ الْمَرْهُونِ أَنْ  
 يَكُونَ عَيْنًا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَلَا يَنْفَكُ مِنَ الرَّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَقْضَى جَمِيعَ الدَّيْنِ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ  
 يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِمَا يُبْطِلُ سِوَى الرُّهْنِ كَبَيْعِهِ وَهَبِهِ أَوْ يَنْقُصَ قِيَمَتَهُ كَاللَّبْسِ وَالطَّعْنِ وَلَا يَجُوزُ عَمَّا  
 لَا يَضُرُّ كَرُكُوبٍ وَسُكْنَى ، وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ آخَرَ وَلَوْ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ،

لأن ذلك ليس من جو المنفعة بل من الحفظ للدين (ووجب) على المقرض (رد المثل) في القرض المثل  
 والمنقوض صورة (وإن أخذ) المقرض (عنه) أي بدله (عوضًا جازًا) وإن أقرضه ثم لقيه ببديل آخر فطالبه  
 لزمه الدفع إن كان ذهبًا أو فضةً (نحوها) ما لا يؤخذ لقلده (وإن كان لحمله مؤنة نحو حنطة وسعير  
 فلا) يلزم المقرض الدفع للقرض (بل تلزمه القيمة) أي قيمة الشيء المقرض لأمثله الصوري .

### ( بَابُ الرَّهْنِ )

هو لغة الثبوت والحبس \* وشرعا جعل عين مائة وثيقة بدین يستوفى منها عند تعذر وفائه (لا يصح)  
 الرهن (إلا من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ولا يصح (إلا بدین) وأما إذا غصب  
 أو استعار عينًا مثلاً ورهن بها شيئًا فلا يصح لأنه لا يبرهن إلا بدین (لازم) وأما نجوم الكتابة فلا يصح الرهن  
 بها وكذلك كل دين ليس بلازم وذلك الدين اللازم (كالتمن) بعد قبض المبيع (والقرض) فكل منهما  
 دين لازم (أو يؤل إلى اللزوم كالتمن في مدة الخيار) فإنه آبل إلى اللزوم (فإن لم يلزمه الدين بعد) أي  
 بعد أخذه من المرتهن (مثل أن يرهن على ما سيقرضه لم يصح) الرهن وكذلك الرهن على نفقة الزوجة  
 المستقبلة \* (وشرطه إيجاب وقبول ولا يلزم إلا بالقبض بإذن الراهن) فيه (فيجوز للراهن فسخه قبل  
 القبض) من المرتهن (وإذا لزم) الرهن بحصول القبض (فإن اتفقا) على (أن يوضع عند أحدهما  
 أو ثالث وضع وإلا) بأن لم يتفقا (وضعه الحاكم عند عدل) \* وشرط المرهون أن يكون عينًا يجوز  
 بيعها) فلا يجوز رهن دين ولو بمن هو عليه ولا رهن من عين لا يجوز بيعها كالوقف  
 وأمّ الولد والمالك (ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس للراهن أن يتصرف فيه بما  
 يبطل حق المرتهن كبيع للمرهون (وهبة) له (أو ينقص قيمته) أي المرهون وذلك (كاللبس) للثوب  
 المرهون (والوطء) للجارية المرهونة ولو كانت ثيبًا لا تحبل (ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ولا  
 يجوز رهنه بدین آخر ولو عند المرتهن) فلا يجوز أن يرهن بيتًا على مائة عند عمرو ثم يقضى منها تسعين  
 ثم يأخذ منه مائة أخرى ويجعل البيت بها وبالعشرة الباقية من المائة الأولى فإذا أعطاه كانت المائة الثانية

وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنَةُ الرَّهْنِ ، وَيَلْزَمُ بِهَا صِيَانَةَ الْحَقِّ لِلرُّهْنَيْنِ ، وَكَهْ زَوَائِدُهُ كَلْبَيْنِ وَتَمْرَةٍ وَإِنْ هَلَكَ  
عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ بِلَا تَقْرِيطٍ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَوْ بِتَقْرِيطٍ ضَمِنَهُ وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ وَالْقَوْلُ  
فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُهُ ، وَفِي الرَّدِّ قَوْلُ الرَّاهِنِ ، وَفَائِدَةُ الرَّهْنِ بَيْعُ الْعَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وِفَاءِ الْحَقِّ فَإِنْ  
امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ أَلْزَمَهُ الْحَاكِمُ ، إِمَّا الْوَفَاءَ أَوْ الْبَيْعَ فَإِنْ أَصْرَ بَاعَهَا الْحَاكِمُ .

### بَابُ التَّفْلِيسِ

إِذَا لَزِمَهُ دَيْنٌ حَالَ فَطُولٍ فَأَدْعَى الْإِعْسَارَ ، فَإِنْ عَاهَدَ لَهُ مَالٌ حُسِبَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَتَهُ عَلَى  
إِعْسَارِهِ وَإِلَّا حَلَفَ وَحَلَّى سَبِيلَهُ إِلَى أَنْ يُوسِرَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَامْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ  
وَوَفَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ مَالَهُ بَدِينِهِ وَسَأَلَ هُوَ أَوْ غَرْمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حَجَرَ  
لَمْ يَنْفُذْ تَصْرُفُهُ فِي الْمَالِ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ ، ثُمَّ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ  
وَيَحْتَاطُ وَيَقْسِمُهُ عَلَى قَدَرِ دُيُونِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ لَمْ يَقْضِ

من غير رهن فليتنبه لذلك (وعلى الراهن مؤنة الرهن ويلزم بها صيانة لحي المرتهن) وذلك كنفقة  
الرفيق وسقي الأشجار المرهونة (وله) أي الراهن (زوائده كلبين وتمرة) وولد وبيض (وإن هلك)  
المرهون (عند المرتهن بلا تقريط لم يلزمه شيء أو بتقريط ضمنه) كان امتنع من رده بعد سقوط الدين  
(ولا يسقط بتلفه شيء من الدين والقول في القيمة) فيما إذا تلف بتقريطه واختلفا في قيمته (قوله) أي  
المرتهن (و) القول (في الرد) على الراهن (قول الراهن) فلا يقبل قول المرتهن رددته عليك بلا بينة  
\* (وفائدة الرهن بيع العين عند الحاجة إلى وفاء الحق) الذي هو على الراهن (فإن امتنع الراهن منه)  
أي البيع عند طلب المرتهن (ألزمه الحاكم إما الوفاء) للدين (أو البيع) للمرهون (فإن أصر) البائع  
على الامتناع من البيع (باعها) أي العين المرهونة (الحاكم) جبرا عليه .

### ( بَابُ التَّفْلِيسِ )

هو لغة النداء على المفلس وشهره بصفة الافلاس وشرعا جعل الحاكم المدينون مفلسا بمنعه من  
التصرف في ماله (إذا لزمه دين حال) أي لآدمي فلا يحجر بدين لله ولا بدين مؤجل (فظول) به وأما إذا  
لم يطالب به فلا يحجر (فادعى الاعسار) وأنكر غرماؤه (فإن عاهد له مال حبس حتى يقيم بينة على اعساره)  
لأن الأصل بقاء المال وشرط بينة الاعسار خبرة الباطن بجوار مثلا (والا) بأن لم يعهد له مال (حلف  
وخلى سبيله إلى أن يوسر فإن كان له مال) أي ما يؤل إلى المال كعقار وأمتعة وبهائم وجب عليه الوفاء  
منه إن طلبه الغريم فإن لم يفعل (وامتنع من الوفاء باعه الحاكم ووفى عنه) أو أكرهه على بيعه والوفاء  
منه (فإن لم يف ماله بدينه وسأل هو) أو وكيله (أو غرماؤه الحاكم الحجر حجر عليه) ولا يحجر بغير سؤال  
من أحد هؤلاء إلا إن كان المال للمسجد أو جهة عامة (فإذا حجر) الحاكم عليه (لم ينفذ تصرفه في  
المال) وأما تصرفه في ذمته ببيع أو شراء فيصح (وينفق) أي الحاكم (عليه وعلى عياله منه) أي من  
المال المحجور عليه (ان لم يكن له كسب) فإن كان له كسب صرف على عياله من كسبه (ثم يبيعه  
الحاكم ويحتاط) بأن ينتظر الزيادة في ثمن المتاع وبما كس في بيعه (ويقسمه على قدر ديونهم وإن  
كان فيهم) أي الغرماء (من دينه مؤجل) يجعل الحاكم أي ما يخصه تحت يده (لم يقض) منه شيئا



أَوْ مَنْ عِنْدَهُ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ خُصَّ مِنْ تَمَنِّهِ بِقَدْرِ دَيْنِهِ وَلَوْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ عَيْنَ مَالِهِ الَّتِي بَاعَهَا لَهُ فَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ مَعَ الْغُرْمَاءِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَرَجَعَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ فِيهَا مِثْلُ أَنْ تُسْتَحَقَّ بِشُفَعَةٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ خُلِطَتْ بِأَجُودٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيُتْرَكُ لِلْمُفْلِسِ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلْبَسُ بِهِ وَفُوتُهُ وَفُوتُ عِيَالِهِ يَوْمَ الْقِسْمَةِ .

## بَابُ الْحَجْرِ

لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي مَالِهِمَا وَيَتَصَرَّفُ لهما الْوَلِيُّ وَهُوَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْأَبُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ أَوْ أَمِينُهُ وَيَتَصَرَّفُ لهما بِالْعِدَّةِ ، فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَتَقَّقَ عَلَيْهِ مَالَهُ أَوْ تَلَفَ قَبْلَ أَوَانِهِ دَفَعَهُ

حتى يحل أجله (أو من عنده بدينه رهن) أي إذا كان في الغرماء من له بدينه رهن (خصه) الحاكم (من ثمنه) أي الرهن (بقدر دينه) فيبيع الرهن ويجعل قدر دين صاحب الرهن عنده وما زاد من الثمن يرده على الغرماء (ولو وجد أحدهم) أي الغرماء (عين ماله) عند المحجور عليه بأن باعه أردب قمح ولم يأخذ ثمنه فحجر على المشتري فوجد البائع سنعه (التي باعها له) وهي القمح (فإن شاء ضارب مع الغرماء) أي شاركهم في المال (وإن شاء فسح البيع ورجع فيها) أي في سنعته بعينها بأن يأخذها (إلا أن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشفعة) كأن كان المبيع شقفا مشفوعا ولم يعلم الشفيع البيع حتى أفلس المشتري الشقص وحجر عليه أخذه الشفيع لالبائع لسبق حقه ومنه للغرماء كلهم بقسم بينهم بنسبة ديونهم \* وشروط الرجوع تسعة \* أولها كونه في معاوضة محضة \* ثانيها رجوعه عقب علمه بالخراب \* ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت \* رابعها كون عوضه غير مقبوض \* خامسها تعذر استيفاء العوض بسبب الإفلاس \* سادسها كون العوض ديناً فلو كان عينا قدم بها على الغرماء \* سابعها حلول الدين \* ثامنها بقاؤه في ملك المفلس \* تاسعها عدم تعلق حق لازم به فلو تعلق به حق كأن استحق بشفعة (أو برهن) كأن اشترى عينا ولم يدفع ورهنها بدين ثم أفلس فليس لصاحبها الرجوع فيها لما تعلق بها من الرهن (أو خلطت بأجود) كأن اشترى برا ضعيفا ولم يدفع ثمنه ثم أفلس وقد خلطه بيرا أعلى منه فليس لصاحب البر الرجوع في عينه (ونحو ذلك) كأن كاتب العبد الذي اشتراه (ويترك للمفلس دست ثوب يليق به) أي ما يعبر عنه في العرف بالبدلة من الهدوم (و) يترك له (قوته قوت عياله يوم القسمة) لأنه موسر .

## (بَابُ الْحَجْرِ)

هو لغة المنع \* وشرعا المنع من التصرفات المالية (لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما) وكذا لا يصح إسلامهما (ويتصرف لهما الولي) الشرعي (وهو الأب أو الجد أو الأب عند عدمه) أي الأب ويشترط عدالتهما الظاهرة ولا يشترط إسلامهما إلا أن كان الولد مسلما (ثم) بعد الأب والجد (الوصي) الذي وصاه أحدهما (ثم) بعد الوصي (الحاكم) أي حاكم بلد الصبي المولى عليه (أو أمينه) أي الحاكم (ويتصرف) من ذكر (لهما بالعِدَّة) أي المنفعة بأن يكون على وجه المصلحة (فإن ادعى) الولي ممن ذكر (أنه أتقَّقَ عليه ماله أو تلف قبل) ما ادعاه ولو بعد عزله لأنه أمين شرعي وهو كالوصي لو ادعى عليه الصبي بعد بلوغه أنه تصرف بغير مصلحة قبل قوله بيمينه وأزم بالبينة (أو) ادعى الولي (أنه دفعه)

إِلَيْهِ فَلَا ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ رَشِيدًا بَانَ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرُ ، وَلَا يُسْتَمُّ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بِالِاخْتِبَارِ فِيمَا يَلِيْقُ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَإِنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ أَوْ مَالِهِ اسْتَدِيمَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ سِوَا أذنِ الْوَالِي أَمْ لَا ، فَإِنْ أذنَ لَهُ فِي النَّكَاحِ صَحَّ ، فَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ بَدَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَا الْوَالِي ، وَإِنْ فَسَقَ لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ الْحَجْرُ ، وَالْبُلُوغُ بِالِاخْتِلَامِ أَوْ بِاسْتِكْمَالِ حَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ بِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فِي الْجَارِيَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

### بَابُ الْحَوَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِيهَا رِضَا الْمُحِيلِ وَقَبُولُ الْمُخْتَالِ دُونَ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَصَحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ وَتَصَحُّ بِدَيْنٍ لَازِمٍ عَلَى دَيْنٍ لَازِمٍ بِشَرَطِ الْعِلْمِ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ وَتَسَاوِيهِمَا جِنْسًا وَقَدْرًا وَحِجَّةً وَتَكْسِيرًا وَحُلُولًا وَأَجَلًا وَيَبْرَأُ بِهَا الْمُحِيلُ مِنْ دَيْنِ الْمُخْتَالِ وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ

أى المال (اليه) أى الصبي (فلا) يقبل قوله بغير رينة (فاذا بلغ) الصبي (أو أفاق) المجنون (رشيدا) ورشده مصور (بان بلغ مصلحا لدينه وماله) أو أفاق كذلك فلا يكون كل منهما رشيدا إلا إذا كان في حال البلوغ والافاقة مصلحا لدينه بأن يفعل الواجبات وينكف عن المحرمات . ولما بان يتصرف بالصلحة فان تم له ذلك (انفك الحجر) عنه ولا يتوقف على فك القاضى وإن لم يتم له ذلك بقى عليه الحجر ويقال له سفیه مهمل (ولا يسلم إليه المال إلا بالاختبار فيما يليق به قبل البلوغ) فيسلم إليه المال لئما كس ويختبر عقله ثم يعقد الولى ويختبر كل انسان على حسب حاله فيختبر ولد الزراع بالنفقة على الزراعة وولد التاجر بأمر التجارة والمرأة بنحو غزل وصون أطعمة عن نحو هرة (وان بلغ أو أفاق مفسدا لدينه) بان بلغ مرتكبا لكبيرة كالزنا أو مصرا على صغيرة (أو ماله) بان كل مبذرا (استديم الحجر عليه ولا يجوز) أى لا ينعقد (تصرفه لا يبيع وغيره سواء أذن الولى أم لا فان أذن له في النكاح صح) لأنه ليس القصد منه المال (فان بلغ رشيدا ثم بذر) فى ماله بان ألقاه فى البحر أو صرفه فى المفاصد (حجر عليه الحاكم لالولى) ولا يعود عليه الحجر بغير الحاكم (وإن فسق) بعد البلوغ رشيدا (لم يعد عليه الحجر) بخلاف التبذير \* (والبلوغ) يكون (بالاحتلام) أى خروج المنى (أو باستكمال خمس عشرة سنة) قربة وهذان يعمان الذكر والأنثى (أو بالحيض والحبل فى الجارية) أى الأنثى لأن الحبل لا يكون إلا بعد الانزال (والله أعلم)

### (بَابُ الْحَوَالَةِ)

هى لغة التحول والانتقال \* وشراعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة (يشترط فيها رضا المحيل) وهو من عليه الدين للمحتال (وقبول المحتال) وهو صاحب الدين الذى على المحيل (ون رضا المحال عليه) الذى عليه دين المحيل (ولا تصح على من لا دين عليه) وإن رضى ولا يمن لادين عليه (وتصح بدین لازم على دين لازم) وهو ما لا خيار فيه سواء كان الدينان متفقى السبب كسمن بيع أو مختلفيه لكن (بشرط العلم بما يحال به وعليه) ولا بد أن يكونا مستقرين وهو ما يدخله الاعتياض عنه فلا تصح بدین سلم أو نحو جمالة (و) بشرط العلم (بتساويهما جنسا) فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كابل الدية (و) لا بد من العلم بتساويهما (قدرا وصحة وتكسيرا وحلولا وأجلا) فلو لم يعلم ذلك لم تصح الحوالة (ويبرأ بها المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل)

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَى الْمُحْتَالِ أَخْذَهُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لِفَلْسِ  
الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْمُحِيلِ .

### بَابُ الضَّمَانِ

يَصِحُّ ضَمَانٌ مَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَبَجْنُونٍ وَسَفِيهِ وَعَبْدٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ  
سَيِّدُهُ ، وَيَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفَلْسٍ وَمِنْ عَبْدٍ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ، وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمُضْمُونِ لَهُ ،  
وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمُضْمُونِ عَنْهُ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمُونُ دَيْنًا ثَابِتًا  
مَعْلُومًا وَأَنْ يَأْتِيَ بِالْفِطْرِ يَقْتَضِي الْأَتْرَامَ كَضَمْتِ دَيْنِكَ أَوْ تَحْمِلَتَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ  
عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانَ فَقَدْ ضَمَنْتُ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ  
يَضْمَنَ لِشَيْءٍ الثَّمَنَ إِذَا خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْبِيًّا ، وَالْمُضْمُونُ لَهُ مَطَالِبَةُ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ  
عَنْهُ ، فَإِنْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ ضَامِنٌ آخَرٌ طَالِبَ السُّكْلِ ، وَإِنْ طَالَبَ الضَّامِنَ فَلِلضَّامِنِ مَطَالِبَةُ  
الأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ بِأَذْنِهِ

ويتحوّل حق المحتال إلى ذمة المحال عليه فإن تعادّر على المحتال أخذه ( من الدين ) من المحال عليه لفلس  
المحال عليه أو جعده أو غير ذلك ) كونه ( لم يرجع إلى المحيل ) وإن شرط يساره أو جهله .

### ( بَابُ الضَّمَانِ )

هو لغة الاتزام وشرعا اتزام دين ثابت في ذمة الغير أو احضار عين مضمونة أو بدن من يستحق  
حضوره ( يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله ) بأن يكون من أهل التبرع ( فلا يصح ) الضمان ( من  
صبي ومجنون وسفيه ) يحجر عليه ( وعبد لم يأذن له سيده ) في الضمان لأن هؤلاء كلهم ليسوا أهل تبرع  
( ويصح من محجور عليه بفلس ومن عبد أذن له سيده ) في الضمان ويطلب المحجور عليه إذا أيسر بعد  
فك الحجر ( ويشترط معرفة المضمون له ) وهو من له المال ( ولا يشترط رضاه ولا رضا المضمون عنه ) إذ يجوز  
أداء دين الغير بغير اذنه فالأترام أولى ( ولا معرفته ) كما لا يشترط رضاه \* ( ويشترط أن يكون المضمون  
دينا ثابتا ) فلا يصح ضمان نفقة الغد ( معلوما ) جنسا وقدرًا وصفة فلا يصح بالمجهول وليس من المجهول  
مالو ضمن من واحد إلى عشرة فانه يصح ( و ) يشترط ( أن يأتي بلفظ يقتضي ) أي يستلزم ( الاتزام )  
أي اتزام الضامن للمال وذلك ( كضمت دينك أو تحمלתه ونحو ذلك ) كالتزمته ( ولا يجوز تعليقه ) أي  
الضمان ( على شرط مثل إذا جاء رمضان فقد ضمنت \* ) ويصح ضمان الدرك ( بفتح الراء وسكونها ) بعد  
قبض الثمن وهو أن يضمن للشئ إذا خرج المبيع مستحقا أو معيبا ) وأن يضمن للبائع المبيع أن  
خرج الثمن مستحقا \* وإعلم أن متعلق ضمان الدرك عين المبيع أو الثمن إن بقي وسهل رده وقيمته إن عسر  
رده للحياولة ومثل المثلي وقيمة المتقوم ان تلف ( وللمضمون له ) وهو صاحب الدين ( مطالبة الضامن  
والمضمون عنه ) وهو الدين فله أن يطالبها جميعا بكل الدين وأن يطالب هذا بحصة منه وهذا بحصة  
( فان ضمن عن الضامن ضامن آخر طال السكّل ) على حسب ما سبق ( وان طالب الضامن فللضامن  
مطالبة الأصيل ) وهو المدين ( بتخليصه ) من المطالبة بدفع الدين ( ان ضمن ) الضامن ( بأذنه ) أي

فَإِنْ أَبْرَأَ الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنُ ، وَإِنْ أَبْرَأَ الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ ، وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ الدِّينَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا ، سَوَاءَ قَضَاهُ بِإِذْنِهِ أَمْ لَا ، وَلَا يَصِحُّ صَدَانُ الْأَعْيَانِ كَالْمَقْضُوبِ وَالْعَوَارِي ، وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِيَدِنِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ أَوْ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِيِّ كَالْقِصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدٌّ لَلَّهِ تَعَالَى فَلَا نَصْحَ ، ثُمَّ إِذَا صَحَّتِ الْكِفَالَةُ فَأُطْلِقَ طَوْلِبَ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَجَلًا طَوْلِبَ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ ، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَكَانَهُ وَيَهْلُ مَدَّةَ الذَّهَابِ وَالْعَوْدِ فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ حُسْبٌ ، وَلَا تَنَزُّهُهُ غَرَامَةٌ مَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ سَقَطَتِ الْكِفَالَةُ ، لَكِنْ إِنْ طَوْلِبَ بِإِحْضَارِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ لِيَشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ وَأَمَّا كَهْ ذَلِكَ لَزِمَهُ .

### بَابُ الشَّرِكَةِ

المدين وأما إذا ضمن بغير اذنه فليس له أن يطالب المدين بتخليصه (فان أبرأ) مستحق الدين (الاصيل) أي المدين (برى الضامن) من الضمان (وان أبرأ) المستحق (الضامن لم يبرأ الاصيل) من الدين فلصاحب الدين مطالبته (وان قضى الضامن الدين رجع به على الاصيل إن كان ضمن باذنه) سواء قضى بالاذن أم لا (والا) بأن ضمن بغير الاذن (فلا) رجوع له على المدين (سواء قضاه باذنه أم لا ولا يصح ضمان الأعيان كالمقضوب والعواري) إذ لا بد أن يكون المضمون ديناً وقد استثنى من ذلك ضمان السرك لان متعلقه عين المبيع أو الثمن كما تقدم ﴿وتصح الكفالة بيدن من عليه مال﴾ لله كزكاة أو لآدمي (أو) بيدن من عليه (عقوبة لآدمي كالقصاص وحد القذف) لكن بشرط أن تكون الكفالة (باذن المكفول وإن كان عليه حد لله تعالى) أو عقوبة له كالتعازير (فلا تصح) الكفالة لأننا مأمورون بسترها (ثم إذا صحت الكفالة) بوجود أركانها وشروطها بأن قال كفلت زيدا لك يا عمرو وكان باذن زيد وكان عليه مال لعمرو (فأطلق) العقد عن تقيده بأجل (طولب) الكفيل (به) أي بإحضاره (في الحال وإن شرط أجلا) معلوما لهما (طولب به عند الأجل وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه) الذي حل به حتى عرف مكانه ولو بعيدا طولب به (ويهل مدة الذهاب) إلى مكانه (والعود فان لم يحضره) بعد مدة الامهال (حبس ولا تلزمه غرامة ماعليه) من المال وكذا العقوبة التي كفله لأجلها (وإن مات المكفول سقطت الكفالة) ولا يطالب الكفيل بشئ (لكن إن طولب) الكفيل (بإحضاره) أي المكفول الذي مات (قبل الدفن) أجل أن (يشهد) الشاهد (على عينه وأمكنه ذلك) الاحضار (لزمه) إحضاره وذلك كأن يكون لزيد على عمرو مائة دينار بشهادة شهود لا يعرفون نسب عمرو بل يعرفون ذاته وتكفل بكر بعمره أن يحضره فمات عمرو قبل إحضاره فلصاحب الحق أن يلزم الكفيل بإحضار جثته عند القاضي ليشهد الشهود على عينه ليثبت الحق ويستوفي من تركته ويلزم الكفيل إحضاره عند القاضي إن أمكن .

### بَابُ الشَّرِكَةِ

هي بكسر الشين وإسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء لغة الاختلاط به وشرعا عقد يقتضى ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشبوع

تصحیح من كل جائز التصرف وهي أنواع أربعة، وإنما تصحح منها شركة العنان خاصة،  
وهي أن يأتي كل منهما بمال وتصحح على النقود وعلى مثلي، ويشترط أن يخطأ المالان بحيث  
لا يتميزان، وأن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر وعلى صفة، فلو كان لهذا ذهب  
ولهذا فضة، أو لهذا حنطة ولهذا شعير، أو لهذا صحيح ولهذا مكسر لم يصح، ويشترط أن  
يأذن كل منهما لآخر في التصرف، فيتصرف كل منهما بالنظر والاحتياط فلا يسافر به،  
ولا يبيع بمؤجل ولا يشترط تساوي المالين، ويكون الربح والخسران بينهما على قدر المالين  
فإن شرطاً خلاف ذلك بطلت، فإن عزل أحدهما الآخر عن التصرف انعزل، ولآخر التصرف  
إلى أن يعزله صاحبه، ولكل منهما فسخها متى شاء، وأما شركة الأبدان فباطلة، كشركة  
الحمالين وغيرهم من ذوى الحرف على أن يكون الكسب بينهم، وشركة الوجوه والمفاوضة  
أيضاً باطلتان.

(تصح من كل جائز التصرف) فلا تصح من صبي ومجنون وسفيه حجر عليه (وهي أنواع أربعة) شركة  
أبدان وشركة مفاوضة وشركة وجوه وأما باطلة وشركة شتان بكنس العنان (ولم تصح منها شركة  
العنان خاصة وهي أن يأتي كل واحد منهما بمال) الخطأ مال الآخر ثم فصل في المال فقال (وتصح  
على النقود) أى الذعب والفضة ولوغير مضرور بين (وعلى مثلي) أى كل مثليين كقمح ودره وأما المتقوم  
كقماش فلا تصح فيه لانه لا يمكن خطئه حتى لا يتميز نعم لو ورثا متقوماً أو اشترياها صحت الشركة فيه إذا  
أذن كل منها للآخر في التصرف (ويشترط أن يخطأ المالان بحيث لا يتميزان) حتى لا يعرف كل واحد ماله  
(وأن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر) كذهب وذهب (وعلى صفته) كصحيح وصحيح (فلو  
كان لهذا ذهب ولهذا فضة أو لهذا حنطة ولهذا شعير أو لهذا صحيح ولهذا مكسر لم يصح) عقد الشركة  
للتمييز ويشترط خلط المالين قبل العقد ولا يضر اختلاف القيمة (ويشترط أن يأذن كل منهما للآخر  
في التصرف) في المال العقود عليه فإذا أذن (فيتصرف كل منهما بالنظر) فيما يصلح (والاحتياط فلا  
يسافر) أحد الشريكين (به) أى المال المشترك لأن السفر فيه خطر (ولا يبيع بمؤجل) لما فيه من  
التغير بمال صاحبه ولا يبيع بثمن المثل وثم راغب بأكثر (ولا يشترط تساوي المالين) في القدر (ويكون  
الربح والخسران بينهما على قدر المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (فإن شرطاً خلاف ذلك) المذكور  
بأن شرطاً لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين مع تساوي المالين (بطلت) الشركة (فإن عزل أحدهما  
الآخر عن التصرف انعزل) فلا ينفذ تصرفه (وللآخر) الذى عزله (التصرف إلى أن يعزله صاحبه) ولكل  
منهما فسخها متى شاء) لأنها عقد جائز (وأما شركة الأبدان) (وهي أن يشترك اثنان من أرباب  
الحرف على أن ما يكتسبانه بأبدانهم فهو شرك بينهما سواء اتفقا في الحرفة أم لا) فباطلة كشركة الحمالين  
وغيرهم من ذوى الحرف (أى الصنائع) (على أن يكون الكسب بينهم) وشركة الوجوه (بأن يشترك  
وجهاً في ربح ما يشتريانه لأجل (والمفاوضة) بأن يشتركا على إعلان فيما يكتسبانه وفي غرم ما يقرمانه كالغصب  
(أيضاً باطلتان) كشركة الأبدان لما في جميعها من الغرر.

## باب الوكالة

يُشْتَرَطُ فِي الْمُوَكَّلِ وَالْمُوَكَّلِ أَنْ يَكُونَا جَائِزِي التَّصَرُّفِ فِيمَا يُوَكَّلُ فِيهِ وَتَصِحُّ وَكَالَةُ الصَّبِيِّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَحَمْلِ الْهَدِيَّةِ ، وَالْعَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ، وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَإِثْبَاتِ الْحُقُوقِ وَاسْتِيفَائِهَا ، وَفِي تَمْلِكِ الْمَبَاحَاتِ كَالصَّيْدِ وَالْحَشِيشِ وَالْمِيَاهِ ، وَأَمَّا حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ كَانَتْ عِبَادَةً لَمْ يَجُزْ إِلَّا فِي تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ وَإِنْ كَانَ حَدًّا جَازًا فِي اسْتِيفَائِهِ دُونَ إِثْبَاتِهِ ، وَشَرَطُهَا الْإِجَابُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ كَوَكَّلْتُكَ أَوْ بَعُ هَذَا التَّوْبِ وَالْقَبُولِ بِاللَّفْظِ أَوْ الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَمْتِمَالُ مَا وَكَّلَ بِهِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْفُورُ فِي الْقَبُولِ فَإِنَّ نَجَزَهَا وَعَتَّقَ التَّصَرُّفَ عَلَى شَرْطِ جَازٍ كَقَوْلِهِ وَكَّلْتُكَ وَلَا تَبِعَ إِلَى شَهْرِ ، وَلَيْسَ لِلْمُوَكَّلِ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَّا بِالْإِذْنِ ، وَإِنْ كَانَ عَمَّا لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ ،

## ( باب الوكالة )

هي بفتح الواو وكسرهما لغة الحفظ والتفويض \* وشرا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته ( يشترط في الموكل والوكيل أن يكونا جائزي التصرف فيما يوكل فيه ) فلا يصح من الصبي والمجنون أن يكون كل منهما موكلا ولا وكلا ولا من المرأة والمحرم أن يوكلا أو يتوكلا في عقد النكاح \* ثم استثنى من هذا الضابط بعض أفراد فقال ( وتصح وكالة الصبي في الاذن في دخول الدار ) بأن يقول له الولي وكتك لتأذن لفلان في دخول الدار فإذا أذن جاز له الدخول إذا لم يعهد عليه كذب ( و ) تصح وكالة الصبي في إيصال أي ( حمل الهدية ) بأن يقول له أوصل هذا فلان ولو كانت الهدية أمة صغيرة فجاءت لرجل وأخبرته أن سيدها أهداها إليه جاز له اعتماد قولها ووطؤها ( و ) تصح وكالة ( العبد في قبول النكاح ) لغيره بغير إذن سيده لافي إيجابه \* ( ويجوز التوكيل في العقود ) كبيع وهبة ونكاح ( والفسوخ ) كرد بعيب ( و ) في ( الطلاق والعق ) في ( اثبات الحقوق ) بالدعوى ( واستيفائها ) ممن هي عليه ( وفي تملك المباحات كالصيد والحشيش والمياه ) بأن يوكل رجلا يملك له المياه أو الحشيش ( وأما حقوق الله تعالى فان كانت عبادة ) كصلاة ( لم يجوز ) للشخص أن يوكل في فعلها ( إلا في تفرقة الزكاة ) والكفارة ( و ) الا في ( الحج ) عن العضوب وعن الميت ويتبع الحج ركعتا الطواف والطهارة ( و ) الا في ( ذبح الأضحية ) فيجوز التوكيل في جميع ذلك ( وإن كان عبادة ( وإن كان ) حق الله ( حدا جاز ) التوكيل من الامام مثلا ( في استيفائه دون ) التوكيل في ( اثباته ) بأن يقول رجل لآخر وكتك لتثبت زنا فلان مثلا \* ( وشروطها ) أي الوكالة ( الإيجاب باللفظ من غير تعليق ) لها ( كوكلتك ) بكذا ( أو ) يقول الموكل ( بع هذا الثوب ) وهو متضمن للإيجاب ( و ) شرطها أيضا ( القبول باللفظ ) بأن يقول قبلت ( أو الفعل ) وهو امتثال ماوكل به ) فالشرط عدم الرد ( ولا يشترط الفور في القبول ) ولا القبول في المجلس ( فان نجزها ) أي الوكالة ( وعاق التصرف على شرط جاز كقوله وكتك ولا تبع إلى شهر وليس للوكيل ان يوكل ) فيما وكل فيه ( إلا باذن وإن كان ) الشيء الموكل فيه ( مما لا يتولاه بنفسه ) لكونه لا يحسنه أو يابق به ( أو ) كان الشيء الموكل فيه مما ( لا يتمكن منه لكثرتة ) فله حينئذ التوكيل عن موكله دون نفسه

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا وَسَّكَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَبْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا بِدُونِ مَنِّ مِثْلِهِ وَلَا بِمُوجَلٍ وَلَا  
بِعَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَيْدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى جِنْسِ الثَّمَنِ خَافَتْ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ،  
كَبِعَ بِأَلْفٍ دِرْهَمًا ، فَبَاعَ بِأَلْفٍ دِينَارًا ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْقَدْرِ فَرَادَ مِنَ الْجِنْسِ صَحَّ ، كَبِعَ  
بِأَلْفٍ ، فَبَاعَ بِأَلْفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ بِمِائَةٍ ، فَأَشْتَرَيْتَ مَا يُسَاوِيهَا بِدُونَ مِائَةٍ صَحَّ  
وَإِنْ اشْتَرَيْتَ بِمِائَتَيْنِ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ فَلَا ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً ، فَأَشْتَرَيْتَ بِهِ  
شَاتَيْنِ تُسَاوِي كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا صَحَّ وَكَانَتْكَ لِلْمُوكَّلِ ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا لَمْ  
يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ قَالَ بَيْعَ لِي يَدِي ، فَبَاعَ لِعَيْبَرِهِ لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتَ هَذَا الثَّوْبَ فَأَشْتَرَيْتَهُ  
فَوَجَدَهُ مَعِيًّا فَلَهُ الرَّدُّ أَوْ اشْتَرَيْتَ ثَوْبًا لَمْ يَجْزُ شِرَاءَ مَعِيْبٍ ، وَبِشَرْطِ كَوْنِ الْمُوكَّلِ فِيهِ مَعْلُومًا  
مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَلَوْ قَالَ وَكَتَبْتُكَ فِي بَيْعِ مَالِي وَعَمَّقَ عَبْدِي وَطَلَّقَ زَوْجَاتِي صَحَّ ، أَوْ فِي كُلِّ  
قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ أَوْ فِي كُلِّ أَمْرٍ لَمْ يَصِحَّ ، وَيَدُ الْوَكِيلِ بَدَأْمَانَةٍ ، فَهَا يَتَلَفُ مَعَهُ بِلَا تَفْرِيطٍ  
لَا يَضْمَنُهُ ، وَالْقَوْلُ فِي الْهَلَاكِ وَالرَّدِّ وَمَا يُدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْأَسْخُ مَتَى شَاءَ

( وليس له أن يبيع ما وُسَّكَ فيه لنفسه أو لابنه الصغير ) للتهمة ( ولا بدون من مثله ) بأن يقص عنه بقصا  
لا يحتمل غالباً في المعاملة كأن يبيع ما يساوي عشرة بهائيه ولو باعه بتسعة صح ( ولا بموجل ) ولو بأكثر  
من ثمن المثل للخطر ( ولا ) يبيع ( بعير تقد البند ) وهو ما يتعامل به أهلها ( إلا أن يأذن له في ذلك )  
المدكور في قوله من دون ثمن المثل وما بعده ( ولو نص له ) أى الموكل ( على جنس الثمن ) خالف لم يصح البيع  
كعب بألف درهم فباع بألف دينار ) ويضمن الوكيل المبيع إن سلمه بقيمته يوم التسليم للحيلولة ( وإن  
نص على القدر فزاد من الجنس صح كعب بألف ) درهم ( فباع بألفين إلا إن ينهاه ) فلا يصح البيع ( ولو  
قال ) الموكل للوكيل ( اشتر ) لى شاة مثلاً ( بمائة فاشترى ما يساويها ) أى شاة تساوي المائة ( بدون مائة  
صح ) لأنه حصل مقصوده وزاد خيراً ( وإن اشترى ) في الصورة المتقدمة ( بمائتين ما يساوي مائتين  
فلا ) يصح للخالفه لنصه الأمر بالشراء بمائة ( وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى به شاتين تساوي كل  
واحدة ديناراً صح ) وكانت ( أى الشاتان ) للوكيل فإن لم تساوكل واحدة ديناراً لم يصح العقد وإن قال بع  
لزيد فباع لغيره لم يجز ) أى لم يصح البيع لأنه ربما قصد إرفاقه ولو باع لوكيله فان قدم القبول وصرح  
بالسفارة صح وإلا فلا ( وإن قال اشتر هذا الثوب فاشتره فوجده معيياً فله الرد ) أى للوكيل وللوكيل  
أيضاً ( أو ) قال الموكل للوكيل ( اشتر ثوباً لم يجز شراء معيب ) وإن ساوى أكثر مما اشتراه به ( ويشترط  
كون الموكل فيه معلوماً ) ولو ( من بعض الوجوه ) قليلاً للغرر ( فلو قال وكتبتك في بيع مالي وعمق عبدي  
وطلاق زوجاتي ) وله ما ذكر ( صح ) لأنه معلوم من جهة نسبه إليه وإن لم يكن معلوماً بالجنس والقدر  
والصفة ( أو ) قال الموكل وكتبتك ( في كل قليل وكثير أو في كل أمورى لم يصح ) التوكيل بما فيه من  
الجهالة التي لا يحتمل ( ويد الوكيل ) على المال الموكل فيه ( يد أمانة ) ولو كان له جعل ( فها يتلف معه  
بلا تفریط لا يضمنه ) كسائر الأمانات ( والقول في ) دعوى ( الهلاك ) للوكيل فيه ( والرد ) أى رده على  
الموكل ( وما يدعى عليه من الخيانة قوله ) فهو المصدق بيمينه ( واسلك منهما ) أى الموكل والوكيل ( الفسخ  
متى شاء ) لأن الوكالة عقد جائز

فَإِنْ عَزَلَهُ وَلمَ يَعْلَمْ ، فَتَصَرَّفَ لَمْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ جُنَّ ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَنْفَسَخَتْ .

## باب الوديعة

لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، عِنْدَ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ أودَعَ صَبِيٌّ أَوْ سَفِيهٌ عِنْدَ بَالِغٍ شَيْئًا فَلَا يَقْبَلُهُ ، فَإِنْ قَبَلَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ ، وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لَوْلِيِهِ ، فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ أودَعَ بَالِغٌ عِنْدَ صَبِيٍّ ، فَتَلَفَ عِنْدَ الصَّبِيِّ لِتَفْرِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ الصَّبِيُّ ، وَإِنْ أَتَلَفَهُ ضَمِنَهُ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ حِفْظِ الوَدِيعةِ حَرُمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَإِنْ قَدَرَ وَلَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ ، وَخَافَ أَنْ يَخُونَ كَرَاهَةً لَهَا ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، ثُمَّ يَلْزَمُهُ الحِفْظُ فِي حِرْزِ مِثْلِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ السَّفَرَ أَوْ خَافَ المَوْتَ فَلْيَبْرُدْهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَلَا وَكِيلَهُ سَلَّمَهَا إِلَى الحَاكِمِ ، فَإِنْ فَقِدَ فَالَى أَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاتَ وَلَمْ يُوَصِّ بِهَا أَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمِنَهَا ، فَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَى أَمِينٍ ، مَعَ وُجُودِ الحَاكِمِ ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَجَاءَ أَوْ يَقَعَ فِي البَلَدِ نَهَبٌ أَوْ حَرِيقٌ ، وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

(فان عزله) الموكل (ولم يعلم) بالعزل (فتصرف) فيما وكل فيه (لم يصح التصرف) لأنه غير مالك للتصرف في الواقع (وإن مات أحدهما) الموكل أو الوكيل (أوجن أو اغمى عليه) انفسخت الوكالة حالاً وتفسخ أيضاً بتعمد انكارها بلا غرض وبزوال شرط من شروط الموكل أو الوكيل وغير ذلك مما هو مذکور في المطولات .

## (باب الوديعة)

تطلق على المصدر وعلى الشيء المودع من ودع بمعنى سكن \* والابداع شرعا هو التوكيل الخاص في حفظ المال والوديعة هي المال الموضوع عند الغير ليحفظ (لا تصح) الوديعة بمعنى الابداع (إلا من جائز التصرف) عند جائز التصرف فان أودع صبي أو سفيه عند بالغ شيئا فلا يقبله فان قبله دخل في ضمانه فيضمنه إذا تلف لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر (ولا يبرأ) بعد دخوله في ضمانه (إلا بدفعه لولي) أي الصبي أو السفيه (فلورده للصبي لم يبرأ) ولو أخذه ممن ذكر على وجه أن يحفظه من الضياع لاعلى وجه الابداع فلا ضمان عليه حينئذ (وإن أودع بالغ عند صبي فتلف) المودع (عند الصبي لتفريط أو غيره لم يضمنه الصبي) ونحوه لأنه لم يلزمه حفظه (وان أتلفه) الصبي ونحوه بالتعدى (ضمنه) لأن المودع لم يسلطه على تلفه (ومن عجز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها وإن قدر ولم يثق بأمانة نفسه وخاف أن يخون كره له أخذها) إلا أن يعلم المالك حاله فلا حرمة ولا كراهة (فان وثق) بنفسه أن يحفظها ولا يخون فيها (استحب) له أخذها إن لم يتعين بأن كان هناك غـيره وإلا فيجب عليه أخذها ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعتة مجانا (ثم يلزمه الحفظ في حوز مثلها فان أراد السفر أو خاف الموت) أو حريقا (فليردها إلى صاحبها) أو وكيله (فان لم يجده ولا وكيله سلمها إلى الحاكم فان فقد فالى أمين) ولا يكلف تأخير السفر ولو سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم المأمون ضمن أما غير المأمون فكالعدم (فان لم يفعل) ما تقدم (مات ولم يوص بها أو سافر بها) فيما إذا أراد السفر (ضمنها فان سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن إلا أن يموت فجاء أو يقع في البلاد نهب أو حريق ولم يتمكن من شيء من ذلك) كالرد إلى



فَسَافَرَ بِهَا ، وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُحْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلاَ عُدْرٍ ، أَوْ  
 أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِلاَ سَفَرٍ وَلَا ضَرُورَةَ أَوْ خَطَطَهَا بِمَالٍ لَهُ أَوْ لِلْمُودِعِ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ ، أَوْ  
 اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحِرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ ، أَوْ حَفِظَهَا فِي دُونِ حِرْزِهَا ، أَوْ قَالَ لَهُ  
 الْمَالِكُ أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْحِرْزِ فَوَضَعَهَا فِي دُونِهِ وَهُوَ حِرْزُهَا أَيْضًا ضَمِنَهَا ، وَلِكُلِّ مَنِمَا الْفَسْخُ مَتَى  
 شَاءَ ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ انْفَسَخَتْ ، وَيَدُ الْمُودِعِ أَمَانَةٌ ، فَالْقَوْلُ فِي أَصْلِ  
 الْإِيدَاعِ أَوْ فِي الرَّدِّ أَوْ التَّلْفِ ، قَوْلُهُ فَلَوْ قَالَ مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا ، أَوْ رَدَدْتَنِي إِلَيْكَ ، أَوْ تَلَفْتُ بِلاَ  
 تَفْرِيطٍ صَدُقَ بِيَمِينِهِ ، وَاشْتَرَطَ لَفْظُ مِنَ الْمُودِعِ كَأَسْتَوْدَعْتُكَ وَاسْتَحْفَظْتُكَ ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ  
 بَلْ يَكْفِي الْقَبْضُ .

### باب العارية

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ . مَالِكٌ لِلْمَنْفَعَةِ وَلَوْ بِاجْتَارَةٍ ، وَيَجُوزُ إِعَارَةُ كُلِّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ  
 مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ .

الْحَاكِمُ أَوْ فِي الْأَمِينِ (فَسَافَرَ بِهَا) فَانْه لَا يَضْمَنُ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْقَاضِي فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَمَّا هُوَ فِيهِ فَلاَ يَضْمَنُ  
 وَإِنْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ (وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُحْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا) لِاحْتِاجِهَا وَاسْتِلْمِهَا (فَإِنْ  
 أَخَّرَ) الْوَدِيعِ الرَّدُّ الْمُدْكُورُ (بِلاَ عُدْرٍ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ عُدْرٌ فِي التَّأخِيرِ كَأَنْ طَلَبَهَا وَهُوَ فِي صَلَاةٍ أَوْ فِي  
 حَاجَةٍ فَلاَ يَضْمَنُ بِالتَّأخِيرِ (أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِلاَ سَفَرٍ وَلَا ضَرُورَةَ أَوْ خَطَطَهَا بِمَالٍ لَهُ) أَيْ لِلْوَدِيعِ (أَوْ  
 لِلْمُودِعِ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ) الْمَلَانُ بَعْدَ الْخَلْطِ (أَوْ اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحِرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا) كَأَنْ أَخْرَجَ  
 الدَّابَّةَ الْمُوَدَّعَةَ مِنَ الْإِصْطَبْلِ لِيَرْكَبَهَا (فَلَمْ يَنْتَفِعْ) بِهَا وَلَمْ يَرْكَبَهَا ضَمِنَهَا فِي هَذِهِ الصُّورِ (أَوْ حَفِظَهَا فِي دُونِ  
 حِرْزِهَا أَوْ قَالَ لَهُ الْمَالِكُ أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْحِرْزِ فَوَضَعَهَا فِي دُونِهِ وَهُوَ حِرْزُهَا أَيْضًا) الَّذِي وَضَعَهَا فِيهِ  
 (ضَمِنَهَا) أَيْضًا فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ (وَلِكُلِّ مَنِمَا) الْمُودِعِ وَالْوَدِيعِ (الْفَسْخُ) لِعَقْدِهَا (مَتَى شَاءَ) إِلَّا  
 أَنْ تَعَيَّنَتْ عَلَى الْوَدِيعِ كَمَا تَقْدَمُ (فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ انْفَسَخَتْ) لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ فَتَبْطُلُ بِذَلِكَ وَلَوْ  
 عَزَلَ الْوَدِيعُ نَفْسَهُ فَإِنْ قَلْنَا أَنَّهَا مَجْرَدُ إِذْنٍ لَا عَقْدَ فَهُوَ لِعَوْدِهَا كَلَوْ أذْنٌ فِي طَعَامِهِ لِلضَّيْفَانِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ عَزَلَتْ  
 نَفْسِي فَهُوَ لِعَوْدِ (وَيَدُ الْمُودِعِ) أَيْ الْوَدِيعِ يَدُ (أَمَانَةٌ) فَقَوْلُهُ الْمَصْدُقُ بِيَمِينِهِ (فَالْقَوْلُ فِي أَصْلِ الْإِيدَاعِ)  
 كَأَنْ قَالَ أَوْدَعْتُكَ كَذَا فَقَالَ لَمْ تُوَدِّعْنِي (أَوْ فِي الرَّدِّ) عَلَى مَنْ اتَّخَمَهُ (أَوْ) فِي (التَّلْفِ قَوْلُهُ) أَيْ الْوَدِيعِ  
 فَهُوَ الْمَصْدُقُ فِيمَا يَدْعِيهِ مِنْ ذَلِكَ (فَلَوْ قَالَ مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا أَوْ رَدَدْتَنِي إِلَيْكَ أَوْ تَلَفْتُ بِلاَ تَفْرِيطٍ صَدُقَ  
 بِيَمِينِهِ) وَاشْتَرَطَ لَفْظُ مِنَ الْمُودِعِ كَأَسْتَوْدَعْتُكَ وَاسْتَحْفَظْتُكَ (وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ) مِنَ الْوَدِيعِ  
 (بَلْ يَكْفِي الْقَبْضُ) مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ هِيَ عَقْدٌ أَوْ إِذْنٌ .

### ( باب العارية )

هي بشديد الباء وقد تخفف (تصح من كل جائز التصرف) وهو البالغ العاقل الرشيد (مالك للمنفعة  
 ولو باجارة) أو وصية أو وقف فليسكل منهم أن يعبر إذا كان الوقف مطلقا \* (ويجوز اعارة كل ما ينتفع  
 به مع بقاء عينه) ولا بد أن تكون منفعته مباحة كركوب الدابة مثلا فلا يعار ما لا ينتفع به ولا مالا يباح

بِشَرَطٍ لَفْظٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيَنْتَفِعُ بِهِ بِحَسَبِ الْإِذْنِ فَيَفْعَلُ الْمَأْذُونَ فِيهِ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ  
عَنِ الْغَيْرِ ، فَإِنْ قَالَ أَرْزَعِ حِنْطَةَ جَزَّ الشَّعِيرُ لَا عَكْسَهُ ، فَإِنْ قَالَ أَرْزَعِ وَأَطْلُقْ ، زَرَعَ مَا شَاءَ ،  
فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصَادِ بَقِيَ إِلَى الْحَصَادِ ، لَكِنْ بِأَجْرَةٍ إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا وَبَغَيْرِهَا إِنْ أَذِنَ  
فِي مُعَيَّنٍ فَوَزَعَهُ ، وَإِنْ قَالَ أَغْرَسْ أَوْ ابْنِ ثُمَّ رَجَعَ ، فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ الْقَلْعَ قَلَعَ ، وَإِنْ  
لَمْ يَشْرَطْ وَأَخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فَلَالِعِيرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأَجْرَةٍ وَبَيْنَ  
قَلْعِهِ وَضَمَانِ أَرْضٍ مَا تَقْصُّ بِالْقَلْعِ ، وَهُوَ الرُّجُوعُ فِي الْإِعَارَةِ مَتَى شَاءَ إِلَّا أَنْ يُعِيرَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فَإِنَّهُ  
لَا يَرْجِعُ فِيهَا مَا لَمْ يَبْلُغِ الْمَيِّتُ ، وَالْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونَ فِيهِ ، وَلَوْ  
بِغَيْرِ تَقْرِيطِ ضَمَانِهَا بِقِيَمَتِهَا يَوْمَ التَّلْفِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ ، وَمَوْئِنَةُ  
الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلا يَسْأَلُ لَهُ أَنْ يُعِيرَ .

الانتفاع به كآلة هو ولا يذهب عينه عند النفع كالنعام ويجوز اعارة التقدين للترين بهما أو للضرب  
على صورتها ولا تجوز الاعارة إلا ( بشرط لفظ من أحدهما ) بأن يقول المستعير للمعير أعرفني دابتك  
مثلا لأركبها فيدفعها إليه أو يقول المعير خذ هذه الدابة وانتفع بركوبها فأخذها ( وينتفع به ) أى المعار  
( بحسب الاذن ) له أى على وفقه ( فيفعل المأذون فيه أو مثله أو دونه إلا أن ينهاه ) المعير ( عن الغير )  
فلا يفعل مثله أو دونه ( فان قال ازرع حنطة جاز ) للمستعير إذا لم يكن نهى عن غيرها زرع ( الشعير  
لاعكسه ) وهو ما إذا قال ازرع الشعير لايزرع الحنطة لأن الحنطة أكثر ضررا على الأرض ( فان قال  
ازرع وأطلق زرع ماشاء فان رجع ) المستعير فى الأرض التى أذن فى زرعها وأطلق ( قبل وقت الحصاد )  
للزرع ( بقى ) الزرع ( إلى الحصاد لكن بأجرة ) تلزم الزارع ( ان أذن ) المعير إذا ( مطلقا وبغيرها إن  
أذن فى معين فزرعه ) بأن قال ازرع شعيرا فزرعه ثم رجع قبل حصاده ( وان قال ) المعير ( اغرس )  
الأرض شجرا ( أو ابن ) عليها بيتا ( ثم رجع ) المعير فى الأرض ( فان كان ) المعير ( شرط عليه ) أى  
المستعير ( القلع ) أى قلع الغراس أو البناء ( قلع ) ماذكر وجوبا عملا بالشرط ولزمه تسوية الحفر الناشئة  
من القلع ( وان لم يشترط ) عليه ( واختر المستعير القلع قلع ) مجانا ( وان لم يختَرْ فالعير بالخيار بين تبقيته )  
أى الغراس والبناء ( بأجرة ) للأرض ( وبين قلعه وضمان أرض ما تقص بالقلع ) لأن قيمته مقبوعا  
أنقص من قيمته وهو فى الأرض \* ( وله ) أى المعير ( الرجوع فى الاعارة متى شاء إلا أن يعير أرضا  
للدفن ) فلا يجوز له الرجوع إذا وضع الميت فيها ووورى بالتراب ( ما لم يبل الميت ) فان بلى جاز الرجوع  
( والعارية مضمونة ) على المستعير ( فان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تقريط ) كأن تلفت  
بأفة مساوية ( ضمنها ) المستعير ( بقيمتها يوم التلف ) بدلا أو أرضا وتضمن بالقيمة وان كانت مثلية ( فان  
تلفت بالاستعمال المأذون فيه ) كان ركب الدابة فخرجت ( لم يضمن ) ومؤنة المعار على المالك ( ومؤنة الرد  
على المستعير وليس له ) أى المستعير ( أن يعير ) بغير إذن والله أعلم .

## باب الغصب

هُوَ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ ، وَإِنْ قَلَّتْ لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَّا أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَى رَدِّهِ تَلَفُ حَيَوَانٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ مِثْلُ أَنْ غَصَبَ لَوْحًا فَسَمَرَهُ عَلَى خَرَقٍ سَفِينَةٍ فِي وَسْطِ الْبَحْرِ وَفِيهَا مَالٌ لَغَيْرِ الْغَاصِبِ أَوْ حَيَوَانٌ مَعْصُومٌ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الْمَثَلُ فَبِالْقِيَمَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَصْبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمَثَلِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَصْبِ إِلَى التَّلَفِ حَتَّى لَوْ زَادَ عِنْدَ الْغَاصِبِ بَأَنْ سَمِنَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ سَمِينًا سِوَا هَذَا هَذَا أَمْ لَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ فِي التَّلَفِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ، أَوْ فِي الرَّدِّ قَوْلُ الْمَالِكِ ، وَإِنْ رَدَّهُ نَاقِصَ الْعَيْنِ أَوْ الْقِيَمَةِ لِيَبُتْ أَوْ نَاقِصَهُمَا ضَمِنَ الْأَرْضَ ، وَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيَمَةَ بِالْخِفَاضِ السَّعْرِ فَقَطُّ لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنَفَعَةٌ

## ( باب الغصب )

هو كبره ولو كان المعصوب قديرا واشترط بعضهم في كونه كبيرة أن يبلغ المعصوب نصاب سرقة ( هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا ) وان كان الحق منفعة كاقامة من قعد بحق في مسجد أو سوق ( فن غصب شيئا له قيمة وان قلت لزمه رده ) لزوم الرد ووجوبه لا يتوقف على كون المعصوب له قيمة فيلزم رد كلب وز بل وان لم يكن لهما قيمة والرد لا تبرأ به ذمة الغاصب الا ان كان على المالك أو وكيله فأو غصب من المستعير فرد عليه ففي براهته وجهان وقيد وجوب الرد بقوله ( الا ان يرتب على رده تلف حيوان أو مال معصومين ) بأن كان الحيوان غير عاد ولا يجوز قتله والمال لغير حرق ( مثل ان غصب لوحا فسمره على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب ) وكذا ان كان للغاصب على الاصح (أو) فيها (حيوان معصوم) أى محترم فلا يجب عليه خلع اللوح ورده للمعصوب منه بل تجب عليه قيمته للحياولة ويمسكها المعصوب منه ملك القرض ثم إن وصلت السفينة سالمة أخرجه وسلمه لصاحبه ورد القيمة ( فان تلف ) المعصوب ( عنده ) ولو باقاة سماوية ( أو أتلفه ) الغاصب ( فان كان مثليا ) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه ( ضمنه بمثله فان تعذر ) رد ( المثل ) بأن فقد أو وجد بأكثر من ثمن المثل ( فبالقيمة ) أى يضمه بقيمته ومن المعلوم ارتفاعها وانخفاضها فأشار بقوله ( أكثر ما كانت من الغصب إلى تعذر المثل ) فن أعطى أردب قح مثلا فيلزمه رده فان تلف لزمه رده مثلا فان فقد المثل يقال من يوم غصبته الى أن فقد كيف كانت قيمته فننظر الى أرفع قيمة من يوم الغصب إلى يوم فقد المثل فيلزمه دفعها ( وإن كان ) المعصوب ( متقوما ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من الغصب الى التلف حتى لو زاد عند الغاصب بأن سمن لزمه قيمته سميना سواء هزل بعد ذلك أم لا فان اختلفا في قدر القيمة أو في التلف فالقول قول الغاصب بيمينه (أو) اختلفا في الرد فقول المالك ) فيصدق في عدم الرد ( وان رده ناقص العين أو القيمة لعيب أو ناقصهما ) أى العين والقيمة كأن غصب منه أردب قح يساوى مائة فرد نصفه وهو يساوى ثلاثين ( ضمن الأرض ) وهو النصف وما نقص من قيمة النصف وهو عشرون وهكذا اذا نقص العين فقط أو القيمة فقط ( وان رده ) ونقصت القيمة ( لالعيب بل ) ( بالانخفاض السعر فقط ) كان غصب أردب قح وهو يساوى مائة فردوه هو كاسد الجنس لالعيب فيه بل طبوط السعر صار يساوى خمسين ( لم يلزمه شئ وان كان له منفعة ) كدار

ضَمِنَ أُجْرَتَهُ ، لِإِمْدَةِ النَّبِيِّ قَامَ فِي يَدِهِ ، سِوَاهُ أَنْتَفَعَ بِهِ أَمَّ لَا ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ  
 الْمَغْضُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَطَّأَهَا وَهِيَ غَيْرُ مُطَاوَعَةٍ ، وَالْمَثَلِيُّ هُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ فِيهِ السَّلْمُ  
 كَالْحُبُوبِ وَالنُّقُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمَتَّقُومُ غَيْرُ ذَلِكَ كَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمُخْتَلِطَاتِ كَالْهَرَبِيسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ  
 وَكُلُّ يَدٍ تَرْتَبَتْ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَهِيَ يَدُ ضَمَانٍ سِوَاهِ عِلْمَتِ بِالْعَصَبِ أَمَّ لَا ، فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُضَمِّنَ  
 الْأَوَّلَ وَالثَّانِي ، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الْيَدُ الثَّانِيَةُ عَالِمَةً بِالْعَصَبِ أَوْ جَاهِلَةً وَهِيَ يَدُ ضَمَانٍ كَعَصَبٍ أَوْ  
 عَارِيَةٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَبَاشَرَتِ الْإِتْلَافَ فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الثَّانِي أَيْ إِذَا غَرَمَهُ الْمَالِكُ لَا يَرْجِعُ  
 عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرَمَ الْأَوَّلَ رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَهَلَتِ الْعَصَبَ وَهِيَ يَدُ أَمَانَةٍ كَوَدِيْعَةٍ ، فَالْقَرَارُ  
 عَلَى الْأَوَّلِ أَيْ إِذَا غَرَمَ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرَمَ الْأَوَّلَ فَلَا ، وَإِنْ غَضِبَ كَلْبًا فِيهِ  
 مَنَفَعَةٌ أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ أَوْ خَرَامًا مِنْ ذِمِّيٍّ أَوْ مِنْ مُسْلِمٍ وَهِيَ مُحْتَرَمَةٌ لِزِمَّةِ الرَّدِّ ، فَإِنْ أَتَلَفَ ذَلِكَ لَمْ  
 يُضَمِّنْهُ ، فَإِنْ دُبِغَ الْجِلْدُ أَوْ تَحَلَّتِ الْحَمْرَةُ فَمَا لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ .

ودابة (ضمن أجرته للدة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا) لأن المنافع تقوم بالأعيان (لكن لا يلزمه  
 مهر الجارية المغضوبه إلا أن يطأها) وأما فوات منفعة البضع على المالك من غير وطء فلا شيء فيه كسجد  
 منع الناس من الصلاة فيه لا يلزمه أجرته إلا إذا شحنه بأمتعة ولا يلزمه مهر الجارية إلا إذا وطئها (وهي  
 غير مطاوعة) بأن كانت مكرهه وأما المطاوعة فلا مهر لها لانها زانية والزانية لامهر لها وإذا كانت بكرا  
 لزمه أرش بكارتها ومهر ثيب (والمثلي هو ما حصره كيل أو وزن وجاز فيه السلم كالحبوب) مثال لما  
 حصره كيل (والنقود) مثال لما حصره وزن (وغير ذلك) كسائر الفواكه والتمر والزبيب (والمتقوم غير  
 ذلك) كالعيب من المثليات و (كالحيوانات والمختلطات كالهريسة وغير ذلك ، وكل يد ترتبت على يد الغاصب  
 فهي يد ضمان سواء علمت بالغصب أم لا) كأن اشترى شخص من الغاصب ولو من غير علم بغصبه  
 فيكون ضامنا مثل الغاصب (فللمالك أن يضمن الأول) أن يضمن (الثاني لكن ان كانت اليد الثانية  
 عالمة بالغصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب) كأن غصب المغضوب غاصب (أو عارية) كان استعار  
 المغضوب من الغاصب فأعاره إياه (أو لم تكن) يد الثاني يد ضمان كان أودع الغاصب العين المغضوبه  
 عنده (و) لكن (باشرت) يده (الاتلاف فقرار الضمان على الثاني أي إذا غرمه المالك لا يرجع على  
 الأول وان غرم الأول رجع عليه وإن جهلت) الثانية (العصب وهي يد أمانة كوديعة فالقرار) في الضمان  
 (على الأول) فيرجع عليه الثاني إن غرم (أي إذا غرم الثاني رجع على الأول وإن غرم الأول) وهو  
 الغاصب (فلا) يرجع على الثاني (وان غصب كلبا فيه منفعة) لحراسة أو صيد (أو) غصب (جلد ميتة  
 أو خراما من ذممي) ولم يظهرها (أو) غصبها (من مسلم وهي محترمة لزمه الرد) وأما إذا كان الكلب  
 ليس فيه منفعة أو الخمر من ذممي يظهرها أو من مسلم وهي غير محترمة بأن عصرت لا بقصد الخلية فلا يجب  
 الرد بل تراق الخمر ولا يجوز اقتناء الكلب (فان أتلف ذلك) المذكور من الثلاثة (ليضمنه) لأنه لا قيمة  
 له (فان دبغ الجلد أو تحللت الحمرة فهما للمغضوب منه) لأنهما فرع ما كان مستحقا له ولو غصب عصيرا  
 فتخمر ثم تخلل رده للمالك مع أرش لتقصه إذا كانت قيمته أنقص من قيمة العصير والله أعلم .

## بابُ الشُّفْعَةِ

إِنَّمَا تَجِبُ فِي جُزْءِ مِشَاعٍ مِنْ أَرْضٍ تَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ إِذَا مُلِكَتْ بِمَعَاوَضَةٍ ، فَيَأْخُذُهَا الشَّرِيكُ  
أَوْ الشَّرِيكَاهُ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمْ بِالْعَوُضِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي قَدْرِهِ  
وَيُسْتَرَطُّ اللَّفْظُ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ إِذَا تَسَلَّمَ الْعَوُضُ إِلَى الْمُشْتَرِي  
أَوْ رِضَاهُ بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ ، أَوْ قَضَاهُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ لِحَيْثُ بَيْعِكَ ، فَإِنْ كَانَ مَا بَدَلَهُ  
الْمُشْتَرِي مِثْلًا دَفَعَ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ حَالَ الْبَيْعِ ، أَمَّا الْمَلِكُ الْمَقْسُومُ أَوْ الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ إِذَا بِيَعَا  
مُنْفَرِدِينَ أَوْ مَا تَبَطَّلُ بِالْقِسْمَةِ مَنفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَالْبُرِّ وَالطَّرِيقِ الصَّيْقِ أَوْ مَالِكٍ بغيرِ مَعَاوَضَةٍ  
كَالْمَوْهُوبِ ، أَوْ مَا لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُ تَمَنُّهِ ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ ، وَإِنْ بِيَعَ الْبِنَاءَ وَالْغِرَاسَ مَعَ الْأَرْضِ  
أَخَذَهُ بِالشُّفْعَةِ تَبَعًا لَهَا

## ( بابُ الشُّفْعَةِ )

هي باسكان الفاء لغة النضم وشرعا حتى تثبت قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما  
ملك بعوض (إِنَّمَا تَجِبُ) أي تثبت (في جزء مشاع من أرض) ونواع الأرض كالبنايا منحى بها فتلا  
تثبت الشفعة في البناء منفردا كعاقبة بيت يبيع درن قرراه ولا في منقول ولا بد أن تكون الأرض (تحتمل  
القسمة) بأن يمكن الاتباع بها بعد القسمة من الوجه الذي كان يتمتع به قبلها فلا تثبت في جام صغير ببيع نصفه  
ولو قسم لا يمكن أن لا يكون جاما (إذا ملكت بمعاوضة) وأما إذا ملكت بآرت أو هبة فلا شفعة فيها (فياخذها)  
أي الأرض وما يتبعها إذا تمت هذه الشروط فيها وبيع جزؤها (الشريك أو الشركاء) إن كانوا متعددين  
(على قدر حصصهم بالعوض الذي استقر عليه العقد والقول قول المشتري في قدره) بيمينه فان نكل  
عن اليمين حلف الشفيع على مدعاه وأخذه بما حلف عليه \* (ويشترط) في الاخذ بالشفعة (اللفظ  
كتملكك أو أخذت بالشفعة) مع قبض المشتري الثمن من الشفيع حتى لو أمر المشتري على عدم أخذ الثمن وضعه  
بين يديه أو رفعه إلى الحاكم وقد أشار المصنف لذلك بقوله (ويجب مع ذلك) أي اللفظ (إما تسليم  
العوض) وهو الثمن (إلى المشتري أو رضاه) أي المشتري (بكونه) أي الثمن (في ذمة الشفيع أو) بقضاء  
القاضي له بالشفعة حينئذ يملك) وأما بغير ذلك فلا يتم الملك (فان كان ما بذله المشتري مثليا) كحب ونقود  
(دفع) الشفيع (منه وإلا) بأن لم يكن مثليا كعبد وثوب أو كان مثليا وفقد (فقيمته) أي يلزمه قيمة  
الشفيع المشفوع (حال البيع) لانه وقت ثبوت الشفعة ومثل البيع كل عقد يستوجب الشفعة كالنكاح  
كأن عقد عليها وجعل مهرها نصف البيت فاذا أخذه الشفيع بالشفعة أخذه بمهر المثل وهذا محترز قوله  
جزء مشاع وهكذا الخلع (أما الملك المقسوم) أي الذي وقعت فيه القسمة بالفعل (أو البناء والغراس)  
محترز قوله في أرض ولذلك قال (إذا بيعا منفردين) عن الارض (أو ماتبطل بالقسمة منفعته المقصودة)  
محترز قوله تحتمل القسمة وذلك (كالبر والطريق الصيقي) اللذين لا يمكن جعلها بغيرين ولا طريقين  
(أو ماملك بغير معاوضة كالموهوب) محترز قوله ملكك بمعاوضة (أو مالم يعلم قدر ثمنه) أشار بذلك إلى  
أن مالم يعلم قدر ثمنه بأن تلف بعضه بعد القبض ولم يعلم مقداره ملحق بما ملك بغير معاوضة (فلا شفعة  
فيه) أي جميع ما ذكر من المسائل (وإن بيع البناء والغراس مع الارض أخذه بالشفعة تبعا لها) أي

وَالشُّفْعَةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِذَا عَلِمَ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ  
مُوجِلاً فَيَتَّخِرُ ، إِنْ شَاءَ مَجَلٌّ وَأَخَذَ ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَجَلَّ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْخَبْرُ وَهُوَ  
مَرِيضٌ أَوْ مَحْبُوسٌ فَلْيُؤَكِّلْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ كَانَ الْمُخْبِرُ صَبِيحًا أَوْ غَيْرَ  
ثِقَةٍ أَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَسَافِرٌ فِي طَلْبِهِ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فَبَنَى أَوْ غَرَسَ  
تَخَيَّرَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلُّكِ مَا بَنَاهُ بِالْقِيمَةِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضَمَانِ أَرْضِهِ ، وَإِنْ وَهَبَ الْمُشْتَرِي الشَّقْصَ  
أَوْ وَقَفَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرِي ، وَكَهْ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي  
الثَّانِي بِمَا اشْتَرَى بِهِ ، وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ فَلِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ ، أَخَذَ الْبَاقُونَ  
الْكُلَّ أَوْ يَدْعُونَ .

### بَابُ الْقِرَاضِ

هُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا لِيَتَّجِرَ فِيهِ ، وَيَكُونَ الرَّجْحُ بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ  
مَعَ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَكَوْنُ الْمَالِ تَقْدًا خَالِصًا مَضْرُوبًا مَعْلُومًا الْقَدْرَ مُعَيَّنًا

للأرض (والشفعة) في جميع مسائلها (على الفور فإذا علم فليبادر على العادة) ولو بوكيله (فإن أخر بلا  
عذر سقطت) لتقصيره (الآن يكون الثمن مؤجلاً فيتخير إن شاء مجل وأخذ وإن شاء صبر حتى يجمل) الاجل  
(ويأخذ) الشقص بعد دفع الثمن (ولو بلغه الخبر) بالبيع (وهو مريض أو محبوس فليؤكل) ليأخذه  
الوكيل نيابة عنه (فإن لم يفعل بطلت) الشفعة (فإن لم يقدر) على التوكيل (أو كان المخبر) له (صبياً  
أو غير ثقة أو أخبر وهو مسافر فسافر) عند تحقق الأمر (في طلبه) أي حق الشفعة (فهو على شفيعته)  
ولا تبطل بالتأخير لعذره (وإن تصرف المشتري فبنى أو غرس تصير الشفيع بين تملك ما بناه بالقيمة وبين  
قلعه) لذلك الذي بناه أو غرسه (وضمان أرضه) الذي نقضه بقلعه (وإن وهب المشتري الشقص أو  
وقفه أو باعه أو رده بالعيب فله أن يفسخ ما فعله المشتري) ويحصل فسخه بأخذه ممن هو عنده (وله  
أن يأخذ من المشتري الثاني بما اشترى به) وذلك كأن اشترى زيد شقة لعمرو ثم باعه زيد لسكر  
فلعمرو أن يفسخ ما فعله زيد وله أن يأخذ من بكر لأنه ربما يكون أسهل عليه معاملة بكر من معاملة  
زيد (وإذا مات الشفيع فللورثة الأخذ) بها (فإن عفا بعضهم أخذ الباقيون الكل) ولا يتصرفون على أخذها  
يخصهم (أو يدعون) أي يتركون الأخذ بالشفعة .

### ( بَابُ الْقِرَاضِ )

هو مشتق من القرض وهو القطع ويسمى أيضاً بالمضاربة و (هو) شرعاً (أن يدفع إلى رجل مالا  
ليتجر فيه ويكون الرجح بينهما) ولا بد أن يكون ما يجعل لكل معلوماً بالكلية والجزئية ولا يجعل لغيرهما  
منه شيء (ويجوز) أي يصح القراض (من جائز التصرف مع جائز التصرف) فلا بد أن يكون المالك  
والعامل غير سفيه (وشرطه) أي القراض غير ماصر (إيجاب) من المالك كقراضتك (وقبول) من  
العامل لفظاً فيقول قبلت أو قارضت ويشترط أبعاض عدم التعليق وعدم التأقيت (وكون المال تقداً) أي  
ذهبا أو فضة وكونه (خالصاً) من الغش نعم لو كان الغش مستهلكاً جاز (مضروباً) هذا النقد فلا يصح  
القراض على حلى (معلوم القدر) جنساً وصفة لأن الجهالة تنافي وصفه (معيناً) فلا يصح على دين نعم

بَشْرَطِ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ فِي الْأَرْضِ وَالْبَحِيلِ ، وَيَعْمُرُ إِفْرَادُ النَّخْلِ بِالسَّقِيِّ ، وَالْبِيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ،  
وَأَنْ يُقَدَّمَ لَفْظُ الْمُسَاقَاةِ ، فَيَقُولُ سَاقَيْتُكَ وَرَارَعْتُكَ ، وَأَنْ لَا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ الْمُخَابَرَةُ  
تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ .

### بَابُ الْإِجَارَةِ

تَصَحُّحٌ مِمَّنْ يَصْحُحُ بَيْعُهُ ، وَشَرْطُهَا إِجَابٌ مِنْهُ أَجْرُكَ هَذَا أَوْ مَنَافِعُهُ أَوْ أُكْرِيْتُكَ ، وَقَبُولُهُ  
وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ : إِجَارَةُ ذِمَّةٍ ، وَإِجَارَةُ عَيْنٍ ، وَإِجَارَةُ الذَّمَّةِ أَنْ يَقُولَ اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ دَابَّةً صَفْتَهَا  
كَذَا ، أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْضِلَ لِي خِيَاطَةَ ثَوْبٍ ، أَوْ رُكُوبِي إِلَى مَكَّةَ ، وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ مِنْهُ  
اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْضِلَ لِي هَذَا الثَّوْبَ \* وَشَرْطُ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ قَبْضُ  
الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ \* وَشَرْطُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُعَيَّنَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا ، يُمَكِّنُ  
اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْهَا ، وَيَتَّصِلُ اسْتِيفَاءُ مَنَفَعَتِهَا بِالْعَقْدِ ، وَلَا يَتَّصِلُ الْإِنْتِفَاعُ اسْتِيفَاءً

وفي الأرض الحسن ( بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل ) أى يتحد عند الكلى ومثل النخيل  
الكرم ( ويعمر أفراد النخيل ) والعاب ( السقي ) أفراد ( البياض ) أى الأرض ( بالعمارة ) أى  
الزراعة ( و ) بشرط ( أن يقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك ورازعتك وأن لا يفصل بينهما ) حتى تكون  
تابعة ( ولا تجوز المخابرة تبعاً للمساقاة ) على كل حال .

### ( بَابُ الْإِجَارَةِ )

هى بكسر الهمزة وفتحها وضمها لكن الأشهر الكسر يقال أجر بالمد وأجر وهى فى اللغة اسم  
للإجرة وفى الشرع عقد يتضمن تملك منفعة بعوض بشروط تأتى ( تصح من يصح بيعه ) وهو البالغ  
العاقل المختار ويصح إجارة السفينة نفسه لما لا يقصد من عمله كالبحر \* ( وشرطها ) مراده بالشرط ما لا بد  
منه فيشمل الركن اذ الإيجاب والقبول هما الصيغة وهى ركن فى الإجارة ( إيجاب ) من المؤجر ( مثل  
أجرتك هذا ) أى عينه ( أو منافعه ) فالإجارة كما ترد على الأعيان ترد على المنافع ( أو ) يقول ( اكريتك )  
عينه أو منافعه ( وقبول ) معطوف على إيجاب وذلك كما استأجرت أو اكرتت \* ( وهى ) أى الإجارة ( على  
قسمين إجارة ذمة وإجارة عين . فإجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا ) من ذكورة  
وأنونة وصفة سيرها من كل ما تختلف به الأغراض ( أو استأجرتك لتحصل لى خياطة ثوب أو )  
لتحصل لى ( ركوبى الى مكة ) ولا بد أن يذكر فى الثوب من الصفات ما يعينه من كونه قيصاً أو لباساً  
هذا ما يتعلق بإجارة الذمة \* ( وإجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتحصل لى هذا  
الثوب ) الحاضر المشاهد \* ( وشرط إجارة الذمة قبض الإجارة فى المجلس ) لأنها سلم فى المنافع \* ( وشرط  
إجارة العين أن تكون العين ) المستأجرة ( معينة مقدوراً على تسليمها ) أى تسليمها بحيث ( يمكن استيفاء  
المنفعة المذكورة منها ) وهذا يشمل المستأجر فانه مالك للمنفعة ومن أقطعه السلطان أرضاً فله أن يؤجرها  
والمرادها أن تؤجر مقدم الصداق قبل الدخول ( و ) لا بد فى إجارة العين أن ( يتصل استيفاء منفعتها بالعقد )  
فاذا أجر العين واشترط أن لا يسلمها الا بعد شهر فسدت الإجارة ( ولا ) بدأن لا ( يتضمن الانتفاع استهلاك

عَيْنَهَا ، وَأَنْ يَعْقِدَ إِلَى مُدَّةٍ تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا وَلَوْ مِائَةَ سَنَةٍ فِي الْأَرْضِ ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ، وَلَا غَائِبٍ وَأَبِي ، وَأَرْضٍ لَا مَاءَ لَهَا وَلَا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ لِلزَّرْعِ ، وَحَائِضٍ لِكُنْسِ مَسْجِدٍ ، وَمَنْكُوحَةٍ لِلرِّضَاعِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا اسْتِئْجَارِ الْعَامِ الْمُسْتَقْبَلِ لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ وَيَجُوزُ لَهُ ، وَلَا الشَّمْعَ لِلْوَقُودِ ، وَلَا مَا لَا يَبْقَى إِلَّا سَنَةً مَثَلًا أَكْثَرَ مِنْهَا \* وَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مُبَاحَةً مُقْتَوَمَةً مَعْلُومَةً كَقَوْلِهِ آجَرْتُكَ لِتَزْرَعَ أَوْ تَبْنِي أَوْ تَحْمِلَ قِنْطَارَ حَدِيدٍ أَوْ تُطْنِ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَبِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَوْ بِالرَّوْيَةِ جُزْأًا أَوْ مَنفَعَةً أُخْرَى فَلَا تَصِحُّ عَلَى زَمْرٍ وَحَمْلٍ خَيْرٍ لِغَيْرِ إِرَاقَتِهَا ، وَكَلِمَةٍ بِيَّاعٍ لَا كَلْفَةَ فِيهَا ، وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْمَةَ ، وَحَمْلَ قِنْطَارَ لَمْ يُعَيَّنْ مَا هُوَ ، وَكُلُّ ذَهَبٍ بَدْرَهَمٍ ، وَلَمْ يُبَيَّنْ جُمْلَةَ الْمُدَّةِ ، وَلَا بِالطَّعْمَةِ وَالْكِسْوَةِ ، ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ قَدْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالزَّمَانِ كَالسُّكْنَى وَالرِّضَاعِ فَتَقْدَرُ بِهِ

عينها وأن يعقد الى مدة تبقى فيها العين غالباً ولو مائة سنة في الارض) وفي غيرها على المعتاد من بقاءه وتملك الاجرة بالعقد ملكاً مراعياً بمعنى أنه كلما مضى زمن عليها وهي سائلة بان أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابل ذلك ولا يجب قبضها في اجارة العين في المجلس بخلاف اجارة الذمة (فلا تصح اجارة أحد العبدین) هذا محترز أن تكون العين معينة وكذا قوله (ولا غائب) وأما قوله (و) لا (أبى) فمحترز كونها مقدوراً على تسليمها (و) لا تصح الاجارة على (أرض لاء لها ولا يكفيها المطر للزرع) وهذا محترز قوله يمكن استيفاء المنفعة منها (و) لا اجارة (حائض) أو نساء (لكنس مسجد) ومثل الكنس باقى الخدم وهذا محترز اتصال المنفعة بالعقد لانهما لا يمكنهما شرعاً القيام بذلك مع حدثهما (و) لا تصح اجارة (منكوحه للرضاع بلاذن زوج) لانه لا يمكنها تسليم منفعتها لحق الزوج (ولا) يصح (استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ويجوز له) لانه لغيره لم يتصل الانتفاع بالعقد (ولا) يصح استئجار (الشمع للوقود) لاستهلاك العين (ولا) يصح استئجار (مالا يبقى الا سنة مثلاً) كثوب وقد استأجره (أكثر منها) أى من سنة \* (وشروطها) أى الاجارة العينية (أن تكون المنفعة مباحة) غير محرومة (مقومة) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها (معلومة) لهما وهذه شروط في المنفعة وما تقدم من الشروط في العين المؤجرة بجملة الشروط أحد عشر (كقوله آجرتك) يا فلان (لتزرع أو تبني أو) آجرتك الدابة (لتحمل قنطار حديد أو قطن) ولا يكون ذلك (في مدة معلومة) لها (و) كانت الاجارة (بأجرة معلومة) لها جنساً وقدر اوصفة (ولو) كان العلم بها (بالروية جزافاً) أى بالمشاهدة ولو من غير معرفة المقدار (أو) كانت الاجرة (منفعة أخرى) كأن يؤجر الدار شهراً بمنفعة عبس سنة مثلاً (فلا تصح على زمر) لانه محرم وقد اشترطنا في المنفعة الاباحة (و) لا على (جمل خمر) لانه محرم أيضاً اذا كان (غير إراقتها) وأما للاراقة فباح (و) لا تصح الاجارة (كلمة بياح لا كلفة فيها وان روجت السلعة) أى رغبت الناس في شرائها لانها غير مقومة (و) لا تصح الاجارة على (جمل) (القنطار) مثلاً (لم عين ماهو) أمن حديد أم من برّ وبالاولى اذا لم عين أصلاً لا بقنطار ولا بغيره (و) لا على أن (كل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة) لان مدة الاجارة لم تكن معلومة (ولا) تصح بالطعمة والكسوة) كأن آجره شهراً للخدمة وجعل أجرته أكله وشربه فلا تصح للجهل بالاجرة (ثم المنفعة) التى تقصد بالاجارة (قد لا تعرف الا بالزمان كالسكنى) للدار (والرضاع) للمرأة (فتقدر به) فانه لا يمكن معرفتهما بغير الزمان



وَقَدْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْحَجِّ وَنَحْوِهِ فَتَقْدَرُ بِهِ ، وَقَدْ تُعْرَفُ بِهِمَا كَالْحَيَاظَةِ وَالْبِنَاءِ وَتَعْلِيمِ  
 الْقُرْآنِ فَتَقْدَرُ بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ قُدِّرَتْ بِهِمَا ، فَقَالَ لِتَحْيِطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ بِيَاضَ هَذَا الْيَوْمِ كَمْ  
 يَصِيحُ ، وَتَشْتَرِطُ مَعْرِفَةَ الرَّكَبِ بِمُشَاهَدَةٍ ، أَوْ وَصْفٍ تَامٍّ وَكَذَا مَا يَرَى كَبَّ عَلَيْهِ مِنْ حَمَلٍ وَغَيْرِهِ  
 وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّابَّةِ وَنَوْعِهَا ، وَكَوْنُهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فِي الْأَسْتِجَارِ لِلرُّكُوبِ لَا  
 لِلْحَمَلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِنَحْوِ زُجَاجٍ ، وَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَمَكُّنٍ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ كَالْمَفْتَاخِ ، وَالزَّمَامِ ،  
 وَالْحِزَامِ ، وَالْقَتَبِ ، وَالسَّرِجِ فَهُوَ عَلَى الْمَكْرِيِّ ، أَوْ لِكَمَالِ الْإِنْتِفَاعِ كَالْحَمَلِ وَالغِطَاءِ وَالذَّلْوِ  
 وَالْحَبْلِ ، فَعَلَى الْمَكْتَرِيِّ ، وَعَلَى الْمَكْرِيِّ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ مَعَهُ وَالتَّحْمِيلُ وَالْحَطُّ ،  
 وَإِرْكَابُ الشِّيْخِ ، وَإِبْرَاكُ الْجَمَلِ لِلْمَرْأَةِ وَالضَّعِيفِ ، وَالْمَكْتَرِيُّ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ بِالْمَعْرُوفِ ،  
 أَوْ مِثْلَهَا إِذَا بَنَسِيهِ ، أَوْ مِثْلِهِ ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ لِيَزْرَعَ حِنْطَةً زَرَعَ مِثْلَهَا ، أَوْ يَبْرَأَ كَبَّ أَوْ كَبَّ  
 مِثْلَهُ ، وَإِنْ جَاوَزَ الْمَكَانَ الْمَكْتَرِيُّ إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْمَسْمِيُّ فِي الْمَكَانِ ، وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزَّائِدِ ، وَيَجُوزُ  
 تَجْمِيلُ الْأَجْرَةِ وَتَأْجِيلُهَا ،

(وقد لا تعرف) نلفظ (إلا بالعمل كالحج ونحوه فتقدر به) أي العمل (وقد تعرف بهما كالحياظة والبناء  
 وتعليم القرآن فتقدر بأحدهما) إنا الفصل أول الزمن (فإن قدرت بهما فقال لتحيط لي هذا الثوب بياض  
 هذا اليوم لم يصح) لجمع بين العمل والزمن (وتشترط معرفة الركب) في إجارة العين (بمشاهدة أو وصف  
 تام) كان يصفه بالضخامة أو النحافة (وكذا) بشرط معرفة (ما يركب عليه من حمل وغيره) من السرج  
 والاكاف فلا بد من معرفة ذلك في إجارة العين والذمة (و) يشترط (في إجارة الذمة ذكر جنس الدابة)  
 كابل وخيل (ونوعها) كعربية أو غيرها (وكونها ذكرا أو أنثى) يشترط (في الاستئجار للركوب لا  
 للحمل) فلا يشترط ذكر ذلك جميعه (إلا أن يكون) لجل (لنحو زجاج) مما يخاف عليه بتغير الدابة  
 كالسمن والعسل فيشترط ذكر ما مر (وما يحتاج إليه للتمكن من الانتفاع) بالعين المؤجوة (كالفتاح)  
 للدار (والزمام) للدابة (والحزام) لربط البرذعة (والقتب) وهو ما يكون على ظهر البعير (والسرج)  
 وهو ما يكون على ظهر الفرس (فهو) أي جميع ما ذكر (على المكري) وهذا عند إطلاق العقد (أو  
 لكمال الانتفاع) أي ما يحتاج إليه لكمال الانتفاع (كالحمل) وهو الهودج (والغطاء) للحمل (والذلو)  
 الذي يستقي به الماء (والحبل) الذي يشد به الحمل (فعلى المكترى) وعلى المكري في إجارة الذمة الخروج  
 معه أي مع المكترى (والتحميل) للشئ المكترى لأجله (والخط) له (وإركاب الشيوخ) ويقرب الدابة  
 من مرتفع ليسهل عليهم الركوب (وإبراك الجمل للمرأة و) الرجل (الضعيف) بمرض أو غيره (وللمكترى  
 أن يستوفى المنفعة بالمعروف) فيلبس الثوب المؤجر ليلا ونهارا إلى النوم ولا ينام فيه (أو مثلها) أو أدون  
 منها ويستوفىها (إما بنفسه أو) (مثله) لا أثقل منه فيجوز إبدال المستوفى والمستوفى به ولو شرط المكري  
 على المستأجر أن ينتفع بنفسه دون غيره فسد العقد وله أن يؤجر ما أكثره (فاذا استأجر ليزرع حنطة  
 زرع مثلها) أي كالعسل ولا يزرع ما فوق الحنطة كالذرة والأرز (أو) استأجر دابة (ليركب أركب مثله)  
 في الضخامة (وإن جاوز المكان المكترى إليه) كأن اكترى دابة ليركبها من مكة إلى جدة فجاء جدة  
 (لزمه المسمى في المكان) وهو جدة (وأجرة المثل للزائد ويجوز تجميل الاجرة وتأجيلها) في إجارة

فَإِنْ أُلْقِيَ تَعَجَّلَتْ ، وَبِجُوزٍ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ وَتَأْجِيلُهَا ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ أَنْفَسَخَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ تَحْيَرٌ ، فَإِنْ سَكَتَتْ الْإِجَارَةُ فِي الذِّمَّةِ لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَمْ يَتَّخِرْ بَلْ لَهُ طَلَبٌ بِدَلِّهَا لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي اسْتَوْجِرَ عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا فِي يَدِ الْأَجِيرِ ، أَوْ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِإِلَاعِدْوَانٍ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَكَارِبِينَ وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ بَاقِيَةً لَمْ تَنْفَسَخْ ، وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ رَدَّ الْعَيْنِ ، وَعَلَيْهِ مُؤَنَةُ الرَّدِّ ، وَإِذَا عُقِدَ عَلَى مُدَّةٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَأَنْقَضَتِ الْمُدَّةُ ، أَوْ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَوَجِبَ رَدُّ الْعَيْنِ ، وَاسْتَقَرَّتْ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أُجْرَةُ اللَّيْلِ حَيْثُ يَسْتَقَرُّ الْمَسْمِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ إِذَا قَالَ مَنْ بَنَى لِي حَائِطًا فَلَهُ دِرْهَمٌ ، أَوْ مَنْ رَدَّ لِي آبِقِي فَلَهُ كَذَا فَهَذِهِ جَعَالَةٌ

يُغْتَفَرُ فِيهَا جَهَالَةُ الْعَمَلِ دُونَ جَهَالَةِ الْعَوَضِ

العين (فان أطلقا) أى العاقد (تجملت) أى الأجرة (ويجوز فى اجارة الذمة تعجيل المنفعة وتأجيلها) كألزمت ذمتك جل هذا الأردب الى مكة عند حلول أشهره ولا يجوز فى اجارة العين (وان تلفت العين المستأجرة انفسخت فى المستقبل) أى بالنسبة للمدة المستقبلية لغوات محل المنفعة حسا كان الغوات كتلف دابة أو شرعا كامرأة اكترت لخدمة مسجد فاضت (وان تعيبت تحير) المكترى فان شاء فسوخ وان شاء استبقى الاجارة (فان كانت الاجارة فى الذمة لم تنفسخ ولم يتخير بل له طلب بدلا ليستوفى المنفعة وان تلفت العين التى استؤجر على العمل فيها) كأن استأجره ليحيط له قباء فتلف القباء (فى يد الأجير أو) تلفت (العين المستأجرة) كأن أجره الدار فتلفت (فى يد المستأجر بلا عدوان لم يضمنها) أى لم يضمن الأجير العين المستأجرة للعمل فيها فى الأولى والمستأجر العين المستأجرة فى الثانية (وان مات أحد المتكاريين) أى المكبرى والمكترى (والعين المستأجرة باقية لم تنفسخ) فيقوم وارث كل مقامه ولا يتخير لأن العقد لازم (واذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين) المستأجرة على صاحبها (وعليه) أى المستأجر (مؤنة الرد) كالستعير (واذا عقد على مدة) بالبناء للفعول بأن أجره الدار شهرا فى اجارة العين (أو) عقد على (منفعة معينة) كأن عقد على قيامه بالزراعة (فسلم) الأجير نفسه والمؤجر (العين) المستأجرة ومثل التسليم العرض (وانقضت المدة) المعينة (أو زمن يمكن فيه استيفاء المنفعة) فيما اذا عقد على منفعة ولو لم تستوفى بالفعل فهما (استقرت الأجرة) على المستأجر (ووجب رد العين) على صاحبها فنستقر الأجرة إما باستيفاء المنفعة وإما بالتمسك من الاستيفاء بأن تسلم العين اليه وإما بالعرض (وتستقر فى الاجارة الفاسدة أجرة المثل حيث يستقر المسمى فى الصحيحه) يعنى أن المسمى فى الاجارة الصحيحه يستقر بأحد الأمور المذكورة وكذلك أجرة المثل فى الفاسدة تستقر بأحد الأمور المذكورة

﴿ فَضْلٌ ﴾ فى الجعالة وهى مثلثة الجيم يهوا أركانها خمسة، ملتزم للعوض وإن لم يكن مالكا للشيء المجاعل عليه، وعامل وهو من يعمل، وعوض معلوم، وعمل وان لم يكن معلوما، وصيغة (إذا قال من بنى حائطا فله درهم أو من رد لى آبقي) أى عبدى الهارب (فله كذا) أى درهم أو درهمان مثلا (فهذه جعالة يغتفر فيها جهالة العمل دون جهالة العوض) واغتفر فيها جهالة العامل أيضا

فَمَنْ بَيَّ أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآيِقِ وَنَوَّ جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجُمْلَ ، وَمَنْ عَمِلَ بِلاَ شَرْطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لِنَسَائِلٍ فَقَالَ اغْسِلْهُ ، وَلَمْ يَدُمْ لَهُ أُجْرَةٌ فَعَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عِوَضًا فَأَنْكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ، وَلِكُلِّ مِثْمَا فَسَخَهَا ، لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشَّرُوعِ لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعِوَضِ ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ لَأَشْيَاءٌ لِلْعَامِلِ .

### بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لُقْطَةً جَازَ التَّقَاتُهَا ، فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ نُذِبَ ، وَإِنْ خَافَ الْخِيَانَةَ كَرِهَ ، ثُمَّ يَنْدُبُ أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدْرَهَا وَوَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا وَهُوَ الْخَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ ، وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَلْتِنَاطُ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُوعًا بِبَيْتِكَ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ وَجَدَ فِي بَرِيَّةٍ حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ كَبَعِيرٍ وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَطَبْخِي وَطَبْخِي ، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَلْتَقِطَ

( فمن بي أو رد إليه الآيقي ونو جماعة استحق الجملة ) وان من عمل بلا شرط لم يستحق شيئا ، ولو دفع ثوبا لنساءل فقال اغسله ولم يدم له اجرة فعسله لم يستحق شيئا ) فان قال شرطت لي عوض ( فلو دفع ثوبا العمل ( فانكر ) فالقول قول المنكر ) يمينه ( ولكل منهما ) الملتزم والعامل ( فسرخها ) أي الجمالة بمعنى عقدها ( لكن إن فسرخ صاحب العمل ) أي الملتزم للجمع ( بعد الشروع ) أي شروع العامل السامع لا لزام صاحب العمل ( لزمه قسطه من العوض ) المشروط ( وفيما سوى ذلك لاشئ للعامل ) بأن كان الفسخ قبل الشروع في العمل لأنه عمل غير طامع

### ( بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ )

اللقطة بضم اللام وفتح القاف ويجوز إسكانها لغة الشيء الملتقط وشرا ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه . واللقيط الطفل المنبوذ الذي لا كافل له ( إذا وجد الحر الرشيد لقطة جاز التقاطها ) أي أخذها وجاز تركها ( فان وثق بأمانة نفسه ندب ) له أخذها ( وإن خاف الخيانة ) فيها ما لا وهو أمين في الحال ( كره ) أي لا يستحب له الأخذ وأما الفاسق فيكره أخذه وتزنع منه كما سيأتي ( ثم يندب ) لللتقط ( أن يعرف جنسها ) من ذهب أو من فضة أو غيرها ( وصفتها ) مكسرة أو صحيحة ( وقدرها ) بوزن أو كيل ( ووعاءها ) ما هي فيه ( ووكاءها ) وهو الخيط الذي ربطت به ( وأن يشهد عليها ) عدلا أو عدلين ولا يجب ذلك ( ثم إن كان الالتقاط في الحرم ) أي حرم مكة لآحرم المدينة ولا عرفة ولا مصلى إبراهيم ( أو كانت اللقطة جارية يحل له وطؤها ) بأن كانت مسلعة أو كتابية فانه يحل للمس أن يطأها ( بملك أو ) يحل وطؤها : ( نكاح ) بأن يتزوجها مع وجود شروط نكاح الأمة فان لم يحل له وطؤها لمحرمية أو تمجس حل له التقاطها للتملك ( أو وجد ) لللتقط ( في ) أرض ( برية ) أي صحراء خالية من السكان ( حيوانا يمتنع من صغار السباع ) كذئب فيمتنع منها بقوته ( كبعير ) أو بحريه كبغل ( وفرس وأرنب وطي ) أو بطيرانه كحمام ( وطيير فلا يجوز في هذه المواضع ) الثلاثة ( أن يلتقط )

إِلَّا لِلْحَفِظِ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلتَّمَلُّكِ حَرْمٌ ، وَكَانَ ضَامِنًا ، وَفِيهَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْحَفِظِ  
وَالتَّمَلُّكِ ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلْحَفِظِ لَمْ يَلْزِمَهُ تَعْرِيفُهَا ، وَتَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَبَدًا ، إِلَى  
أَنْ يَجِدَ صَاحِبَهَا فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ نَعْمَ لِقِطَّةِ الْحَرَمِ مَعَ كَوْنِهَا  
لِلْحَفِظِ بِجِبِّ تَعْرِيفِهَا ، وَإِنْ التَّقَطَّ لِلتَّمَلُّكِ وَجِبَّ أَنْ يُعْرَفَ سَنَةً عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ  
وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا عَلَى الْعَادَةِ ، فَفِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يُعْرَفُ طَرَفِي النَّهَارِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً ،  
ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، بِحَيْثُ لَا يُنْسَى التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ ، وَيُعْلَمُ أَنَّ هَذَا  
تَكَرَّرَ لَهُ قَبْدٌ كَرُّ بَعْضِ أَوْصَافِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ اللَّقِطَةُ يَسِيرَةً وَهِيَ مِمَّا لَا يَتَأَسَفُ  
عَلَيْهِ وَيَعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا إِذَا فُئِدَ لَمْ يَجِبْ تَعْرِيفُهَا سَنَةً بَلْ زَمَانًا يُظَنُّ أَنَّ فَاقِدَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا ،  
ثُمَّ إِذَا عَرَفَ سَنَةً ، لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ ، حَتَّى يَخْتَارَ التَّمَلُّكُ بِاللَّفْظِ ، فَإِذَا اخْتَارَهُ مَلَكَهَا ،  
حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِذَا تَمَلَّكَهَا ، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَلَهُ  
أَخْذُهَا بِعَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً ، وَإِلَّا فِئْتِلِهَا أَوْ فِيمَتِهَا ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ أَخْذَهَا مَعَ الْأَرْضِ ، وَيُكْرَهُ  
التَّقَاطُ الْفَاسِقِ ، وَيُنْزَعُ مِنْهُ ، وَيُسَلَّمُ إِلَى ثِقَةٍ ،

(إلا للحفظ على صاحبها) فلا يجوز للتملك (فإن التقط للتملك حرم وكان ضامنا) لتعديبه (وفيما عدا ذلك  
يجوز للحفظ والتملك فإن التقط للحفظ لم يلزمه تعريفها وتكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبدا إلى أن يجد  
صاحبها فيدفعها إليه وإن دفعها إلى الحاكم) الشرعي (لزمه) أي الحاكم (القبول) حفظها على مالكها بخلاف  
الوديعة فلا يلزم الحاكم فيها القبول (نعم لقطعة الحرم مع كونها للحفظ يجب تعريفها) فهي مستثناة مما  
يلتقط للحفظ من أنه لا يجب تعريفه (وإن التقط للتملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد و)  
في (الأسواق والمواضع التي وجد فيها) فإن وجدها بصحراء ففي مقصده ولا يكلف العدول إلى أقرب  
البلاد إلى الصحراء ويعرفها (على العادة) بحيث لا ينسى التعريف الأول (ففي أول الأمر يعرف طرفي  
النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الأول ويعلم أن  
هذا) التعريف التالي (تكرار له فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها) فإن استوعبها ضمن (وإن  
كانت اللقطة يسيرة) أي حقيرة (وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالبا إذا فقد لم يجب تعريفها سنة  
بل زما يظن أن فاقدها أعرض عنها) ويختلف ذلك باختلاف الأموال فقد يعرض عن دائق فضة بعد  
ساعة ودائق ذهب بعد يوم أو يومين فعنى أعرض عنها أي بعد هذا الزمن وأما ما يعرض عنها بمجرد  
وقوعها فلا تعرف أصلا (ثم إذا عرف) الملتقط اللقطة (سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك باللفظ)  
لا بالنية (فإذا اختاره) أي التملك باللفظ (ملكها) وإذا ملكها دخلت في ضمانه وقبل التملك يده يد  
أمانة (حتى لو تلفت) لو هنا مجرد الشرط بمعنى إذا تلفت (قبل أن يختار) التملك (لم يضمنها) لامن  
يده يد أمانة (وإذا تملكها ثم جاء صاحبها يوما من الدهر فله أخذها بعينها إن كانت باقية وإلا) بأن لم  
تكن باقية بأن تلفت (فله) مثلها أو قيمتها (إن كانت متقومة) (وإن تعيبت) اللقطة بعد تملكها (أخذها)  
صاحبها (مع الأرض) للتعص (ويكره التقاط الفاسق) كراهة تنزيه (وينزع منه ويسلم إلى ثقة) تكون

وَيُصَمُّ إِلَى النَّاسِقِ ثَمَّةً ، يَشْرُفُ عَلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ يَتَمَكَّ كَمَا الْفَاسِقُ ، وَلَا يَصِحُّ لَقَطُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ أَخَذَهَا أَخَذَهَا السَّيِّدُ مِنْهُ ، وَكَانَ السَّيِّدُ مُلْتَقِطًا ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حِفْظُ اللَّقْطَةِ كَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ يُحْيَرُ بَيْنَ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ ، ثُمَّ يُعْرَفُ سَنَةً ، وَإِنْ أُمَكِّنَ إِصْلَاحُهُ كَالرُّطْبِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَحْظُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ أَوْ تَجْفِيفِهِ جَفَفَهُ .

﴿فصل في التقاط المنبوذ فرض كفاية﴾ ، فَإِذَا وَجِدَ لِقِطٌ حَكِيمٌ بِحُرِّيَّتِهِ وَكَذَا بِإِسْلَامِهِ إِنْ وَجِدَ فِي بَلَدٍ فِيهِ مُسْلِمٌ وَإِنْ نَفَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُوَ لَهُ ، فَإِذَا التَّقِطَةُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ مُقِيمٌ أَقْرَبَ فِي يَدِهِ ، وَيَلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَطَلَى مَا مَعَهُ ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ أَنْفَقَ مِنْهُ وَأَشْهَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ . وَإِلَّا أَتَمَّرَ عَلَى ذِمَّةِ الطِّفْلِ وَإِنْ أَخَذَهُ عَبْدٌ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مَنْ يَطْعَنُ بِهِ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَادِيَةِ ، وَكَذَا كَافِرٌ وَهُوَ مُحْكومٌ بِإِسْلَامِهِ أَنْتَزَعَ مِنْهُ ، وَإِنْ التَّقِطَةُ اثْنَانِ وَتَنَازَعَا ، فَلَمُوسِرُ الْمُقِيمِ أَوْلَى

عنده (ويصم إلى الناسق ثمة يسرف) أي يطلع (عليه في التعريف ثم يتملكها الفاسق) كما تقام في غيره (ولا يصح لقط العبد) بغير إذن سيده وأما بآذنه فيصح لقطه (فإن أخذها) العبد و (أخذها السيد منه وكان السيد ملتقطاً) وإن أخذها أجنبي كان ملتقطاً أيضاً ويسقط الصمان عن العبد (وإذا لم يمكن حفظ اللقطة) على اللوام (كالبطيخ ونحوه) مما لا يستقر كالقول (بحجر بين أكله) بعد تملكه (وبيعه) بإذن الحاكم إن وجدته (ثم يعرف) الشيء الملتقط (سنة) وإن أمكن إصلاحه كالرطب (الذي يتمر) (فإن كان الأحظ في بيعه باعه أو) إن كان الأحظ في (تجفيفه جففه) وبيع بعضه لتجفيف باقيه وأما الحيوان فيباع جميعه .

﴿فصل في اللقيط﴾ (التقاط المنبوذ) أي الطفل المطروح (فرض كفاية) لأنه أدى محترم يجب حفظه (فإذا وجد لقيط حكم بحريته) مالم يقر بالرق (وكذا بإسلامه إن وجد في بلد فيه مسلم) يمكن كونه منه (وإن نفاه) المسلم عنه (فإن كان معه مال متصل به) كأن كان عليه ثياب فيها دنانير (أو تحت رأسه) دراهم (فهو) مملوك (له فإذا التقطه حرٌّ مسلم أمين مقيم) غير مسافر (أقرّ في يده ويلزمه الإشهاد عليه وعلى ما معه) خشية الجحود وضياع النسب (وينفق عليه من ماله بإذن الحاكم فإن لم يكن حاكم أنفق منه) أي مما معه (وأشهد فإن لم يكن له مال فن بيت المال والا) بأن لم يكن بيت مال (اقترض على ذمة) الطفل وإن أخذته عبد أو فاسق أو من يطعن أي يسافر (به من الحضرة إلى البادية وكذا) لو التقطه (كافر وهو محكوم بإسلامه) بالدار (انتزع منه) اللقيط (وإن التقطه اثنان وتنازعا) فيمن يكون عنده (فالموسر) أي الغني (المقيم) الذي لبس مسافراً (أولى) به من الفقير والمسافر وإن تساويا وتشاحا أقرع بينهما .

## باب المسابقة

تَجُوزُ عَلَى الْعَوْضِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْفَيْلَةِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْجِنْسِ ، فَلَا تَجُوزُ بَيْنَ بَعِيرٍ وَفَرَسٍ ، وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَرْكُوبَيْنِ ، وَقَدْرُ الْعَوْضِ وَالسَّافَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ جَازَتْ بِلَا شَرْطٍ فَمَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا أَخَذَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مُحَلَّلٌ وَهُوَ ثَالِثٌ عَلَى مَرَكُوبٍ كَفَهُ لِمَرْكُوبَيْهِمَا لَا يُخْرَجُ عَوْضًا ، فَمَنْ سَبَقَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَخَذَ ، وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ اشْتَرَكَ فِيهِ ، وَتَجُوزُ عَلَى النَّشَابِ وَالْأَرْمَاحِ وَالْأَلَاتِ الْحَرْبِ ، وَالْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالْمُحَلَّلُ مَعَهُمَا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الرَّمِيَّاتِ وَعَدَدُ الرِّشْقِ وَالْإِصَابَةِ وَصِفَةُ الرَّمِيِّ وَالسَّافَةِ وَمَنْ الْبَادِي مِنْهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ بِالْعَوْضِ عَلَى الطُّيُورِ وَالْأَقْدَامِ وَالصَّرَاعِ .

## ( باب المسابقة )

على الخيل والسهام وغيرها (تجوز على العوض) أى بعوض يدفع حال كونها (بين الخيل والبعال والحمير والابل والفيلة بشرط اتحاد الجنس) أى جنس المركوب مما ذكر (فلا تجوز بين بعير وفرس) لاختلاف الجنس (ويشترط معرفة المراكبين) أى تعيينهما ولو بالوصف ويؤخذ من التعبير بالمركوب أنه يشترط أن تركبا فلا تجوز المسابقة باطلاق الدابتين بعدوان من غير ركوب (و) يشترط أيضا معرفة (قدر العوض) إن أخرج كل عوضا فالشروط معرفة قدر المخرج (و) معرفة (المسافة) مبدأ وغاية ولا بد أن يتمكن الدابتان من قطعها (ويجوز أن يكون العوض منهما أو من أحدهما أو من أجنبي فان كان من أحدهما أو من أجنبي جازت بلا شرط) غير الشروط السابقة (فمن سبق منهما أخذه) أى أخذ العوض المخرج (وان كان) العوض (منهما) أى من المتسابقين كأن يشترط كل منها في صلب العقد أن من سبق فله على الآخر كذا (اشترط أن يكون معهما محلل) للعقد (وهو ثالث) وكلها في المسابقة ولا بد أن يكون (على مركوب كفه لمركوبيهما) بحيث يتأتى أن يسبقهما (لايخرج عوضا فمن سبق من) هذه (الثلاثة أخذ) العوض كله فان كان السابق المحلل أخذ العوضين وان كان أحدهما أخذ عوض صاحبه (وان سبق اثنان اشتركا فيه) أى العوض فان كان السابق المحلل وواحدا منهما اقتسما العوض وإن كان هما حاز كل ما أخرجه ولم يكن على المحلل شئ (وتجوز على النشاب) وهى السهام العجمية (و) على (الأرماع) جمع رمح وهو مزراق طويل فى طرفه نصل (وآلات الحرب) النافعة فيه كالرمي بالمنجنيق ومثله المدفع والرمي بالبندق (والعوض) المشروط للنجاح (منهما أو من أحدهما أو من أجنبي والمحلل معهما إذا كان العوض صادرا (منهما على ما تقدم) تفصيله فى المسابقة على الدواب (ويشترط) فى المسابقة على آلات الحرب (تعين الرميات) بالشخص لا بالوصف بخلاف الدواب (و) معرفة (عدد الرشق) أى الرمي إن أراد اعددا بأن يذكر أن فلانا يبدأ بخمسة والثانى بخمسة فان أطلقا حمل على سهم سهم (و) يشترط معرفة (الإصابة) من كل خمسة من عشرين (وصفة الرمي) من قرع وهو مجرد إصابة الغرض وخزق بأن يشقه ويسقط وغير ذلك من صفات الرمي والمعتمد أن ذلك سنة لاشترط (و) يشترط علم (المسافة) بين الرامى والغرض (ومن البادئ منهما) من الشخصين أو الحزبين (ولا تجوز بالعوض على الطيور والأقدام) بأن يقف ساعة مثلا على قدم (والصراع) وهى الغالبة ويجوز ذلك من غير عوض .

## باب الوَفِّ

هُوَ قُرْبَةٌ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنِ مُعَيَّنَةٍ يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا دَائِمًا كَالْعَقَارِ وَالْحَيَوَانَ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ إِمَّا قُرْبَةٌ كَالْمَسَاجِدِ وَالْأَقَارِبِ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ ، وَإِمَّا مَبَاحَةٌ كَالْأَغْنِيَاءِ وَأَهْلِ الذَّمَّةِ بِاللَّفْظِ الْمُنْجَزِ . وَهُوَ وَقْفٌ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لَا تُبَاعُ ، فَمِنْهُ يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ فِي الرِّقْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَمْلِكُ الْمُوقِفُ عَلَيْهِ غَلْتَهُ وَمَنْفَعَتَهُ إِلَّا الْوَطْءَ إِنْ كَانَتْ جَارِيَةً وَيَنْظَرُ فِيهِ مِنْ شَرْطِ الْوَأَقِفِ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فَالْحَاكِمُ ، وَتُصَرَّفُ الْغَلَّةُ عَلَى مَا شَرَطَ مِنَ الْمَفَاضِلِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،

## ( باب الوَفِّ )

هو لغة الحسن وهو ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرفه مباح (مقرَّب) أي الأصل فيه أن يتربَّب به إلى الله كالصدقة وإن كان بعض أفرادها لا يظهر فيه القرية كالوقف على الأغنياء (ولا يصح إلا من مطلق التصرف) بأن يكون بالغاً عاقلار شديداً (في عين معينة ينتفع بها مع بقاء عينها دائماً) أي مده يصح استنجاها فيها بأن تقابل بأجرة (كالعقار والحيوان) أي والثياب والسلاح والكتب وكل منقول (على جهة معينة) كالفقراء (وغير نفسه غير محرمة إما قرية) يقصد بها التقرب إلى الله وذلك (كالمساجد والأقارب وسبيل الخير وأما مباحة) كالوقف على (الأغنياء وأهل الذمة) ولا بد في الوقف من صيغة وأشار لها بقوله (باللفظ المنجز وهو وقفت وحبست وسبلت) كذا على كذا فهذا صريح في الوقف (أو تصدقت صدقة لاتباع) أو لا توهب وإذا لم يأت بقوله لاتباع الخ كان كناية يحتاج لنية إن أضافه لجهة عامة كتصدقته به على الفقراء وأما إذا لم يضعه لجهة عامة بأن أضافه لمعين كتصدقته به على زيد كان صريحاً في التمليك فلا تنفع فيه النية (فحينئذ) أي حين إذ تم أمر الوقف بالاتيان بالصيغة (ينتقل الملك في الرقبة) من صاحبها (إلى الله تعالى) فلا يكون للواقف عليه سلطنة ولا للوقوف عليه (ويملك الموقوف عليه غلته ومنفعته) وجميع قوائمه (إلا الوطء إن كانت الموقوف (جارية) بأن قال وقفت هذه الجارية على زيد فلا يحل لزيد أن يطأها ولا أن يزوجه بل يزوجه الحاكم (وينظر فيه) أي الوقف أي في مصالحه من تأجير وصرف استحقات إلى مستحقه وغير ذلك (من شرط الواقف) له النظر فيتبع شرطه (إما بنفسه) أي ينظر الواقف في مصالحه بنفسه إن شرط النظر لنفسه (أو) يحصل النظر (الموقوف عليه) إن شرط له النظر (أو) يحصل النظر (بغيرهما) كأجنبي إن شرط له النظر فالنظر يتبع فيه شرط الواقف ويجوز أن يشترطه لنفسه وللموقوف عليه ولا جني (فإن لم يشترط) الواقف النظر لأحد (فالحاكم) يكون هو الناظر (وتصرف الغلة) أي ما تحصل من الوقف من الربيع بصرف (على) حسب (ما شرط) الواقف (من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب) فالمفاضلة كأن يقول وقفت على أولادى للذكر مثل حظ الانثيين والتقديم كأن يقول وقفت على بناتى الأرامل والجمع كأن يقول وقفت هذا على أولادى وأولاد أولادى فكل من وجد يشارك فيه والترتيب كأن يقول وقفت هذا على العلماء ثم على الفقراء (وغير ذلك) مما يشترطه الواقف يثم أخذيين محترزات القيود والمارة

بِالتَّصَرُّفِ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَعُدِ الصَّهْنَةُ ، وَيَجُوزُ فِي الْعَبْدِ وَفِي بَعْضِهِ ،  
 فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ كُلَّهُ ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَعَتَقَ أَحَدَهُمَا نَصَبَهُ عَتَقَ ،  
 ثُمَّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا عَتَقَ عَلَيْهِ نَصَبُ شَرِيكِهِ فِي الْحَالِ وَلِزِمَهُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا  
 عَتَقَ نَصَبَهُ فَقَطْ ، وَمَنْ مَلَكَ أَحَدَ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَا ، أَوْ الْمَوْلُودَيْنِ وَإِنْ سَفَلَا ، عَتَقَ عَلَيْهِ ،  
 وَإِنْ مَلَكَ بَعْضَهُ ، فَإِنْ كَانَ بَرِيضًا وَهُوَ مُوسِرٌ ، قَوْمَ عَلَيْهِ الْبَاقِي وَعَتَقَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَعْتَقَ  
 الْحَامِلَ عَتَقَتْ هِيَ وَسَمَلُهَا ، أَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عَتَقَ ذُوْنَهَا ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بَعْتُكَ  
 نَفْسَكَ بِأَلْفٍ ، وَقَبِلَ عَتَقَ وَلِزِمَهُ الْأَلْفُ .

### ( بَابُ التَّدْبِيرِ )

التَّدْبِيرُ قُرْبَةٌ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ دَبْرَتُكَ ، أَوْ أَنْتَ مُدْبِرٌ أَوْ يُعْتَبَرُ مِنْ  
 الثَّلَاثِ ، وَيَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ وَكَذَا مِنْ مُبَدِّرٍ لِأَصْحِي ،

بالتصرف كالبيع ونحوه ( كالمهبة والهدية فإذا قال لعبد إذا جاء شهر كذا فأنت حر ثم باعه أو وهبه ثم  
 رجع إليه لم يعتق بالصفة عند وجودها ( فان اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ويجوز ) العتق ( في العبد )  
 كله ( وفي بعضه ) كالربع والثلث ( فان أعتق بعض عبده عتق كله ) بطريق السراية ولو كان معسرا  
 ( فان كان عبدا بين اثنين فعتق أحدهما نصيبه عتق ) نصيبه ( ثم ان كان موسرا ) بنصيب شريكه  
 ( عتق عايشه نصيب شريكه في الحال ) بطريق السراية ( ولزمه قيمته حينئذ ) أى حين كان موسرا  
 فيلزمه قيمة ما أيسره به من نصيب شريكه قل أو أكثر ( وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط ) ولا يسرى  
 إلى الباقي ( ومن ملك أحد الوالدين وان علوا أو المولودين وان سفلوا ) أى نزلوا ( عتق عليه ) أى  
 المالك منهما عتقا قهريا بلا صيغة ( وإن ملك بعضه ) أى بعض من ذكر من الوالدين أو المولودين  
 ( فان كان برضا ) كأن اشترى نصف أبيه أو ابنه ( وهو موسر ) يمكنه دفع باقى ثمنه ( قوم عليه الباقي )  
 وهو نصفه مثلا الذى لم يشتره ( وعتق ) كله بالسراية ( والا ) بأن لم يكن موسرا أو لم يدخل فى ملكه  
 باختياره بأن ورثه أو رد بعب ( فلا ) يعتق الباقي بالسراية ( ولو أعتق الحامل عتقت هى وحملها ) لأنه  
 كالجاء منها فيعتق تبعها ولو نص على إخراجها من العتق ( أو أعتق الحمل دونها عتق ) بشرط نفخ  
 الروح فيه ولا يعتق هى ( ولو قال ) السيد لعبد ( أعتقتك على ألف ) تدفعها الى ( أو ) قال ( بعثك  
 نفسك بألف وقبل ) العبد ( عتق ولزمه الألف ) والولاء للسيد .

### ( بَابُ التَّدْبِيرِ )

هو لغة النظر فى عواقب الأمور وشرعا تعليق عتق على الرقيق بعد الموت ( التدبير قرينة ) من  
 القرب الأخرية ( وهو أن يقول ) السيد لعبد ( إذا مت ) أنا ( فأنت حر أو دبرتك أو أنت مدبر )  
 وهذه كلها صرائح ( ويعتبر ) المدبر أى تحسب قيمته ( من الثلث ) أى ثلث مال السيد فان لم تزد قيمته  
 عن ثلث المال عتق كله والاعتق منه ماخرج من الثلث ( ويصح ) التدبير ( من مطلق التصرف وكذا  
 من مبذر ) أى سفیه ومفلس لأنه لا يحجر بعد الموت ( لا ) من ( صبي ) للغوعبارته



وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيُسْتَحْتَرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ  
وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضُ عِبْدِهِ ، أَوْ كُلُّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمَشْتَرِكِ لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ  
فِيهِ بِالتَّصْرِيفِ لَا بِالْقَوْلِ وَلَوْ أَنْتَ الْمُدَبِّرَةُ بَوْلَدٍ لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ .

﴿ فِصْلٌ ﴾ فِي الْكِتَابَةِ قُرْبَةً تُعْتَبَرُ فِي الصَّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ  
وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصْرِيفِ مَعَ عَبْدٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَلَى عَوْضٍ فِي الذَّمَّةِ مَعْلُومِ الْعَمَّةِ فِي نَجْمَيْنِ  
فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ مَا يُؤَدِّي فِي كُلِّ نَجْمٍ بِإِجَابِ مَنْجَزٍ وَهُوَ كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا تُؤَدِّيهِ فِي نَجْمَيْنِ  
كُلُّ نَجْمٍ كَذَا ، فَإِذَا أُدِيَتْ فَأَنْتَ حُرٌّ وَقَبُولٌ ، وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
بَاقِيَهُ حُرًّا ، وَلَا تُسَخَّطُ إِلَّا لِإِنِّ يُصْرَفُ كَسْبُهُ وَأَمَانَتُهُ وَالْعَبْدُ فَسَخَّطَ مَتَى شَاءَ وَلَيْسَ السَّيِّدُ  
فَسَخَّطَهَا إِلَّا أَنْ يَعْجَرَ الْمَكَاتِبُ عَنِ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَمْسَخَتْ ، أَوْ السَّيِّدُ فَلَا وَيَلْزَمُ  
السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ جُزْأً مِنَ الْمَالِ ، وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ

(بِحسب تعليقه على صفة مثلاً) أما بقول (إذ دخلت الدار فأنت حر بعد موتي فيستحترط الدخول قبل الموت) لأنه علق التدبير على وجود تلك الصفة فيلزم وجودها قبله (وإن دبر بعض عبده) كأن قال إذا ماتت فصمتت مثلاً مدبر (أو كل ما يملكه من العبد المشترك) بأن كان يملك لثمة فدبره ثم مات ففتح ما دبره (لم يسر إلى الباقي) منه بخلاف ما سر في العتق فإن شرط السرية تنجز العتق وأما تعليقه بصفه فلا يسرى في التدبير وغيره (وجوز الرجوع فيه) أي التدبير (بالتصرف) بكل ما يربل الملك كالبيع والهبة مع الإقباض (لألقول) فلو دبره ثم قال رجعت عن التدبير لم يفد (ولو أنت المدبرة بولد) بأن انفصل منها قبل الموت (لم يتبعها في التدبير) كما في ولد المرهونة .

﴿ فِصْلٌ ﴾ فِي الْكِتَابَةِ \* هِيَ لُغَةُ الضَّمِّ \* وَشَرَعًا عَقْدُ عَتَقٍ بِلَفْظِهَا تَضْمِنُ مَعَاوِضَةَ (الْكِتَابَةِ) بِكَسْرِ الْكَافِ (قُرْبَةً) مِنَ الْقَرَبِ الَّتِي يَثَابُ عَلَيْهَا وَلَا يَءَاقِبُ عَلَى تَرْكِهَا (تُعْتَبَرُ فِي) حَالِ (الصَّحَّةِ) مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ) وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى مِثْلِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَكْثَرَ (وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصْرِيفِ) فَلَا تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَسَفِيهِهِ وَمُبَدَّرٍ (مَعَ عَبْدٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَلَى عَوْضٍ فِي الذَّمَّةِ) يَكُونُ دَيْنًا لِأَعْيُنَا (مَعْلُومِ الصَّفَةِ) وَالْقَدْرُ (فِي نَجْمَيْنِ) أَيْ وَقْتَيْنِ (فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ) مَقْدَارَ (مَا يُؤَدِّي فِي كُلِّ نَجْمٍ بِإِجَابِ مَنْجَزٍ) لِامْعَاقِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ كَاتَبْتُكَ (وَهُوَ) أَيْ الْإِجَابِ الْمَنْجَزِ مِثْلَ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ (كَاتَبْتُكَ عَلَى كَذَا) كَأَلْفِ دِينَارٍ (تُؤَدِّيهِ فِي نَجْمَيْنِ) أَيْ وَقْتَيْنِ مَعْلُومَيْنِ كَسَنَتَيْنِ مِثْلًا سَنَةَ كَذَا وَسَنَةَ كَذَا (كُلُّ نَجْمٍ كَذَا) أَيْ خَمْسِمِائَةَ مِثْلًا (فَإِذَا أُدِيَتْ) ذَلِكَ الْعَوْضُ (فَأَنْتَ حُرٌّ وَقَبُولٌ) يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ أَوْ نِيُوِيهِ \* (وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرًّا) فَتَصِحُّ حِينَئِذٍ كِتَابَةُ بَعْضِهِ الْبَاقِيِ (وَلَا تَسَخَّطُ إِلَّا لِإِنِّ يَعْرِفُ كَسْبَهُ وَأَمَانَتَهُ) بِأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ وَحَرِيصًا عَلَى مَا يَكْسِبُهُ لِتَأْدِيَتِهِ فِي نَجْوَمِهِ (وَالْعَبْدُ فَسَخَّطَهَا مَتَى شَاءَ) فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي حَقِّهِ (وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ فَسَخَّطَهَا) فَهِيَ لِزَمَةِ فِي حَقِّهِ (إِلَّا أَنْ يَعْجَرَ الْمَكَاتِبَ عَنِ الْأَدَاءِ) لِلنَّجْوَمِ وَلَوْ بَعْضُهَا فَلِلْسَّيِّدِ حِينَئِذٍ فَسَخَّطَهَا (وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَمْسَخَتْ أَوْ السَّيِّدُ فَلَا) وَيَقُومُ الْوَارِثُ مَقَامَهُ فِي قَبْضِ النَّجْوَمِ (وَيَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ) أَيْ الْمَكَاتِبَ (جُزْأً مِنَ الْمَالِ) الْمَنْجَمِ (وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ) بِأَنْ يَتَمَوْلَى (أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ) وَيَكُونُ ذَلِكَ

وَفِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَلْيَقُ ، وَيُنْدَبُ الرَّبْعُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قَبَضَ الْمَالَ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَلَا يَعْتَقُ الْمُكَاتَبُ ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ مَنْافِعَهُ وَأَكْسَابَهُ وَهُوَ مَعَ السَّيِّدِ كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَهَبُ ، وَلَا يَعْتَقُ ، وَلَا يُجَابِي إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ وَلَا بَيْعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النَّجْمِ وَوَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ يَعْتَقُ إِذَا عَتَقَتْ

( فَصْلٌ ) إِذَا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ ، أَوْ جَارِيَةً يَمْلِكُ بَعْضَهَا ، أَوْ جَارِيَةً ابْنَهُ فَالْوَالِدُ حُرٌّ وَالْجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدِهِ لَهُ فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا وَهَبْتُهَا ، وَيَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَتَزْوِيجُهَا وَكَسْبُهَا لِلسَّيِّدِ ، وَسَوَاءٌ وَلَدَتْهُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لَكِنْ لَوْ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيِّ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدِهِ ، وَلَوْ أَوْلَدَ جَارِيَةً أَعْجَنِيَّ بِنِكَاحِ أَوْزَانَا فَالْوَالِدُ مَلِكٌ لِسَيِّدِهَا ، أَوْ بِشَبْهَةِ فَهُوَ حُرٌّ فَلَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدِهِ .

### ( بَابُ الْوَصِيَّةِ )

المدفوع من جنس النجوم (وفي النجم الأخير) الخط عنه أو الدفع إليه (أليق) من غيره لأن الاعانة فيه على العتق أقرب (ويندب) أن يكون المحطوط عنه (الرربع) فبعده السبع (فإن لم يفعل حتى قبض المال) جميعه (رد عليه بعضه) ولو قليلا (ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقى عليه شيء) من النجوم ولو قليلا (ويملك) المكاتب (بالعقد منافعه وأكسابه) وهي قبل العقد ملك سيده (وهو مع السيد) في البيع والشراء وسائر المعاملات (كالأجنبي ولا يتزوج) المكاتب (ولا يهب) لأنه ليس من أهل التبرع (ولا يعتق) غيره (ولا يجابي) في المعاملة (إلا بإذن السيد) فيصح جميع ذلك بإذنه (ولا يجوز بيع المكاتب ولا بيع ما في ذمته من النجوم) لما في الأخير من الفرر (وولد المكاتبه) الذي أنت به بعد الكتابة (يعتق إذا عتقت) أما الولد الموجود قبل الكتابة فهو باق على ملك السيد والله أعلم .

(فصل) في حكم أمهات الأولاد: إذا أولد جاريته أو جارية يملك بعضها أو جارية ابنه) وهو حر (فالولد حر) نسيب وأما إذا كان الأب رقيقا فالابن رقيق لأن أبويه رقيقان (والجارية أم ولد له فتعتق بموته) أي الواطئ لها ولو كان الوطء حراما كان كانت مجوسية أو محرما له بنسب أو رضاع (ويمتنع بيعها وهبتها) لأنها لا تقبل النقل \* (ويجوز استخدامهما وإجارتها) لغير نفسها وإذا قتلها شخص استحق سيدها قيمتها وجرمها له (و) يجوز لسيدها (تزويجها) ولو بغير رضاها (وكسبها للسيد) ومهرها كذلك (وسواء ولدته حيا أو ميتا) ولا يشترط كماله بل لو ألقته مضغعة فيها خلق آدمي أو ظهر فيها التخطيط ولو للقبول كانت أم ولد (لكن لو لم يتصور فيه خلق آدمي لم تصر أم ولد ولو أولد جارية أجنبي بنكاح أو بزنا فالولد ملك لسيدها) فلا تصير مستولدة (أو) أولدها أجنبي (بشبهة فهو حر) كأن ظن أنها جاريته فوطئها غملت فالولد حر (فلو ملكها بعد ذلك لم تصر أم ولد) يعني لو وطئ جارية غيره بشبهة فجاءت بولد وحكمنا بحريته ثم هذا الواطئ ملك تلك الجارية لم تكن أم ولده بالجل السابق .

### ( بَابُ الْوَصِيَّةِ )

هي لغة الإيصال يقال وصى الشيء بمعنى وصله \* وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وليس بتدبير

تَصِحُّ مِنَ الْمَكْتَلِفِ الْحُرِّ وَلَوْ مُبَدَّرًا ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِي فَضْلَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي نَصْبِ الْوَصِيِّ ،  
 وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ لِلْمَوْصِي بِهِ فَلَوْ أَوْصَى لِعَبْدٍ أَوْ أَهْلِ قِصَارٍ عِنْدَ الْمَوْتِ  
 أَهْلًا ، أَوْ أَوْصَى لِمَجَاعَةٍ ، أَوْ لَزَيْدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِعَمْرٍو ، أَوْ جَعَلَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ مَنْ يَخْتَارُ  
 صَحَّ وَلَا يَتِيمٌ إِلَّا بِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَلَوْ عَلَى التَّرَاحِي وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ ، وَلَا  
 تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي مَعْرُوفٍ وَبِرٍّ كَقَضَاءِ دَيْنٍ وَحَجٍّ ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرِ الْأَوْلَادِ وَشِبْهِهِ وَلَيْسَ لَهُ  
 أَنْ يُوصِيَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَصِيًّا ، وَالْحَدُّ أَبُو الْأَبِ حَتَّى أَهْلُهُ لِلْوِلَايَةِ ، وَالْفَضْلُ الثَّانِي فِي الْمَوْصِي بِهِ تَجُوزُ  
 الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ الْمَالِ مَا دُونَهُ ، وَلَا تَجُوزُ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ ثُلُثُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ، فَإِنْ كَانَ  
 وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءَ نُدِبَ اسْتِيفَاءُ الثُّلُثِ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ زَادَ سَلْبُهُ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ  
 وَكَذَا إِنْ كَانَ وَرَدَ الزَّائِدُ فَإِنْ أَجَازَهُ صَحَّ ، وَلَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ وَالرَّدُّ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَمَا وَصِيَ  
 بِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ تُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ

ولا تعليق عتق ، وأركانها أربعة : موص ، وموصى له ، وسوسى به . رعيته ( تصح من المكلف الحر ولو مبذرا ) أي محجورا عليه حجب سفه أو فلس ولو كافرا ( ثم السلام ) على الوصية ( في فئتين ) ذمها تطلق على الإيصال بمعنى إقامة وصي وعلى الشيء الذي يتبرع به بعد الموت فذلك عقد لها فصلين أحدهما في نصب الوصية أي إقامة شخصا بعد موته ينظر في أمر أولاده الصغار وتنفيذ وصيته ووفاء ما عليه من الديون وقبض ماله على الناس \* ( وشروطه ) أي الوصية ( التكليف والحرية ) فلا يصح أن يكون الوصى رقيقا ( والعدالة ) فلا يصح أن يكون الوصى فاسقا أو مجهول الحال ( والاهتداء للوصى به ) فلا يصح لمن لا هداية له كالهرم والسفيه ويصح إيصال الذمي لذي عدل في دينه ( فلو أوصى لغير أهل قصار عند الموت أهلا ) بأن كان فاسقا ثم تاب وصار عدلا ( أو أوصى لجماعة ) معينين ( أو ) أوصى ( لزيد ثم من بعده عمرو أو جعل للوصي أن يوصي من يختار صح ) ولا يضر كون الوصى أعمى أو أثنى وتكون الجماعة الوصى إليهم واجبا عليهم الاجتماع ولا يفرد أحدهم بالتصرف إلا إذا نص على ذلك الموصى ( ولا يتم إلا بالقبول بعد موت الموصى ولو على التراخي ) فلا يشترط فيه الفور ( ولا بكل منهما ) أي الموصى والوصى ( العزل متى شاء ) فهي جائزة من الطرفين كالوكالة إلا أن يتعين الوصى أو يغلب على ظنه تلف المال إذا عزل فيحرم عليه عزل نفسه ولا ينفذ العزل \* ( ولا تصح الوصية ) بمعنى الإيصال ( إلا في معروف ) أي خير ( وبر ) هو الخير وذلك ( كقضاء دين وحج والنظر في أمر الأولاد الصغار والمجانين وشبهه ) أي شبه ما ذكر كرد العواري وكل تصرف مالي ( وليس له أن يوصي على ) نحو ( الأولاد ) من المجانين ( وصيا والجد أبو الأب حتى أهل للولاية ) بالشروط المتقدمه \* ( الفصل الثاني في الموصى به ) تجوز الوصية بثلث المال فما دونه أي أقل منه ( ولا تجوز بالزيادة عليه ) أي الثلث ( والمراد ثلثه ) الحاصل ( عند الموت ) فإن كان ورثته أغنياء ( ندب ) له ( استيفاء الثلث ) أي ينسب له أن لا ينقص عن الثلث ( وإلا ) بأن لم يكونوا أغنياء ( فلا ، فإن زاد عليه بطلت في الزائد إن لم يكن له وارث ) خاص ( وكذا إن كان له وارث ( ورد الزائد فإن أجازته ) أي الوارث الخالص أجاز الزائد ( صح ولا تصح الإجازة والرد ) من الوارث ( إلا بعد الموت وما وصى به من التبرعات يعتبر من الثلث ) كالوقف والهبة والصدقة فإذا أوصى بشيء من ذلك بعد موته

وَكَذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ قِيدَهُ بِالثُّلْثِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنْ  
 التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ أَعْتُبِرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ  
 فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، أَوْ تَمَوْجِ الْبَحْرِ ، أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ ، أَوْ الطَّلْقِ  
 أَوْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، وَقَبْلَ انْتِصَالِ الشَّيْمَةِ وَأَنْصَلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أَعْتُبِرَ مِنَ الثُّلْثِ وَإِلَّا فَلَا  
 فَإِنْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ بَدِئًا بِالْأَوَّلِ فَلِأَوَّلِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةٌ أَوْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَنِ  
 الْوَصَايَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ ، أَوْ دَفْعَةٌ قُسِمَ الثُّلْثُ بَيْنَ السَّكَلِ سِوَاكَانَ تَمَّ عَتَقُ أُمِّ لَأَ ، وَتَلَزَمَ  
 الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَالْمَلِكُ مَوْقُوفٌ ،  
 فَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ مُتْرَاحِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ وَإِنْ رَدَّهُ حُكِمَ بِالْمَلِكِ  
 لِلْوَارِثِ ، وَإِنْ قَبِلَ وَرَدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا

يعتبر من الثلث إن وفي به أخرج ولو كانت الوصية وهو صحيح (وكذا) إن أوصى بشئ (من الواجبات)  
 كأداء الدين والحج والزكاة يعتبر من الثلث (إن قيده بالثلث) فان لم يف الثلث بها تمت من رأس المال  
 وفائدة اعتبارها من الثلث تظهر فيما لو كان هناك تبرعات فتراجمها الواجبات حتى إذا ضاق الثلث قدمت  
 الواجبات فتقضى فان استوفت الثلث سقطت التبرعات ويكون تقييده للرفق بالورثة (فان أطلقه) أى  
 أطلق الوصية بالواجب بأن قال أوصى باخراج الزكاة (فمن رأس المال) يحسب (وما نجزه في حياته من  
 التبرعات كالوقف والعتق والهبة وغيرها) كصدقة التطوع (فان فعله في الصحة) أى فعل ما نجزه وهو صحيح  
 (اعتبر من رأس المال) لأنه لاحق لأحد فيه وكذا يعتبر من رأس المال لو نجز عتق أم ولده في مرض  
 موته (وإن فعله في مرض الموت) أى فعل ما نجزه من التبرعات وهو مريض مرض الموت (أو في  
 حال التحام الحرب أو تموج البحر أو التقديم للقتل أو الطلق) كأن تصدقت بمائة درهم وهى تطلق  
 (أو بعد الولادة وقبل انفعال المشيمة) المسماة بالخلاص (وانصلت هذه الأشياء بالموت اعتبر) ما نجز  
 فى هذه المذكورات (من الثلث) لالتحاقها بمرض الموت (والا) بأن لم تنصل بالموت (فلا) تحسب من  
 الثلث بل تحسب من رأس المال (فان عجز الثلث عما نجزه فى المرض) وكانت التبرعات مرتبة (بدئاً  
 بالأول فالأول) كأن أوصى بعتق زيد ثم عمرو ثم خالد فنجز الثلث عنهم فيبدأ أولاً بزيد ثم بعمر و  
 بخالد إن بقي من الثلث شئ (فان وقعت) التبرعات (دفعه) بأن أوصى بعتق الثلاثة (أو عجز الثلث  
 عن الوصايا) التى صدرت منه (متفرقة كانت أو دفعة قسم الثلث بين السكك سواء كان ثم عتق أم لا)  
 فى مسألة وصيته بعتق الثلاثة وعجز الثلث عنهم يفرع بينهم فن خرجت قرعته عتق منهم ما يفي به الثلث ولا  
 يعنى من كل شقص وفى التبرعات اذا ضاق الثلث عنها يقسم الثلث بينها بالقسط كمال المفسس (وتلزم  
 الوصية بالموت إن كانت لغير معين كالفقراء) فيملكون الموصى به بمجرد موت الموصى ولا يتوقف على  
 قبولهم (فان كانت) الوصية (لمعين كزيد فملك) له (موقوف) على القبول منه (فان قبل بعد الموت  
 ولو متراخياً حكم بأنه) أى الموصى به (ملكه من حين الموت) فله زوائده الحادثة بعد الموت وقبل القبول  
 (وان رده) أى رد الموصى له للمعين الموصى به (حكم بالملك للوارث) وتكون منافعه له (وان قبل ورد  
 قبل القبض سقط الملك) أى ملك الموصى به فهو وان ثبت بالقبول لكنه بالرد قبل القبض أشبه الوقف  
 على معين فسقط الملك (أو) رده (بعده) أى القبض (فلا) يسقط الملك .

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الوَصِيَّةِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ ، أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَجُوزُ بِالْمَنَافِعِ وَالْأَعْيَانِ وَالْمَعْدُومِ  
 كَالْوَصِيَّةِ بِمَا تَحْمِلُ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ ، أَوْ الشَّجَرَةُ ، وَبِالْمَجْهُولِ ، وَبِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَالْأَبْقِ  
 وَبِمَا لَا يَمْلِكُهُ الْآنَ ، وَبِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَأْبِ وَالزَّيْتِ النَّجِسِ ، لَا بِمَا  
 لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا كَالخَمْرِ وَالخَنْزِيرِ ، وَتَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِلْحَرْبِيِّ وَالذَّمِيِّ وَالرَّثَمَةِ وَلِقَاتِلِهِ ، وَكَذَا  
 لَوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ وَالْحَمْلُ فَتُدْفَعُ لِمَنْ عَلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَ الوَصِيَّةِ إِذَا  
 انْفَصَلَ حَيًّا بِأَنْ تَلِدَ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا وَذَوْنِ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا  
 سَيِّدَ يَطْوُهَا ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَقَبِلَ دَفَعَ إِلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ وَصَى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الوَصِيَّةِ صَحَّ  
 الرَّجُوعُ ، وَبَطَلَتِ الوَصِيَّةُ ، وَإِذَا أُلْغِيَ فِيهَا كَالْبَيْعِ وَاهْتَبَةِ ، أَوْ تَعَرَّضَتْ لِزَوَالِهِ بِأَنْ ذَكَرَتْهُ أَوْ  
 كَاتَبَتْهُ ، أَوْ رَهَنَتْهُ ، أَوْ عَرَضَتْهُ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ ، أَوْ أزالَ اسْمَهُ بِأَنْ طَعَنَ الْقَمْحَ  
 أَوْ عَجْنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ نَسَجَ الْغَزْلَ ، أَوْ خَطَطَهُ إِذَا كَانَ مُعِينًا بَعِيْرَهُ رُجُوعًا ،

( ويجوز تعليق الوصية على شرط في الحياة ) كان دخل زيد دار عمرو فقد أوصيت له بألف درهم ( أو  
 بعد الموت ) كان دخل زيد دار عمرو بعد موتي فقد أوصيت له بكذا ( ويجوز بالمنافع ) فقط  
 كأوصيت لزيد بمنافع هذه الجارية فيملك منافعتها وأكسائها وعلى مالك حينها مؤتمتها ( و ) تصح ( بالأعيان )  
 كأن أوصى بمنافع عبده لزيد وبهينه لعمرو ( وبالمدوم كالوصية بما تحمل هذه الجارية أو ) هذه  
 ( الشجرة ) من الثمرة قبل وجودها ( وبالمجهول ) كأوصيت له بما في ضرع ناقتي من اللبن ( وبملا يقدر  
 على تسليمه كالأبق وبملا يملكه الآن ) عند الوصية ثم ملكه عند الموت ( وبملا يجوز الانتفاع به من  
 النجاسات كالسكب ) العلم ( والزيت النجس ) وكجد ميتة قابل للدفع ( لاجملا لا ينتفع به منها كالخنزير  
 والخنزير ) ولو كانت الخنزير محترمة \* ( وتجوز الوصية للحربي ) كأن يوصى لزيد وهو حربي لأن يقول  
 لزيد الحربي أو المرتد فإنه لا يصح ( و ) تجوز ( الذمي ) ( المرتد ولقاتله ) كأن يوصى لرجل فيقتله ( وكذا  
 لوارثه عند الموت إن أجازها ) أي الوصية لوارث ( بقية الورثة ) تصح ( للحمل فتدفع لمن علم وجوده  
 عند الوصية إذا انفصل حيا ) بأن عطس أو صرخ ، وعلم وجوده مصور ( بأن تلده ) ( لدون ستة أشهر من )  
 حين ( الوصية أو فوقها ) أي الستة الأشهر ( ودون أربع سنين ولزوج لها ولاسيد يطؤها ) وأما إذا  
 وضعته لفوق ستة أشهر وأقل من أربع سنين ولها زوج أو لأربع سنين وإن لم يكن لها زوج ولاسيد  
 لم تصح الوصية ( وإن أوصى لِعَبْدٍ فَقَبِلَ ) العبد ( دفع إلى سيده ) بعد موت الموصي ( وإن وصى بشئ  
 ثم رجع عن الوصية ) كقوله نقضتها أو أبطلتها ( صح الرجوع و بطلت الوصية ) لأنها عقد تبرع لم يتصل  
 به القبض فاشبه الهبة قبل القبض ( وإزالة الملك فيه ) أي الموصى به ( كالبيع والهبة ) مع القبض أو  
 الاقباض وكذلك جعله أجرة أو عوضا في خلع ( أو تعريضه ) أي الموصى به ( لزواله ) أي الملك ( بأن  
 ذكروه أو كاتبه أو رهنه أو عرضه على البيع أو أوصى ببيعه أو أزال اسمه ) أي اسم الموصى به وذلك  
 ( بأن طحن القمح أو عجن الدقيق أو نسج الغزل أو خطاه إذا كان معينا بغيره ) ولو أوجد منه كل ذلك  
 ( رجوع ) عن الوصية فهو خبر عن قوله وإزالة الملك وما عطف عليه

وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَمْ يَقْبَلِ الْمُوصَى بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ وَقَبِلَ الْقَبُولُ ، فَلِوَارِثِهِ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا .

## كتاب الفرائض

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالرَّكَاةِ وَالرَّهْنِ وَالْجَانِيِّ وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا فَإِنَّ حُقُوقَ هَوْلَاءِ تَقْدَمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالِدْفَنِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَى دِيُونُهُ ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرْكَتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ \* وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَمَلًا ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ ، أَوْ لِأُمِّ ، أَوْ لِأَبِ ، أَوْ لِأُمِّ ، وَأَبْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبِ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ ، أَوْ لِأَبِ وَأَبْنَاهُمَا ، وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ \* وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ ، الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْحَدِثَةُ

( وَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ) إِذْ شَرَطَهَا الْقَبُولُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ ( وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ ) أَيْ الْمُوصَى ( وَقَبِلَ الْقَبُولُ ) مِنَ الْمُوصَى لَهُ ( فَلِوَارِثَتِهِ ) أَيْ وَارِثَ الْمُوصَى لَهُ ( قَبُولُهَا ) أَيْ الْوَصِيَّةَ ( وَرَدُّهَا ) فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ يَتِمُّ الْمَالُ فَالْقَابِلُ وَالرَّادُّ الْإِمَامُ .

## ( كتاب الفرائض )

هي جمع فريضة والفريضة معناها في اللغة المقدرة وفي الاصطلاح نصيب مقدر شرعا وأريد بالفرائض هنا المسائل التي تبين فيها الموارث ولو بالتعصيب فغلبت مسائل الفرائض على غيرها وسمى الكل فرائض لأن مسائل الفرائض أكثر من مسائل التعصيب ( يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه ) ككفنه وحنن ماء غسله وكذلك مؤنة تجهيز من يموت كزوجته وابنه الصغير وعنده لو ماتوا قبله ثم مات ( و ) مؤنة ( دفنه ) كأجرة من يحفر القبر ويلحده يبدأ بهذه المؤنة ( قبل الديون والوصايا والارث إلا أن يتعلق بعين التركة حق كالركاة ) فإذا مات وعنده نصاب مرت عليه حول فقد تعلقت الركاة بعين المال فيبدأ بإخراجها قبل مؤنة التجهيز ( و ) كذلك ( الرهن ) كما إذا مات وعين ماله مرهونة ( والجاني ) كأن يجني عبده جنانية تتعلق برقبته ثم يموت السيد فلا يبدأ بمؤنة تجهيزه من ثمن العبد بل يبدأ بأرش جنانيته ( والمبيع إذا مات المشتري مفلسا ) ولم يدفع ثمنه ووجد بعينه في تركته ولم يتعلق به حق لازم ككتابتها ( فان حقوق هؤلاء ) وأمثالهم ( تقدم على مؤنة التجهيز و ) على مؤنة ( الدفن ثم بعد ذلك ) أي بعد مؤنة التجهيز والدفن ( تقضى ديونه ) المتعلقة بذمته لافرق بين دين الله ودين الآدمي ( ثم ) بعد قضاء ديونه ( تنفذ وصاياه ) من ثلث ما بقي ( ثم تقسم تركته بين ورثته ) على ما يأتي تفصيله ( والوارثون من الرجال عشرة ) بالاجال وبالتفصيل خمسة عشر ( الابن وابنه وإن سقل والأب وأبوه وإن علا والأخ شقيقا كان أو لأب أو لأم ) فعدده واحدا وهو ثلاثة بالتفصيل ( وابن الأخ الشقيق أو لأب ) فهو اثنان بالتفصيل وأما ابن الأخ لأم فلا يرث لأنه من ذوى الأرحام ( والعم الشقيق ) أخو أبيه لأمه وأبيه ( أولأب ) فهو اثنان بالتفصيل ( وابنهما ) أي العم الشقيق أو لأب فهو بالتفصيل اثنان ( والزوج والمعتق \* والوارثات من النساء سبع ) بالاجال وبالتفصيل عشرة ( البنت وبنت الابن وإن سقل والأم والحدة

أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ ، وَالْأَخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ ، أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ ،  
 \* وَأُمًّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبُوهُنَّ وَبَنَاتُهُنَّ ، وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ  
 الْأَعْمَامِ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ أَيْ أَخُو الْأَبِ لِأُمِّهِ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ، وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ فَلَا  
 يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي \* وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ ، الْأَوَّلُ  
 الْقَتْلُ مَنْ قَتَلَ مَوْرَثَهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاةَ قَتْلِهِ بِحَقِّ كَالْقِصَاصِ ، أَوْ فِي الْحَدِّ ، أَوْ بِغَيْرِهِ خَطَأً كَانَ  
 أَوْ عَمْدًا ، مُبَاشِرَةً كَانَ أَوْ سَبَبًا، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ، أَوْ حَفَرَ بَيْتًا فَوَقَعَ  
 فِيهَا \* وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ \* الثَّانِي الْكُفْرُ فَلَا يَرِثُ  
 مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ ، وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيَّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ ، وَأَمَّا الذَّمِّيُّ وَالْمُعَاهِدُ  
 وَالْمُسْتَأْمَنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّةُهُمْ وَدَارَ عَمُّهُمْ فَلَا يَرِثُ \* وَالثَّلَاثُ الرَّقِيُّ  
 فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُورَثُ بِمَا جَمَعَهُ بِيَعْضِهِ الْحُرُّ ، الرَّابِعُ  
 اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَعْرَقَ ، أَوْ تَحَفَّ هَدَمَ وَمَنْ يُعْلَمُ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ  
 أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ .

أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ) أي الجدة (في التفصيل اثنان (والأخت شقيقة كانت أو لأب أو لأم) فهي  
 بالتفصيل ثلاثة (والزوجة والمعتقة) وأما ذوو الأرحام وهم أولاد البنات (وأولاد الأخوات وبنوهن)  
 أي أولاد الأخوات (وبناتهن) أي بنات أولاد الأخوات (وبنات الأخوة وللأم وللأعمام) أي  
 أخو الأب لأمه وأبو الأم والحال والحالة والعممة (ومن أدلى بهم) كبن بنت العم وابن الخال والحالة والعممة  
 (فلا يرتون عندنا بطريق الاصلة بل) يرتون (إذا فسد بيت المال) بأن لم يكن هناك امام أو كان ولم  
 يعط كل ذي حق حقه وسيأتي بيان إرثهم (وموانع الارث أربعة) يعني الأوصاف التي إذا قامت بشخص  
 فيه مقتضى الارث تمنعه من إرثه \* (الأول القتل فمن قتل مورثه لم يرثه سواء قتله بحق كالتصاص أو في  
 الحد) بالرجم (أو غيره) أي بغير حق (خطأ كان) القتل (أو عمدا مباشرة كان) القتل كأن رمى  
 سيده فأصاب مورثه (أو سببا مثل أن يشهد عليه بما يوجب القصاص أو حفر بئرا فوقع) المورث (فيها  
 به والحاصل أنه لا يرثه متى كان له مدخل في قتله بأي طريق كان \* الثاني الكفر فلا يرث مسلم من كافر)  
 وإن أسلم قبل قسمة التركة (ولا كافر من مسلم ولا يرث الكافر الحربى إلا من الحربى) سواء كانا متفقين الدار  
 أو مختلفين فلا يرث الحربى من الذمى والمعاهد والمستأمن (وأما الذمى والمناهد والمستأمن فیتوارثون  
 بعضهم من بعض وإن اختلفت دلتهم) كاليهودى من النصرانى والمجوسى (ودراهم) أي محل سكنهم  
 وأما المرتبة (فلا يرث) ولا يرث \* (والثالث الرق فالرقيق لا يرث ولا يرثه) ومن بعضه حر لا يرث لکن  
 يرث بما جمعه ببعضه الحر) لتمام ملكه له \* (الرابع استيهام وقت الموت فإذا مات متوارثان بفرق أو  
 تحت هدم ولم يعلم السابق منهما لم يرث أحدهما من الآخر) وقد جعل بعضهم انتفاء الارث في هذه الصورة  
 لانتهاء الشرط إذ شرط الارث تحقق حياة الوارث عند موت المورث وعلى كل حال فيجعل كل كأنه لم  
 يخلف الآخر .

﴿فَصَلِّ \* فِي مِيرَاثِ أَهْلِ الْفُرُوضِ﴾ أَعْنَى الْفُرُوضِ السَّتَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ النِّصْفُ وَالرُّبْعُ وَالثَّمْنُ، وَالثَّلَاثَانِ وَالثَّلَاثُ وَالسُّدُسُ، وَهِيَ لِعَشْرَةِ الزَّوْجَانِ وَالْأَبْوَانِ، وَالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتِ وَالْجَدَّاتِ وَالْجَدَّاتِ، وَالْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وُلْدِهِ أَوْ وُلْدِ ابْنِ وَارِثِهِ، وَلَهُ الرُّبْعُ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ وُلْدِ الْإِبْنِ \* وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ، أَوْ وُلْدِ ابْنِ وَارِثِهِ، وَهَذَا الثَّمْنُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وُلْدِ الْإِبْنِ، وَالزَّوْجَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ مَا لِلوَاحِدَةِ مِنَ الرُّبْعِ وَالثَّمْنِ \* وَأَمَّا الْأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ، فَإِنْ لَمْ يَنْ مَعَ ابْنِ ابْنِ فَهُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأْتِي \* وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَهَا الثَّلَاثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وُلْدٌ، وَلَا وُلْدُ ابْنِ ذَكَرٍ كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ سِوَاهُ كَانُوا أَشْقَاءَ، أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ، وَلَمْ تَكُنْ فِي مَسْئَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، وَلَا زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا وُلْدٌ، أَوْ وُلْدُ ابْنٍ، أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلَهَا السُّدُسُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْئَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلَهَا ثُلُثٌ مَا بَقِيَ بَعْدَ قَرْضِ الزَّوْجِ، أَوْ الزَّوْجَةِ

﴿فصل في ميراث أهل الفروض﴾ جمع فرض بمعنى الأنصاء (أعنى الفروض الستة المذكورة في القرآن) احترازاً بذلك عن ثلث ما يبقى في بعض مسائل الجد وعن ثلث الباقي في الغراوين فانهما ثبتا بالاجتهاد لابنص القرآن (وهي النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس . وهي لعشرة الزوجان والأبوان والبنات وبنات الابن والأخوات والجد والجدات والاخوة والأخوات من الأم. فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث) لزوجته وإن كان من غيره وخروج بالوارث من قام به مانع فانه كالعدم (وله الربع مع الولد أو ولد الابن. وأما الزوجة فلها الربع مع عدم الولد أو ولد ابن) له (وارث ولها الثمن مع الولد أو ولد الابن) والولد وولد الابن فيهما يشمل الذكر والأنثى (ولازوجتين والثلاث والأربع مالمالواحدة من الربع والثلث. وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن) ومع البنت و بنت الابن يستحق ذلك أيضاً لكن إن لم يكن معه غيره يستحق الباقي بالتعصيب (فان لم يكن معه ابن) ولا ابن (ابن فهو عصبه كما سياتي ، وأما الأم فلها الثلث إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكر كان أو أنثى ولا) معها (اثنان من الاخوة والأخوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لام) كانوا وارثين أو لا فعند وجود العدد المذكور تحجب من الثلث إلى السدس (و) يقيد أخذها الثلث أيضاً بما إذا (لم تكن) الأم وارثة (في مسألة زوج وأبوين) واليت فيها الزوجة وهي بنتها (ولا) في مسألة (زوجة وأبوين) واليت فيها الزوج وهو ابنها (فان كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والأخوات فلها) أي الأم (السدس وإن كانت في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين) وهي الغراوان (فلها) أي للأم (ثلث ما بقي بعد قرض الزوج) فقد ماتت بنتها عنها وعن أبيها وزوجها فيأخذ الزوج النصف ثلاثة لأن مسألتهم من ستة إذ فيها نصف وثلث فيضرب اثنان في ثلاثة فاذا أخذ الزوج النصف بقي ثلاثة فلو أخذت الثلث وهواثنان لزادت على الأب وهو غير معهود في الشرع لأنه في درجتها وهو ذكر فيستحق مثلها فأعطيناها ثلث الباقي وهو واحد وأخذ هو اثنان (أو الزوجة) أي فرض الزوجة وهو الربع ومسألتها من اثني عشر لأن فيها ربا وهو نصيب الزوجة وثلثا وهو نصيب الأم فيضرب ثلاثة في أربعة باثني عشر يعطى ربعها وهو ثلاثة للزوجة



وَالْبَاقِي لِلَّابِ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ فِي الْأُولَى النِّصْفَ وَهِيَ السُّدُسُ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ وَالْبَاقِي لِلَّابِ ، وَفِي  
الثَّانِيَةِ تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرَّبْعَ ، وَالْأُمُّ الرَّبْعَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ ، وَالْبَاقِي لِلَّابِ \* وَأَمَّا الْبِنْتُ الْمَفْرَدَةُ  
فَلَهَا النِّصْفُ ، وَالْبِنْتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ ، وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ  
تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ \* وَأَمَّا الْأُخْتُ الْمَفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَالْأُخْتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ ، وَإِنْ  
كَانَتْ مِنَ الْأَبِ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَالْأُخْتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ ، وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ فَصَاعِدًا مَعَ  
الشَّقِيقَةِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ ، وَالْأُخُوتُ الْأَشْقَاءُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ فُتِدْنَ  
فَالْأُخُوتُ مِنَ الْأَبِ ، مِثَالُهُ بِنْتُ وَأُخْتُ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ ، بِنْتَانِ وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ  
وَأُخْتُ لِأَبٍ ، لِلْبِنْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي لِلشَّقِيقَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرَى \* وَأَمَّا الْجَدُّ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُ  
إِخْوَةٌ وَأُخُوتٌ وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ وَمَعَ عَدَمِهِمَا هُوَ  
عَصَبَةٌ كَمَا سَبَقَتْ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأُخُوتٌ أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ وَتَارَةٌ  
لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبٌ ذُو فَرْضٍ قَلَسِمَ الْجَدُّ الْإِخْوَةَ وَعَصَبَ الْبَنَاتِ مِمَّنْ يَنْقُصُ سَائِرَهُ بِالْمُقَاسَمَةِ

ويقسم ما بقى على الأم والأب للذكر مثل حظ الانثيين فتأخذ ثلاثة (والباقي للأب فيأخذ الزوج في  
الأولى النصف) وهو ثلاثة من ستة كما تقدم (وهي السدس) وهو واحد (لأنه ثلث ما بقى والباقي للأب)  
وهو الثلث (وفي الثانية تأخذ الزوجة الربع) وهو ثلاثة (والأم الربع لأنه ثلث ما بقى) وهو ثلاثة (والباقي)  
وهو النصف ستة (للأب. وأما البنت المفردة) فمن يعصبها كأخيها وعن أخت تكون معها (فلها النصف  
ولابنتين فصاعدا الثلثان، ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب المفردة السدس تكملة الثلثين) وأما لو كانت بنت  
الابن مع بنتين فأكثر فلا شيء لها (وأما الأخت المفردة الشقيقة فلها النصف وللأختين فصاعدا الثلثان وإن  
كانت من الأب فلها النصف وللأختين فصاعدا الثلثان، وللأخت من الأب فصاعدا مع الشقيقة المفردة  
السدس تكملة الثلثين) وليس للأخت من الأب شيء إذا كان مع الشقيقة أخ أو أخت (والأخوات  
الأشقاء مع البنات عصبه) الجع ليس بقيد فيهما فلو كانت أخت شقيقة وبنت وزوجة وأخ لاب فالبنت  
لها النصف والزوجة العنم والباقي للأخت الشقيقة ولا شيء للأخت من الأب (فان فقدن) أي الشقيقات  
(فالأخوات من الأب) يقمن مقامهن في التعصيب (مثاله) أي مثال وجود العصبه مع الغير (بنت وأخت)  
لابوين أو لاب (للبنات النصف والباقي للأخت) تعصبا (بنتان وأخت شقيقة وأخت) من (الأب  
للبنتين الثلثان) فرضا (والباقي للشقيقة) تعصبا (ولا شيء للآخري) وهي الأخت من الأب لحبها  
بالشقيقة ويقال للأخت عصبه مع الغير \* (وأما الجد فتارة يكون معه أخوة وأخوات) أشقاء أو لاب  
(وتارة لا) يكون معه (فان لم يكونوا معه فله السدس مع الابن) أو (وابن الابن ومع عدمهما) ولو مع وجود  
بنت أو بنت ابن (هو عصبه) إن انفرد أخذ المال وإن كان معه بنت أو بنت ابن أخذ السدس فرضا  
وما يبقى تعصبا (وإن كان معه أخوة وأخوات أشقاء أو لاب فتارة يكون معهم ذو فرض) كزوج أو  
زوجة (وتارة لا) يكون معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض) بأن كان الجد والأخوة لاغير (قاسم الجد الأخوة)  
الذكور (وعصب اناتهم) فيأخذ مثل حظ الانثيين (مالم ينقص ما يخصه بالمقاسمة) للذكور أو بالتعصيب

عَنْ ثُلُثٍ جَمِيعِ الْمَالِ ، فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لَهُ الثُّلُثُ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ  
 لِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ حِظِّ الْأَنْثَيْنِ ، مِثَالُهُ جَدٌّ وَأُخْتُ ، أَوْ أُخْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ ، أَوْ أَرْبَعٌ ، أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ ،  
 أَوْ أَخْوَانِ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتُ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ فَيُقَاسِمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ حِظِّ الْأَنْثَيْنِ  
 وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ فِرْضٌ لِذِي الْفَرْضِ فَرَضُهُ ، ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي الْأَوْفَرَ لَهُ مِنْ  
 ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ إِمَّا الْمَقَاسِمَةَ ، أَوْ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ، مِثَالُهُ زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ الْمَقَاسِمَةُ  
 خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأَخْوَانِ وَجَدٌّ ، سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ ، زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ، ثُلُثُ  
 الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ ، لِلْبِنْتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، وَاللَّامِ السُّدُسُ ، وَاللَّجَدَّ السُّدُسُ ،  
 وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ ، وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ ، فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمَقَاسِمَةِ  
 يَعْذُونَ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيبَهُمْ ، مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبِ ، لِلْجَدِّ  
 الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ ، الثُّلُثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثُّلُثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ  
 الْأَبِ ، لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجُبُهُ فَيَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخْتًا فَرَدَّةٌ كَمَلَّهَا الْأَخُ مِنَ  
 الْأَبِ النَّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ

للإناث (عن ثلث جميع المال) سواء ساوى الثلث أو زاد عليه (فإن نقص فإنه يفرض له الثلث ويجعل  
 الباقي للإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين مثاله) أي مثال كون المقاسمة أحسن للجد (جد  
 وأخت) فيأخذ الثلثين وهي الثلث فالمقاسمة أحظ له (أو) جد و (أختان) فله النصف ولهما النصف  
 فالمقاسمة له أحظ (أو) جد و (ثلاث) أخوات فله الخمس وله ثلثة أخماس فالمقاسمة له أحظ من الثلث  
 (أو) جد و (أربع) من الأخوات فله الثلث وله ثلثان فلم ينقص عن الثلث (أو) جد وأخ أو أخوان  
 أو أخ وأخت أو أخ وأختان فيقاسم في هذه الصور) الثمانية (للكر مثل حظ الأنثيين) هذا حكمه  
 إذا لم يكن معه ذو فرض (وإن كان معه) أي الجد (ذو فرض) واحد أو متعدد (فرض) أي قدر  
 (لذي الفرض فرضه ثم يعطى الجد من الباقي) بعد إخراج الفرض (الأوفر له) أي الأحظ له (من ثلاثة  
 أشياء إما المقاسمة أو ثلث ما بقي أو سدس جميع المال . مثاله) أي مثال ما إذا كان مع الجد والأخوة ذو  
 فرض (زوج وجد وأخ) مسألتهم من اثنين وتصح من أربعة للزوج النصف والجد إذا قاسم أخذ الربع  
 وهو أحظ له من سدس المال وثلث ما بقي وهو سدس أيضا (المقاسمة خير له) بنان وأخوان وجد  
 سدس جميع المال خير له) أصلها من ستة لأن سدس المال خير للجد فله واحد وللبنتين أربعة وللأخوين  
 واحد يتكسر على مخرج النصف فيضرب اثنان في أصل المسألة فتصح من اثني عشر فالجد الأحظ له السدس  
 وهو اثنان فهما خير له من المقاسمة لأنه ينوبه فيها واحد وثلث وكذلك ثلث ما بقي (زوجة وثلاثة  
 أخوة وجد ثلث الباقي خير له . بنان وأم وجد وإخوة) ثلاثة فأكثر (البنتين الثلثان وللأم السدس  
 وللجد السدس وتسقط الأخوة . وإن اجتمع معه الأخوة الأشقاء والأخوة للأب فإن الأشقاء عند المقاسمة  
 يعدون على الجد الأخوة من الأب ثم يأخذون نصيبهم مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب للجد الثلث والثلثان  
 للأخ الشقيق الثلث الذي خصه بالقسمة والثلث الذي هو نصيب الأخ من الأب لأن الشقيق يحجبه  
 فيعود نفعه إليه فإن كان الشقيق أخا فردة كمل لها الأخ من الأب النصف والباقي له) ولولاها لاعطاها

وَلَا يُفْرَضُ لِلْأَخْتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأَخْتُ شَقِيْقَةٍ ، فَلِإِذَا زَوْجِ  
النِّصْفِ ، وَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ اسْتَفْرَقَ الْمَالَ ، وَلَيْسَ هُنَا مَنْ يَحْجِبُ الْأَخْتَ عَنْ  
فَرْضِهَا فَتَعُولُ الْمَسْئَلَةُ بِنَصِيبِ الْأَخْتِ ، فَتَقْسَمُ مِنْ تِسْعَةٍ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الدَّعَةِ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ  
يَبْقَى أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ نَصِيبُ الْأَخْتِ وَالْجَدِّ ، فَتُجْمَعُ وَتُقَسَّمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَى ، وَأَمَّا الْجَدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ أَوْ أُمُّ الْأَبِ وَهَكَذَا ، أَوْ أُمُّ الْأَبِ ، أَوْ أُمُّ الْأَبِ  
وَهَكَذَا ، أَوْ أُمُّ أَبِي الْأَبِ وَهَكَذَا ، فَلَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَدَّتَانِ فِي دَرَجَةٍ فَلَهُمَا السُّدُسُ  
مِثْلُ أُمِّ أَبِي وَأُمِّ أُمِّ ، أَوْ أُمِّ أُمِّ أَبِي ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ ، فَإِنْ كَانَتْ  
الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ اسْقَطَتِ الْبَعْدَى ، مِثْلُ أُمِّ أُمِّ وَأُمِّ أُمِّ أَبِي ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَمْ  
تُسْقَطِ الْبَعْدَى بَلْ يَشْتَرِكُنِ فِي السُّدُسِ مِثْلُ أُمِّ أَبِي وَأُمِّ أُمِّ أَبِي \* وَأَمَّا الْجَدَّةُ الَّتِي هِيَ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ  
فَلَا تَرِثُ بَلْ هِيَ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ كَمَا سَبَقَ \* وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُنَّ  
السُّدُسُ وَبِالْأُنثَى نِصْفُ الثَّلَاثِ ذَكَرُهُمْ وَإِنَّا نَهْمُ فَيَسَوِيكَ فَتَلَاخِصُ بِذَلِكَ أَنَّ السُّدُسَ  
فَرَضُ حَسَةِ الزَّوْجِ فِي حَالَةِ وَالْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وَالْأَخْتِ الشَّقِيْقَةِ أَوْ لِأَبِ ، وَالرَّبِيعِ فَرَضُ  
أُنثَى ، الزَّوْجِ فِي حَالِهِ ، وَالزَّوْجَةِ فِي حَالِهِ ، وَالنَّسَبِ فَرَضُ الزَّوْجَةِ فِي حَالِهِ

الجدَّة الثلث فلما وجد عدته على الجد فأصل المسألة من خمسة عدد الرؤس وتصح من عشرة فتأخذ هي  
اثنتين في المقاسمة ويأخذ الاخ أربعة يعطيها منها ثلاثة ويأخذسهما واحدا (ولايفرض للأخت) الشقيقة  
أولاب (مع الجد لإني الاكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت شقيقة فللزواج النصف وللأم الثلث وللجد  
السدس استغرق المال) ولم يبق منه شيء (وليس هنا من يحجب الاخت عن فرضها فتعول المسئلة  
بنصيب الاخت) أصلها من ستة وتعول بثلاثة (فتقسم من تسعة للزوج ثلاثة من التسعة وللأم اثنان  
يبقى أربعة وهي نصيب الاخت والجد فتجتمع وتقسم بينها وبينه) أي الجد فتسكسر على مخرج الثلث  
فتضرب ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعا وعشرين ومنها تصح (للكر مثل حظ الانثيين. وأما الجدَّة فان كانت  
أم الام أو أم أم الأم وهكذا أو أم الاب أو أم أم الاب وهكذا أو أم أبي الاب وهكذا فلها السدس) فرضا  
(وإن اجتمع جدتان في درجة فلهما السدس) اشتراكا (مثل أم أب وأم أم أم أب وأم أبي أب  
وإن كانت إحداهما أقرب فان كانت القرابي من جهة الام أسقطت البعدى) من جهة الاب (مثل أم  
أم وأم أم أب وإن كانت) القرابي (من جهة الاب لم تسقط البعدى) من جهة الام (بل يشتركان في  
السدس مثل أم أب وأم أم أم. وأما الجدَّة التي هي أم أبي الام فلا ترث بل هي من ذوى الارحام كما سبق  
وأما الاخوة والاخوات من الام فللواحدمنهم السدس وللانثيين فصاعدا الثلث ذكورهم وإناهم فيه سواء  
فتخلص من ذلك) أي تحصل وعلم (أن النصف فرض خمسة الزوج في حالة) وهي ما اذا لم يكن لزوجته فرع  
وارث (والبنت وبنت الابن والاخت الشقيقة أولأب. والرابع فرض اثنتين الزوج في حالة) وهي ما اذا  
كان لزوجته فرع وارث (والزوجة في حالة) وهي ما اذا كان الزوج ليس له فرع وارث (والنمن فرض  
الزوجة في حالة) وهي ما اذا كان لزوجها فرع وارث!

وَالثَّلَاثَانَ فَرَضُ أَرْبَعَةِ الْبَنَاتِ فَصَاعِدًا ، أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأَخْتَانِ فَصَاعِدًا الشَّقِيقَتَانِ  
 أَوْ لِلْأَبِ ، وَالثَّلَاثُ فَرَضُ اثْنَيْنِ الْأُمِّ فِي حَالِ وَأَنْثَانِ فَأَكْثَرَ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ  
 الْأُخُوَّةِ ، وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةِ الْأَبِّ فِي حَالِهِ ، وَالْجَدُّ فِي حَالِهِ ، وَالْأُمُّ فِي حَالِهِ ، وَالْجَدَّةُ فِي حَالِهِ  
 وَبِنْتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ ، وَلِأَخْتِ أَوْ أَخَوَاتِ لِأَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرْدَةٍ ، وَلِوَالِدٍ مِنْ  
 الْأُخُوَّةِ لِلْأُمِّ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي الْحَبِيبِ لَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةِ الْوَالِدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ  
 أَنْثَى وَالْأَبِ وَالْجَدِّ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ ثَلَاثَةِ الْإِبْنِ وَأَبْنِ الْإِبْنِ وَالْأَبِ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ  
 مِنَ الْأَبِ مَعَ أَرْبَعَةِ هَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ وَالْأَخِ الشَّقِيقِ ، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْإِبْنِ فَسَافِلًا مَعَ الْإِبْنِ ، وَلَا  
 مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلَا الْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كُنَّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ الَّتِي مِنْ  
 جِهَةِ الْأَبِ مَعَ الْأَبِ ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي  
 دَرَجَتَيْنِ ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ يُعَصِّبُهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ، مِثَالُهُ بِنْتَانِ وَبِنْتُ ابْنِ  
 لِلْبِنْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَلَا شَيْءٌ لِبِنْتِ الْإِبْنِ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهَا ابْنُ ابْنِ أَوْ ابْنُ ابْنِ ابْنِ كَانَ الْبَاقِي

(والتلثان فرض أربعة البنات فصاعدا أو بنات الابن فصاعدا والاختان فصاعدا الشقيقتان أو للأب  
 والثلث فرض اثنين الام في حال ) وهي ما إذا لم يكن لليت فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاختوات  
 (واثنان فأكثر من ولد الام وقد يفرض للجد مع الاخوة) وذلك اذا زادوا على مثليه كجد وعشرة  
 اخوة (والسدس فرض سبعة الأب في حالة ) وهي ما اذا كان لليت ولد أو ولد ابن (والجد في  
 حالة ) وهي ما اذا مات الميت عمن ذكر في الأب (والام في حالة ) وهي ما اذا مات عمن ذكر في  
 الاب أو كان لليت عدد من الاخوة والاختوات (والجدة في حالة ) وهي ما اذا انفردت (ولبنت الابن  
 فصاعدا مع بنت الصلب ولأخت أو أخوات لاب مع شقيقة فردة ولو احد من الاخوة للام )

﴿ فَضْلٌ فِي الْحَبِيبِ ﴾ وَهُوَ مِنَ الْمَهْمَاتِ فِي الْفَرَائِضِ (لا يرث الأخ من الأم مع أربعة الولد) ذكرًا  
 كان أو أنثى ( وولد الابن ذكرًا كان أو أنثى والأب والجد ) فكل واحد من هؤلاء يحجب حومان  
 ( ولا يرث الأخ الشقيق مع ثلاثة الابن وابن الابن والأب. ولا يرث الأخ من الاب مع أربعة هؤلاء الثلاثة  
 والاخ الشقيق. ولا يرث ابن الابن فسافلا مع الابن ولا مع ابن ابن اقرب منه. ولا ) ترث (الجدات كلهن  
 من أَى جِهَةٍ كُنَّ مَعَ) وجود (الام. ولا الجد والجدة التي من جهة الاب مع الاب) ولا يحجب الاب ولا  
 الجد الجدة من جهة الام (وإذا استكمل البنات الثلثين لم ترث بنات الابن إلا أن يكون في درجتين  
 أو أسفل منهن ذكر) فانه (يعصبن للذكر مثل حظ الانثيين مثاله) أى مثال حجب بنات الابن مع  
 أكثر من بنت (بنتان وبنت ابن للبنتين الثلثان ولائى لبنت الابن) أصلها من ثلاثة مخرج اثلاث لهما  
 الثلثان فيبقى واحد فيرد عليهما فينسكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة فتصح  
 من ستة (فلو كان معها) أى بنت الابن (ابن ابن) كأخيها أو ابن عمها وهو في درجتها (أو ابن ابن  
 ابن) كابن أخيها أو ابن ابن عمها وهو أزل منها في الدرجة (كان الباقي) بعد فرض البنتين وهو الثلث

لَهَا وَهِيَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخْوَاتُ الْأَشْقَاهُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ  
 الْأَخْوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَمَنْ  
 لَا يَرِثُ أَصْلًا لَا يَحْجُبُ أَحَدًا ، وَمَنْ يَرِثُ لِكِنِّهِ مَحْجُوبٌ لَا يَحْجُبُ أَيْضًا حَجَبَ حَرَمَانَ  
 لِكِنِّهِ فَدَيَّحُجِبُ حَجَبُ تَنْقِصِ مِثْلُ الْأَخَوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ وَيَحْجُبُونَ الْأُمَّ  
 مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ ، وَمَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ عَلَى السَّهَامِ ، أُعِيلَتِ بِالْجُزْءِ الرَّائِدِ مِثْلُ مَسْئَلَةِ  
 الْمُبَاهَلَةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ اسْتِغْرَاقَ الْمَالِ ، وَالْأُمُّ  
 لَا يَحْجُبُ فَيَفْرَضُ لَهَا الثَّلَاثُ فَمَعَالُ بِفَرْضِ الْأُمِّ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُخْتِ ثَلَاثَةٌ  
 وَاللَّامُ اثْنَانِ .

﴿ فَصَلِّ فِي الْعَصَبَاتِ ﴾ وَالْعَصَبَةُ مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا تَفَرَّدَ أَوْ مَا يُفَضَّلُ عَنْ صَاحِبِ  
 الْفَرَضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فَإِنْ لَمْ يُفَضَّلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرَضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ  
 ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ سَقَطَ وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ  
 لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ

لَهَا وَهِيَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخْوَاتُ الْأَشْقَاهُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ الْأَخْوَاتُ مِنَ الْأَبِ  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ (ولا يعصبنه إلا أخوهن المساوي لهن  
 (ومن لا يرث أصلاً) كمن قام به مانع من كفر أو قتل أو رفق (لا يحجب أحداً) من الورثة لا يحجب  
 حرمان ولا يحجب نقصان (ومن يرث لكنه محجوب) حجب حرمان (لا يحجب) غيره (أيضا حجب حرمان  
 لكنه قد يحجب) غيره (حجب تنقيص مثل الأخوة من الأم مع الأب والأم لا يرثون) (حجب الأب لهم  
 (ويحجبون الأم من الثلث إلى السدس) لانهم عدد من الأخوة وكل عدد منهم يحجبها من الثلث إلى  
 السدس (ومتى زادت الفروض) أي أصحابها (على السهام) أي الانصباء (أعيلت) أي زيد في سهامها  
 (بالجزء الزائد) (وحيث يدخل النقص على جميع الورثة كما يدخل على أرباب الديون في التفليس) (مثل  
 مسألة المباهلة وهي زوج وأم وأخت شقيقة فللزواج النصف وللأخت) الشقيقة (النصف استغرق المال و) بقية  
 (الأم) وهي (لا يحجب) أصل المسألة من ستة بضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثلث ثلاثة نصفها  
 ثلاثة للزوج وثلاثة للشقيقة فلا يبقى للام شيء (فيفرض لها الثلث) وهو اثنان (فتعال بفرض الأم فتقسم  
 من ثمانية للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان) وسميت هذه المسئلة بالمباهلة لان ابن عباس خالف  
 فيها بعد موت عمر رضي الله عنهما ، فقيل له الناس على خلاف رأيك ، فقال إن شأؤنا فلندع أبناءنا  
 الخ الآية .

﴿ فصل في العصابات ﴾ أي عن بيان ارثهم وهي ثلاثة : عصبه بنفسه ، وعصبه بغيره ، وعصبه مع  
 غيره (والعصبه) بنفسه (من يأخذ جميع المال إذا تفرّد أو ما يفضل عن صاحب الفرض إذا اجتمع معه  
 فان لم يفضل عن صاحب الفرض شيء سقطت العصابات به وأقربهم الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الاب ثم  
 الجد) أبو الاب (وإن علا والأخ للابوين ثم للاب ثم ابن الأخ للابوين ثم ابن الأخ للاب ، ثم العم ، ثم

أَبْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ ثُمَّ ابْنُهُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَاتُ نَسَبٍ ، فَعَصَبَاتُ  
الْوَالِيَةِ فَمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ عَبْدًا وَإِمًا بِإِعْتِقَاقٍ أَوْ تَدْبِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ اسْتِئْذَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَوَالَاؤُهُ لَهُ  
فَإِذَا مَاتَ هَذَا الْعَتِيقُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ ذُو فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٌ وَرِثَةُ الْمُعْتَقِ بِالْوَالِيَةِ ، فَإِنْ كَانَ  
الْمُعْتَقُ مَيِّتًا انْتَقَلَ الْوَالِيَةُ إِلَى عَصَبَاتِهِ ذُونَ سَائِرِ الْوَرِثَةِ ، يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ عَلَى التَّرْتِيبِ  
الْمُقَدَّمِ إِلَّا أَنْ الْأَخَ يُشَارِكُ الْجَدَّ وَهَذَا الْأَخُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ نَسَبٍ  
انْتَقَلَ إِلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ إِلَى عَصَبَتِهِ ، وَالْمُعْتَقُ أَيْضًا الْوَالِيَةُ عَلَى أَوْلَادِ الْعَتِيقِ ، فَيُقَدِّمُ مُعْتَقُ  
الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَنْتَ بَوْلَدِهِ ، فَوَالَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ عَتَقَ أَبُوهُ  
بَعْدَ ذَلِكَ أَنْجَرَ الْوَالِيَةَ مِنْ مُعْتَقِ الْأُمِّ إِلَى مُعْتَقِ الْأَبِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ بِالْوَالِيَةِ إِلَّا مِنْ عَتِيقِهَا  
وَأَوْلَادِهِ وَعَتِيقَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَقْرَابٌ وَلَا وِلَاءٌ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْثًا  
لِلْمُسْلِمِينَ ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادِلًا رُدَّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِينَ  
عَلَى قَدْرِ فُرُوضِهِمْ إِنْ كَانَ ثَمَّ ذُو فَرَضٍ ، وَإِلَّا فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ،

ابنه وإن سفل ثم عم الأب ثم ابنه وهكذا فإن لم يكن له عصابات نسب فعصابات الواليه يرجع إليها عند  
فقد عصابات النسب ( فمن عتق عليه عبدا ما باعناق ) منه ( أو تدبير ) بأن قال مالك العبد له أنت حر  
بعد موتي فيعتق بموته ( أو كتابه ) بأن كاتبه على مائة درهم في شهرين فأداها ( أو استئذانه ) منه لجاريته  
فعتقت بموته ( أو غير ذلك ) كالتعليق بصفة ( فولأوه ) أي العبد ( له ) أي للسيد ( فإذا مات هذا العتيق  
وليس له وارث ذو فرض ولا ) وارث ( عصبه ورثه المعتق بالولاء فإن كان المعتق ميتا انتقل الولاء إلى  
عصباته ) المتعصبين بأنفسهم ( دون سائر الورثة ) كالبنات والأخت ( يقدم الأقرب فالأقرب على الترتيب  
المتقدم ) في النسب ( إلا أن الأخ ) في باب النسب ( يشارك الجد وهنا الأخ مقدم على الجد ) سواء كان  
الأخ شقيقا أو لأب وكذا ابنه يقدم على الجد ( فإن لم يكن للمعتق عصبه نسب انتقل الولاء ) إلى المعتق  
المعتق ثم ( إن لم يكن معتق المعتق موجودا انتقل ) إلى عصبته وللمعتق أيضا الولاء على أولاد العتيق ( كما  
له الولاء على العتيق ) فيقدم معتق الأب على معتق الأم فلو تزوج عبد بمعتقة فأنث بولد فولأوه لمعتق  
الأم فلو عتق أبوه بعد ذلك أنجر الولاء من معتق الأم إلى معتق الأب) لما تقدم من تقديم معتق الأب  
على معتق الأم ( ولا ترث المرأة بالولاء إلا من عتيقها وأولاده ) الذين ليس لهم ورثة من النسب ( وعتيقاته )  
كان أعتق عتيقها عبدا ومات عتيقها ولم يكن له ورثة من النسب ثم مات عتيق العتيق كذلك وهي  
موجودة فترثه بالولاء وأما عتقاء أصولها فلا ترثهم بالولاء ( فإذا لم يكن للميت أقارب ولا ولاء عليه انتقل  
ماله ) كله أو ما بقى منه ( إلى بيت المال إرثا للمسلمين ) يصرف في مصالحهم ويجوز تخصيص طائفة منهم به  
( إن كان السلطان عادلا ) يعطى كل ذي حق حقه ( فإن لم يكن عادلا رد ) الفاضل ( على ذوى الفروض )  
حالة كونهم ( من غير الزوجين ) لانهما ليسا من الأقارب ويكون الرد ( على قدر فروضهم ) كأُم و بنت  
فهى من ستة للام السدس واحد وللبنات النصف ثلاثة يبقى اثنتان فترث عليهما بهذه النسبة فترث الستة إلى  
أربعة ويعطى للام واحد وللبنات ثلاثة ونفعل ذلك ( إن كان ثم ذو فرض وإلا فيصرف ) المال ( إلى  
ذوى الارحام ) فيقدم الرد على توريث ذوى الارحام

فِيَقَامُ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَقَامَ مَنْ يُدْبِي بِهِ فَيُجْعَلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ  
وَالْأَعْمَامِ كَأَبَائِهِمْ ، وَأَبُو الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ كَالْأَبِ ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ  
بِالتَّعْصِيبِ وَتَمَّ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَلَا يُعْصَبُ أَحَدٌ أُخْتَهُ إِلَّا الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْأَخُ فَإِنَّهُمْ يُعْصَبُونَ  
أَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حِطِّ الْأُنثِيِّينَ ، وَيُعْصَبُ ابْنُ الْإِبْنِ مَنْ يُحَازِبُهُ مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ ، وَيُعْصَبُ  
مَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ ، وَلَا يُسَارِكُ عَاصِبٌ ذَا فَرَضٍ إِلَّا  
الْمُشْرَكَةَ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانِ فَإِذَا كَثُرُ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ لِلزَّوْجِ  
النَّصْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْجَدَّةِ السُّدُسُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ يُسَارِكُهَا فِيهِ الشَّقِيقُ ، وَمَتَى وَجَدَ فِي شَخْصٍ  
جِهَتًا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَرِثَ بِهِمَا كَأَبْنِ عَمِّ هُوَ زَوْجٌ أَوْ ابْنِ عَمِّ هُوَ أَخٌ لِلْأُمِّ .

### كتاب النكاح

مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ مِنَ الرِّجَالِ

( فيقام كل واحد منهم مقام من يابى به فيجعل له البنات ) أصاب أو بنات ابن (و) ولد (الأخوات)  
شقيقات أو لأب أو لأم (كأمهاتهم) ويسمى منهن من سبق إلى الوارث (وبنات الأخوة) وبنات  
(والأعمام كأبائهم وأبو الأم والخال والخاله كالأم) فيجعل أبو الأم منزلتها وكذلك الخال والخاله فإذا اتفرد  
كل واحد منهم أخذ المال فرضاً ورداً وإن اجتمعوا أخذ الأب المال (والعم للام والعممة كالأب) يعني أن  
العم للام والعممة منزلتان الأب (ولا يرث أحد بالتعصيب وتم أقرب منه) كالأخ الشقيق والأخ للأب  
فلا يرث الأخ مع وجود الشقيق لانه يرث بالتعصيب والشقيق أقرب منه (ولا يعصب أحد أخته إلا الابن  
وابن الابن والأخ فانه يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ويعصب ابن الابن من يحاذيه من بنات  
عمه ويعصب من فوقه من عمماته وبنات عم أبيه إذا لم يكن لهنَّ فرض) وأما إذا كان لهنَّ فرض كأن  
مات الميت عن بنت و بنت ابن وابن ابن فالبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي وهو ائتان لابن  
ابن الابن فإذا كان للميت بنتان عصب ابن ابن الابن بنت الابن للذكر مثل حظ الانثيين (ولا يسارِكُ  
عاصب ذَا فرض) لانه يأخذ ما أبقت الفروض (إلا) في (المشركة) بفتح الراء وقد تكسر وتسمى  
الحجرية أيضا (وهي زوج وأم أو جددة وائتان فأكثر من الأخوة للام وأخ شقيق فأكثر) فالمسألة  
من سنة (للزوج النصف) ثلاثة (وللام أو الجدة السدس) واحد (ولالأخوة للام الثلث) ائتان (يسارِكُها  
فيه) أي الثلث (الشقيق) فقد شارك العاصب وهو الشقيق صاحب الفرض وهو الأخوة للام نظرا لانه  
شاركهم في ولادة الام له فجعل أبوه كالعديم (ومتى وجد في شخص جهتا فرض وتعصيب ورث بهما  
كأبن عم هو زوج) فإذا مات امرأته عنه ورث النصف بالزوجية وورث باقي المال بعصوبة ابن العم (أو  
ابن عم هو أخ لام) كأن تزوج رجلا ن أخوان امرأة فأولدها أحدهما ولدا والآخر بنتا فالولد والبنت أخوان  
للأم وابنا عم فإذا ماتت البنت ورثها الولد بأخوة الأم وبعصوبة ابن العم .

### ( كتاب النكاح )

هو لغة الضم والوطة ويطلق على العقد حقيقة وعلى الوطة مجازا ( من احتاج إلى النكاح من الرجال )

وَوَجَدَ أَهْبَةً نُدِبَ لَهُ ، وَمَنْ أَحْتَاَجَ وَفَقَدَ الْأَهْبَةَ نُدِبَ تَرْكُهُ ، وَيَكْسِرُ شَهْوَتَهُ بِالصَّوْمِ ، وَمَنْ  
لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النَّكَاحِ وَفَقَدَ الْأَهْبَةَ كَرِهَ لَهُ ، وَمَنْ وَجَدَهَا وَوَجِدَ مَانِعٌ بِهِ مِنْ هَرَمٍ وَعَرَضٍ دَائِمٍ  
لَمْ يُكْرَهُ ، لَكِنْ الْأَشْتِغَالُ بِالْعِبَادَةِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ فَالنَّكَاحُ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ  
أَحْتَاَجَتْ إِلَى النَّكَاحِ نُدِبَ لَهَا وَإِلَّا فَيُكْرَهُ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِكْرًا وَلَوْ دَا جَمِيلَةً عَاقِلَةً دِينَةً  
نَسِيبَةً لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً ، فَإِذَا عَزَمَ عَلَى نِكَاحِ امْرَأَةٍ ، فَالْسُّنَةُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا  
قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَهَا وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُ تَكَرُّرُ النَّظَرِ ، وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ،  
وَيَحْرُمُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَجْنِبِيَّةِ حُرَّةً أَوْ أَمَةً ، أَوْ الْأَمْرَدِ الْحَسَنِ ، وَلَوْ بِلَا  
شَهْوَةٍ مَعَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ، وَقِيلَ يُجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْأُمَّةِ مَا عَدَا عَوْرَتَهَا عِنْدَ الْأَمْنِ ،

بأن تاقط نفسه للوطء (ووجد أهبة) من مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة بومه (ندب له) النكاح تحصينا  
لدينه (ومن احتاج) إليه (وفقد الأهبة) المذكورة (ندب) له (تركه ويكسر شهوته بالصوم) فان لم  
تنكسر بالصوم تزوج ولو بتكلف اقتراض المهر ولا يتعاطى ما يقطع شهوته ككافور (ومن لم يحتج إلى  
النكاح وفقد الأهبة كره له) لخطر القيام بواجبه (ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض  
دائم) كالعنة (لم يكره) له النكاح (لكن الاشتغال بالعبادة أفضل) من النكاح (فإن لم يتعبد فالنكاح  
أفضل) لانه ربما تقضى به البطالة إلى الفواحش (وأما المرأة فان احتاجت إلى النكاح) بأن تاقط نفسها  
إليه أو احتاجت إلى المؤنة (ندب لها) بأن تسأل وليها (وإلا) بأن لم تحتج إليه (فيكره) لها إن  
اشتغلت بعبادة فهي كالرجل (ويندب) لمن أراد الزواج (أن يتزوج بكرا) ان لم يقم به عذر كاحتياجه  
لمن يقوم على عياله (ولودا) وتعرف ولادتها بأقاربها (جميلة عاقلة دينة) ويسن في المرأة أن لا تزوج  
الا من هذه صفته ويسن لوليها ان كانت صغيرة ان يختار لها من الرجال من هذه صفته (نسبية) أى طيبة  
النسب لابنت زنا ولا بنت فاسق (ليست قرابة) أى ذات قرابة (قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة  
بعيدة وذات القرابة القريبة بأن تكون في أول درجات العمومة أو الخولة بأن تكون بنت عم أو عمه أو  
خال أو خالة (فاذا عزم على نكاح امرأة فالسنة أن ينظر الى وجهها وكفيها قبل أن يخاطبها وان لم تأذن) له  
(في ذلك وله تكرر النظر ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظهرا لبطن (ويحرم أن ينظر الرجل الى شئ من  
الأجنبية) سواء كان وجهها أو شعرها وظفرها (حرة كانت أو أمة) ولا يحرم النظر إلى مثلها في نحو امرأة مثلا  
وليس الصوت من العورة فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة (والأمرد الحسن) معطوف على الأجنبية  
فيحرم النظر إلى أى شئ منه (ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة) وهذا ما اعتمده النووي واعتمد بعض  
المتأخرين ما اعتمده الرافعي أنه لا يحرم النظر إلى الأمرد الحسن إلا إذا كان بشهوة أو عند خوف الفتنة (وقيل  
يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها) فينظر ما فوق سرتها وما تحت ركبته (عند الأمن) من الفتنة فالأجنبية  
الحرة يحرم النظر إلى أى جزء منها ولو بلا شهوة وكذا اللبس والخلاوة والأمة على المعتمد مثلها ولا فرق  
فيها بين الجلية وغيرها والأمرد الحسن لا يحرم النظر إليه إلا عند خوف الفتنة أو الشهوة وكذا اللبس  
والخلاوة يحرمان مطلقا ومعنى النظر بشهو أن ينظر فيلتذ ويتأثر قلبه لأن يفرق بين الأمرد والملتحى



وَيَنْظُرُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُمَّتِهِ حَتَّى الْعَوْرَةِ ، لَكِنَّ يُكْرَهُ نَظْرُ كُلِّ مِّنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى فَرْجِ الْآخَرِ  
 وَيَنْظُرُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ ، وَالْمَسُوحُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَالرَّجُلُ إِلَى مَحَارِمِهِ ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى مَحْرَمِهَا ،  
 فِيمَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَأَمَّا نَظْرُهَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِهَا وَمَحْرَمِهَا فَحَرَامٌ كَنَظْرِهِ إِلَيْهَا ،  
 وَقِيلَ يَحِلُّ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَا عَدَا عَوْرَتَهُ عِنْدَ الْأَمْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا لِمُرَاهِقِ  
 أَوْ لِامْرَأَةٍ كَافِرَةٍ ، فَتَحْتَذِرُ النِّسَاءُ فِي الْحَمَامَاتِ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَتَى حَرُمَ النَّظْرُ ، حَرُمَ اللَّسُّ ،  
 وَيُبَاحُ لِنَصِيذٍ وَحِجَامَةٍ وَمُدَاوَاةٍ ، وَيُبَاحُ النَّظْرُ لِشَهَادَةٍ وَمَعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَيَحْرُمُ  
 أَنْ يُصْرَحَ أَوْ يُعْرَضَ خِطْبَةَ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْمِيَّةً ، وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ الْبَائِنُ بِثَلَاثَةٍ أَوْ  
 خُلْعٍ أَوْ عَنِ الْوَفَاةِ فَيَحْرُمُ النَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيزِ ، وَيَحْرُمُ الْخُطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ إِذَا صُرِّحَ  
 لَهُ بِالْإِجَابَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ،

والنظر بشهوة حرام حتى إلى الجناد (وينظر) ولو بشهوة (إلى زوجته وأمه حتى العورة) منهما (لكن  
 يكره نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر وينظر العبد إلى سيده) بشرط العفة فيهما (والمسوح إلى الأجنبية)  
 ويحل نظرها إليه بشرط عدالتهما (ولرجل إلى محارمه) نسبا أو وصدا أو مصاهره (والمرأة إلى محرمها  
 فيما عدا ما بين الشرة والركبة) في المسائل الأربعة (وأما نظرها) أي المرأة (إلى غير زوجها ومحرمها  
 فحرام كنظره إليها) فيحرم أن تنظر أي جزء منه (وقيل يحل) لها (أن تنظر منه) أي الأجنبي (معدا  
 عورته) أي ما فوق ستره وتحت ركبتة (عند الأمن) من الفتنة (ويحرم عليها) أي المرأة (كشفت  
 شيء من بدنها) ولو وجهها وكفها (لمراهق أو لامرأة كافرة) فتستتر من المراهق والمرأة الكافرة كما  
 تستتر من الأجنبي وقيل يجوز أن تظهر للكافرة من بدنها ما يبدو عند المهنة كوجهها وكفها وعلى كل  
 من القولين فلا يجوز اظهار داخل بدنها للمراهق والمرأة الكافرة فلذلك فرغ المصنف على ذلك بقوله (فلتهنر  
 النساء في الحامات من ذلك) أي اظهار شيء من بدنها للنساء الكافرات (ومتى حرم النظر حرم اللس)  
 لأن اللس أخف من اللس في اثاره الشهوة ومتى للزمان وهو مقصود كاللكن إذ الأجنبية يحرم مسها ويحل  
 نكاحها فيجوز مسها (ويباح) أي النظر والمس (لفصد وحجامة ومداواة) ولكن بشرط اتحاد الجنس ان  
 تيسر فان لم يوجد اشترط حضور نحو محرم في امرأة وقد مسلم في حق رجل مسلم فلا تعالج امرأة رجلا  
 مع وجود رجل ولا عكسه ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة والمعالجة في الوجه  
 واليدن يكفي فيها الحاجة المجوزة للنظر ويعتبر في غيرهما ما يبيح التيمم وفي الفرج ما لا يعدا لكشفه هتكاللرودة  
 (ويباح النظر لشهادة ومعاملة) أما الشهادة فيجوز النظر لها ولو مع وجود محارم يشهدون وأما المعاملة  
 فلا ينظر لأجلها إلا مع قدر الحاجة مع أمن الفتنة (ونحوهما) تعليم صنعة مع فقد الجنس والمحرم الصالح  
 ولم يمكن من وراء حجاب ولم تكن هناك خلوة محرمة (بقدر الحاجة) فلا يتعداها فاذا كفي النظر لبعض  
 الوجه فلا ينظر لباقيه \* (ويحرم أن يصرح أو يعرض بخطة المعتدة من غيره إذا كانت رجعية) لأنها  
 في معنى الزوجة والنصرح ما يفيد صراحة لرغبة في زواجها كأريدزواجك اذا انتقض عدتك والتعريض  
 ما يحتمل الرغبة وغيرها كأنت جميلة ومن يجد مثلك (وأما المعتدة البائن بثلاث أو) (بخلع أو) المعتدة  
 (عن الوفاة فيحرم التصريح دون التعريض ويحرم الخطبة على خطبة الغير) ولو ذميا (إذا صرح له  
 بالاجابة) وأما إذا لم يصرح له بالاجابة فلا يحرم (الا باذنه) أي اذن ذلك الغير ولا بد أن يكون مخاطب

فَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِإِجَابَتِهِ جَازَ ، وَمَنْ اسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ فَلْيَدَّ كُرْ مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، وَيُنْدَبُ أَنْ  
يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ وَعِنْدَ الْعَقْدِ وَيَقُولُ أَرْوِّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ ،  
أَوْ تَسْرِيحِ بِإِحْسَانٍ ، وَلَوْ خَاطَبَ الْوَلِيَّ عِنْدَ الْإِيجَابِ ، فَقَالَ الزَّوْجُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ لَكِنَّهُ لَا يُنْدَبُ وَقِيلَ يُنْدَبُ \* وَلِلنِّكَاحِ أَرْكَانٌ ، الْأَوَّلُ الصِّيغَةُ الصَّرِيحَةُ  
وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ لِمَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ لَا بِالْكِنَايَةِ ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالِيجَابِ مُنْجِزٌ ، وَهُوَ زَوْجُكَ أَوْ  
أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ، وَقَبُولِ عَلَى الْفُورِ ، وَهُوَ تَزَوَّجْتُ ، أَوْ نَكَحْتُ ، أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ  
تَزَوَّجِيهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلَتِ لَمْ يَنْعَقِدْ ، وَلَوْ قَالَ زَوْجِي ، فَقَالَ زَوْجُكَ صَحَّ ، الثَّانِي الشُّهُودُ فَلَا  
يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ حُرَيْنِ سَمِيْعَيْنِ بَصِيرَيْنِ عَارِفَيْنِ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ

الثاني عنده علم بالخطبة وأن تكون الخطبة الأولى جائزة (فان لم يصرح) له (باجابته جاز) ومثل عدم  
التصریح اعراضه أو طول الزمن بحيث يعد عرفا معرضا (ومن استشير في خاطب) للنكاح أو استشير  
في شأن من يجتمع على غيره لأجل معاملة أو طلب علم (فليذكر) المستشار (مساويه) جمع مسوى  
وهو العيب (يصدق) لا بالكذب بذلا للنصيحة حتى يحذر المستشار من الاجتماع على من يريد الاجتماع  
عليه \* (ويندب أن يخطب) أى يذكر خطبة بضم أوله وهى كلام مفتوح بحمد الله تختم بدعاء ووعظ  
(عند الخطبة) بكسر أوله وهى التماس الخاطب الزواج من جهة المخطوبة (وعند العقد) فيخطب الولي أو  
الزوج أو أجنبي (ويقول) الولي للزوج (أرؤجك على ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)  
ويقول ذلك قبل العقد لافى أثناءه (ولو خطب الولي عند الإيجاب فقال الزوج الحمد لله والصلاة والسلام على  
رسول الله قبلت صح) العقد لأن الفاصل يسير وهو من مقدمات القبول فلا يعد فاصلا (لكنه لا يندب وقيل  
يندب) وهو المعتمد \* فالنكاح أر بع خطب واحدة من الخاطب وأخرى من ولي المرأة وواحدة قبل الإيجاب  
وأخرى قبل القبول \* وللنكاح أركان \* الأول الصيغة الصريحة \* المشتملة على الإيجاب من الولي والقبول  
من الزوج (ولو) كانت (بالعجمية لمن يحسن العربية) اعتبارا بالمعنى (لأبالكناية) لافتقارها الى النية  
والشهود لا اطلاع لهم على مافى القلب (فلا يصح) النكاح (الإيجاب منجز) أى غير معلق (وهو) أى  
الإيجاب أى صيغته (زوّجتك أو أنكحتك فقط) دون غيرهما من الألفاظ كبيع وهبة وتملك (و)  
لا يصح أيضا الإيـ (قبول) من الزوج (على الفور) من غير فصل بسكوت طويل أو كلام أجنبي (وهو)  
أى القبول (تزوجت أو نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها) فلا يقتصر على قبلت) وكذلك لو اقتصر  
على قبلت النكاح من غير اضافة اليها على رأى (لم ينعقد ولو قال) الزوج للولي (زوجني) بنتك فلانة  
(فقال) الولي (زوجتك صح) العقد ولو قال الولي للزوج زوجتك فلانة قل قبلت لم يصح لأنه استدعاء  
للفظ لا للقبول \* (الثاني) من أركان النكاح (الشهود) كثيرا ما يطلق المصنف الركن على الشرط ومن  
ذلك ما هنا اذ الشهود خارجة عن حقيقة العقد واسكنها شرط في صحته فتتوقف صحته على حضور شهود  
عدول فلذلك قال (فلا يصح الإحضرة شاهدين) احتياطا للأحكام عن الجحود (ذكرين) فلا ينعقد  
برجل وامرأتين (حرين) فلا ينعقد بعددين (سميعين) فلا ينعقد بحضور أصم (بصيرين) فلا ينعقد  
بحضور أعمى (عارفين بلسان المتعاقدين) فلا ينعقد بمن لا يعرف لغتهم ولو ضبط ألفاظهم (مسلمين عدلين)  
فلا ينعقد بحضور كافر ولو فى نكاح مسلم لنمية

وَلَوْ مَسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ ، الثَّالِثُ الْوَلِيُّ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَلِيِّ ذَكَرَ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَدْلٍ تَامَّ  
النَّظَرَ ، فَلَا وِلَايَةَ لِأَمْرَأَةٍ وَصِيٍّ وَجَنُونٍ وَرَقِيقٍ وَكَافِرٍ وَفَاسِقٍ وَسَفِيهِ ، وَتَحْتَلُّ النَّظَرَ بِهَرَمٍ  
وَخَبَلٍ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى وَيَبْلَى الْكَافِرُ مَوْلِيَتَهُ الْكَافِرَةَ ، وَلَا يَلْبَسُ الْمُسْلِمُ إِلَّا السَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ  
وَالسُّلْطَانُ فِي نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيُزَوِّجُهَا السَّيِّدُ وَلَوْ فَاسِقًا ، فَإِنْ كَانَتْ لِأَمْرَأَةٍ زَوْجًا مِنْ زَوْجِ  
السَّيِّدَةِ بِإِذْنِ السَّيِّدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّيِّدَةُ غَيْرَ رَشِيدَةٍ زَوَّجَهَا أَبُو السَّيِّدَةِ أَوْ جَدُّهَا ، وَأَمَّا الْحُرَّةُ  
فَيُزَوِّجُهَا عَصَبَاتِهَا وَأَوْلَاهُمْ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ  
الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ وَلَا يُزَوِّجُ أَحَدًا مِنْهُمْ وَهَذَا مِنْ  
هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ وَأَحَدُهُمَا مِنْ يَدْلَى بِأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ بِأَبٍ فَالْوَلِيُّ  
مَنْ يَدْلَى بِأَبَوَيْنِ فَإِنْ اسْتَوَى فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّمَ اسْتِثْنَاءً وَأَعْلَاهُمَا وَأَوْرَعُهُمَا ، فَإِنْ زَوَّجَ الْآخَرُ صَحَّ

( يلو ) كانا ( مستوري العدالة ) فلا يشترط عدالتها الباطنة وهي التي تثبت عند القاضي بالتركة فالمدار  
على أن لا يعرف لهما مفسقا ( الثالث ) من الأركان ( لولي ) أن مباشرته العقد فلا تعقد المرأة النكاح  
ولو بالدوكيل ( فلا يصح الأبوي ) ذكر مكلف حر مسلم عدل تام النظر فالولاية لاسرأة وصبي وجنون ورتيق  
لما فهم من النقص ( وكافر ) علم مسلحة ولو كانت عتيقة كافر فتنتقل الولاية للأبعد فان لم يوجد  
فالسُّلْطَانُ وَالْوَلِيُّ مُسْلِمٌ كَافِرَةٌ ( وفاسق ) غير السلطان فان كان الولي فاسقا انتقلت الولاية للسلطان ولو  
فاسقا وان تلب الولي زوجه في الحال ( وسفيه ) حجر عليه وأما حجر الفلاس فلا يمنع الولاية ( ومحتل النظر بهرم  
وخبل ) أي فساد في العقد لا يصل لحد الجنون ( ولا يضر العمى ) في الولاية ( ويلى الكافر موليته  
الكافرة ) بشرط أن لا يرتكب مفسقا في دينه وان كان يهوديا وهي نصرانية أو بالعكس ( ولا يلبسها  
أي الكافرة ) المسلم الا للسيد في أمته والسلطان في نساء أهل الذمة ) فهو ولي لمن اذا لم يكن لمن ولي  
قريب كافر واذا لم يكن للمسلمين قاض فهل يجوز قبول نكاح الذمية من قاضهم قال الرافعي الظاهر المنع  
أما الأمة المسامة ( فيزوجها السيد ) بالملك ( ولو فاسقا فان كانت ) الامه ( لاسرأة تزوجها من زوج السيدة )  
من الاولياء ( باذن السيدة ) نطقا لاسكوتا ( فان كانت السيدة غير رشيدة ) بصفر أو جنون أو سفه  
( تزوجها أبو السيدة أو جدّها ) عند فقد الأب وإذا كانت السيدة صغيرة وهي ثيب امتنع تزويج أمها  
كما يمتنع تزويجها حتى تبلغ وتأذن نطقا ويزوج العتيقة عصباتها فان فقدوا زوجها من زوج المعتقة من  
أب أو جد ثم باقي العصبه ( وأما الحره فيزوجها عصباتها ) من النسب أو من له الولاء عليها ( وأولاهم )  
أي أحق العصبات بالولاية ( الأب ثم الجد ) أبوه ( ثم الأخ ) الشقيق أو لأب لا للأخ للأُم فلا يدخل له في  
ولاية النكاح ( ثم ابنه ) أي ابن الأخ المتقدم ( ثم العم ثم ابنه ) أي العم الشقيق أو لأب وكذا ابنه ( ثم المولى  
( المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته ثم الحاكم ) ويقدم الشقيق من الاخ والعم على الذي  
لاب وأولادهما كذلك ( ولا يزوجه أحد منهم وهناك من هو أقرب منه فان استوى اثنان في الدرجة )  
كأخين ( وأحدهما يدلى بأبوين ) كالشقيق ( والآخر بأب فوالوي ) هو ( من يدلى بأبوين ) وهو  
الشقيق ( فان استويا ) كأخين شقيقين أو لاب ( فالولي ) أي الاحسن على سبيل النسب ( أن يقدم  
أسنهما ) أي أكبرهما سنا ( وأعلهما ) بباب النكاح ( وأورعهما ) فان تعارضت هذه الصفات قدم الأفضه  
ثم الأورع ثم الأسن ( فان زوج الآخر ) وهو بغير الوصف المذكور ( صح ) إذا كانت أذنت لسكل منهما

وَإِنْ تَشَاحًا أَفْرَع ، وَإِنْ زَوْجَ غَيْرٍ مَن خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ أَيْضًا ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَالِي عَنْ أَنْ  
يَكُونَ وَلِيًّا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُنْقَدِّمَةِ ، انْتَقَلَتِ الْوَلَايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، وَمَتَى دَعَتِ  
الْحُرَّةُ إِلَى كَفِّ لَزْمِهِ تَزْوِجَهَا ، فَإِنْ عَضَلَهَا أَيْ مَنَعَهَا بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ ، أَوْ كَانَ غَائِبًا فِي مَسَافَةِ  
الْقَصْرِ أَوْ كَانَ مُحْرَمًا زَوْجَهَا الْحَاكِمِ ، وَلَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ ، وَإِنْ غَابَ إِلَى دُونِ مَسَافَةِ  
الْقَصْرِ لَمْ تَزُوجْ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَجُوزُ لِلْوَالِي أَنْ يُوَكِّلَ بِتَزْوِجِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكِّلَ إِلَّا مَنْ  
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا ، وَالزَّوْجُ أَنْ يُوَكِّلَ فِي الْقَبُولِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلَوْ  
عَبْدًا ، وَلَيْسَ لِلْوَالِيِّ وَلَا لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَأَبْنِ  
الْعَمِّ فَوْضَ الْعَقْدِ إِلَى ابْنِ عَمِّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْفَاقِضِي ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ  
فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدَّ فِي تَزْوِجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ ، ثُمَّ الْوَالِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُجْبِرٌ ، وَعَظِيمٌ  
مُجْبِرٌ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْأَبُّ وَالْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِجِ الْبِكْرِ فَقَطْ ، وَكَذَا السَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ مُطْلَقًا ،  
وَمَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنْ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ كَفِّ بَعِيرٍ رِضَاهَا

(وإن تشاحا) وقد استويا (قرع وإن زوج غير من خرجت قرعته صح وإن خرج الولي عن أن  
يكون وليا بشيء من الموانع المتقدمة) بأن كان غير عدل أو غير حر أو غير تام النظر (انتقلت الولاية  
إلى من بعده من الأولياء) ويفرض الذي سلبت عنه الولاية كأنه مات فلو عادت إليه صفة الولاية عادوليا  
(ومتى دعت الحرة إلى) الزواج بـ(كف لزمه تزويجها) منه تحصينا لها (فإن عضلها أي منعها) الولي  
من الزواج بهذا الكفء أبا كان أو غيره (بين يدي الحاكم أو كان) الولي (غائبا في مسافة القصر أو  
كان محرما) بجمع أو عمرة (زوجها الحاكم) لا الأبعد ويزوجها الحاكم أيضا في صور غير ذلك منها أن  
يجبس حبسا يمنع من التزوج (ولا تنتقل الولاية إلى الأبعد) في هذه الصور (وإن غاب) الولي (إلى  
دون مسافة القصر لم تزوج) الحاكم (إلا بإذنه) أي اذن الولي بأن يستأذنه (ويجوز للولي أن يوكل  
بتزويجها) غيره أذنت له في ذلك أم لا مجبرا كان أو غيره ولا يجب أن يعين الزوج (ولا يوز) للولي  
(أن يوكل إلا من يجوز أن يكون وليا) بأن يجمع صفات الأولياء من العدالة وغيرها (و) يجوز  
(للزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل النكاح لنفسه) فلا يوكل صبيًا ولا امرأة ولا محرما (ولو)  
كان الوكيل (عبدا) فيصح توكيله ولو بغير إذن سيده (وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح  
لنفسه) لاتحاد الموجب والقابل (فلو أراد وليها أن يتزوجها) بأن كان ابن عمها (كأن العم فوض العقد  
إلى ابن عم) آخر (في درجته) فإن فقد الفاقضي (وإذا أراد الحاكم أن يتزوج من لاولي لها غيره فوض  
العقد لخليفته) (وليس لأحد أن يتولى الإيجاب والقبول في نكاح واحد إلا الجد) إذا كان جدا وأراد  
(فله تزويج بنت ابنه ببن ابنه) الآخر وكلاهما قصر فيقول زوجت ابنة ابني هذه لابن ابني هذا ثم يقول  
قبلت له وذلك لقوة ولايته ووفور شفقتة (ثم الولي على قسمين مجبر وغير مجبر فالجبر هو الأب والجد  
خاصة في تزويج البكر فقط) فلهما أن يزوجها بغير اذنها (وكذا السيد في أمته مطلقا) بكرا أو ثيبا  
صغيرة أو كبيرة (ومعنى الجبر أن له أن يزوجها من كفء بغير رضاها) إذا كان بمهر المثل وليس بينهما  
عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة وله غير ظاهرة وكان المهر من نقد الباطل وليس الزوج بحاله

وَعَيَّرُ الْمَجْرُ لَا يُرْوَجُ إِلَّا بِرِضَاهَا وَإِذْنِهَا ، فَتَى اسْتَأْنَتُ بَكْرًا جَارَ لِلْأَبِ أَوْ الْجَدِّ تَزْوِيحًا بَعِيْرَ  
 إِذْنِهَا ، لَكِنْ يُنْدَبُ اسْتِئْذَانُ الْبَالِغَةِ ، وَإِذْنُهَا السُّكُوتُ ، وَأَمَّا الثَّيْبُ الْعَاقِلَةُ فَلَا يُرْوَجُهَا  
 أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ بِاللَّفْظِ سِوَاهِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَعَيْرُهُمَا ، وَأَمَّا قَبْلَ الْبُلُوغِ فَلَا تُرْوَجُ أَصْلًا ،  
 وَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً صَغِيرَةً زَوَّجَهَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ ، أَوْ كَبِيرَةً زَوَّجَهَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ  
 لَكِنْ الْحَاكِمُ يُرْوَجُهَا لِلْحَاجَةِ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ يُرْوَجُهَا لِلْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ ، وَلَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ تَزْوِيحَ  
 الْأُمَةِ وَالْمَكَاتِبَةَ وَإِنْ طَلَبْنَا ، وَلَا يُرْوَجُ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ إِلَّا بِرِضَاهَا وَرِضَا  
 سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ ، فَإِنْ كَانَ وَلِيُّهَا الْحَاكِمُ لَمْ تَزْوَجْ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ أَصْلًا ، وَإِنْ رَضِيَتْ وَإِنْ دَعَتْ  
 إِلَى غَيْرِ كَفَاءٍ لَمْ يَلْزَمِ الْوَلِيَّ تَزْوِيحَهَا ، وَإِنْ عَيَّنَتْ كَفُوًّا وَعَيَّنَ الْوَلِيُّ كَفُوًّا غَيْرَهُ فَمِنْ عَيْنِهِ  
 الْوَلِيُّ أَوْ لِيٌّ إِنْ كَانَ مُجْبِرًا وَإِلَّا فَمَنْ عَيَّنَتْهُ أَوْلَى وَالْكَفَاءَةُ فِي النَّسَبِ وَالذِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالصَّنْعَةِ  
 وَسَلَامَةِ الْعُيُوبِ الْمُنْتَبِئَةِ لِلْخِيَارِ فَلَا يَكْفِي الْعَجْمِيُّ عَرَبِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ قُرَشِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ  
 هَاشِمِيِّ وَمَطْلَبِيِّ هَاشِمِيَّةً أَوْ مُطَلِمِيَّةً ، وَلَا فَاسِقٌ عَفِيفَةٌ ، وَلَا عَبْدٌ حُرَّةٌ ،

فلو زوج ابنته بالاجبار لمن هو معسر بحال الصداق ثم دفع أبوه عنه المهر لم يصح العقد إلا أن يهبه  
 أبوه حال الصداق قبل العقد (وغير المجبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها فتى كانت بكرا جاز للأب أو الجد  
 تزويجها بغير إذنها) والبكر هي التي لم توطأ ولو خلقت من غير بكارة (لكن يندب استئذان البالغة  
 وإذنها السكوت) وأما الصغيرة فلا إذن لها (وأما الثيب العاقلة) والمجنونة فسيأتي في كلام المصنف  
 حكمها (فلا يزوجه أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما) ولا يكفي سكوتها ولا  
 إشارتها (وأما الثيب (قبل البلوغ فلا تزوج أصلا) والثيب هي من زالت بكارتها بوطء ولو حراما (وإن  
 كانت) الثيب (مجنونة) فإن كانت (صغيرة زوجه الأب أو الجد) عند فقد الأب للمصلحة دون غيرها  
 من الأولياء والحاكم وإن كانت الثيب مجنونة (أو كبيرة زوجه الأب أو الجد) عند فقد الأب (أو الحاكم)  
 عند فقدهما (لكن الحاكم يزوجه للحاجة) فقط (والأب والجد يزوجهما للحاجة والمصلحة) والمجنون  
 الذكر يزوجه الأب أو الجد للحاجة فقط (ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبة وإن طلبتا) التزوج  
 (ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفاءة إلا برضاها ورضا سائر الأولياء) وهم من ثبتت لهم ولاية  
 حال العقد كاخوة عقد أو أحدهم فلو كان لها ولي أبعد فلا يمنع عدم رضاه صحة تزويج الأقرب إذ ارضى هو  
 والزوجة بغير الكفاءة (فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفاءة أصلا وإن رضيت) لأنه يلزمه  
 مراعاة الحظ لها (وإن دعت إلى غير كفاءة لم يلزم الولي تزويجها) لأن له حقا في الكفاءة فلا يلزمه  
 ضياعه (وإن عينت كفوا وعين الولي كفوا غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبرا وإلا فمن عينته أولى)  
 ممن عينته (والكفاءة) تعتبر (في النسب والدين والحرية والصناعة ، وسلامة العيوب المنتبئة للخيار)  
 كالسلامة من الجذام والبرص والجنون والعمه والجب (فلا يكفي العجمي عربية) لشرف نسب العرب  
 على العجم (ولا غير قرشي قرشية ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلبية) وإن كان قرشيا لشرف  
 نسب بني هاشم والمطلب على من عداهم من العرب (ولا) يكفي (فاسق عفيفة) ليست فاسقة وإن  
 تاب لعدم مساواتهما في الدين (ولا) يكفي (عبد حرّة) متأصلة الحرّة أو عتيقة لعدم المساواة في الحرّة

وَلَا الْعَتِيقُ أَوْ مَنْ مَسَّ آبَاءَهُ رِقٌّ حُرَّةَ الْأَصْلِ ، وَلَا ذُو حِفْظٍ دَنِيئَةٍ ، بِنْتِ ذِي حِرْفَةٍ أَرْفَعُ  
كَحَيَّاطٍ بِنْتِ تَاجِرٍ ، وَلَا مَعِيْبٍ بَعِيْبٍ يُثْبِتُ الْخِيَارَ سَلِيْمَةً مِنْهُ ، وَلَا أَعْتِبَارَ بِالسَّارِ وَالشَّيْخُوخَةِ  
فَتِي زَوْجَهَا بَغَيْرِ كَفَاءٍ بَغَيْرِ رِضَاهَا وَرِضَا الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ هُمْ فِي دَرَجَتِهِ ، فَالْتَّكْحُلُ بَاطِلٌ  
وَإِنْ رَضُوا ، أَوْ رَضِيَتْ فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ ، وَإِذَا رَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِجِ  
الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ زَوْجَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أُمَّةً ، وَلَا مَعِيْبَةً ، وَإِنْ كَانَ سَفِيْهَا ، أَوْ مَجْنُونًا  
مُطْبِقًا وَاحْتِيَاجَ إِلَى التَّكْحُلِ زَوْجَهُ الْأَبُ ، أَوْ الْجَدُّ ، أَوْ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ أَذِنُوا لِلسَّيِّدِ أَنْ يَمُقِّدَ  
لِنَفْسِهِ جَازًا ، وَإِنْ عَقَّدَ بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا تَسْرِي جَارِيَةً وَاحِدَةً ، وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ  
يُزَوِّجُهُ السَّيِّدُ ، وَالْكَبِيرُ يَتَزَوَّجُ بِإِذْنِهِ وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى التَّكْحُلِ ، وَلَا لِلْعَبْدِ اجْتِبَارُ  
السَّيِّدِ عَلَيْهِ .

(ولا) يكافي (العتيق) الذي مسه الرق ثم عتق (أو من مس آباءه رق) بأن كان أبوه رقيقاً ثم عتق  
بخلاف من مس أمه رق فلا يؤثر في كفايته (حرة الأصل) لشرف نسبها الذي لم يمس برق على نسبه  
(ولا) يكافي (ذو حرفة دنيئة) أي خسيسه (بنت ذى حرفة أرفع) من حرفة الزوج وذلك (تحياط)  
فلا يكون كفواً (بنت تاجر) وكذا الكناس فلو أفلح عن الحرفة الدنيئة اشترط أن ينسب لغيرها وتقطع  
نسبته عنها (ولا) يكافي (معيب بعيب يثبت الخيار) مثل الجنون والجدام (سليمة منه ولا اعتبار  
باليسار) لأن قلة المال لا يعير بها ذوا البصائر إذ المال غاء ورائح (و) لا اعتبار به (الشيخوخة) فيكافي  
الشيخ الشابة والفقير ذات اليسار (فتى زوجته) وليها (بغير كفاء بغير رضاها ورضا) سائر الأولياء  
الذين هم في درجته) كاخوة أشقاء زوجها أحدهم بغير كفاء مع عدم رضا الباقيين (فالتكاح باطل وإن  
رضوا أو رضيت) هي بغير الكفاء ورضى باقي الأولياء الذين في درجته (فليس للأبعد) من الأولياء  
(اعتراض) على عدم الكفاءة لأن من له الحق قد رضى باسقاطها (وإذا رأى الأب أو الجد المصلحة  
في تزوج الصغير والصغيرة) العاقل (زوجه) ولو بأربع حيث وجدت المصلحة (وليس له أن يزوجه أمة)  
لقد شرط نكاحها فيه وهو خشية العنت (ولامعية) لعدم المصلحة له في نكاحها (وان كان سفيها أو  
مجنوناً مطبقاً أو) كان جنونه غير مطبق لكنه (احتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم فان  
أذنوا لالسفيه أن يعقد لنفسه جاز) أي صح عقده لأنه صحيح العبارة في غير الأموال فإذا أذن له فقد صح  
عقده (وان عقد بلا إذن فباطل) لأن عقده يتضمن مالا وهو الصداق ، وهو فاسد العبارة في الأموال  
(وان كان) السفيه (مطلقاً) أي كثير الطلاق بأن طلق قبل الحجر أو بعده ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا  
ثلاث مرات في زوجة (تسرى جارية واحدة) أي اشترى له أمة يطؤها (والعبد الصغير يزوجه السيد  
والكبير يتزوج بأذنه) أي السيد (وليس للسيد إجباره على النكاح) لأنه يملك رفعه بالطلاق فليس  
كالكلامه (ولا للعبد إجبار السيد عليه) لأنه يشوش مقاصد الملك، وليس للسيد إجبار المكاتبه ، والمبعضه  
على النكاح .

﴿فصل﴾ يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطيق الاستمتاع فإن سألت الانتظار أنظرت وأكثره ثلاثة أيام، فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد \* والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ويملك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة، وله أن يعزل عنها حرة كانت، أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل، وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض، وبما يتوقف عليه كإلذات اللذات كالغسل من الجنابة والاستحجام وإزالة الأوساخ .

﴿فصل﴾ يحرم نكاح الأم والجدات وإن علون، والبنات وبنات الأولاد وإن سفن والأخوات وبنات الإخوة والأخوات وإن سفن، والعلمات والخالات وإن علون، وأم الزوج وجداتها .

﴿فصل﴾ في تسليم الزوجة للزوج (يجب تسليم المرأة) الزوجة للزوج (على الفور إذا طلبها في منزل الزوج) فلا يجب التسليم إلا إذا طلبها الزوج في منزله فإن لم يطلبها أو لم يطلبها في منزله انتفى الوجوب وكذلك يشترط أوجب التسليم شرط ثالث ذكره بقوله (إن كانت تطيق الاستمتاع) بالوطء ويشترط كون الصداق مقبوضاً أو موجلاً لم يحل فلها أن تحبس نفسها إذا لم تقبض مقدم الصداق الحال (فإن سألت الانتظار) أي طلبت من الزوج أن يملكها (أنظرت) أي يجب على الزوج أن يملكها (وأكثره ثلاثة أيام) أي أكثر مدة ثلاثة أيام فلو طلبت أكثر لا تجب (فإن كانت) الزوجة (أمة) لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد لتكون قائمة بحقوقها معاهي (المستحب) إذا سلمت الزوجة (أن يأخذ الزوج بناصيتها) وهي مقدم رأسها (أول ما يلقاها ويدعو بالبركة) كأن يقول برك الله لكل منا في صاحبه (ويملك) الزوج (الاستمتاع بها) بجميع أنواعه من وطء وغيره (من غير إضرار) بها كأن تكون مريضة لا تطيق الوطء فلها منعه (وله أن يسافر بها إن كانت حرة) ولو سفراً طويلاً وأما الأمة فلا يسافر بها إلا برضا سيدها (وله أن يعزل عنها) والعزل هو أن يجمع حتى يقرب الانزال فينزع ذكره وينزل المنى خارج الفرج لعدم الحمل (حرة كانت) الزوجة (أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل) ذلك فهو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل (وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض) فإن لم تفعل غسلها بنفسه وحل له الاستمتاع وإن لم تنو للضرورة كما يفعل ذلك بالمجنونة وله أن يجبرها على ترك السكر وإن كانت ذمية (و) له أن يلزمها (بما يتوقف عليه كإلذات اللذات كالغسل من الجنابة والاستحجام) أي إزالة شعر العانة ( وإزالة الأوساخ) من عرق وغيره فإذا أمرها بشئ من ذلك وجب عليها فعله وعصت بتأخيرها ولا فرق في ذلك بين الزوجة المسلمة والكتانية .

﴿فصل﴾ في موانع النكاح \* (يحرم نكاح الأم) أي يأثم به الشخص ولا يصح وهي من ولدته (والجدات) من جهة الآباء والأمهات (وان علون) بأن كانت أم أم أو أم أبي أب وهكذا (والبنات وبنات الأولاد) أمنا وذكورا (وان سفن والأخوات وبنات الإخوة) بنات (الأخوات وان سفن والعلمات والخالات وان علون) بأن تكون خالة أب أو جد أو عممة أب أو جد ( وأم الزوج وجداتها)

وَأَزْوَاجِ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ ، هُوَ لِأَنَّ كُلَّهُنَّ يَحْرُمْنَ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأَمِّ فَإِنَّ أَبَانَ الْأُمِّ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ بِنْتُهَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَنْ وَطِئَهَا أَحَدُ آبَائِهِ ، أَوْ أَبْنَانِهِ بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ ، وَأُمَّهَاتُ مَوْطُوَاتِهِ هُوَ بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ ، وَبَنَاتُهَا كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِمُ بِمَا بَدَأَ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأُخْتِهَا ، أَوْ عَمَّتِهَا ، أَوْ خَالَتِهَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ ، أَوْ ابْنُهُ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ وَطِئَ هُوَ أُمَّهَا ، أَوْ بِنْتَهَا بِشُبْهَةٍ انْقَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَمَنْ حَرَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسَبِ حَرَّمَ بِالرُّضَاعِ ، وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا بِمَنْ ذَكَرْنَا حَرَّمَ وَطُوعًا بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا ، أَوْ عَمَّتِهَا ، أَوْ خَالَتِهَا حَلَّتْ لَهُ الْمُنْكَوْحَةُ وَحَرِّمَتْ الْمَمْلُوكَةَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحَ الْمَجْرُوسَةِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَمَنْ أَحَدُ أَبْوِئِهَا كِتَابِيٌّ وَالْآخَرُ مَجْرُوسِيٌّ وَالْأُمَّةُ الْكِتَابِيَّةُ وَجَارِيَةُ ابْنِهِ وَجَارِيَةُ نَفْسِهِ وَمَالِكَتُهُ

من الآباء والامهات (وأزواج آبائه) وان علوا من جهة الاب والام (و) أزواج (أولاده) وان سفلا من أولاده وبناته (هؤلاء كلهن) المحرمات من النسب (يحرم من مجرد العقد) الصحيح دون الفاسد (وأما بنت زوجته فلا تحرم الا بالدخول بالام فان أبان الام قبل الدخول بها) بأن طلقها (حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آباءه أو أبنائه بملك أو شبهة) بنكاح فاسد أو شراء فاسد أو بوطه الجارية المشركة (و) يحرم (أمهات موطواته هو بملك أو شبهة) بما تقدم (وبناتها) أى الموطوات بملك أو شبهة (كل ذلك) التحريم (تحريما مؤبدا) مستمرا (ويحرم) عليه (أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها) ولا فرق فيهن بين الشقيقات أو لاب أو لام (وان تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة) فتصير معنى زوجة أبيه أو ابنه (أو وطئها هو أمها) فتصير زوجته بنت موطوته (أو بنتها) فتصير الزوجة أم موطوته لكن إن كان الوطء المذكور (بشبهة) لا يترتب لذلك (انقسخ نكاحها) فى هذه الصور الأربع وأما وطء الزنا فلا حرمة فلا تحرم به (ومن حرم من ذلك بالنسب) حرمة مؤبدة (حرم بالرضاع) فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وامرأة الأب من الرضاع والابن من الرضاع وبنت الأخ والأخت من الرضاع وهكذا (ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه) نسبا أو رضاعا (حرم وطئها بملك اليمين) فالملك أختين أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها حرم وطئها معا فاذا وطئ واحدة حرم الأخرى حتى يحرم الموطوءة بما يزيد الملك من بيع وغيره (ومن وطئ أخته ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت له المنكوحه) أى حل وطئها (وحرمت المملوكه) لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك (ويحرم على المسلم نكاح المجوسية) وإن كان لهم شبهة كتاب لأنهم لما بدلوه رفع (والوثنية) وهى من تعبد شيئا من الحوادث (والمرتدة) عن دين الاسلام ولا تحل لأحد لامن المسلمين ولا من الذميين (و) يحرم نكاح (من أحد أبويها كتابي) أى يهودى أو نصرانى (والآخر مجوسى) سواء كان أحد الأبوين الأم أو الأب نغيا للتحريم وأما إذا كانت كتابية أى يهودية أو نصرانية فتحل بشروط المذكورة فى مواضعها إنمما مع الكراهة (و) يحرم على المسلم أيضا نكاح (الأمه الكتابية) فلا تحل ولو مع شروط نكاح الأمة (و) لا يحل أيضا نكاح (جارية ابنه وجارية نفسه) لأن الزوجية والملكية متنافيان (و) لا يصح نكاح (مالكته) أى سيده حتى لو ملكته



لكن يجوز ولاه الأمة الكتابية بمالك اليمين ، وتحريم الملائنة على الملائن ، ونكاح المغرمة  
 والمعتدة من غيره ، ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع ، والأولى للاقتصار على  
 الواحدة وله أن يطأ بمالك اليمين ماشاء ، ويحرم على العبد أكثر من اثنتين ، ويحرم على  
 الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العنت ، وهو الوقوع في الزنا ، وليس عنده حرمة تصالح  
 للاستمتاع ويحرم عن صداق حرمة أو ممن جارية تصالح ، ولا يصح نكاح الشغار ، ونكاح التمتع ،  
 وهو أن ينكحها إلى مدة ، ولا نكاح المحلل ، وهو أن ينكحها ليحلها للذي طلقها ثلاثاً ،  
 فإن عقد لذلك ولم يشترط صح .

﴿ فضل ﴾ إذا وجد أحدهما الآخر مجنوناً ، أو مجنوناً ، أو أبرص ، أو وجدها رتقاء ،  
 أو قرناء ، أو وجدته عينياً ، أو مجنوناً ثبت الخيار في فسخ العقد على الفور عند الحاكم سواء كان

زوجها انفسخ نكاحها (لكن يجوز وطء الأمة الكتابية بمالك اليمين) لا بازوجية (وتحرم الملائنة على  
 الملائن ولو كانت صديقة) (و) روم (نكاح الحرمة) إحصاءاً أو فاسداً حجج أو عمرة (وانعتدة من  
 غيره) قبل فراغ العدة (ويحرم على الحر أن يجمع بين) نساء (أكثر من أربع) نسوة فإن وقع  
 نكاحين معا بطل السكول وإن وقع مرتباً بطل ما زاد (والأولى للاقتصار على الواحدة) عند عدم الاحتياج  
 إلى ما زاد لخوف عدم القيام بحقوقهن (وله أن يطأ بمالك اليمين) بشرأ أهبة (ماشاء) من الجوارى  
 من غير حصر في عدد (ويحرم على العبد أكثر من اثنتين) ويجوز فيه ما ذكر في الحر (ويحرم  
 على الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العنت وهو الوقوع في الزنا وليس عنده حرمة تصالح للاستمتاع)  
 مسامة أو كتابية (ويحرم عن صداق حرمة أو ممن جارية تصالح) للاستمتاع فإذا توفرت هذه الشروط في  
 الحر جاز له نكاح الأمة مع رقي أولاده منها للعنبر وأما العبد فيجوز له نكاح الأمة المسلمة وأما الكتابية  
 فلا تحل له ولا الحرمة \* (ولا يصح نكاح الشغار) بأن يقول الرجل لآخر زوّحتك بنتي على أن تزوجني بنتك  
 ويضع كل منهما صداق الأخرى \* (و) لا يصح (نكاح المتعة وهو أن ينكحها إلى مدة) معلومة كشهري  
 أو مجهولة كقدوم زيد (ولا) يصح (نكاح المحلل) لكن بشرط يذكروا في العقد (وهو) أن يقول في  
 صلب العقد (أن ينكحها ليحلها للذي طلقها ثلاثاً فإن عقد) الولي العقد (لذلك) أي لاجل أن يحلها  
 (ولم يشترطه) في صلب العقد (صح) النكاح وحلت .

﴿ فصل ﴾ فيما ثبت الخيار من العيوب \* (إذا وجد أحدهما) أي الزوجين (الآخر مجنوناً) جنوناً  
 متقطعاً وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة (أو) وجدته (مجنوناً) والجنون علة يحرّم منها  
 العضوم يسود ثم يتقطع (أو أبرص) والبرص بياض شديد مبقع (أو وجدها) الزوج (رتقاء) وهي  
 التي انسدت محل الجماع منها بلغم (أو قرناء) وهي التي انسدت محل الجماع منها بعظم (أو وجدته) الزوجة  
 (عينياً) وهو العالجز عن الوطء في القبل وهو غير صبي (أو) وجدته (مجنوناً) وهو المقطوع الذكر  
 (ثبت الخيار في فسخ العقد) أي عقد النكاح فمن وجد ذلك منهما بصاحبه ولم يرض به فله أن يفسخ  
 النكاح كما يفسخ البيع بالعيب، ولا يلحق بهذه العيوب غيرها من مثل صنان وجروح سيالة لكن ثبت  
 (على الفور) كخيار العيب (عند الحاكم) فلا يستقل به ومثل الحاكم المحكم بشرطه (سواء كان) الفاسخ

به مثل ذلك العيب أم لا ، ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار ، وإذا أقر بالعمدة أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ، فإن جامع فيها فلا فسح لها وإلا فلها الفسح والمراد بالفور في العنة عيب السنة ومتى وقع الفسح ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، أو بعده يعيب حدث بعد الوطء وجب المسمى ، أو يعيب حدث قبله فهو المثل ، وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممن يحل له نكاح الأمة تخير ، وإن شرط أنها أمة فبانت حرة ، أو لم يشرط فبانت أمة ، أو كتابية فلا خيار ، وإن تزوج عبدا بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أسلمت المرأة والزوج يهودي ، أو نصراني ، أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما ، فإن كان قبل الدخول تعجلت الفرقة ، وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح وإلا حُكِمَ بالفرقة من حين تبديل الدين ،

للعقد ( به مثل ذلك العيب ) كأن كانت الزوجة بها برص ووجدت الزوج أبرص فلها الفسح ( أم لا ) يكون بالفاسخ ذلك العيب ( ولو حدث العيب ) المثلث للخيار ( ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار ) لها لأنها وصلت إلى حقها ( وإذا أقر ) الزوج ( بالعنة ) عند القاضي أو عند شاهدين أو ثبت عليه باليمين المردودة ( أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ) أى القاضي لامن يوم الاقرار ( فان جامع فيها فلا فسح لها وإلا ) بأن لم يطأ في تلك المدة ( فلها الفسخ ) بالرفع للحاكم ثانياً ففى ثبتت عند القاضي عنه بما تقدم فسخت فوراً ( والمراد بالفور في العنة عيب السنة ومتى وقع الفسح ) يعيب من العيوب المتقدمة منه أو منها ( فان كان قبل الدخول فلا مهر ) لها ( أو بعده ) أى الدخول ( يعيب حدث بعد الوطء ) كان حدث جنون لأحدهما بعد الوطء ففسخ الآخر ( وجب المسمى أو يعيب حدث قبله ) أى الوطء كأن حدث ما ذكر ولم يعلم به حتى وطئ ( فهو المثل ) لأن مقتضى الفسخ رجوع كل إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف فيرجع الزوج في المسمى وهى ترجع إلى بدل بضعها وهو مهر المثل ( وإن شرط أنها حرة فبانت أمة ) والزوج لها السيد ليصح العقد ( وهو ممن يحل له نكاح الأمة تخير ) بين فسخ النكاح وإبقائه وأما إذا لم يكن ممن تحل له الأمة فلا يصح النكاح وإن كان عبداً لم يتخير ( وإن شرط أنها أمة فبانت حرة ) فلا خيار له لأنها أعلى مما شرط ( أو لم يشرط ) فى صلب العقد شيئاً ( فبانت أمة ) وهو ممن يحل له نكاحها ( أو كتابية فلا خيار ) له للتقدير بترك البحث ، وإذا شرط أن تكون بيضاء فبانت سوداء ولو هو أسود فله الخيار ( وإن تزوج عبداً بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم ) قبل الوطء أم بعده \* ( وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين ) أو ( أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما ) بخلاف ما إذا أسلم هو وهى يهودية أو نصرانية فان النكاح يستمر بينهما ( فان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة فان اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح والا ) بأن لم يجتمعا على الإسلام فيها ( حكم بالفرقة من حين تبديل الدين ) فان تلف أحد الزوجين بما يوجب الردة انتظر رجوعه بالتوبة فى العدة فان تاب والا فسخ النكاح من حين الردة

وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ اخْتَارَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ .

## كتاب الصداق

بُسْنٌ تَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَدْ كُرْ لَمْ يَضُرْ ، وَلَا يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ ، وَلَا ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ ، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَ الْمَسْمَى ، وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ السَّعْهُ وَالْعَبْدُ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ ، وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا ، جَازَ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا وَعَيْنًا وَدَيْنًا وَمَنْفَعَةً وَمَمْلُوكَةً بِالتَّسْمِيَةِ ، وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْقَبْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ بِالْدُخُولِ أَوْ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا ، حَتَّى تَقْبِضَهُ إِنْ كَانَ حَالًا ، فَإِنْ سَلِمَتْ نَفْسَهَا إِلَيْهِ فَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْاِمْتِنَاعِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِأَنْ أَسْلَمَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ سَقَطَ الْمَهْرُ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ بِأَنْ أَسْلَمَ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نِصْفُهُ وَيَرْجَعُ فِي نِصْفِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا بِعَيْنِهِ ، وَإِلَّا فَنِصْفُ قِيمَتِهِ .

(وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ اخْتَارَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ) وَيَنْدَفِعُ نِكَاحُ فُلِهِ اخْتِيَارًا مِنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَلَوْ مَيِّتَاتٍ لِيُرِثَ مِنْهُنَّ .

### ( كتاب الصداق )

بفتح الصاد وكسرها اسم لئال الواجب للمرأة على الزوج بنكاح أو وطء أو تنويرت بفتح تهما كل نكاح ورجوع شهود ( تسن تسميته في العقد ) لأنه أذفع للخصومة ويسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم فضة خاصة وأن لا يزيد عن خمسين درهم فضة ويسن ترك المبالاة فيه ( فان لم يذكر ) الصداق في العقد ( لم يضر ) في صحة النكاح ( ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنته الصغيرة بأكثر من مهر المثل فان فعل ذلك بطل المسمى ووجب مهر المثل ) في الصورتين ( ولا يزوج السفية ) اذا أذن له الولي في الزواج ( والعبد ) اذا أذن له السيد ( بأكثر من مهر المثل وكل ما جاز أن يكون ثمنًا جاز جعله صداقًا ) ولا يتقتر بقدر فان عقد بما لا يتمول فسدت التسمية ( ويجوز حالا وموجلا ودينا وعينا ومنفعة ) واذا جعل الصداق عينا كانت من ضمانه وليس للزوجة التصرف فيها قبل قبضها ومن المنافع التي يصح جعلها صداقًا تعليمها الطب أو الشعر ( وتملكه ) أي الصداق المرأة ( بالتسمية ) في صب العقد ( وتتصرف فيه ) بالبيع وغيره من التصرفات ( بالقبض ) وأما قبل القبض فلا يصح تصرفها فيه ( ويستقر بالدخول ) فلا يسقط منه شيء وأما قبله فعرض لسقوط نصفه بالفراق والمراد بالدخول الوطء ولو حال الحيض ( أو بموت أحدهما قبل الدخول ) أي الزوجين فوت أحدهما منزل منزلة الدخول ( ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبضه إن كان حالا ) دينا أو عينا وأما الموجل فليس لها حبس نفسها به ( فان سلمت نفسها إليه فوطئها ) باختيارها ( قبل القبض سقط حقها من الامتناع ) ولو سلم الولي غير الكاملة قبل قبض الصداق فلها بعد الكمال الامتناع ( وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول ) بها أي الوطء ( بأن أسلمت ) وزوجها كافر ( أو ارتدت ) أو فسخ بهيب منها ( سقط المهر ) جميعه لحصول الفرقة من جهتها ( أو ) وردت الفرقة ( من جهته ) بأن أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه ويرجع في نصفه إن كان باقيا بعينه ( وإلا ) بأن لم يكن باقيا ( فنصف قيمته ) الأولى إلى قيمة نصفه لأنه إذا قوم جميعه زادت قيمة نصفه وإذا قوم كل نصف

أَقْلَ مَا كَانَتْ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى التَّلْفِ ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً رَجَعَ فِي النِّصْفِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَوْ  
مُتَّصِلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ رَدِّهِ زَائِدًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَبَيْنَ  
نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، ثُمَّ مَهْرُ الْمَثَلِ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَآوِيهَا مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا فِي السَّنِّ  
وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ وَالثِّيُوبَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ نَقَصَ رُوعِي ذَلِكَ فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَبِالْأَرْحَامِ ، وَإِلَّا فَبِنِسَاءِ بَلَدِهَا وَمَنْ يُشَبِّهُهَا ، وَإِذَا أُعْسِرَ بِالْمَهْرِ  
قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْفَسْخُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الصَّدَاقِ قَالَتُوهُ قَوْلَهَا ، أَوْ فِي الْوَطْءِ  
فَقَوْلُهُ ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةِ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زِنًا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ لِزَوْجِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَإِنْ  
طَاوَعَتْهُ عَلَى الزِّنَا فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَحَيْثُ طَلَّقَتْ وَسَطَرَ الْمَهْرُ لَا مَنَعَةَ لَهَا ، وَحَيْثُ لَمْ يَنْشَطِرْ إِمَّا بِأَنْ  
لَا يَجِبُ شَيْءٌ كَالْمَفْوُضَةِ إِذَا طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرَضِ

على حدة نقصت قيمة النصف وهو الواجب له (أقل ما كانت من) وقت (العقد إلى التلف) فينظر إلى  
قيمته في تلك المدة جميعها ويعطى أقصا قيمة بلغها النصف والذي اعتمده النووي والرافعي أنه يرجع  
بأقل قيمتي يوم العقد والقبض من غير اعتبار الحالة المتوسطة (فإن كانت الزيادة) التي زادها الصداق  
(منفصلة) كولد ومهرة (رجع في النصف دون الزيادة) فهي لها (أو) كانت الزيادة (متصلة) كسمن  
وتعلم صنعة (تخيرت) الزوجة (بين رده زائدا وبين نصف قيمته) أقل قيمة من يوم الاصداق إلى يوم  
التسليم وتمنع الزيادة المتصلة الاستقلال بالرجوع في العين هنا (وإن كان) الصداق (ناقصا تخير) الزوج  
(بين أخذه ناقصا وبين نصف القيمة) ولا يجبر على أخذه ناقصا (ثم مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها)  
أي المرأة المتروجة (فيعتبر بمن يسارها من نساء عصباتها) وإن متن (في السن والعقل والجمال واليسار  
والثيوبة والبكارة والبلد) وسائر الصفات التي يختلف بها الفرض (فإن اختصت) المرأة المتروجة عنهن  
(بمزيد) في الصفات المذكورة (أو نقص) فيها (روعي ذلك) فيزداد في مهرها عند الزيادة وينقص عند النقص  
بمراعاة ذلك (فإن لم يكن لها عصبات من النساء فبالأرحام) وأقرباتها أمها لا المدكورون في الفرائض  
(وإلا) بأن لم يكن لها أرحام (فبنساء بلدها) الأجانب (ومن يشبهها) في الصفات التي تختلف بها  
الأغراض (وإذا أعسر) الزوج (بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ أو) أعسر به (بعده) أي الدخول  
(فلا) فسخ لها لأنها حيث مكنته من الدخول رضيت بذمته (فإن اختلفا) أي الزوج والزوجة (في قبض  
الصداق) كله أو بعضه (فالقول قولها) بيمينها إن لم تقبضه (أو) اختلفا (في الوطء) ولو بعد الخلاء بها  
(فقلوه) أنه لم يطأها هو المصدق (ومن وطئ امرأة بشبهة) كأن ظنها امرأته (أو) وطئها (في نكاح  
فاسد أو زنا) بها (وهي مكرهة لزمه مهر المثل) في تلك الصور (وإن طاوَعته على الزنا فلا مهر لها)  
حرّة أو أمة (وحيث طلقت) (وسطر المهر لا مَنَعَةَ لها) لأن الزوج لم يستوف منفعة بضعها فيكفيها نصف  
المهر للراحش (وحيث لم ينشطر) (لها) (شئ كالمفوضة) وهي التي تقول لوليها زوجي بلا  
مهر فيزوجها بلا مهر أو يسكت عن المهر فثلك المفوضة (إذا طلقت قبل الدخول والفرض) لا يجب لها  
شئ بخلاف ما إذا كان بعد الدخول فيجب لها مهر المثل ، أو بعد الفرض وقبل الدخول فيجب نصف

أَوْ بِأَنْ يَجِبَ الْكُلُّ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا الْمُنْعَةُ ، وَهِيَ شَيْءٌ يُقَدَّرُهُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهِ حَالُ الزَّوْجَيْنِ .

﴿ فصل ﴾ وَلِئِمَّةِ الْعُرْسِ سُنَّةٌ ، وَالسَّنَةُ أَنْ يُؤْلَمَ بِشَاةٍ ، وَيَجُوزُ مَا تَيْسَّرَ مِنَ الطَّعَامِ ، وَمَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا لَزِمَتْهُ الْإِجَابَةُ ، صَائِمًا كَانَ أَوْ مُفْطِرًا ، فَإِذَا حَضَرَ نُدِبَ لَهُ الْأَكْلُ وَلَا يَجِبُ ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا تَطَوُّعًا ، وَلَمْ يَشُقَّ عَلَى صَاحِبِ الْوَلِيْمَةِ صَوْمُهُ ، فَأَتَمَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ سَقَّ عَلَيْهِ صَوْمُهُ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ \* وَلَوْ جُوبِ الْإِجَابَةُ شَرْطٌ أَنْ لَا يَخْصَّ بِهَا الْأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ ، وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَدَعَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ تَجِبْ ، أَوْ فِي الثَّلَاثِ كَرِهَتْ إِجَابَتُهُ ، وَأَنْ لَا يُخْضِرَهُ خَوْفٌ مِنْهُ أَوْ طَمَعًا فِي جَاهِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ تَمَّ مَنْ يَتَأَذَى أَوْ لَا تَلِيْقُ بِهِ بِمَجَالِسَتِهِ وَلَا مُنْكَرٌ مِنْ زَمْرٍ وَخَمْرٍ وَفَرْشٍ حَرِيرٍ وَصُورٍ حَيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ مَنْصُوبَةٍ وَسِتْرٍ أَوْ تَوْبٍ مَكْتُوبٍ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ يَزُولُ

المنقروض (أو بان يجب الكل كالطلاق بعد الدخول وجب لها المنعته) في جميع هذه الصور (وهي) أي المنعته (شيء يقدره القاضي باجتهاده) ومن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما (ويعتبر) أخايم (فيه حال الزوجين) من يسار الزوج وأعضاره .

﴿ فصل ﴾ فِي الْوَلِيْمَةِ \* (وَلِئِمَّةِ الْعُرْسِ سُنَّةٌ) وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ (وَالسَّنَةُ أَنْ يُؤْلَمَ بِشَاةٍ وَيَجُوزُ بِمَا تَيْسَّرُ مِنَ الطَّعَامِ وَمَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا) أَي الْوَلِيْمَةُ لِلْعُرْسِ (لَزِمَتْهُ الْإِجَابَةُ صَائِمًا كَانَ أَوْ مُفْطِرًا) وَابْسَ الصَّوْمِ عَذْرًا فِي تَرْكِ الْإِجَابَةِ (فَإِذَا حَضَرَ نُدِبَ لَهُ الْأَكْلُ) مِنْهَا إِنْ كَانَ مُفْطِرًا (وَلَا يَجِبُ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا تَطَوُّعًا) وَلَمْ يَشُقَّ عَلَى صَاحِبِ الْوَلِيْمَةِ صَوْمُهُ فَاتَّمَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ) أَي الدَّاعِي (صَوْمُهُ) أَي الْمَدْعُو (فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ) أَمَا صَوْمُ الْفَرَضِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ وَلَوْ مَوْسَعًا كَثْرًا مُطْلَقًا \* (وَلَوْ جُوبِ الْإِجَابَةُ شَرْطٌ أَنْ لَا يَخْصَّ بِهَا الْأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ) أَي أَنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّخْصِصِ بِأَنْ يَمَّ عَشِيرَتَهُ أَوْ أَهْلَ حَرْفَتِهِ أَوْ جِيرَانَهُ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ (وَأَنْ يَدْعُوهُ) أَي يَدْعُو صَاحِبَ الْوَلِيْمَةِ الْمَدْعُو بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ فَلَا يَدُّ لِلْوَجُوبِ مِنْ دَعْوَتِهِ بِخُصُوصِهِ (فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَدَعَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ تَجِبْ ، أَوْ فِي الثَّلَاثِ كَرِهَتْ إِجَابَتَهُ) إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لِلْإِفْتِخَارِ فَإِنَّ فِعْلَهُ لَضَيْقُ مَنْزِلٍ ، أَوْ اكْتِهَارُ الْمَدْعُوِينَ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ (و) مِنْ شَرْطِ الْوَجُوبِ (أَنْ لَا يَخْضِرَهُ) أَي يَدْعُوهُ (لِخَوْفٍ مِنْهُ أَوْ طَمَعًا فِي جَاهِهِ) فَإِنَّ دَعَاةً لِذَلِكَ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَدْعُوِ الْإِجَابَةَ (و) مِنْ الشَّرْطِ أَيْضًا (أَنْ لَا يَكُونَ تَمَّ) أَي فِي مَوْضِعِ الْوَلِيْمَةِ (مَنْ يَتَأَذَى) الْمَدْعُو بِهِ كَعَدُوٍّ (أَوْ لَا تَلِيْقُ بِهِ بِمَجَالِسَتِهِ) كَالْأَرَاذِلِ (و) مِنْ الشَّرْطِ أَنْ (لَا) يَكُونَ (مُنْكَرٌ) فِي مَحَلِّ الْوَلِيْمَةِ (مِنْ زَمْرٍ وَخَمْرٍ) أَي تَعَاظِيهِ (وَفَرْشٍ حَرِيرٍ) لِرِجَالِ (وَصُورٍ حَيَوَانٍ) مَنْقُوشَةٌ (عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ مَنْصُوبَةٍ) لَا مَطْرُوحَةٍ أَوْ مَجْعُولَةٍ لِلانكباءِ عَلَيْهَا (وَسِتْرٍ) أَي سِتَارَةٍ (أَوْ تَوْبٍ مَكْتُوبٍ عَلَيْهِ) مُنْكَرٌ يَلْبَسُ فَلَا تَكُونُ الصُّورُ مُحْرَمَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَرْتَفَعٍ مِنْ سَقْفٍ أَوْ سِتَارَةٍ وَتَكُونُ صُورَ حَيَوَانٍ يَعِيشُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى وَسَادَةٍ يَسْكُأُ عَلَيْهَا أَوْ بِسَاطٍ يَدَّاسُ فَوْقَهُ ، أَوْ كَانَتْ صُورَ مِثْلِ شَجَرٍ مِمَّا لَا رُوحَ لَهُ أَوْ صُورَ حَيَوَانٍ لَا يَعِيشُ كَقَطْعِ الرَّأْسِ (وغير ذلك) مِنَ الْحَرَمَاتِ (فَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ يَزُولُ

بِحُضُورِهِ أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ أَوْ مَخْدَّةٍ يَتَكَبَّرُ عَلَيْهَا أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ ، وَلَا يُكْرَهُ نَثْرُ الشُّكْرِ وَنَحْوِهِ فِي الْإِمْلَاكَاتِ ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى وَالْتِقَاطُهُ أَيْضًا خِلَافُ الْأُولَى .

### بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْمَعَاشَرَةَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَبَدَلُ مَا يَلْزِمُهُ مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ ، وَلَا إِظْهَارِ كِرَاهَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَإِنْ مَاتَ لَهَا قَرِيبٌ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ وَمَنْ لَهُ نِسَاءٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لهنَّ بَلَّ لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُنَّ بِإِثْمٍ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيءَ الْمَبِيتَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ إِلَّا بِالْقَرَعَةِ ، فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَزِمَهُ الْمَبِيتُ عِنْدَ الْبَاقِيَاتِ بِقَدْرِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْقِسْمَ أَقْرَعَ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا قَدَمَهَا ، وَيَقْسِمُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ ، وَالْمَرِيضَةِ وَالرِّتْقَاءِ ،

بِحضوره أو كانت الصور على الأرض في بساط أو مخدّة يتكبر عليها أو مقطوعة الرأس ، أو صور الشجر فليحضر) ولا يكون ذلك عندنا يمنع الوجوب (ولا يكره نثر السكر ونحوه) كالدرهم والدنانير (في الاملاكات) أي العقود على الزوجة (بل) النثر (هو خلاف الأولى والتقاطه أيضا خلاف الأولى) كالنثر لما فيه من عدم المرواة .

### ( بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ )

المعبر عنه بباب القسم والنشوز (يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف) لصاحبه (و) يجب على كل (بذل ما يلزمه) من النفقة التي تلزم الزوج وتسليم المرأة نفسها (من غير مظل ولا إظهار كراهة) أي يجب على كل منهما أن لا يماطل صاحبه في حقه ولا يظهر له كراهة (ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد) أو زوجة وسرية (إلا برضاها) ولو كان في الدار سحر أو علو وسفل جاز اسكانهن من غير رضاهن ان تميزت المرافق ولاقى المساكن (وله أن يمنعها من الخروج من منزله) حيث كان ينفق عليها فلو كان معسرا فلها الخروج للتكسب أو للسؤال عما يلزمها في الدين اذا لم يغنها هو (فان مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج) اذا لم تتعاط في خروجها مالا يجوز كضرب الحد فان غاب على ظنه ذلك حرم عليه الاذن لها (ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الاعراض عنهن) بأن لا يبيت عندهن (بلا إثم) لكن يسن له أن لا يعطلن والواحدة أيضا كذلك يسن له أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (وليس له أن يبتدئ المبيت عند احداهن الا بالقرعة) هذا في الزوجات \* وأما الاماء فلا دخل لهن في ذلك (فان بات عند واحدة) بقرعة أو ظلمها (منهن لزمه المبيت عند الباقيات بقدره) أي المبيت عند الواحدة ولو قام بهن عذر كحيض أو مرض (فاذا أراد القسم) لمن بقي (أقرع فمن خرجت قرعتها قسمها ويقسم للحائض والنفساء والمریضة والرتقاء) لأن القصد الأولى من

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ خُرَّةٌ وَأَمَةٌ قَمَمَ لِلْخُرَّةِ مِثْلَ مَا لِلْأَمَةِ مَرَّتَيْنِ ، وَأَقْلُ الْقَسَمِ لَيْلَةٌ ، وَيَدْبَعُهَا يَوْمٌ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَلَا يُرَادُ عَلَى ذَلِكَ ، وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَابِعٌ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ بِالنَّهَارِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ كَالْحَارِسِ فَعِمَادُ قَسَمِهِ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَطْءُ ، لَكِنْ تُدْبِ التَّسْوِيَةُ بِيَدْمَنْ فِيهِ ، وَفِي سَائِرِ الْأَسْتِمْتَاعَاتِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِأَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِقُرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْمَقِيمَةِ ، وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ قُرْعَةٍ أُمِّمْ وَزَمَهُ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِبَعْضِ ضَرَائِهَا بِرِضَا الزَّوْجِ جَازًا ، وَإِنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ ، فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْهَبَةِ عَادَتْ إِلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرُّجُوعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَمْرَأَةٍ فِي نَوْبَةٍ أُخْرَى بِلا سَمْعٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالنَّهَارِ حَاجَةً أَوْ بِالنَّيْلِ لِفَرُورَةٍ جَازًا وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ أَقَامَ زِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَلَمْ يَقْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِنْبًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَيَقْضِي .

القسم الأنس والتدبير عن التخصيص بالرجوع ( فإن كان معه خورقة وأمّة قسم للخورقة مثل ما للامّة مرتين ) وإنما تستحق الزينة الأمّة القسم إن كانت مساهمة لزوجها ليلا ونهارا فينشد لها القسم والنفقة ( وأقل القسم ليلتين يوم قبلها أو بعدها وأكثره ثلاثة أيام ولا يزداد على ذلك ) إلا إذا رضين ( وعماد القسم الليل والنهار تابع لمن معيشته ) أي طلب معاشه ( بالنهار فإن كانت معيشته بالليل كالحارس فعماذ قسمه النهار ولا يجب عليه الوطء ) لتعلقه بالنشاط والشهوة ( لكن تندب التسوية بينهما فيه ) أي الوطء ( وفي سائر الاستمتاعات ، وإن أراد أن يسافر بأمرأة منهن لم يجز إلا بالقرعة ، فإن سافر بقرعة لم يقض للمقيمة ) مدة السفر ذهابا وإيابا وإقامة لا تقطع السفر ( وإن سافر بها ) أي بواحدة من الأزواج ( بغير قرعة أمم وزمه القضاء ) للباقيات من حين إنشاء إلى الرجوع وإن رضين بسفره بواحدة منهن من غير قرعة جاز ولا قضاء لهن ( ومن وهبت ) من الأزواج ( حقها من القسم لبعض ضرائرها برضا الزوج جاز ) وأما بغير رضا فله المنع ( وإن وهبت ) أي حقها ( للزوج جعله لمن شاء منهن ) فله أن يخص به أي واحدة منهن ولو بغير رضاها ويرتب في المبيت على حسب ما كان بيت اتصالا وانفصالا ( فإن رجعت الواهبة ) في الهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع ( ولا ترجع فيما مضى ) ولا يجوز أن يدخل على امرأة من نسائه ( في نوبة أخرى ) من ضرائرها سواء كانت النوبة أصلا أم تبعا ( بلا شغل ) من حاجة ، أو ضرورة ( فإن دخل بالنهار ) التابع لليل ( الحاجة ) كوضع متاع واعطاء نفقة ( أو ) دخل ( بالليل ) الذي هو أصل في القسم ( للضرورة ) كمرضها الخوف ( جاز ) الدخول في التابع يجوز للحاجة ولا يلزمه القضاء إن اقتصر في المسك على قدر الحاجة وإن زاد قضى الزائد ، وفي الأصل لا يجوز الدخول إلا للضرورة ويقضى كل الزمن إن طال عرفا أو أطاله ( وإلا ) بأن لم يكن دخوله لا حاجة ولا للضرورة ( فلا ) يجوز ( وإن أقام ) في هذه الحالة ( لزمه القضاء ) لمن لها النوبة ( وإن تزوج جديدة وعنده غيرها ) من الأزواج ( قطع الدور للجديدة فإن كانت بكرا أقام عندها سبعا ) متوالية ليحصل الأنس وترفع الحشمة ( ولم يقض وإن كانت ثنبا فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعا ويقضى ) للباقيات السبع

وَيَنْ أَنْ يَقِيمَ - ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِيَ ، وَيُنْدَبُ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَهَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ أَوْ بَدُونَهُ قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ ، وَلَهُ الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالْحُقُوقِ ، وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقِيمَ لَهُنَّ ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ مِنَ الْوَطْءِ ، وَأَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ أَمَارَاتِ النَّشُوزِ ، وَعَظَهَا بِالْكَلَامِ ، وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنَّشُوزِ ، هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِّحٍ أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا ، وَلَا يَجْرَحُ لَحْمًا ، وَلَا يَنْهَرُ دَمًا سِوَاهُ نَشْرَتِ مَرَّةٍ أَوْ تَكَرَّرِ مِنْهَا ، وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نَشُوزُهَا .

### بَابُ النِّقَاتِ

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ يَوْمًا بِيَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ مَدَانٍ مِنَ الْحَبِّ الْمُقْتَاتِ فِي الْبَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ مُفْسِرًا قَدُّ ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا قَدُّ وَنِصْفُ وَيَلْزَمُهُ مَعَ ذَلِكَ أُجْرَةُ الطَّحْنِ وَالخَبْرِ وَالْأَذْمُ ،

(وَيَنْ أَنْ يَقِيمَ) أَوْ يَقِيمَ (ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِيَ) لَهُنَّ شَيْئًا (وَيُنْدَبُ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَهَا) أَيْ التَّيْبَ (بَيْنَهُمَا) أَيْ الثَّلَاثَ بِلَا قَضَاءٍ وَالسَّبْعَ بِقَضَاءِ (فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ) لِأَنَّهَا اخْتَارَتْ حَقَّ غَيْرِهَا فَعَوَّضَتْ بِقَضَائِهِ (أَوْ) أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا (بِدُونِهِ) أَيْ الطَّلَبَ (قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ) دُونَ زَائِدٍ عَلَيْهَا (وَلَهُ) أَيْ الزَّوْجِ فِي مَدَّةِ الزَّفَافِ (الْخُرُوجِ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ) كَشْرَاءِ وَبَيْعِ (و) لِقَضَاءِ (الْحُقُوقِ) كَعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ وَأَمَّا لَيْلًا فَلَا يَخْرُجُ لِلذَّكَ وَالْيَوْمِ مِنَ أَعْدَارِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ لَيْلًا (وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقِيمَ لَهُنَّ) لَافِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا بَعْدَ الْمَيْتِ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ (وَيُنْدَبُ) لَهُ أَيْ لِلْمَالِكِ الْإِمَاءَ (أَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ مِنَ الْوَطْءِ) خَوْفًا مِنَ الْفَجْورِ (وَأَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُنَّ فِيهِ) مَحَافِظَةً عَلَى الْإِنصَافِ (وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ) أَيْ ظَهَرَ عَلَى الزَّوْجَةِ (أَمَارَاتِ النَّشُوزِ) قَوْلًا كَانَ تَجْبِيهِ بِكَلَامِ خَشْنٍ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا أَوْ فِعْلًا كَانَ يَجِدُ اعْرَاضًا بَعْدَ لَطْفٍ (وَعَظَهَا بِالْكَلَامِ) كَانَ يَقُولُ لَهَا اتَّقِي اللَّهَ وَاعْلَمِي أَنَّ طَاعَتِي عَلَيْكَ فَرُضٌ (وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنَّشُوزِ) كَانَ دَعَاها إِلَى فِرَاشِهَا فَامْتَنَعَتْ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ (هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ) فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ بَعْدَ عَذْرِ شَرْعِيٍّ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ تَرْكِ صَلَاةٍ جَازٍ إِنْ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ دِينٍ وَمِثْلُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْأَصْحَابِ (وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِّحٍ أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا وَلَا يَجْرَحُ لَحْمًا وَلَا يَنْهَرُ دَمًا) إِنْ أَقَادَ فَلَا يَضْرِبُ إِنْ لَمْ يَفِدْ (سِوَاهُ نَشْرَتِ مَرَّةٍ أَوْ تَكَرَّرِ مِنْهَا وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نَشُوزُهَا) وَهُوَ الْأَوَّلَى .

### ( بَابُ النِّقَاتِ )

وهي ما يجب للزوجة من الحقوق المالية (يجب على الزوج نفقة زوجته) وتستحقها (يومًا بيوم) بطواع الفجر وتجب لليوم ببلية الآتية حتى لو نشرت في الليل سقطت نفقة ذلك اليوم (فإن كان موسرًا لزمه مدان من الحب المققات في البلد) والموسر من يكون الفاضل من ماله بعد توزيعه على عمره الغالب أو ستة بسنة إذا بلغه مدين هذا إذا لم تأكل معه فإدا رضيت بالأكل معه سقط وجوب المدين (وإن كان معسرًا قُد) واحد والمعسر من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة ولو مكنتها (وإن كان متوسطًا) وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرًا (قُد ونصف ويلزمه مع ذلك أجرة الطحن والخبز والادام) ولو كانت عادتُها



عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ ، مِنْ اللَّحْمِ وَالذَّهْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ تَرَضِيًا عَلَى أَخْذِ الْعَوَضِ عَنْ ذَلِكَ جَازَ ، وَلَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسُّدْرِ وَالْمِشْطِ وَتَمْنِ مَاءِ الْأَغْتِسَالِ إِنْ كَانَ سَبَبُهُ جَمَاعًا أَوْ نَفْسًا ، فَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ حَيْضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَمْنُ الطَّيِّبِ ، وَلَا أُجْرَةُ الطَّيِّبِ ، وَلَا شِرَاءُ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْبَلَدِ مِنْ ثِيَابِ الْبَدَنِ وَالْفَرَشِ وَالغِطَاءِ وَالْوَسَادَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِمَنَاسَرِهِ وَإِعْسَارِهِ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَتَسْلِيمُ الْكِسْوَةِ مِنْ أَوَّلِ الْفَضْلِ ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً مُدَّةً قَبْلَتِ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِدَاةُهَا ، وَإِنْ بَقِيَتْ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ ، وَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي كِسْوَتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُخْذَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِحْدَانُهَا ، وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مِلْسَكُهَا .

أكل الخبز وحده والادم يكون (على حسب عادة البلد من اللحم والدهن وغير ذلك) كالتمر والخبز ويختلف الواجب باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وينظر في اللحم إلى عادة المحل من أسبوع وغيره (فإن تراضيا على أخذ العوض عن ذلك) المذكور فما وجب لها (جاز) لأنه احتياض عن طعام مشترك في الذمة لمعين سواء كان الاحتياض من الزوج أم من غيره (و) يجب (لها) ما تحتاج إليه من الدهن للرأس) كالزيت (و) من (السدر) مثل الصابون (والمشط) على عادة البلد جسا وقنرا وإن جرت العادة بالدهن المطيب وجب بخلاف ما لا يقصد منه التنظيف بل التزين كالكمحل فلا يجب (و) تمن ماء الاغتسال) يلزمه (إن كان سببه جماعا أو نفاسا فإن كان سببه حياض أو غير ذلك) كالاغتسال (لم يلزمه ولا يلزمه تمن الطيب) الذي يقصد للزينة فإن أحضره وجب عليها استعماله (ولا) يلزمه أيضا (أجرة الطيب ولا شراء الأدوية) لمرضها (ونحو ذلك) مما يحفظ البدن (ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة في البلد من ثياب البدن) ولا يختلف عدد الكسوة باليسار والاعسار وإنما يختلفان في الجودة والرداء فيجب لها في الصيف حار وقبض وسراويل وخف ورداء وفي الشتاء مثل ذلك ويزاد جبة مخشوشة (و) يجب لها (الفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق بيساره وإعساره) والحكم مبني على العادة نوعا وكيفية ويختلف ذلك باختلاف البلدان ، ويجب لها أيضا آلة الطبخ والأكل والشرب ، ويجب لها أجرة الجاه إن كانت من قوم يداخونه (ويجب تسليم النفقة إليها من أول النهار) ولا يلزمها الصبر (و) يجب عليه (تسليم الكسوة من أول الفصل) أي فصل الشتاء أو فصل الصيف (فإن أعطاه كسوة مدّة) لفصل من الفصول (قبلت قبلها لم يلزمه إيداءها وإن بقيت بعد المدّة لزمه التجديد) للمدّة التي بعدها (ولها أن تتصرّف في كسوتها بالبيع وغيره) كالهبة لأنها بأخذها ملكتها إنما ليس لها أن تلبس دون ما أخذته وتصرفت فيه (ويجب لها سكنى مثلها) فالسكنى تعتبر بالزوجة وأما النفقة فالزوج (وإن كانت) الزوجة ممن (تخدم في بيت أبيها) أو عمها أو جدّها عند فقد أبيها (لزمه) أي الزوج (إحداها) إن كانت حرة ويخدمها بمن يحل نظرها إليها ويلزمه الإحداها ولو معسرا (وتلزمه نفقة الخادم إذا كان ملسكها) وجنس طعامه جنس طعام الزوجة لا نوعه فله مد وثلاث على الموسر ، ومد على المتوسط والمعسر . ويجب له من الكسوة على حسب المعتاد . ولا يجب للخادم آلة التنظيف إلا أن تأذى بالأوساخ فيجب له ما يزيلها

وَإِنَّمَا تَلَزَمُهُ النِّفْقَةُ إِذَا سَمِعَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَهَا وَلَيْسَ لَهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً سِوَاكَانِ الزَّوْجِ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأْتِي مِنْهُ الْوَطْءُ إِلَّا أَنْ تُسَلَّمَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَلَا يُمَكِّنُ وَطُوعًا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تُمَكِّنَهُ التَّمَكِينِ التَّامَّ بِحَيْثُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، فَلَوْ نَشِزَتْ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا ، أَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَمَهَا السَّيِّدُ لَيْلًا فَقَطَّ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ سِوَاكَانِ الْعِدَّةِ عِدَّةَ وَفَاةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ أَوْ بَائِنٍ ، وَأَمَّا النِّفْقَةُ فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَالْكِسْوَةُ كَالنِّفْقَةِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ النِّفْقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي التَّمَكِينِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوْلًا ، ثُمَّ يَدْعِي النِّشُورَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَمَتَّى تَرَكَ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا ،

(وإنما تلزمه) أى الزوج (النفقة) بجميع أنواعها (إذا سمعت المرأة نفسها إليه) وهى بالغة عاقلة (أو عرضت نفسها عليه) بأن بعثت إليه إني مسلمة نفسى اليك فبمجرد وصول الخبر إليه تجب النفقة ان كان حاضرا وان كان غائبا رفعت الأمر للحاكم ليعلمه فان حضر وتسلمها لزمته النفقة من وقت التسليم وان لم يحضر ومضى زمن يمكنه فيه الوصول فرض القاضي نفقتها في ماله فان لم يعلم محله فرضها القاضي في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه (أو عرضها وليها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيرا أو صغيرا لا يتأتى منه الوطء) لأن التقصير من قبله لا منها (الا أن تسلم) إليه (وهى صغيرة لا يمكن وطؤها فلا نفقة لها) لأن المنع من قبلها (وشروط ذلك) أى وجوب النفقة على الزوج (أىضا أن تمكينه) من نفسها للاستمتاع بها (التمكين التام بحيث لا تمتنع منه في ليل أو نهار) من غير عذر أما معه كأن كانت مريضة أو حائضا فتجب لها النفقة مع الامتناع (فلو نشزت) أى خرجت عن الطاعة (ولو في ساعة) أى لحظة من ليل أو نهار (أو سافرت بغير اذنه أو بإذنه لحاجتها) ولم تكن معه فلا نفقة لها في هذه الصور ثم زاد المصنف قوله (أو أحرمت) بنسك (أو صامت تطوعا بغير اذنه) وهذا على رأى والمعتمد أنها اذا أحرمت لا تسقط نفقتها لأنه في امكانه أن يحللها فهى في قبضته . وكذا ان صامت نفلا بغير اذنه وأقرها فلا تسقط وان أمرها بالافطار فامتنعت سقطت نفقتها (أو كانت أمة فسامها السيد ليلا فقط فلا نفقة لها) في جميع هذه الصور (وأما المعتدة فيجب لها السكنى في مدة العدة سواء كانت العدة عدة وفاة أو رجعية أو بائن) فشكل معتدة تجب لها السكنى إلا ناشزة أو صغيرة أو أمة لم تسلم ليلا ونهارا (وأما النفقة فلا تجب في عدة الوفاة وتجب للرجعية مطلقا) حاملا أو حائلا (وللبائن إن كانت حاملا) ولو كانت بينوتها بفسخ للحامل معتدة عن وطء شبهة (ويدفع إليها يوما بيوم وإن لم تكن البائن حاملا فلا نفقة لها والكسوة) للمعتدة (كالنفقة) فتجب للرجعية والبائن الحامل (وإن اختلف الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها وإن اختلفا في التمكين فالقول قوله إلا أن يعترف) الزوج (بأنها مكنت أولا ثم يدعى النشور) بعد (فالقول قولها) بيمينها انها مكنته غير ناشزة (ومتى ترك الاتفاق عليها مدة صارت النفقة عليه دينا) ومراده

وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْمُعْسِرِينَ ، أَوْ بِالْكِسْوَةِ أَوْ بِالسُّكْنَى ثَبَّتَ لَهَا فَسْخُ النَّكَاحِ ، فَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ وَبَقِيَ ذَلِكَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأَدَمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوسِرِينَ أَوْ الْمُتَوَسِّطِينَ فَلَا فَسْخَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَالِنَفَقَةُ فِي كَسْبِهِ ، وَإِلَّا فَيُؤَيِّدُ فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ مَأْدُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ ، وَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ إِلَى أَنْ يَعْتِقَ فَتَأْخُذُ مِنْهُ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى إِذَا فَضَّلَ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَإِنْ عَلَوْا مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كَانُوا ، وَعَلَى الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا بِشَرْطِ الْفَقْرِ وَالْعَجْزِ إِمَّا بِزِمَانَةٍ أَوْ طُفُولَةٍ أَوْ جُنُونٍ ، وَتَجِبُ نَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ وَأَوْلَادٌ وَمَنْ يَمْدُرُ عَلَى نَفَقَةِ السُّكْنَى ، قَدَّمَ الْأُمَّ ،

بالإسقاط سائر ما يجب للزوجة وهذا بخلاف نفقة القريب لأنها تسقط بمضى الزمان (وإذا أعسر) الزوج (بنفقة المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى) أو بهدر حال قبل وطء (ثبت لها فسوخ النكاح) ولو وجد متبرع يتبرع بذلك عن الزوج لا يمنع حقها من الفسخ إلا أن يكون ذلك المتبرع أباً أو سيداً للامة ولا يفسخ بمنح الموسر النفقة لأنه يمكنها التبرع بالحاكم (فإن شاءت) ففسخت وإن شاءت (جبرت) ربي ذلك لها في ذمته وإن أعسر بالأدم أو بنفقة الخادم أو بنفقة الموسرين أو المتوسطين فلا يفسخها وإن كان الزوج عبداً فالنفقة في كسبه (إن كان صاحب كسب (والإن) بأن لم يكن ذا كسب (فهي في يده إن كان مأدونا له في التجارة وإلا) بأن لم يكن مأدونا له في التجارة (فإن شاءت فسخت) ولا تفسخ هي والخرقة بالأعسار إلا بعد الرفع إلى الحاكم ليفسخ هو بعد الثبوت أو يأذن لها ففسخ (وإن شاءت صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه) ما وجب لها . ولا تعلق لها بذمة السيد .

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي مَوْنَةِ الْقَرِيبِ \* (يجب على الشخص) الموسر (ذرا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته) يومه وليلته فهو مقدم على غيره والزوجة والمملوك مقدم في النفقة على القريب فإذا فضل بعد نفقتهم شيء وجب (أن ينفق) (على الآباء والأمهات وإن علوا) بشرط أن يكونوا أحراراً معصومين فتجب نفقتهم وإن قدروا على الكسب وأما إذا لم يكن عنده ما يفضل عن نفقة من ذكر وهم ليسوا بأحرار ولا معصومين بأن كانوا عبيداً ، أو محاربين فلا تجب نفقتهم (من أي جهة كانوا) الأجداد والجدات من جهة الأم أو الأب (و) تجب النفقة (على الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا) ويباع في النفقة الواجبة ما يباع في الدين من عقار وغيره . وإنما تجب النفقة للأقارب (بشرط الفقر) فلو كان الأصل أو الفرع غنياً بما لا تجب نفقته (و) بشرط (العجز) عن الكسب وهذا شرط في وجوب نفقة الفروع لا الأصول لأن الآباء والأمهات لو كانوا لاملال لهم . ولكن يقدر على الكسب وجبت نفقتهم بخلاف الفروع لا تجب نفقتهم إلا إذا كانوا عاجزين عن الكسب (أما بزمانة) أي مرض مزمن (أو طفولة) أي صغر لا يتأني معه الاكتساب فلو بلغ الصبي من السن ما يتأني اكتسابه فيه فللولى أن يكلفه الاكتساب وينفق عمليه منه (أو جنون) فلو كان الفرع به جنون ولا مال له وجبت نفقته على الأصل ومثله من يشتغل بعلم شرعي يتأني بنوعه فتجب نفقته على الأصل (وتجب نفقة زوجة الأب) على الولد حيث وجبت نفقة الوالد (فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل قدم الأم)

ثُمَّ الْإِبْنَ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ ، وَهَذِهِ النِّفْقَةُ مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَلَا تَسْقُرُ فِي الدَّمَةِ ، وَإِنْ  
 أَحْتَاكَ الْوَالِدُ الْمُنِيرُ إِلَى النِّكَاحِ لَزِمَ الْوَالِدَ الْمُوَسِّرَ إِعْفَافَهُ بِالتَّزْوِجِ أَوْ التَّسْرِي ، وَمَنْ مَلَكَ رَقِيقًا  
 أَوْ دَوَابَّ لَزِمَهُ النِّفْقَةُ وَالْكَسْوَةُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الزَّمَهُ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أُكْرِيَ  
 عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَ ، وَإِلَّا بَاعَ عَلَيْهِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ أَحَقُّ النَّاسِ بِحِضَانَةِ الطِّفْلِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُدْلِيَاتُ بِإِنَاءِ تَقَدُّمِ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى  
 ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ  
 ثُمَّ لِلَّابِ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ لِلْحَالَةِ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْأُخُوَّةِ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ بَنُوهُنَّ ، ثُمَّ لِلَّابِ ، ثُمَّ بَنُوهُنَّ ،  
 ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ لِلْعَمَّةِ ، ثُمَّ لِلْعَمِّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْحَالَةِ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ \* وَشَرَطُ  
 الْحَاضِنِ الْعَدَالَةَ وَالْعَقْلَ وَالْحُرِّيَّةَ ، وَكَذَا الْإِسْلَامَ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ مُسْلِمًا ، وَلَا حَقَّ لِلرَّأَةِ إِذَا نَكَحَتْ  
 إِلَّا أَنْ تَسْكَحَ مِنْ لَهْ حِضَانَتِهِ ،

ثم الأب (ثم الابن الصغير ثم الكبير) ولو اجتمعت الزوجة والأقارب قدم نفقة الروجة (وهذه النفقة)  
 للقريب (مقدرة بالكفاية) لا بالمدكا في نفقة الزوجة (ولا تسقر في النمة) بل تسقط بعض الزمان (وان  
 احتاج الوالد المعسر الى النكاح لزم الولد الموسر إعفاهه بالتزويج أو التسرى) وهو أن يملكه جارية ولا يجوز  
 أن ينكحه عجوزا أو شوهاء (ومن ملك رقيقا أو دواب لزمه) (به النفقة) أي مؤنته ومنها أجرة الطبيب وعن  
 الدواء (والكسوة) للرقيق عبدا أو أمة ولو أبقا وتعتبر كفايته وان زادت على كفاية أمثاله ولا تجب نفقة  
 المكاتب (فان امتنع) من الاتفاق على الرقيق أو الدواب (ألزمه الحاكم) به (فان لم يكن له مال أكرى)  
 الحاكم (عليه) المملوك من الرقيق والدواب (ان أمكن) التأجير (والإ) يمكن الأكرام (بيع عليه)  
 كله أو جزء منه فان تعذر فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر فعلى المسلمين .

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي الْحِضَانَةِ بِمَفْتَحِ الْحَاءِ وَهِيَ الْقِيَامُ بِرِيَّةٍ مِنْ لَا يُمَيِّزُ وَلَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِ نَفْسِهِ وَتَعَهْدُهُ بِمَا  
 يَصْلُحُهُ مِنْ غَسْلِ جَسَدِهِ وَثِيَابِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (أحق الناس بحضانة الطفل) ومثله المجنون (الأم ثم أمهاتها  
 المدليات باناء) خلص لكن المجنون إن كان له زوجة وكذا المجنونة إن كان لها زوج ولأحدهما استمتاع  
 بالآخر فهما أحق من الأم (تقدم) من الأمهات (القربى فالقربى ثم) بعد الأمهات (الأب ثم أمهاته  
 كذلك) أي تقدم منهن القربى فالقربى (ثم) بعد أمهات الأب (أبوه) أي أبو الأب (ثم أمهاته  
 كذلك ثم الأخت الشقيقة ثم الأخ الشقيق ثم) من أي أخت أو أخ (للأب ثم) من (للأم ثم الحالة ثم  
 بنات الاخوة للأبوين ثم بنوهن ثم للأب ثم بنوهن ثم للأم) ولا دخل لبنى الاخوة للأم في الحضانة (ثم  
 العمة) الشقيقة أولأب أو لأم (ثم العم) الشقيق أولأب (ثم بنات الخالة) سواء كانت الخالة شقيقة . أو  
 لأب أو لأم (ثم بنات العم ثم ابن العم وشرط الحاضن العدالة) فلا يكون الفاسق حاضنا نعم تكفي العدالة  
 الظاهرة عند عدم التنازع فان وقع قبل التلميم كلف اثباتها (والعقل) فلا حضانة لمجنون (والحرية) فلا  
 حضانة لرقبة (وكذا) يشترط (الاسلام إن كان الطفل مسلما) فلا حضانة لنكافر على مسلم (ولا حق  
 للرأة) أما غيرها في الحضانة (إذ انكحت) لأن النكاح يشفلها بحق الزوج (إلا أن تسكح من له  
 حضانتها) أي حق فيها كجده لأبيه كأن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل

وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الابْنَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعَلِّمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا وَاعٍ وَخَبَلٌ .

### بَابُ الطَّلَاقِ

يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمُكْرَهٍ وَبَعِيرٍ حَقِّ مِثْلُ أَنْ هُدَّدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ أَوْ ضَرْبِ مَبْرَحٍ ، وَكَذَا شَتْمٌ أَوْ ضَرْبٌ يَسِيرٌ وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمِرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعَدُّ فِيهِ كَالسَّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يُزِيلُ الْعَقْلَ بِلا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ ، وَهَلْ أَنْ يُطَلِّقَ بِنَفْسِهِ ، وَهَلْ أَنْ يُوكِّلَ وَهَلْ آمْرًا ، وَهَلْ يُوكِّلُ أَنْ يُطَلِّقَ مَنْ شَاءَ .

وَأَمَّا فَتْحُضُهُ زَوْجَتِهِ (وإذا بلغ الصغير حدًا يميز فيه) وهو يحصل غالبًا في سنِّ السبع أو الثمان (خير بين أبيه فإن اختار أحدهما سلم إليه لكن إن اختار الابن أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعَلِّمَهُ) السَّائِعُ (ويؤدبه) بِالْأَدَبِ عَنِ حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِهِ (فإن عاد) عن الاختيار الأول (واختار) الأب (الآخر) دفع إليه فإن عاد واختار الأول أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا) التَّنْقِيلُ (واعٍ وخبل) يدل على عدم التمييز فيركب عند من كان عنده أولًا وإذا اختار الولد أباه فيحرم عليه أن يمنع من زيارة أُمَّهُ وَإِنْ زَارَتْهُ الْأُمُّ لَمْ يَنْعَمَهَا مِنَ الدُّخُولِ . وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُمُّ الْآبَ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَةِ أُمَّهَا وَالْأُمُّ تَزُورُهَا . وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُمُّ كَانَتْ عِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَالْأَبُ يَزُورُهَا .

### ( بَابُ الطَّلَاقِ )

هو لغة حل القيد مطلقا حسيا أو معنويا \* وشرعا حل قيد النكاح باللفظ الآتي (يصح الطلاق من كل زوج عاقل بالغ مختار) ويشترط قصد اللفظ لعناه وهو حل العصمة فلو سبق لسانه أو حكي لفظ غيره أو لاقن الأعجمي صيغته وهو لا يعلم معناها فتلفظ بها لم يقع ومنه ما لو قال واعظ لجماعة تصجر منهم طلقتم وفيهم زوجته فإنه لم يقصد معنى الطلاق ( فلا يصح طلاق صبي وجنون ومكره بغير حق ) أما الإكراه بحق كما في إكراه القاضي للمولى على الطلاق فيقع والإكراه (مثل أن هدد بقتل أو قطع عضو . أو ضرب مبرح وكذا شتم أو ضرب يسير وهو من ذوى المروآت والأقذار) أى من أهل الرتب العالية فيصير مكرها بما ذكر من الشتم أو الضرب اليسير والمراد أنه يحصل من المكروه التهديد بهذه الأمور وأنه يحققها حالا لا في غد مثلا ويعلم أنه يتأتى منه ذلك (ومن زال عقله بسبب لا يعذر فيه كالسكران ومن شرب دواء يزِيلُ الْعَقْلَ بِلا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ) بخلاف من شرب ذلك للتداوى أو سكر بغير تعدد فإنه لا يقع الطلاق عليه (وله) أى الزوج (أن يطلق بنفسه وله أن يوكل) من يوقع الطلاق وشرط أن يكون ممن يصح منه الطلاق لا كصبي وجنون وأن يكون التوكيل منجزا لا معلقا (ولو) كان الوكيل (امرأة) بالغة عاقلة بأن يقول لامرأة أجنبية طلق فلانة أو يقول لامرأته فوضت إليك طلاقك فإذا وقعت الطلاق طلقت (ولو كليل أن يطلق متى شاء) مالم يعزله الموكل قبل إيقاع الطلاق ولا يخاف الوكيل الموكل فيها وكفه فيه من عدد الطلاق

لَكِنْ إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ عَلَى الْفُورِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخْرَتْ  
فَلَا ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتِ ، وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، وَالْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ ،  
وَيُكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ وَجْمَعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ ، ثُمَّ الطَّلَاقُ  
عَلَى أَقْسَامٍ : سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَمَحْرَمٌ وَخَالَ عَنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ ، فَأَمَّا السُّنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطَلَّقَ فِي طَهْرٍ  
لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ ، وَالْبِدْعِيُّ الْمَحْرَمُ أَنْ يُطَلَّقَ فِي الْحَيْضِ بِلا عَوْضٍ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعًا فِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَ  
نُدِبَ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، وَأَمَّا الْخَالِي عَنْهُمَا فَطَّلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَامِلِ وَغَيْرِ  
الْمَدْحُولِ بِهَا ، وَالْأَلْفَاطُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ، فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سِوَا نَوَى بِهِ  
الطَّلَاقِ أَمْ لَا ، وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى بِهِ الطَّلَاقَ ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ  
وَالسَّرَاحِ ، فَإِذَا قَالَ طَلَّقْتِكِ أَوْ فَارَقْتِكِ أَوْ سَرَّحْتِكِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ مُفَارَقةٌ أَوْ  
مُسَرَّحةٌ طَلَّقْتَ سِوَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقِ أَمْ لَا ، وَالْكِنَايَاتُ قَوْلُهُ أَنْتِ خَلِيَّةٌ

ولا يشترط في وكالة الطلاق القبول فوراً بل يكفي القبول مع التراخي وكذلك الفعل (لكن إذا قال لزوجته  
طلقي نفسك فقالت على الفور طلقت نفسي طلقت وإن أخرجت) بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب  
(فلا) يقع الطلاق (إلا أن يقول طلق نفسك متى شئت) فلا يشترط الفور \* (ويملك الحر ثلاث تطلقات)  
لان العبرة بالزوج فيه الثلاث ولو كانت الزوجة أمة (والعبد طلقتين) ولو الزوجة حرة والمبعض والمكاتب كالقن  
(ويكره الطلاق من غير حاجة) وأما إذا كان هناك حاجة كأن كانت الزوجة غير مرضية الصفات ، أو  
الأخلاق فلا كراهة وقد يكون الطلاق واجباً كطلاق المولى وقد يكون مستحباً كطلاق غير العفيفة وحراماً  
كالطلاق البدعي (والثلاث) أي جمعه (أشد) كراهة من إيقاع الواحدة (وجمعها) أي الثلاث (في  
طهر واحد أشد) كراهة من تفريقها على الأقراء \* (ثم الطلاق على أقسام سنن وبديعي ومحرم وخال عن  
السنة والبدعة، فأما السنن فهو أن يطلق في طهر لم يجامعها (فيه) وتكون مدخولاً بها وليست حاملاً  
(والبدعي المحرم أن يطلق في الحيض بلا عوض) منها تفقدى به فيكون الطلاق بتلك الصفة حراماً  
التطويل العدة عليها فان كان بعوض فقد رضيت به بتطويلها فتنتفى الحرمة (أو) يطلقها (في طهر  
جامعها فيه) أو في حيض قبله لادائه إلى الندم فيما لو ظهر جل (فاذا فعل) المطلق ذلك الطلاق  
البدعي (نذب له أن يراجعها) ان لم يستوف عدد الطلاق (وأما) الطلاق (الخالى عنهما) أي السنة  
والبدعة (فطلاق الصغيرة والأيسة من الحيض والحامل وغير المدخول بها) فطلاق كل من هذه  
الأربعة يقال له لا سنن ولا بدعي لانتفاء المحذور المتقدم في غيرها \* (والالفاظ التي يقع بها الطلاق)  
قسمان (صريح وكناية) فالصريح يقع به (الطلاق) (سواء نوى به الطلاق أم لا) ولكن يشترط فيه  
قصد اللفظ لعناه وهو غير نية إيقاع الطلاق (ولا يقع بالكناية إلا أن ينوى به الطلاق) \* فالصريح  
مالاً يحتمل غير الطلاق وهو (لفظ الطلاق والفراق والسراح) أي وما اشتق منها (فاذا قال طلقتك، أو  
فارقتك. أو سرحتك. أو أنت طالق أو مطلقة، أو مفارقة أو مسرحة) بصيغة اسم المفعول فهما (طلقت  
سواء نوى به الطلاق أم لا) وغير هذه الالفاظ لا يكون صريحاً ولو اشتهر فيه كلفظ الحرام والحلال، وترجة  
ما اشتق من الطلاق بأي لغة كانت صريحة \* (والكنايات قوله أنت خلية) أي من الزوج لسكونك مطلقة

أَوْ بَرِيَّةً أَوْ بَيْتَةً أَوْ بَاتِنًا وَوَعْرَامًا وَأَعْتَدِي وَأَسْتَبْرِي وَتَقْتَمِي وَالْحَتِي بِأَهْلِكَ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلَاقِ، فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقِ وَقَعَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِمْ يَقَعُ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتِ أَمْرًا نَكَحْتَ، فَقَالَ نَعَمْ طَلَّقْتِ، وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقَةٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَقَعَ مَا نَوَى، وَكَذَا سَائِرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ صَرِيحًا وَكِنَايَةً، وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ أِبْعَاضِهَا مِثْلُ أَنْ قَالَ نَصَفْتُ طَالِقًا طَلَّقْتِ طَلْقَةً وَاحِدَةً، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ، أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقْتِ طَلْقَةً، وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَّقْتِ طَلْقَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَّقْتَيْنِ طَلَّقْتِ طَلْقَةً، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتِ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَسَأِ اللَّهَ، وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَسَأَ اللَّهَ لَمْ تَطْلُقِي، وَبِحُجُورِ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ،

ويستعمل أنك خلية من غير ذلك فلذلك لا يقع الطلاق إلا بنية أضعافه وهكذا سائر ألفاظ الكنايات (أو برية أو بيتة) أي مستورة الوصلة (أو باتن) من البين وهو الشرايق (ووعرام واعتدي واستبري وتقتمى) أي البسبى القناع وهو سائر الرأس (والحتي بأهلك وحبلك على غاربتك) أي خلعت سبيلك كما يحل في السفر في السفر في موضع رماله على سنامه ليسرح في أي موضع شاء (ونحو ذلك) من ألفاظ الكنايات نحو أنا طالق أو باتن ونوى طلاقها ولو قالت له أنا مطلقه . فقال ألف مرة كان كناية في الطلاق والعدد (أو قال أنا منك طالق أو فوض الطلاق إليها) كأن قال طلقيني (فقات أنت طالق أو قيل له ألك زوجة فقال لا أو كتب لفظ الطلاق) ولم يتلفظ به حال الكتابة أو بعدها وأما إذا تلفظ فيقع من غير بنية الإيقاع (فإذا نوى بجميع ذلك الطلاق وقع وإن لم ينو لم يقع) ولو كتب إذا بلغك كتابي فأنت طالق ونوى الطلاق فانما تطلق ببلوغه فان أمحى سطر الطلاق فلا وقوع (وإن قيل له طلقت امرأتك) على سبيل التماس إنشائه (فقال نعم طلقت) وإن لم ينو (وإذا قال أنت طالق ونوى به إيقاع طلقتين أو ثلاث وقع مانوي) بنية العدد مع التلفظ بالطلاق مؤثرة (وكذا سائر ألفاظ الطلاق صريحة وكنايتها) يثبت لها هذا الحكم وهو العمل بما نواه قلة وكثرة (وإن أضاف الطلاق إلى بعض من أبعاضها) المتصلة بها (مثل أن قال نصفك طالق طلقت طلقة واحدة) وكذلك الشعر والسنن والظفر والرابع وأما المعاني القائمة بالمحل كالسمع والبصر فلا يقع بها وكذا الفضلات مثل الريق (وكذا إذا قال أنت طالق نصف طلقة . أو ربع طلقة طلقت طلقة) لأن الطلاق لا يتبعض (وإذا قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقت طلقتين) لأنه استثنى واحدة من ثلاث فيبقى اثنان وشرط الاستثناء أن يكون متصلا بالمستثنى منه بأن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي أو سكوت طويل زائد على سكتة التنفس وأن ينويه اللفظ قبل فراغ المستثنى منه وأن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه (أو) قال أنت طالق (ثلاثا إلا طلقتين طلقت طلقة أو) قال أنت طالق (ثلاثا إلا ثلاثا طلقت ثلاثا) لا ستغرق المستثنى المستثنى منه فلا يرفع الطلاق بعد إيقاعه (وإن قال أنت طالق إن شاء الله أو إن لم يشأ الله وكذا إلا أن يشأ الله) طلاقك وقصد التعليق (لم تطلق) لأنه تعليق على شيء لم يعلم أو على عدم المشيئة والوقوع على خلاف المشيئة محال (ويجوز تعليق الطلاق على شروط) من

وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ، وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ طَلَّقَتْ ، فَإِذَا قَالَ إِنْ حِضَّتْ لِرَوْجَتِهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ  
بِمَجْرَدِ رُؤْيَةِ الدَّمِ ، فَإِذَا قَالَتْ حِضَّتْ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا ، وَإِنْ قَالَ إِنْ حِضَّتْ  
فَضَرَّ نِكَاحِي طَالِقٌ ، فَقَالَتْ حِضَّتْ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تَطْلُقِ الصَّرْهُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجَتْ  
إِلَّا بِأُذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ، ثُمَّ أُذِنَ لَهَا فِي الخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ، ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِلاِ إِذْنٍ لَمْ  
تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ كَلَّمَا خَرَجْتَ إِلَّا بِأُذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَبِأَيِّ مَرَّةٍ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ ،  
وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَالِقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ  
الْمَنْجَزَ فَقَطُّ ، وَمَنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ تَقْسَمِ فَفِعْلٌ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ غَيْرِهِ ، مِثْلُ  
إِنْ دَخَلَ زَيْدُ الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا قَبْلَ عِلْمِهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ ذَا كِرَالَهُ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ  
غَيْرَ مُبَالٍ بِحِنْثِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا ، وَهُوَ عَمَّنْ يُبَالِي بِحِنْثِهِ لَمْ تَطْلُقْ ،

صفات وزمان ومكان (وإن علقه على شرط ووجد ذلك الشرط) المعلق عليه الطلاق مع استمرار الزوجة  
(طلقت فإذا قال لزوجته) بخلاف ما إذا قال لغير من هي زوجة ثم كانت زوجة (إن حضت فأنت طالق  
طلقت بمجرد رؤية الدم) في زمن امکان كونه حيضاً ثم إذا انقطع قبل يوم وليه تبين عدم الوقوع (فإذا  
قالت حضت فكذبها فالقول قولها مع يمينها) لأنها مؤتمنة على حيضها (وان قال ان حضت فضررتك  
طالق فقالت حضت فكذبها) الزوج (فالقول قوله ولم تطلق الصرته) لأنها لا تصدق في حق غيرها  
(وإن قال ان خرجت الا بأذني) أى بغير اذني (فأنت طالق ثم أذن لها) ولو تعلم باذنه (في الخروج مرة  
فخرجت ثم خرجت) أخرى (بعد ذلك بلا إذن لم تطلق) لأن ان لا تقتضى التكرار فلما أذن لها في المرة  
الأولى انحلت اليمين (وان قال كلما خرجت الا بأذني فأنت طالق فبأى مرة خرجت بغير اذنه طلقت)  
لأن كلما للتكرار فلا تنفي اليمين بمجرد اذنه مرة بجميع أدوات التعليق لا تقتضى التكرار الاكتمال ولا تقتضى  
الفور في الاثبات الا ان مع المال أو شئت فتقتضى الفور وجيعها في النفي للفور (وان قال متى وقع عليك  
طلاق فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم قال بعد ذلك أنت طالق طلقت المنجز فقط) ولا يقع الطلاق المعلق لأنه  
لو وقع لاقتضى أن لا يقع المنجز لأنها اذا بانث بالثلاث فلا يلحقها طلاق ، واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق  
فأفسد عليه باب الطلاق وهو خلاف الشريعة الاسلامية فاختاروا وقوع المنجز وبعضهم لا يوقع عليه  
شيئاً وينسبون ذلك لابن سريج ولذلك يقال لهذه المسألة السريحية (ومن علق) الطلاق (بفعل نفسه)  
بأن قال ان دخلت الدار فزوجتي طالق (ففعل) المحاوف عليه بأن دخل الدار (ناسياً أو مكرهاً لم يقع)  
عليه الطلاق لأن فعله كلافعل (وان علق بفعل غيره مثل ان دخل زيد الدار فأنت طالق فدخلها) زيد  
(قبل علمه بالتعليق أو بعده) أى بعد علمه (ذا كراهه أو ناسياً وكان غير مبال بحنثه) أى لا يشق عليه فراق زوجته  
ولا يحرص على عدم وقوع الطلاق عليه (طلقت) في هذه الصور (وان علم) زيد (بالتعليق فدخلك ناسياً وهو ممن  
يبالي بحنثه لم تطلق) وكذا إذا لم يعلم بالتعليق وهو ممن يبالي بالحنث لأن القصد بالطلاق حينئذ الحث على المنع وفعل  
الجاهل والناسى كلا فعل وأما اذا كان قصد المعلق مطلق التعليق فيقع الطلاق بفعل من ذكر والزوجة من



وَإِنْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ بَانَتْ مِنْهُ إِمَّا بِطَلْقَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ دَخَلْتَ الدَّارَ كَمْ تَطْلُقُ .

﴿فصل﴾ يَصِحُّ الخُلْعُ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ ، وَيُكْرَهُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَخَافَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يُبَيِّحَا حُدُودَ اللَّهِ مَا دَامَا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ عَلَى تَرْكِ فِعْلٍ شَيْءٍ ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ فَيَخَالِعُهَا ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ، ثُمَّ يَفْعَلُ المَخْلُوفَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ كَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ سَفِيهًا صَحَّ خُلْعُهُ وَيُدْفَعُ العُوضُ إِلَى وِليِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ خُلْعُ سَفِيهَةٍ وَلَيْسَ لِلوَالِيِّ أَنْ يَخَالِعَ امْرَأَةَ الطِّفْلِ ، وَلَا أَنْ يَخَالِعَ الطِّفْلَةَ بِمَالِهَا ، وَيَصِحُّ بِمَالِ الوَالِيِّ ، وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ، وَلَنْظِ الخُلْعِ سَبَلُ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ خَالِعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، فَإِنْ قَالَتْ قَبِلْتُ كَانَتْ وَزَمِمَا الأَلْفُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ

شأنها ان تسمى فأرسلت على فعلها فنسبت بإسناده بالتعليق ترابسة وقع الطلاق (وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم بان منه) أي طلقت طلاقاً بائناً (أما بطلقة) واحدة قبل الدخول أو بعده بعوض (أو بثلاث) بعد المدونة (تزوجها) بعقد جديد (ثم دخلت الدار) في النكاح الثاني (لم تطلق) لارتفاع النكاح الذي حصل فيه التحليق بالبنوة .

﴿فصل﴾ فِي الخُلْعِ نَصَحُ الخُلْعِ بِصِحِّ الخُلْعِ مِنْ نَصَحِ طَلَاقِهِ وَهُوَ البَالِغُ العَاقِلُ (وَيُكْرَهُ) لِأَنَّهُ طَلَاقٌ (إِلَّا فِي حَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَخَافَا) الزَّوْجَانِ (أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يُبَيِّحَا حُدُودَ اللَّهِ) أَي مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِمَا مِنْ حَقُوقِ (الزَّوْجِيَّةِ) وَالثَّانِي أَنْ يَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ عَلَى تَرْكِ فِعْلٍ شَيْءٍ) كَالأَكْلِ وَالتَّشْرِبِ (ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ) فَلَا يَتَخَلَّصُ مِنَ الِئْمَانِ إِلَّا بِالخُلْعِ (فَيَخَالِعُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ثُمَّ يَفْعَلُ المَخْلُوفَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ كَمَا سَبَقَ) فَالخُلْعُ يَنْفَعُ فِي الخَلْفِ عَلَى البَتِّ المَطْلُوقِ أَوْ المَقِيدِ بَرَمَنْ كَلَفَهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ مِثْلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ وَفِي الإثْبَاتِ المَطْلُوقِ كَلَفَهُ لِأَدْخُلِ الدَّارَ وَأَمَّا الإثْبَاتِ المَقِيدِ كَلَفَهُ لِأَدْخَلِ الدَّارَ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَفِيهِ خِلَافٌ وَالمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَخْلُصُ مِنْهُ أَيْضًا بِشَرْطِ أَنْ يَبْقَى مِنَ الوَقْتِ مَا يَسْمَعُ المَخْلُوفَ عَلَيْهِ وَالمُعْتَمَدُ أَنَّ الخُلْعَ يَنْقُضُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ وَفِعْلُ المَخْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ العَقْدِ أَوَّلِيٌّ (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ سَفِيهًا صَحَّ خُلْعُهُ) لِأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَعْقِبَهُ بِقَوْلِهِ (وَيُدْفَعُ العُوضُ إِلَى وِليِّهِ) وَيَصِحُّ دَفْعُهُ إِلَى بَازْنِ الوَالِيِّ (وَلَا يَصِحُّ خُلْعُ) (السَّفِيهَةِ) فَإِذَا صَدَرَ مِنْهَا التَّزَامُ عَوْضٌ فِي مَقَابِلَةِ فَكِ العِصْمَةِ بَطْلِ الخُلْعِ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ السَّفِيهَةِ إِنْ أَرَاتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ (وَلَيْسَ لِلوَالِيِّ أَنْ يَخَالِعَ امْرَأَةَ الطِّفْلِ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصِحُّ لِامْرِئِ الزَّوْجِ (وَلَا أَنْ يَخَالِعَ الطِّفْلَةَ) أَي القَاصِرَةَ مِنْ زَوْجِهَا (بِمَالِهَا وَيَصِحُّ بِمَالِ الوَالِيِّ) لِأَنَّهُ لَاحِظُهَا فِي الإخْتِلَاعِ وَالمَوَالِي لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِالمُصْلِحَةِ فَإِذَا خَالَعَ أَبُوهَا بِمَالِهَا وَصَرَّحَ بِالإسْتِقْلَالِ وَقَعَ بَائِنًا بِمِجْرَ المِثْلِ (وَيَصِحُّ) الخُلْعُ (بِلَفْظِ الطَّلَاقِ وَلفِظِ الخُلْعِ) أَي نَصَحَ الفِرْقَةَ الَّتِي يَطْلُقُ عَلَيْهَا الخُلْعُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ إِذَا كَانَ مَعَ المَالِ (مِثْلُ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ أَوْ خَالِعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ فَانْ قَالَتْ) عَلَى الفُورِ فِيهِمَا (قَبِلْتُ بَانَتْ وَزَمِمَا الأَلْفُ) وَمِثْلُ الخُلْعِ المُعَادَاةِ (وَكَذَلِكَ) يَصِحُّ الخُلْعُ (إِنْ قَالَ) الزَّوْجُ (إِنْ أُعْطِيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ) الألف فوراً

بانت ، وكذلك إذا قالت طلقني على ألف ، فقال أنت طالق بانت ولزمها الألف ، وما جاز أن يكون صداقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع ، فلو خالع بمجهول ، أو غير متمول كالخمر بانت بمهر النثل وهو يلفظ الخلع طلاق صريح .

﴿ فصل ﴾ من شك هل طلق أم لا لم تطلق والورع أن يرجع ، وإن شك هل طلق طلقة ، أو أكثر وقع الأقل ، ومن طلق ثلاثاً في مرض موته لم ترثه المطلقة .

﴿ فصل ﴾ إذا طلق الحر طلقة أو طلقتين ، أو طلق العبد طلقة بعد الدخول بلا عوض فله قبل أن تنقضي العدة أن يرجع سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها ، وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ، ولا النظر إليها ، ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ، ولا تصح الرجعة إلا باللفظ فقط فيقول راجعها أو ردّها ، أو أمسكتها

( بانت وكذلك إذا قالت طلقني على ألف فقال ) فوراً ( أنت طالق بانت ولزمها الألف ) وإذا أبدل إن بقي أو غيرها من أدوات التعليق لا يشترط الفور ويشترط موافقة الإيجاب للقبول فلو قال لها طلقك بألف قبلت بألفين فلعو ( وما جاز أن يكون صداقاً ) وهو كل متمول مقصود ( جاز أن يكون عوضاً في الخلع ) ولا بد أن يكون راجعاً لجهة الزوج أو لجهة سيده إن كان رقيقاً فالخلع بلا عوض ، أو بعوض لكنه غير متمول مقصود أو متمول لكنه راجع لغير من ذكر يقع رجعيًا ( فلو خالع بمجهول أو غير متمول ) لكنه مقصود ( كالخمر بانت بمهر النثل ) وأما إذا كان المتمول غير مقصود كالدم فإنه يقع رجعيًا ( وهو ) أي الفراق ( بلفظ الخلع طلاق صريح ) ينقص عدد الطلاق وقيل هو فسخ ان لم ينوبه الطلاق فلا ينقص به العدد .

﴿ فصل ﴾ في الشك في الطلاق \* ( من شك هل طلق أم لا لم تطلق ) لان الاصل عدم الطلاق ( والورع أن يرجع ) ان أمكنت المراجعة بأن كانت مدخولاً بها والطلاق المشكوك فيه رجعي والا فالورع تجديد النكاح ان أمكن وأجب بقاءها والا نجز طلاقها لتحل لغيره ( وان شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل ) دون الزائد ( ومن طلق ثلاثاً في مرض موته ) ومات ( لم ترثه المطلقة ) والباقي بغير الثلاث كالمطلقة ثلاثاً .

﴿ فصل ﴾ في الرجعة \* وهي لغة المرة من الرجوع \* وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة ( إذا طلق الحر طلقة أو طلقتين أو طلق العبد طلقة ) وكان الطلاق منهما ( بعد الدخول بلا عوض فله ) أي الزوج الحر أو العبد ( قبل أن تنقضي العدة أن يرجع ) المطلقة المذكورة وإن أسقط حقه من الرجعة ( سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها ) فيلحقها الطلاق وأما إذا كان الطلاق قبل الدخول فيقع بانئاً وكذا إذا كان بعوض فلا يمكن الرجعة ولا يلحقها الطلاق ( وإن مات أحدهما ) بعد الطلاق الرجعي ( ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ولا النظر إليها . ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ) أي للزوج وكذا بعد انقضاء العدة ( ولا تصح الرجعة إلا باللفظ فقط ) دون غيره من التمتع والوطء ( فيقول راجعها أو ردتها أو أمسكتها ) ويسن أن يقول إلى أو إلى نكاحي وتصح

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ ، وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، أَمَا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا ، وَيَطْلُوَهَا فِي الْفَرْجِ ، وَأَدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ بِشَرَطِ انْتِشَارِ الذَّكْرِ .

﴿فصل﴾ الإيلاء حرام وهو أن يخلف الزوج بالله ، أو بالطلاق ، أو بالعتق ، أو بالتزام صوم ، أو صلاة ، أو غير ذلك يمينًا يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر فإذا حلف كذلك صار مؤلبيًا فتضرب له مدة أربعة أشهر ، فإذا انقضت ولم يجامع فيها ، ولا مانع من جهتها فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به مانع يمنع من الوطء ، فإن جامع فذلك والإطلاق عليه الحاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها ، أو كان الزوج عتيبيًا ، أو محبوبيًا فليس مؤلبيًا .

﴿فصل﴾ الظهار هو أن يشبه امرأته بغير أمه أو غيرها من محارمها ، أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي ، أو كفرجهما ، أو كيدها

أيضا بنفط تزوجها أو نكحتها لکن بنية الرجعة فهي من كسایات الرجعة (ولا يشترط في الرجعة (الاشهاد) بل يسق ( وإذا راجعها عادت إليه بما بقى من عدد الطلاق أما إذا طلق الحر ثلاثا أو العبد طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا) أما الوطء بلك العين أو بالنكاح الفاسد فلا يحصل به التحليل (ويطؤها) الزوج الثاني (في الفرج) أي القبل وإذا كانت بكر فلا بد من إفضاضها (وأدناه) أي أقل الوطء الذي يحصل به التحليل (تغيب الحشفة بشرط انتشار الذكر) ولا بد أن يكون ممن يمكن منه الجماع لانهو طفل فاذا لم ينتشر لعلة أو وشلل فلا يحصل بوطئه التحليل .

﴿فصل﴾ في الإيلاء وهو بالمد لغة الحلف وشرعا حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر (الإيلاء حرام) لما فيه من الإيذاء (وهو أن يخلف الزوج بالله) تعالى (أو بالطلاق أو بالعتق أو بالتزام صوم أو صلاة أو) (غير ذلك) كاللحج (يمينًا يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر) والتزام الصوم والصلاة ليس يمينًا حقيقة وإنما لما منع التزامه سمي يمينًا مجازا (فاذا حلف كذلك صار مؤلبيًا فتضرب له مدة أربعة أشهر فاذا انقضت ولم يجامع فيها، ولا مانع من جهتها) كمرض وجنون ونشوز ( فلها عقب المدة أن تطالبه اما بالطلاق ، أو بالوطء اذا لم يكن به مانع يمنعه من الوطء ) كالمرض والظهار والصوم والاحرام فان كان نحو ذلك طالبتة بالفيئة باللسان بأن يقول اذا شفيت فئت فان لم يبق طالبتة بالطلاق ( فان جامع فذلك والاطلاق عليه الحاكم ) طلقة واحدة ( ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها أو كان الزوج عتيبيًا أو محبوبيًا فليس مؤلبيًا ) لا امتناع الوطء في نفسه .

﴿فصل﴾ في الظهار وهو شرعا تشبيه الزوج زوجته بمحرمة في الحرمة (الظهار) شرعا (هو أن يشبه الزوج) (امرأته بغير أمه أو غيرها من محارمها أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي أو كفرجهما أو كيدها ) ويشترط في الزوج أن يكون ممن يصح طلاقه فلو قال أجنبي لامرأة أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لا يضر وفي المرأة كونها زوجة فلا يصح الظهار من مخلعة ولا أمة وفي المرأة المشبه بها كونها أتي محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تحل له في زمن كنيته ومرضعة أبيه وامراته التي تزوجها قبل ميلاده

فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَوَجِدَ الْعَوْدَ لَزِمْتَهُ الْكُفَّارَةُ وَحَرَّمَ وَطُؤَهَا حَتَّى يُكْفَّرَ ، وَالْعَوْدُ هُوَ أَنْ يُمَسِّكَهَا  
بَعْدَ الظَّهَارِ زَمَنًا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَقُلْ ، فَإِنْ عَقَّبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى  
الْقَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كُفَّارَةَ ، وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعِيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ ،  
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا كُلُّ مَسْكِينٍ مَدًّا  
مِنْ قَوْتِ الْبَلَدِ حَبًّا بِالنِّيَّةِ .

### بَابُ الْعِدَّةِ

مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ سِوَا مَا كَانَ  
الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ ، أَوْ بَالِغَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا بَالِغًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الوَطْءُ فَلَوْ خَلَّاهَا  
وَلَمْ يَطَّأَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا عِدَّةَ وَإِذَا وَجِبَتْ الْعِدَّةُ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ

(فإذا قال ذلك) أى ما تقدم من الألفاظ (ووجد العود) المين بما يأتى (لزمته الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر)  
عما ارتكبه من الاثم لأن الظهار من الكبائر (والعود) الذى يترتب عليه وجوب الكفارة (هو أن  
يمسكها بعد الظهار زمنا يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق) ولكن (فلم يقل) ذلك فيسمى حينئذ عائدا  
فتجب عليه الكفارة (فان عقب الظهار بالطلاق على الفور طلقت ولا كفارة) عليه ومثل الطلاق ما اذا  
جن أو أغمى عليه وادا كانت رجعية يكون العود بالرجعة وأما لو أخر الطلاق ولو يسيرا فتجب عليه الكفارة  
(والكفارة) هي (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل) والسكسب ويشترط في الكفارة  
النية بأن ينوى بالاعتاق كفارة وهكذا الصوم والاطعام والكسوة فلو كان عليه كفارتا قتل وظهار  
وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن إحداهما ويشتترط في العتق عن الكفارة أن يكون بلا عوض (فان  
لم يجد) الرقبة أو وجدها تابع بغين أو احتاج لئنها لكفاية نفسه وعياله نفقة وسكنى مدة سنة ولم يفضل معه بعد  
ذلك ما يشتري به الرقبة (فصيام شهرين متتابعين) يلزمه (فان لم يستطع) الصوم لكبر أو مرض أو مشقة شديدة  
تلحقه بالصوم (فإطعام ستين مسكينا) يلزمه ويظم (كل مسكين مدا) والمراد من الاطعام التمليك وذلك المدا  
(من قوت البلد حبا) مجزئا في انفطرة (بالنية) المميزة عن النذر وكفارة الممين ولا يجب فيها التعرض  
للو جوب لأن الكفارة لا تكون الا واجبة .

### ( بَابُ الْعِدَّةِ )

وهي مدة تبرص فيها المرأة لبراءة زوجها (من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها وإن طلق  
بعده لزمتها العدة) والفسخ ملحق بالطلاق واستدخال المني المحترم ملحق بالدخول وبه تنزمت العدة إذا  
حصل الطلاق (سواء كان الزوجان صغيرين) وقد يستشكل الطلاق من الصغير حتى يترتب عليه وجوب  
العدة إلا أن يقال هو مجرد فرض لا يلزم وقوعه أو مراده بالطلاق ما يشمل الفسخ والزوجة الفسخ من  
نكاح الصبي إذا وجدته مجذوما أو أبرص مثلا (أو بالغيين أو أحدهما بالغا والآخر صغيرا) لأن الوطء شاغل  
للمرحم ( والمراد بالدخول الوطء ) أو مافى معناه من دخول المني المحترم (فلو خلاها ولم يطأها ثم طلقها  
فلا عدة وإذا وجبت العدة فإن كانت حاملا انقضت بوضعه ) أى الحمل

بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُ الْحَمْلِ حَتَّى لَوْ كَانَ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اشْتَرَطَ انفصالَ الجَمِيعِ  
سواء انفصلَ حياً أَوْ ميتاً كَاملِ الخِلْقَةِ، أَوْ مُضَعَةً لَمْ تُتَّصِرْ وَشَهَادَةُ القَوَائِلِ أَنَّهُا مَبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيٍّ  
وَمَتَى كَانَ بَيْنَ الوَلَدَيْنِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهَمَّا تَوَآمَانِ ، وَلَا حَدَّ لِعَدَدِ الْحَمْلِ فَيَجُوزُ أَنْ تَضَعَ فِي  
حَمْلٍ وَاحِدٍ أَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الوَلَدُ مَسْؤُوباً إِلَى مَنْ لَهُ العِدَّةُ  
فَلَوْ حَمَلَتْ مِنْ زِنَا ، أَوْ وَطِئَتْ شُبُهَةً لَمْ تَنْقُضِ عِدَّةَ المَطْلُوقِ بِهِ بَلْ فِي حَمْلِ وَطِئَتْ الشُّبُهَةَ تَسْتَقْبِلُ  
عِدَّةَ المَطْلُوقِ بَعْدَ الوَضْعِ وَكَذَا فِي حَمْلِ الزَّانَا إِنْ لَمْ تَحِضْ عَلَى الْحَمْلِ ، فَإِنْ حَاضَتْ عَلَى الْحَمْلِ  
انْقَضَتْ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ مِنْهُ ، وَأَقْلَمُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
حَامِلاً ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ تَحِيضِ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ قُرُوءِ القُرُوءِ الأَطْهَارِ ، وَيَحْسَبُ لَهَا بَعْضُ الطُّهْرِ  
طُهْرًا كَامِلاً ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَحَاضَتْ بَعْدَ حُلُوطِهَا انْقَضَتْ بِبَعْضِ طُهْرَيْنِ آخَرَيْنِ والشُّرُوعُ فِي الحِيضَةِ  
الثَّالِثَةُ ، وَإِنْ طَلَّقَ فِي الحِيضِ فَلَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ كَوَائِلِ ، فَإِذَا شَرَعَتْ فِي الحِيضَةِ الرَّابِعَةَ  
انْقَضَتْ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَقَارَبَ

( بشرطين أحدهما أن انفصل جميع الحمل ) فلو خرج بعض الولد لم تنقض به العدة (حتى لو كان) الحمل (ولدين  
أو أكثر اشترط انفصال الجميع) فلو كانت رجعية وولدت أحد توأمين فيه مراجعتها قبل أن تلد الثاني (سواء  
انفصل حياً أو ميتاً) ولو بدوا وان بقي الحمل في بطنها سنين لا تنقض عدتها مادام في بطنها ولو ميتاً وسواء كان  
الحمل المنفصل الذي تنقض به العدة ( كامل الخلقة أو مضعة لم تتصور وشهد القوايل أنها) أى المضعة (مبدأ  
خلق آدمي) فنقضى بها العدة ولا يجب فيها العرة ولا يحصل بها الاستيلاء وأما العلة فلا تنقضى بها العدة  
(ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمين) لا تنقضى العدة إلا بوضعها ومتى كان بينهما ستة  
أشهر فأكثر فكل منهما حمل مستقل (ولاحد لعدد الحمل فيجوز أن تضع المرأة في حمل واحد أربعة  
أولاد أو أكثر من ذلك) والشرط (الثاني) من شرطى انقضاء العدة بالحمل (أن يكون الولد منسوباً إلى  
من له العدة) ولو احتمالاً كلنفي باللعان فلو لاعنها وهي حامل انقضت عدتها بالوضع (فلو حملت من زنا  
أو) من (وطئ شبهة) ثم طلقها الزوج (لم تنقض عدة المطلق به) أى الوضع (بل في حمل وطئ الشبهة  
تستقبل عدة المطلق بعد الوضع) وتنقضى عدة الشبهة بالوضع (وكذا في حمل الزنا) تستقبل المطلقة عدة  
الطلاق بعد وضعه إن كانت ممن تحيض وليس ذلك لأن حمل الزنا محترم لأنهما من ذوات الأقراء وهي تعتد بالاطهار  
والحمل يمنع ذلك ولذلك عقب ذلك بقوله (إن لم تحض على الحمل فإن حاضت على الحمل انقضت) عدتها بالطلاق  
(بثلاثة أطهار منه) أى من الحيض ولو لم تضع الحمل فاذا انقضت عدتها بذلك جاز زواجها وهي حامل  
وجاز لزوجها وطؤها لأن ماء الزنا لا حرمه له فلا ضعف في كلام المصنف (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) عديدة  
(وأكثره أربع سنين وإن لم تكن) المطابقة (حاملًا فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء) جمع  
قرء بالضم والفتح (القروء) هي (الأطهار ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً) سواء وطئها فيه أم لا  
(فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت) عدتها (بعضى طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثه) لتحقق  
كل الطهرين (وإن طلق في الحيض فلا بدَّ من ثلاثة أطهار كوايل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة  
انقضت) عدتها وليس الشروع في الحيض من إتمام العدة بل للعالم تمام الأطهار (ولا فرق بين أن يتقارب

حَيْضُهَا أَوْ يَتَّبَاعِدَ ، فِشَالُ التَّقَارُبِ أَنْ تَحِيضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِذَا طَأَمَتْ فِي آخِرِ الطَّهْرِ أَقْضَتْ عِدَّتَهَا بِأَثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَحَلَطَتَيْنِ أَوْ فِي آخِرِ حَيْضِ فَسَبْعَةَ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَحَلَطَةً ، وَهُوَ أَقَلُّ الْمُسْكِنِ فِي الْحَرَّةِ ، وَمِثَالُ التَّبَاعُدِ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَتَطْهَرُ سَنَةً مِثْلًا أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بَدَّ مِنَ الْأَطْهَارِ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ قَامَتْ سَنِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ يَمِّنُ لَا تَحِيضُ لِصَغَرِ أَوْ إِيَابِيسَ اعْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ يَمِّنُ تَحِيضُ فَأَقْطَعْ دَمَهَا لِعَارِضٍ كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ بِإِلَاعَارِضِ ظَاهِرٍ صَبَرَتْ إِلَى سِنِّ الْيَأْسِ مِنَ الْحَيْضِ ، ثُمَّ تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، هَذَا كُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ ، فَإِنْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَوْ فِي خِلَالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا اعْتَدَّتْ بِالْوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا فَيَأْرَبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ ، سَوَاءَ كَانَتْ يَمِّنُ تَحِيضُ أَمْ لَا ، هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَرَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ أُمَّةً وَلَوْ مَبْعُوثَةً ، فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ ، وَغَيْرُهَا يَمِّنُ تَحِيضُ بِطَهْرَيْنِ ، وَمَنْ لَا تَحِيضُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَمَنْ وَطِئَتْ بِشِبْهَةٍ تَعْتَدُّ مِنَ الْوَطْءِ كَالْمُطَلَّقَةِ ،

حيضها أو يتباعد فئال التقارب أن تحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر يوما فاذا طلقت في آخر الطهر اقضت عدتها باثنتين وثلاثين يوما كل طهر وحيض في ستة عشر يوما وهما اثنان تكون العدة اثنتين وثلاثين يوما (ولحظتين) لحظة بقية الطهر الأول ولحظة الشروع في الحيضة الثالثة (أو) طلقت (في آخر) (الحيض) (ب) (سبعة) وأربعين يوما ولحظتين لأنها تشتمل على ثلاثة أطهار بخمسة وأربعين يوما ويومين للحيضتين واللحظة الأولى التي طلقت فيها وهي حائض واللحظة التي تشرع فيها في الحيض الرابع (وهو) أي ما ذكر (أقل الممكن في الحرّة) ان طلقت طاهرا أو حائضا (ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر سنة مثلا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة وان قامت) على انتظارها (سنتين) عديدة (وإن كانت يمين لا تحيض) إما (لصغر أو إيباس اعتدت بثلاثة أشهر) هلالية إذا انطبق الطلاق على أول الشهر فإن كان في أثناءه كلكته من الرابع ثلاثين يوما وسن اليأس اثنان وستون سنة فلا تعتد بالأشهر إلا من بلغت هذا السن مع انقطاع الحيض (وإن كانت) المطلقة (يمن تحيض واقطع دمها لعارض كرضاع ونحوه) كنفاس ومرض (أو بلا عارض ظاهر) يعرف (صبرت إلى سن اليأس من الحيض ثم تعتد بثلاثة أشهر) وفي مدة صبرها إن كانت رجعية استمرت لها أحكام الرجعية من جواز رجعتها ، ووجوب نفقها وغير ذلك (هذا كله في عدّة الطلاق فان توفى عنها زوجها ولو في خلال) أي أثناء (عدّة الرجعية فان كانت) المتوفى عنها زوجها (حاملا اعتدت بالوضع) للحمل جميعه المنسوب لليت (كما تقدم وإلا) بأن لم تكن حاملا (فبأربعة أشهر) هلالية (وعشرة أيام سواء كانت يمين تحيض أم لا) كآيسة ولو كان الزوج صغيرا أو قبل الدخول (هذا كله في الحرّة) ولو كان الزوج رقيقا (أما إذا كانت زوجته أمة ولو مبعوضة فالحامل بالوضع) لا يختلف حالها (وغيرها يمين تحيض بطهرين ومن لا تحيض) وهي الآيسة والصغيرة فيعتدان (بشهر ونصف) تعتد من تحيض وغيرها (في الوفاة بشهرين وخمسة أيام ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقة) لأن وطء الشبهة كالنكاح في لحوق النسب فكذا في العدة والعبدة بظن الواطئ إذا كان يوجب تعليقا كن وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرّة فتعتد عدّة الحرائر بخلاف ما إذا كان الظن

وَيَلْزَمُ الْمُعْتَدَةَ مَلَازِمَةَ الْمَنْزِلِ ، فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَبِنِ حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَجُوزُ  
لِلْبَائِنِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي  
الْمَسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ إِمَّا لِحَوْفٍ أَوْ مَنَعٍ مَالِكِهِ أَوْ كَثْرَةِ  
تَأْذِيهَا بِجِيرَانِهَا أَوْ أَقْرَابِ زَوْجِهَا أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ إِلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى  
الْمُطَلَّقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَمَسَاكِنِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِهَا فِي بَيْتٍ بِمِرَافِقِهِ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ  
فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَيُنْدَبُ فِي الْبَائِنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ  
أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْحُلِيَّ وَلَا تَخْتَضِبَ وَلَا تَكْتَحِلَ بِأَيْمِدٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى  
السَّكْحِلِ فَبِالْأَيْلِ وَتَرْبِيْدِهِ بِالنَّهَارِ ، وَلَا تَلْبَسُ الصَّافِيَّ مِنْ أَرْزَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَلَا تُرْجِلُ  
الشَّعْرَ وَلَا تَسْتَعْمِلُ طَبِيْعًا فِي بَدَنِ وَثَوْبٍ وَمَا كَوَّلٍ ، وَهَذَا لِبَسِّ الْإِبْرِيْمِ وَعَسَلِ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ  
وَتَقْلِيمِ الْأظْفَارِ ، وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ

يَسْتَوْجِبُ تَحْفِينًا كَمَنْ رَلَعِي سَرَّةً يَظْهَرُ زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ فَحَتَّى كَالْحَرَائِثِ (وَيَلْزِمُ الْمُعْتَدَةَ مَلَازِمَةَ الْمَنْزِلِ) الَّذِي  
فُورِقَتْ فِيهِ فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ وَلَا لِأَهْلِهِ إِخْرَاجُهَا وَلَا هُنَا الْخُرُوجُ وَعَلَى الْخَاتِمِ الْمَنَعُ مِنْهُ إِذَا لَلزَّوْجِ فِي الرَّجْعِيَّةِ  
أَنْ يَسْكُنَهَا حَيْثُ شَاءَ (فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فِي حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَجُوزُ لِلْبَائِنِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا رُجُوعُهَا أَنْ  
تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا) لِأَنَّ نَفَقَتَهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَى الزَّوْجِ فَيَجُوزُ هُنَا الْخُرُوجُ لِشُرَاءِ طَعَامٍ وَبَيْعِ  
مَتَاعٍ ، وَأَمَّا لَعِبَرِ حَاجَةٍ فَلَا يَجُوزُ لَهَا وَمِنْ ذَلِكَ الْخُرُوجُ لِزِيَارَةِ الْأَمْوَاتِ ، أَوْ الْأَحْيَاءِ ، أَوْ لِعِيَادَةِ الْمَرْضَى  
(وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ) كَقَضَاءِ دَيْنٍ عَلَيْهَا (وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمَسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ) أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ فِيهِ (وَلَا  
يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ) مَا دَامَ لَاتِقَابُهَا وَالضَّرُورَةُ الْمَجُوزَةُ هِيَ (أَمَّا لِحَوْفٍ) عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ مَالِهَا ،  
أَوْ عَرْضِهَا (أَوْ) (لَمَنَعِ مَالِكِهِ) بِأَنْ كَانَ مُؤَجَّرًا وَانْقَضَتْ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ وَلَمْ يَسْمَحْ مَالِكُهُ بِإِعَادَةِ الْإِجَارَةِ  
(أَوْ) (لِكَثْرَةِ تَأْذِيهَا بِجِيرَانِهَا أَوْ أَقْرَابِ زَوْجِهَا أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ) حَيْثُ دَلَى أَقْرَبَ مَسْكَنِ إِلَيْهِ وَيَحْرُمُ عَلَى  
الْمُطَلَّقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا) (مَسَاكِنِهَا) فِي الدَّارِ الَّتِي تَعْتَدُ فِيهَا (إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ  
مَنِهَا فِي بَيْتٍ) مُنْفَرِدٍ (بِمِرَافِقِهِ) مِنَ الْمَطْبُخِ وَالْمِسْتَرَاكِ وَالْمِصْعَدِ إِلَى السُّطْحِ (وَيَجِبُ) عَلَى الْمَرْأَةِ (الْإِحْدَادُ)  
وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّيْنَةِ (فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَيُنْدَبُ فِي الْبَائِنِ) وَلَا إِحْدَادُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنْ وَطْءِ الشَّبْهَةِ وَلَا عَلَى  
أُمِّ الْوَلَدِ (وَيَحْرُمُ) الْإِحْدَادُ (عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ) مِنْ قَرِيبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ (أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) فَيَجُوزُ  
لَهَا الْإِحْدَادُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَبُ (و) الْإِحْدَادُ الْوَاجِبُ أَوِ الْمَسْنُونُ (هُوَ أَنْ تَتْرَكَ) الْمُعْتَدَةَ (الزَّيْنَةَ) أَيْ التَّزِينِ  
فِي الْبَدَنِ بِأَنْ تَتْرَكَ لِبَسِّ الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ لِلزَّيْنَةِ بِأَنْ لَا تَكُونَ مَصْبُغَةً أَصْلًا كَتَكْتَانِ ، أَوْ مَصْبُغَةً لِلزَّيْنَةِ  
(وَلَا تَلْبَسَ الْحُلِيَّ وَلَا تَخْتَضِبَ) بِنَحْوِ الْحَنَاءِ (وَلَا تَكْتَحِلَ بِأَيْمِدٍ وَنَحْوِهِ) كَالصَّبْرِ مَا فِيهِ زَيْنَةٌ وَلَا يَحْرُمُ  
الْإِكْتِحَالُ بِالتَّوْبِيَاءِ وَيَحْرُمُ الْإِسْفِينْدَاجُ وَنَحْوُهُ مَا يَحْمَرُ الْوَجْهَ (فَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى السَّكْحِلِ) فَالْبَلِيلُ وَتَرْبِيْدُهُ  
بِالنَّهَارِ (وَيَجُوزُ لِضَرُورَةِ النَّهَارِ) (وَلَا تَلْبَسُ الصَّافِيَّ مِنْ أَرْزَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ) خَشْنًا أَوْ نَاعْمًا (وَلَا  
تُرْجِلُ الشَّعْرَ) تَدَهْنُهُ بِدَهْنٍ وَتَسْرَحُهُ بِهِ (وَلَا تَسْتَعْمِلُ طَبِيْعًا فِي بَدَنِ وَثَوْبٍ وَمَا كَوَّلٍ) وَتَسْتَنْثِي الْخَائِضَ  
فَتَسْتَعْمِلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْقَسَطِ وَالْأظْفَارِ وَكُلِّ مَا ذَكَرَ تَفْصِيلَ لِلزَّيْنَةِ (وَهَذَا لِبَسِّ الْإِبْرِيْمِ) إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
زَيْنَةٌ (وَعَسَلُ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ وَتَقْلِيمِ الْأظْفَارِ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الزَّيْنَةِ (وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ

الدُّخُولِ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةَ جَدِيدَةٍ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالِعَهَا فِي عِدَّتِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ، وَمَتَى أَدْعَتِ الْمَرْأَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ قَبْلَ قَوْلِهَا ، وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ .

( فَضْلٌ ) مَنْ مَلَكَ أُمَّةً حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِهَا بَعْدَ قَبْضِهَا بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَبِحَيْضَتِهَا إِنْ كَانَتْ حَائِلًا تَحِيضُ وَإِلَّا فَبِشَهْرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَّةً فَاشْتَرَاهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ وَالْكِتَابَةُ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِهَا ، وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِالسَّبِيَةِ فِي مُدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِهَا .

الدخول تستأنف عدة جديدة) لأنها بالرجعة عادت إلى النكاح الأول فانقطعت العدة (وإن تزوج من خالِعها في عدته ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الأولى) لأنه نكاح جديد طلقت فيه قبل الدخول فترجع كما كانت (ومتى ادعت المرأة انقضاء العدة في زمن يمكن انقضاؤها فيه) وتقدم في كلامه أقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه (قبل قولها) لأنها مؤتمنة على ما في رجبها ، ولو كان ما ادعته جاريا على خلاف عادتها ، وأما إذا ادعت ذلك في زمن لا يمكن انقضاؤها فيه فلا يقبل قولها ، وإذا كانت تعدد بالاشهر وادعت انقضاءها والزواج عدمه فالقول قوله يمينه لانه في الحقيقة خلاف في وقت الطلاق والقول قوله فيه (وإذا بلغها خبر موته بعد أربعة أشهر وعشرة أيام فقد انقضت العدة) لأن الغرض أن تتر بص هذه المدة وقد حصل .

(فصل) في الاستبراء وهو في الأمة كالعدة في الحرة و(من ملك أمة) بطريق من طرق الملك ولم تكن زوجته (حرم عليه وطؤها) ولو كان البائع لها صبيا ، أو امرأة ، أو كانت هي صغيرة ، أو أيسة ويستحب لبائع الأمة إذا كان يطؤها أن يستبرئها قبل بيعها (و) يحرم عليه أيضا (الاستمتاع بها حتى يستبرئها بعد قبضها) هذا معتمد في الموهوبة فلا يصح استبرائها إلا بعد القبض وأما المملوكة بالشراء فيصح استبرؤها قبل القبض لأنه ملك تام لازم والاستبراء يكون (بالوضع إن كانت حاملا) فان كان الرجل من زوج فلا يحصل الاستبراء إلا بوضعه وإن كان من زنا ، أو من كافر في مسية فيحصل الاستبراء بالأسبق من الوضع والحيض إن كانت محيض وهي حامل ومن شهر في ذات الشهر إن كانت لم تردما (و) يحصل الاستبراء (بحيضة إن كانت حائلا) أي غير حامل و (تحيض والا) أي إن لم تكن حاملا ولا حائلا تحيض بأن كانت صغيرة أو أيسة (فبشهر) تستبرئ (وإن كانت زوجته أمة فاشترها انفسخ النكاح) لأنه طرأ عليه ما هو أقوى منه وهو الملك (وحلت له بملك اليمين من غير استبراء ، ومن زوج أمة أو كاتبها ثم زال النكاح) بالطلاق وانقضت العدة منه إذا كانت مدخولا بها (والكتابة) بالفسخ (لم يطأها) سيدها بعد زوال ذلك (حتى يستبرئها) بما تقدم (وله الاستمتاع بالسبية في مدة الاستبراء بغير الجماع) من تقبيل وغيره (ومن وطئ أمة حرم عليه أن يزوجه حتى يستبرئها) لأن مقصود الزواج الوطء فينبغي أن يستعقب الحل بخلاف بيعها فانه يجوز وإن لم يستبرئها لأن الشراء قد يقصد منه الخدمة فلذا حل له بيعها قبل استبرائها ويستبرئها من يشترئها إن أراد وطأها .



﴿ فَصَلْ ﴾ وَمَنْ أُمَّتُ أُمَّتُهُ بَوْلَدٍ ، فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَطِئَهَا حَقَّةً سِوَاهُ كَانَ يَعْزَلُ مَنِبَهُ عَنْهَا  
 أَمْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَهَا لَمْ يَلْحَقْهُ ، وَمَنْ أَنْتَ زَوْجَتُهُ بَوْلَدٍ لِحَقَّةِ نَسَبِهِ إِنْ أُمِّكَنْ أَنْ يَكُونَ  
 مِنْهُ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَحِلَّةٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حِينَ إِمْكَانِ  
 الْإِجْتِمَاعِ مَعَهَا إِذَا أُمِّكَنْ وَطِئَهَا ، وَلَوْ عَلَى بَعْدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَطِئَ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ فِي أُمَّتِهِ  
 بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ تِسْعَ سِنِينَ وَنِصْفَ وَحِلَّةٍ تَسَعِ الوَطْءِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْمَكَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ  
 بِأَنْ أَنْتَ بِهِ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَوْ كَانَ  
 لِلزَّوْجِ مِنَ السَّنِّ دُونَ مَا تَقَدَّمَ أَوْ كَانَ مَقْطُوعَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثِيِّنِ جَمِيعًا لَمْ يَلْحَقْهُ ، وَمَتَى تَحَقَّقَ  
 الزَّوْجُ أَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي أَحْلَقَهُ الشَّرْعُ بِهِ لَيْسَ مِنْهُ بِأَنْ عِلْمٌ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَبَدًا لَزِمَهُ نَفِيهِ بِاللِّعَانِ  
 وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ حَرَّمَ عَلَيْهِ نَفِيَهُ وَقَذْفَهَا ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ أَسْوَدَ وَهُوَ أَيْضًا أَوْ غَيْرُهُ  
 ذَلِكَ ، وَمَنْ لِحَقَّةِ نَسَبِ فَأَخَّرَ نَفِيَهُ بِلا عُدْرٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْفِيَهُ بِاللِّعَانِ لَمْ نُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ  
 أَرَادَ نَفِيَهُ عَلَى الْفُورِ أَجْبَنَاهُ إِلَيْهِ .

﴿ فَصَلْ ﴾ فيما يلحق من النسب وما لا يلحق (ومن أتت أمته بولد) لزمن يمكن كونه منه (فان  
 ثبت) بأن أقرت (أنه وطئها لحقه) وإن لم يحكم بأنه منه (سواء كان يعزل منيه عنها أم لا) لأن الماء قد  
 يستتبه ولا يشعر به (وإن لم يكن وطئها لم يلحقه) (الولد لأنه لا يثبت الفرائض بمجرد الملك وإن اختلف  
 بها) (ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن أمكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر وحلطة من حين  
 العقد ودون أربع سنين) أي أقل منها وتحسب المدة (من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها  
 ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ) باقراره مثلا (بخلاف ما سبق في أمته) حيث اشترطنا فيها الاقرار  
 بالوطء والاحقوق مقيد (بشروط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف وحلطة تسع الوطاء) بناء على أن  
 البلوغ باستكمال تسع وبناء على أن الحمل أقله ستة أشهر ، واشترطنا زيادة اللحظة ليحصل الانزال ، وهو  
 مستكمل تسع سنين (فان لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لأكثر من أربع  
 سنين) بأن مات الزوج أو غاب وأتت به بعد ذلك بأكثر من أربع سنين (أو) أتت به (مع القطع بأنه  
 لم يطأها أو كان للزوج من السن دون) أي أقل (ما تقدم) من تسع سنين وستة أشهر وحلطة (أو كان)  
 الزوج (مقطوع الذكر والأنثيين جميعا لم يلحقه) في جميع ذلك (ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي أحلقه  
 الشرع به) نظر إلى الامكان وهو قاطع أنه (ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبدا لزمه نفيه باللعان) ثم إن  
 علم زناها أو ظنه ظنا مؤكدا قذفها ولاعن لنفيه وجوبا فيهما وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه  
 من شبهة (وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها) لأنه لاحق بفراشه ، ولا عبرة بما يجده  
 في نفسه (وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخر نفيه بلا عذر ثم أراد  
 أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك) لأن النفي يكون على الفور فاذا تباطأ لا يقبل منه القاضي ، وإن أخر  
 لعذر كأن كان مريضا أو غير ذلك من أعدار الرد بالعيب فلا يبطل حقه (وإن أراد نفيه على الفور  
 أجبناه إليه) ومحل الفور في غير الحمل أما هو فله تأخير نفيه إلى الوضع فاذا أخر وقال أخرت لأتحقق  
 الحال بالوضع فله نفيه بعده وإذا أقرت بنسب ولد لم يكن له النفي .

﴿ فصل ﴾ مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا ، فَطَوَّلِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يُسْقِطَهُ بِاللَّعَانِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمَكِّنُ أَنْ تَوَطَّأَ ، فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَّتَ زَانَهَا أَوْ طِفْلَةً كَبِنْتَ شَهْرٍ عَزَّرَ وَلَمْ يُلَاعِنَ ، وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيَا رَمَيْتُهَا مِنَ الزَّانَا ، وَإِنْ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ وَتَى إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْطِلَهُ الْحَاكِمُ وَيُخَوِّفُهُ ، وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ، وَعَلَى لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ ، وَانْتَقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَالِدِ وَبَاتَتْ مِنْهُ وَحَرُمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلَزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ، وَلَهَا أَنْ تُسْقِطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ ، فَتَقُولُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيَا رَمَانِي بِهِ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا .

### بَابُ الرِّضَاعِ

إِذَا تَارَ لَبَنُ تِسْعِ سِنِينَ لَبَنٌ مِنْ وَطْءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ

﴿ فصل ﴾ فِي الْقَذْفِ وَاللَّعَانِ ( مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا ) صَرِيحًا كَقَوْلِهِ يَزَانِيَةٌ أَوْ كِنَايَةً كَقَوْلِهِ لَمْ أَجِدْكَ عِنْدَآ ( فَطَوَّلِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يُسْقِطَهُ بِاللَّعَانِ ) وَيَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقَذْفِ إِنْ عَلِمَ زَانَهَا أَوْ ظَنَّهُ مُؤَكَّدًا كَانَ أَشْبَعَ زَانَهَا وَرَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ مَعَ رَجُلٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ اللَّعَانُ وَلَوْ قَادِرًا عَلَى الْبَيِّنَةِ لَكِنْ ( بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا ) فَلَا يَصِحُّ اللَّعَانُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُسْكِرِ ( وَ ) بِشَرَطِ ( أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمَكِّنُ أَنْ تَوَطَّأَ فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ) لَمْ تَكُنْ عَفِيفَةً بَأَنَّ ( ثَبَّتَ زَانَهَا ) بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِقْرَارِهَا ( أَوْ ) قَذْفِ ( طِفْلَةٍ ) لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَوَطَّأَ ( كَبِنْتَ شَهْرٍ عَزَّرَ وَلَمْ يُلَاعِنَ ) لَثَبَتْ زَانَهَا فِي الْأَوَّلِ وَظَاهُورِ كَذِبِهِ فِي الثَّانِيَةِ ( وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيَا رَمَيْتُهَا ) بِهِ ( مِنَ الزَّانَا ) يَقُولُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَيُرْفَعُ نَسَبُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً قَالَ زَوْجَتِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهَا ( وَإِنْ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ) وَأَرَادَ نَفْسَهُ ( ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْطِلَهُ الْحَاكِمُ وَيُخَوِّفُهُ ) بِاللَّهِ وَيَذْكُرُهُ بِأَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ ( وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ) لَعَلَّهُ يَمْتَنِعُ . يَقُولُ ( وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ) فِيَا رَمَيْتُهَا بِهِ ( فَإِذَا فَعَلَ ) الزَّوْجُ ( ذَلِكَ ) سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَانْتَقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَالِدِ وَبَاتَتْ مِنْهُ وَحُرُمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلَزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ) وَلَوْ كَانَتْ ذَمِيَّةً وَلَا تَتَوَقَّفُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي ( وَهِيَ أَنْ تُسْقِطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيَا رَمَانِي بِهِ ) مِنَ الزَّانَا ( ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ) فِيَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا ( فَإِذَا فَعَلْتَ هَذِهِ ) سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا ( وَلَا تَحْتَاجُ فِي لَعَانِهَا إِلَى ذِكْرِ الْوَالِدِ لِأَنَّ ذِكْرَهَا لَهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِ نَسَبِهَا ، وَلَا يَبْدُلُ شَيْءٌ مِنَ أَلْفَاظِ اللَّعَانِ بِغَيْرِهِ ، وَبِشَرَطِ وِلَاةِ الْكَلِمَاتِ الْخَمْسِ فَيُضَرُّ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ وَأَمَّا بَيْنَ اللَّعَانِينَ فَلَا يَشْتَرُطُ .

### ( بَابُ الرِّضَاعِ )

هُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكسرها ( إِذَا تَارَ ) أَي ظَهَرَ ( لَبَنُ تِسْعِ سِنِينَ لَبَنٌ مِنْ وَطْءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ) بِأَنَّ دَرَّةً

فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ صَارَ أَبْنَاهَا ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا هُوَ وَفُرُوعُهُ  
فَقَطُّ وَصَارَتْ أُمُّهُ ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخْوَانُهَا ، وَإِنْ نَارَ اللَّبَنِ مِنْ  
حَمَلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ ، وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ  
فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، وَإِخْوَتُهُ وَأَخْوَانُهُ ، فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ ، وَيَحِلُّ النَّظَرُ  
وَالْخُلُوعُ كَالنِّسَابِ دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ كَالْيَرَامِ وَالنَّفَقَةِ .

## كتاب الجنائيات

يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا عَمْدًا مُحَضًّا عُدْوَانًا ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَجَمْحُونٍ  
مُطْلَقًا ، وَلَا عَلَى مُسَلِّمٍ بِقَتْلِ كَافِرٍ ، وَلَا عَلَى حُرٍّ بِقَتْلِ عَبْدٍ ،

نَدِيهَا بِاللَّبَنِ وَأُمَّا لَبْنُهَا قَبْلَ هَذَا السَّنِّ فَلَا يُؤْتَرُ تَحْرِيمًا وَكَذَا لَبِنُ الرَّجُلِ وَالْحَيْثَى (فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ  
الْحَوْلَيْنِ) وَأُمَّا الطِّفْلُ الَّذِي بَلَغَ حَوْلَيْنِ فَأَكْثَرُ فَلَا يُؤْتَرُ رِضَاعُهُ (خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ) عَرَفَانِي تَحَلُّلُ  
فَضْلِ طَوِيلٍ تَعَسَّدَتْ الرِّضَاعَاتُ وَالرِّضَاعُ ثُمَّ قَطْعُ امْرَأَتِهِ أَوْ اشْتِغَالُ بِشَرِّ آخَرٍ وَارْتِضَاعُ فَهَمَا رَضَعَتَانِ  
(صَارَ الرَّضِيعُ) (أَبْنَاهَا فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ) نَسْبًا وَرِضَاعًا (وَصَارَتْ) هِيَ أَى الْمُرْضِعَةُ (أُمُّهُ  
فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا) مِنَ النِّسَابِ وَالرِّضَاعِ فَيَصِيرُونَ أَجْدَادَهُ وَجَدَاتِهِ وَكَذَا حَوَاشِيهَا مِثْلَ خَالَاتِهَا  
وَعَمَّاتِهَا (وَفُرُوعُهَا) مِنَ النِّسَابِ وَالرِّضَاعِ فَتَصِيرُ أَوْلَادُهَا إِخْوَتَهُ وَأَخْوَانَتَهُ (وَإِخْوَتُهَا) لِأَنَّهُمْ أَخْوَالُهَا (وَأَخْوَانُهَا) لِأَنَّهُنَّ  
خَالَاتُهَا (وَإِنْ نَارَ اللَّبَنِ مِنْ حَمَلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ) إِنْ كَانَ أَنْثَى (وَفُرُوعُهُ) أَى  
فُرُوعُ الرَّضِيعِ مِنَ النِّسَابِ أَوِ الرِّضَاعِ (فَقَطُّ) وَلَا يَتَعَدَّى التَّحْرِيمَ إِلَى أَصُولِ الرَّضِيعِ وَحَوَاشِيهِ فَلَا يَحْرُمُونَ  
عَلَى صَاحِبِ اللَّبَنِ فَهَلْ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمُّهُ وَأَخْتُهُ وَخَالَتُهُ وَعَمَّتُهُ (وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ) أَى أَبَا الرَّضِيعِ (فَيَحْرُمُ عَلَى  
الرِّضِيعِ هُوَ) أَى صَاحِبِ اللَّبَنِ لِأَنَّهُ أَبُوهُ (وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ) مِنَ النِّسَابِ ، أَوِ الرِّضَاعِ إِذْ هُمْ أَجْدَادُهُ  
وَجَدَاتُهُ (وَإِخْوَتُهُ) مِنَ النِّسَابِ أَوِ الرِّضَاعِ إِذْ هُمْ أَعْمَامُهُ (وَإِخْوَانُهُ) كَذَلِكَ إِذْ هُمْ عَمَّانُهُ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا  
نَسَبَ إِلَيْهِ اللَّبَنِ بِسَبَبِ زَوْاجٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبَنِ بِسَبَبِ زِنَا فَلَا تَثْبُتُ لَهُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ ، وَبَيْنَ  
الْمُصَنِّفِ الْحَرَمَةَ الْمَذْكُورَةَ بِقَوْلِهِ (فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ) لِمَنْ ذَكَرَ (وَيَحِلُّ النَّظَرُ وَالْخُلُوعُ) لِسُكُلٍ مِنْ حَرَمَتِ الرِّضَاعِ  
(كَالنِّسَابِ) أَى كَحُلْمِهَا بِالنِّسَابِ فِي الشَّرْطِ وَالْمَقْدَارِ الْمَبِينِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ النِّكَاحِ (دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ) أَى  
النِّسَابِ (كَالْيَرَامِ وَالنَّفَقَةِ) فَلَا يَحْصُلُ بِالرِّضَاعِ ارْتِثٌ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةٌ بِخِلَافِ النِّسَابِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

## ( كتاب الجنائيات )

جَعَّ جُنَايَةٌ وَهِيَ تَشْمَلُ الْجُنَايَةَ بِالْجَارِحِ وَبِفَيْدِهِ كَسِحْرِ وَمَثَلِ فِيهِ أَعْمٌ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْجَارِحِ (يَجِبُ  
الْقِصَاصُ) أَى الْقَتْلُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَقِيمَ حَدَّ الْقَتْلِ (عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا عَمْدًا مُحَضًّا  
عُدْوَانًا) فَلَا قِصَاصَ عَلَى مَنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ شَبَهَ خَطَأً أَوْ قَتَلَ بِحَقِّ كَقِصَاصِ فَهَذِهِ شُرُوطُ فِي الْفِعْلِ ، وَهَذَا  
شُرُوطُ فِي الْفَاعِلِ أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ (لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَجَمْحُونٍ مُطْلَقًا) سِوَاهُ كَانَا مُسْلِمِينَ أَوْ كَافِرِينَ  
حُرِّينَ أَوْ عَبْدَيْنَ (وَلَا عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلِ كَافِرٍ) مَعَاهِدٍ أَوْ ذِي أَوْ حُرِّيٍّ أَوْ مَرْتَدٍ. يَعْنِي أَنَّ الْمُسْلِمَ لَوْ قَتَلَ وَاحِدًا  
مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَقْتُلُ بِهِ لَعْدَمِ الْمَكْفَأَةِ (وَلَا) يَجِبُ الْقِصَاصُ (عَلَى حُرٍّ بِقَتْلِ عَبْدٍ) أَى مَا فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ مَبْعُضًا

وَلَا عَلَى ذِيٍّ يَقْتُلُ مُرْتَدًّا ، وَلَا عَلَى الْأَبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهَاتِهِمَا يَقْتُلُ الْوَالِدَ وَوَالِدَ الْوَالِدِ ، وَلَا يَقْتُلُ مَنْ يَنْبُتُ الْقِصَاصُ فِيهِ لِلْوَالِدِ ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْأَبُ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْجِنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ : خَطَأً ، وَعَمْدًا خَطَأً ، وَعَمْدًا مُحَضًّا ، فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرْتَجِيَ إِلَى حَائِطٍ سَهْمًا فَيُصِيبُ إِنْسَانًا ، أَوْ يَزْلِقَ مِنْ شَاهِقٍ فَيَقَعُ عَلَى إِنْسَانٍ ، وَضَائِبُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفِعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا ، وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجِنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجِنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سِوَاهُ كَانَ مُتَقَلًّا أَوْ مُحَدِّدًا ، فَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْأَطْرَافِ وَجَبَ الْقِصَاصُ ، فَيَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ حَيْثُ أَمْسَكَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ كَالْعَيْنِ وَالْجَنْفِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَالَانِ مِنْهُ وَالْأُذُنِ وَالسِّنِّ وَاللِّسَانِ وَالشَّمَّةَ وَالْبَدَّ وَالرَّجْلَ وَالْأَصَابِعَ وَالْأَنَامِلَ وَالذِّكْرَ وَالْأُنْثِيَيْنِ وَالْفَرْجَ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَمَاتَةِ ، فَلَا تُؤْخَذُ بِيَمِينِ بَيْسَارٍ ، وَلَا أُعْلَى بِأَسْفَلٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَا صَحِيحٌ بِأَسْفَلٍ ، وَلَا قِصَاصٌ فِي عَظْمٍ ، فَتَوْ قَطَعَ الْيَدَ مِنْ وَسَطِ الذَّرَاعِ أَقْتَصَّ مِنَ الْكَفِّ

وَأُمٌّ وَلَدٍ (ولا على ذمي بقتل مرتد) لأن الذمي معصوم والمرتد مهدر (ولا على الأب والأم وأباهما وأمهاتهما بقتل الولد وولد الولد) وإن سفل (ولا بقتل) الوالد (من) أي شخصاً (بنبت القصاص فيه للولد مثل أن يقتل الأب الأم) التي يستحق القصاص فيها ابنها الذي هو ولده فمن شروط القصاص المكافأة وعدم الأصلية (ثم الجنائيات ثلاثة) أي ثلاثة أنواع (خطأ وعمد خطأ وعمد محض ، فالخطأ مثل أن يرمى إلى حائط سهما فيصيب إنساناً) وكذا لو قصد إنساناً فأصاب غيره (أو يزلق من شاهق فيقع على إنسان وضابطه أن يقصد الفعل ولا يقصد الشخص) كما في المثالين المتقدمين (أو لا يقصدهما) ولو رمى إلى من ظنه شجرة فبان إنساناً فهو خطأ لأنه نزل خلف الظن منزلة خلف الشخص (وعمد الخطأ أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالباً مثل أن يضربه بعصا خفيفة في غير مقتل ونحو ذلك) أي العسا الخفيفة لأنها تذكر باعتبار تأويلها بعود ونحوه (والعمد أن يقصد الجناية بما يقتل غالباً سواء كان متقلاً ، أو محددًا) فنه أن يعزز إبرة في نحو عين وإن يمنعه أكلاً أو شرباً مدة يموت فيها غالباً (فإن كانت الجناية عمداً على النفس أو) على (الأطراف وجب القصاص) وأما إذا كان خطأ ، أو شبه عمد فوجهه الدية (فيجب) القصاص (في الأعضاء حيث أمكن) بأن كان ذا مفصل أو له مقطع واحد (من غير حيف) وأما إذا لم يمكن إلا بحيف كالمنكب والفتخ إذا لم يمكن إلا باجافة للباطن فلا قصاص والأعضاء فيها القصاص (كالعين والجفن ومارن الأنف وهو مالان منه والأذن والسن واللسان والشفة واليد والرجل والأصابع والأنامل) والذكري والأنثيين والفرج) أي الشفرين منه (ونحو ذلك) كالأليين والمرقنين والركبتين (بشروط المماتة) أي الاشتراك في الاسم الخاص (فلا تؤخذ يمين بيسار) من يد ورجل ومنخر وعين (ولا أعلى بأسفل) من جفن وأتملة (وبالعكس) أي يسار بيمين وأسفل بأعلى (ولا يؤخذ) صحيح (بأسفل) منها أي الأعضاء وإن رضى الجاني و يؤخذ الأشل بالصحيح ان وقع الجنى عليه ولم يحش تلفه (ولا قصاص في عظم) السن لو كسر لعدم الوثوق بالمماتة (فلو قطع اليد من وسط الذراع اقتص) منه (من الكف) ولا يقتص من الذراع لعدم إمكان

وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقْتَصُّ لِلْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ ، وَالطِّفْلُ مِنَ الْكَبِيرِ ، وَالْوَضِيعُ مِنَ الشَّرِيفِ فِي النَّفْسِ وَالْأَعْضَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْقِصَاصَ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ لَهُ الْقِصَاصُ يُحْسِنُهُ مَكَّنَهُ مِنْهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالتَّوَكُّيلِ ، وَإِنْ سَكَنَ الْقِصَاصُ لِأَتْنَيْنِ لَمْ يُحْرَزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ ، فَإِنْ تَشَاخَا فِيهِمْ بَسْتَوْفِيهِ أَفْرَعٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُقْتَصُّ مِنْ حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَعْنَى الْوَالِدُ بِلَبَنِ غَيْرِهَا ، وَمَنْ قَطَعَ الْيَدَ ثُمَّ قَتَلَ تَقَطَّعَ يَدُهُ ثُمَّ يُقْتَلُ ، فَإِنْ قَطَعَ الْيَدَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ قُطِعَتِ يَدُهُ ، فَإِنْ مَاتَ فَوُوَ وَإِلَّا قُتِلَ ، وَمَنْ عَفَا مُسْتَحِقَّ الْقِصَاصِ عَلَى الدِّيَةِ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ مِثْلُ أَنْ كَانَ لِأُمَّةٍ تَوْلَى أَوْلَادًا فَيَعْمُوا أَحَدَهُمْ سَقَطَ الْقِصَاصُ ، وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، أَوْ قَطَعَ عَضْوًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ اقْتَصَّ مِنْهُ لِلْأَوَّلِ وَالْبَاقِينَ الدِّيَةَ ، فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَفْرَعٌ ، وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ وَاحِدٍ قُتِلُوا بِدَسْوَالِ اسْتَوَتْ جَنَائِبُهُمْ أَوْ تَفَاوَتْ حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ جِرَاحَةً وَآخَرُ مِائَةَ جِرَاحَةً وَمَاتَ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْجِرَاحَةُ نَقْرًا ذَرًا أَوْ تِلْكَ الْجِرَاحَاتُ يَمًا أَوْ انْقَرَدَتْ لَمَمَّتْ لِمَمَّهَا الْقِصَاصُ

المماثلة (وفي الباقي) : هو ما قطع من الذراع (حكومة) وهو جزء مقدس من الدية (ويقتص للأنثى من الذكر وللطفل من الكبير وللوضيع من الشريف النفس والأعضاء ولا يجوز أن يستوفى القصاص إلا بحضور السلطان أو نائبه) فلا يستوفاه بغير إذنه وقع الموضع وعزلا بقياته على السلطان (فإن كان من) سبق (له القصاص) في النفس (يحسنه مكنه منه) ليحصل التثني (وإلا) أي إن لم يحسنه (أمر بالتوكيل وإن كان القصاص لاثنتين) أو أكثر (لم يجوز لأحدهما أن ينفرد به) لما فيه من ضياع حق الآخر (فإن تشاها) أي تنازعا (فيمن يستوفيه أفرع بينهما) فمن خرجت له القرعة استوفاه باذن الآخر ويدخل في القرعة الشيخ الهرم والمرأة فإذا خرجت لواحد منهما استجاب (ولا يقتص من حامل حتى تضع) حملها (ويستعنى الولد بالبن غيرها) من آدمي أو بهيمة (ومن قطع اليد ثم قتل) الشخص المقتول بده (تقطع بده) أي القاطع (ثم يقتل) فإن قطع اليد من شخص (فمات) المقتول بده (من ذلك) القاطع بالسراية (قالت بده) أي القاطع (فإن مات) القاطع بالسراية (فبو) أي تم القصاص (وإلا قتل) بجز رقبته لتتحقق المماثلة (ومنى عفا مستحق القصاص على الدية سقط القصاص ووجبت الدية بل لو عفا بعض المستحقين مثل أن كان للقتول أولاد فيعموا أحدهم سقط القصاص ووجبت الدية) فإن عفا بعضهم مطلقا أي عن القصاص والدية سقط حقه ووجب لباقي المستحقين حقهم من الدية (ومن قتل جماعة ، أو قطع عضوا من جماعة واحدا بعد واحد اقتص منه للأول) منهم (وللباقين الدية) في تركته (فإن جنى عليهم دفعة أفرع) وقتله من خرجت له القرعة وللباقين الديات (وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به) بشرط أن يكون كنفوا لهم (سواء استوت جنائبتهم ، أو تفاوتت حتى لو جرحه واحد جراحة وآخر مائة جراحة ومات ، وكانت تلك الجراحة المفردة ، أو تلك الجراحات مما لو انفردت لقتلت لزمهما) أي صاحب الجراحة والمماثلة (القصاص) وللولى العفو عن بعضهم على حدة من الدية وقتل الباقين وإذا آل الأمر إلى الدية وزعمت عليهم باعتبار الرأس في الجراحات وفي الضرب على عدد الضربات

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الثَّانِي جِنَايَةَ الْأَوَّلِ بِأَنْ يَقْطَعَ الْأَوَّلُ يَدَهُ وَنَحْوَهَا ، وَيَقْطَعَ الثَّانِي رَقَبَتَهُ أَوْ يَقْدَهُ نِصْفَيْنِ ، فَلَا أَوْلَ جَارِحٍ ، وَالثَّانِي قَاتِلٌ ، وَلَوْ شَارَكَ الْعَامِدُ مُخْطِئًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَوْ شَارَكَ الْأَجْنَبِيُّ أَبَا أُمَّتِصٍّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فِي كُلِّ جُرْحٍ أَنْتَهَى إِلَى عَظْمٍ كَلْمَوْضِحَةٍ فِي الرَّأْسِ وَلَوْجِهِ وَجُرْحِ الْعَضِدِ وَالسَّاقِ وَالْفَخْذِ إِذَا أَنْتَهَى الْجُرْحُ إِلَى الْعَظْمِ وَالرُّرَادُ بِالْمَوْضِحَةِ وَبِأَنْتَهَاءِ الْجُرْحِ إِلَى الْعَظْمِ أَنْ يَعْلَمَ وَصُولِ السَّكِّينِ أَوْ الْمِسْلَةِ مَثَلًا إِلَى الْعَظْمِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ ظُهُورُ الْعَظْمِ وَرُؤْيَتُهُ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً أَوْ عَمْدًا خَطَأً أَوْ آلَ الْأَمْرِ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إِلَى الدِّيَةِ وَجَبَتِ الدِّيَةُ ، وَدِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَهِيَ مَغْلُظَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ كَوْنُهَا حَالَةً وَعَلَى الْجَانِي ، وَمِثْلَةٌ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ حَلْفَةً أَيْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْ أَوْلَادُهَا ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا خَطَأً فَهِيَ مَغْلُظَةٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَوْنُهَا مِثْلَةً مُخَفَّفَةً مِنْ وَجْهَيْنِ كَوْنُهَا مُوَجَّلَةً ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ كَوْنُهَا مُوَجَّلَةً وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَمِخْمَسَةٌ عَشْرِينَ بِنْتَ مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ بِنْتَ لَبُونٍ

( اللهم ) هو استدراك على ما تقدم بمعنى أنه يلزم القصاص في جميع الأحوال ( إلا أن يقطع الثاني جناية الأول بأن يقطع الأول يده ونحوها ويقطع الثاني رقبته أو يقدّه نصفين فالأول جارح والثاني قاتل ) فيلزم الأول جناية جرحه من قطع يده ونحوها ، ويلزم الثاني القصاص ( ولو شارك العامد في الجناية (مخطئاً) بأن رمى المقتول بسهم عمداً واحد ورمى الثاني سهماً إلى طير فأصابه ( فلا قصاص على أحد ) منهما فيجب في مال العامد نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ ( ولو شارك الأجنبي ) المتعمد للجناية (أباً) للمقتول (اقتص من الأجنبي) وإن لم يقتص من الأب إذ عدم الاقتصاص منه لمعنى خارج عن الفعل فلا يؤثر شبهة في فعل الأجنبي ( ويجب القصاص أيضاً في كل جرح انتهى إلى عظم ) من غير كسر ( كالموضحة ) وهي التي تحرق الجلد وتصل إلى العظم ( في الرأس والوجه و ) يجب القصاص في (جرح العضد والساق والفخذ إذا انتهى الجرح إلى العظم والمراد بالموضحة وبانتهاؤ الجرح) في غير الموضحة ( إلى العظم أن يعلم وصول السكين أو المسلة مثلاً إلى العظم ) فإذا كان ذلك في الوجه والرأس سمي موضحة وإن كان في غيرهما لا يسمى إلا جرحاً وصل إلى العظم فإن كان في الساق والفخذ فعنده فيه القصاص وفي غيرهما لا قصاص فيه ( ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته )

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي الدِّيَاتِ ( إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً ، أَوْ عَمْدًا خَطَأً ، أَوْ آلَ الْأَمْرِ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إِلَى الدِّيَةِ وَجَبَتِ الدِّيَةُ ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ( وَدِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَهِيَ مَغْلُظَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ كَوْنُهَا حَالَةً وَعَلَى الْجَانِي وَمِثْلَةٌ ثَلَاثِينَ حَقَّةً ، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعِينَ حَلْفَةً أَيْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ) وَالْحَلْفَةُ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الْأَمِّ وَبِالْقَاءِ ( وَإِنْ كَانَ ) الْقَتْلُ شَبَهَ عَمْدًا خَطَأً فَهِيَ مَغْلُظَةٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَوْنُهَا مِثْلَةً مِثْلُ ثَلَاثِينَ عَمْدًا مُخَفَّفَةً مِنْ وَجْهَيْنِ كَوْنُهَا مُوَجَّلَةً وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ كَوْنُهَا مُوَجَّلَةً وَعَلَى الْعَاقِلَةِ وَنِخْمَسَةٌ عَشْرِينَ بِنْتَ مَخَاضٍ ، وَعَشْرِينَ بِنْتَ لَبُونٍ

وَعِشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعِشْرِينَ حِقَّةً وَعِشْرِينَ جَذَعَةً ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمِهِ تَحْرِمَ ، أَوْ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَهِيَ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْمَحْرَمُ ، وَرَجَبٌ ، فَإِنَّمَا تَكُونُ مُدَائِمَةً خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ ، فَإِنْ تَرَاضُوا عَلَى الْعِوَضِ عَنِ الْإِبِلِ حَازَ ، وَدِيَةَ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ ، وَدِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ، وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَلَاثًا عَشْرَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ، وَدِيَةُ الْعَبْدِ قِيمَتُهُ وَأَعْضَاؤُهُ وَجِرَاحَاتُهُ مَا تَقَصَّ مِنْهَا وَفِيهَا إِذَا ضَرَبَ بَطْنَهَا فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيْتًا غُرَّةً وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ سَلِيمَةٌ بِقِيمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَةِ الْأَبِ ، أَوْ عَشْرِ دِيَةِ الْأُمِّ ، وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْعَصَبَاتُ ، مَا عَدَا الْأَبَ وَالْجَدَّ وَالْإِبْنَ وَابْنَ الْإِبْنِ ، وَلَا يَعْتَلُّ فَقِيرٌ ، وَلَا صَبِيٌّ ، وَلَا مَجْنُونٌ ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَةُ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ وَعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ أُخِذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْإِبْنُ مِنَ الْجَانِي وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقَلَّ مِنْ دِيَةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجِرَاحَاتِ وَدِيَةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالذَّمِيِّ فَمَا كَانَ

وعشرين ابن لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة اللهم إلا أن يقتل ذا رحم محرم دون محرم الرضاع والمصاهرة (أو يقتل في الحرم) المسكي (أو في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب فانها تكون مثلثة خطأ كان) القتل (أو عمدا ولا يؤخذ في الإبل معيب فان تراضوا على العوض عن الإبل جاز) وهو مبنئ على جواز الصلح عن ابل الدية وقد منعه وجهالة صفحتها فاذا علمت صفحتها صح (ودية المرأة في النفس وغيرها نصف دية الرجل) والخثي كالمرأة (ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم) وهو ستة أبعرة وثلثا بعير ويعبر عن ذلك بثلث الخس (ودية العبد قيمته) بالغة ما بلغت من غير فرق بين اقرن والمدبر والمكاتب وكذا أم الولد (وأعضاؤه وجراحاته) يجب فيها (مانقص منها) أى القيمة وهذا إذا لم يكن له أرض مقدر من الحر فان كان فالواجب من القيمة جزء نسبتة إليها كنسبة ما وجب في ذلك العضو المقدر من الدية ففي يديه قيمته وفي إحداهما نصفها وهكذا (و) يجب (فيما إذا ضرب بطنها) أى المرأة وكذا لو ضرب غير بطنها أو أخافها (فألقت جنينا ميتا غرّة) فاعل يجب (وهي) أى الغرّة (عبد أو أمة سليمة) من عيب يثبت به الردّ في البيع (بقيمة نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم) والجنين اقرن يجب فيه عشر قيمة أمه ولو ألقت المرأة جنينا فيه حياة ثم مات فالواجب فيه الدية لا الغرّة (والعاقلة هي) التي تحمل دية الخطأ أو شبهه (العصبات ما عدا الأب والجدة والابن وابن الابن) يعنى أن أصول الجاني وفروعه لا يعقلون وكذا أصول المعتق وفروعه (ولا يعقل) من العصبات (فقير ولا صبي ، ولا مجنون ، ولا كافر عن مسلم وعكسه) لأن العقل مواساة وهما ليس بينهما مواساة (فتجب عليهم) أى العصبه الذين يحملونها (دية النفس الكاملة أعنى المائة من الإبل في ثلاث سنين فيجب على كل غنيّ عند الحول في كل سنة نصف دينار وعلى كل متوسط ربع دينار فاذا بقي شيء أخذ من بيت المال) إذا كان الجاني مسلما وأما الكافر الذمي فلا يعقل عنه بيت المال (وإلا فن الجاني وإن كان الواجب أقلّ من دية النفس الكاملة كواجب الجراحات ، ودية الجنين والمرأة والذمي فما كان

قَدَرَ ثُلُثِ الْكَامِلَةِ أَوْ أَقَلُّ فَنِي سَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الثُّلُثَيْنِ أَوْ أَقَلُّ ، فَالثَّلَاثُ فِي سَنَةٍ ، وَالْبَاقِي فِي  
 الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثُّلُثَيْنِ ، فَالثَّلَاثَانِ فِي سَنَتَيْنِ ، وَالْبَاقِي فِي الثَّالِثَةِ ، وَكُلُّ عَضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ  
 جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَ وَجِبَتْ فِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ مِثْلُ دِيَةِ صَاحِبِ الْعَضْوِ لَوْ قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ  
 عَضْوَيْنِ مِنْ جِنْسٍ ، فَإِذَا قُطِعَ مِمَّا فِيهِمَا الدِّيَةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَكَذَا الْمَعَانِي وَاللَّطَائِفُ ، فَفِي  
 كُلِّ مَعْنَى مِنْهَا الدِّيَةُ فَفِي قُطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَمِثْلُهُمَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ  
 وَاللِّحْيَانِ وَالْكَفَّانِ وَالْقَدَمَانِ بِأَصَابِعِهِمَا وَالْأَلْيَتَانِ وَالْأَنْثِيَانِ وَالْأَجْفَانِ وَحَامَتَا الْمَرْأَةِ وَسُفْرَاهَا  
 وَمَارِنُ الْأَنْفِ وَاللِّسَانُ وَالْحَشْفَةُ وَجَمِيعُ الذِّكْرِ ، وَكَذَا فِي شَكْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَالْإِفْضَاءِ وَسَلْخِ  
 الْجِلْدِ وَكَسْرِ الصُّلْبِ وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ أَوْ الصَّوِّ أَوْ النَّطْقِ أَوْ الشَّمِّ أَوْ الذُّوقِ ، وَفِي كُلِّ  
 إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ، وَأَمَّا الْجِرَاحَاتُ فِي الْبَدَنِ فَالْحُكُومَةُ ،

قدر ثلث الكاملة أو أقل في سنة وإن كان الثلثين من الكامل مثل قطع المارن من الاضمع الحاجز  
 في المارن الثلث وفي الحاجز الثلث (أو أقل) من اثنين (الثالث في سنة والباقي في الثانية) وذلك مثل دية  
 العين فان فيها النصف وهو أكثر من الثلث وأقل من الثلثين (فان زاد) الواجب (على الثلثين) كدية ثلاثة أجفان  
 ففي كل جفن ربع الدية (فالثلثان في سنتين والباقي في الثالثة) لما تقدم من التأجيل (وكل عضو مفرد فيه  
 جمال ومنفعة) كاللسان الناطق (إذا قطع) الجاني (وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو لو قتله)  
 فيجب في لسان المرأة خمسون كديتها لو قتلت وهكذا (وكذا كل عضوين من جنس) كيديين ورجلين  
 (فاذا قطعهما ففيهما الدية) الكاملة (وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني واللطائف) هي المعاني فالعطف  
 مرادف وهي ثلاثة عشر عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وإمناء وإحبال ووجاع وبطش  
 ومشى (ففي كل معنى منها الدية) ثم فرغ على العضوين بقوله (ففي قطع الاذنين الدية وفي أحدهما  
 نصفها ومثلها العينان) ففي كل نصف الدية وفيهما الدية (والشفتان واللحيان) بفتح اللام القظمان  
 اللذان تنبت عليهما الاسنان (والكفان) بأصابعهما (والقدمان بأصابعهما والاليتان) وهما الناتان  
 من اللحم المشرف في آخر الظهر وسواء في ذلك الرجل والمرأة (والانثيان) وهما البيضتان فتجب  
 فيهما الدية ولو كان المجني عليه صغيرا أو عينا (والاجفان) الاربعة فيهما الدية وفي كل ربعها (وحامتا)  
 ندى (المرأة) وهي رأس الثدي (وسفراها) بضم الشين وهما اللحمتان المشرفتان على منفذ الفرج  
 المنضمان عليه من جانبيه (ومارن الانف) وهو مالان منه وهو محتو على ثلاثة أجزاء توزع الدية عليها  
 (واللسان) من الناطق أما لسان الاخرس ففيه حكومة (والحشفة) ففيها الدية وفي بعضها قسطه (وجميع  
 الذكر) ولو لصغير (وكذا) تجب الدية (في شلل هذه الاعضاء) فاذا جنى شخص على بعض هذه  
 الأعضاء فأشله تجب الدية (و) تجب الدية في (الافضاء) وهو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول  
 فان لم يستمسك البول فحكومة زيادة على الدية (و) تجب أيضا في (سلخ الجلد وكسر الصلب) إذا  
 فات به الماء والجلع أو المشى (و) تجب في (إذهاب العقل والسمع أو الضوء) من العينين ولو فقأ عينيه لم تجب الادية  
 بخلاف ما لو قطع أذنيه فذهب سمعه فانه تجب ديتان (أو النطق) جميعه (أو الشم أو الذوق) بأن جنى  
 على رقبته مثلا فأذهب ذوقه (وفي كل اصبع) من يد أو رجل (عشر من الابل وفي كل سن خمس)  
 ولو كسر بعضها ففيه قسطه (وأما الجراحات في البدن فالحكومة) واجبها وليس فيها قصاص ولا أرس



وَفِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ فَمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ فِيهِ الْحُكُومَةُ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْصَحَتِ الْعُظْمَ كَمَا  
تَقَدَّمَ ، فَفِيهَا حَسَنٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتْ جِنَايَاتُ أُخْرَى أَثَرَتْ تَرَكَهَا ، لِئَلَّا يَطُولَ الْكَلَامُ ، وَلَا  
تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ بِالْبَيْتَةِ أَوْ مَنْ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ فِي الْحَارَبَةِ ، وَلَا  
عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ  
عَمْدًا سِوَا لَزِمِهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَةٌ أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا وَهُوَ عَتَقَ رَقَبَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ  
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كُفَّارَةَ لِيَهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلَهُمْ  
لَسَكُنَ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِحَقِّ الْغَالِمِينَ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ إِذَا خَرَجَ عَلَى الْأَمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَامُوا خَلْعَهُ

مقتدر (و) أما الجراحات (في الرأس والوجه فما دون الموضحة) مما لم يذهب إلى العظم (فيه الحكومة) ولا  
قصاص فيه ولا أرش مقدر كجراحات البدن (وأما الموضحة وهي ما أوضحت العظم كما تقدم) أي وصلت  
إليه (ففيها حسن من الإبل وبقيت جنایات أخرى أثرت تركها، لئلا يطول الكلام) فينبغي،  
قال هذا المؤلف المختصر (ولا تجب الدية بقتل الحربى والمرتد ومن وجب رجمه) لزمه وقد ثبت (بالبيعة)  
وأما لو ثبت الزنا باقراره فقتله شخص فتجب عليه دية وإن كان لا يقتل به (أز) بقتل (من) أى شخص  
(تحتم) وتأكد (قتله في الحاربة) كأن قتل البانجى عادلا أو بالعكس فلا تجب الدية على واحد منهما  
وظاهر كلام المصنف أنه لا تجب الدية على من قتل واحدا من هؤلاء ولو كان مثلهم كأن قتل المرتد مرتدا  
أو كان ذميا أو مستأمنا والصحيح أن الزانى المحصن معصوم عليهما وكذا الحارب (ولا) تجب الدية (على)  
السيد بقتل عبده) لأنها لو وجبت لكانت له لأنه ملكه فلا يجب له على نفسه شئ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ ﴿ تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ﴾ فَتَجِبُ (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى  
خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا) أَوْ عَمْدًا خَطَأً وَ (سِوَا لَزِمِهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَةٌ) كَمَا لَوْ قَتَلَ وَادَهُ (أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ  
مِنْهُمَا) كَمَا لَوْ قَتَلَ نَفْسَهُ فَتَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِي تَرْكِهِ وَلَوْ تَسَبَّبَ فِي الْقَتْلِ كَأَنْ حَفَّتْ بِنَا فِي مَحَلِّ تَعَدَّى بِفَحْتِهِ  
فِيهِ فَسَقَطَ فِيهِ انْسَانٌ فَاتَهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ (وهو) أى ما يكفر به (عتق رقبة) مؤمنة (فان لم  
يجد) ما يصرفه للعتق بأن كان فقيرا ليس عنده ما يكفيه عمره الغالب ويزيد عليه ما يشتري به الرقبة  
(فصيام شهرين متتابعين) وليس في كُفَّارَةِ الْقَتْلِ اطعام (فلو قتل نساء أهل الحرب وأولادهم فلا كفارة)  
بقتلهم (لأنهم وإن حرم قتلهم لكن لا لحق الله تعالى بل لحق الغالمين) بسبب ما قوته عليهم من تملكهم  
وكذا لا كفارة بقتل المرتد وقاطع الطريق والزانى المحصن إذا قتلهم غير الامام، ومن وجبت عليه الكفارة  
لو اقتصر منه لم تسقط عنه الكفارة .

﴿ فَضْلٌ ﴾ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ وَدَفْعِ الصَّائِلِ بِبِغَاةِ لِبَسْوَا فَسَقَةَ لِتَأْوِيلِهِمْ فَتَقْبَلُ شَهَادَتِهِمْ ، وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ  
وَكُلُّ مَا فَعَلُوهُ مِمَّا لَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ إِلَّا إِنْ اسْتَحْلَوْا دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا فَتَنَّتْ فِي عَدَالَتِهِمْ (إذا خرج على الامام  
طائفة من المسلمين) ولو جائرا فان الخروج على الأئمة حرام ولو كانوا فسقة جاثرين ، وأما لو خرجت طائفة  
كفار من أهل النعمة فهم محاربون ويشترط أن يكون لاطافة الخارجة تأويل ليس قطعى البطلان (وراموا  
خلعه) أى الامام بأن كانت لهم شوكة ولا تحصل الا ان كان لهم متبوع ومتى انتفى شرط من هذه الشروط

أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ بَعَثَ إِلَيْهِمْ وَأَزَالَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَمَكْنَ ، فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَنْبَغُ شَرُّهُ كَالنَّارِ وَاللَّجْنِيِّ ، وَلَا يُنْبَغُ مَدْرِبُهُمْ ، وَلَا يُقْتَلُ جَرِيحُهُمْ ، وَمَا أُتْلَفُوا عَلَيْنَا أَوْ أُتْلَفْنَا عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ لِأَضْمَانٍ فِيهِ ، وَأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ جَارِيَةً عَلَيْهِمْ ، وَيَنْفَعُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفَعُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يُقَاتَلُوا .

### بَابُ الصِّيَالِ

وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يُرِيدُ قَتْلَهُ جَازَ لَهُ دَفْعُهُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بِهِمَةٌ وَجَبَ دَفْعُهُ ، وَإِنْ قَصَدَ مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ ، وَيُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ قَالًا سَهْلًا ، فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ ، أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ أَوْ بِقَطْعِ الْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا انْدَفَعَ حَرُمَ التَّعَرُّضُ لَهُ .

فليسوا بغاة فترتب على أفعالهم مقتضاها وذلك بأن لم يكن لهم تأويل أو كان ولكن قطعي البطلان ، أو لم تكن لهم شوكة بأن لم يكن لهم متبوع ( أو منعوا حقا شرعيا كالزكاة ) أو حقا من حقوق الآدميين كالقصاص وأولوا في ذلك تأويلا سائعا ( وامتنعوا بالحرث ) أى قصدوا الحرب ( بعث اليهم ) أى أرسل اليهم رسولا فطنا عارفا حتى يتمكن أن يزيل شبهتهم ( وأزال عليهم ان أمكن ) فان أصروا بعد ذلك وعظهم وذكرهم تفريق كلمة المسلمين ( فان أبوا ) الرجوع ( قاتلهم بما لا يعم شره ) لأن القصد رجوعهم لا إهلاكهم وذلك الذى يعم شره ( كالنار والمنجنيق ) لكن اذا أحاطوا بجنده وألجؤهم لذلك جاز ( ولا ينبغ مدبرهم ، ولا يقتل جريحهم ) إلا أن يلتحم القتال ( وما أتلّفوا علينا ، أو أتلّفنا عليهم فى الحرب لا ضمان فيه وأحكام الاسلام جارية عليهم ) فهم مسلمون وليسوا بفسقة حيث كان لهم تأويل سائغ كما هو الشرط ( وينفذ من حكم قاضيهم ما ينفذ من حكم قاضيِنَا ) مما لم يخالف نصا ، أو اجماعا ، أو قياسا جليا ( وإن لم يمتنعوا بالحرب لم يقاتلهم ) لأنهم ليسوا بغاة .

### ( بَابُ الصِّيَالِ )

( ومن قصدته مسلم يريد قتله ) بغير حق ولم يمكنه التخلص منه باستغاثة أو هرب ( جاز له دفعه ولا يجب ) وجاز له الاستسلام إذا طلب الشهادة جاز ( وإن قصدته كافر أو بهيمة وجب دفعه ) ولا يجوز الاستسلام ( وإن قصد ) الصائل بأى صفة كان ( ماله جاز الدفع ولا يجب وإن قصد حريمه ) بفاحشة ( وجب الدفع ) ما لم يخف على نفسه ( ويدفع ) الصائل سواء وجب الدفع أو جاز ( بالأسهل فالأسهل ) أى الأخف فالأخف ( فان عرف أنه يندفع بالصياح فليس له ضربه ) باليد ( أو باليد فليس له بالعصا أو بالعصا فليس له السيف أو بقطع اليد فليس له قتله فان تحقق أنه لا يندفع إلا بقتله فله قتله ولا شئ عليه ) ومثل التحقق غلبة الظن ( وإذا اندفع حرم التعرض له ) لعدم الحاجة .

### باب الردّة

مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ أُنِيَ قُتِلَ فِي الْحَالِ فَإِنْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزَّرَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلسَيِّدِ قَتْلُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قُبِلَ مِنْهُ وَيُعَزَّرُ .

### باب الجهاد

الْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكِفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ وَكَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا وَيُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ ذَكَرٍ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُسْتَطِيعٌ وَلَا يُجَاهِدُ الْمَدْيُونُ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيْبِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ

### ( باب الردّة )

أما ما نصّه الله منها ومن يفتح الشرور به وحى حيلة اشراق الأعمال ولو لم تتصل بالموت فن حج مثلا أو صام أو صلى ثم حصلت منه ردّة ثم رجع إلى الإسلام وبطل ثواب هذه الأعمال ولا يطالب بها في الآخرة فان اتصلت الردّة بالموت بطلت الأعمال وسئل عنها كأنه لم يفعلها (من ارتد عن الإسلام) بأى نوع من قول أو فعل أو عزم وأفرادها كثيرة أفردت بالتأليف ومن أهم المهمات الاطلاع عليها (وهو بالغ عاقل مختار) فليس للصبي ولا للمجنون ولا للكافر ردّة (استحق القتل) لكن (يجب على الامام استنابته) لعله يتوب أو تكون له شبهة فيزيلها (فان رجع إلى الإسلام قبل منه وإن أُنِيَ قتل في الحال فان كان) المرتد (حرا لم يقتله إلا الامام أو نائبه فان قتله غيره عزز ولا دية عليه) ولا كفارة (وإن كان عبدا فلا سيد قتله وإن تكررت رده وإسلامه قبل منه) الرجوع للإسلام (ويعزر) لينكف عن الرجوع .

### ( باب الجهاد )

(الجهاد فرض كفاية إذا قام به من فيه الكفاية سقط عن الباقين) وهذا إذا كان الكفار بيادهم (و) لكن مع كونه فرض كفاية (يتعين على من حضر الصف) فيحرم عليه الانصراف إذا لم يزد عدد الكفار عن مثلهم زيادة يعتد بها ولم يكن عنر من مرض ، أو عدم سلاح . أو مركوب ولم يستطع الجهاد ماشيا فان وجد شيء من ذلك جاز الانصراف (وكذا) يكون الجهاد فرض عين (على كل أحد) فيما (إذا أحاط بالمسلمين عدو) ودخلوا أرضنا فلا يجوز الاستسلام ولا الفرار ولو كانوا أضعافا إلا إذا أرهقونا وجوز الرجل قتلا وأسرا وتيقن القتل عند الامتناع وأمنت المرأة الفاحشة فيجوز حينئذ الاستسلام وتجوز المصاهرة حتى يقتل (ويخاطب به) أى الجهاد حيث كان فرض كفاية (كل ذكر حر بالغ عاقل مستطيع) فلا جهاد على رقيق ولا على أنثى ولا على صبي ومجنون ولا على غير مستطيع ممن به عرض يمنعه الركوب أو عرج يبين (ولا يجاهد المديون) الموسر (إلا بإذن غريمه) ولو ذميا أما إذا كان معسرا فليس له منعه وكذا الدين المؤجل (ولا) يجاهد (العبد إلا بإذن سيده ولا من أحد

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ فَيَجُوزُ بِإِذْنٍ وَيُكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا  
يَسْتَعِينُ بِمَشْرُكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ ، وَتَكُونُ نَيْدُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيُقَاتِلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى  
وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ إِلَى أَنْ يُسَلِّمُوا ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ  
وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا وَلَا الدُّوَابَّ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينَ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ ، وَيَجُوزُ قَتْلُ  
الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ وَمَنْ أَمَنَهُ مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ عَبْدًا حَرَمٌ قَتَلَهُ وَمَنْ أَسْلَمَ  
مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ دَمَهُ وَمَا لَهُ وَصِعَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَفَّ  
بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخَ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ فَاقِي وَالْمَنْ وَالْفِدَاءَ  
بِمَالٍ أَوْ بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ فَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ قَتْلُهُ وَبُخَيْرٌ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ  
وَتَحْرِيْبُ دِيَارِهِمْ .

أبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) وَأَمَّا أَصْلُهُ الْكُفَّارِ فَلَا يَسْتَأْذِنُ أَمَا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ  
فَلِذَا قَالَ (إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ) بِالْمُسْلِمِينَ (فَيَجُوزُ بِإِذْنٍ) وَهُوَ جَوَازٌ بَعْدَ امْتِنَاعٍ فَيَصْدُقُ بِالْوَجُوبِ وَهُوَ  
الْمُرَادُ (وَيُكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ) أَيْ بغير إِذْنِهِ (وَلَا يَسْتَعِينُ) الْإِمَامُ (بِمَشْرُكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ)  
بِحَيْثُ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِمْ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَصْلِحَ الْمُسْلِمُونَ لِمَقَاوِمَتِهِمْ لَوْ انْضَمُّوا مَعَ مَنْ نَحَارِبُهُ (و)  
يَشْتَرَطُ فِي الْكُفَّارِ أَيْضًا أَنْ (تَكُونُ نَيْدُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ) تَوْمِنُ خِيَانَتِهِ (وَيُقَاتِلُ) الْإِمَامُ (الْيَهُودَ  
وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ) مِنْ فِرْقِ الْكُفَّارِ كَالْوَثْنَيْنِ وَالْمَلْحَدَةِ  
(إِلَى أَنْ يُسَلِّمُوا) وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ (وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا) فَيَجُوزُ قَتْلُهُمْ  
(وَلَا الدُّوَابَّ) لِأَجْزَائِهَا (إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينُ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ) فَيَجُوزُ حَيْثُ نَذَرَ قَتْلَهَا (وَيَجُوزُ  
قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ) جَمْعُ رَاهِبٍ وَهُوَ الْعَابِدُ مِنَ النَّصَارَى وَيَجُوزُ قَتْلُ الْأَعْمَى وَالزَّمَنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُمْ رَأْيٌ (وَمَنْ) أَيْ وَالشَّخْصُ الَّذِي (أَمَنَهُ) حَالَةً كَوْنَهُ (مِنْ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ) كَانَ  
الْمُسْلِمَ الْمُؤْمِنَ (عَبْدًا حَرَمٌ قَتَلَهُ) خَبَرَ مَنْ أَيْ يَحْرَمُ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ مَنْ قَالَ لَهُ مُسْلِمٌ فِيهِ الصِّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ  
أَنْتَ فِي أَمَانِي أَوْ أَشَارَ لَهُ بِذَلِكَ بِشَرْطِ كَوْنِ الْكُفَّارِ غَيْرِ جَاسُوسٍ وَأَسِيرٍ وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي تَأْمِينِهِ ضَرَرٌ عَلَى  
الْمُسْلِمِينَ وَيَصِحُّ تَأْمِينُ جَمْعٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ عَدَدًا مُحْصُورًا (وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ) أَيْ مَنَعَ (دَمَهُ)  
أَنْ يَسْفِكَ (وَمَالَهُ) أَنْ يَنْهَبَ (و) صَانَ (صَغَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ) وَالْأَسْتِرْفَاقُ وَكَذَا الْجَانِينِ وَأَوْلَادِ  
الْأَوْلَادِ مِثْلَ الْأَوْلَادِ وَلَوْ كَانَ أَبُوهُمْ بَاقِيًا وَكَذَا عَتِيقَهُ يَحْفَظُهُ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ (وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ  
امْرَأَةٌ رَفَّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخَ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ) فِيهِ (بِالْمَصْلَحَةِ) لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ (بَيْنَ  
الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ فَاقِي) أَيْ ضَرَبَ الرِّقَّ عَلَيْهِ (وَالْمَنْ) عَلَيْهِ بِالْمَقَابِلِ (وَالْفِدَاءَ بِمَالٍ) يَدْفَعُ مِنْهُ (أَوْ) الْفِدَاءَ  
(بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ) فِي أَيْدِيهِمْ (فَإِنْ أَسْلَمَ) قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ (سَقَطَ قَتْلُهُ  
وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ خِصْلَةً قَبْلَ إِسْلَامِهِ فَلَا يَنْفَعُ إِسْلَامُهُ فِي  
سَقُوطِهَا (وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَحْرِيْبُ دِيَارِهِمْ) أَيْ الْحَارِ بَيْنَ وَلَا يَكُونُ فَسَادًا .

بابُ الغنِمةِ

الغنيمةُ لمن حضر الواقعةَ إلى آخرها فقتلهم بيديهم بعد إخراج السلب وحسبها للرجال منهم  
 ولا أرس ثلاثة منهم إذا كان ذكراً حراً بالغاً مسلماً عاقلاً، ويرضخ للمرأة والعبد والصبي والكافر  
 إن حضرُوا بإذن الإمام من أربعة أحاسيها وإنما تملك الغنيمة بالقسمة، أو اختيار التملك،  
 وأما السلب فمن قتل قتيلاً أو كفى شره وكان المقتول متمتعاً وعرر القاتل بنفسه في قتله استحق  
 سلبه، وهو ما احتوت يده عليه في الواقعة من فرس وثياب وسلاح ونفقة وغير ذلك، فأما  
 الخمس فيقسم على خمسة أيضاً سهم للنبي ﷺ فيصرف بعده في المصالح من سد الثغور وأرزاق  
 القضاء والمؤذنين ونحوهم، وسهم للزوى القرابي من بني هاشم وبني المطلب للذكر مثل حظ  
 الأنثيين، وسهم لليتامى الفقراء، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل.

فصل في عقد الذمة لليهود والنصارى والمجوس ولبن دخل في دين اليهود والنصارى قبل

( باب الغنمه )

ومن الذمة المجوس من أشخ الحرب ولم يسلم منهم (الغنيمة) تكثر (من حضر الواقعة  
 إلى آخرها) فمن سلب السلب والنصران قبل القضاء الحرب وكذلك من حضر بعد القضاء الحن يوقل الحياة  
 لا يكون من أهل الغنيمة (قتسم بينهم) أي بين من حضر من الجاهلين (بعد إخراج السلب) بعد  
 إخراج (حسبها للراجل) أي المحارب على رجله (سهم) وللفراس أي المحارب كبا لفرس (ثلاثة أسهم  
 إذا كان) كل منهما (ذكر حراً بالغاً مسلماً عاقلاً) وأما من خلا من بعض تلك الأوصاف فلا يقسم له  
 (ويرضخ) أي يعطى عطاء يقدره الإمام (للرأة والعبد والصبي والكافر إن حضروا بإذن الإمام من أربعة  
 أحاسيها) وأما إذا حضروا بغير إذنه فلا يرضخ لهم (وأما تملك الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك) فيصح  
 اعراض الغنم عن حقه فيها قبل ذلك وأما بعد حصول التملك بما ذكر فلا يصح الاعراض (وأما  
 السلب) الذي لا يدخله القسمة (فمن قتل قتيلاً أو كفى شره) بأن أعماه أو أخنجه بالجرأح (وكان المقتول  
 متمتعاً) بأن كان فيه قدرة على المدافعة عن نفسه (وعرر القاتل بنفسه في قتله) بأن ارتكب أمراً  
 خطراً وأما إذا وجده جريحاً فجهز عليه فلا يستحق سلبه فإذا تحققت فيه هذه الشروط (استحق سلبه وهو  
 ما احتوت يده) أي المقتول (عليه في الواقعة من فرس وثياب وسلاح ونفقة وغير ذلك) بما معه (فأما  
 الخمس) الذي أخرج من الغنيمة (فيقسم على خمسة أيضاً) كما قسمت الغنيمة خمسة (سهم) وهي خمس  
 الخمس (لنبي ﷺ) كان له في حياته (فيصرف بعده في المصالح) العامة (من سد الثغور) أي تحصين  
 ما يخاف العدو من جهته (وأرزاق القضاء والمؤذنين ونحوهم) من مقرئ القرآن وكل من له انقطاع  
 لأمر الدين (وسهم للزوى القرابي من بني هاشم وبني المطلب للذكر) منهم (مثل حظ الأنثيين وسهم  
 لليتامى الفقراء وسهم للمساكين) الشاملين للفقراء (وسهم لابن السبيل) أي المسافر المقطع .

﴿ فصل ﴾ في عقد الجزية (تعقد الذمة) أي الأمان المخصوص مع الإقامة بدار الاسلام من غير  
 اشتراط مدة (لليهود والنصارى) الاصليين (والمجوس) ولبن دخل (في دين اليهود والنصارى قبل

النَّسْخِ وَالتَّبْدِيلِ وَالسَّامِرَةَ وَالصَّابِتَةَ إِنْ وافَقَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ ، وَلَمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ  
أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَلَا يُعْقَدُ لَوْ تَنَبَّى وَمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ وَلَا شِبْهَةَ كِتَابٍ  
وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ التَّزَامِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَبَدَلِ الْجُزْئِيَّةِ ، وَأَقْلَبَهَا دِينَارًا مِنْ كُلِّ شَخْصٍ ،  
وَأَكْثَرُهَا مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِرَفْقِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ أَمْرَأَةٍ وَصِيٍّ  
وَمَجْنُونٍ وَعَبْدٍ ، وَيُلْزَمُونَ بِأَحْكَامِنَا مِنْ ضَمَانِ النَّفْسِ وَالْعَرَضِ وَالْمَالِ ، وَيُحَدُّونَ لِلزَّانَا وَالسَّرْفَقَةِ  
لَا لِلسُّكْرِ ، وَيَتَمَيَّزُونَ فِي اللَّبَاسِ وَالزَّانَبِيرِ ، وَيَكُونُ فِي رِقَابِهِمْ جَرَسٌ فِي الْحَمَامِ ، وَلَا  
يَرَكِبُونَ فَرَسًا بَلْ بَعَالًا أَوْ حِمَارًا عَرَضًا ، وَلَا يُبَدُّونَ بِسِلَاحٍ ، وَيُلْجَأُونَ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ ،  
وَلَا يَبْلُغُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْبِنَاءِ ، وَلَا يُسَاوُونَهُمْ ، فَإِنْ تَمَلَّكُوا دَارًا عَالِيَةً لَمْ يَهْدَمُوا ، وَيُمنَعُونَ  
مِنْ إِظْهَارِ خَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ وَنَاقُوسٍ وَجَهْرِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَجَمَازِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ ، وَمِنْ إِحْدَاثِ  
كَنِيسَةٍ ، فَإِنْ صَوَّلُوا فِي بِلْدَانِهِمْ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ لَمْ يُمنَعُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَيُمنَعُونَ مِنَ الْقَامِ بِالْحِجَازِ  
وَعَمَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَأَيَّامَهُ وَقُرَاهَا

النسخ) أو معه (والتبديل) الأصح أن دخول الأصول في الدين قبل النسخ ولو مع التبديل وإن لم  
يجتنبوا المبدل لا يمنع عقد الذمة تعييناً لحقن السم وبه فارق عدم حل نكاحهم وذيبتهم ، فن دخل  
أصوله في اليهودية قبل عيسى بناء على أن شريعته ناسخة أو في النصرانية قبل بعثه نبينا أو شككتنا في  
الوقت يصح عقدها له (والسامرة) هم فرقة من اليهود (والصابتة) فرقة منهم أو ممن تمسك بدين  
إبراهيم (ان وافقوهم في أصل دينهم) من العقائد الأصلية لا الفروع (ولن تمسك بدين إبراهيم أو غيره  
من الأنبياء) كصحف شيت (عليهم الصلاة والسلام ولا يعقد) عقد الذمة (لو تنبى ومن لا كتاب له)  
كالبراهمة (ولا شبهة كتاب) وأما من له شبهة كتاب كالمجوس فيصح عقدها له (ولا يصح) عقد الذمة  
(إلا بشرطين التزام أحكام الإسلام وبذل الجزية) وصورة عقدتها بقررتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا  
الجزية وتقادوا لحكم الإسلام (وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ) أى  
الجزية (منهم برفق كسائر الديون) ويكفي في صغارهم التزام الأحكام التي لا يعتدونها (ولا تؤخذ من  
امرأة وصي ومجنون وعبد ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس) إذا قتلوها (والعرض) كالمهر في لوطه  
(والمال) إذا أفسدوا ما يقوم به (ويحدون للزنا والسرقه لا للسكرو ويميزون في اللباس) كبس قمم  
(والزنانير) جمع زنار وهو ما يشد به الوسط (ويكون في رقابهم جرس في الحمام ولا يركبون فرسا بل)  
يركبون (بعالا أو حمارا) ويركبون (عرضا) بأن تكون رجلا الشخص إلى مكان واحد من الدابة (ولا  
يبدون بسلام) أى تحية (ويلجئون إلى أضيق الطريق) عند الأزدحام لكن بحيث لا يتأذى بنحو  
وقوع في وهدة أو صدمة جدار (ولا يعلون على المسلمين في البناء ولا يساؤونهم فل تملكوا دارا عالية لم  
تهدم) نعم ليس له الاشراف منها (ويمنعون من إظهار خمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والانجس  
وجمازهم وأعيادهم) فلا يجهرون بذلك بيننا (و) يمنعون (من احداث كنيسة) لم تكن (فان صولحوا  
في بلدانهم على الجزية) وعلى أن الأرض لهم (لم يمنعوا من ذلك) كله (ويمنعون) وجوبا (من المقام  
بالحجاز وهي) أى أرض الحجاز (مكة والمدينة والأيامه قرها) كالطائف فيمنعون أن يستقره أو يستوطنوا

أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا أُذِنَ لَهُمْ لِإِمَامٍ فِي الدُّخُولِ حَاجَةً ، وَلَا يُسَكَّنُ مُشْرِكٌ مِنَ الْحَرَمِ بِحَالٍ  
وَلَا يَدْخُلُونَ مَسْجِدًا إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَتَلَى الْإِمَامُ حِفْظُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِنَا ، كَمَا يَحْفَظُ الْمُسْلِمِينَ ،  
وَأَسَدِنَا قَدْ مَنْ أَسِرَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ أَمْتَعُوا مِنَ التَّرَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ وَأَدَاءِ الْجُزْيَةِ أَنْتَقَضَ عَهْدُهُمْ  
مُطْلَقًا ، وَإِنْ زَنَى أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ آوَى عَيْنًا لِلْكَفَّارِ أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا عَنْ  
دِينِهِ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ دِينَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِقَاضَ  
بِذَلِكَ أَنْتَقَضَ وَإِلَّا فَلَا ، وَمَنْ أَنْتَقَضَ عَهْدَهُ تَحْيِيرَ الْإِمَامِ فِيهِ رَيْنَ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ فِي الْأَسِيرِ

**بَابُ الْحُدُودِ**

إِذَا زَنَى أَوْ لَاطَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارَ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ عَرْتَدًا حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا  
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، فَإِنْ كَانَ نَحْسًا رَجِمَ حَتَّى يَمُوتَ ، وَالْمُحْصَنُ مِنْ وَطْئِ فِي الْقُبُلِ فِي نِكَاحٍ  
صَحِيحٍ وَهُوَ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، فَلَوْ وَطِئَ

تلك الجهات وأكثر من ثلاثة أيام إذا أذن لهم الإمام في الدخول حاجة ولا يسكن مشرك أي كل كافر  
( من الحرم ) أي حرم مكة ( مسجدا ) ولو دخل مسجدا كان رسول الله صلى الله عليه وآله الإمام أو نائبه ليس بعد وإن  
مات لم يتدبر فيه فان دفن بغير رأيه ( ولا يدخلون مسجدا إلا بإذن ) من أي شخص من المسلمين  
( وعى الإمام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين ) وكذا إذا كانوا بدارهم فيدفع عنهم من  
تعدي عليهم منا أو من أهل الذمة أو الحربين ( و ) يجب على الإمام أيضا ( اسقفاذ من أسر منهم فان  
امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية ) الو او بمعنى أو ( انتقض عهدهم مطلقا ) شرط عليهم الانتقاض  
ام لا وكذا لو قاتلونا ( وإن زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح ) أي بصورته مع علمه باسلامها فيهما  
( أو آوى عينا ) أي جاسوسا ( للكفار ) الحربين ( أو فتان مسلما عن دينه ) أو دعاه لكفر ( أو قله )  
أو قده ( أو ذكر الله ) تعالى ( أو رسوله ) صلى الله عليه وآله ( أو نبي ) أي نبي ( أو دينه بما لا يجوز ) مما لا يتدينون  
به أما ما يتدينون به كرمعهم أن القرآن ليس من عند الله أو أن الله ثالث ثلاثة فلا نقض به وإن شرط  
عليهم النقض به ( فان شرط عليهم الانتقاض بذلك ) الذي لا يتدينون به وتأذى به مما سبق ( انتقض )  
فيترب عليه أحكام الحربين حتى لو عفت وريثة المسلم الذي قتله عمدا قتل للحرابة ( وإلا ) يشترط عابهم  
الانتقاض ( فلا ) ينقض عهدهم ( ومن انتقض عهده تحيير الإمام فيه بين الخصال الاربع في الأسير )  
فلو سلم قبل الاختيار امتنع رقه بخلاف الأسير .

**( بَابُ الْحُدُودِ )**

جمع حد وهو لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة على افعال مخصوصة ( إذا زنى ) أى أدخل حشفته في  
فرج أنثى لم تحل ولا شبهة له فيها ( أو لاط ) أى أدخل حشفته في دبر آدمى ( البالغ العاقل المختار ) نفرج  
الصبي والمجنون والمسكره ( مسلما كان أو ذميا أو مرتدًا حرا كان أو عبدا ) يجب عليه الحد ( إذا كان  
علما بالتحريم ) فان كان محصنا رجم حتى يموت ( بحجارة معتدلة لاجنصيات ولا بسخرات بأن يكون  
الحجر ملاء الكف ( والمحصن من وطئ في القبل ) عامدا ( في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ

زَوْجَتَهُ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ جَارِيَتَهُ فِي الْقَبْلِ ، أَوْ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ ، أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ عَبْدُهُ ثُمَّ عَتَقَ ، أَوْ صَبَى أَوْ مَجْنُونٌ ثُمَّ أَفَاقَ وَزَنَى ، فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ إِنْ كَانَ حُرًّا جِلْدَ مِائَةِ جِلْدَةٍ وَعَرَّبَ سَنَةً إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جِلْدَ خَمْسِينَ ، وَعَرَّبَ نِصْفَ سَنَةٍ ، وَمَنْ وَطِئَ بِهَيْمَةٍ أَوْ امْرَأَةٍ مَيْتَةٍ أَوْ حَيَّةٍ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ جَارِيَةً يَمْلِكُ بَعْضَهَا أَوْ أُخْتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ وَالِدُّبْرِ أَوْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ أَوْ اتَمَّتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَيَعَزَّرُ وَمَنْ زَنَى وَقَالَ لَا أَعْلَمُ تَحْرِيمَ الزَّانَا ، وَكَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ لَمْ يُحَدِّدْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَدًّا ، وَلَا يُجْلَدُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ وَمَرَضٍ يُرْجَى بُرُؤُهُ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَلَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا الْمَرْأَةُ فِي الْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ وَيَزُولَ أَلْمُ الْوَالِدَةِ ، وَلَا يُجْلَدُ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ وَلَا بِلِ بِلِ سَوْطَيْنِ بَيْنَ سَوْطَيْنِ ، وَلَا يَمْدٌ ، وَلَا يَشْدُ ، وَلَا يُبَالِغُ فِي الضَّرْبِ ، وَلَا يُجْرَدُ ، وَفِرْقَةٌ عَلَى أَعْضَائِهِ ، وَيَتَوَقَّى الْقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً مَسْتُورَةً ، فَإِنْ كَانَ نَحِيفًا أَوْ مَرِيضًا لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ جِلْدًا بِعَشْكَالِ النَّخْلِ وَأَطْرَافِ الشِّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ رَجْمًا رُجِمَ ، وَلَوْ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ مَرَجُو الزَّوَالَ

زوجته في الدبر) فليس بمحصن (أو) وطئ (جاريته في القبل) لأنه ليس في نكاح (أو) وطئ (في نكاح فاسد) كان كان بلا ولي أو بلا شهود (أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق أو) وهو (صبي) ثم بلغ (أو) وهو (مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن) فلا يرجم من وطئ وهو ناقص بشئ مما ذكر (وغير المحصن إن كان حراً جلد مائة جلدة وعرب سنة إلى مسافة القصر، وإن كان عبداً جلد خمسين وعرب نصف سنة) وتعين الجهة إلى الامام (ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حية فيما دون الفرج أو جارية يملك بعضها) أو يملك جميعها وهي مزوجة (أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الحيض) (أو) في (الدبر أو استمنى بيده أو أتت المرأة المرأة) وهو المسمى بالسحاق (لاحد عليه ويعزر) في جميع ما ذكر (ومن زنى وقال لا أعلم تحريم الزنا وكان قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة) عن العلماء (لم يحد) لعذره المحتمل (وإن لم يكن كذلك) بأن مضى عليه زمن وهو مسلم أو نشأ قريبا من العلماء وادعى عدم العلم بالتحريم (حد ولا يجلد) الزاني (في حرّ) لا (برد شديد) (و) لا (مرض يرجى برؤه) فيؤخر (حتى يبرأ ولا) يحد (في المسجد) تعظيماً له عن ذلك (ولا) تجلد (المرأة في الحبل حتى تضع ويزول ألم الولادة) حفظاً لها والولد (ولا يجلد بسوط جديد ولا بال) أي قديم (بل) يجلد (بسوط بين سوطين) جديد وبال (ولا يمد ولا يشد) بل تترك يدها مطلقتين (ولا يباليغ في الضرب) بحيث ينهر الدم (ولا يجرد) من ثيابه بل يترك عليه قميصه رجلاً أو امرأة (ويفرقه) أي الضرب (على أعضائه ويتوقى القاتل) كالفرج (و) يتوقى (الوجه ويضرب الرجل قائماً والمرأة جالسة مستورة) بثوب ملفوف عليها (فإن كان) الجلود (نحيفاً) أي شديد الهزال (أو مريضاً لا يرجى برؤه) كالمسلول (جند بعشكال النخل) أي عرجونه الذي عليه مائة غصن فيضرب به مرة أو خمسون فيضرب به مرتين بشرط مس الأغصان له أو انكسار بعضها على بعض وفي الأيمان لا يشترط ذلك (و) يضرب أيضاً الضعيف ب(أطراف الشياب وإن كان الحد رجماً ولو في حر أو برد أو مرض مرجو الزوال) لأن القصد



وَلَا تُرْجَمُ الْحَمِيلُ حَتَّى تَضَعَ ، وَيَسْتَعْمَى الْوَلَدُ بِذَنْ عَيْرِهَا ، وَلِلسَّيِّدِ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ .

بَابُ الْقَذْفِ

إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ أَوْ مُسْتَأْمِنٌ مُحْصَنًا لَيْسَ بِوَلَدٍ لَهُ  
بِالزَّانَا أَوْ اللَّوْاطِ بِالصَّرِيحِ أَوْ بِالسَّكْنَاءِ مَعَ النِّيَّةِ لَزِمَهُ الْحَدُّ ، وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ  
الْمُسْلِمُ الْعَقِيمُ ، فَيُجْلَدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ ، وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ، فَالصَّرِيحُ زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرَجُكَ  
وَنَحْوَهُ ، وَالسَّكْنَاءُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَيْثُ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الْقَذْفَ حَدًّا وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْقَازِفِ فِي النِّيَّةِ ، وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَرَزَنِي النَّاسُ ، أَوْ أَرَزَنِي مِنْ فُلَانٍ ، فَهُوَ كِسَاءٌ ، أَوْ فُلَانٌ زَانٍ  
وَأَنْتَ أَرَزَنِي مَثَلُ الصَّرِيحِ ، وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا كَقَوْلِهِمْ زَانَةٌ كَقَوْلِهِ أَهْلُ مِصْرَ  
كَلِمَتُهُ زَانَةٌ سُرْرٌ . وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زَانَةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ  
مَنْ لَيْسَ فِي لَزِمَهُ حَدًّا وَاحِدًا ، وَإِنْ قَذَفَهُ كَحَدِّ ، ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّانَا أَوْ بغيرِهِ عَزْرًا فَقَطْ ،  
وَكُلُّ قَذْفٍ مُخْتَارٌ حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ ،

والقذف لغة ترمى الشيء ( ولا ترمى الحمل حتى تضع ) واستعفى الولد بلهه غيره ( ولو كان الولد من  
زنا ) والسيد أن يقيم الحد على رقيقه ذكرى كان أو أمي .

( بَابُ الْقَذْفِ )

( إذا قذف البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمي أو مرتد أو مستأمن ) وأما الحر في فلا يطالب  
بالحد ولو صار ذميا فإذا قذف ورمى عن توفرت فيه هذه ( محصنا ) سيأتي في كلام المصنف بيانه ( ليس  
بولد له ) أي للقاذف وأما لو كان القذوف ولدا للقاذف فلا حد على القاذف ( الزنا ) أي رماه بالزنا بأن  
قال له يازاني ( أو ) ( اللواط ) بأن قال بالانط ( بالصریح ) أي قذفه بالصيغة الصريحة في القذف مثل ما  
تقدم ( أو بالسكناء مع النية ) فإذا فعل ذلك ( لزمه ) أي القاذف ( الحد ) الآتي ( والمحصن هنا هو البالغ  
العاقل الحر المسلم العقيم ) عن وطء يحده كوطء أمة زوجته وعن وطء المحارم وإن لم يوجب حدا  
كوطء أمته التي هي أخته ولا تبطل العفة بغير ذلك من كل وطء ولو حراما ولا يحده قاذف العبد والصبي  
والمجنون وغير العقيم بل يعزر ( فيجلى الحر ثمانين والعبد أربعين فالصریح ) من ألفاظ القذف مثل ( زنت  
أو لطمت أو زنى فرجك ونحوه ) أي هذه الألفاظ مثل يازاني ( والسكناء نحو يافاجر ياخيث فانوى به )  
بمثل يافاجر ( القذف ) بأن قصد به نسبته للزنا ( حد وإلا ) بأن لم ينو شيئا ، أو نوى الظم مثلا ( فلا ) حد  
( والقول قول القاذف ) يمينه ( في النية ) وعدمها ( وإن قالت أنت أرنى الناس أو أرنى من فلان فهو  
كسائية ) لأنه ليس فيه تصريح بإضافة الزنا إليه ( أو ) قال ( فلان زان وأنت أرنى منه ) هو ( صريح )  
في قذف الخاطب ( وإن قذف جماعة يمتنع أن يكون كلهم زناة كقوله أهل مصر كلهم زناة عزر ) ولم  
يحد لأعلم بكذبته ( وإن لم يمتنع كقوله بنو فلان زناة لزمه لكل واحد حد ولو قذفه بزنتين لزمه حد  
واحد وإن قذفه خد ثم قذفه ثانيا بذلك الزنا أو بغيره عزر فقط ولو قذف ( شخص واحد ) ( محصنا فلم  
يحد ) القاذف ( حتى زنى المحصن سقط الحد ) عن القاذف بخلاف ما إذا ارتد فإنه لا يسقط عنه الحد

وَلَا يَسْتَوْفَى إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَبِطَالِبَةِ الْمَقْدُوفِ ، فَإِنْ عَفَا سَقَطَ ، وَإِنْ مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّهُ لِوَارِثِهِ  
وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ أَقْدَفَنِي فَقَدَفَهُ لَمْ يُحَدِّدْ ، وَلَوْ قَدَفَ عَبْدًا ثَبَتَ لَهُ التَّعْزِيرُ .

### بَابُ السَّرْقَةِ

إِذَا سَرَقَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ نَصَابًا مِنَ الْمَالِ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ  
أَوْ مَا قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ حَالَ السَّرْقَةِ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ ، وَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ،  
فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ عَزَّرَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
لَهُ يَمِينٌ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تَقْطَعْ حَتَّى ذَهَبَتْ سَقَطَ الْقَطْعُ ، وَإِذَا قُطِعَ غَمْسٌ لِلْمَنْطَعِ  
بِالزَّيْتِ الْحَارِّ ، فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، أَوْ مَالَهُ شُبْهَةٌ كَمَالِ بَيْتِ الْمَالِ  
وَمَالِ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ أَوْ مَالِ مَالِكِهِ لَمْ يُقْطَعْ ، وَحِرْزُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ  
وَالْبِلَادِ ، وَعَدَلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ ، وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ ، فَحِرْزُ الثِّيَابِ وَالنَّقُودِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْحُلِيِّ  
السُّنْدُوقِ الْمُثْقَلِ ، وَحِرْزُ الْأَمْتَعَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلْمُفْلَةِ وَتَمَّ حَارِسُ ، وَالذُّوَابِ الْأَصْطَبِلِ ، وَالْأَثَانِثِ

(ولا يستوفى إلا بحضور الحاكم) أي لا يقيم آحاد الناس وإنما يقيمه الإمام أو نائبه وأما حضور الإمام فسنه  
(و بمطالبة المقدوف فان عفا سقط) كغيره من الحقوق (وإن مات انتقل حقه لورثته ولو قال لرجل  
أقدفني فقدفني لم يحدد) لأنه بأمره (ولو قدف عبدا ثبت له التعزير) دون سيد ، فان مات انتقل لسيدة  
وإذا سب شخص آخر فلا حر أن يسبه بقدر ماسبه ، ولا يجوز سب أبيه . ولا أمه وإنما سبه بما ليس  
فيه كذب ، ولا قدف في نحو باظالم .

### ( بَابُ السَّرْقَةِ )

(إذا سرق البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمّي أو مرتد نصاباً من المال وهو ربع دينار)  
خالص (أو ما قيمته ربع دينار) حالة كون القيمة معتبرة (حال السرقة) بشرط أن يكون  
المسروق مأخوذاً (من حرز مثله ولا شبهة له) أي للسارق (فيه قطع يده اليمنى) من الكوع بعد  
مدها مداً عنيقاً حتى تنخلع ثم تقطع بحديدة ماضية (فان سرق ثانياً قطعت رجليه اليسرى) من مفصل  
الساق فان عاد قطعت يده اليسرى (فان عاد قطعت رجليه اليمنى فان) عاد بعد قطع أطرافه (عزر فان لم  
تكن له يمين قطعت رجليه اليسرى وإن كانت) له (فلم تقطع حتى ذهبت) بأقفة سجاوية (سقط القطع)  
لتعلقه بعينها وقد زالت (وإذا قطع) السارق (غمس) موضع (المقطع بالزيت الحار) مغلي لتسد أفواه  
العروق المفتوحة بالقطع (فان سرق دون النصاب أو من غير حرز أو ماله) فيه (شبهة كمال بيت المال)  
إذا كان السارق مسلماً فيقطع الذي بسرقت (و) كذا لا يقطع بسرقة (مال ابنه أو أبيه أو مال مالكة)  
أي سيده فان حصل شيء من ذلك (لم يقطع) في الجميع من هذه الصور (وحرز كل شيء بحسه ويختلف)  
الحرز (باختلاف المال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) فرجعه العرف (فحرز الثياب  
والنقود والجواهر والحلي الصندوق الثقيل وحرز الأمتعة الدكاكين المقلعة) عليها (وتم) أي هناك (حارس) إذا  
كان لئلا وأما في النهار إذا كانت مقلعة فلا يشترط حارس (و) حرز (الدواب الاصطبل) و) حرز (الأثاث

صِفَةُ الْبَيْتِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَحِرْزُ السَّكْفَنِ أَقْبَرُ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ النَّصَابِ فَتَقَطَّ  
لَمْ يُقَطَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلَا يَقَطُّعُ الْهَرَبُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، وَيَقَطُّعُ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ ، وَلَا يَقَطُّعُ عَلَى  
مَرِّ انْتِهَابٍ أَوْ اخْتِلاسٍ أَوْ حَانَ أَوْ جَمْعًا .

﴿ فِصْلٌ ﴾ مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ ، وَأَخَافُ السَّبِيلِ ، وَجَبَّ عَلَى الْإِمَامِ طَلَبُهُ ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ  
جِنَايَةِ عَزْرٍ ، وَإِنْ سَرَقَ نِصَابًا بِشَرْطِهِ قَطَعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ قَتَلَ قَتِيلًا حَتْمًا  
وَإِنْ عَنَّا وَلَّى السَّمَّ ، وَإِنْ سَرَقَ وَقَتَلَ قَتَلَ ، ثُمَّ صَلَبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ جَرَحَ أَوْ قَطَعَ طَرْفًا  
أَقْتَصَّ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحْمُّمٍ .

﴿ فِصْلٌ ﴾ كُلُّ شَرَابٍ اشْتَرَا كَثِيرُهُ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، نَمْرًا كَانَ أَوْ نَبِيذًا ، أَوْ  
غَيْرَهُمَا ، فَإِنْ شَرِبَ وَشَرِبَ عَلَيْهِ عَالِمٌ شَرِبَ مُخْتَارًا عَلَيْهِ يَرَى وَيَسْمَعُ عِدْوَانَهُ الْخَلْدُ زَهْرٌ أَوْ يَمُونٌ جِلْدَةٌ  
بَلْعَرٌ ، وَعَشْرُونَ يَأْتِيهِمْ بِالْأَشْرَى وَالْمُتَمَلِّ وَالْمُطَرِّفُ الشَّيْبُ ، وَيَجُوزُ بِالْمُطَوِّطِ ، لَسَكْنِ إِنْ مَاتَ  
بِالسَّاطِ وَحَسَّتْ دَيْبَتُهُ ،

صفة البيت وعرضه حله كون ذلك جزييا (بحسب العادة وحول الآمن الغير) فلو لبس النهر وسرق  
السكفن الشرعي قطعت يده (ولو اشترك اثنان في إخراج النصاب فقد) كان يخرج كل منهما بعضه (لم  
يقطع واحد منهما ولا يقطع الحر إلا الامام أو نائبه) كما يقطعه الامام (ولا قطع على  
من اتب) وهو من يعتمد الثقة (أو اختلس) وهو من يعتمد الهرب (أو خان أو جمعد) فيما استؤمن  
عليه من وديعة ونحوها .

﴿ فِصْلٌ ﴾ فِي حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ (مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ) أَوْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَهْرَ عَلَى اخْتِذِ الْمَالِ (وَأَخَافُ  
السَّبِيلِ) أَيِ الطَّرِيقِ أَىِ أَخَافُ مِنْ يَمْرُوبِهِ أَنْ يَقَاوِمَهُ مِنْ بَرِّهِ وَيَعِدُّ مَعَهُ غَوَاثَهُ لِيَعْبُدَ عَنِ الْعِمَارَةِ ، أَوْ  
ضَعْفٍ فِي أَهْلِهَا (وَجَبَّ عَلَى الْإِمَامِ) أَوْ نَائِبِهِ (عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ) فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ (قَبْلَ جِنَايَةِ عَزْرٍ) بِمَا  
يَرَاهُ الْإِمَامُ (وَإِنْ سَرَقَ نِصَابًا بِشَرْطِهِ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ وَلَا شَهْبَةَ لَهُ فِيهِ (قَطَعَتْ يَدَهُ الْيُمْنَى  
وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى) وَيُؤَالِي بَيْنَ قِسْمَيْهِمَا (وَإِنْ قَتَلَ) نَفْسًا (قَتَلَ حَتْمًا وَإِنْ عَنَّا وَلَّى السَّمَّ) وَإِنْ سَرَقَ وَقَتَلَ  
قَبْلَ ثُمَّ صَلَبَ) وَلَا يَقْدَمُ الصَّلْبُ عَلَى الْقَتْلِ بَلْ يَقْتُلُ ثُمَّ يَغْسِلُ وَيَكْفِنُ وَيَصَلِّي عَلَيْهِ ثُمَّ يَصْلَبُ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)  
بِمَحَلِّ مَحَارِبَتِهِ (وَإِنْ جَرَحَ أَوْ قَطَعَ طَرْفًا أَقْتَصَّ مِنْهُ) لِلطَّرْفِ وَالْجَرْحِ إِنْ أَمَكَنَ كَالْمَوْضِعَةِ (مِنْ غَيْرِ مَحْمٍ) حَتَّى  
لَوْ عَفَا عَنْهُ سَقَطَ الْحَدُّ .

﴿ فِصْلٌ ﴾ فِي حَدِّ النَّمْرِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ مِنَ الشُّكْبَاءِ سِوَا قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا) كُلُّ شَرَابٍ أَكْثَرُهُ  
حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ خَيْرٌ كَانَ أَوْ نَبِيذًا أَوْ غَيْرَهُمَا) مِنْ سَائِرِ الْأَشْرِبَةِ وَهُوَ حَرَامٌ مِنَ الشُّكْبَاءِ وَلَوْ قَلِيلًا (فَمَنْ  
شَرِبَ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُسْلِمٌ مُخْتَارٌ عَالِمٌ بِهِ وَتَحْرِيْمُهُ لَزِمَهُ الْحَدُّ) فَلَا حُدَّ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْكَافِرِ  
بِأَنْوَاعِهِ وَالْمُسْكِرِ عَلَى شَرْبِهِ وَمَنْ شَرِبَهُ ظَانًّا أَنَّهُ غَيْرُ خَمْرٍ وَمَنْ شَرِبَهُ وَهُوَ جَاهِلٌ بِتَحْرِيْمِهِ مَعْدُودٌ فِي جِهَلِهِ  
وَمَنْ شَرِقَ بِلِقْمَةٍ وَلَمْ يَحْدِ غَيْرُهُ فَلَهُ لِإِسَاعَتِهَا بِهِ (وَهُوَ أُرْبَعُونَ جِلْدَةً لِلْحَجْرِ وَعَشْرُونَ لِلْعَبْدِ) وَلَوْ مَسَّهَا  
(بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الشِّبَابِ) بَعْدَ فِتْلِهَا وَلَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ الْحَبُّ مَتَوَالِيًا وَتَحْدُ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَالرَّجُلُ قَائِمًا  
(وَمَحْزُورًا) الْحَدُّ بِالسُّوْطِ لَسَكْنِ إِنْ مَاتَ) الْحَدُّ بِالسَّاطِ وَجَبَّتْ دَيْبَتُهُ) وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا ضَرَانَ

فَإِنْ رَأَى أَنْ يَزِيدَ فِي الْحُرِّ إِلَى ثَمَانِينَ ، وَفِي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ مِنَ الزِّيَادَةِ  
 ضَمِنَ بِالْقِسْطِ ، فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ ضَمِنَ جُزْأً مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنْ دِيَتِهِ ،  
 وَمَنْ زَنَى دَفَعَاتٍ وَلَمْ يُحَدِّ أَجْزَاءَهُ لِكُلِّ جِنْسٍ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَتَابَ مِنْهُ لَمْ  
 يَسْقُطْ إِلَّا حَدٌّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ ، فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حُدِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ  
 الْمُسْكَرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، لَا لِلتَّداوِي ، وَلَا لِلْعَطَشِ ، إِلَّا أَنْ يُغْصَّ بِلِقْمَةٍ وَلَا يُجَدِّ مَا يُسِيغُهَا  
 بِهِ فَيَجِبُ .

( فَضْلٌ ) مَنْ أَتَى مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةً ، وَمِنْهُ شَهَادَةُ الزُّورِ عَزَرَ عَلَى حَسَبِ  
 مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يَتَّبَعُ بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ ، فَلَا يَتَّبَعُ بَتَعْزِيرِ الْحُرِّ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وَلَا بَتَعْزِيرِ  
 الْعَبْدِ عَشْرِينَ ، وَإِنْ رَأَى تَرَكَهُ جَازَ .

## بَابُ الْأَيْمَانِ

إِنَّمَا يَصِحُّ الْيَمِينُ مِنَ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ

(فإن رأى) الإمام (أن يزيد في الحر إلى ثمانين و) أن يزيد (في العبد إلى أربعين جاز لكن لو مات من  
 الزيادة عليها ضمن بالقسط) أي ضمنه الإمام (فلو ضربه إحدى وأربعين فمات) من ذلك (ضمن  
 جزأً من واحد وأربعين جزأً من ديتته ومن زنى دفعات) أي مرة بعد أخرى أو شرب دفعات (ولم  
 يحد أجزاءه لكل جنس حد واحد ، ومن وجب عليه حد وتاب منه لم يسقط) الحد عنه (الاحد قاطع  
 الطريق إذا تاب قبل القدرة) عليه (فيسقط) عنه (جميع حده) فيسقط عنه إذا قتل تحت القتل الذي  
 هو خاص بقطع الطريق ، وأما القتل فلا يسقط حده إلا إذا عفا الولي وكذا الصلب وقطع اليد والرجل  
 فيسقطان إذا تاب قبل القدرة عليه (ولا يجوز شرب المسكر في حال من الأحوال لا للتداوي ولا للعطش  
 إلا أن يغص بلقمة ولا يجد ما يسغها به فيجب) فله أن يسغها صونا عن الهلاك .

(فصل) في التعزير وهو بخلاف الحد من ثلاثة أوجه اختلافه باختلاف الناس واستحباب الشفاعة  
 والعتو عنه والتالف به مضمون (من أتى) ب(معصية لا حد فيها ولا كفارة) وأما ما فيها حد كلنا أو كفارة  
 كالتمتع بطيب ونحوه في الحج فلا تعزير فيها (ومنه) أي من الضابط المذكور (شهادة الزور) فانها معصية  
 لا حد فيها ولا كفارة ومن أتى ذلك (عزر على حسب ما يراه الحاكم) سواء كانت المعصية حقاً لله أو لأدنى  
 كباشرة أجنبية فيما دون الفرج وقد بشرع التعزير فيما لا معصية فيه كمن اكتسب باللهو الذي لا معصية معه  
 وقد يلتقي التعزير مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي الله تعالى (ولا يبلغ) الحاكم (به  
 أدنى الحدود) أي أدنى حد الشخص المعزّر (فلا يبلغ) بتعزير الحر إلى أربعين ولا بتعزير العبد عشرين وإن  
 رأى) الحاكم (تركه جاز) إلا أن يكون لأدنى وقد طلبه فلا يجوز له تركه وإذا عفا المستحق للتعزير  
 عنه جاز للحاكم أن يعزر .

## (بَابُ الْأَيْمَانِ)

جمع يمين وهي في الأصل الجارحة ثم أطلقت على الحلف (إنما يصح اليمين من) كل (بالغ عاقل مختار)

قاصِدٍ إِلَى الْيَمِينِ ، فَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهَا ، أَوْ قَصَدَ الْخَلْفَ عَلَى شَيْءٍ ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَنْتَعِدْ ، وَذَلِكَ مِنْ لَعْنِ الْيَمِينِ ، وَلَا يَنْتَعِدُ إِلَّا بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ ثُمَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَنْتَسَمَى بِهِ غَيْرُهُ كَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْمُهَيَّمِينَ وَعَلَامِ الْغُيُوبِ ، فَيَنْتَعِدُ بِهَا الْيَمِينُ مُطْلَقًا ، وَمِنْهَا مَا يَنْتَسَمَى بِهِ غَيْرُهُ مَعَ التَّمْيِيدِ كَالرَّبِّ وَالرَّحِيمِ وَالْقَادِرِ فَتَنْتَعِدُ بِهَا الْيَمِينُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي غَيْرَ الْيَمِينِ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرِكٌ كَالْحَيِّ وَالْمَوْجُودِ وَالْبَصِيرِ ، فَلَا تَنْتَعِدُ بِهَا الْيَمِينُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِهَا الْيَمِينِ ، وَصِفَاتُهُ إِنْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي مَخْلُوقٍ نَحْوُ عِزَّةِ اللَّهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَبَقَائِهِ وَالْقُرْآنِ فَتَنْتَعِدُ بِهَا الْيَمِينُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي مَخْلُوقٍ نَحْوُ عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ فَيَنْتَعِدُ بِهَا الْيَمِينُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ ، وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ ، وَبِالْحَقِّ الْعِبَادَةَ فَلَا ، وَلَوْ قَالَ أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ أَنْتَعِدْتُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِهِ الْإِحْكَارَ ، وَلَوْ قَالَ لَعَمْرُ لِلَّهِ ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ أَوْ أَعَزُّمُ بِاللَّهِ ، أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ أَوْ ذِمَّتِهِ أَوْ أَمَانَتِهِ أَوْ كِفَالَتِهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا ، أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ أَوْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لَمْ تَنْتَعِدْ إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِهِ الْيَمِينِ .

فلا تنتعقد بين الصبي والمجنون والمسكوه ( قاصد إلى اليمين فمن سبق لسانه إليها أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينتعقد ) بعينه ( وذلك ) المذكور من سبق للسان ( من لعن اليمين ) المذكور في قوله تعالى - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم - ( ولا ينتعقد إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته ) أي الذاتية فلا تنتعقد بالنبي ولا بالسكبة ، ولا بقوله إن فعل كذا فهو يهودي مثلاً ثم إن كان قاصدا حقيقة التعلق وأنه يصير يهوديا عند تحقق هذا الشيء صار كافرا في الحال وإن قصد تبعيد نفسه لم يلزمه شيء إنما يسبق له التلغظ بالشهادتين ( ثم ) ان ( من أسماء الله تعالى ما لا يتسمى به غيره كالله والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فتنتعقد بها اليمين مطلقا ) سواء قصد بها الباري أو أطلق ( ومنها ما ينسبى به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر ) فانه يقال رب الدار ورحيم القلب وقادر على المال ( فتنتعقد بها اليمين إلا أن ينوي غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحى والموجود والبصير ) والعالم والمؤمن والكريم ( فلا تنتعقد بها اليمين إلا أن ينوي بها اليمين ) بأن يريد بها الله تعالى هذا حكم الأسماء ( و ) أمّا ( صفاته ) تعالى ( إن لم تستعمل في مخلوق نحو عزة الله ) تعالى ( وكبريائه وبقائه والقرآن فتنتعقد بها اليمين مطلقا ) أى سواء أراد بها وصف الله أو أطلق ولكن إن أراد بالعزة آثارها كالعجز عن أن يصل إليه مكروهه وبالكبرياء والعظمة هلاك الجبابرة وبالقرآن الخطبة فلا يكون يمينا ( وإن كانت ) الصفة ( قد تستعمل في مخلوق نحو علم الله وقدرته وحقه فينتعقد بها اليمين إلا أن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور وبالحق العبادة فلا ) تنتعقد بعينه فهى مثل الأولى وإن كان ظاهر كلام المصنف يخالفه ( ولو قال أقسم بالله ) بالمضارع ( وأقسمت بالله ) بالماضى ( انتعقدت ) بعينه سواء نوى اليمين أو أطلق ( إلا أن ينوي به الاخبار ) فيقبل منه ، ولا تنتعقد بعينه ( ولو قال لعمر الله ) ( وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ، أو على عهد الله ، أو ذمته . أو أمانته ، أو كفالتة لا أفعل ) ( كذا ، أو أسألك بالله ، أو أقسمت عليك بالله لم تنتعقد إلا أن ينوي به اليمين ) فهى كنيات تحتل اليمين وغيره فلا تنصرف إلى اليمين إلا بالنية .

﴿فَضْلٌ﴾ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْنَنَا ، فَدَخَلَ بَيْتَ شَعْرِ حَنْثٍ ، وَإِنْ كَانَ حَضْرِيًّا ، وَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا فَلَا ، أَوْ لَا آ كُلُ هَذِهِ الْخِنْطَةَ ، لَجَعَلَهَا دَقِيقًا أَوْ خُبْزًا لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا آ كُلُ سَمْنَا فَأُكَلَّهُ فِي عَصِيدَةٍ وَنَحْوِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَشَرِبَ مَاءَهُ فِي كَوْزِ حَنْثٍ ، أَوْ لَا آ كُلُ لَحْمًا فَأُكَلَّ شَحْمًا أَوْ كَلْبِيَّةً أَوْ كَرِشًا أَوْ كَبِدًا أَوْ قَلْبًا أَوْ طِحَالًا أَوْ أَلْيَةً أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا فَلَا حَنْثٌ ، أَوْ لَا أَلْبَسَ لَزِيدٍ ثَوْبًا فَوَهَبَهُ لَهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ لَهُ فَلَا ، أَوْ لَا أَهَبَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ حَنْثٌ ، أَوْ أَعَارَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْهُ أَوْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فَلَا ، أَوْ لَا أَتَكَلَّمَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ ، أَوْ لَا أَكَلَّمْتُ فَلَدَانًا فَرَأَسَلَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا أَسْتَحْدِمُهُ خَدَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ أَوْ لَا أَتَزَوَّجُ أَوْ لَا أَطْلُقُ أَوْ لَا أَبِيعُ فَوَكَّلْتُ غَيْرَهُ فَفَعَلَ أَوْ لَا آ كُلُ هَذِهِ التَّمْرَةَ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ كَثِيرٍ فَأُكَلَّ إِلَّا تَمْرَةً لَا يَعْلَمُهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ أَوْ لَا أَكَلَّمُهُ زَمَانًا أَوْ حِينًا بَرًّا بِأَدْنَى زَمَنِ أَوْ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ مِثْلًا فَدَخَلَهَا نَاسِيًّا

﴿فصل﴾ في المحلوف عليه (ومن حلف لا يدخل بيتنا) وأطلق (فدخل بيت شعر حنث وإن كان حضريا) يسكن الحضرة وهي المدن لصدق اسم البيت عليه (وإن دخل مسجدا) أو كنيسة (فلا) يحنث لعدم صدق اسم البيت على ذلك عرفا (أو) حلف (لا آكل هذه الخنطة لجعلها دقيقا أو خبزا لم يحنث) لزوال اسم الخنطة وأما لو لم يذكر اسمها وأشار إليها بأن قال لا آكل هذه فيحنث بأكلها دقيقا أو خبزا (أو) قال في حلفه والله (لا آكل سمنا فأكله في عصيدة ونحوها) كالخبز (وهو ظاهر فيها) حنث وظهوره برؤية جرمه فان استهلك لم يحنث كما لو شربه ذائبا (أو) حلف قائلا (لا أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حنث أو) حلف قائلا (لا آكل لحما فأكل شحما أو كلبية) بضم الكاف (أو كرشا أو كبدا أو طحالا) بكسر الطاء (أو ألية أو سمكا أو جرادا فلا حنث) لمخالفة هذه الأشياء للحم في الاسم والصفة (أو) قال في حلفه (لا ألبس لزيد ثوبا فوهبه) زيد (له أو اشتراه له فلا) حنث لأنه لم يلبث ثوبا لزيد بل هو له (أو) قال في حلفه (لا أهبه) أي زيدا (فتصدق عليه) بدل الهبة (حنث) لأن اسم الهبة يشمل الصدقة (أو أعاره) بدل الهبة (أو وهبه فلم يقبل) زيد الهبة (أو قبل ولم يقبض فلا) حنث في ذلك لأن المحلوف عليه الهبة وهي مركبة من إيجاب وقبول ويتوقف الملك فيها على القبض فلم تتم الهبة في كل ذلك والإعارة ليست هبة (أو) قال في حلفه (لا أتكلم فقرأ القرآن أو لا أكلم فلما فراسله) أي أرسل إليه رسولا (أو كاتبه) أي أرسل إليه مكتوبا (أو أشار إليه أو لا أستخدمه فخدمه وهو ساكت) لم يحنث في كل ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه وهو الكلام في محاورات الآدميين (أو) قال في حلفه (لا أتزوج أو لا أطلق أو لا أبيع فوكل غيره ففعل) المحلوف عليه لم يحنث في جميع ذلك لأن المحلوف عليه فعل نفسه وأما لو حلف لا يتزوج أو لا ينكح فوكل غيره فزوجه حنث بذلك لأن الوكيل في النكاح سفير محض لا بد له من تسميته الموكل (أو) قال في حلفه (لا آكل هذه التمرة فاختلفت بتمر كثير فأكلم) (التمر) واحدة (لا يعلمها أو لا أشرب ماء النهر) كاه (فشرب بعضه لم يحنث) فيهما (أو) قال في يمينه (لا أكلمه زمانا أو حينًا برًّا بأدنى زمن) يمضى لم يكلمه فيه (أو) قال والله (لا أدخل الدار مثلا فدخلها ناسيا) لليمين

أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مَحْمُولًا لَمْ يَحْتَسَتْ ، وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَحْتَلْ ، أَوْ لَيْتَا كَلِمَةٌ هَذَا غَدًا  
فَأَكَلَهُ فِي يَوْمِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ إِسْكَانِ أَكَلِهِ حَتَّى ، وَإِنْ تَلَفَ فِي يَوْمِهِ فَلَا  
أَوْ لَا أَسْكَنُ هَذِهِ الدَّارَ ، فَخَرَجَ مِنْهَا بِنِيَّةِ التَّحْوِيلِ ، ثُمَّ دَخَلَ لِنَقْلِ الْقِمَاشِ لَمْ يَحْتَسَتْ ، أَوْ  
لَا أَسَاكِنُ زَيْدًا فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ ، وَأَنْفَرَدَ بِبَابٍ وَمَرَّافِقَ لَمْ  
يَحْتَسَتْ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ وَهُوَ لِأَبِيهِ ، أَوْ لَا أَرُ كَبَّ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ  
هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ حَتَّى ، أَوْ لَا أَتَزَوَّجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَتَطْيِبُ وَهُوَ مُتَطَيِّبٌ  
أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ فَلَا ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعِدَ سَطْحَهَا مِنْ خَارِجِهَا ، أَوْ  
صَارَتْ عَرَصَةً فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْتَسَتْ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلْتُ مَسْكَنَهُ بِكَرَاءٍ أَوْ عَارِيَةً لَمْ  
يَحْتَسَتْ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا يَسْكَنُهُ ، وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ،  
وَكَانَ قَصْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فِرَاغِهِ عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَحْتَسَتْ ، وَإِنْ جَرَى الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى  
عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ ،

(أَوْ جَاهِلًا) بأنها الخوف عليها (أَوْ مُكْرَهًا) سئل دخولها (أَوْ) دخلها (محمولًا) بغير إذنه (لم يحتسب) في  
جميع ذلك لأن فعله كذا فعل ولا فرق المحمول بين أن يقصر على الامتناع أولاً حيث لم يأتى (وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ  
لَمْ تَحْتَلْ) فهو فعل الخوف عليه ثانياً وهو ذاكرة عالم بخارج حث (أَوْ) حلف (لَيْتَا كَلِمَةٌ هَذَا غَدًا) فأنسبه  
في يومه أو أتلفه أو تلف (بنفسه) (من الغد بعد إمكان أكله حث) لأنه تسبب في فوات البر (وإن  
تلف في يومه) أو في غده ولم يتمكن من أكله (فلا) يحتسب لأنه تلف بنفسه ولم يتسبب هو في تفويت  
البر (أَوْ) قال والله (لا أسكن هذه الدار نخرج منها بنية التحويل ثم دخلها) (لنقل القماش لم يحتسب)  
وإن قدر على استئابة من ينقلها. وإن احتاج للبيت فيها لحفظ متاع لم يحتسب ولا بد من نية التحويل عند  
الخروج والالم ينفعه (أَوْ) حلف (لا أساكن زيدا فسكن كل واحد منهما في بيت من دار كبيرة وانفرد)  
كل واحد (ببَابٍ وَمَرَّافِقَ) مثل مستحم ومطبخ ومرقى (لم يحتسب) وأما لو كانت الدار صغيرة أو لم  
يحتص كل واحد بمرفاق فيحتسب (أَوْ) حلف (لألبس هذا الثوب) مثلا (وهو لابس أو لا أركب هذا  
وهو راكبه ، أو لا أدخل هذه الدار وهو فيها فاستدام) اللبس والركوب والمسك (حتسب) في جميع ذلك  
(أَوْ) حلف (لأتزوج وهو متزوج ، أو لا أتطيب وهو متطيب ، أو لا أتطهر وهو متطهر فاستدام) الزواج  
أو التطيب أو التطهر (فلا) يحتسب في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لا أدخل هذه الدار فصعد) على (سطحها من  
خارجها) ولو كان محوطا من جميع الجهات (أو صارت) الدار (عرصة) بأن خربت وصارت لآبناء  
فيها (فدخلها لم يحتسب أَوْ) حلف (لا أدخل دار زيد فدخل مسكنه بكرة أو عارية لم يحتسب) لأن الإضافة  
تقتضى الملك (إلا أن ينوي ما يسكنه) فيثبت يحتسب بدخوله في أى مكان سكن فيه (وإذا حلف على شئ  
فقال إن شاء الله) أو إن أراد الله (تعالى) هذا الاستثناء هو في الحقيقة تعليق (متصلا باليمين)  
كانصال الاستثناء في الإقرار فيضرب الفصل بينهما بسكتة طويلة ، أو بكلام أجنبي (وكان) لا بد أن يكون  
الحالف (قصد الاستثناء قبل فراغه عن اليمين) فإذا وجد هذان الشرطان (لم يحتسب) ويخرج هذا الاستثناء  
اليمين عن كونه يمينا فلا يقع به شئ (وإن جرى الاستثناء على لسانه على عادته ولم يقصد به رفع اليمين)

أَوْ بَدَأَ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَصِحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ .

(فصل) إِذَا حَلَفَ وَحَنَّتْ لَزِمَتُهُ الْكُفَّارَةُ ، فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ جَازَ قَبْلَ الْحِنْتِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَجْزُ إِلَّا بَعْدَهُ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ صِفَتَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلُّ مِسْكِينٍ رِطْلٌ وَثُلُثُ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ ، حَبًّا مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِمْ أَسْمُ الْكِسْوَةِ وَلَوْ مِزْرًا وَمَغْسُولًا لَا خَلْقًا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا ، وَبِجُورٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ بِلِ الصَّوْمِ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعِتْقِ .

### بَابُ الْأَقْضِيَةِ

وِلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ أُجْبِرَ

بواسطة التعليق وهذا محتمز قصد الاستثناء (أو) إنما (بدا) وظهر (له) قصد (الاستثناء بعد الفراغ من اليمين لم يصح الاستثناء) ويكون لاغيا .

(فصل) فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ (إِذَا حَلَفَ وَ) قَدْ (حَنَّتْ لَزِمَتُهُ الْكُفَّارَةُ) فَلَزِمَهَا مَسَبَّبٌ عَنِ الْحَلْفِ وَالْحِنْتِ مَعًا (فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ) لِكَوْنِهِ ذَا يَسْرَةٍ (جَازَ) لَهُ التَّكْفِيرُ (قَبْلَ الْحِنْتِ وَبَعْدَهُ) لِأَنَّهَا حَقٌّ مَالِيٌّ وَجَدَ أَحَدٌ سَبِيهَهُ كَتَجْمِيلِ الزَّكَاةِ بَعْدَ وَجُودِ النَّصَابِ وَقَبْلَ الْحَوْلِ (وَإِنْ كَانَ) التَّكْفِيرُ (بِالصَّوْمِ) لَمْ يَجْزُ) وَلَمْ يَصِحَّ (إِلَّا بَعْدَهُ) أَيُّ الْحِنْتِ (وَهِيَ) أَيُّ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ (عِتْقُ رَقَبَةٍ صِفَتَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ) مِنْ كَرْنِهَا مُؤَمَّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ (أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مِسْكِينٍ رِطْلٌ وَثُلُثُ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ) وَهُوَ نِصْفُ قَدَحٍ بِالسَّكِيلِ الْمِصْرِيِّ وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ (حَبًّا مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ) لِأَدْقِيقَا (أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ) مِمَّا يَعْتَادُ لِبَسِهِ مِنْ كُلِّ مَا يُسَمَّى كِسْوَةً (وَلَوْ مِزْرًا) وَكَذَا مَقْنَعَةٌ وَطِيلَسَانٌ (وَ) لَوْ (مَغْسُولًا لَا خَلْقًا وَ) لَمْ تَذْهَبْ قُوْتُهُ لَوْ لَمْ يَصْلُحْ لِلدَّفْوَعِ إِلَيْهِ كَقَمِيصٍ صَغِيرٍ لِرَجُلٍ لَا نَحْوَ خُفِّ (يُخَيَّرُ) الْمَكْفَرُ (بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ خِسَةً وَيَكْسُو خِسَةً وَلَا أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ الْخِصَالِ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ) بِأَنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ الْأَنْوَاعَ (صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا وَيَجُوزُ مُتَفَرِّقَةً) وَلَسَكُنْهُ خِلَافَ الْأُولَى (وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ) إِذَا لَزِمَتُهُ كِفَارَةٌ لِحُجْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ (وَإِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ) بِلِ الْكُفْرِ (بِالصَّوْمِ) فَلَوْ كَفَرَ بِغَيْرِهِ لَمْ يَجْزُ (وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعِتْقِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوَلَاءِ ،

### (بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

جمع قضاء xx وهو لغة احكام الشيء وإمضاؤه واصطلاحا الحكمين الناس (ولاية القضاء فرض كفاية) فاذا ظن أو توهم أنه لا يقوم بوظائف القضاء كره في حقه وإذا علم حرم (فان لم يكن من يصلح) للقضاء (إلا واحد تعين عليه) طلبه ولزمه قوله (فان امتنع أجبر) على التولية وامتناعه بتأويل لا يعصى به وإنما



وَلَيْسَ لِهَذَا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ رِزْقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتِاجًا ، وَيَجُوزُ فِي بَلَدِ قَاضِيَانِ فَأَكْثَرُ ، وَلَا  
يَصِحُّ إِلَّا بِتَوَلِيَةِ الْإِمَامِ لَهُ أَوْ نَائِبِهِ ، وَإِنْ حَكَمَ الْخَصْمَانِ رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ جَازَ وَلَزِمَ حُكْمُهُ  
وَإِنْ لَمْ يَبْتَزِضَا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَكِنْ إِنْ رَجَعَ فِيهِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ أَمْتَنَعَ الْحُكْمُ  
وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِيِ الذُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ وَالعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالنُّطْقُ ،  
وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا بِلَا غُنْفٍ ، لَيْنًا بِلَا ضَمْفٍ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ فِي أَعْمَالِهِ  
لِكَثْرَتِهَا اسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ فَلَا إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى كَاتِبٍ  
فَلْيَكُنْ مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا قَبِيحًا وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا ، فَإِنْ أَحْتَاجَ فَلْيَكُنْ عَاقِلًا أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ  
وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤَلِّي وَلَا يَسْمَعُ الشَّيْئَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا يَمْنًا كَانَ يَهَادِيهِ قَبْلَ  
الْوِلَايَةِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَلَمْ تَزِدْ هَدِيَّتُهُ بَعْدَ التَّوَلِيَةِ ، وَمَعَ هَذَا

ينزعه القبول والطلب في ناصيته (وليس لهذا) للتعين (أن يأخذ عليه رزقا) من بيت المال لأن الأمور  
الواجبة لا يجوز أخذ الأجرة عليها (إلا أن يكون محتاجا) فيجعل له من بيت المال ما يكفيه وعياله من  
غير اسراف ولا تقتر وأما من لم يتعين للقضاء فيجوز له أخذ الأجرة ويجوز في بلد قاضيان فأكثر  
ويخص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع من الأحكام (ولا يصح) القضاء وإن تعين (إلا بتولية الامام  
له أو نائبه وإن حكم) بشديد الكفاي (الخصمان رجلا يصلح للقضاء جاز) ولو مع وجود قاض وإنما  
يجوز ذلك في غير حدود الله تعالى وإذا لم يصلح للقضاء لا يصح تحكيمه مع وجود الأهل وإلا جاز فيجوز  
التحكيم مع وجود قاضي ضرورة ولو في نكاح امرأة لبس لها ولي (ولزم حكمه) الخصمين (وإن لم  
يتراضيا به بعد الحكم لكن إن رجع فيه) أي التحكيم (أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم) على المحكم  
أن يحكم لا نزاله (ويشترط في القاضي الذكورة) فلا يكون أنثى (والحرية) فلا تكون فيه شائبة  
رق (والتكليف) فلا يكون غير بالغ (والعدالة) فلا يكون فاسقا (والعلم) بالأحكام الشرعية بطريق  
الاجتهاد لا بالتقليد فيكون جامعا لما يحتاج إليه المجتهد من أنواع العلوم المذكورة في أصول الفقه فان لم  
يوجد من يجمع تلك الأوصاف وولي ذو شوكة مسلما له معرفة بطرف من الأحكام ، ولو فاسقا نفذ حكمه  
للضرورة (و) يشترط في القاضي أيضا (السمع والبصر والنطق) فلا يصح أن يكون أصم ولا أعمى ولا  
أخرس (ويندب أن يكون) القاضي (شديدا) أي قويا (بلاغف) وتشديد على الناس و(إينا) سهلا  
(بلا ضعف) وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لكثرتها استخلف من يصلح) ولو بغير إذن الامام (وإن  
لم يحتج فلا) يستخلف (إلا أن يؤذن له) في الاستخلاف (وإن احتاج إلى كاتب) جاز له اتخاذه وإذا  
أراد ذلك (فليكن) الكاتب (مسلمًا عدلا) في الشهادة فلا يكون فاسقا (عاقلا) ذا عقل صحيح (فقيها)  
بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة (ولا يتخذ) القاضي (حاجبا) يمنع عنه الناس إلا إن كان  
هناك زجة (فان احتاج) إلى الحاجب (فليكن) الحاجب (عاقلا أمينًا بعيدًا من الطمع) ليؤمن من  
الجور والخيانة (ولا يحكم) القاضي (ولا يولي ولا يسمع البيعة في غير عمله) الذي نصب فيه قاضيا فان  
فعل لم يعتد به (ولا يقبل) القاضي (هدية إلا يمن كان يهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة ولم تزد  
هديته بعد التولية) ومثل الهدية الضياقة والصدقة (ومع هذا) المذكور من الشروط

فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَتَّبِعَهَا ، وَلَا يَحْكُمُ لَوْلَاهِ ، وَلَا لَوَالِدِهِ ، وَلَا لِرَقِيقِهِ ، وَلَا يَقْضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ ، وَلَا جَائِعٌ ، وَلَا عَطْشَانٌ ، وَلَا مَهْمُومٌ ، وَلَا فَرْحَانٌ ، وَلَا مَرِيضٌ ، وَلَا نَعْسَانٌ ، وَلَا حَاقِنٌ ، وَلَا ضَجْرَانٌ ، وَلَا فِي حَرٍّ مُزْعِجٍ ، وَبَرْدٍ مُؤْلِمٍ ، فَإِنْ فَعَلَ نَفَذَ حُكْمَهُ ، وَلَا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْحُكْمِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وَحَصَرَ خَصْمَانِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا ، وَيَجْلِسُ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَيُحْضِرُ الشُّهُودَ وَالْفُقَهَاءَ وَيُشَاوِرُهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّضِحْ أُخْرَهُ وَلَمْ يُقْلَدْ غَيْرَهُ فِي الْحُكْمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْخُصُومِ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ فِي حُضُومَةٍ فَقَطْ ، فَإِنْ اسْتَوَا أَفْرَعٌ وَيُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِقْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ، فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يُنْفَى أَحَدُهُمَا وَلَا يُلْقَنُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ وَيُؤَدِّيَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ ، وَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْمَجْبُوسِينَ ثُمَّ فِي الْإِيْتَامِ ، ثُمَّ فِي اللَّقَطَةِ .

(فصل) إِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ دَعْوَى غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَمْ يَسْمَعْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً قَالَ لِلْآخِرِ مَا تَقُولُ ، فَإِذَا أَقْرَعَ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعِي ،

(فالأفضل أن لا يقلبها) وإذا قبلها أتت عليها (ولا يحكم لولده ولا لوالده ولا لرقيقه) ولا لشريكه (ولا يقضي وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان ولا مهموم) بمصيبة أو غيرها (ولا فرحان) فرحا مفرطا (ولا مريض) مرضا مؤلما (ولا نعسان) أي عند غلبته (ولا حاقن) بأن غلبه ريح في بطنه ومثله البول والغائط (ولا ضجران) أي عنده ملل وسآمة ولا تعبان ولا شبعان (ولا في حر مزعج) (ولا برد مؤلم فان فعل) وحكم في هذه الأحوال (نفذ حكمه ولا يجلس في المسجد للحكم) صوتا له عن المشاجرات وارتفاع الأصوات (فان اتفق جاوسه فيه وحضر خصمان حكم بينهما) من غير كراهة (ويجلس) للحكم (بسكينة ووقار) لا بخفة وطيش (ويحضر الشهود) أي شهود اثبات الحقوق (والفقهاء ويشاورهم فيما يشكلك) عليه (وإن لم يتضح آخره ولا يقلد غيره في الحكم) وإن كان أعلم منه وهذا في قاضي غير الضرورة أما هو فيقلد غيره (ويبدأ بالخصوم) إذا كانوا متعددين (بالأول فالأول) لكن لا يقدم إلا (في خصومة فقط) والمراد بالخصومة الدعوى (فان استورا) أي الخصوم في الحجء (أقرع) بينهم (وبسوى) القاضي (بينهما) أي الخصمين (في المجلس) بأن يجلسهما بين يديه (والإقبال) بالقيام والنظر لهما والاستماع وطلاقة الوجه (وغير ذلك) من وجوه الأكرام (الأن يكون أحدهما كافرا فيقدم المسلم عليه في المجلس) وغيره من سائر وجوه الأكرام (ولا يعنف أحدهما ولا يلقنه) حجة ولا شهادة (وله أن يشفع) بأن يطلب من الخصمين أن يصفحوا (ويؤدّي عن أحدهما ما لزمه) من الحق (وينظر أول) كل (شئ في المجبوسين) لأن الحبس عذاب (ثم في الأيتام ثم في اللقطة) والوقف العام .

(فصل) في صفة القضاء (إذا ادعى الخصم دعوى غير صحيحة) لفقد شرط من شروطها (لم يسمعها) فلا يسأل خصمه عن شئ (وإن كانت صحيحة قال) القاضي (للآخر) وهو المدعى عليه (ما تقول) لتفصل الخصومة إما باقراره فيرتب عليه حكمه أو بانكاره فينظر هل لخصمه بينة أم لا فصحة الدعوى لا تتوقف على سؤال المدعى القاضي أن يسأل المدعى عليه بل متى ادعى دعوى ملزمة سأل القاضي المدعى عليه الخروج من الدعوى (فاذا أقرع) المدعى عليه بالمدعى به (لم يحكم عليه إلا بطلب المدعى) فيقول

وَإِذَا أَنْكَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، فَأَلْقُولُ قَوْلَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يُحَقِّقُهُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعِي ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الِئْمِينِ رَدَّهَا عَلَى الْمُدَّعِي ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ صَرَفَهُمَا ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ فَلْيَقُلْ لَهُ إِنْ أَجَبْتَ وَإِلَّا رَدَدْتَ الِئْمِينِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ رَدَّتِ الِئْمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ ، وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرِقَةُ وَالْمُحَارَبَةُ وَالشَّرْبُ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الْخَصْمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدَلٍ يَعْرِفُ ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَدَلًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ ، وَإِذَا حَكَمَ بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ بِخِلَافِهِ نَقَضَهُ ، وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ ، فَإِنْ ادَّعَى دَيْنًا ذَكَرَ الْخِنْسَ وَالْقَدْرَ وَالصَّفَةَ ، أَوْ عَيْنًا يُسَكِّنُ تَعْيِينَهَا ،

القاضي قد أقرت لك بالمدعي به فإذا تريد (وإذا انكر فان لم يكن للمدعي بيينة فاقول قول المدعي عليه بيمينه ولا يحلفه) أي لا يحلف القاضي المدعي عليه (إلا بطلب المدعي) فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعي عليه قبل تحليف القاضي له (فان امتنع) المدعي عليه (من اليمين) بأن قال لا أحلف أو أنا ناكل (ردتها على المدعي) إن كان هو صاحب الحق وإلا بأن كان وليا لصبي أو مجنون وادعى لها حقا فلا يحلف بين الرد بل يؤسر اليمين كمال المولى عليه (فان حلف) المدعي بين الرد (استحق) المدعي به (وإن امتنع) المدعي من اليمين المردودة (صرفهما) عن مجلسه لأن الحق لا يثبت بغير الاقرار والبيينة واليمين وائس معهما شيء من ذلك (وإن سكت المدعي عليه) فلم ينكر ولم يقر (فليقل له) القاضي (ان أجبت) باقرار أو بانكار فالأمر ظاهر (وإلا) تحب (رددت اليمين عليه) ولو عرف منه جهل حكم النكول وجب عليه تعريفه بأن يقول له ان نكولك يوجب حلف المدعي وإذا حلف ثبت مدعاه ، ولا تسمع بينتك بعده ببراء ونحوه (فان لم يجب) بعد ما ذكر القاضي له ما ذكر (ردت اليمين على المدعي فيحلف ويستحق) المدعي به (وان كان القاضي يعلم وجوب الحق) على المدعي عليه (فان كان) ذلك (في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والمحاربه والشرب) للخمر (لم يحكم به) أي بعلمه في الحدود (وإن كان) ماعلمه واقعا (في غير ذلك حكم به) أي بعلمه (وإذا لم يعرف لسان الخصم رجع فيه إلى عدل يعرف) تلك اللغة (بشرط أن يكون عددا يثبت به ذلك الحق) فان كان لا يثبت إلا برجلين كالنكاح اشترط في ترجمته رجلان وهكذا (وإذا حكم) القاضي (بشيء فوجد النص) من الكتاب أو السنة الصحيحة في القاضي المجتهد أو نص الامام في المقلد (أو الاجماع ، أو القياس الجلي) وهو ما قطع فيه بنفي الفارق المؤثر بين الأصل والفرع أو بعده (بخلافه) أي خلاف ما حكم به (نقضه) أي الحكم أي بان أن لاحكم (ولا تصح الدعوى) من المدعي وهو من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافقه وقبل المدعي من لو سكت لترك والمدعي عليه من لو سكت لم يترك وعلى كل فلا تسمع الدعوى (إلا من مطلق التصرف) وأما الصبي والمجنون والسفيه فلا تصح دعواهم ويشترط في المدعي عليه أن يكون مكافا (ولا تصح دعوى المجهول) من دين أو عين (إلا في مسائل منها الوصية) كما إذا ادعى على إنسان أن مورثه أوصى له بشئ فتصح دعوى الثوب وهو مجهول (فان ادعى ديننا) كالقرض والسلم (ذكر الخنس والقدر والصفة) كإثارة قطعة ذهب صحاح أو مكسرة ظاهريه أو محمودية (أو ادعى) عينا يمكن تعيينها) كأن كانت دارا

وإلا ذكر صفاتها ، فإن أنكر المدعى عليه ما ادّعه صحّ الجواب ، وكذا إن قال لا يستحقّ على شيئا ، فإن كان المدعى به عينا في يد أحدهما فالقول قوله يمينه ، فإن كان في يدهما حلفا وجعل بينهما نفيين ، ومن له حقّ على منكر فله أن يأخذه من ماله بغير إذنه ، فإن كان مقررا فلا .

### باب الشهادة

تحمّلها وأداؤها فرض كفاية ، فإن لم يكن إلا هو تعيّن عليه ، ولا يجوز أن يأخذ أجره حينئذ ، فإن لم يتمّ فله الأخذ ، ولا تقبل إلا من حرّ مكلف ناطق مستيقظ حسن الديانة ظاهر المروءة ، فلا تقبل من مغفل ، ولا من صاحب كبيرة ، ولا من مدمن على صغيرة ولا يمن لامرؤة له ككناس وقيم حمام ونحو ذلك

عنها بأن يتعرّض للناحية والبلدة والحلة والسكة وبين الحدود (وإلا) يمكن تعيينها بأن تكون منقولة كحمار مثلا وهي غائبة عن البلد (ذكر صفاتها) المعتبرة في باب السلم إن كانت العين باقية أو تالفة وهي مثلية فإن كانت متقومة وهي تالفة ذكر قيمتها دون صفاتها (فإن أنكر المدعى عليه ما ادّعه) المدعى بأن قال في العين لبست له وفي الدين ليس له في ذمتي (صح الجواب وكذا إن قال لا يستحق على شيئا فإن كان المدعى به عينا في يد أحدهما) ولا بينة (فالقول قوله) أي قول من هي بيده (يمينه فإن كان في يدهما حلفا) أي حلف كل واحد يمينا على نفي كونه للآخر (وجعل بينهما نفيين ومن له حق على منكر فله أن يأخذه من ماله) أي المنكر (بغير إذنه) إن ظفر به لكن يقدم جنس حقه إن وجدته وإلا أخذه وباعه واشترى به جنس حقه هذا في دين الآدمي أما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها فليس للاستحق الأخذ من ماله إن ظفر لأنها تتوقف على النية (فإن كان مقررا) من عليه الحق (فلا) يأخذ من ماله بغير إذنه .

### (باب الشهادة)

بالافراد وإن كانت متوّعة لان أل جنسية (تحمّلها) هو معاينة المشهود عليه (وأداؤها) عند الحاكم على طبق ما عين (فرض كفاية فإن لم يكن إلا هو) لفقد غيره أو لكونه غير صالح (تعين عليه) فيصير كل من التحمل والأداء فرض عين (ولا يجوز أن يأخذ) عليه (أجره حينئذ) أي عند التعين (فإن لم يتعين) عليه (فله الأخذ) أي أخذ الأجره من المشهود له والأصح أنه يجوز له الأخذ وإن تعين عليه (ولا تقبل) الشهادة (إلا من حرّ) فلا تقبل ممن فيه رق (مكلف) فلا تقبل من صبي ومجنون (ناطق) فلا تقبل من الأخرس (مستيقظ) فلا تقبل من مغفل (حسن الديانة) أي عدل (ظاهر المروءة) وهي التخلق بخلق أمثاله (فلا تقبل من مغفل) وهو من كثرة غلظه ونسيانه (ولا من صاحب كبيرة) وهي كل جريمة تؤذّن بقاها كثرات مرتكبها بالدين كقتل وزنا وقذف وشهادة زور (ولا من مدمن على صغيرة ولا ممن لامرؤة له ككناس وقيم حمام ونحو ذلك) كأكل وشرب وكشف رأس في سوق لغبر سوق

وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَىٰ فِيهَا تَحْمَلُ قَبْلَ الْعَمَىٰ وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا تَحْمَلُ بَعْدَهُ إِلَّا بِالْإِسْتِغْنَاءِ أَوْ أَنْ يُقَالَ فِي أُذُنِهِ شَيْءٌ فَيُمْسِكُ الْقَائِلُ وَيَحْمِلُهُ إِلَى الْقَاضِي وَيَشْهَدُ بِمَا قَالَ هَذَا لَهُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ لَوْلَاهُ وَوَالِدِهِ وَلَا شَهَادَةُ مَنْ يَجْرُؤُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَرًا وَلَا شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَىٰ عَدُوِّهِ وَلَا شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَىٰ فِعْلٍ تَفْسِيهِ فَيُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَمَا يُقْضَىٰ مِنْهُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَئَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ مَعَ بَيْنِ الْمُدَّعَىٰ ، وَمَا لَا يُقْضَىٰ مِنْهُ الْمَالُ كَالنِّكَاحِ وَالْحُدُودِ كَمَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّانَا وَاللَّوْاطِ وَإِثْمَانِ الْبَيْمَةِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ ذُكُورٌ ، وَيُقْبَلُ فِيهَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ كَالْوِلَادَةِ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ، أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٌ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ . تَمَّ الْكِتَابُ .

(وتقبل شهادة الأعمى فيما تحمله) (قبل العمى ولا تقبل فيما تحمله) (بعده إلا بالاستغناء) بين الناس أي القسام (أو أن يقال في أذنه شيء فيمسك القائِل ويحمله إلى القاضي ويشهد بما قال) ويقول (هذا له) أي لفلان المشهود له (ولا تقبل شهادة الشخص لولده ووالده ولا شهادة من يجرؤ لنفسه نفعًا ولا من يدفع عنها ضررًا) كان شيد لرفقه (ولا شهادة العدو على عدوه) وهو من يجزون الفرحه ويفرح لحزنه والمراد العداوة الظاهرة الدنيوية ولو بما يدل عليها كخصامة بخلاف الباطنة ، والعداوة الدينية (ولا تقبل (شهادة الشخص على فعل نفسه) كالحاكم يشهد على حكمه (فيقبل في المال) كالقرض (وما يقصد منه المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد مع بين المدعى ، وما لا يقصد منه المال كالنكاح والحدود) والطلاق والرجعة (لم يقبل فيه) أي في إثباته (الا شاهدان ذكران ولا يقبل في الزنا واللواط وإثمان البيمة إلا أربعة ذكور) تقبل شهادتهم يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته في فرجها بالزنا (ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة) والبكارة والحيض والرضاع (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وتقدم في باب الصوم ثبوته أي الصوم بواحد فيشهد شهادة حسبة ، وهي الشهادة من غير طلب أنه رأى هذه الليلة الاطلال ومثل الصوم الشهادة في حق الله تعالى كأن يشهد أن فلانا ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم فكل ذلك تجوز فيه شهادة الحسبة (والله سبحانه وتعالى أعلم) من كل ذي علم (بالصواب) أي موافق الواقع وهو مراد الحق وهو واحد فن صادفه من المجتهدين فهو المصيب وله أجران ومن لم يصادفه فهو مخطئ وله أجر على اجتهاده وهو معذور وهذا في الفروع وأما في أصول الدين فالخطئ فيها غير معذور .

وهذا آخر ما يسره الله في شرح هذا الكتاب المسمى بعمدة السالك وعدة الناسك على مذهب الامام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه وهو للعلامة أبي العباس أحمد المشهور بابن النقيب رحمه الله وأتابه رضاه ، أسأله تعالى أن يحفظنا بلطفه في الدارين ويعم النفع به ، ويجعله خالصا من شوائب الرياء ، ويظهر قلوبنا مما يبعثنا عن حضرته من كل داء ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا هذاب النار وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وجميع محبيه آمين .

وكان الفراغ منه في ثلاثة وعشرين من شهر المحرم سنة ١٣٣٧ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتمم التحية .

وَرِيًّا نُقِلَ فِي مَدْحِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مَنَاقِبُهُ لَا تُحْصَى، وَفَضْلُهُ لَا تُسْتَقْصَى هَذِهِ الْأَيَّاتُ :

يَا مَنْ يُرِيدُ مِنَ السَّعَادَةِ جُلُهَا      هَا أَنْتَ حَقًّا قَدْ عَرَفْتَ مَحَلَّهَا  
فَأَسْمَعُ مَقَالَةَ نَاصِحٍ لَكَ حَلَّهَا      إِنَّ الْمَذَاهِبَ خَيْرُهَا وَأَجَلَّهَا

مَا قَالَهُ الْحَبِيزُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ

أَرْضَاهُ مَوْلَاهُ فَتَالَ الْمَطْلَبَا      وَحَبَاهُ فَضْلًا زَائِدًا نِعَمَ الْجِبَا  
لَمَّا رَأَيْتُ لَهُ السَّيِّدَ الْأَطِيْبَا      فَأَخْتَرْتُهُ وَجَعَلْتُهُ لِي مَذْهَبَا

وَعَدَدْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعِي

أَكْرَمَ بِهِ سِبْطًا كَرِيمًا وَأَبْنَ عَمِّ      لِلْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنَ الْخَيْرِ عَمِّ  
وَرَدَ الْحَدِيثُ لَهُ بِهِ الْفَخْرُ الْأَتَمُّ      عَالِمٌ قُرَيْشٍ فِيهِ نَصٌّ كَالْعَلَمِ  
هُوَ فِيهِ فَرْدٌ مَالَهُ مِنْ شَافِعٍ



يقول الفقير إليه تعالى (إبراهيم بن حسن الانبائي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة  
الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة

حدا لمن جعل عمدة الدين الحنيف ساوكة طريق الاستقامة ، وأثار المسالك للمسالكة طرق السعادة  
والكرامة ، وصلاة وسلاما على قدوة الأنبياء والمرسلين ، وفاتح باب الشفاعات يوم الفصل بين الخلق  
أجمعين ، وآله الناسكين ، وأصحابه نجوم الهداية للسائرين ، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .  
(وبعد) فقد تم طبع (أنوار المسالك ، شرح عمدة السالك ، وعدة الناسك) لعلامة زمانه ،  
وتاج أقرانه ، صاحب المؤلفات العديدة ، وحلال مشكلات العويصات الغرائب المفيدة ، ذى الفطنة  
الوقادة ، الفاضل النقاد ، المرحوم الشيخ محمد الزهرى الغمراوي الأشهر ، والجهيد الأكبر رحمه الله ، ونفعه جزيل  
رضاه آمين ، والله درّه نقد شرحه شرحا شارحا للصنوبر ، وكساه حلق الأيضاح والخبور ، ليس  
بالطويل الممل ، ولا بالقصير الخجل ، ولما كان عمدة السالك من أهمّ المتون ، وأجمع  
لما تفرق من المذهب النفيس المصون ، وأجلها اعتمادا ، وأوضحها عبارة وأقواها  
اسنادا ، لا سيما ومؤلفه المقول فيه إذا قالت حذام ، ألا وهو الامام شهاب  
الدين أبو العباس أحمد بن النقيب ، المصري الشافعي الغني بشهرته  
عن الأضواء والتنقيب ، أتم بطبعه ونشره بين الطلاب ، وجاء  
التواب ، أصحاب المطبعة المذكورة أعلاه الثابت محل إدارتها  
بسراى رقم ١٢ بسارع التبليطه بجوارات رياض  
الأزهرية ، وقد لاج بدر التمام ، وفاح مسك  
الختام ، أوائل شهر شعبان المعظم  
من شهر رسته ١٣٤٨ من  
هجرة النبي الأكرم  
صلى الله عليه  
وسلم



## فهرست

## أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك

صحيفة	صحيفة
٧٧ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها	٢ خطبة الكتاب
٧٨ باب صلاة المريض	٤ كتاب الطهارة
٧٩ باب صلاة المسافر	٧ فصل تحل الطهارة من كل إناء الخ
٨٢ باب صلاة الخوف	٨ فصل يندب السواك
٨٣ باب ما يحرم لبسه	٩ باب الوضوء
٨٥ باب صلاة الجمعة	١٤ باب المسح على الخفين
٨٩ باب صلاة العيدين	١٦ باب أسباب الحدث
٩٠ باب صلاة الكسوف	١٩ باب قضاء الحاجة
٩١ باب صلاة الاستسقاء	٢١ باب الغسل
٩٣ كتاب الجنائز	٢٣ فصل يبدأ المغتسل بالتسمية
٩٤ فصل ثم يغسل فاذا كان رجلاً فالأولى بغسله	٢٤ فصل يسق غسل الجمعة والعيدين الخ
الأب الخ	باب التيمم
٩٥ فصل في الكفن	٣٠ باب الحيض
فصل في الصلاة على الميت	٣١ باب النجاسات
٩٩ فصل في الدفن	٣٥ كتاب الصلاة
١٠١ فصل في التعزية	باب المواقيت
١٠٢ كتاب الزكاة	٣٩ باب الأذان والاقامة
١٠٣ باب صدقة المواشى	٤١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
١٠٨ باب زكاة النبات	٤٣ باب ستر العورة
١٠٩ باب زكاة الذهب والفضة	٤٤ باب استقبال القبلة
١١٠ باب زكاة العروض	٤٦ باب صفة الصلاة
١١١ باب زكاة المعدن والركاز	٥٨ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
١١٢ باب زكاة الفطر	٦١ باب صلاة التطوع
(تنبيه) لما تكررت الغمرة المتسلسلة في	٦٥ باب سجود السهو
ملزمة ١٥ مثل ملزمة ١٤ خطأ فوضعنا	٦٧ فصل سجود التلاوة سنة
نمر العناوين التي فيها حسب الموجود فليعلم	٦٨ باب صلاة الجماعة
١٠٥ باب قسم الصدقات	٧٤ فصل أولى الناس بالامامة
١١٠ كتاب الصيام	٧٥ فصل السنة أن يقف الذكران الخ



صحيفة	صحيفة
١٧٧ باب العارية	١٢٤ فصل يندب صوم ستة من شوال الخ
١٧٩ باب الغصب	١٢٥ فصل في الاعتكاف
١٨١ باب الشفعة	١٢٦ كتاب الحج
١٨٢ باب القراض	١٣٠ فصل في ميقات الحج والعمرة
١٨٤ باب المساقاة	١٣١ فصل إذا أراد أن يحرم اغتسل الخ
فصل في العمل في الأرض الخ	١٣٥ فصل إذا أراد دخول مكة اغتسل الخ
١٨٥ باب الاجارة	١٤٥ فصل فأذا فرغ من طواف الافاضة الخ
١٨٨ فصل إذا قال من بنى لى حانطا الخ	١٤٨ فصل في صفة العمرة
١٨٩ باب اللقطة واللقيط	١٥٠ باب صفة الأنحية
١٩١ فصل التقاط المنبوذ فرض كفاية	١٥١ فصل العقيقة
١٩٢ باب المساقاة	باب الأظعمة
١٩٣ باب الوقف	١٥٢ باب الصيد والذبايح
١٩٤ باب أهبة	١٥٤ باب النذر
١٩٥ باب العتق	١٥٥ كتاب البيع
١٩٦ باب التدبير	١٥٦ فصل للبيع شروط خمسة
١٩٧ فصل في الكتابة	١٥٧ فصل في الربا
١٩٨ فصل إذا أولد جاريته الخ	١٥٩ فصل لا يصح بيع نتاج النتاج
باب الوصية	١٦١ فصل من علم بالساعة عيبا الخ
٢٠٢ كتاب الفرائض	١٦٣ فصل في بيع الثمرة
٢٠٤ فصل في ميراث أهل الفروض	فصل في المبيع قبل قبضه
٢٠٨ فصل في الحجب	١٦٤ فصل إذا اتفقا على صحة العقد
٢٠٩ فصل في العصابات	١٦٥ باب السلم
٢١١ كتاب النكاح	١٦٦ فصل في القرض
٢١٩ فصل يجب تسليم المرأة على الفور	١٦٧ باب الرهن
فصل يحرم نكاح الأم الخ	١٦٨ باب التفليس
٢٢١ فصل إذا وجد أحدهما الآخر مجنوننا الخ	١٦٩ باب الحجر
٢٢٣ كتاب الصداق	١٧٠ باب الحوالة
٢٢٥ فصل وليمة العرس ستة الخ	١٧١ باب الضمان
٢٢٦ باب معاشره الأزواج	١٧٢ باب الشراكة
٢٢٨ باب النفقات	١٧٤ باب الوكالة
٢٣١ فصل يجب على الشخص ذكرا كان أو أنثى	١٧٦ باب الوديعة

صحيفة	صحيفة
فصل إذا خرج على الامام طائفة الخ	إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن ينفق
باب الصيال ٢٥٤	على الآباء الخ
باب الردّة ٢٥٥	فصل أحق الناس بحضانه الطفل الأمّ
باب الجهاد	باب الطلاق ٢٣٣
باب الغنيمه ٢٥٧	فصل يصح الخلع الخ
فصل تعقد الذمه لليهود والنصارى	فصل من شك هل طلق أم لا
باب الحدود ٢٥٩	فصل إذا طلق الحرّ طلقه الخ
باب القذف ٢٦١	فصل الايلاء حرام
باب السرقة ٢٦٢	فصل في الظهار
فصل من شهر السلاح وأخاف السبيل الخ	باب العدة ٢٤٠
فصل كل شراب أسكر كثيره حرم الخ	فصل من ملك أمة حرم عليه وطؤها
فصل من أتى معصية لاحدّ فيها	والاستمتاع بها حتى يستبرئها
باب الأيمان ٢٦٤	فصل من أتت أمته بولد الخ
فصل ومن حلف لا يدخل بيتا	فصل من قذف زوجته الخ
فصل إذا حلف وحنث	باب الرضاع
باب الأفضية	كتاب الجنائيات
فصل إذا ادعى الخصم الخ	فصل إذا كان القتل خطأ الخ
باب الشهادة ٢٧٢	فصل تجب الكفارة

( تمت الفهرست )

# ميزاب الرحمة الربانية

في

التربية بالطريقة التيجانية

## تأليف

قطب أهل زمانه مرشد السالكين ومرابي المريرين . العلامة العارف بالله

« سيدي عبيدة ابن سيدي محمد الصغير ابن البوابة الشنقيطي التيشيقي »

كتاب قيم من أحسن ما ألف في آداب الطريقة العلية التيجانية وجامع مفيد في علوم التصوف والأخلاق والآداب الشرعية . لم يتروك بابا في سلوك الطريق إلا وطرقه وحلل موارده حتى صار ساسبيلاً عذبا يشفي كل ظمآن ويدل على علو شأن الطريقة التيجانية الواسعة النطاق بأوضح بيان

كيف لا ولؤلؤه الحجة كعب ثابت في الحقائق الملموسة بطريق الإلهام ومقبولة عقلا لما فتح الله به عليه بقر به للفيض التيجاني المتصل بالحضرة النبوية المحمدية المنفمس بالأنوار القدسية

فنقدم هذا الكنز الثمين إلى خلفاء ومريردي الطريقة التيجانية بل لكل من أراد سلوك أهل الحقيقة ليكون لهم عوناً في الدهوة إلى الله وسنة رسوله الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

# صحیح مسلم

جمع

إمام الأئمة الحفاظ . وعلم المحدثين الافذاذ

أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري

الكتاب أشهر من أن يوصف . مشتمل على نيف وسبعة آلاف

حديث صحيح في غاية الثقة والاتقان نحو صحيح البخاري

وهو الصحيح الوحيد الذي تلقته الحفظة المحدثون بالقبول وأذعن له

العلماء الفحول وعليه مدار الصحاح في العقول والمنقول

لذلك تهافت العلماء على شرحه ودرسه لما فيه من الفوائد الجليلة . كيف

لا وهو كلام سيد الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

وقد طبع عدة طبعات مختلفة . وبالنظر لتسابق المسلمين على اقتنائه

أصبحت نسخه أترا بعد عين

وقد طبعناه أخيرا طبعة مصححة بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف

على ورق جيد وحرف جميل مذكورا بها الأبواب في صلب الكتاب

(لأول مرة) وعليه شرح وجيز حلّ المشكل من ألفاظه انتخب من شرح

الامام النووي والأبي والسنوسي وغيرهم من الشراح المشهورة بمعرفة لجنة

من العلماء برآسة العلامة للرحوم الشيخ محمد ذهني رحمه الله حتى أصبح هذا

الشرح مع اختصاره يفتي القاري عن مراجعة الشروح الكبيرة

وهو واقع في مجلدين كبيرين